



دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

أوروبا في القرن التاسع عشر

الصراع بين البورجوازية والإقطاع

١٧٨٩ - ١٨٤٨

تأليف

د. محمد فؤاد شكرى

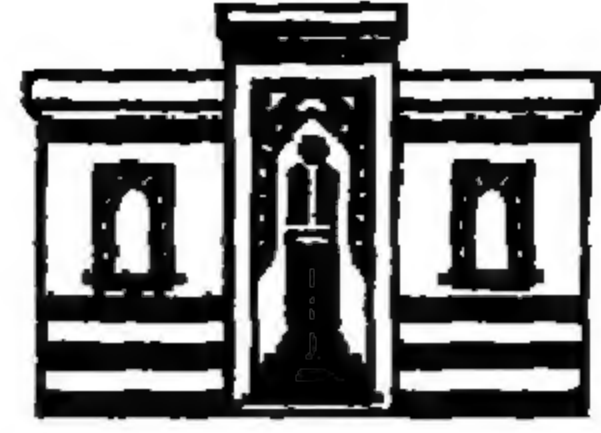
تصدير

د. السيد فليفل

المجلد الأول

الصراع بين البورجوازية والإقطاع

١٧٨٩ - ١٨٤٨



دار الكتب والوثائق القومية

الإدارة المركزية للمراكز العلمية

مركز تاريخ مصر المعاصر

أوروبا في القرن التاسع عشر:

الصراع بين البورجوازية والإقطاع

١٧٨٩ - ١٨٤٨

تأليف

د. محمد فؤاد شكرى

تصدير

د. السيد فليفل

المجلد الأول

الطبعة الثانية

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

شكري ، محمد فؤاد.

الصراع بين البورجوازية والإقطاع ١٧٨٩ - ١٨٤٨ /
تأليف محمد فؤاد شكري؛ تصدير السيد فليفل . ط ٢ . -
[القاهرة]: دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية
للمراكز العلمية ، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2008.
مج 1 : 24 سم.

في رأس العنوان: أوروبا في القرن التاسع عشر
تدمك 5 - 0597 - 18 - 977
١ - البورجوازية ٢٠١، ٤٤٤٢
أ - فليفل ، السيد (مصدر) ب - العنوان

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا العمل بأى
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٧٦٣/٢٠٠٨

I.S.B.N. 977 - 18 - 0597 - 5

أ. د. محمد فؤاد شكرى

«أوروبا فى القرن التاسع عشر - الصراع بين البورجوازية والإقطاع

١٧٨٩ - ١٨٤٨»

تقديم

بقلم الدكتور / السيد فليفل

بين يدى القارئ الكريم إحدى الدراسات العديدة القيمة التى قدمها للمكتبة العربية واحد من مؤرخى مصر الكبار، الذين قادوا حركة التأليف التاريخى فى الجامعة المصرية فى فترة شبابها، وهو الأستاذ الدكتور محمد فؤاد شكرى. وأما المؤلف فهو كتاب: «أوروبا فى القرن التاسع عشر - الصراع بين البورجوازية والإقطاع ١٧٨٩ - ١٨٤٨»، وهو يتكون من مجلدين، انتهى المؤلف منهما فى مارس من عام ١٩٥٨ . وتتشرف الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية بإعادة نشره - بتوجيه من رئيس مجلس إدارتها أ. د. محمد صابر عرب - لما رآه من أنه يعد كتابا عمدة رغم مرور نصف قرن على كتابته، مما يدل على نقص التأليف فى الشؤون الأوروبية فى المكتبة العربية.

وللمؤلف الراحل إضافات قوية ليس فقط فى حقل التاريخ الوطنى والقومى والأوروبى؛ بل أيضا فى توظيف الدراسات التاريخية لصالح القضايا الوطنية والقومية، حيث اعتمد عليه الوفد المصرى فى الأمم المتحدة بقيادة النقراشى باشا فى عرض القضية المصرية / السودانية على مجلس الأمن فى عام ١٩٤٧، كما اعتمدت ليبيا على أوراقه ودفعه فى نيل الاستقلال والوحدة فى عام ١٩٥١ .

ومن أشهر دراساته كتابه القيم: «مصر والسودان - تاريخ وحدة وادي النيل السياسية (١٨٢٠ - ١٨٩٩)، وكذلك: «الحكم المصرى فى السودان»، وكتاباه The Khedive Ismael and Slevervj in the Sudan، و«السنوسية دين ودولة»، و«ميلاد دولة ليبيا الحديثة - وثائق تحريرها واستقلالها»، و«الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر»، وغيرها من الدراسات.

ويتناول الكتاب مرحلة خطيرة فى تاريخ أوروبا، تبدأ بالثورة الفرنسية إلى إعلان الجمهورية مجددا فى عام ١٨٤٨، فكأنما اختار الدكتور محمد فؤاد شكرى بداية ونهاية فرنسيتين لتاريخ أوروبا، ولا غرو فإن الأحداث الجسام التى شهدتها فرنسا فى نصف القرن - موضوع الدراسة - هى التى حكمت مسار التاريخ الأوروبى عامة، ومع هذا فهو لم يضع للكتاب عنوانا متعلقا بالثورة الفرنسية ذاتها، بل بالموضوع الذى انشغلت به هذه الثورة، وهو قيادة الطبقة البورجوازية الصاعدة للأحداث، على نحو يفسح لها مجال الوصول إلى القرار السياسى، سواء عبر إلغاء سيطرة الطبقة الإقطاعية، ورمزها الأكبر هو الملكية الفرنسية، أو عبر الاعتراف المتبادل بين الطبقتين المفضى إلى التعايش على الصعيد السياسى، مع اقتسام الثروة على الصعيد الاقتصادى.

ومن هنا فإن الدراسة الثرية التى وضعها أستاذنا محمد فؤاد شكرى تبدأ بمدخل إلى تاريخ القرن التاسع عشر، يشرح التحول نحو القومية، ليس فقط فى فرنسا، بل فى عدة دول أخرى أيضا، مثل ألمانيا، وهولندا وإيرلندا والمجر وغيرها. كما يعرض الكتاب للثورة الفرنسية، ويناقش دور فلاسفة العصر فى التمهيد لها، وجدلية الصراع بين الجديد البورجوازى والقديم الإقطاعى، ومحاولات التعايش عبر مجلس طبقات الأمة والجمعية

الوطنية، والصراع مع الملكية حول حقوق الإنسان، كما يناقش ديكتاتورية البورجوازية في إطار الجمعية التشريعية الفرنسية، ويجسد المذابح التي جرت، ثم نشأة المؤتمر الوطني، والذي أفضى إلى إعدام الملك وتكرار المحاولات الانقلابية، وسطوة روسبير، ثم الصراع الاجتماعي بين السلطات الثلاث إلى فشل المؤتمر الوطني، مما أنهى الثورة جزئياً، وفرض ديكتاتورية الفرد، عبر حكومة الإدارة، وقاد إلى التورط في الحملة الفرنسية على مصر وعلى إيطاليا، في سلسلة متعاقبة من الصراعات السياسية والاجتماعية التي أنهت دور حكومة الإدارة، وأنهت الثورة معها.

وأخيراً يعرض الأستاذ لامتداد تأثير الثورة الفرنسية على الشعوب الأوروبية، لاسيما في بولندا وسويسرا والروسيا وإيطاليا وألمانيا، ومظاهر تصاعد المد القومي في هذه البلاد جميعها، وفي غيرها، وكذا تصاعد مواقف القوى المعادية للثورة الفرنسية وإجراءاتها ضد قوى الملكية والإقطاع. ويخص المؤلف اليونان بمبحث مهم، باعتبار أن نمو النزعة القومية فيها سيقود إلى إنهاء صلتها بالدولة العثمانية، وإلى تجديد شباب القارة الأوروبية من جانب، وبيعث - من جانب آخر - روحاً جديدة في القارة، باعتبار اليونان هي الرمز الحي للتاريخ الأوروبي القديم، بنزعاته الحضارية والفلسفية، وبروح العلم والعقل التي تساعد بقوة في القضاء على المرجعية التقليدية - الكنيسة - للنظم الإقطاعية الملكية السائدة في أوروبا. فإذا كانت الثورة موجهة ضد هؤلاء لأسباب اجتماعية واقتصادية، فهي في حالة الثورة اليونانية ضد العثمانيين تستند إلى جانب تلك الأسباب، لأسباب أخرى قومية وحضارية بل ودينية، باعتبار العثمانيين هم قوة إسلامية آخر الأمر.

وهكذا فعلى الرغم من أن قوى الإقطاع في أوروبا قد نجحت في قمع

الثورة الفرنسية، فإن عجلة التغيير قد طالت هذه القوى، وبعثت المد القومى، وفرضت البورجوازية كقوة تأثير سياسى واقتصادى على المجتمعات الأوروبية، حلت محل قوى الإقطاع.

وعلى ذلك، ومع انتقال المؤلف للمجلد الثانى الذى يعرض لإمبراطورية نابليون، فإنه كان حريصا على أن لا يركز على الصراعات والحروب السياسية فقط، بل على أن يحلل تكوين هذه الإمبراطورية من الناحية الاجتماعية، كدولة بورجوازية الطابع، وقد عرض هذا المجلد لعصر القنصلية، ثم لإمبراطورية نابليون، وما اتسما به من ديكتاتورية، ثم يفصل الحصار القارى على فرنسا، وحملة نابليون على روسيا، ثم الحملات المتعاقبة على الإمبراطورية، وهزيمة وواترلو والحلف الملكى الذى نجح فى مآربه أخيرا فى إزاحة بوناپرت؛ وهو هنا يميز بين الهزيمة العسكرية والآثار التى ترتبت على الامتداد الثورى الفرنسى من شيوع فكر حقوق الإنسان فى الحرية والإخاء والمساواة، ومن دور للطبقة البورجوازية، ومن صعود للفكر القومى. وكذلك فإنه يعد وحدة أوروبا ضد نابليون عودة جديدة لأسس قديمة كانت ثابتة وراسخة سواء فى ظل الإمبراطورية الرومانية أو فى ظل البابوية.

ويطرح المؤلف سعى أوروبا لإعادة تنظيم شئون القارة وأقاليمها، وإن على أسس الشرعية الملكية، التى أقضت الثورة الفرنسية مضاجعها وزلزلت أركانها، وهو ما تجسد فى هيمنة مترنيخ مستشار النمسا والمجر، وهو شخصية فذة أخرى، على التوازن الأوروبى الداخلى فى أوروبا بمنع سيطرة أية قوة على القارة، أو تفوق أية قوة على بقية الدول، وهو ما رعته كل من القوتين الكبيرتين، روسيا من الشرق وبريطانيا من الغرب.

وكان مدخل مترنيخ فى هذا المجال هو بلورة لسياسة حاسمة لمجتمع الدول فى أوروبا تقوم على إقرار مبدأ التدخل الدولى للقضاء على الحركات القومية، وهو ما اقتضى عقد سلسلة من المحادثات قام عليها التوازن الأوروبى، ومن المعروف أن السياسات الأمريكية فى العالم استرشدت بهذا المبدأ، وبصفة خاصة خلال الفترات التى تولى فيها الدكتور هنرى كيسنجر منصب مستشار الرئيس للأمن القومى، أو وزارة الخارجية الأمريكية، وذلك بحكم أن رسالته للحصول على الدكتوراه فى التاريخ تناولت مترنيخ ومبدأ التوازن فى أوروبا، والذى جسده تسويات مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ فى أعقاب هزيمة نابليون، وجرى تطبيقه منذ هذا التاريخ، عبر عدد كبير من المحادثات والمؤتمرات.

ويعرض الكتاب كذلك لموقف أوروبا من قضية اليونان ومن القضية المصرية، والتسويات التى فرضت على السلطان العثمانى وعلى محمد على، مبينا كيف تمدد التوازن الأوروبى إلى أراضى الدولة العثمانية والشرق الأوسط. ثم يعرض أخيرا للموقف المأزوم للملكية فى فرنسا حتى قيام ثورة ١٨٤٨، لتنتهى بذلك ظاهرة مترنيخ من التطبيق السياسى، وإن ظلت حاضرة كروية سياسية نافذة.

وأخيرا وليس بآخر، فالكتاب سياحة لامعة فى عالم التاريخ الحديث والدبلوماسية الأوروبية، وكذلك فى عالم الصراع الطبقي، ومقابلات الأفكار ومدى قدرتها على البروز فى عالم التطبيق والواقع السياسى، وتسعد دار الكتب سعادة بالغة إذ تجدد الاهتمام بهذا الكتاب، وبواحد من الرعيل الأول من المؤرخين الأفذاذ المرحوم أ. د. محمد فؤاد شكرى.

وبالله التوفيق



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

بين أثناء تدريس تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر ، أن هناك حاجة ماسة إلى كتابة هذا التاريخ باللغة العربية ، وذلك حتى تهيأ فرصة الوقوف على حقائقه للذين يعنون به عناية خاصة ، أو لأولئك الذين يودون الاستزادة من المعرفة وحسب ؛ وقد لا يجدون بين أيديهم في هذا الموضوع ما يشفي غلتهم .

ولعل السبب في انصراف الكتاب عن معالجة التاريخ الأوروبي ، والاقتصار على نشر الكتب المدرسية ، أو القيام ببعض الدراسات العابرة ، هو الاعتقاد بأن الأوروبيين أحق وأولى بتدوين تاريخهم ، ولديهم من الوسائل ما يجعل في مقدورهم فعل ذلك ، فصار أكثر كتابنا العرب يوثرون النقل والترجمة على التصنيف والتأليف ، ومع ذلك فقد لا يكون — لسبب أو لآخر — في استطاعة القراء الوقوف على أحدث بحوث الأوروبيين أنفسهم في هذا التاريخ ، في حين أن « تفسير » التاريخ نفسه عملية مستمرة ، وذلك في ضوء ما هو متجدد دائماً من تيارات فكرية ناشئة من تراكم الحقائق المستكشفة من بطون الوثائق والأسانيد ، والتي هي كذلك منبعثة من تطور المجتمع في كل النواحي .

ولقد حاولنا في هذه الدراسة أن نعرض « تفسيراً » لتاريخ القرن التاسع عشر يقوم على أساس أن هذا القرن شهد ظهور الطبقة المتوسطة (البورجوازية) كقوة جديدة اكتمل نموها وصارت تبغى إحراز السيطرة في المجتمع بالقضاء على الحكومات المطلقة والطبقات الأرستقراطية

ذات الامتيازات فى (النظام القديم) ، فاعتنقت البورجوازية المبدأ القومى والمذهب الحر ، كى تشيد صرح الدولة القومية الوطنية ، والى اقترن تأسيسها كذلك بإنشاء الحكومة الديمقراطية ، أى ذلك النوع من الحكومات الذى لا تكتفى البورجوازية فيه بالمساهمة فى إدارة شئون الحكم ، بل تنشد السيطرة على كل أسباب الحكم نفسه . وهكذا دخلت البورجوازية فى نضال مرير مع (الطبقات الإقطاعية) القديمة . فكان النمشل نصيبها تارة ، وكان النجاح رائدها فى النهاية ، عندما دانت السلطة للطبقة المتوسطة (البورجوازية) ، وتمتعت بالسيطرة فى أوربا منذ أواسط القرن التاسع عشر تقريباً ، ولو أن هذا النجاح نفسه كان يشمل فى طياته بذور قوة ناشئة جديدة سوف تهض لمناسبة البورجوازية العداء ، فى الوقت الذى كادت فيه هذه تستكمل دعم سيطرتها ؛ أما هذه القوة المناضلة الجديدة فكانت (البروليتارية) أو الطبقة العمالية .

وفى هذا القسم من التاريخ الأوروبى (١٧٨٩ - ١٨١٥) عالجنا منشأ الفكرة القومية والمبدأ القومى من ناحيتين : الفلسفية والتاريخية وإن شئت النظرية والتطبيقية ، لننتقل من ذلك إلى بيان أن الثورة الفرنسية وإمبراطورية نابليون ، إنما كانتا بمثابة « التجربة » الحاسمة لاختبار قدرة البورجوازية على تحقيق الغرض الذى ناضلت من أجله فى سبيل الوصول إلى السلطة للحفاظ على كيانه ومصالحها ، وهو تحطيم بقايا « الإقطاع » ، وذلك ليس فى فرنسا وحدها ، بل وفى كل أوروبا . وسوف يجد القارىء أننا قد عينا - على وجه الخصوص - ببيان الأثر العميق - سواء من الناحية السلبية أو الأخرى الإيجابية - الذى أوجده قيام الثورة الفرنسية وإنشاء الإمبراطورية النابليونية فى كل بلدان أوروبا ، وذلك فيما ظهر من نظريات وآراء متعلقة بموضوعات الدولة والأمة والقومية وما إلى ذلك ، ثم ما وقع من ترتيبات وتغييرات إقليمية ، تشكلت بها خريطة أوروبا السياسية .

ولقد كان هذا العرض ضروريا لتوضيح الأسباب التي أدت إلى « بعث » الإقطاع من جديد ، ولو لأجل موقوت ، على يد الملكية الراجعة التي كان يمثل الوزير النمساوي (مترنخ) نظامها وقتئذ خير تمثيل . فكان أن استأنفت البورجوازية النضال سنوات عديدة بعد سقوط الإمبراطورية النابليونية ، وهو نضال وإن لم ينته بصورة حاسمة في صالح البورجوازية ، فإنه ولاشك قد مهد السبيل لأن تظهر هذه الطبقة المتوسطة يبغيها في السنوات التالية ، بعد سنة ١٨٤٨ .

ونحن لا يمكن أن نكون من السابقين في هذا النوع من التفسير . فنضال الطبقات في حد ذاته فكرة (ماركسية) أصيلة ، والتاريخ الذي سجلناه إنما قد استقيناه من المصادر الأوروبية ، ولم يكن في وسعنا أن نخلق جديداً ، بل لا تعدو مهمتنا اختيار الموضوعات وترتيبها لشرح « الفكرة » التي تقوم عليها دراستنا ، ومحاولة عرض هذه الدراسة عرضاً سليماً .

نرجو أن نكون قد وفقنا فيما حاولناه والله من وراء القصد .

المؤلف

العباسية } ١٥ شعبان ١٣٧٧
٦ مارس ١٩٥٨

فهرس المجلد الأول

صفحة

الكتاب الأول - المدخل إلى تاريخ القرن التاسع عشر

- ١١ تمهيد
١٧ الفصل الأول - المبدأ القومى (التعريف بالقومية)
٣٦ الفصل الثانى - القومية : أصولها الفلسفية
القومية كفكرة نظرية ٢٦ ، المدرسة الفرنسية ٢٩ ، المدرسة
الألمانية ٤٦ ، القومية لدى هررد ٦١ ، الخلاصة ٦٩
٧١ الفصل الثالث - القومية : أصولها التاريخية
تمهيد ٧١ ، بولندة ٧٣ ، هنغاريا (المجر) ٧٩ ، أمة اليونان
٩١ ، إرلندة ١٠٨ ، الخلاصة ١٣٣

الكتاب الثانى - الثورة الفرنسية

- ١٣٧ تمهيد
١٤٠ الباب الأول : الآراء الجديدة
التعريف بالثورة وأسبابها ١٤٠ ، الفلاسفة والآراء الجديدة
١٤٩ ، موتسكيو ١٥٠ ، فولتير ١٥١ ، أصحاب الموسوعة ١٥٤ ،
روسو ١٥٥ ، دولباخ ١٥٧ ، آييه دى مايل ١٥٩ ، مورلى
١٦٠ ، رينال ١٦٢ ، فوضى النظام القديم ١٦٥ ، الفيروكرات :
القاتلون بحكم الطبيعة ١٦٩ ، محاولات الإصلاح وفشلها ١٧٣ .
١٧٩ الباب الثانى : ديموقراطية أم ديكتاتورية بورجوازية
١٨١ الفصل الأول - مجلس طبقات الأمة (٥ مايو - ٧ يوليو ١٧٨٩)
أسباب دعوة مجلس الطبقات ١٨١ ، تقرير نكر ١٨٢ ، مطالب
الأمة ودفاتر الثورة ١٨٥ ، اجتماع مجلس طبقات الأمة ومشكلة
التصويت ١٩١ ، الطبقة الثالثة تتحول إلى جمعية وطنية ١٩٥ .

صفحة

٢٠١

الفصل الثاني - الجمعية الوطنية التأسيسية

(٩ يوليو ١٧٨٩ - ٣٠ سبتمبر ١٧٩١)

الملكية والطبقة الثالثة ٢٠١، سقوط الباستيل ٢٠٥، الهجرة الأولى وأصول المؤامرة الأرستقراطية ٢٠٩، زوال النظام القديم : يوم ٤ أغسطس ٢١٥، إعلان حقوق الإنسان والمواطن ٢٦ أغسطس ١٧٨٩ (٢١٨)، حقوق الملك ٢٢١، الهياج في باريس ٢٢٤، ٥ و ٦ أكتوبر عودة الملك إلى باريس ٢٢٦، الدستور (٣ سبتمبر ١٧٩٠)، فرار الملك إلى قارن ٢٤٣، نهاية الجمعية الوطنية التأسيسية ٢٤٦.

٢٤٩

الباب الثالث : الديكتاتورية البورجوازية

٢٥١

الفصل الأول - الجمعية التشريعية

(أول أكتوبر ١٧٩١ - ١٩ سبتمبر ١٧٩٢)

تأليفها ٢٥١، نشاط الجمعية التشريعية ٢٥٣، الحرب ٢٥٥، حادث ٢٠ يولية ١٧٩٢ (٢٦٦)، يوم ١٠ أغسطس ١٧٩٢ (٢٦٩)، مذابح سبتمبر ١٧٩٢ (٢٧٣)، نهاية الجمعية التشريعية ٢٧٥

٢٧٧

الفصل الثاني - المؤتمر الوطني

(٢١ سبتمبر ١٧٩٢ - ٢٤ أكتوبر ١٧٩٥)

تأليفه ٢٧٧، نشاط المؤتمر الوطني ٢٧٩، استمرار الحرب ٢٨٢، محاكمة الملك وإعدامه ٢٨٥، آثار قتل الملك : ثورة القندية وهزيمة نيرونند ٢٩١، خيانة ريمورييه ٢٩٧، سقوط الجيرونند : انقلاب ٢ يولية ١٧٩٣ (٢٩٩)، ديكتاتورية الجبل : حكومة لجنة الخلاص العام ٣٠٦ (١) دستور سنة ١٧٩٣ (دستور السنة الثانية) ٣٠٧ (ب) لجنة الخلاص العام ٣١٠، عهد الإرهاب ٣١٧، انقسام الجبل ٣٢١، سيطرة روبسبير ٣٢٣، سقوط روبسبير ٣٢٥، عهد الترميدوريين : محاولة الاستقرار الأولى ٣٢٩ - دستور ١٧٩٥ (العام الثالث) ٣٣٥،

صفحة

- السلطة التشريعية ٣٣٧ ، السلطة التنفيذية ٣٣٨ ، السلطة القضائية ٣٣٩ ، نهاية المؤتمر الوطنى ٣٤١ .
- ٣٤٣ الباب الرابع : إنهاء الثورة والتمهيد لديكتاتورية الفرد
- ٣٤٥ الفصل الأول — جمهورية حكومة الإدارة
- استمرار محاولة الاستقرار الأولى : الديكتاتورية الخامسة (٣٠ أكتوبر ١٧٩٥ — ١٠ نوفمبر ١٧٩٩)
- تمهيد ٣٤٥ ، الحكومة الجديدة وبرفاجها ٣٤٦ ، صعوبات حكومة الإدارة ٣٤٧ ، الأزمة المالية وحركة (باييف) الاشتراكية ٣٥١ ، السياسة الخارجية : حملة إيطاليا ٣٥٥ ، الموقف الداخلى (حزب الكليشيان) ٣٥٩ ، انقلاب ١٨ فريكتدور سنة ٥ (٤ سبتمبر ١٧٩٧) ٣٦٢ ، صلح كامبوفرميو (١٧ أكتوبر ١٧٩٧) ٣٦٥ ، انقلاب فلوريال سنة ٦ (١١ مايو ١٧٩٨) ٣٦٨ ، المحالفة الدولية الثانية (١٧٩٨) ٣٧٠ ، انقلاب ٣٠ بريريال سنة ٧ (١٨ يونيو ١٧٩٩) ٣٧٣ ، الحملة المصرية وبونابرت (١٧٩٨ — ١٧٩٩) ٣٧٨ ، انقلاب ١٨ و ١٩ برمير سنة ٨ (١٠ ، ٩ نوفمبر ١٧٩٩) ٣٨٢ ، نهاية حكومة الإدارة (١٠ نوفمبر ١٧٩٩ : ١٩ برمير سنة ٨) ٣٨٦ ، إنهاء الثورة ٣٨٧ .
- ٣٩١ الباب الخامس : الثورة وأوروبا
- ٣٩٣ الفصل الأول — سياسة الثورة
- تمهيد ٣٩٣ ، الدعوة للبادىء والآراء الجديدة ٣٩٩ ، التحول فى سياسة الثورة ٤٠١ ، آثار السياسة الواقعية ٤١٠ ، فى إيطاليا ٤١١ ، فى سويسرة ٤١٧ ، فى بولندة ٤٢٤ .
- ٤٣٦ الفصل الثانى — (الثورة) واليقظة القومية
- تمهيد ٤٣٦ ، ألمانيا تجاه الثورة ٤٣٧ ، اليونان وأولى الحركات القومية فى أوروبا ٤٨١ ، إرلندة ٥١٢ ، الخلاصة ٥٣١ .

الكتاب الاول

المدخل إلى تاريخ القرن التاسع عشر

تمهيد

يبدأ تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا بقيام الثورة الفرنسية (١٧٨٩) ويستمر قرناً وربع قرن من الزمان ، أى إلى وقت نشوب الحرب العظمى أو العالمية الأولى سنة ١٩١٤ . والسبب في اختيار هذين الحدثين لتعيين بداية ونهاية هذا القرن ، أن التاريخ الأوروبي أثناء هذه السنوات المائة والخمس والعشرين كان يجرى بصورة منسقة ومترابطة بسبب خضوعه لتأثير عوامل محددة كان لامندوحة عن أن تتشكل بها الحوادث ، وبدرجة حكمت تطور النظام السياسى الأوروبى لتبرز في نهاية الشوط إلى عالم الوجود ، الدولة القومية المتحررة في هذا القرن والتي اختلفت الأسس التى قامت عليها عن تلك التى كانت سبباً في تكوين (الدولة الوطنية) في بداية العصور الحديثة ، أى من نحو قرنين من الزمان تقريباً . فقد اقترن ظهور الطبقة المتوسطة (البورجوازية) في أوروبا ، في بداية العصور الحديثة بتعزيز سلطان الملكية كخير كفيل لصيانة مصالح هذه الطبقة الآخذة في النمو ضد مايقع عليها من اعتداءات الطبقات ذات الامتيازات في (النظام القديم) القائم على الإقطاع ، فعرفت أوروبا خلال القرون الثلاث السابقة من السادس عشر إلى الثامن عشر ، الملكيات المطلقة بنوعها المستبدة ، والمستبدة المستنيرة ، وفي كلا هذين النوعين لم يكن للبورجوازية (الطبقة المتوسطة) حقوق سياسية تخولها المشاركة في ممارسة شئون الحكم ، وإن كانت هذه الطبقة بفضل ثرائها وقدرتها على إمداد الحكومات بحاجاتها من المال — أو منع ذلك عنها — للإتفاق على الإدارة وجهاز الحكم الذى كان يزداد تعقداً تبعاً لنمو الدولة المطرد سواء في بناء حكومتها المركزية الداخلية ، أو في رسم حدودها وتشكيل علاقاتها الخارجية مع الدول —

قد استطاعت في أحيان كثيرة ، التأثير بطريق غير مباشرة على نشاط هذه (الدولة الوطنية) الناشئة .

ولقد كان اكتمال ونمو الدولة الوطنية المتحررة ، الحدث البارز في تاريخ القرن التاسع عشر حيث قد تسنى للبورجوازية (الطبقة المتوسطة) أن تؤسس كياناً جديداً (للدولة) على أنقاض الصلاة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في (النظام القديم) وذلك حينما نضج شعور الشعوب (وأهل هذه الطبقة البورجوازية) بقوميتهم فرفضوا الخضوع لآى سلطان أجنبي عنهم ، وقامت في كل مكان في أوروبا الحركات القومية التي توجب بالاستقلال لإنشاء الحكومة الوطنية . ولا جدال في أن البورجوازية التي ظفرت بإنشاء الدولة القومية (الوطنية) المتحررة ، ما كانت لترضى بقاء نظم الحكم على حالها في هذه الدولة القومية الجديدة ، أى بقاء أسباب السلطة في أيدي الأمراء والملوك والباطرة ، واستمرار البورجوازية محرومة منها ، بل لقد عمدت البورجوازية إلى تغيير أسس الحكم القديمة بصورة تفسح المجال لأن يشارك أهل هذه الطبقة مشاركة فعلية في تدبير شئون الحكم ، ولأن يتجرد أصحاب السلطان في العهد أو النظام القديم من كل امتيازاتهم وحقوقهم الموروثة . وسار جنباً إلى جنب النضال من أجل التحرر القومى والخلاص من السيطرة الأجنبية ، ثم من أجل تقييد سلطة الأمراء والملوك وإزالة الفوارق الطبقيّة التي حرمت الشعوب (وأهل الطبقة البورجوازية) من كل حقوق سياسية واجتماعية واقتصادية في الماضى ، وهى الحقوق التي أرادت البورجوازية عند انتصارها أن تسجلها في عهود ومواثيق لتصبح « دستوراً » يرسم في حدود واضحة مايجب أن تكون عليه حقوق وواجبات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدولة القومية (الوطنية) الحديثة . وأما المبادئ التي كفل انتصارها وتحقيق هذه الغاية فقد عرفت باسم المبادئ الحرة أو (المذهب الحر) Liberalism .

وفي القرون الثلاث الماضية والتي سبقت قيام الثورة الفرنسية كان قد أخذ ينمو إلى جانب نمو الطبقة البورجوازية ذاتها ، نظام الرأسمالية Capitalism وعزز النظام الرأسمالي سلطان البورجوازية حتى أنه لم يلبث أن تألف من أثرياء هذه الطبقة أرستقراطية جديدة هي (أرستقراطية المال) وذلك على أنقاض أرستقراطية النبلاء (الأشراف) القديمة . ومع أن البورجوازية أشركت معها في النضال ضد الملكية المطلقة ، أرباب الحرف والصناعات والعمال الزراعيين ، فقد عجزت الثورة الفرنسية عن إدخال أى تغيير أو تعديل على النظام الاقتصادي الرأسمالي السائد والتي كانت تسير عليه أوروبا من بداية العصور الحديثة . وأدى إخفاق الثورة في هذه الناحية إلى أن تظفر البورجوازية بالغنم كله في نظام الدولة القومية (الوطنية) الجديدة ، ولقد ساعدها على ذلك أن طوائف العمال والصناع لم ينشطوا قط للطالبة لتحسين أحوالهم أو المساهمة بقسط في أعمال الحكومة . أضف إلى هذا أن حصول الانقلاب الصناعي ثم انتشاره في أوروبا من أواسط القرن التاسع عشر تقريباً قد عزز سلطان البورجوازية من جهة كما أدى إلى تطوير الرأسمالية لتصبح تسلطية (أى امبريالية) تحطم حواجز الدولة الوطنية لتظفر بالسيطرة على العالم .

غير أن ظهور ونمو الطبقة المتوسطة (البورجوازية) في إطار الدولة القومية (الوطنية) الحديثة مع كل ما اقترن بذلك من مبادئ ومذاهب سياسية واقتصادية واجتماعية و (طبقية) كان يحمل في طياته بذور مبادئ ومذاهب (مضادة) في الوقت نفسه . فلم تتأثر أحداث القرن التاسع عشر بالمبادئ القومية والحرية ، أو بالنظام الرأسمالي فحسب ، بل أن النظام الرأسمالي الذي قام من الناحية الاقتصادية (المؤسسة على مصادر الإنتاج ووسائله) محل نظام رقيق الأرض Serfdom في العهد الإقطاعي ، لم يلبث أن ظهرت في كنفه ، وبسبب ازدياد قوته ذاتها ، الآراء والمبادئ

الاشتراكية . بل إن المذهب الاشتراكي Socialism كان قد بلغ درجة من القوة ، في الوقت الذي بلغت فيه الرأسمالية ذروتها ، في نظام (التسلطية) السياسية والتجارية ، جعلت صراع البورجوازية ضد المبادئ الاشتراكية من حوالى منتصف القرن التاسع عشر لا يقل في صرامته عن صراع هذه البورجوازية ضد الإقطاع (أثناء الثورة الفرنسية) وضد بقايا الإقطاع أو بالأحرى محاولات إحياء أنظمة (العهد القديم) خلال السنوات الثلاثين (١٨١٥ - ١٨٤٨) التى أعقبت حروب الثورة الفرنسية و نابليون . وكان انتشار الانقلاب الصناعى من العوامل التى تسببت في زيادة حدة هذا الصراع لأن هذه الثورة الصناعية التى شدت من أزر الرأسمالية لدرجة بعيدة ، قد أوجدت كذلك الطبقة التى اعتنقت الاشتراكية وناصبت البورجوازية العداء ، وكان لا محيص عن وقوع الصدام بين البورجوازية وبينها ، ونعني بذلك الطبقة العمالية (البروليتارية) Proletariat وهى الطبقة التى أحرزت نجاحاً ملحوظاً في نهاية هذا القرن إما بالوسائل « الدستورية » ، في أكثر الدول الأوروبية وإما بطريق الثورة كما حصل في روسيا السوفيتية .

وهكذا خضع تاريخ القرن التاسع عشر (١٧٨٩ - ١٩١٤) لتأثير عوامل معينة : المبدأ القومى ، المذهب الحر ، الرأسمالية ، الانقلاب الصناعى (والميكانيكى) الاشتراكية (والشيوعية) ؛ ولقد كان لبعض هذه العوامل آثار أبلغ ظهوراً من غيرها في مراحل معينة من تاريخ هذا القرن (التاسع عشر) وإن كان من المتعذر فصل هذه الآثار لارتباطها ببعضها بعضاً ؛ ولأن كل (نظام) سواء كان اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً ، إنما ، هو في حركة دائبة وتغير مستمر وإن تطلب حدوث هذا التغير زمناً — يختلف في استطالته أو في قصره — حتى يصبح شاملاً ويتسنى حينئذ القول بأن انتقالاً قد حدث من نظام إلى آخر .

وفي بداية القرن التاسع عشر (١٧٨٩) كان الحدث الظاهر هو نضال

البورجوازية ضد الإقطاع ، وهو النضال الذى أشعل الثورة الفرنسية وهى السبيل لانتشار المبادئ القوية والحررة التى أتت بها هذه الثورة فى أوروبا ولا جدال فى أن عهد السيطرة النابليونية فى هذه القارة قد أدى إلى تأكيد النصر الذى أحرزته البورجوازية ضد الإقطاع متمثلاً فى الحركات القومية التى قامت فى وجه السيطرة النابليونية ذاتها ، ثم ما لبثت حتى صارت معولا هدم عروشها كى تنشئ على أنقاضها (دولا قومية) تقوم فيها حكومات وطنية تستأثر البورجوازية بكل أسباب السلطة الفعلية فيها . ولقد كان نضال هذه البورجوازية عنيفاً فى الفترة التالية عندما أراد الملوك والأمراء الراجعون بعد انتهاء السيطرة النابليونية أن يتجاهلوا الحقوق التى صارت للبورجوازية والتى لم يكن متوقفاً أن تتخلى عنها هذه بحال من الأحوال فى أى نظام يحاول هؤلاء الملوك والأمراء الراجعون أن يفرضوه على شعوبهم . فى حين كان معنى انتصار هؤلاء الملوك والأمراء الراجعين عودة الحكم المطلق ، سواء كان استبدادياً أو استبدادياً مستتيراً ، وإعاقة نمو وظهور الدولة القومية والمتحررة من كل سيطرة أجنبية عليها . وفى نهاية هذا القرن التاسع عشر (١٩١٤) كانت الدولة القومية التى تقوم حكوماتها الوطنية على أكتاف البورجوازية وفى ظل نظام الرأسمالية المتطرفة ، قد صارت « وحدة » النظام السياسى فى أوروبا . وإن كانت الاشتراكية قد قطعت كذلك شوطاً بعيداً لتصبح فى أواخر هذا القرن نفسه عاملاً ذا شأن فى توجيه النضال السياسى والاقتصادى فى داخل الدولة القومية ذاتها ثم بصورة لا تلبث أن تظهر آثارها فى بداية القرن العشرين ، أما فى إطار الدولة الشيوعية أى الاشتراكية الماركسية (نسبة إلى كارل ماركس) تتحقق فى وجودها السيطرة العمالية (البروليتارية) وأما فى إطار الدولة الاشتراكية الوطنية التى يكفل نظامها بالفعل دوام سيطرة البورجوازية الرأسمالية . وفى كل هذه الأحوال كانت (القومية) طراز الدولة سواء

كانت هذه اشتراكية وطنية ، لا وجود لها من غير هذه القومية ، أم اشتراكية ماركسية (شيوعية) لا تزال غير قادرة بالرغم من محارلاتها الشديدة وبسبب النظام البورجوازي الرأسمالى القائم ، على تخطى حدودها القومية الضيقة لتخرج إلى ميدان الدولية الواسع .

ولذلك فقد كان المبدأ القومى من أهم العوامل التى ذكرناها وأبعدها أثراً فى توجيه حوادث القرن التاسع عشر . ولا يضعف من أثر هذا العامل ظهور (الاشتراكية) كحقيقة حاسمة يخضع لسلطانها تاريخ النصف الثانى من هذا القرن خصوصاً .

ونحن فى ضوء الاعتبارات التى ذكرناها سوف نحاول معالجة تاريخ النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٧٨٩ — ١٨٤٨) بما قد يتضح منه أن قيام (الدولة القومية) الجديدة إنما يرتبط وثيقاً بالصراع الذى كان لامفر من أن تخوض غماره البورجوازية ضد الإقطاع . وتلك حقيقة يسهل إدراكها عند تتبع تاريخ المبدأ القومى : نشأته وذيوعه فى أوروبا من أواخر القرن الثامن عشر إلى أيام الثورة الفرنسية ونازيون .

الفصل الاول المبدأ القومى

التعريف بالقومية :

ينطوى المذهب القومى على (فكرة) و (مبدأ) فالفكرة معناها الارتباط بمصالح مشتركة واستهداف غايات محدودة مشتركة يجمع بينها شعور واحد يستند على مقومات مشتركة من اللغة والجنس والدين وما إلى ذلك . والمبدأ هو إخراج الفكرة إلى حيز الوجود وكضرورة لازمة لتفسير أحداث التاريخ ولتسوية وقوعها ، إلى رسم سياسة معينة تسترشد عند تطبيقها بتلك المصالح والأهداف أو الغايات المشتركة التى انطوت عليها (فكرة) القومية ذاتها .

والمبدأ القومى كان أظهر القوى الدافعة أو المحركة فى القرن التاسع عشر ، مثله فى تحريك الحوادث وتشكيلها ، مثل المذهب الدينى — أى قوة الفكرة الدينية ومبدئها وأى محاولة تطبيقها — أو المذهب الملكى ، أو فكرة الدولة ومبدئها ، أى النظرية الخاصة بإنشاء الدولة والعمل من أجل تأسيسها من حيث تكوينها وتوحيد السلطة بها خصوصاً على نحو ما حدث فى العصور السابقة .

ولما كانت الدولة القومية ثمرة المبدأ القومى فقد وجب لظهور المبدأ القومى نفسه ثم لخروج الدولة القومية إلى حيز الوجود ، أن تتطور فى أذهان الناس المعانى المرتبطة بمفهوم (الدولة) و (الأمة) ، عندما صارت تناضل الشعوب الأوروبية طوال القرن التاسع عشر من أجل إرضاء شعورها القومى وتشديد صرح الدولة القومية . ومن أول الأمر لا مفر من

التفريق بين الدولة والأمة . فالدولة هي الشكل السياسى الذى يتخذه المجتمع ثم هي مساك ما ينشأ من علاقات بين أعضاء هذا المجتمع ، ورباط الأنظمة الاقتصادية والسياسية والتشريعية المسيطرة فى المجتمع ، وما تؤديه هذه من خدمات له . ويجب فى نظر القانون العام توفر عناصر ثلاثة لقيام الدولة : وجود السكان ، أى وجود جماعة من البشر ألفت العيش المشترك فى جماعة واحدة ، ثم وجود سلطة ، لها الحق فى اتخاذ الإجراءات التى تراها ضرورية للحفاظ على حياة هذه الجماعة وتنظيم المصالح الهامة والمبنية على علاقات الأفراد ، ثم وجود رقعة من الأرض تعيش عليها الجماعة ، ذات معالم أو حدود واضحة معينة . فالدولة قبل كل شيء حقيقة واقعة ثم هي فى الوقت نفسه فكرة قانونية مستمدة من ولايتها الحكومية (أو التشريعية القضائية) مما يترتب عليه أن صار للدولة صفتان فهى ذات شخصية قانونية أى أن لها حقوقاً وعليها واجبات يحددها جميعها القانون ، ثم إن لها صفة أخرى مستمدة من الحق الذى لها فى مراقبة حقوق الآخرين وتنظيم هذه الحقوق فى المجتمع ، سواء كانت هذه حقوقاً أخلاقية أو قانونية أو متصلة بضرورة المحافظة على سلامة الأفراد فى علاقاتهم مع بعضهم بعضاً ، أى أن الدولة هي التى يصدر عنها القانون وهي التى تقوم بتعريفه وتحديدده ثم تسهر على صونه وتقوم بتنفيذه .

والدولة لذلك فى استطاعتها أن تولف بين العناصر التى تعتمد عليها فى تكوينها وأن تدمج هذه العناصر إدماجاً تاماً حتى تصبح وحدة متفقة كاملة ، وبمعنى آخر للدولة قوة إنشائية ، تستطيع أن تخلق بها (الأمة) آية ذلك أن دولا اصطناعية كثيرة تدخلت عوامل سياسية وقانونية معينة فى تأسيسها أصلاً ، تمكنت بتوفر عامل الوقت والاستقرار إلى جانب تضافر مؤثرات أخرى من إدماج العناصر المختلفة التى تتألف منها لخلق (أمة) معينة ، كالأمة البروسية . على أن هناك فوارق ظاهرة بين الدولة والأمة فالأمة ليست

فكرة قانونية بل هي حادث أو حقيقة من حقائق المجتمع وهي لذلك (فكرة اجتماعية) ، ثم إن الأمة تختلف في مدلولها عن السكان أو الشعب الذين هم أفراد يعيشون معاً ومتجاورين على رقعة معينة من الأرض ؛ ثم كذلك الذين يخضعون لحكومة واحدة فيؤلفون في هذه الحالة العنصر الجوهري الذي يقوم عليه كيان الدولة ذاتها من الناحية السياسية .

ولقد فهم أهل العصور الوسطى (الأمة) بمعنى أنها الأصل أو الأرومة التي نبت منها شعب من الشعوب ، فقالوا مثلاً إن جامعة باريس تتألف من أمم أربع ، هم الفرنسيون والنورمانديون والبيكارديون والألمانيون . وأثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر طرأ تغير على هذا المعنى فصار المقصود (بالأمة) السكان أو الجثمان السياسي الواحد فقرب معنى الأمة حينئذ من معنى الدولة بالكيفية التي أشرنا إليها ، حتى إذا كان آخر القرن الثامن عشر أوجد رجال الثورة الفرنسية معنى للأمة أرادوا أن يميزوا به الدولة الفرنسية في عهدها الجديد ، وبأنظمتها الجديدة التي تتعارض مع الدولة الفرنسية في عهدها الغابر وبنظامها الملكي القديم . فالأمة في اعتبار هؤلاء كانت الدولة ولقد عرفوا (الوطنيين) Patriots بأنهم أولئك الذين تمسكوا بالآراء الجديدة في كل ما يتصل بنظام الدولة وشؤونها ، وراحوا يؤيدون هذه الآراء الجديدة تأييداً تاماً . وفي هذه الصورة الأخيرة اتسعت (فكرة) الأمة لتشمل في معناها عناصر مشتركة بينها وبين مدلول السكان أو الشعب ومدلول الدولة ، فصارت تعرف (الأمة) بأنها مجموعة من الأفراد الذين ولدوا في بلد من البلدان وتجنسوا بجنسية واحدة وعاشوا في ظل حكومة واحدة . ثم صارت (الأمة) تعني إلى جانب ذلك مجموعة من المواطنين الذين يعتبرون جثماً اجتماعياً منفصلاً عن الحكومة التي تحكمهم . فأوجد هذا التعريف إذاً فروقاً ظاهرة بين (فكرة) السكان أو الشعب وبين (فكرة) الأمة حيث أنه قد أدخل في معنى الأمة عناصر أخلاقية وسياسية كان تعريف الشعب أو السكان يخلو منها .

وثمة تعريف آخر للأمة بمعنى أنها مجموعة الأفراد الذين يعيشون مجتمعين على أرض واحدة ، وقد يخضعون أو لا يخضعون لسلطان حكومة واحدة ، ثم تربطهم من أزمان طويلة مصالح مشتركة ، حتى أن المرء ليعتبرهم جميعاً من أصل أو جنس واحد . وفى ضوء هذا التعريف يتضح أن الأمة بمعنى المجتمع السياسى مرتبط بكيانها بالشعوب أو السكان الذين تتألف منهم دون ثمة حاجة لقيام (سلطة حكومية) على غرار ما يحدث فى الدولة ، فلا اتفاق أو (تواؤم) فى هذه الحالة بين الأمة وبين السلطة وبالتالى بين الأمة وبين الدولة فى حين تدل (الأمة) فى هذا المعنى الأخير على امتزاج وترايط خلقى كامل وصار لا يقصد بالأمة مدلول إحصائى أى عدد أفراد الشعوب والسكان الذين تتألف هذه منهم وعلى نحو ما هو ظاهر عند كلامنا عن شرف الأمة وعلم الأمة وأموال أو أملاك الأمة وكذلك مؤتمر الأمة (الجمعية الأهلية أو المؤتمر الوطنى فى تاريخ الثورة الفرنسية) وهكذا مما يدل على معنى اشتراك جميع العناصر التى يتألف منها الشعب أو السكان الذين يرتكز عليهم صرح الدولة فى مثل واتجاهات أخلاقية واحدة .

وهناك فارق بين الأمة وشعوبها (أو سكانها) المنتسبة إليها وبين (الوطن) الذى هو الأرض التى ولد بها الإنسان ونشأ وترعرع عليها ، والذى هو لهذا السبب نفسه مسقط الأوائل والجدود ومبعث العاطفة الوطنية التى تبعث فى الإنسان مجد الأرض التى نبت فيها وتدفعه للذود عنها ولذلك كان الوطن «فكرة» عاطفية فى حين كانت الأمة «فكرة» اجتماعية والدولة فكرة قانونية فالوطنية تعريفها أنها العاطفة التى تشعر بها الشعوب التى تتألف الدولة أو الأمة منها .

على أن هذه الفوارق الملحوظة فى كل المعانى التى ذكرناها لم يعد لها وجود فى البلدان التى تتمتع بتاريخ قديم ، وتم تكوينها من أزمان طويلة ، ففى فرنسا مثلاً سرعان ما صارت متفقة مدلولات : وطن ، شعب ، أمة ، دولة وصارت معانيها واحدة لدرجة أن أكثر المؤرخين الذين أرادوا

تصوير ما حصل من يقظة الشعور القومي أثناء ما وقع من أحداث في فرنسا في سنتي ١٧٨٩ و ١٧٩٠ سرعان ما وجدوا لازماً عليهم أن يميزوا بين الأمة والدولة . ولو أن القومية Nationalism كفكرة ومبدأ ، أى في أصولها الفلسفية والتاريخية ، كانت ترد إلى أبعد من ذلك ، إلى القرن الثاني عشر والثالث عشر الميلادى . وعلى ذلك قد يكفى أن يذكر المرء أن الأمة معناها الشعور بوجود مثل واتجاهات «عالية» أخلاقية مشتركة وأن «الأمة» تقوم على أسس وروابط روحية وليس على روابط سياسية فحسب - كما هو حال (الدولة) أو على روابط جثمانية «عضوية» كما هو حال «الشعوب» وإن الشعور الكامل بوجود هذه الروابط الأخلاقية المشتركة هو مساك الأمة والدعامة التي يرتكز عليها كيانها نفسه .

أما القومية فلها معان متعددة . من ذلك المعنى (القانونى) إذا أريد بالقومية التبعية من الناحية القانونية لدولة معينة ، وفي هذه الحالة يقصد بها الجنسية في قولنا القومية أو الجنسية الفرنسية أو الإنجليزية . . إلخ ولا يدخل في نطاق البحث الاهتمام بهذا المعنى القانونى . ثم أن للقومية معنى سياسياً يمكن تعريفه في ضوء ما سبق أن عرضناه بشأن مدلولات الأمة والدولة بأنه طابع وصفة فحسب ، وليس حدثاً أو واقعة (أو فعلاً مادياً) وبهذا المعنى الأخير تعتبر (القومية) مصطلحاً حديثاً يكاد يتفق المؤرخون على أن مدام دى ستال (Stael) الفرنسية كانت أول من استخدمه في العصر الحديث . ومدام دى ستال (١٧٦٦ - ١٨١٧) ابنة المصرفى السويسرى الأصل (جاك نكر) Necker الذى تولى الوزارة في فرنسا في عهد مليكها لويس السادس عشر . نالت شهرة ذائعة كأديبة وكاتبة نابهة وضعت مؤلفاً عن (ألمانيا) ، de l'Allemagne ، وظهر فيه مصطلح القومية بمعناها السياسى . وفي سنة ١٨٢٣ أخرج العالم اللغوى الفرنسى (كلود بواس) Claude Boiste معجماً في اللغة الفرنسية عرف فيه

القومية بأنها تعبير حديث يدل على طابع أو صفة وطنية خاصة ، وعلى وجود روح وطني ومحبة وأخوة وشعور بالوطنية مما يشترك في الاتصاف به جميع الناس، وفي سنة ١٨٢٥ نقل عن الألمانية أحد الناشرين الفرنسية (لورتا) Lortat كتاباً عالج فيه صاحبه بوضوح القومية وروح الشعوب الألمانية والأنظمة المناسبة لعواندهم وخلقهم فاعتذر الناشر في مقدمته لهذا الكتاب عن استخدام مصطلح القومية الحديث والذي اختصه بمعنى لا يوحى بالمعاني الدارجة والتي ألفها الناس في عصره . ثم حدث أن بدأ في سنة ١٨٣٤ ينشر كل من بوشيه Buchez ورو Roux بالتعاون فيما بينهما (تاريخ الثورة الفرنسية البرلماني) الذي تم في ثمانى وأربعين جزءاً واستغرق إنجازه أربع سنوات (١٨٣٤ - ١٨٣٨) وقد أفرد (بوشيه) في أول أجزاء هذا التاريخ عند صدوره فصلاً تحدث فيه عن القومية الفرنسية ، وقد فسر (بوشيه) بعد ذلك بحوالى الثلاثين سنة ما كان قد قصد إليه عند الكلام في كتابه هذا عن القومية ، بأنه إنما أراد ابتكار تعبير أو مصطلح جديد حاول كل هذه السنوات العديدة جهد طاقته أن يحرص على بقاء المعنى الذي أراد أن يختص به هذا المصطلح أو التعبير الجديد . أما وقد صار الآن هذا المعنى الذي أراده مسلماً به ، فإن المقصود (بالقومية) — على حد قوله — لم يعد مجرد التعريف (بالامة) فحسب بل صار المقصود بها كذلك الدلالة على أن هناك شيئاً معيناً يضمن بقاء الامة ويكفل وجودها حتى لو كانت هذه الامة تفقد الحق في ممارسة شئونها بنفسها على أساس الحكومة الذاتية .

ولقد قبلت الأكاديمية (المجمع العلى) في فرنسا في معجمها الذي نشرته في سنة ١٨٣٥ المعنى الذي اختص به مصطلح (القومية) . وهو المعنى الذي حصل ذبوعه أيام الإمبراطورية النابليونية من قبل ثم لم يلبث أن تأكد تماماً أثناء ثورة يوليو سنة ١٨٣٠ المشهورة في فرنسا ، فعرف الناس (القومية) وقتئذ بأنها الاجتماع أو التكتل الذي يحدث بين الأفراد وتم حصوله فعلاً ، وفي الواقع في صورة (أمة) ، أو كانت تحدد وهؤلاء

المتكئين الرغبة في تكوين أمة متميزة من غيرها من الأمم ، وذلك في كلا الحالين بفضل مالمدي هؤلاء من تقاليد واحدة ومصالح مشتركة واتبائهم إلى أصل واحد . كما عرف الناس (القومية) بأنها مجموع كل تلك الخصائص التي تطبع الأمة بطابعها الخاص بها والذي يميزها عن غيرها من الأمم ، والتي يقوم عليها في الوقت نفسه كيان الأمة .

وبما تجدر ملاحظته أن هناك دولاً لا يمكن اعتبارها أمة أو أن لها طابعاً قومياً ، في حين أن هناك أمة أو قوميات لا يمكن اعتبارها دولاً سواء أكانت هذه الأمم والقوميات مما يدخل في نطاق دولة معينة : مثال ذلك الإمبراطورية النمساوية - في القرن التاسع عشر - التي تتألف من عناصر أو أجناس مختلفة عاشت متجاوزة ضمن حدود الدولة النمساوية الهنغارية ؛ أم كانت هذه الأمم والقوميات موزعة على أكثر من دولة واحدة ، كالأمة البولندية ، التي أسفر تقسيمها خلال القرن الثامن عشر (في سنوات ١٧٧٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٥) عن تشتيت هذه الأمة وتوزيعها بين دول ثلاث : روسيا وبروسيا والنمسا .

وعلى ذلك فقد تعذر دائماً أو أكثر الأحايين من الناحية التاريخية أن يكون هناك اتفاق أو تواؤم بين (القومية) و (الدولة) . ولكن المبدأ القومى يقتضى من الناحية النظرية وجود هذا الاتفاق والتواؤم بين الدولة والقومية ولذلك صارت الحركات القومية في القرن التاسع عشر تستهدف المواءمة بين الدولة والقومية وكان من أغراضها أن تجمع بينهما في صعيد واحد كي يتسنى إنشاء (الدولة القومية) .

ولقد قامت صعوبات ومشاكل كان لاندحة عن محاولة معالجتها وتذليلها في طريق هذا التطور التاريخي الذي انتهى بالتصاريق المبدأ القومى . من هذه المشكلات معرفة مدى الامتزاج الذي يجب حدوثه بين الدولة والقومية ، والفصل في أى العناصر والعوامل يجب إخضاعها

لغيرها أو أن من الضروري التخلي عنها إذا لزم الأمر . فإذا انتشر الشعور القومى بين شعب يعيش فى أقاليم متفرقة (جغرافياً) بحيث يجعل هذا التوزيع الإقليمى من المتعذر على هذه القومية المعينة — أى أهلها أن يعيشوا معاً « جغرافياً » ، وفى رباط واحد هل يكون ممكناً أن تتألف الدولة من مثل هذه القومية . وثمة مشكلة أخرى هل : يتفق وجود قومية ما أى شعب نضج شعوره القومى ، فى إقليم معين مع قيام (دولة) فى هذه البقعة إذا كان من المتعذر أن يكون لهذه الدولة فى أرضها حدود يمكن الدفاع عنها . ثم أن القومية يدخل فى تكوينها عدة عوامل لا غنى عن توفرها لنشأتها كذلك كاللغة والجنس والدين والتراث التاريخى واتحاد العاطفة الاجتماعية والمشاركة فى الحياة العامة ، فأى هذه العوامل إذا يصح إثارة على غيره وجميعها لا غنى عن أحدها فى تكوين القومية ونشأتها وظهورها . ولقد تعددت (النظريات) المتصلة بتعريف القومية تبعاً لتعدد العوامل التى ذكرناها . فالقومية تارة هى فى اعتبار ، فريق من الناس ، اشتراك فى جنس واحد ، وتارة أخرى هى الكلام بلاغة واحدة ، أو هى الشعور بعاطفة روحية اجتماعية واحدة ، وهكذا .

على أن هذه النظريات لا تلبث أن تنتقل من ميدان الفكر الفلسفى إلى عالم السياسة سواء عند النظر فى علاقات الدولة « الداخلية » ، أى بحث الروابط التى تجمع بين كل هذه العناصر المختلفة والتى تتضافر على تأسيس وتكوين الدولة ، وسواء عند بحث العلاقات التى تربط فى الميدان الدولى بين كل دولة وأخرى . ولقد كان الانتقال إلى عالم السياسة ، أى العمل من أجل « تطبيق » الفكرة القومية مبعث الخصومات والنزاعات التى أثارت الحروب من جهة كما أنه كان من جهة أخرى مبعث مظهر من « نظريات » سواء أكانت هذه أنجلو سكسونية أم فرنسية أم ألمانية — لتعريف الدولة والقومية ولتجديد العلاقة بينهما واختلافت هذه النظريات بعضها عن بعض اختلافاً عظيماً حتى لقد بات واضحاً أن ثمة نتائج تاريخية خطيرة سوف

تنجم لامحالة عن محاولة تطبيقها إذا ما عمد أصحابها إلى إعادة تأسيس أو تنظيم الدول على قواعد جديدة سواء اتفقت هذه أو لم تتفق مع مبدأ (القومية) .

ولا يعنينا بحث هذه النظريات أو الدخول في جدل فلسفي أو سياسي لإظهار قيمتها ، ووزن آثارها من ناحية الفكر والرأى الشخصى ، ولكن الذى يعنينا منها هو معرفة ناحيتها الإيجابية ، أى إدراك النتائج التى أسفرت « تاريخياً ، عن تطبيقها فى صورة كل ماقع من أحداث ، ونشأ من اتجاهات شغلت مجرى « التاريخ ، من بداية هذا التطبيق إلى نهايته ، ولعل أم الحقائق التى يجب ذكرها فى هذا الشأن ، أنه لما كان (لفكرة) الأمة والقومية ، صور مختلفة ، أو يقول آخر معان مختلفة ، فقد اختلف « التطبيق ، من وقت لآخر ، وتنوعت الإطارات التى برزت فيها إلى الوجود هذه الفكرة ، ولذلك فقد بات جديراً بالاهتمام معرفة ماقع من أحداث ، عند حصول هذا « التطبيق ، من جهة ، ثم إدراك ما طرأ على (الفكرة) القومية ذاتها من تطور ، وما ترتب على هذا أيضاً من تطور فى تطبيقها . ومعنى ذلك دراسة الحركات القومية ، فى القرن التاسع عشر ، ودون حاجة لدراسة (فكرة) القومية ذاتها ، أو المبدأ القومى « مجرداً ، وتلك دراسة إيجابية ، تقوم على معرفة ما نجم من وقائع عند تطبيق فكرة القومية ، ومن شأن ذلك تحديد الأثر الذى كان للمبدأ القومى فى تطور التاريخ الأوروبى فى القرن التاسع عشر .

الفصل الثاني

القومية : أصولها الفلسفية

القومية كفكرة نظرية : كان لانتشار القومية كفكرة ومبدأ ، الأثر الأكبر في تشكيل كل ماطرأ من تغيرات على خريطة أوروبا السياسية في القرن التاسع عشر ، حيث قد أجريت دائماً باسم القومية ، التعديلات التي رسمت الحدود بين الدول خلال هذا القرن . ولم يشذ عن ذلك سوى حدثين فقط ، أولهما ضم الألزاس واللورين « الفرنسية » إلى الإمبراطورية الألمانية الناشئة في سنة ١٨٧١ ، وثانيهما وضع البوسنة والهرسك اليوغسلافية ، ومن أملاك الدولة العثمانية ، تحت إدارة النمسا (إمبراطورية النمسا والمجر) في سنة ١٨٧٨ . فقد انتهى فيما عدا هذين الحدثين ، كل ما حصل من تغيرات في خريطة أوروبا السياسية ، بين عامي ١٨١٥ ، ١٩١٩ بإنشاء الدولة القومية ، وتشديد صروحها .

والقومية كفكرة يقصد بها تحرير الشعوب ، من كل سيطرة أجنبية عليها ، وكبدأ أو كقوة دافعة ومحركة ، يقصد بها تطبيق هذه (الفكرة) تطبيقاً عملياً . وبهذا المعنى تصبح القومية غرضاً أو هدفاً في حد ذاته ، تتضافر الجهود على تحقيقه ، ثم تغدو في الوقت نفسه « مبرراً » يسوغ مايقع من تغيرات سياسية . والقومية كقوة دافعة ومحركة لا تقل أهميتها كعامل إنشائي في تكوين الدولة القومية (أو الوطنية) الحديثة في القرن التاسع عشر ، عن كل تلك القوة الدافعة والمحركة ، ذات الأثر الواضح في تشكيل حوادث العصور السابقة — وهي التي سبقت الإشارة إليها في التعريف بالقومية — كعامل الوحدة الدينية ، وإنشاء الملكية الثابتة المستقرة ، وتأسيس الدولة بمعناها السياسي الحديث ، وكل تلك كانت عوامل

ساعدت على تكوين أوروبا من الأزمان (العصور) الوسيطة . ولقد كان كل واحد من هذه العوامل ينطوى على رغبة في الاستتار بالسلطة وامتداد السلطان أو التوسع . والقومية مثلها كمثل هذه القوى الدافعة ذاتها لا تعدو هي الأخرى أن تكون من الناحية التطبيقية ، مظهراً من مظاهر هذه الرغبة في الاستتار بالسلطة وامتداد السلطان أو التوسع . ولذلك صارت القومية (أداة) للتمتع بالسلطة « الداخلية » ، إذا أراد شعب أن يتحرر من ربقة السيطرة الأجنبية ، ثم أنها صارت كذلك أداة للتمتع بالسلطة (الخارجية) إذا شاء شعب أن يضم إليه شعوباً أخرى متحدة معه في الجنس أو اللغة أو الدين أو التقاليد أو العادات ، وكانت هذه الشعوب لاتضمها إليه حدود واحدة ، أى خارجة عن نطاق حدوده .

وظهور مبدأ القومية — وما تفرع عنه وارتبط به من آراء ومذاهب حرة ، وديمقراطية تهدف إلى ضرورة أن يمارس كل شعب شئون الحكم بنفسه ، عن طريق نوابه ويمثليه — بصورة واضحة وذات أثر فعال في تشكيل حوادث القرن التاسع عشر ، كانت نتيجة لما تمخضت عنه (الثورة الفرنسية) على وجه الخصوص ، منها آراء ومبادئ ، على أن فكرة القومية نفسها لم تكن وليدة هذه (الثورة الفرنسية) وحدها بل لقد شهدت أوروبا بداية ظهور الفكرة القومية ، في السنوات القليلة التي سبقت اندلاع هذه الثورة ، ثم اتخذت الفكرة القومية لبداية ظهورها ميادين أخرى غير فرنسا .

فقد ظهرت بوادر الفكرة القومية بين سنتي ١٧٦٠ ، ١٧٧٠ في إيطاليا حيث تصدى لمعالجة الفكرة القومية مؤرخان « من إيطاليا ، هما (مافي) Maifei ، (موراتوري) Muratori ، وفي أوروبا الشرقية الجنوبية ، حيث نشر في ١٧٦٢ الأب (بانيزي) Paisi تاريخه (السلافي البلغاري) الذي تناول فيه قصة الشعب والقيصرة والقديسين في بلغاريا . وكان بحثاً قصيره صاحبه على تاريخ شعب معين من عنصر أو جنس معين هو العنصر

السلافي البلغاري متميز من غيره من الشعوب ، أى متمتع « بقومية » معينة ومحددة . وفى اليونان ، بدأت حركة قومية أثناء حرب الروس ضد الأتراك سنة ١٧٧٠ ، كان لها أكبر الأثر فى شبه جزيرة المورة ، وفى جزر الأرخيل . وفى أوروبا الشمالية ، فى اسكندنافيا ، بدأت تظهر الفكرة القومية منذ سنة ١٧٦٠ حينما ظهرت أول الأقايص أو الأساطير الخرافية المختصة بالأبطال والآلهة (المثلوجيا) الاسكندنافية . ثم نشر بعد سنوات قليلة (١٧٧٢) جرهارد شوننج Gerhard Schoning تاريخاً للترويج ، كما ظهرت بعد شهور عديدة أنشودة « قومية » أو وطنية ترويجية ، تدعو الشعب الترويجى إلى التحرر من السيطرة الأجنبية المفروضة عليه (الدانمرك) وتحطيم الأغلال التى رسف فيها أجيالا طويلة . وكان قبل ذلك بعام واحد فقط (١٧٧١) أن ظهرت فى فنلندة كذلك أنشودة وطنية من الطراز نفسه ، وكانت فنلندة تخضع لحكم السويد . وفى ألمانيا كتب (جيته) Goethe فى موضوع الوطنية ، أو القومية الألمانية فى سنة ١٧٧٣ . وفى الأراضى المنخفضة بدأ إحياء تسمية (بلجيكي) وكانت الأراضى المنخفضة الجنوبية (البلجيكية) من الأملاك النمساوية . أضف إلى هذا أن تقسيم بولندة المعروف فى سنة ١٧٧٢ بين روسيا والنمسا وبروسيا سرعان ما أحدث رجّة عنيفة فى أوروبا ، كان من المتعذر نحو آثارها ، عندما تشبث الشعب البولندى بمقوماته الأهلية ، وبمعنى آخر « بقوميته » ، وإن كانت هذه القومية لا تزال وقتئذ « مبهمه » ، بعض الشيء ، بل زاد تمسكه بقوميته بالرغم مما حدث من تقسيمات تالية ، على دفعتين ، فى سنة ١٧٩٣ بين روسيا وبروسيا ، وفى سنة ١٧٩٥ بين روسيا وبروسيا والنمسا .

وتلك أحداث تدل جميعها على أن الشعور بالقومية كانت قد بدأت تظهر بوادره فى هذا الحين بين الشعوب الأوروبية . على أن أوروبا لم تكن القارة التى انفرد بظهور هذا الشعور القومى بها وحدها فقط . ففى

العالم الجديد ، كان صمويل آدمز Samuel Adams في ولاية (ماساشوسيت) بأمريكا الشمالية ، في شتاء ١٧٧٢ - ١٧٧٣ يعد برنامجاً لاستقلال (الولايات والمستعمرات الثلاث عشر) ، عن إنجلترا واتحادها فيما بينها لتؤسس دولة و (قومية) جديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية .

وكانت هذه دظواهر ، متفرقة ولا سبيل للقول بأنها تنهض دليلاً على أن هذه الشعوب التي ذكرناها قد نضج شعورها القومي أو أنها صارت تدرك معنى القومية إدراكاً صحيحاً كاملاً . ولكن من ناحية أخرى لا جدال في أن حدوث هذه الظاهرة ، في أماكن مختلفة في وقت واحد إنما يبرهن على أن هناك (فكرة) جديدة معينة قد أخذت تشيع بين الشعوب ، هي (فكرة) القومية ، ولا ينال من أهميتها أنها كانت لا تزال في هذا الدور الأول من وجودها (مبهمة) ولما يتولد منها بعد تلك القوى الدافعة والحركة التي سوف تسيطر على تشكيل الحوادث طيلة القرن التاسع عشر .

على أنه بما يجدر ملاحظته كذلك أن هذا العهد المتقدم قد شاهد كذلك بداية ظهور (النظريات) التي تناولت تفسير تلك القومية . فانقسم أصحاب فكرة القومية (النظريين) إلى فريقين يتبع أحدهما (المدرسة الفرنسية) والآخر (المدرسة الألمانية) وتبنى كل واحدة منها تفكيرها على تفاعل العوامل التي تتألف منها الشخصية ، أو الذاتية ، الفرنسية أو الألمانية وهي عوامل تمسية وخلقية مرتبطة أوثق الارتباط بتاريخ الشعبين الفرنسي والألماني ، وهي كذلك قوائم هذا التاريخ نفسه .

* * *

المدرسة الفرنسية : ومن المعروف أن فرنسا كان قد اكتمل في تكوينها السياسي من أزمان طويلة فبات متوقفاً أن تنشأ بين أهلها العاطفة القومية أو الوطنية من وقت مبكر . فقالت النظرية الفرنسية بحق كل أمة في الحياة حقاً مطلقاً لا يمكن حرمانها منه ، ولو تنازلت الأمة نفسها عن هذا الحق

بمحض إرادتها . ولذلك فقد انطوت النظرية الفرنسية على فكرة «التعاقد» Contrat ، بوصف التعاقد أساساً لكيان الأمة ، فيحدث التعاقد في هذه الحالة بين الشعب وصاحب السيادة الشرعية عليه .

في العصور الوسطى ، عبر عن هذا الرأى فيليب بوت Philippe Pot في برغنديا وذلك أمام مجلس الطبقات الذى انعقد سنة ١٤٨٤ عقب وفاة ملك فرنسا لويس الحادى عشر لتأليف مجلس للوصاية . وفي العصور الحديثة ظهرت نظرية استحالة نقل حقوق السيادة التى على شعب معين والتنازل عنها لسلطان آخر ، حينما تنازل فرنسوا الأول ملك فرنسا إلى الإمبراطور شارل الخامس عن برغنديا في معاهدة مدريد سنة ١٥٢٦ فأعلن البرغنديون في ٤ يونيه ١٥٢٦ أن ملك فرنسا لا يملك حق التنازل لملك أجنبي عن بلادهم من غير موافقتهم وثار جدل طويل عقب ذلك بين أسبانيا وفرنسا حول هذه المسألة ، بسط فرنسوا الأول في أثناءه هذا الرأى في وضوح عندما قال « ومن المتعذر قانوناً أن ينقل إنسان حقوق السيادة التى على مدينة من المدن أو مقاطعة من المقاطعات بدون إرادة أهلها ومن غير موافقتهم التامة على نقلها » . وفي ١٦ ديسمبر ١٥٢٦ اتخذ برلمان باريس قراراً نرى فيه أن للملك حق التنازل إلى ملك أجنبي عن مقاطعة من مقاطعات مملكته . وعندما حدث في سنة ١٥٥٢ أن ضمت فرنسا إليها أسقفيات تول و Metz وفردان (في الحرب التى أعلنها ملكها هنرى الثانى على الإمبراطور شارل الخامس في فبراير ١٥٥٢) ، أعلن أسقف Metz لمواطنيه أن الملك الفرنسى إنما جاء إلى هذه البلاد « محرراً ، وأنه يريد معاملة أهل Metz المعاملة التى يلقاها الفرنسيون أنفسهم ، وأنه يبنى أن يعلن شعب Metz عن رغبته بمحض اختياره في الانضمام إلى فرنسا بدلاً من استخدام أساليب العنف والشدة من جانب الملك الفرنسى نفسه ليحقق هذه الغاية ..

ولقد تأيدت هذه الآراء « الديمقراطية » و « القومية » أو الوطنية التي نادى أصحابها بضرورة استناد الدولة عند تأسيسها على رغبات الشعب المطلقة الحرة ، عند انتشار حركة الإصلاح الديني في أوروبا ، وذلك لأن الإصلاح الديني أتى بآراء سياسية ساعدت على نمو وتأيد فكرتي القومية والديمقراطية . ولقد تمسك فريق البروتستانت (الهوجونوت) والكاثوليك بهذه الآراء أثناء الحروب الدينية في فرنسا . فشر فرانسوا هوتمان Holman وهو من أعلام الهوجونوت كتابه عن (الفرنجة والغالة) في سنة ١٥٧٤ وقد اعتمد في بحوثه على دراسة التاريخ الفرنسي لإقامة الحجة على أن الشعب نفسه هو موئل السيادة العليا في آخر الأمر باعتبار أن القومية الفرنسية إنما تتألف من فرنجة وغالين ربطت بينهم في اتحاد وثيق رغبة مطلقة وإرادة حرة مشتركة جعلت هذين الفريقين يتحدان في انتخاب ملك واحد بالاقتراع العام ، هو أول ملوكهم فيلبريك الأول (٥٣٩ — ٥٨٤) من الأسرة الميرفينجية ؛ وتلك نظرية تفتقر من الناحية التاريخية لما يؤيدها . ومع ذلك فالذي يعيننا من أمرها أنها قائمة على فكرة التعاقد ، أي العقد الذي يبرمه شعب من الشعوب بمطلق حريته وإرادته مع صاحب السيادة الشرعية عليه ، كما أنها تنطوي عند التحليل النهائي على « فكرة » أن الشعب هو مقر السيادة العليا في الدولة .

على أن هذه النظرية التي جعلت قيام (الأمة) مستنداً على موافقة الشعوب والدخول في تعاقد بين هذه الشعوب وأولئك الذين يمارسون حقوق السيادة العليا عليها لم يلبث أن انزوت في ركن من النسيان خلال القرن السابع عشر عندما طغت نظرية « حق الملاكية المطلق » على كل ماعداها من نظريات طول هذا القرن . ولم يكن معنى هذا الانزواء أنه قضى تماماً على فكرة « القومية » . آية ذلك ما فعله هنري الرابع ، ملك فرنسا عندما ضم إلى بلاده في سنة ١٦٠١ إقليم بريس Bresse وبوجي Bugoy

وريقعان بين فرعى نهر الرون وكانا يدخلان ضمن حدود الإمبراطورية الرومانية المقدسة . فقد أعلن الملك الفرنسى إلى المفاوضين الأسبان ، أنه إنما ينبغي أن يبقى للأسبان لغتهم الأسبانية ، وللألمان لغتهم الألمانية . أما الذين يتكلمون الفرنسية فالأحرى أن يكونوا جميعاً تابعين له ، أى للملك الفرنسى . وقال (صلى) Sully وزير هنرى الرابع : على المرء أن يفكر طويلاً قبل الإقدام على ضم جماعة إلى جثمان الدولة ، يختلفون عن أهل هذه الدولة فى روحهم وتفكيرهم ولغتهم وعاداتهم بصورة تقضى على كل انسجام بداخلها . وعندما طرحت مسألة اللورين على بساط البحث بين الفرنسيين وسفير الإمبراطور ليوبولد الأول (لافوجيون) La Vauguon سنة ١٦٨٥ وذلك حينما أراد لويس الرابع عشر أن يستكمل سيطرته على الإلزاس بالاستيلاء على الأقاليم المجاورة فى حوض الراين الأوسط ، قال الملك الفرنسى : لا يوجد إنسان فى فرنسا لا يعتبر اللورين جزءاً لا يتجزأ من المملكة حتى أنه صار لا يجرؤ مخلوق على فصل اللورين دون إثارة غضب كل فرنسى وحقده .

وواضح أنه من المتعذر على المرء أن يلس فى أقوال هؤلاء الملوك الفرنسيين ووزرائهم مايدل على وجود خطة مرسومة « لسياسة فرنسية » واضحة المعالم وذات أغراض ومقاصد محددة ، عندما كانت سياسة هؤلاء سياسة إيجابية واقعية تقوم على فكرة (الدولة) وليس على فكرة (الأمة) ومقوماتها . على أن من المسلم به فى الوقت نفسه أن هؤلاء الملوك ماكانوا يترددون فى الاستناد عند الضرورة على الآراء القائلة بضرورة اعتبار ولاء الشعب أو الأهلىن الذين تضمهم الدولة داخل حدودها ركناً أساسياً فى قيام هذه الدولة ووجودها . الأمر الذى ترتب عليه أن صار الأخذ بهذه الآراء جزءاً من « تقاليد » السياسة الفرنسية الظاهرة .

بل إن هذه التقاليد، القديمة ذاتها، هي التي أفضى وجودها إلى بروز نظرية واضحة المعالم في القرن الثامن عشر قامت على أركان هذه التقاليد لتعريف الدولة وبيان الأسس التي تقوم عليها. فقد كان حتى هذا الوقت وجود الدولة إطلاقاً مرتباً أصلاً بوجود السلطة العليا وتقريرها كشرط أساس لذلك. مما ترتب عليه أن صارت (الدولة) مرتبطة بمبدأ (الملكية). ولكن لم تلبث فكرة (الأمة) في القرن الثامن عشر أن أخذت تعلق على فكرة صاحب السيادة العليا أو (السلطة) باعتبارها العامل الأساسي في تكوين الدولة. ولقد نجم من ذلك أن بطل اتخاذ مبدأ (حقوق الملكية المقدسة) معياراً عند محاولة الحكم على «شرعية» الدولة أو عدم شرعيتها. ولقد كانت هناك أسباب عديدة جعلت ضرورياً التفكير من أجل ابتداء هذه النظريات الجديدة. لعل أهمها أن الخلاف سرعان ما دب بين المعاصرين عندما حاولوا تفسير أصول الدولة تفسيراً تاريخياً. من ذلك ما نشره الكونت دي بولانفيليه Bollainvilliers ستي ١٧٢٧، ١٧٣٢ من بحوث تاريخية عن حكومات فرنسا القديمة حتى عهد هيوكاويه Hugues Capot ثم عن طبقة الإشراف. فعرض النظرية القائلة بأن الفرنجة الذين غزوا فرنسا وهزموا الغالين هم الذين يؤلفون طبقة الإشراف (النبلاء) الفرنسية التي أخضعت الشعب لسلطانها وكان غرض (بولانفيليه) من ذلك تبرير كل الامتيازات التي تمتعت بها هذه الطبقة. ولم يمس هذا «الرأي» دون مناقشة، فقد تصدى للرد عليه أحد رجال الدين وهو (آيه دي بوس) L'Abbé du Bos الذي نشر سنة ١٧٣٤ (نقداً تاريخياً لقيام الملكية الفرنسية ونشأتها في بلاد غالة). فحاول إقامة الحججة على أن الدولة الفرنسية إنما ترتد في أصولها إلى أسس رومانية وليس إلى أسس فرنجية؛ وأن سلطان الملوك الفرنسيين إنما هو مستمد من السلطان الروماني المطلق القديم وليس مستمداً من غزو أرستقراطية الفرنجة للبلاد (م ٣ - البورجوازية)

ولقد دار حول هاتين النظريتين المتعارضتين : نظرية الارستقراطية الفرنجية ، ونظرية السلطان المطلق الرومانية جدل طويل ، جعل متعذراً الوصول إلى رأى قاطع بشأن أصول الأمة الفرنسية ووحدتها . وتعذر الاتفاق بين أصحاب هاتين النظريتين ، على تفسير معين يوضح هذه الأصول من الناحية التاريخية . وعندئذ راح (المفكرون) يسعون للاهتمام إلى (آراء) أخرى قد تساعد على تقرير الحقيقة في ضوء نظريات تستند هذه المرة إلى (الفكرة المثالية) المجردة بدلا من الاعتماد على التفسير التاريخي وحده فقط .

وثمة سبب آخر ، هو أن « الأدباء » وأهل الرأى من المعاصرين سرعان ما نزلوا إلى ميدان السياسة في هذا القرن (الثامن عشر) ، وأخذوا يعالجون موضوعات الفلسفة السياسية ، وتلك ميادين وموضوعات ظلت جميعها حتى هذا الوقت لا يطرقها أو يتناولها غير رجال الدين ومفكرهم ثم رجال القانون . كما أنه كان قد بدأ يحدث في هذا الحين رد فعل ملحوظ ضد سلطة الملوك الاستبدادية فنشر في سنة ١٧٤٧ الفيلسوف الكاتب (جان جاك بورلاماكي) Burlamaqui (١٦٩٤ - ١٧٤٨) وأعله من جنيف ، مؤلفه عن (مبادئ القانون الطبيعي) ثم نشر الفيلسوف الفرنسى (مونتسكيو) في العام التالى (١٧٤٨) كتابه المشهور عن روح التشريع أو القوانين . ثم عظم نشاط أصحاب الموسوعة (الأنسيكلوبيدين) الفرنسيين بعد ذلك . ومن هاتين المدرستين برزت إلى عالم الوجود نظرية (الحرية السياسية) .

ولقد أخذ هؤلاء المفكرون على عاتقهم أن يبحثوا من جديد كل الآراء القديمة عن (الأمة) و (الدولة) سواء أكانت هذه دينية أم قانونية . فهم أصحاب الفضل في تحديد معنى مصطلح (الشعب) بما يدل

على المشاركة في المنبت ، كما صارت تدل فكرة الأمة في معناها الجديد على وجود تنظيم سياسى واجتماعى معين ، فلم يعد لها ارتباط بالحقائق التاريخية أى أن معنى الأمة بتعبير أدق ، صار يستند تدريجياً على التفكير (العقلى) ويبدو متعارضاً تماماً مع التفكير (التاريخى) . فيدون أحد المعاصرين ، الماركيز دارجانسون d'Argenson فى (جورنال) بتاريخ ٢٦ يونيه ١٧٥٤ : أن الآراء القومية والوطنية هى السائدة الآن بما قد يكون له آثار بعيدة ، حيث يكثر فى الوقت الحاضر ترديد كلمتى أمة ودولة بصورة لم ينطق بهاتين الكلمتين أحد البتة على أيام لويس الرابع عشر . كما أن أحداً لم يكن وقتذاك يدرك كنههما . ولم يسبق أن صار المرء يلم بما للأمة والحرية من حقوق ، ويدرك تماماً هذه الحقوق مثلاً هو حادث اليوم .

ولا شك أن إخضاع هذه المسائل لقوة التفكير العقلى ، أى تحكيم العقل فيما يعرض من ظواهر لمعرفة حقيقةها ، وإخضاعها لقوة المنطق ، والتعن الفلسفى ، جعل ممكناً تفسير أصول الدولة والأمة ، وصياغة النظريات اللازمة لمعالجة هذه الموضوعات وما يتصل بها . وكان بفضل هذه القدرة على استخدام العقل والفكر عند مراجعة الآراء القديمة ، ومحاولة وضع تفسير «عقلى» لمعنى الدولة والأمة ، أن صارت الفكرة التى ينطوى عليها معنى (الأمة) ويرسم لفظ (الأمة) فى أذهان مدلولها وثيقة الصلة بالمعنى الذى يوحى به الكلام عن (الجماعات القومية) أو الوطنية . فانفصلت بذلك فكرة الأمة هذه عن الفكرة القانونية التى ينطوى عليها معنى (الدولة) وصارت متصلة بدلاً من ذلك بفكرتى الحرية والحقوق . أى أن الكلام عن الأمة صار يستتبع حتماً الكلام عن الحريات والحقوق التى لأفراد وأبناء هذه الأمة .

ولقد كاد ينجم عن الانتقال إلى هذا التفسير الواسع لفكرة الأمة خطر القضاء على الشعور الوطنى الأوّلى ، أى الشعور بواجب الدفاع عن

الوطن والتفانى في خدمته ، والاستعاضة عن هذا الشعور الوطنى بشعور آخر إنسانى يهدف إلى إزالة الفوارق بين الأمم . ولكن هذا الانسياق وراء العاطفة الإنسانية سرعان ما أوقفه أو عمل على تصحيحه ، واجب السير في سياسة خارجية معينة أدت إلى إشعال الحروب التى خاضت الثورة الفرنسية غمارها ، بل أن رجال الثورة أنفسهم لم يلبثوا أن كالفوا لقمع هذا الانسياق وراء العاطفة الإنسانية أو (العالمية) أى ضد الاندماج في حياة لا تقيم وزناً للفوارق القائمة فعلا بين الأمم المختلفة . فقال بيرفرنسوا روير Pierre F-J-Robert ، من حزب داتون في المؤتمر الوطنى « بوى لو أن المشرع الفرنسى فى وسعه أن يتناسى العالم لحظة واحدة لينصرف للانشغال بشئون بلاده . وحذالو كان لدينا ذلك النوع من الأناية الوطنية التى بدونها نكون قد أغفلنا واجبتنا ، وارتكبنا إثماً فى حق الوطن . أنى أحب جميع الناس ، وأحب على وجه الخصوص الأحرار جميعهم . ولكن محبتي ولا شك للأحرار فى فرنسا أشد وأقوى من محبتي لسائر الأحرار فى أنحاء العالم . »

تلك إذا كانت الأسباب التى جعلت ضرورياً التفكير فى صياغة « نظريات ، معينة لتفسير مدلول أو مفهوم الأمة والدولة فى فرنسا . أما (النظرية) نفسها التى كانت نتيجة لإخضاع الموضوعات المتصلة بالأمة والدولة لقوة التفكير العقلى خصوصاً ، ففى وسعنا القول بأنها قد خرجت إلى عالم الوجود بعد سنة ١٧٦٠ تقريباً عندما نشر جان جاك روسو Rousseau فى سنة ١٧٦٢ كتابه المشهور عن (العقد الاجتماعى) ، ثم كتابه الآخر فى سنة ١٧٧٢ عن (الحكومة فى بولندة)^(١) وينهج روسو فى البحث طريقاً يتفق مع ما يتبعه أصحاب الموسوعة (الأنيسكلويدون) ومدرستهم وهم الفلاسفة الذين يدينون بفكرة

(١) Contrat Social-Considérations sur le Gouvernement de la Pologne.

البحث المجرد أى دون التقيد بالوقائع والأحداث ، كمقدمات تفضى إلى نتائج معينة . فهو يقول فى (رسالته عن المساواة)^(١) التى نشرت فى سنة ١٧٥٤ : دعونا ترك جانباً كل الوقائع ! فعند روسو ، كما هو الحال مع (الأنسيكلوبيديين) ليس القياس الفرضى أو النظريات الافتراضية نتيجة استخلاص واستنتاج من الحقائق والأحداث الماضية القديمة لغرض تفسير هذه الوقائع والحوادث وبيانها ، بل يجب أن يكون القياس الفرضى أو النظريات الافتراضية بمثابة المبرر المقبول والذى يسوغ بقدر الاستطاعة هذه الوقائع والأحداث ذاتها . وأما هذه الوقائع والأحداث فكانت كما عرفها وذكرها روسو أن الإنسان قدم فى أدوار متعاقبة بدأت بالحياة الطبيعية البحتة *état Naturel* ، تتلوها الحياة الوحشية أو المتوحشة *état sauvage* لتأتى بعدها الحياة الاجتماعية *état Social* وهى الحياة الراهنة التى وصفها روسو بأنها ملائمة بالآثام والشروع والذائل ، والتى لا تنفك تدفع الإنسان على السير فى طريق التدهور ، والانحطاط مرحلة بعد مرحلة ، وأخيراً الحياة المدنية (*état civil*) وفى هذا الدور الأخير يتحد الناس لإعادة بناء الدولة على أساس تعاقدى باسم المصلحة العامة .

على أن روسو لم يتناول فى كتاباته موضوع (القومية) أو (الوطنية) كمسائل قائمة بذاتها ولم يضع للقومية تعريفاً محدداً . بل لقد درج روسو على استخدام كلمة (القومية) أو الوطنية بالمعنى المألوف فى عصره أى فى صورة مجرد الانتساب (للأمة) والوطن . فيقول فى كتاب محاوراته^(٢) وهو يصف نفسه أنه رجل ينتمى للعالم بأسره *l'homme du monde* ، يحترم أعظم الاحترام القوانين والأنظمة الوطنية أى تلك التى تختص بها كل أمة ، ومع ذلك كله فقد كان روسو صاحب آراء فى الوطنية أو القومية ساعدت

Discours sur l'inégalité. (١)

Dialogues. (٢)

على تفسير هذه المبادئ وتسويتها . من ذلك آراءه المتصلة بنظرية «العقد الاجتماعى» ، ذلك العقد الذى هو فى نظره أساس المجتمع فى مرحلة الحياة المدنية أى أساس المجتمع «النموذجى» والذى يستند عليه المبدأ القائل بأن أساس المجتمع ودعامته إنما هو اجتماع المواطنين فى زمرة واحدة ؛ والذى تقوم عليه فكرة الاستعاضة بالإرادة العامة *Volonté Générale* عن الإرادة الفردية *Volonté Individuelle* السائدة فى دور الحياة الاجتماعية ، والقول بأن هذه الإرادة العامة إنما هى تعبير صدر عن (كائن متضامن) *être collectif* ، أو مجموعة أو طائفة وطنية . وفى اعتبار (روسو) أنه لا يزال هناك (كائن اجتماعى) — فى مرحلة الحياة الاجتماعية الراهنة ، وهو موجود فعلاً ، ويتحتم على الجميع أن يحترموا حق هذا الكائن الاجتماعى فى الحياة وفى إبداء آرائه والإفصاح عن رغباته فى حرية كاملة .

ولقد كانت نظرية العقد الاجتماعى تنطوى كذلك على فكرة إخضاع الدولة بوصفها كائناً أو جثماً أو تنظيمًا سياسياً . لتلك الروح الوطنية المتولدة من اجتماع المواطنين وترابطهم فيما بينهم من أجل التنازل عن إرادتهم الفردية ، لخلق الإرادة العامة ، أى وجوب إخضاع الدولة لسلطان الإرادة العامة .

ولم يغفل روسو فى تفكيره السياسى ، وخاصة فيما يتعلق بمسائل الدين ، وجود (الضمير الإنسانى) . بل شيد صرح فلسفته العامة على أساس احترام (الفرد) . وذلك بالرغم من المبادئ التى ارتكزت عليها نظرية العقد الاجتماعى . أضف إلى هذا أن روسو عند تفكيره فى معنى (الدولة) ، طفق يعرض طائفة من الآراء تلقى ضوءاً على المعانى الماثلة فى ذهنه عن القومية أو الوطنية . من ذلك رأيه فى وجوب أن يستهدف التشريع فى الدولة مراعاة روح الشعب نفسه . فتصدر القوانين تعبيراً صادقاً عن قومية الشعب ، ومرآة صادقة تعكس مشاعره القومية أو الوطنية حتى يتسنى حينئذ

المحافظة على تقاليد وعادات الوطن . وأما الوسيلة إلى تحقيق هذه الغاية فهي التربية والتعليم ، قبل كل اعتبار آخر . ولقد أوضح روسو هذه الفكرة بجملاء في رسالته السالفة الذكر عن (الحكومة البولندية) التي نشرها في سنة ١٧٧٢ ، وموجز القول أن من الضروري دائماً الملائمة بين الدولة ، والروح أو العبقريّة الوطنية أو القومية . وتلك غاية أراد روسو بلوغها عندما حاول أن يضع دستوراً لبولندة على أساس جمهوري ، ولو أنه من ناحية أخرى لم يكن يرى مستطاعاً إلا في حالة واحدة فقط الملائمة بين هذا النوع من الدساتير لإقامة النظم الجمهوريّة وبين الشعور القومي أو الوطني وذلك إذا كانت الدول المراد وضع هذا الدستور الجمهوري لها دولاً صغيرة . ويتضح مما تقدم إذاً أن أقوال روسو نفسه لا تعيننا بقدر ما يعيننا إدراك حقيقة الروح التي تغلغلت في كل كتاباته ، ثم لوحظت آثارها في كتابات وآراء معاصريه والتي عبرت عنها فكرة الديمقراطية والجمهوريّة ، وبمعنى آخر فكرة سيطرة السيادة الشعبية .

ولقد عمد تلامذة روسو وأتباعه إلى صقل تلك الفكرة التي أمكن استخلاصها من كتاباته وأقواله عن القومية أو الوطنية وتحديدتها ، فعل ذلك الفيلسوف الألماني (إيمانويل كنت) (Emanuel Kant) (١٧٢٤ - ١٨٠٤) الذي انتهى في بحوثه إلى أن الانسان وحدة ذاتية وأن للضمير سيطرة مطلقة على كل ما يتصل بمسلكه . الأمر الذي يدعو إلى احترام الفرد كواجب حتمي ، والامتناع لزوماً عن فرض أية إرادة أجنبية على الروح القومي أو الوطني . واعتقد (كنت) أن القوانين الأخلاقية واحدة ، بالنسبة للفرد والأمة على حد سواء ، وكذلك يستحيل على المرء أن يتلصق مسوغاً أو ينتحل عذراً يفسر أي حادث « اغتصاب » في التاريخ . ومع ذلك فقد كان (كنت) في تفكيره رجلاً لا يفرق في محبته بين بلد وآخر ، ولا يعتقد بوجود فوارق بين الأمم يفصلها بعضها عن بعض ، كما أن فلسفته لم تكن تستند إلى أسس وخصيّة أو قومية أو أخرى مرتبطة (بالإنسانية) ، بمعناها المطلق ولذلك صار

من التعذر إذا قصرنا البحث على الميدان السياسى الصحيح اعتبار أنه كان لهذا الفيلسوف (كنت) أثر كبير فى نمو وتطور النظرية التى جاء بها روسو .

أما صاحب الأثر الواضح فى نمو نظرية روسو وتطورها فكان أحد رجال الدين المشهورين فى فرنسا (آييه مايل) l'abbé Mably الذى نشر فى سنة ١٧٦٣ بحثاً فلسفياً بعنوان محاورات أو مذكرات (فوسيون) Phocion فى موضوعى الأخلاق والفلسفة^(١) و (فوسيون) هو القائد والخطيب اليونانى (من أثينا) الذى حكم عليه بتناول السم ليموت ظلماً وعدواناً ، ولقد نشر (مايل) بعد ذلك بعامين كتاباً آخر بعنوان آراء أو ملاحظات ، عن تاريخ فرنسا ، وفى هذين البحثين نجح (مايل) فى دعم أركان مبدأ المساواة بل ومبدأ [الشيوعية] كجزء لا يتجزأ من كل تفكير اجتماعى . من ذلك أن أصول التاريخ الفرنسى إنما ترتد فى رأيه إلى قيام نوع من الجمهورية الوطنية فرنجية وفرنجية غالية وأن مجالس الطبقات (طبقات الأمة) إنما هى تعبير صادق للحياة الوطنية ، ولا يمكن فصلها عنها وتأتى فى ترتيب ظهورها قبل قيام الملكية ذاتها ، وأن لكل امرئ قانونه الخاص به أصلاً ، أى أن الانسان ولد يفعل ما يشاء ، ولذلك فقد تعذر ارتباطه بنظام معين دون أن يقبل هو مقدماً هذا الارتباط وبمحض إرادته .

وإيمان الفكر فى النظريات التى أتى بها كل من روسو وكنت ومايل يكشف عن حقيقة جديدة بالملاحظة ، هى أن تفكير هؤلاء جميعاً إنما يصل بهم إلى نتيجة واحدة موجزها اعتبار القومية [أو الوطنية] مجرد ارتباط بين إرادات حرة مطلقة .

(١) l'abbé Mably : Les Entretiens de Phocion sur le rapport de la morale et de la Politique.

(٢) Mably : Observations sur l'histoire de la France.

على أن المفكرين في فرنسا لم يقصروا بحوثهم على ابتداع المبادئ النظرية فحسب بل لقد حاول كثيرون منهم تطبيق هذه المبادئ بصورة عملية . مثال ذلك مافعله (الماركيز دارجانسون) الذي سبقت الإشارة إليه والذي نشر في سنة ١٧٦٤ بحثاً بعنوان آراء أو ملاحظات عن حكومة فرنسا^(١) واشتمل على مشروع لتقسيم أملاك الإمبراطورية العثمانية جعله (دارجانسون) يقوم على مبدأ القومية باعتبار أن اليونان متمتعون بقومية خاصة بهم وكذلك أهل آسيا الصغرى وأهل فلسطين وسوريا ومراكش بل أن (دارجانسون) شرع يطبق هذا المبدأ (القومى) على أوروبا ذاتها عندما وجد مستطاعاً إنشاء اتحاد أو ائتلاف دائم يربط بين الدويلات الإيطالية وآخر يجمع بين الإمارات الألمانية وإنشاء اتحاد من الإمارات الهولندية وكذلك من المقاطعات أو الأقاليم السويسرية .

ولقد حدث في الوقت الذى كان يكتب فيه روسو ومايلى بحوثهما كانت الولايات (المستعمرات) الثلاث عشر الأمريكية تناضل من أجل استقلالها الذى أعلنته في يوليو ١٧٧٦ ومع أن الاستقلال كان حدثاً سياسياً أى نتيجة صراع سياسى (ضد إنجلترا الدولة المستعمرة) فقد نبذ الاستقلال سلطان «سيادة» وسيطرة أجنبية وحقق الاستجابة (لشعور قومى) جديد وأنشأ (قومية) جديدة وعلى ذلك فقد رحب الفرنسيون باستقلال هذه الولايات باعتبار أن استقلالها نجاح « عملى » للآراء والنظريات السياسية التى جاءوا بها حول (الدولة) و (القومية) .

ومع ذلك فلا جدال فى أنه كان (للثورة الفرنسية) الفضل فى انتقال هذه الآراء والمبادئ القومية من دائرة التفكير النظرى إلى حيز التطبيق العملى وذلك لأن هذه الثورة بما انطوت عليه من معنى التحرر وتحطيم القيود القديمة كانت من جهة مبدأ (عالمياً) أى مما يأخذ به كل شعب من

(١) Argenson : Considerations sur le gouvernement de la France

شعوب (العالم) يريد الانطلاق من أسار الأنظمة السائدة في العهد القديم ثم أنها من جهة أخرى قد حملت في طياتها حلولاً عملية وتنظيمياً واقعياً لإنشاء مجتمع جديد . والدليل على ذلك (إعلان حقوق الانسان والمواطن) الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩ إنما يشتمل من الوجهة القومية أو الوطنية على فكرتين أساسيتين : أن الأمة هي مقر السيادة العليا وأن القانون يبان للإرادة العامة ، والذي يعبر عن رغبات هذه الإرادة العامة أى أن الإرادة العامة هي وحدها مستقر القانون (وخصايط) التشريع . الأمر الذى يجعل لها صلاحية تعيين سيادة الأمة والمحافظة على بقائها أى بقاء (الأمة) . ولن يتسنى قيام (الدولة) فى هذه الحالة إلا إذا وافق المحكومون موافقة مطلقة وبمحض إرادتهم على قيامها .

ولقد أمكن الوصول من هاتين الفكرتين الأساسيتين إلى نتيجة مزدوجة شقها الأول أن الثورة صارت ترفض فكرة الاستيلاء على الأراضى والأقاليم وامتلاكها (بحق الفتح) أى أنها قد رفضت الاعتراف بأن للفتوح حقوقاً تسوغ خضوع الشعوب لسلطان حكومات أجنبية عنها ، وشقها الثانى أنها صارت من ناحية أخرى تعترف بأن للشعوب مهيضة الجناح أو التى كانت تئن من فداحة المظالم التى وقعت عليها على يد مغتصب السلطة بها الحق كل الحق فى التحرر والخلص بالانفصال من تلك السيطرة الغاشمة المفروضة عليها ، وذلك لأن (حق الانفصال) الذى يجب أن تتمتع به مثل هذه (الأمة) لا يعنى فى واقع الأمر إلا إتاحة الفرصة للشعوب «المغصوبة» حتى تتخلص مما هى فيه من ظلم تنوء به من ثقله . ومثل الأمم والشعوب فى التمتع بهذا الحق مثل الأفراد الذين يكفل لهم (إعلان حقوق الانسان والمواطن) الحق فى مقاومة الظلم والعمل والانفكاك من ربة الاستبداد . ولقد كرس دستور الثورة الأول (٣ سبتمبر ١٧٩١) هذه المبادئ عندما أعلن فى فصله السادس أن الأمة الفرنسية قد نبذت ظهرياً الدخول فى حرب تبغى من ورائها الحصول على أية فتوحات وأنها لن

تستخدم قواتها للإضرار بحرية شعب من الشعوب . بل أن الحال مالم يثبت حق تطور بعد شهور قليلة بانتقال الأمر من الإصرار على عدم استخدام القوات الفرنسية للإضرار بحرية شعب من الشعوب إلى وضع هذه القوات في خدمة الشعوب التي أرادت استرجاع حرياتها المفصولة .

وحرصت فرنسا في عهد الثورة على دعم نظرية العقد الاجتماعي بصورة عملية ثم أنها شرعت في علاقاتها الخارجية تعمل لتطبيق المبادئ التي تضمنتها هذه النظرية . وفيما يتعلق بالأمر الأول أحييت الثورة في احتفال (الوحدة القومية) La Fédération يوم ١٤ يوليو ١٧٩٠ ذكرى سقوط الباستيل الذي حصل في العام السابق فوفد الممثلون الفرنسيون من مختلف الأقاليم والمقاطعات إلى باريس لإعلان اتحادهم الشعبي أو القومي في هذا العيد (الوطني) ولدعم هذا الاتحاد وتأكيدوه وسوف يأتي ذكر هذا الحادث مفصلاً في موضعه . وفيما يتعلق بالأمر الثاني أن الثورة عندما ضمت إلى فرنسا مقاطعتي فنيسان Comtat Venaissin و (أفينون) Avignon وكانتتا تابعتين للبابوية منذ القرن الرابع عشر ، طلب أهل هاتين المقاطعتين من البابا عقد (مجلس طبقات) يقدر على إعلان ضمهما إلى فرنسا على اعتبار كما قالوا أن موافقة الشعب موافقة تامة بملء إرادته ومطلق حريته الأساس الشرعي الوحيد والذي لاغنى عنه لكل عمل يؤدي إلى الاستيلاء على أية أراض وأمالك يراد الاستحواذ عليها ، كما أن هذه الموافقة التامة هي الأساس اللازم لدعم حقوق السيادة العليا ، ومن الواجب قبل الخضوع لسيطرة أخرى أن يسبق ذلك الدليل على وجود هذه الموافقة العامة وعلى رضاها بما سوف يحدث ، وواضح أن هذا القول إنما معناه تقرير حق الشعوب في اختيار الحكومة أو الدولة التي يخضعون لسلطانها . ولقد لقيت هذه النظرية مؤيدين كثيرين وقتئذ من بين أعضاء (مجالس الثورة) المختلفة مثل روبسبير وبارناف Barnave وپتيون Pétion وغيرهم ، كما تصدى

من ناحية ثانية آخرون لمعارضتها . من هؤلاء كان (ترونشيت) Tronchet القانونى الذى استند إلى ضرورة احترام مبادئ القانون القديم وميرابو Mirabeau السياسى الذى لم يعتبر الظرف مناسباً . ولكن سرعان ما تدعمت (النظرية القومية) وانتصر أصحابها حين وافقت الجمعية الوطنية التأسيسية فى ١٤ سبتمبر ١٧٩١ على ضم كونتية فينسان وكونتية أفينون إلى فرنسا . ولقد استندت (الثورة) على هذه (النظرية القومية) نفسها عندما أرادت أن تضع حلاً لمسألة الأمراء الألمان الذين لهم أملاك فى مقاطعة الألزاس الفرنسية وأثاروا مشكلات عديدة بسبب ممتلكاتهم هذه فقد اتفق الرأى على أن الألزاس إقليم حصلت عليه فرنسا (من أيام صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨) وأن امتلاك الأرض لا يعطى هؤلاء الأمراء الألمان أية حقوق على هذه الأراضى منفصلة عن السكان الذين يعيشون عليها ولقد عمد أهل ستراسبورج (الإلزاسيون) للافصاح عن رغباتهم وإرادتهم فى تقرير مصيرهم بأن بادروا بإرسال بيان أو خطاب إلى (الجمعية الوطنية التأسيسية) بباريس فى ١٨ مارس سنة ١٧٩٠ قالوا فيه : أنهم قد وثقوا اتحادهم بفرنسا بفضل الأيامين التى حظفوها من هذا المكان نفسه الذى لم يأسف أبائهم على الانضمام منه إلى فرنسا . لقد أقسمنا وتردد هذا القسم الآن على بذل آخر قطرة من دمائنا لتأييد الدستور ، وإذا لم تكن ستراسبورج قد نالت المجد والرفعة كالمدينة الأولى التى يحتذى بمثلها فى ميدان الوطنية بين مدن المملكة ، فسوف يكون لها على الأقل شرف الصدارة كطريق كبير يقود لتحقيق الحرية الفرنسية بفضل وطنية سكانها وأهلها . وفى ٣١ أكتوبر ١٧٩٠ جاء فى تقرير اللجنة السياسية التى عهدت إليها الجمعية الوطنية التأسيسية بحث هذه المسألة وكانت اللجنة برئاسة النائب (مرلان دى دووية Morlin de Doueal أن الشعب الإلزاسى متحد مع الشعب الفرنسى لأنه يريد هذا الاتحاد ، بإرادة الشعب الإلزاسى وحدها فقط وليست معاهدة مونستر Munster (وهذه معاهدة أوسنابروك Osnabruck)

قام على أساسهما صلح وستفاليا السالف الذكر سنة ١٦٤٨ وبمقتضاه احتفظت فرنسا بالإلزام النمساوية ماعدا ستراسبورج والأراضي التي يمتلكها الأمراء الألمان الذين كانوا أتباعاً Vassals للامبراطور مباشرة في الامبراطورية الرومانية المقدسة - هي التي جعلت هذا الاتحاد شرعياً .

والحقيقة أن الثورة اتبعت هذه الأساليب نفسها أي الاستناد إلى (النظرية القومية) وتطبيق المبدأ القومي عندما عقدت استفتاءات عامة تمهيداً لضم نيس وسافوى إلى فرنسا فأفصح أهل هذه البلاد عن إرادتهم في الانضمام إلى فرنسا والاتحاد معها واتخذ (المؤتمر الوطني) قراراً بذلك في ٢٧ نوفمبر سنة ١٧٩٢ . وقال جريجوار Grégoire عضو المؤتمر الوطني تفسيراً لهذا القرار وتأيداً له أنه تحقيق لمبدأ سيادة الأمة وأن الطبيعة هي التي جعلت نيس وسافوى أقاليم فرنسية، وأخيراً أن هذين الاقليمين تربطهما المصلحة المشتركة بفرنسا . ثم أن هذا الأسلوب نفسه لم يلبث أن اتبع لتفسير والأخرى لتسوية ، ضم بلجيكا والشاطيء الأيسر لنهر الراين (الأقاليم الراينية) إلى فرنسا فأعلن المؤتمر الوطني انضمام نيس في ٣١ يناير سنة ١٧٩٣ ثم أعلن انضمام بلجيكا في ١٤ فبراير والمقاطعات الراينية في ١٧ مارس وذلك بعد عقد المجالس والاجتماعات من أهل كل هذه الأقاليم لإظهار رغباتهم وإعلان إرادتهم من أجل الانضمام إلى فرنسا والاتحاد معها تحقيقاً لمبدأ (القومية) .

وهكذا ظهر إلى عالم الوجود في فرنسا من الناحية النظرية والواقعية (قانون عام) جديد سواء فيما يتعلق بشئون الدولة الداخلية الخاضعة لأحكام القانون العادي الداخلي ، أو ما كان متعلقاً بالشئون الخارجية أي بعلاقات الدولة بغيرها من الدول عما يخضع لأحكام القانون الدولي . وفي هذا العهد حينما بدأت الثورة الفرنسية كان مبدأ القومية لا يزال وثيق الصلة بمبدأ الحرية السياسية كما كانت (الوطنية) في هذا العهد تعنى الانتصار

للحرية ومحبة الوطن والنود عن حياضه في الوقت نفسه . وبذلك اعتبرت فرنسا (أمة) لأنها دولة متحررة أى صارت تتمتع بالحرية الكاملة وبهذا المعنى كتب المعاصرون عن فرنسا فوصفوها بتعريفهم لها أنها (الأمة العظيمة) . تلك إذاً هي النظرية الأولى وهي نظرية جوهرية في موضوع القومية وكانت تستند في أساسها على تصورات أو مدركات فلسفية .

المدرسة الألمانية : وتغاير نظرية المدرسة الفرنسية والفلسفية ، النظرية التي أخذت بها المدرسة الألمانية وتتعارض معها لأن هذه الأخيرة نظرية تاريخية . وسبب الاختلاف بين هاتين المدرستين في تفسير معنى القومية أن تكوين هذين البلدين التاريخي ، فرنسا وألمانيا ، كان يختلف في كل منهما عن الآخر بصورة أدت إلى وجود اختلاف في الاتجاه الفكري بين البلدين في نهاية القرن الثامن عشر حتى صار لفكرتي الدولة والقومية معاني في ألمانيا مغايرة لمعانيها في فرنسا . واختلفت النظرية الألمانية عن النظرية الفرنسية من ناحية تطورها والمراحل التي مرت بها حتى اكتمل نموها ، ثم من ناحية الآثار التي ترتبت عليها بعد ذلك في توجيه الشعوب الأخرى في هذا الطريق (القومى) نفسه .

ولا معدى لادراك النظرية الألمانية عن معرفة الأدوار التاريخية التي مرت بها ألمانيا ذاتها . ولقد خضعت ألمانيا في أثناء تكوينها التاريخي لآثار تجربتين سياسيتين على درجة كبيرة من الأهمية أولاها أن ألمانيا بقيت ترسف أزماناً طويلة في قيود العصور الوسطى ، في حين تحررت فرنسا بتحطيم هذه القيود . فاستمرت ألمانيا تخضع لتأثير الآراء والمبادئ السائدة في العصر الوسيط ، فلم تكن ترى تحت تأثير هذه الآراء والمبادئ الوسيطة في معنى السيادة العليا غير الامبراطورية ، أى أن الفكرة التي أصبحت متغلغلة بها كانت الفكرة الامبراطورية ، وبمعنى آخر الفكرة العالمية . فلم يكن لمدلول (الدولة) القائمة على مساحة معينة من الأرض أى وجود في فكرة الامبراطورية أو أى ارتباط بها ، بل تتخذ الامبراطورية مكانها

متربعة فوق كل (الدول) الأخرى ، ويتخذ الامبراطور مكانه متربعاً فوق كل الملوك العاديين ؛ والامبراطور هو الذى يمثل الفكرة المسيحية فى عالم السياسة كما يمثل البابا هذه الفكرة تقسها فى عالم الروح أو الدين . ولقد استتبع ذلك أنه صار متعذراً بقاء الفكرة الامبراطورية محصورة فى ألمانيا فقط بل اتسع ميدانها حتى تخطت الحدود الألمانية سواء صوب الغرب أو صوب الجنوب فدخل فى نطاقها من الناحية الغربية حوض الرون واللورين ومن الناحية الجنوبية إيطاليا الشمالية ، كما أرادت إدخال إيطاليا الوسطى ورومة فى نطاقها كذلك .

على أن هذه الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة التى امتدت غرباً وجنوباً داخل الحدود الألمانية الجغرافية لم تكن تشمل الأقاليم التى انضمت فيما بعد إلى الرقعة الأوروبية بعد تأسيس هذه الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة على يد أوتو Otto العظيم (٩٣٦ - ٩٧٣) وذلك نتيجة لإنشاء العواصم (أو الثغور) Marks التى أقيمت على حدود أوروبا الجنوبية الشرقية لوقف الغزو الآسيوى عن طريق النمسا والمجر (هنغاريا) ثم ما حدث من توسع فى الحدود الشرقية بسبب إرغام السلاف البولنديين على الارتداد والتراجع . ومع ذلك فإن حدود الامبراطورية الرومانية (الجرمانية) المقدسة فى نهاية القرن الثامن عشر لم تكن متفقة مع حدود ألمانيا وحدها وحسب . فبلغت مساحتها حوالى ستمائة ألف كيلو متراً مربعاً ويقطن بها حوالى ثلاثين مليون نسمة وتغطى عليها بعض الدول أو الحكومات التى تتألف منها هذه الامبراطورية وتعتبر جزءاً منها مثل النمسا التى بلغ عدد سكانها فى الأقاليم الداخلة فى نطاق الامبراطورية عشرة ملايين ونصف فى حين بلغ عدد سكانها فى الأقاليم الخارجة عن نطاق هذه (الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة) أربعة عشر مليوناً ومثل بروسيا بعدد سكانها الذين يبلغون مليونين ونصف داخل الامبراطورية ثم مليونين ونصف آخرين خارج الامبراطورية . وذلك توزيع كما هو واضح

من شأنه تهية العوامل التى تجعل من المحتمل كثيراً فى المستقبل قيام حركات المطالبة بالحقوق السياسية داخل الامبراطورية (الرومانية الجرمانية المقدسة) إذا شاء المرء أن يرد القومية إلى أصول تاريخية ، أو أن يؤلف وحدات قومية من بين الشعوب التى كانت فى وقت ما جزءاً من هذه الامبراطورية .

وهكذا انفصلت فكرة السيادة العليا الألمانية التى نبتت أصلاً كفكرة امبراطورية عن كل سند إقليمي أو سياسى ، الأمر الذى يجعل ممكناً حصول الانفصام بين القومية الألمانية والتنظيم السياسى فى ألمانيا بل يفسره . تلك إذا كانت التجربة السياسية الأولى التى مرت بها ألمانيا .

ولقد كانت التجربة الثانية من بعض نواحيها مناقضة لهذه التجربة الأولى ومرد ذلك إلى أنه لم يلبث أن ظهر فى ألمانيا نوع من الدول التى خرجت تاريخياً إلى حيز الوجود بفضل عوامل مصطنعة ، مثل بروسيا التى عمل آل هوهنزلرن (الأسرة الحاكمة بها) على تكوينها من أقاليم مختلفة دخلت فى حوزة هذه الأسرة إما بطريق الإرث أو الزواج أو كفتوحات بحمد السيف ، أو بالشراء ، وتآلفت منها مملكة بروسيا . ولقد صار لبروسيا شكلها السياسى بعد خطوات كان أسبقها إنشاء براندنبرج أمانة انتخابية أى بأن يكون لناخيا (حاكماً) صوت فى اختيار وانتخاب الامبراطور فى الامبراطورية الرومانية (الجرمانية) المقدسة ، ثم كانت الخطوة التالية تأسيس الملكية عندما منح الامبراطور ليوبولد الأول فى سنة ١٧٠٠ لقب الملك فردريك الأول ليستميل بذلك إلى جانبه أحد أمراء الامبراطورية الأقوياء فى حرب الوراثة النمساوية المنتظرة . ويرجع الفضل فيما بلغته بروسيا وقتئذ من بأس وقوة إلى تنظيمها البيروقراطى المحكم ثم إلى وجود جيش نظامى قوى بها . وطول مدة تكوينها ، ظل الجيش والبيروقراطية العنصرين الأساسيين فى تشييد صروحها ، ثم جاءت الخطوة الأخيرة لإعطاء بروسيا شكلها السياسى عندما أنشأ بها فردريك الثانى ، أو الأكبر

(١٧٤٠ - ١٧٨٦) الحكومة المستبدة المطلقة ، وفضلا عن ذلك ، فآل هوهنزلرن هؤلاء هم الذين أوجدوا بروسيا من حيث أن (سكانها) أو أهلها صاروا يتألفون من العناصر ، أو الأجناس ، التي جلبها الملوك البروسيون نتيجة لسياساتهم الاستعمارية أو الاستيطانية الواسعة ، والتي اضطروا لاتباعها من أجل تعمير الأراضي التي كانت لا تزال - داخل ملكهم - غابات وأحراشاً ، فخلبوا لها المعمرين من أنحاء أوروبا ، وبذلت الإدارة قصارى جهدها لإدماج هذه العناصر الجديدة ، بالعناصر الأصلية كما عمل فردريك الثاني على إخضاع (سكان) هذه الأقاليم التي حصل استعمارها لسلطان الحكومة . فأمكن بفضل هذه الجهود التي بذلها آل هوهنزلرن أن تخرج إلى عالم الوجود تدريجياً (أمة) بروسية اختلفت في تكوينها تماماً وللأسباب التي ذكرناها عن الأمة الفرنسية ، أو الأمة الانجليزية ، وهما الأمتان اللتان كان قد تم اكتمال تكوينهما ووجودهما بصورة من الصور قبل تأسيس (الدولة) ذاتها في فرنسا وفي إنجلترا . وهكذا فيما يتعلق بالقومية صارت بروسيا مثالا ظاهراً لما يمكن أن تحدثه وتواجهه (الدولة) بما لديها من قوة وقدرة إنشائية ، حتى أن المرء في وسعه أن يعزو صنع كل شيء للدولة بعد أن شهد قدرة الدولة على خلق وتكوين الشعب والأمة . من كل تلك العناصر المبعثرة في مختلف الأقاليم التي استعمرتها الدولة وأدخلتها في حدودها وبسطت عليها سلطانها . ولقد أصبحت (الدولة) كذلك ذات ذاتية خاصة بها وإن شئت ذات كيان يفيض بالحياة والنشاط الأمر الذي جعله سهلاً أن ينتقل البروسيون إلى تقديس الدولة على حساب الفرد ، بخلاف ما حصل في فرنسا . حتى أنه يدعو للعجب حقاً أن ينتشر الإصلاح الديني في ألمانيا على يد مارتن لوثر لأن الإصلاح إنما يقوم في جوهره على احترام الفرد ، في حين يعنى تقديس الدولة فناء الفرد في الدولة ولم تكن الفلسفة التي شيد صروحها هيغل Hegel - جورج ولیم فردريك هيغل - (١٧٧٠ - ١٨٣١) فيما بعد سوى نقل هذه الحقيقة البروسية من ميدان الحوادث الواقعية إلى عالم الفكر المجرد .

على أن ذلك كله قد أسفر عن نتيجة هامة أخرى متولدة من ذلك التأثير الذى أحدثه وجود بروسيا ، التى عرفت كيف تنشئ لنفسها كيانا متماسكا قويا ، على سائر أجزاء ألمانيا التى بقيت مفتقرة إلى كيان منظم . ولقد زاد تاثر ألمانيا بما حدث فى بروسيا بسبب الشهرة العسكرية والأخرى الفلسفية اللتين تمتع بهما فردريك الثانى الأكبر نفسه ، وكانت تلك شهرة عظيمة حتى أنه سرعان ما أصبح موضع غبار وإعجاب كل ألماني . وهو شعور شارك فيه شاعر ألمانيا (جيته) Goethe (١٧٤٩ - ١٨٣٢) الذى سجل فى (مذكراته) إعجابه ببروسيا ، أو على الأصح بملكها فردريك الذى خفقت القلوب لذكوره ، والذى أشاعت انتصاراته الفرح فى نفس (جيته) كما قال وفى نفس والده . وكان (جيته) يسجل هذا الشعور فى مذكراته وهو بمدينة فرنكفورت الحرة مسقط رأسه ، بعيداً عن بروسيا ، ثم إن الإعجاب بالعاقل البروسى ، كان شعوراً شارك فيه كذلك المهاجرون الألمان الذين نزحوا فى ذلك الحين إلى أمريكا ، والذين هزت مشاعرهم انتصارات فردريك الأكبر الملك البروسى ، الذى صار موضع تمجيدهم وتقديسهم . ولقد أفضى هذا الإعجاب فى ألمانيا إلى ظهور أدب الحرب والوطن فى منظومات (هنريك فون كلايست) Kleist (وجوهان جلايم) Gleim (وتوماس آبت) Abbt وغيرهم .

على أن كل هذا التمجيد والإعجاب كان يتلوى على تناقض ظاهر ؛ لأن (الدولة) والملك الذين أوحيا للألمان الإعجاب بألمانياتهم والافتخار بها ، كانا فى حقيقة الأمر أقل ما يمكن دألمانية ، الأولى (الدولة) فى تكوينها وأنظمتها ؛ والملك فى نشاطه وأهدافه فيبدو التناقض واضحاً إذا ذكرنا أن فردريك الأكبر خاض حروبه ضد النمسا ، وضد الامراطورية (الرومانية الجرمانية المقدسة) أى أنه حتى يبنى صرح دولته ، قد دخل فى نضال دام ضد الأساس الذى يرتكز عليه التاريخ الألمانى نفسه .

وثمة عامل آخر ساعد على بناء (القومية) الألمانية لم يلبث بعد فترة

من الزمن استمر يظهر بوضوح أثناءها أن صار سبياً أساسياً في بناء هذه القومية - ونعني بذلك الكراهية التي حملها الألمان لفرنسا ، وهي الكراهية التي أدت في ألمانيا إلى ظهور كلمة (الوطن) Patrio من وقت لآخر في كتابات ورسائل السياسيين ودراساتهم . ففي النزاعات التي أثرت بين فردريك الثاني ، وبين ماريا تريزا Maria Theresa التي تولت عرش الامبراطورية سنة ١٧٤٠ ، حول مصير سيليزيا ، وقامت بسببها حروب الوراثة النمساوية (١٧٤٠ - ١٨٤٨) ثم انتهت باستيلاء فردريك على سيليزيا ، اتجه كلاهما لاستمالة الوطن الألماني ، إلى جانبه : فعلت ذلك ماريا تريزا من أجل الدفاع عن الامبراطورية ضد فردريك ، ثم ضد الفرنسيين بعد ذلك ، وهم حلفاء فردريك . ثم فعل هذا أيضاً فردريك عندما هاجم الامبراطورية بدعوى « تحرير الوطن الألماني من الأجانب » . ولقد خاضت ماريا تريزا غمار حرب أخرى ، وهي حرب السنين السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣) من أجل استرداد سيليزيا ، لم تلبث أن انتهت بالاعتراف بتنازلها نهائياً عن سيليزيا إلى بروسيا .

على أنه بعد سنوات قليلة من انقضاء هذه الحروب ، لم يلبث أن حدث في سنة ١٧٦٩ انقلاب في علاقات هذين العاهلين بحيث تعاون كلاهما الآن فردريك الثاني ، والامبراطورة ماريا تريزا على إنشاء « نظام وطني ألماني » ، موجه ضد فرنسا ، وكان لتبرير إنشاء هذا النظام أن ادعى كلاهما الرغبة في الدفاع عن الحريات الألمانية . ولقد كانت هذه الدعوى ذاتها هي التي استند إليها فردريك الثاني كذلك فيما بعد في مقاومة جوزيف الثاني الذي انفرد بحكم الامبراطورية بعد وفاة والدته (١٧٨٠) ماريا تريزا وكانت له أطماع إقليمية في ألمانيا لم تلبث أن نفرت منه الأمراء الألمان فاستطاع فردريك الثاني في سنة ١٦٨٥ أن يوافق من هؤلاء حلفاء كوفندرائيا باسم (اتحاد الأمراء) غرضه الظاهر المحافظة على الامبراطورية في نظامها القائم حسبما أقرته معاهدات الصلح في وستفاليا سنة ١٦٤٨ ، ووقاية الامارات

الألمانية من وقوع أية اعتداءات عليها؛ في حين كان غرض (الاتحاد) كما يستبين من نصوصه السرية، مقاومة رغبات جوزيف الثانى الذى أراد إلى جانب أطماعه الإقليمية الأخرى، أن يستعيز عن الأراضى المنخفضة النمساوية (بلجيكا) بإقليم بفاريا.

ولقد حاول فردريك ولیم الثانى (١٧٨٦ - ١٧٩٧) عند اعتلائه عرش بروسيا، أن يؤسس نفوذه فى ألمانيا على هذا (النظام الوطنى الألمانى) الموجه ضد فرنسا، حتى أن ميرابو Mirabeau لم يلبث أن وصف العاهل البروسى بما معناه: أنه الملك الذى فكر أن يكون رجلاً عظيماً وصار يحدوه الأمل أن يصبح هذا الرجل العظيم بفضل الاعتزاز بالمانيته فلا يرضى بأن يكون ألمانيا وحسب، بل يبغي أن يكون ألمانيا بحتاً تطغى المانيته على ما عداها من الصفات، وبفضل احتقاره التفوق الفرنسى وازدراؤه لرفعة فرنسا.

ومع ذلك فما يحذر ذكره، أن هذه الأقوال والتعبيرات عن الوطن والحريات الألمانية، والنظام الوطنى الألمانى لم يكن يعتقد بحقيقة معانيها أو مدلولاتها كعوامل ذات أثر حاسم فى تقديراتهم السياسية، أحد من أولئك الذين جرت على ألسنتهم: فردريك الثانى أو مارياتريزا، أو فردريك ولیم الثانى، بل إن كل ما يمكن أن يدل عليه مجيء هذه العبارات فى أقوالهم إنهم إنما لجأوا إلى استخدامها فى أحاديثهم وبياناتهم لشعورهم بأن لها وزناً وقيمة، كدعوى أو حجج يقبلها الشعب وتمس مشاعره. لأن محبة (الوطن) الألمانى وتقديس (الحريات) الألمانية وكرهية فرنسا، قد صارت جميعها عواصف ذات وجود فعلى لدى الشعب الألمانى.

وعلى كل الأحوال كانت النتيجة الظاهرة لهذا التطور التاريخى أن ألمانيا لم تكن جثماناً سياسياً قومياً أو وطنياً بصورة من الصور

فالامبراطورية (الرومانية الجرمانية المقدسة) تتألف من (٣٦٠) أمانة أو وحدة حكومية ، وفي وسط ألمانيا وغربها تشكيلات سياسية غير عادية وتتألف من حوالي سبع مساحة ألمانيا طائفة من الامارات الضئيلة والتي لانهاية لها : من ذلك الأقاليم التي في حوزة الفرسان الخاضعين مباشرة لإشراف الإمبراطور عليهم *Chevaliers immédiats* وتبلغ مساحة هذه الأراضي أقل من مائتي فرسخ يعيش بها حوالي أربعمئة وخمسين ألف نسمة ، ثم هناك المدن الامبراطورية وعددها أحداً وخمسين مدينة وسكانها سبعمئة ألف نسمة ، ثم إمارات كنسية ، عبارة عن دويلات صغيرة أكبرها (ماينز) Mainz وعدد سكانها ثلثمئة وخمسون ألفاً ، وتريف Trèves وكولونيا Cologne ؛ وعدد سكانها مائتان وثلثون ألفاً ، ثم ورتزبورج Wartzbourg (٣٢٠,٠٠٠) ثم بامبرج Bamberg (٢٠٠,٠٠٠) وغير ذلك . وتتألف هذه الإمارات الكنسية والمدن الامبراطورية ، سبعاً آخر من مساحة ألمانيا . أما الخمسة أسباع الباقية فتتألف منها إمارات أو دوقيات يحكمها أمراء أو أدواق ، أكبرها بروسيا وعدد سكانها مليوناً ونصف مليون نسمة وتليها بفاريا (والبلاتينات Platinat) وعدد سكانها مليونان ومائة ألف . وأصغر هذه الإمارات كان في حجم بادن Baden ونساو Nassau) وعدد سكان كل منهما مائتا ألف نسمة .

وهذه الدويلات الثلاثمائة والستين موزعة في عشر دوائر (Circlos) أو مجموعات لكل دائرة أو مجموعة منها مجلس (دياط Diet) ومهمة الدياطات أو (المجالس) الدفاع العام أو المشترك عن هذه الدوائر أي عن أعضائها وتنفيذ قوانين الامبراطورية . وأما تنظيم الشؤون العامة ، فذلك موكل لمجلس أو دياط الامبراطورية Diète D'Empire الذي كان في الماضي ، عبارة عن اجتماعات «مؤقتة» تنعقد من وقت لآخر ، في مناسبات معينة بدعوى من الامبراطور . ولم يكن الدياط أو المجلس الامبراطوري الذي انعقد في راتزبون Ratisbon سنة ١٦٦٣ قد انقضى من جراء صدور

قرار بحله ولكن تعطلت أعماله فحسب ، واستمر في حالة «انعقاد» دائمة وفي وسع الامبراطور دعوته في أى وقت يشاء ولذلك فقد اعتبر الديباط الامبراطورى « قائماً » .

وكان هذا الديباط يتألف من ثلاث كليات Colleges أو طبقات Estates طبقة الذين لهم حق انتخاب الامبراطور وهم (الناخبون) Electors وعددهم سبعة ، ثلاثة منهم من الأكايروس (رجال الدين) هم رؤساء الأساقفة في مطرانيات ماينز وتريف وكولونيا ، والأربعة الباقون من الأمراء العلانين وهم أمراء البلاتينات (بفاريا) وسكسونيا وبوهيميا ، وأما الطبقة الثانية فتألف من الأمراء الذين كانوا قسامين أمراء علانين وأمراء كنسيين أى من الأكايروس ؛ وتتألف الطبقة التالية من المدن الامبراطورية أى من المدن التى كان الامبراطور نفسه رئيسها الأعلى . ولاتخاذ قرار من القرارات كان ضروريا موافقة طبقتين من هذه الطبقات الثلاث ومع أن عدد الأصوات في هذا الديباط (المجلس الامبراطورى) كان مائة صوت بعدد تمثلى هذه الطبقات الثلاث في المجلس فلم يزد في العادة عدد الجالسين به على ثلاثين فقط في حين بلغ الذين يحضرون من بينهم جلسات المجلس بصورة مستمرة أربعة عشر .

ولم يكن هناك (حكومة) في هذا النظام السياسى في ألمانيا . فلم يكن الديباط حكومة ؛ وانعدام وجود سلطه مركزية منظمة في هذا الكيان المفكك فلم تزد ميزانية الديباط على (١٣,٨٨٤) فلورينا أى مايسارى ألف وثلثمائة وثمانية وثمانين جنيا تقريبا ، ولم ينظر الديباط القضايا التى كانت تقيمها الإمبراطورية على الذين تريد محاكمتهم . فقد كانت هذه تنظرها (الغرفة الامبراطورية) Chambre Impériale ومقرها في وتزلار Wetzlar من أعمال نساو . ولم تبد هذه الغرفة أى نشاط في أعمالها فوصل عدد القضايا المطلقة بها في سنة ١٧٧٢ حوالى عشرين ألف قضية . ثم أنه لم يكن هناك (جيش

ألماني) تحت تصرف الامبراطورية ، فلم يكن مستطاعاً إعداد جيش ألماني إلا إذا صدر قرار من الديباط بإنشائه ولم يكن مستطاعاً تحريك هذا الجيش إلا إذا وافقت ديباطات (أو مجالس) الدوائر وأصدرت أوامرها بذلك .

وهكذا لم يكن معنى (الدولة) في التنظيم السياسي في ألمانيا ، أن هناك أمة ألمانية ذات كيان سياسي ، فبقيت ألمانيا مجزأة في عدد من الوحدات أو الأجزاء الصغيرة على أساس من المحلية الصارمة . وقوى التمسك ببقاء هذا الترتيب «الانفرادي» ، ذى الصفة المحلية لدرجة أن أى نقاش أو بحث في ضرورة تغيير هذه الحالة ، أو في احتمال حدوث هذا (الإصلاح) كان يسبب الخوف والفرع من أن يودى هذا التغيير إلى إعادة تنظيم البلاد على أساس (الوحدة) . فالوطنية التى وجدت في ألمانيا ، كانت (وطنية) مجزأة بعدد الوحدات المحلية التى كانت مجزأة إليها ألمانيا . أى أن الشعور بحب الوطن كان شعوراً مجزئاً يبق مستنداً إلى روابط التعلق العاطفى التى ربطت أهل كل إمارة أو دويلة من هذه الوحدات العديدة والمتناثرة بالرقعة المحددة من الأرض التى يعيشون عليها . فلم تعرف ألمانيا بسبب هذه «المحلية» عملة موحدة ولا قوانين ولا مقاييس وأوزان . الخ موحدة ، ولم يجمع بين هذه الأقسام المتناثرة إلا شئ واحد فقط هو الوحدة الأدبية والروحية وكان لهذه الوحدة الروحية والأدبية الفضل كل الفضل في خلق (أمة) متحدة أو متجانسة روحياً وأدبياً في ألمانيا في نهاية القرن الثامن عشر إلى جانب تلك التجزئة السياسية التى عطلت إنشاء (أمة سياسية) في ألمانيا .

وعلى ذلك ففي حين تعذر خروج ألمانيا إلى حيز الوجود في أواخر القرن الثامن عشر ولها كيان سياسي وقوى أو وطني ، فقد شهد هذا العصر (أمة) من ناحية الأدب والفكر في ألمانيا . ولا جدال في أن هذا كان شيئاً جديداً إذا ذكرنا أن النشاط الذهني في ألمانيا كان قد أصابه الشلل بسبب

حروب الثلاثين سنة (١٦١٨ - ١٦٤٨) في القرن السابع عشر ، فلم يبرز من أبنائها سوى فيلسوفها المعروف ليبنتز Leibnitz (١٦٤٦ - ١٧١٦) حتى إذا انقضى هذا العهد المضطرب بدأت فترة من التهيئة والاستعداد ، تميزت بحصول نشاط « متناقض ، اتضح أثره أولاً فيما فعله (العقليون) Rationalists أتباع ليبنتز الذين أنشأوا مدرسة ضمت إليها عدداً من الفلاسفة والشعراء والكتاب المسرحيين ، مثل الشاعر (جيلبرت) Gollert والروائي المسرحي (جوتشيد) Gottsched الذى حاول إنشاء مسرح ألماني ، وثانياً في اتجاه التفكير وجهة دينية تجلت في ظهور جماعتي (المتورعين) Piétistes و (المستنيرين) الذين استنارت بصائرهم Illuminés ولقد ترتب على هذا النشاط الذهني أن صار متيسراً ابتداء من سنة ١٧٤٠ الكلام عن وجود أدب ألماني حقيقي .

وهذا الأدب الألماني إنما تتفق نشأته مع ارتقاء الطبقة المتوسطة (البورجوازي) في حياتها الاجتماعية بسبب الانتعاش الاقتصادي العظيم الذى حدث في هذا العصر ، وبسبب انتشار التربية والتعليم انتشاراً قوياً بين أهل هذه البورجوازية ، والدليل على وجود هذا النشاط الذهني وارتقائه بين البورجوازية ، ذلك العدد العظيم من المجلات الأدبية والأخلاقية ، التى صارت متداولة في ألمانيا بين سنتي ١٧١١ ، ١٧٦١ فقد بلغت هذه مائة واثنين وثمانين مجلة ، أو صحيفة أدبية . ثم ينهض دليلاً على وجود هذا النشاط الذهني لدى البورجوازية ما ظهر من اهتمام جدى بإصلاح شئون الجامعات وقتئذ ، ثم إنشاء جامعة جوتنجن Gottingen الجديدة في سنة ١٧٣٣ ، والتي قامت على أسس تربوية مختلفة عن سابقتها كان لها أكبر الأثر ، على الطلاب والتلاميذ ، في هذه الجامعة الناشئة ، كما تأثرت الجامعات الأخرى ، بمجدية البحوث والدراسات والأساليب الدراسية الجديدة المتبعة بها . فقد أشاعت جامعة جوتنجن ، روحاً متحرراً في ميادين الفكر والبحث العلى ، واتسمت دراساتها بطابع العلم والمعرفة

المستندة على الحقائق ، فلم يلبث هذا ، الانطلاق ، الذهني أن صار يغزو تدريجياً وشيئاً فشيئاً الجامعات الأخرى .

ولقد ترتب على ارتفاع الطبقة المتوسطة (البورجوازي) وإصلاح الجامعات ، أن يكون في ألمانيا جمهور مثقف في وسعه أن يتذوق آثار النشاط الذهني الذي سبقت الإشارة إليه .

واتفق مع وجود هذا النشاط الذهني وكان من آثاره — وهو كذلك أحد عوامله — بروز طاقة من أصحاب الفكر الذين صار تفكيرهم ، ألمانيا ، بحثاً بعد أن درج المفكرون الألمان في الماضي على تقليد زملائهم ، في فرنسا وإنجلترا ، ولعل أهم هؤلاء كان الشاعران ويلاند *Wieland* وكلوبستوك *Klopstock* ^(١) . ونشر هذا الأخير أهم قصائده حوالي سنة ١٧٤٨ ثم صار له تلاميذ كثيرون يتضح من منظوماتهم ثم من كتاباتهم الأدبية والتاريخية ، إن (أدباً قومياً) وأدباً يتسم بطابع الكراهية للغالية (أي لفرنسا) قد خرج إلى حيز الوجود للمرة الأولى في ألمانيا . تذكر من هؤلاء الشاعر جوهان هنريك فوس *Voss* وزملاءه برجر *Burger* والأشقاء ستولبرج *Stolberg* ، وفي عالم الفلسفة والأدب جوهان يواكيم وينكلمان *Winckelmann* مؤرخ الفنون والمصور القديمة الذي نشر أهم دراساته في فنون النحت والتصوير لدى الإغريق في سنتي ١٧٥٤ ، ١٧٦٤ . وأخيراً تذكر (ليسنج) *Lessing* ^(٢) الذي بلغت على يديه في هذا العصر حركة (التنوير) *Aufklärung* في الأدب والنقد ذروة تطورها ، والذي يعتبر بحق محرر الفكر الألماني . و (ليسنج) هو الذي أوجد المسرح القومي أو الوطني عندما كتب أولى مسرحياته ، وهي مأساة بعنوان (مينافون باكنهيلم) ^(٣) ، في سنة ١٧٦٧ ثم توج حياته

(١) Christopher Martin Wieland - Fredrick Gottlib-Klopstock.

١٧٢٤ — ١٨٠٣ ، ١٧٢٣ — ١٨١٣

(٢) Gotthold Ephraim Lessing (1729-1781)

(٣) Minna Von Bachholm ?

الأدبية بكتابة مآساته الخالدة (ناثان الحكيم) سنة ١٧٧٩ ولم يكن نشاط (ليسنج) مقصوراً على كتابة المسرحيات ، بل تناول النقد المسرحى وكتب فى فلسفة الفن الجميل . ولقد شهد الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ، نخبه من أعلام الأدب والفكر فى ألمانيا، مثل (جيتيه) (وشيلر) Schiller و (كنت) وهردر Herder .

تلك إذا كانت معالم الحركة الأدبية التى تميزت « بألمانياتها » ، والتى شقت لنفسها طريقاً مستقلاً ومنفصلاً عن زميلاتها ، فى فرنسا وفى إنجلترا ، والتى صار لها الآن شعور بقيمتها الذاتية ، وأهميتها كحركة أصيلة ابتداعية .

على أنه مما يجدر ملاحظته ، فيما يتعلق بالقومية أن هذه الحركة الأدبية بقيت أدبية فحسب ولا تتجاوز دائرتها الأدبية فلم تقتحم الميدان السياسى البحت بحال من الأحوال . فظل الأدب الألمانى بالرغم من أنه قد صار أدباً قومياً بعيداً كل البعد عن الوطنية السياسية . بل على العكس من ذلك اعتقد هؤلاء الأدباء الألمان (الوطنية) بمعنى محبة الوطن ضعفاً ومسبة وعاراً ، فلم يكونوا يدركون معنى فكرة « الوطنية » ، بما تنطوى عليه من محبة للوطن ، أو فكرة الوطن الألمانى . بل كانوا يرون من واجبهم ألا يجعلوا اهتمامهم مقصوراً على « ألمانيا » وحدها فقط ، فيكتب « جيتيه » مثلاً فى سنة ١٧٧٢ : « إنه لما يسبب لى التعب والانزعاج أن أسمع قاتلاً يقول : إن الشعور بمحبة الوطن متعلم يتنا وإتنا لا وطن لنا . . . إن تلك إلا ألفاظ وحسب ، ولا شيء غير ألفاظ ، وإنى لأتساءل ما جدوى تلك الجهود التى تبذل من أجل إحياء عاطفة لا سبيل لشعورنا بها الآن بتاتاً ، وهى عاطفة لم يكن لها وجود فيما مضى ولا يمكن وجودها إلا فى لحظات معينة من لحظات التاريخ وتكون نتيجة لتضافر ظروف معينة . .

ولطالما شعر هؤلاء الكتاب والفلاسفة بالنغمة العظيمة لأن ألمانيا على حد قولهم لم يكن لها وجود ما من الناحية السياسية . الأمر الذى

جعلهم متحررين من (عاطفة) من شأنها كما قالوا الحجر على نباهة الذهن والتضييق عليه والحد من القدرة على التفكير . فري (هردر) يزدري بفكرة الوطن ، ونرى (فردريك شيلر) Schiller (١٧٥٩ - ١٨٠٥) يكتب في سنة ١٧٨٩ ما معناه ؟ أن الأمم التي لم يكتمل نضجها هي وحدها التي يسود بها الاعتقاد بأن للصالح الوطني قيمة ووزناً ، وذلك اعتقاد يسود كذلك بين شباب العالم . وتلك فكرة مثالية متخاذلة فقيرة ، ولا شك التي تجعل الكتابة من أجل أمة واحدة فقط ، وتعجز الروح الفلسفية عن احتمال هذا التضيق . . وعلى ذلك فقد كان (الوطن) في اعتبار (شيلر) مجرد جزء من كل لا وزن ولا قيمة له ، أو أن وجود الوطن على الأقل كان لا يبدو له ضرورياً أو شرطاً لا غنى عنه ، لإمكان شحن الذهن وضمان الرقي الفكري ، ولقد اعتقد الذين كانوا أكثر (ألمانية) من بين هؤلاء الكتاب والمفكرين أن لألمانيا رسالة يجب عليها تأديتها ، وأنها لم تستطع تأديتها في الماضي ولكن المستقبل كفيل بمعاوتها على إتمام رسالتها في حين أن الدول والبلدان الأخرى قد انتهت دورها ؛ ومن بين هذه فرنسا . أما هذه الرسالة فهي العمل من أجل تقرير السلام ونشر ألوية الحضارة .

وتلك الآراء هي التي كانت تدور عليها المناقشات التي أثرت في ألمانيا وقت تأليف (اتحاد الأمراء) الذي سبقت الإشارة إليه ، أو حتى بين المصلحين السياسيين الذين كثرت مساجلاتهم خصوصاً عشية (الثورة الفرنسية) وهؤلاء كانوا يدينون مبدأ المساواة الطبيعية ، مع أنهم كانوا لا يزالون متمسكين بوجود الفوارق التي تقسم الناس طبقات حسب مولدهم ، ويتشبثون بفكرة (الهيراركية) Hierarchy ، أو نظام المراتب الحكومية . وإلى جانب فكرة المساواة الطبيعية التي أخذ بها هؤلاء المصلحون السياسيون ، كانت لهم آراء إنسانية فنادوا بتحرير رقيق الأرض ، وتعليم الشعب وترقيته ، باعتبار أن هذه حقوق طبيعية ، وأما هذه الآراء : تحرير رقيق الأرض وتعليم الشعب ، فقد سميت في ألمانيا آراء « جمهورية » .

والسبب في أن هؤلاء المفكرين والفلاسفة لم يكن يستأثر بحبهم قطر أو وطن واحد من الناحيتين النظرية والواقعية ، أنه كانت لهم علاقات واسعة ، بأقوام من شعوب مختلفة ، وقاموا برحلات وجولات ، في أنحاء أوروبا ، وأنشأوا صلات وثيقة مع زملائهم من أرباب الفكر والقلم في فرنسا وهولندا وإنجلترا ولذلك فإنهم مع إيمانهم بالفكرة (الألمانية) بمعناها السامى الذى شهدنا آثاره لم يكونوا يربطون بين هذه الفكرة وبين أى مفهوم سياسى لها أو أى إدراك للمشاركة الأدبية والأخلاقية ، كعامل في تكوين الشعوب وخلق الأمم ، ومن هذه الناحية إذا كان الحال يختلف اختلافاً بيناً في ألمانيا عنه في فرنسا التى وجدت بها من زمن طويل (أمة فرنسية) .

ومع ذلك فنحن إذا أمعنا النظر في آراء هؤلاء الفلاسفة والمفكرين الألمان ، وتعمقنا على وجه الخصوص ، الرأى القائل بالوحدة الفكرية ، أو الذهنية عاملاً حاسماً في نشأة ألمانيا وتكوينها لوجدنا وجوها للشبه بين هذه الآراء ، والآراء التى بسطها (جان جاك روسو) في كتاباته كمثله (الانسانية) العالية وإيمانه بأن الانسان مطبوع على الخير ، وما للآراء والفكرات من قوة وآثار قاطعة . والحقيقة أنه كان لكتابات روسو وقع عظيم في ألمانيا ، ولو أن ألمانيا لم تتأثر بكتابه عن (العقد الاجتماعى) وإنما بكتابه عن (أميل) Emile و (الواز الجديدة) Nouvelle Héloïse وهما كتابان تربويان في صميمهما .

وثمة ملاحظة أخرى هى أنه قد ترتب على الفكرة القائلة بوجود (ألمانيا) من الناحية الأدبية ، وقيامها ذهنياً وثقافياً ، ولكن ليس سياسياً ، أن صار للفكرة القومية في ألمانيا نوع من الميوعة جعلها تتشكل في معاني مختلفة بخلاف ما كان عليه الحال في فرنسا ، واذلك فقد تعذر أن يكون (للقومية) في ألمانيا تعريف أو صورة ثابتة ، واستمرت في نظر الألمان

دائماً فكرة تخضع لما قد يقع عليها من تأثيرات مختلفة في المستقبل ، وتمثل لذلك كل ما قد يحدث من احتمالات مستقبلية أى أن (القومية) في نظر الألمان لم يكن لها أى أثر واقعى أو حتى معين ومحدد .

وواضح عما تقدم إذا أن الأمة الألمانية التى ظهرت في عالم الوجود في آخر القرن الثامن عشر ، كأمة عقل وفكر ، أى تستند في تكوينها على العامل الذهني والفكري (الأدبي والروحي) فحسب ، كانت شيئاً جديداً في تاريخ ألمانيا . ولقد كانت هذه الأمة ألمانية ومنتمة لجميع البلدان في وقت واحد ، أى أنها كانت ألمانية في شعورها الأدبي والذهني متحررة من القيود التى تربط الشعوب بحجة أوطانهم . ولقد كانت هذه الأمة الألمانية بالمعنى الذى ذكرناه منبت أحد أولئك الفلاسفة العظام من الألمان والذى كانت زرايته بالشعور أو العاطفة الوطنية وعجة أرض الوطن منشأ نظرية قومية جديدة سرعان ما صار لها آثار عميقة مباشرة وقت ظهورها ثم في المستقبل كذلك . أما هذا الفيلسوف فكان (جوهان جوتفريد هردر)

Johann Gottfried Herder (١٧٤٤ - ١٨٠٣) .

القومية لدى هردر :

ولد (هردر) في إحدى قرى موهرنجن Mohrunge من أعمال بروسيا الشرقية . كان أبوه مدرساً رقيق الحال ترك أثراً ظاهراً في تنشئة ابنه ولو أن عوامل أخرى تضافرت كذلك على تكوينه منها أنه كان لدى قسيس القرية البروتستنتى مكتبة كبيرة ، انكب (هردر) الصغير على مطالعة الكتب التى بها . كما حدث مصادفة بعد فترة من الزمن أن مر بالقرية جراح روسى ، أعجب بهردر فاصطحبه معه إلى كونيجزبرج Königsberg ليعلمه الجراحة . وكان في كونيجزبرج أن قرر (هردر) ترك دراسة الطب حتى يتفرغ لدراسة اللاهوت ثم انتقل إلى (رينا) Riga ليقوم بالتدريس بها ثم كان بطريق الصدفة مرة أخرى أن تعين (هردر) مرياً لأمير شاب

فى (هولشتين) Holstein مما هيا (هردير) الفرصة حتى يزور كل بلدان أوروبا الغربية تقريباً ، ثم كان بطريق الصدفة مرة ثالثة أن التقى (هردير) أثناء رحلاته بالشاعر (جيته) وذلك فى ستراسبورج فى غضون سنة ١٧٧٠ فنشأت من ذلك الحين بين الرجلين صداقة كبيرة حتى إذا صار « جيته » وزيراً فى (فايمر) Weimer استقدم إليها صديقه (هردير) ليعينه مفتشاً على المدارس ورئيساً لهيئة القساوسة البروتستنت الدينية فى سنة ١٧٧٦ .

وفى كل أدوار حياته أبدى (هردير) تشوقاً للازدياد من المعرفة ، معرفة كل شىء ، ورغبة فى التنقيب والبحث عن كل شىء ، وذلك إلى جانب همة عالية وانكباب على العمل كما أظهر من بداية شبابه إلى آخر أيامه قدرة على التصور والخيال عجيبة كانت ثمرة استنارة وعبقورية أكثر منها ثمرة استنتاجات عقلية .

وبالوقوف ملياً عند كل مرحلة من مراحل حياته يتسنى لنا إدراك حقيقة آرائه ونظرياته كيف وجدت وكيف تطورت. من ذلك أثناء دراسته اللاهوت فى كونيجسبرج وهو لا يزال يافعاً كان (هردير) يتلقى دروسه على أستاذ سرعان ما صار صديقاً له لم يلبث أن فتح له آفاقاً جديدة من المعرفة فدرس فلسفة « كمنط » وتوفر على قراءة الأدب الأجنبى فدرس شكسبير ودانتى والشاعر الأيقوسى أو الاسكتلندى والذى عاش فى القرن الثالث الميلادى ونشرت منظوماته سنة ١٧٦٠ (أوسيان) Ossian وتعلم (هردير) اللغات الأجنبية جميعها تقريباً وأتقنها حتى تسنى له قراءة كتب الأدب بلغاتها الأصلية ثم انتقل « هردير » من كونيجسبرج إلى ريغا وتعين مدرساً بها سنة ١٧٦٤ فكان فى هذا الوسط الروسى البعيد عن ألمانيا أن أتاحت له الفرصة ليدرس الأقاصيص والأساطير الشعبية وأشعار القدماء وأغاني الحب لدى أهل فنلنده ولا بلاند Lapland وانكب بنفس الحماس على قراءة (الكتاب المقدس) وشىء من الشعر فى (الشرق) إلى جانب أهانج الحرب

وأغاني في البحار التي ينشدتها القراصنة الترويجيون ؛ بل اهتم (هردر) فيما بعد بدراسة أشعار الشعوب الأصليين في البحار الجنوبية ، أضف إلى هذا كله مطالعته الواسعة في الأدب المعاصر . ولقد أثمرت هذه القراءات والدراسات الكثيرة ثمرتها المنتظرة عندما أصدر في سنة ١٧٦٧ مؤلفه في الأدب الألماني الجديد ^(١) ونحا فيه منحاً جديداً فلم يقتصر نقده الأدبي على وزن ما كتبه الأدباء الألمان من ناحية الروعة الفنية فحسب بل حاول فهم الروح التي تجلت في كتاباتهم ؛ فلم يشأ أن يطبق على نتائجهم الفكري قواعد مرسومة تنور على مقاييس الجمال الفني بل قصد إلى التغلغل في معاني ما كتبوه حتى يتسنى له معرفة (الروح) ذاتها أو العبقريّة التي أنتجت هذا الأدب . ولا ريب أن ذلك كان منحي جديداً استتبع إدراكاً جديداً لكل تلك العناصر والعوامل التي تتضافر عادة فيما بينها على تكوين وإثراء عبقرية الشعوب . أما المرحلة الهامة التالية في تنشئة (هردر) وتطور آرائه الفلسفية فكانت عندما بدأ يعمل أستاذاً في رينغا وذلك لأنه اعتقد في هذه المرحلة بضرورة تحديد أساليب التعليم على أساس أن المدرسة يجب أن تشبه حديقة فيحاء لا سجنًا رهيباً . واقتضاه الاستعداد والتهيؤ لوضع النظام الجديد الذي أرادته للتعليم أن يقوم بأسفار عديدة في أوروبا الغربية حتى يدرس برامج التعليم في البلدان المختلفة ، فزار باريس حيث تعرف بكبار الكتاب والفلاسفة بها وتردد على دور الكتب وكان في باريس أن عرض عليه العمل مرياً لأمير هولشتين ، فمر في طريقه إلى هذه الدوقية بين أقاليم ألمانيا الغربية ؛ وفي هامبورج قابل (جوتفريد فرايم ليسنج) فأنشأ معه علاقات وثيقة . ولقد استطاع (هردر) بعد ذلك في صحة تلميذه الأمير التنقل في أنحاء هولندا وألمانيا الراينية (أي الأقاليم الواقعة على شاطئ الراين) فزار (ستراسبورج) حيث قابل أثناء وجوده بها (ستي ١٧٧٠ ، ١٧٧١) الشاعر (جيته) ووثق صلته به ، وفي ستراسبورج

وضع (هردر) بحثاً هاماً عن أصل اللغات ^(١) نشر بعد ذلك في سنة ١٧٧٢ .
وتتفق بداية المرحلة الثالثة في تطور آرائه مع استدعائه إلى (فاير)
في الظروف التي سبقت الإشارة إليها وذلك بعد أن كان قد تقلب (هردر)
في وظائف عدة منها عمله كأستاذ في (جوتجن) سنة ١٧٧٥ . وكان الذي
استدعاه إلى (فاير) صديقه (جيتيه) فأقام (هردر) بها ولم يغادرها طول
حياته بعد ذلك إلا مرة واحدة أثناء سفرته في إيطاليا في سنتي ١٧٨٨
و ١٧٨٩ وكان في (فاير) أن انكب (هردر) على دراسة الكتاب المقدس
وتاريخ الشرق القديم وأثمرت هذه الدراسة بحثاً في (الشعر العبري) نشر
في سنة ١٧٨٣ . وذلك لأن (هردر) لم يدرس الكتاب المقدس من الناحية
الدينية أو الفقهية بل عنى بدراسة الناحية الإنسانية ، محاولاً أن يفهم هذه
الناحية الإنسانية في ضوء ما استطاع أن يلم به ويعرفه عن تلك المدينيات
الشرقية القديمة التي كانت معاصرة للكتاب المقدس . ولقد عنى (هردر)
كذلك بدراسة أخرى هامة هي دراسة فلسفة التاريخ فنشر بين سنتي ١٧٨٤ ،
١٧٩١ أعظم مؤلفاته إطلافاً : (آراء في فلسفة تاريخ الإنسانية) ^(٢) ثم
مالبث حتى نشر في سنة ١٧٩٣ رسائله عن تقدم الإنسانية ^(٣) وكان أثناء
هذه المرحلة أن نشر (هردر) كذلك في سنة ١٧٧٨ مؤلفه عن (صوت
الشعوب) ^(٤) وهو عبار عن مجموعة من القصائد والأناشيد الشعبية من
مختلف البلدان . ولقد أنهى (هردر) حياته الأدبية بترجمة بعض المنظومات
الأسبانية وكانت وفاته في سنة ١٨٠٣ .

وبفضل هذا الإنتاج الأدبي الضخم كسب (هردر) شهرة واسعة في
ألمانيا كما كسب محبة الشعب الألماني وأحدث (هردر) بكتاباته توجيهاً

Origin of Languages (١)

Idées sur la philosophie de l'histoire de l'humanité (٢)

Lettres sur le progrès de l'humanité (٣)

La voix des peuples. (٤)

فكرياً جديداً لدى شطر كبير من الألمان في ميدان الأدب والفلسفة ؛ فهو الذى جعل الفكر الألماني بصورة أو بأخرى ينكسر على عقبيه ، مرتدداً عن (فلسفة التنوير) ليسير في اتجاه مضاد نحو (عصر العواصف) أو الحركة التى يصفها الألمان في ميدان الأدب والفلسفة بأنها حركة عاصفة محتدمة ذات انطلاق واندفاع بين Sturm und Drang . ثم إن الفضل يعزى إلى (هردر) كذلك في إنشاء (مدرسة تاريخية) امتد أثرها إلى ما وراء الحدود الألمانية . فكان (جيزو) Guizot من أعلام المفكرين الفرنسيين فيما بعد ، أحد الذين تأثروا في شبابهم بكتابات وآراء (هردر) .

ولقد اعتمد (هردر) في بحوثه وتفكيره على الفهم والإدراك الذهنى ثم دعم ما يذهب إليه بالأسانيد والوثائق أكثر من اعتماده على الطريقة الاستنتاجية والتعقلية البحتة التى اتبعها الفلاسفة الفرنسيون . ولما كان يطمح إلى احتلال مكانة عالية في ميدان العلوم الأخلاقية فقد دأب على البحث المنظم ليستكشف بوسائله القوانين المسيطرة على تطور الانسانية وتقدمها منذ نشأة الانسانية وتدرجها في تلك الخطوات التى أوجدت في درجات متتالية أنواعاً من الانسانية لم تكن قط من صنع الانسان أو ثمرة جهوده على نحو ما يقول الفرنسيون أصحاب الفلسفة (التعقلية) ؛ بل كانت نتيجة لفعل ظروف وعوامل خارجية بجانب استخدام القوى أو الخصائص الغريزية . فالانسانية في رأيه في حدود بلد من البلدان لا تعدو أن تكون (مجموعاً كلياً) يفنى فيه الفرد وتعجز فيه قوة العقل وحدها عن تغيير أسباب الحياة أو العمل من أجل ضمان رقى الانسانية وتقدمها . وبذلك يكون (هردر) قد أفسح مكاناً عريضاً في نظرية الانسانية لفعل قوى تتصف بالغموض والتضام في الوقت نفسه . ولو أن ذلك لم يمنعه من التفاؤل بهذه الانسانية ذاتها فأدار ظهره بهذا التوجيه الجديد في ميدان الفلسفة العامة ،

(م • • - البورجوازية)

للفلسفة الفرنسية ، وترتب على ذلك رد فعل ضد (التعقلية) الفرنسية والكنطية نسبة (لكنط) ، ورد الكرامة لفلسفة سبينوزا Spinoza الهولندى (١٦٣٢ - ١٦٧٧) والتي لم تكن فى جوهرها وتفاصيلها «مادية» وواقعية وقامت على أساس إدراك ما هوية كل الأشياء بطريق الفكر ، أكثر من معرفتها بطريق الحواس ؛ والتي تقول بوحدة الوجود بمعنى أن الله والكون واحد ، أى أن الله حال فى كل شىء وفى كل جزء منه ومتحد به .

ونحنا (هردر) منحى جدياً عند دراسته الأدب وتاريخ اللغة ، ساعد إلى جانب ما تقدم على وضع نظرية (القومية) التى نسبت له . وذلك أنه عند دراسته كتابات معاصريه وكتابات القدماء وآثارهم الأدبية ، وأثناء تنقيهِه عن مميزات كل مرحلة تاريخية من مراحل نمو الشعوب وتطورها ، حاول أن يصل إلى معرفة الأسس التى قامت عليها عبقرية الشعوب المختلفة . فكان فى رأيه أن لكل شعب خصائصه التى يتميز بها من غيره ، شأن الشعوب فى ذلك شأن الأفراد ، وأن الثمار التى تنبت من الأعماق أو من تلقاء نفسها تعبر يفصح عن عبقرية الشعب ويدل على حقيقة هذه العبقرية وكنها ، وأن كل تقليد ، وبمعنى آخر ، كل خضوع لمؤثرات خارجية وأجنبية عن طبيعة الشعب ، إنما هو جهد يدل على ضالة النهن ولا يلبث حتى يصبح خطراً يهدد بالتشويه آراء الشعوب وتفكيرها . ولقد ترتب على الأخذ بهذه الأقوال أن حصل تجديد أدبى واسع النطاق صار مصدر الحركة الرومانتيكية (التحيلية أو التصويرية) الألمانية . ونجح (هردر) فى أن يجعل النقد فى ميدان الأدب والفنون يحولون انتباههم عن معايير الجمال الفنى إلى البحث عن مصادر الأدب والفن الأدبى والتنقيب فى ماضى الشعوب نفسها كي يتسنى لهم الوقوف على عبقرية الشعوب فى تاجها الأدبى وقوة الابتداع أو الابتكار المرتبط بعبقريتها .

ويتفرع عن هذه الفكرة بصورة من الصور الرأى القائل بأن اللغة أو لسان الشعب نفسه هو الأداة الأساسية التي يمكن بها الإفصاح عن عبقريته . ولا تستند اللغة في أصولها إلى أن اتفاقاً قد حدث على استخدام وسيلة أو أسلوب فنى معين للأداء ، بل يعتبر (هردر) اللغة حقيقة عضوية لها مولد ولها حياة وتخضع للوثة والفناء . وهى فى نظره روح الشعب فى صورة مجسدة تعبر عن مزاجه وأحاسيسه وأفكاره وكل ما هو متصل بأصل هذا الشعب ومنبته من قدرة على الابتداع والابتكار ، أى أن اللغة الوسيلة التى تعبر بها الشعوب عن خلجاتها . وكذلك كان لامناص فى رأيه من معرفة الأدوار التى مرت بها اللغة أثناء تطورها لمعرفة تاريخ الشعوب . والكاتب العظيم حقاً هو الذى تتسم اللغة التى يكتب بها بالطابع الوطنى الصميم ، والذى يرفض محاكاة أو تقليد التعبيرات الأجنبية الغريبة ، والواجب يقتضى لذلك كل كاتب أو إنسان له حس وضمير أن يتقن لغة قومه وأن يذكر أصولها فيعرف ما كانت عليه هذه اللغة فى مراحلها البدائية الأولى ، وعلى ذلك لا يستطيع المرء أن يعرف شعباً إلا إذا عرف لغته ، وبمعرفة لغاتها تستفيق الشعوب لتدرك بشعورها ما تشده من أهداف وما تنتظر بلوغه من نمو وتطور فى المستقبل .

تلك إذاً كانت الآراء التى استندت عليها نظرية (هردر) فى القومية (فالأمة) فى رأيه إن هى إلا جثمان أو كائن حى له وجوده الذاتى والبدائى ويتمتع بغريزة حية نشيطة وبعبقرية معينة تفصح جميعها عن نفسها تلقائياً فى لغة هذا الكائن وعاداته البدائية وفى مسلكه الخلقى . وعلى ذلك كانت (القومية) شيئاً طبعياً أى من صنع الطبيعة ولا إرادياً أى لاجئاً للإنسان فيه وذا حياة تاريخية . ومع أن (هردر) فى كل بحوثه فى الأدب والفن وأصول اللغة كان ينتزع الأمثلة التى يبنى بها

إرشاد الشعب الألماني وإسداء النصح للكتاب على أساس الدفاع عن اللغة الألمانية والتقاليد والعادات والفنون . . . إلخ الألمانية فقد انفصلت (القومية) في تفكير (هردر) عن الوطنية بمعنى محبة الوطن . فراه ينشر في سنة ١٧٦٥ بحثاً تساءل فيه إذا كان قد أصبح لبلاده بعد جمهور ووطن على غرار ما هو حادث في البلدان الأخرى ثم أجاب على هذا السؤال بعقد مقارنة بين المجتمع في العصور القديمة والذي يقوم على محبة الوطن وبين المجتمع في عالم المسيحية والذي يعتبر الشعوب أخوة تؤلف الانسانية بينهم والذي يدين بالانسانية مثلاً أعلى من ناحيتي السياسة والاجتماع . ولقد عزا (هردر) إلى الحضارة المسيحية الفضل في إزالة الحواجز التي فصلت الشعوب عن بعضها بعضاً . ومن أقواله الماثورة أن الفخوريين بقوميتهم أكثر الناس بلادة ذهن مثلهم في ذلك مثل الذين يفخرون بأصولهم العريقة وراثتهم العريضة . وفي أواخر أيامه سنة ١٧٩٤ كتب (هردر) يدين كل اشتباك دموى بين وطن وآخر بأنه أسوأ درجات البربرية التي ينحدر إليها البشر . فلم يعترف (هردر) إلا بنوع واحد من المنافسة بين الأمم هي المنافسة المثمرة في سبيل التقدم والرقى الحضارى . وكان من المتوقع إذاً أن يرحب بتلك الضالة السياسية التي كانت عليها ألمانيا في عصره بدلاً من أن يأسف على ذلك . بل إنه اعتبر في صالح ألمانيا أن يكون لها وعلى نحو ما هو حادث فعلاً عدة قواعد أو مراكز سياسية اعتقد أن وجودها ضرورى ولا غنى عنه ليتسنى نموفروع أصيلة متعددة من الدوحة الألمانية أى الجنس الألماني فلم يكن لدى (هردر) إذاً أى فكر عن استطاعة ألمانيا أن تصبح (وحدة جغرافية) ولو أنه كان من ناحية أخرى يمجّد ألمانيا ويرى أسباب هذا التمجيد في لغتها وروحها (وخلقها) وتقاليدها ويطلب منها أن تشدّ كل قواها وعلى نحو ما كان يفعل هو نفسه ليصبح لألمانيا الموحدة عقلياً وذهنياً شعور بذاتها ووجودها .

وهكذا وصل (هردر) إلى مفهوم للقومية يستند على عناصر تختلف تماماً

عن تلك التي استندت عليها نظرية روسو وسائر الفرنسيين . وزيادة على ذلك فإن (هردر) لم يكن يلبس نظريته هيكلًا تتجسد به في كائن سياسي على نحو ما فعل الفرنسيون في مفهوم القومية لديهم .

وأما هذا المفهوم والمعنى الذي جاء به (هردر) لنظرية القومية فقد انتشر في أوساط الفكر جميعها في ألمانيا بصورة مزدوجة : في شكل الحركة الرومانتيكية في الأدب معتمدة على عناصر الحياة البدائية والتاريخ الألماني ثم في شكل حركة علمية كان قوامها فقهاء اللغة والمؤرخين والذين يدرسون تاريخ الأديان . وكانت الجامعات العديدة والمنشرة في أنحاء ألمانيا مراكز هذه الحركة الأدبية والعلمية المزدوجة فكان يؤم هذه الجامعات الطلاب الذين صاروا يقدون إليها من أقاصى البلدان البعيدة . وفي هذه الجامعات صار هؤلاء يدرسون نظريات (هردر) عن القومية وعن ارتكاز عنصرية الشعوب على لغاتها الأصلية . وهؤلاء الطلاب هم الذين صاروا يروجون هذه النظريات في أنحاء أوروبا .

الخلاصة :

وهكذا وجدت عشية اندلاع (الثورة الفرنسية) نظريات في موضوع (القومية) اختلفت كل منها عن الأخرى اختلافاً عظيماً : النظرية الفلسفية التي أخذت بها فرنسا وبمقتضاها كانت القومية عقداً أبرمته إرادة المتعاقدين الحرة المطلقة . ثم النظرية التاريخية التي أخذت بها ألمانيا وبمقتضاها اعتبرت القومية كائناً عضوياً ، لغة الشعوب البدائية هي أداة تعبير هذا الكائن العضوي الأساسية . ولم يكن مفهوم القومية في هذين الحالين نتيجة المصادفة أو الظروف الطارئة بل كانت الفكرتان على العكس من ذلك تفسيراً لتطور تاريخين يسيران في اتجاهين متضادين : إحداهما تاريخ بلاد تكونت من عوامل مختلفة امتزجت امتزاجاً كلياً لتصبح كلا واحداً تحت تأثير ترابط واندماج سياسي ترتب عليه أن (الدولة)

و (الأمة) و (القومية) كلها مدلولات لشيء واحد — وذلك في فرنسا .
والآخر هو تاريخ بلاد افترقت إلى هذا الاندماج والترابط السياسى وكانت
مؤسسة من استقرار شعب في رقعة ممتدة من نهر الراين غرباً إلى نهر الأودر
شرقاً ، ظل بمنأى من كل غزو أجنبي أو سيطرة أجنبية عليه ولكن سرعان
ما صار لا يفقه معنى لفكرة (الدولة) عندما لم يكن لمفهومه عن الدولة
أساس جغرافى ولم يتجسد هذا المفهوم في صورة سياسية ، وبقيت (القومية)
لديه تستند على العنصر البدائى المشترك وهو اللغة التى تمثلت فيها وحدة
الأصل عند هذا الشعب — وذلك فى ألمانيا .

تلك إذا كانت الأصول النظرية أو الفلسفية (والمثالية) للحركة القومية
فى أوروبا .

الفصل الثالث

القومية : أصولها التاريخية

تمهيد

تستند القومية إلى أصول تاريخية ، كاستنادها إلى الأصول الفلسفية والنظرية التي سبق الكلام عنها ، ونشأة الفكرة القومية ونموها من الناحية الفلسفية أو النظرية ، كان يتفق من حيث الترتيب الزمني مع وقائع التاريخ وحوادثه الأولى ، ولو أنه كان يبطء شديد أي بعد مضي زمن طويل ، أن أحدثت هذه النظريات أثراً جعل الوقائع مطابقة لها فاقترضت الحال مرور قرن ونصف قرن من الزمان تقريباً ليكتمل شعور الشعوب بقومياتها في عالم الواقع والنشاط الفعلي . فلا يجوز الاعتقاد بأن التاريخ يعرض فجأة ودون سابق إنذار مشهداً للقوى المتضامنة بلا أسباب ولا مقدمات له لأن التاريخ إنما يسلك طريق التطور ، ولا قدرة للفكرة النظرية على إبراز الحوادث التاريخية بغير هذا الطريق البطيء ، لأن الفكرة الواحدة (أو الرأي المعين) قد تظهر في جهة ما ، ليدين بها جماعة ما ، ثم لا تلبث حتى تختفي بعض الوقت لتعود إلى الظهور بعد فترة من الزمن قد تكون طويلة أو قصيرة حسب شتى المناسبات ومن أجل تأييد حوادث معينة بذاتها ، فيلتف فريق من الناس حول هذه الفكرة أو النظرية ، وفي هذه المرحلة تكون هذه الآراء أو الأفكار قد اكتسبت حيوية ونشاطاً يتعذر معها محوها من الوجود بالرغم مما قد يكون هنالك من قوى معارضة تريد القضاء عليها ، فينشعب عندئذ نضال عنيف تنتصر في نهايته النظريات والآراء الجديدة وتبدو ثمرة هذا الانتصار في صورة حوادث ووقائع في عالم الحقيقة . ثم لا تلبث حتى تنتشر

هذه النظريات بين الجماهير في قوة تتعذر مقاومتها بعد أن تكون في هذه المرة قد نجحت في استئثار قوا متضامة عظيمة .

ونظرية القومية كغيرها من النظريات ، إنما تسلك هي الأخرى هذا الطريق نفسه ، فتمر في أدوار عدة ، وتتخذ مظاهر أو أشكال متباينة تبعاً لدرجة نموها وتطورها ، ولا يجب اعتبار أن هذا النمو والتطور قد حصل بصورة رتيبة بطيئة بل جاءت نظرية القومية نتيجة نمو أو تطور متقطع وغير متسلسل الحلقات .

ولم يكن تكوين هذه القوميات «صناعياً» ، فلقد كان لها وجود مستكن ، قبل بروزها إلى عالم الوجود الفعلي الخارجى فهي لا تعدو عن كونها حقائق اكتمل الشعور بذاتها وبوجودها . ولا يمكن كذلك اعتبار القومية للسبب نفسه ، ابتكاراً أو ابتداءً أى شيئاً مستحدثاً من العدم ؛ فكل ما هنالك ، أن القوميات كانت موجودة ، ولكن بدرجات متفاوتة ، فبعضها كان لا يزال في دور الميوعة ، ولا يمكن تمييزه من البيئة أو الوسط الذى أحاط بها كشعوب البلاد السلافية ، أو الذين تتألف منهم إمبراطورية الهاابسبرج وتلك كانت آخر القوميات التى دبت فيها الحياة واكتمل شعورها بذاتها . وعلى النقيض من ذلك ، فهناك أمم كانت تتمتع بحياة مستقلة واحتفظت بذاتها بالرغم من خضوعها لسيطرة (دولة) أخرى عليها ، فالقوميات من هذا الطراز يستمر بقاءها ووجودها دون أن يكون لديها شعور بهذا الوجود ودون أن تكون لديها رغبة أو إرادة لإبراز ذاتيتها ويكفى أن تطرأ مناسبات تاريخية معينة ، حتى تستيقظ هذه القوميات من سباتها ، وتستبد بها الرغبة حينئذ في طلب الاستقلال الذى لامعدى عن تحقيقه في هذه الحالة إن شامت البقاء بعد ذلك ، والقوميات التى من هذا الطراز هى التى اختفت في الواقع كذاتية سياسية من أزمنة طويلة حتى لقد بات متعذراً عليها إدراك أن لها رسالة في الحياة أو أن لها (قومية) خاصة بها . ومع ذلك فإن هذا لا يعنى اختفاء العناصر والمقومات التى دخلت

في تكوين هذه القوميات ضمن الإطار المرسوم لها . بل صار ينقصها الروح فقط الذي يشيع فيها الحياة ويجعلها تشعر بذاتها وتتبع ظهور هذا الروح ، أو يقظة القومية هو موضوع هذه الدراسة .

لقد شهد القرن الثامن عشر في السنوات الأخيرة منه تجربة صحيحة تشير إلى ما كان منتظراً أن تمر فيه القوميات من أدوار عند تكوينها ولو أن هذه التجربة المقصود الكلام عنها بالذات قد حدثت في وقت كان تطور الآراء فيه قد بلغ مرحلة من النمو والتقدم يتعذر بها خنق هذه الآراء وإخمادها كما حصل في أمم أخرى ، وأما هذه (التجربة) فكانت حادث الإثم الذي ارتكب في حق الأمة (والقومية البولندية) عند تقسيمها الأول في سنة ١٧٧٢ .

وعلى ذلك سوف يشمل البحث في أصول حركة (القوميات) من الناحية التاريخية دراسة هذا الحادث البولندي من جهة وهو حادث (دولة) كانت تسير في طريق الاختفاء من عالم الوجود ؛ ثم دراسة (الدول) التي كان لا يزال لها وجود ولكنها فقدت (قومياتها) كالمجر (هنغاريا) واليونان وبرلندا ، باعتبار أن هذه جميعها قد خضعت لسيطرة أجنبية عليها ولكن لم تستطع هذه السيطرة الأجنبية أن تمحو (ذاتية) هذه الدول . ولقد اختلف النظام الذي أقامته السيطرة الأجنبية في كل واحدة من هذه الدول واختلفت (ذاتية) كل شعب من هذه الشعوب الثلاثة ولم تكن هذه الدول الثلاث أو الشعوب الثلاثة ، قد خطت بعد في طريق (القومية) خطوات ظاهرة وإن كانت تملك القواعد أو الأسس التي تشيد عليها صروح قومياتها .

١ - بولندا :

لم يكن يوجد بولندا وقت التقسيم الأول (١٧٧٢) شعور قومي ، كما لم تكن بولندا (دولة) بالمعنى المعروف ، بل كانت أولاً وقبل كل شيء تصويراً أو (صياغة) تاريخية دون أسس جغرافية أو عنصرية وتتألف أساساً من بولندا الكبرى وبولندا الصغرى أي من إقليم بوزن Posen

ووارسو من جهة ومن كراكاو ولوبلين Lublin من جهة أخرى وكان حول هذه النواة أن صار تكوين بولندية نتيجة لحوادث ثلاثة : زواج ابنة لويس أنجو Louis D'Anjou ملك بولندية من (جاجلون) Jagellon غراندوق ليتوانيا سنة ١٣٨٦ فتضاعفت مساحة بولندية لانضمام ليتوانيا وروسيا البيضاء إليها بسبب هذا الزواج ؛ ثم التوسع بسبب هجرة فلاحى الأوكرين إلى كييف Kiev ونهر الدنيبر Dnieper والفتوح التى فتحوها ، وكذلك صوب الجنوب حتى مدينة (تارجويتز) Tergowicz على الحدود العثمانية ، وأما الحادث الثالث فكان سببه الإصلاح الدينى وذلك بأن الأمراء الذين اعتنقوا البروتستنتة واستولوا على أملاك الكنيسة وأرادوا تمكين سلطانهم فى إماراتهم وحكوماتهم ، لم يلبثوا أن وضعوا أنفسهم تحت سيادة بولندية فضمت بولندية إليها بفضل ذلك بروسيا الشرقية وليفونيا Livonia وكورلاند Courland ووصلت أراضيها حتى خليج ريغا شمالا . ولقد كان طبيعياً أن تطرأ تعديلات على حدود هذه الدولة البولندية فى مختلف مراحل تاريخها فقد حدث فى وقت من الأوقات أن وصلت حدودها إلى موسكو كما حدث أن فقدت كذلك جزءاً من أراضيها فضاعت منها كييف كما نبذت دوقية بروسيا سيادة بولندية عنها ، وفى سنة ١٧٧٢ كانت بولندية دولة يبلغ عدد سكانها خمس عشرة مليون نسمة وفى سنة ١٧٧٢ كانت بولندية (دولة) وحقيقة تاريخية واقعة .

ومع ذلك لم يكن لدولة بولندية من الناحية السياسية وجود ما أو أنها كانت قائمة ولكن فى صورة سيطرة مطلقة تتمتع بها طبقة واحدة هى الطبقة الأرستقراطية وتمارس هذه الطبقة السلطان المطلق فى الدولة فى ميادين السياسة والاجتماع والثقافة . وهذه الطبقة التى لا يزيد عددها على مائة ألف وحسب ، لم يوجد لديها أى شعور بضرورة الحاجة إلى (دولة) بل لقد عملت على هدم أركان الدولة بسبب تمسكها بدستور كان يشمل من أجل ضمان مصالح هذه الطبقة ، أولاً (حق اعتراض) Liberum Veto

يستطيع بفضله أى نبيل من النبلاء (الذين تتألف منهم هذه الطبقة الأرستقراطية) أن يمنع (الديايط) من اتخاذ قرار، يرى فيه النبيل المعارض افتتاتاً على مصالحه ومصالح طبقته، وثانياً حقاً يخول هؤلاء النبلاء عقد اتحادات فيما بينهم (بجالس كونفدرائية) لتنفيذ أغراض معينة وبقوة السلاح إذا لزم الأمر (Confederations) وثالثاً نصاً يجعل الملكية فى بولندة انتخابية بفضل إعطائه النبلاء فرصة فرض ما يشاءون من شروط على الملك قبل اختياره لمنصب الملكية (Pacta Conventa). وبذلك استطاع النبلاء البولنديون أن يحطموا سلطة الملك تحطماً. ولم يكن هؤلاء يشعرون بوجود صالح عام أو وطنى يقتضيهم الواجب المحافظة عليه فكانت المشاحنات الشخصية أو النزاعات الطبقيّة الأساس الذى قامت عليه الأحزاب التى ساعد وجودها على تفرق الكلمة وإضعاف البلاد. وانعدم إلى جانب هذا أى تضامن أو تماسك بين الطبقة الأرستقراطية وسائر أفراد الشعب وطبقاته واستأثرت هذه الأقلية الأرستقراطية بالثروة والغنى فأخذت بأساليب المدنية الأوروبية وأقامت نظاماً (بوليسياً) أحكت فيه الرقابة وأنشأ أعضاؤها الصلات القوية مع الغرب بفضل الزواج من الأسرات الأوروبية الكبيرة فى غرب أوروبا. ولكن هؤلاء النبلاء لم يكونوا بحال من الأحوال يمثلون (الأمة) البولندية، بل عاشوا عالة عليها، ويستنزفون مواردها، وكما لو كانوا يعيشون فى بلد فتحوه بحمد الحسام.

ولم يوجد فى بولندة طبقة متوسطة (بورجوازية) بالمعنى المعروف والتى تشغل فى العادة مكاناً وسطاً بين الطبقتين العليا والدينا فقد كان ما يمكن تسميته بالبورجوازية فى بولندة تتألف من بعض المعمرين الألمان فى المدن والذين كانوا يعيشون فى كد ونصب وفى مذلة وهوان وكذلك اليهود الذين فرضت عليهم الضرائب المتنوعة دون حساب. ولقد بقيت هذه الطبقة المتوسطة المزعومة دون التثام أو اندماج ودون شعور جماعى ودون تنظيم بل ودون حياة خاصة بها.

أما الطبقة الدنيا، فكانت تتألف من كتلة الفلاحين الضخمة،

الذين رسفوا في أغلال رق الأرض والذين تحدث عنهم (مايلي)
Mably عند كلامه عن حكومة بولندة ، فقال إن السادة (الأسياد) النبلاء
البولنديين لم يكن لديهم الذكاء والإدراك حتى ليعاملوا فلاحهم نفس المعاملة
التي تلقاها خيولهم . وكان هذا العدد الضخم من الأهلين من (الفلاحين) —
لا يابه في قليل أو كثير لما يصيب سادتهم من سرور أو ينزل بأوطانهم
من كوارث فعاشوا في خمول تام ، كانت تتخلله من وقت لآخر بعض
فورات تعصب ديني شديد .

وواضح أن مجتمعا هذا شأنه كان من المتعذر أن يتم فيه توحيد أو
اندماج ، بل أن الكاثوليكية التي كان مستطاعا أن يتسلح بها البولنديون
في مقاومتهم ضد جيرانهم الروس أو الألمان من أصحاب العقائد المغايرة
لعقيدتهم لم تكن كافية لأن يصبح عامل إدماج وتوحيد ، فقد كان من بين
البولنديين أنفسهم نفر اعتنقوا الأورثوذكسية أو اللوثرية .

وعلى ذلك كان تقسيم بولندة في سنة ١٧٧٢ عند وقوعه ، مجرد عملية
بتر لاقتطاع أجزاء من أرض الدولة دون إلحاق أى أذى بقوى الدولة
ذاتها ففقدت بولندة جزءا من روسيا البيضاء أخذته روسيا وفقدت
بوميرانيا التي أخذتها ألمانيا (بروسيا) وهذا الجزء صار يعرف باسم
بروسيا البولندية واستولت النمسا على إقليم (لدوميريا) Ludomeria
روسيا الحمراء وأطلق النمساويون على هذه الجهات اسم غاليسيا Galicia
وأما أن عملية البتر هذه لم يتسبب منها ضرر لبولندة فردة إلى أن بولندة
كانت كما شاهدناها (دولة تاريخية) فحسب أى أن تكوينها كان نتيجة انضمام
مساحات من الأراضي إلى بعضها في مختلف مراحل التاريخ فلم يؤثر شيئا
في (قوميتها) اقتطاع بعض هذه الأراضي منها . ولا تعدو لذلك أن تكون
عملية البتر هذه مجرد طعنة أصابت كبرياء النبلاء أو الطبقة الأرستقراطية
البولندية ومن المتعذر لهذا كله اعتبار التقسيم الذي حصل سنة ١٧٧٢ اعتداء
وقع على (أمة) .

إلا أن هذا التقسيم لم يلبث أن أدى إلى قيام حركة صارت فيما بعد أصلاً للقومية البولندية . فقد ظهرت بعد التقسيم حركتان هامتان الأولى عندما تألفت جماعة من المصلحين الذين أرادوا إصلاح الدولة والقضاء على الفوضى الناجمة من وجود (حق الاعتراض) وتلك العهود والمواثيق المبرمة عند اعتلاء الملك العرش لتنفيذ شروط النبلاء عليه ، ثم اتحادات النبلاء في مجالسهم الكونتفدرالية . ولقد أراد هؤلاء في الوقت نفسه إصلاح الدولة بإنشاء جيش يضم قوات من المشاة والمدفعية ، مع فرض ضريبة معينة للإئفاق من محصولها على هذا الجيش . التفت فريق المصلحين هذا حول بعض الزعماء النبلاء مثل الأمير (تزارتوريسكى) Czartoryski وبوتوكى Potocki وزامويسكى Zamoyski وغيرهم . وكان أن انعقد من أجل تحقيق هذه الإصلاحات (دياط) في وارسو في ٦ أكتوبر سنة ١٧٨٨ . ولكن بدلاً من الاهتمام بالإصلاح انعكس (الديايط) في المشكلات السياسية نتيجة للتنازع على النفوذ بين روسيا وبروسيا . وتحت تأثير النفوذ الذى كان للوزير البروسى والأموال التى أنفقها على أعضاء المجلس ارتقى (الديايط) فى أحضان بروسيا واتبع سياسة مناوئة لروسيا ووصل إلى قرارات كان من المتعذر تنفيذها قبل الاستعداد اللازم أولاً بالبدء فى إصلاح شئون الدولة ذاتها وإعادة تنظيمها فقد قرر (الديايط) إنشاء جيش من مائة ألف مقاتل وطالب بجلاء روسيا عن الأراضى التى احتلها عسكريهم (بمقتضى تقسيم ١٧٧٢) كما قرر المفاوضة مع بروسيا لعقد معاهدة تحالف معها . وتأجل البحث فى برنامج الإصلاح المنشود إلى العام التالى .

وأما الحركة الثانية التى كان منشؤها التقسيم الذى حدث فى سنة ١٧٧٢ فكانت الأغراض التى هدفت إليها أبعد مدى وأعظم أثراً . ذلك أنها أرادت النهوض بالنبلاء خلقياً وفكرياً أو ثقافياً عن طريق إصلاح التعليم وكان بدء ظهور فكرة الإصلاح أو الإنعاش الفكرى والثقافى فى النصف الأول

من القرن الثامن عشر على يد أحد الرهبان (الأب كونارسكى) Konarski (١٧٠٠-١٧٣٣) ولم يلبث أن ساعد على اشتداد الرغبة في الإصلاح ذيوع الآراء الفرنسية بعد ذلك في بولندة وعلى وجه الخصوص آراء القائلين بحكم الطبيعة (أو الفيزوقراطيين - Physocrats - وسنتكلم عن آرائهم بالتفصيل في موضعه . ولقد تسنى وضع نظام للتعليم العام عندما ألغى البابا جماعة اليسوعيين (الجزويت) سنة ١٧٧٤ وهو القرار الذى قوبل في بولندة بمعارضة شديدة نظراً لأن اليسوعيين كانوا يتمتعون بمحبة الشعب لهم فامكن تخصيص الأموال أوريع الأملاك التى كانت لهذه الجماعة للانفاق على التعليم وعاون هؤلاء أنفسهم بعد حل جماعتهم في مشروعات التعليم وعلى ذلك فقد تأسست في سنة ١٧٧٤ لجنة للتربية والتعليم الأهل أى الوطنى وضعت نظاماً شاملاً لبرامج التعليم وأشرفت على إخراج الكتب التربوية اللازمة كما أدخلت إصلاحات كبيرة في جامعتي (كراكو) و (فلنا) Vilna وقد عهد بالإشراف على هذا الإصلاح إلى ميشيل بونياتوسكى) Poniatowski فكان بفضل إصلاح التعليم إذا أن تكون لدى البولنديين بمرور الزمن ، شعور عام ، وروح قومية (أو وطني) وسياسي ولو أن هذا لم يحدث إلا بعد مشقة عظيمة وبعد مضي وقت طويل بسبب العقوبات التى اعترضت هذا النمو القومى والعراقيل التى أثارها ما وقع من حوادث ، بعد ذلك .

فقد كان مقدراً لهذه الحركة المزدوجة سواء من أجل الإصلاح السياسى أو الإنعاش الروحى والخلقى ، أن تشق طريقها وسط مناضلات حادة ومكائد وأحداث شديدة لا تقل في آثارها العنيفة عما كان يحدث قبل تقسيم سنة ١٧٧٢ ؛ بل إن هذا التقسيم نفسه لم يكن له من أثر إلا زيادة هذه النزاعات والأحداث حدة على حدتها .

بتقسيمها في سنة ١٧٧٢ ثم كان مقدمة لاعتداءات لاحقة (في سنتي ١٧٩٣ ، ١٧٩٥) ترتب عليها اختفاء بولندية من خريطة أوروبا كلية ، إنما وقع في وقت كان قد بلغ فيه تطور الآراء وتقدمها درجة جعلت متعذراً على البولنديين الرضوخ للتقسيم وعدم الاحتجاج عنده ؛ الأمر الذي جعل نفسه متعذراً خنق الروح البولندية وإخمادها ، على نحو ما حدث للدولة التي ذهبت من الوجود فيما مضى ، واقتسم أرضها الطامعون فيها والمعتدون عليها وقضوا عليها : أضف إلى هذا أن المسألة البولندية تنازعها تيارات متضاربة بسبب المؤامرات الكثيرة الناجمة من اختلاف المصالح الأوروبية السياسية بشأنها . ثم لم تلبث أن نشبت الثورة الكبرى في فرنسا في سنة ١٧٨٩ فكان لهذه الثورة أكبر الأثر في تحرير الحركة البولندية وفك عقالها بصورة من الصور ، بعد سنة ١٧٨٩ .

ولذلك وبفضل هذه الأسباب جميعها ، فإنه بدلا من انقضاء (المسألة البولندية) واختفائها من ميدان السياسة الأوروبية فقد بقيت مسألة « مفتوحة » ، وذلك ليس فيما يتعلق بالدبلوماسية الأوروبية وحسب ، بل وفيما يتعلق بأهل البلاد أنفسهم كذلك ؛ ولو أنها ظلت في الوقت نفسه مسألة سياسية تستأثر باهتمام الطبقة الأرستقراطية (طبقة النبلاء) وحدها فقط ولا تلقى أى اهتمام من جانب سواد الشعب نفسه ثم أنها لم تثر بعد أى شعور قومي فلم يستثر هذا الشعور القومي إلا بعد وقوع الكوارث التي نزلت ببولندية في العهود التالية .

٢ — هنغاريا (المجر) :

وكانت هنغاريا (المجر) في آخر القرن الثامن عشر (دولة) من طراز آخر : دولة تاريخية في نطاق دولة أخرى وتحفظ بذاتيتها وشخصيتها بالرغم من ذلك . والبحث في تاريخها يكشف عن المدى الذي بلغه شعورها ، بذاتيتها هذه وشخصيتها .

وتحتل مملكة المجر (هنغاريا) مركزاً خاصاً لا معدى عن توضيحه لعلاقة ذلك بما يعرف باسمه نظرية الحقوق التاريخية وهي النظرية التي اعتمد عليها الهنغاريون فيما بعد عند المطالبة بحقوقهم الوطنية. ذلك أن مملكة المجر من الممالك القديمة في أوروبا والتي كان لها وجود قديم فإلثت حتى فرضت ذاتيتها و (شخصيتها) على سادتها الجدد عندما انتقل فيها الحكم إلى آل هابسبرج في سنة ١٥٢٦ فانتخبت ملكاً عليها فردتد النمساوى شقيق الامبراطور شارل الخامس (والذى أعطى كما هو معروف الحكم في النمسا ثم صار امبراطوراً بعد تنازل أخيه شارل الخامس سنة ١٥٥٦ وكان فردتد قد تزوج من شقيقة ملك بوهيميا والمجر (لويس جاجلون) الذى لقي حتفه في واقعة موهاكز المشهورة على يد الأتراك في سنة ١٥٢٦) وقد اعتبر (الديايط) في هنغاريا اتحاد البلاد مع النمسا بمثابة مخالفة الغرض منها الاطمئنان على سلامة الدولة في حين أن فردتد على النقيض من ذلك كان يعتبر حصوله على المجر بمثابة (هبة) منحتها الدولة له شخصياً .

وحقيقة وجود المجر أى تمتعها بكيان قائم بذاته فينهض دليلاً عليه في عرف الفقه السياسى وجود طائفة من القوانين باسم (الدستور الهنغارى) كما تضافرت قوى تاريخية مختلفة على صون هذا الكيان الذاتى وضمان بقائه. فأمكن الحفاظ على استقلال البلاد القانونى وبدرجة معينة على استقلالها السياسى كذلك . ومن أهم هذه القوى كان النضال الذى تحتم على هنغاريا أن تخوض غماره في الداخل والخارج معاً ، ذلك بأن مملكة المجر بقيت زمناً طويلاً مقسمة إلى ثلاثة أجزاء ، فهناك إلى جانب المجر (هنغاريا) التى خضعت للعثمانيين، قسم آخر حكمه آل هابسبرج ، ثم ثالث هو المجر الجنوبية يخرج عن نطاق القسمين الأولين ويتمتع بالحكم الذاتى في داخله الامبراطورية العثمانية ، وهو المعروف باسم إمارة ترانسلفانيا Transylvania والتي حفظت لها وجودها القومية الهنغارية القديمة . وزيادة على ذلك فقد دافعت هنغاريا عن ذاتيتها ضد الملك أو الحكم الهاابسبرج بفضل الثورات

التي نشبت من وقت اتحادها مع النمسا (في سنة ١٥٢٦) واستمرت حتى سنة ١٧١١ وهي ثورات كانت تلقى تعصيذاً من جانب الدبلوماسية الأوروبية وخصوصاً الفرنسية لإضعاف الهابسبرج فتجح انجريون في المحافظة على ذاتية أو شخصية المملكة أى أنهم حالوا دون فنائها في نطاق سيطرة الهابسبرج الأجنبية . ولقد أمكن في آخر الأمر إعادة بناء الوحدة الهنغارية، بطرد الأتراك العثمانيين على يد الهابسبرج في القرن السابع عشر خصوصاً بفضل الانتصارات التي أحرزها أمير سافوي البرنس أوجين Eugene فأمكن استرجاع بودابست سنة ١٦٨٦ وانهزم الأتراك في زنتة Zenta ثم اضطروا في معاهدة (كارلوفتس) Corlwitz في سنة ١٦٩٩ إلى التخلي عن أراضي المجر التي كانت في حوزتهم ، فلم يستبقوا في حوزتهم سوى بنات تمسفار Banat Temesvar التي لم تلبث أن سقطت في يد البرنس أوجين بعد أن ضيق الحصار على تمسفار شهرين من الزمان ثم فقدها الأتراك نهائياً في معاهدة (يساروفيتز) Passarowitz في يوليو سنة ١٧١٨ وبمقتضى هذه المعاهدة الأخيرة أضافت المجر إلى أراضيها جزءاً صغيراً من السرب وبلاد الأفلاق (Wallachia) .

وهكذا بقيت المجر أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر محتفظة بكيانها كمملكة بل لقد ترتب على تمسكها بهذه الذاتية (والشخصية) الخاصة بها والدفاع عنها ضد الإمبراطور صاحب السيادة الشرعية عليها أن دخلت المجر في مفاوضات معه أسفرت عن حل وسط اتخذ شكل معاهدة في (زاتمار) Szatmar في سنة ١٧١١ سرعان ما أعقب إبرامها استصدار طائفة من (قوانين أساسية) وافق عليها الديباط بين سنتي ١٧١٢ ، ١٧٣٢ اعترف الهنغاريون بمقتضاها بمبدأ ملكية الهابسبرج - وهو المبدأ الذي كانوا قد سلموا به منذ سنة ١٦٣٧ عن اعترافهم بنظام الوراثة في نظير الاتحاد مع قوات الإمبراطورية في النضال ضد العثمانيين . وكانت في مقابل ذلك قد اعترفت النمسا (أو الإمبراطور) بالقوانين الهنغارية التي نظمت طرائق الحكم وأساليبه في هنغاريا أعيد النظر الآن في هذه القوانين الدستورية

لتصبح متلائمة مع وضع الدولة الجديد في ميادين الإدارة والقضاء وفي المسائل العسكرية . وهكذا ففي حين استطاع الهابسبرج خلال هذه المدة الطويلة من أواخر القرن السادس عشر ثم أثناء النصف الأول من القرن الثامن عشر ، القضاء على مملكة بوهيميا وإدماجها في أملاكهم فقد بقيت المجر على خلاف ذلك محتفظة بكيانها وذاتيتها داخل نطاق دولة آل هابسبرج ذات نظام الحكم المطلق . فكان أن ترتب على هذه الحقيقة قيام ذلك الوضع التاريخي الذي جمع في نظام ثنائي بين النمسا والمجر .

وأثناء القرن الثامن عشر تضاعفت عوامل عدة على دعم كيان المجر والمحافظة على وجودها وبقائها . وكان أهم هذه العوامل أن الامبراطور ليوبولد الأول عمد في سنة ١٧٠٣ إلى ترتيب نظام للوراثة في آل هابسبرج وأن الامبراطور شارل السادس وضع في سنة ١٧١٣ ذلك (الضمان الوراثي) Pragmatic Sanction الذي أراد منه ضمان وراثة ابنته (ماريا تريزا) لأملاك النمساوية فقد قامت مفاوضات بين الهنغارين والامبراطور صاحب السيادة عليهم حول مسألة الوراثة فأشترط الأولون شروطاً عديدة في نظير اعترافهم (بالضمان الوراثي) أراد الامبراطور أن يرفضها أولاً ثم انتهى الأمر إلى الوصول إلى حل وسط على أساس قبول الضمان الوراثي ، الذي قبله الديباط في المجر سنة ١٧٢٣ باعتبار أن المجر قد قبلت ما ينطوي عليه هذا (الضمان) من تقرير أن وراثة الهابسبرج إنما هي من الآن فصاعداً وراثة موحدة وشاملة بحيث يتعذر تجزئة أملاك الهابسبرج أو انفصال أى أقاليم من جثمان هذه الدولة . ومعنى ذلك أن المجر أيدت ارتباطها بالنمسا وصار متعذراً عليها الانفصال عنها . ومع ذلك فقد انطوى هذا المبدأ نفسه على مبدأ آخر ، هو أنه لما كان متعذراً على المجر الانفصال عن النمسا فقد صار متعذراً على النمسا كذلك الانفصال عن المجر . ولهذا المبدأ أهمية كبيرة لأن تقرير ارتباط النمسا بالمجر وعجزها عن الانفصال عنها كان معناه أن النمسا صارت تعترف بأن للمجر كياناً وذاتية خاصة بها .

ويمكن إيجاز الشروط التي اشترطها المجرىون للاعتراف بالضمان الوراثي في أن هؤلاء اعتبروا الضمان الوراثي من قوانينهم ، أى قانوناً منديجا في قوانين « ملكتهم » فصار هذا القانون الذي اعترف بالوراثة في آل هابسبرج جزءاً لا يتجزأ من الدستور الهنغاري ؛ مما معناه أن المجر لا تعترف بوراثة الهابسبرج كأمرأة نمساويةين تؤول إليهم حقوق الوراثة وفق القوانين النمساوية ولكن باعتبار أن لهم حقوقاً وراثية بمقتضى القوانين الهنغارية وبناء على ما تتضمنه هذه القوانين الهنغارية من نصوص خاصة بوراثة العرش في المجر فحسب . أضيف إلى هذا ما تعهد به وارث العرش من آل هابسبرج من إدارة شئون الحكم في المجر بوصفه ملكاً على المجر وفق قوانين البلاد وحسباً نص عليه دستورها . فكان معنى ذلك أن هناك (عقداً رسمياً) بين الديباط (المجرى) وبين صاحب السلطان والحكم بها . وهكذا فإنه في حين قد تم الاعتراف بوجود (دولة) النمسا ووضعت هذه نظاماً إدارياً يسرى على كل أقاليمها « السلافية - الألمانية » ظفرت المجر بالاعتراف بحقوقها في الوجود وبذاتيتها الخاصة بها مما تدعم بسية نهائياً نظام (الحكم الثنائي) داخل الدولة الهابسبرجية .

وثمة عامل ثان ساعد على دعم وجود المجر واحتفاظها بكيانها أثناء القرن الثامن عشر ونعني بذلك السياسة التي اتبعتها ماريا تريزا التي تولت عرش الامبراطورية من سنة ١٧٤٠ إلى ١٧٨٠ بعد وفاة والدها شارل السادس . فقد سبقت الإشارة إلى الصعوبات التي صادفت الامبراطورة بسبب اعتمادات فردريك الثاني (الأكبر) ملك بروسيا على أملاكها في سيليزيا حتى أنه لم يكن هناك معدى عن حشد كل القوات التي تملكها (ماريا تريزا) لدفع هذا الغزو فأقبل الهنغاريون في هذه الظروف على تقديم كل مساعدة كانت ملكتهم (ماريا تريزا) كما قالوا في ميسس الحاجة لها . وفي نظير ذلك أيدت الملكة - وهي إمبراطورة النمسا وملكة المجر - كل الحقوق والامتيازات التي كانت لهؤلاء . ولقد أرادت ماريا تريزا بعد حرب الوراثة النمساوية (سنة ١٧٤٠ - ١٧٤٨) التي تميزت كما سبق أن عرفنا بالنضال بين بروسيا

والنمسا حول امتلاك سيليزيا وأثناء (فترة الهدوء) التى تلت هذه الحروب أرادت أن تعمل لتوحيد السلطة وتركيزها فى النمسا بإنشاء إدارة وحكومة مركزية من الناحيتين السياسية والقضائية خصوصاً ، فاستصدرت لهذه الغاية عدة قوانين بين سنتي ١٧٤٧ ، ١٧٤٩ ثم ما لبثت حتى تابعت نشاطها لتحقيق هذا الغرض نفسه أثناء (حرب السنوات السبع) التى استمرت من سنة ١٧٥٦ الى ١٧٦٣ وكانت تبغى منها ماريا تريزا استرجاع سيليزيا ولكن دون طائل ، فاستصدرت طائفة أخرى من القوانين بين سنتي ١٧٦٠ ، ١٧٦٣ ومع ذلك فالذى يجدر ملاحظته أن هذه الإصلاحات التى هدفت إلى إنشاء إدارة أو حكومة تقوم على أساس تركيز السلطة فى النمسا لم تكن تشمل هنغاريا بل وقفت هذه الإصلاحات عند نهر ليتا (أحد فروع الدانوب الصغيرة) على الحدود بين النمسا والمجر وبقيت هذه الأخيرة خارجة عن نطاقها. وهكذا ففي حين توطدت أركان السلطة العليا فى الدولة النمساوية اتبعت ماريا تريزا ساسية (خاصة) نحو هنغاريا ثم أنه كان فى عهد هذه الامبراطورة (الملكة) أن حقق الهنغاريون أغراضهم عندما ظفروا منها بالاعتراف رسمياً بأن ترسلفانيا وكرواتيا Croatia أقاليم ضمت إلى مملكة المجر .

وكان هناك عامل ثالث ساعد بدوره على بقاء المجر متمتعة بكيانها وذاتيتها ، ونعنى به إصلاحات الامبراطور جوزيف الثانى (١٧٦٥ - ١٧٩٠) ابن ماريا تريزا ، أو على الأصح ، تعطيل تلك الإصلاحات التى حاولها هذا الامبراطور . وكان جوزيف الثانى حاكماً فيلسوفاً حول توحيد أملاكه النمساوية بالرغم من تباین أقاليمها على أساس يقبله العقل أى على أساس (فلسفى) فلم يلبث أن أثار ضده معارضة شديدة فى كل أنحاء مملكته عندما رفض رعاياه إلغاء تقاليدهم الموروثة والنزول عن لغاتهم الأهلية أو الرضاء بإلغاء الأنظمة القضائية والإدارية المحلية كما عارضوا نظام التجنيد العام الذى أريد به الاستعاضة عن التطوع الاختيارى فى نظام الخدمة العسكرية واشتدت المعارضة على وجه الخصوص فى المجر ثم فى الأراضى الواطئة

النسائية (بلجيكا) ، لدرجة أن جوزيف الثاني لم يلبث أن اضطر قبل وفاته بمدة قصيرة إلى إلغاء كل الإصلاحات التي كان ابتدعها . وانهز الهنغاريون فرصة وفاته واعتلاء شقيقه ليوبولد الثاني عرش الامبراطورية (١٧٩٠ - ١٧٩٢) لاستعادة أنظمتهم القديمة فأرغموا ليوبولد على التخلي عن برنامج الإصلاحات التي هدفت إلى توحيد الأملاك النسائية ثم أن إصلاحات جوزيف الثاني بما ترتب عليها من رد فعل كبير قد ساعدت كذلك على تقوية شعور المحلية في المجر ، فقد اجتمع الديباط في صورة هيئة تأسيسية وكان لم يجتمع مدة من الزمن أيام مارياتريزا ، ولم يجتمع أصلا في حكم جوزيف الثاني فيادر الآن بالانعقاد عقب وفاة الملك مباشرة ليستصدر عدة قوانين (خلال سنتي ١٧٩٠ - ١٧٩١) تحتم بمقتضاها تنويع الملك في بودابست عاصمة المجر خلال الشهور الستة التالية لاعتلائه العرش ، كما حرمت هذه القوانين الملك من ممارسة سلطاته الكاملة حين نصت على اجتماع (الديباط) مرة كل ثلاث سنوات ومنعت الملك من فرض الضرائب وجمع الجيوش من غير موافقة (الديباط) وصار للديباط إلى جانب الملك الحق في سن القوانين وتفسيرها وإلغاؤها . وصار حتما ممارسة السلطات التنفيذية والقضائية وفق القانون .

وتألف من هذه القوانين نوع من الدستور لعل أهم ما يستلفت فيه النظر ، إلى جانب كل ما تقدم ماجاء في مادته العاشرة ، التي جاء فيها أن الملك معترف باستناد حقه في الوراثة إلى القانون الهنغاري كاستناده إلى القانون النمساوي سواء بسواء . « وأن هنغاريا إنما تؤلف مع الأقاليم التي ضمت إليها ملكة حرة في كل ما يتصل بشكل الحكومة القانوني ويدخل في ذلك كافة فروع الإدارة ، وهي مستقلة أي متحررة من أي نوع من أنواع الخضوع لملك أخرى ، أو لشعب آخر ، بل هي على العكس من ذلك مستمتعة بوجود كيان صحيح ولها دستور لها الخاص بها ، ولذلك فإن مملكها المتوج عليها شرعاً وقانوناً ، الواجب عليه أن يدير شئون الحكم وفق القوانين وحسب التقاليد والعادات الخاصة بها وليس حسبما يجرى

في أقاليم أخرى . . . وتلك كانت عبارات صريحة قوية تؤيد ما كان للدستور
الجزري من طابع خاص . ولم يكن ذلك شيئاً جديداً إذ أن هذا (الدستور)
كان موجوداً قبل ذلك وكل ما في الأمر أن صدر تأكيد رسمي لهذا
الدستور الآن . ولا ينبغي أن يؤخذ من ذلك أن المجر قد صارت انفصالية
أن تريد الانفصال من النمسا . لأن المجر ، على العكس من ذلك قد قبلت
تبعيتها للدولة النمساوية وقبلت سيادة الملك العليا عليها ؛ وأرادت فقط أن
تحتفظ بطابعها وذاتها كما أرادت النمسا بدستورها التاريخي ذلك (الدستور)
الذي لم يكن مستنداً إلى نظريات أوحى بها الفكر والعقل ولكن إلى وقائع
وأحداث التاريخ .

ولم يكن الدستور الهنغارى (مسطراً) فى وثيقة واحدة ، بل نما وتطور حتى صار يتألف من عدة قوانين وقرارات ومرسومات وما إلى ذلك ، صدرت من أزمان بعيدة فى شتى المناسبات والظروف ، لعل القانون الصادر فى سنة ١٢٢٢ والخاص بتقرير حقوق وامتيازات النبلاء وهم من المجر ، ووسائل إجبار الملك على احترام هذه الحقوق ، كان من أهم القوانين التى صدرت فى هذه الأزمان البعيدة . ولقد رسمت هذه القوانين والقرارات المتناثرة والتى صدرت فى أوقات متفاوتة ، نظام الحكم (أو الجهاز الحكومى فى المجر فكان (الديايط) هيئة طبقية تتألف منذ ١٦٠٨ من طبقة أو مجلس (العظماء) Table of Magnates وهم الأساقفة وكبار الموظفين وعظام النبلاء ، ثم طبقة أو مجلس (النواب) Table of Deputies وهؤلاء كانت تنتخبهم المجالس Comitats فى الأقاليم والمدن الحرة . وكان للديايط سلطات تشريعية ولكن كان للمجالس الإقليمية الحق فى الاعتراض لدى الحكومة على القوانين التى لا تريدها وتعطيل ما تشاء تعطيله منها ، كما كان لها الحق فى انتخاب وعزل موظفى الإدارة والقضاء ولذلك فإذا استصدر الديايط قانوناً ولم يكن مقبولاً فى البلاد ، بقى دون تنفيذ . ومن الواضح أن نظاماً كهذا جعل متعذراً أى تقدم سياسى . ولكن من ناحية أخرى حفظ هذا النظام حقوق البلاد (وحرىاتها) عندما أوجد المجالس الإقليمية

التي درجت على الاتصال فيما بينها للإبقاء على الروح الوطنية مشتعلة إذا رفض الملك دعوة الديباط للإجتاع . وكان في تفاصيل نظام التمثيل والنيابة سواء في المجالس الإقليمية ، والمقاطعات والمدن الحرة أو في الديباط بمجلسيه أو طبقتيه ما جعل طبقة النبلاء وهم من المجيار كما ذكرنا يحتكرون كل أسباب السلطة السياسية في أيديهم . ومع أن شطراً من الأهلين كانوا من الجرمان (التيتون) فقد حرم هؤلاء تماماً من أن يكون لهم صوت في توجيه الشؤون العامة ، وهؤلاء النبلاء (المجيار) هم الذين انتخبوا فردتند الأول النمساوي سنة ١٥٢٦ ملكاً على هنغاريا حتى يخف لنجدتهم ضد الأتراك العثمانيين ، ولقد بقى كما رأينا تاج المجر من ذلك الحين من نصيب آل هابسبرج .

وعلى ذلك فقد كان دستور المجر دستوراً إقطاعياً تاريخياً ، إقطاعياً لأن الدولة بمقتضى هذا الدستور لم تتأسس إلا من اتحاد عنصرين أحدهما (الملك) والآخر الأمة ولم تكن اختصاصات كل منهما وعلاقاتها إزاء بعضهما بعضاً واضحة الحدود والمعالم في القانون الإقطاعي القديم ، وتاريخياً لأن حوادث التاريخ هي الأصل في قيام هذا الدستور ولأنه صار يعتمد في بقائه على موقف كل من هاتين القوتين (الملك والأمة) من الأخرى وتلك علاقات متغيرة حسب مقتضيات الأحوال والظروف في العصور المختلفة . ولم يوجد جهاز الحكم بهيئته التي ذكرناها : الملك ، الديباط ، المجالس الإقليمية (Comitats) نظاماً برلمانياً بالمعنى المعروف في الأزمان الحديثة أو حتى على غرار ما كان معروفاً في ذلك العصر في إنجلترا فلم يكن النظام الهنغاري ، إذاً نظاماً تمثيلاً نيائياً بحال من الأحوال وإنما كان نظاماً إقطاعياً ، لا ريب في أنه أدى مع ذلك مهمته بنجاح من حيث أنه هياً لهنغاريا الفرصة للاحتفاظ بكيانها وذاتيتها في وجه « ملك » هو صاحب السيادة الشرعية عليها يريد أن يحكم حكماً استبدادياً ، أي يحاول عدم

الاعتراف بالحقوق والحريات التى للهنگاريين أو يريد توحيد أملاكه (ومن بينها هنگاريا) على أساس الحكومة المركزية . ولقد كان هذا الدستور هو ذلك الدستور الذى صارت له شهرة عظيمة فيما بعد وبقى الهنگاريون يطلبون من (مليكهم) احترامه حتى منتصف القرن التاسع عشر ، وحتى أثناء ثورة ١٨٤٨ .

والحقيقة أن المجر (هنگاريا) لم تكن أمة بل (مجتمعا إقطاعيا) : سواد الأهلين من الفلاحين رقيق الأرض ، والطبقة المتوسطة (البورجوازية) فى المدن لا قيمة ولا وزن لها . فيتألف الفلاحون ٩٩٪ من أهل البلاد ومع ذلك لم يشترك هؤلاء فى حياتها السياسية الوطنية بل استأثر النبلاء كما رأينا بكل أسباب السلطة واضطلعوا بأعباء كل الوظائف ، وهم سلالة الأسر الميجارية الغازية القديمة ، أو رفعهم الملك إلى مرتبة النبلاء ، أو منحهم الديايط ما يمكن تسميته بصفة المواطن أو الجنسية ، الهنگارية L'Indigenat ؛ ويفقد النبيل (نبالته) إذا اتهمه الملك بأنه أدخل بولائه له إذا ارتكب جرماً خان به واجباته الإقطاعية . ولقد كان يزيد عدد هؤلاء النبلاء الهنگاريين عن عدد النبلاء فى فرنسا سنة ١٧٨٩ يائى عشر ضعفاً وذلك بالنسبة للطبقات الأخرى فى المجتمع . وأما أهم امتيازاتهم فكان إعفاؤهم إعفاء تاماً من الضرائب أو إلزامهم بدفع شيء إلى الدولة .

ولقد كان هؤلاء النبلاء متساويين ولا فوارق بينهم فى نظر القانون ولكنهم كانوا منقسمين إلى فريقين : فريق يعيش فى بؤس وحنك ويعرف هؤلاء باسم نبلاء الأخفاف Nobles en Sandales أى الذين ينتعلون النعال الخفيفة ، وفريق كبار الملاك أصحاب الأراضى الشاسعة الأغنياء والمثقفين الذين تأثروا لدرجة ما بأساليب المدنية أو الحضارة الأوروبية ويطلق على هؤلاء اسم (العظماء) Magnates ، ومنهم تألفت الأرستقراطية المجرية (الهنگارية) التى ذكرنا أنها أنشأت لها صلات بالأسر الأوروبية فى الغرب

ولقد عاشت بين هذين الفريقين طبقة النبلاء الإقليمية وكانت متوسطة الحال ولكنها الطبقة التي سيطرت على أعمال المجالس في المقاطعات المختلفة Comitats وفي مجلس النواب في الديباط وتزعمت المعارضة وكانت قوام الحياة السياسية ومساكنها في البلاد ، على أنه مما يجدر ملاحظته أن هؤلاء النبلاء الهنغاريين لم يكونوا عموماً من المثقفين أو المتعلمين ولا يدركون شيئاً من معنى الأمة أو القومية . وانحصر كل نشاطهم في الدفاع عن مصالحهم الشخصية أو تأييد مصالحهم الطبقية وحسب . وهؤلاء النبلاء الهنغاريون الذين كانوا الطبقة السياسية الوحيدة في البلاد لم يتكثروا في جبهة متحدة ضد صاحب السيادة الشرعية عليهم وهو العاهل النمساوي الذي كان إمبراطوراً على ألمانيا (الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة) ولقد اتخذ سلطان هذا الامبراطور على طبقة هؤلاء النبلاء وبالتالي على مجموع (الدولة) في هنغاريا وذلك إذا تركنا جانبا الجيش والبيروقراطية المالية طريقتين : طريق النفوذ الديني ، وطريق النفوذ الأرستقراطي أي تأييد الأسر الأرستقراطية لنفوذه .

فما يتعلق بالأمر الأول أن المجر عند انتشار الإصلاح الديني اعتنقت البروتستنتية ولكن ما أن قويت حركة انتعاش الكنيسة الكاثوليكية حتى عاد قسم عظيم من البلاد إلى الكاثوليكية مرة أخرى وفي كل مكان عملت الكنيسة الكاثوليكية لتأييد مصالح الأسرة المالكة وربطت مصيرها بمصير (الملك) صاحب السيادة الشرعية على البلاد . وكانت هذه الكنيسة صاحبة ثراء عريض وقوة عظيمة وكان لرجال الدين (الاكليروس) الحق كما شاهدنا قانوناً في اتخاذ مقاعد في (الديباط) إلى جوار النبلاء العظام في مجلس أو طبقة العظام Table des Magnats كما أنهم ملأوا أهم الوظائف في الدولة ، وكثيراً ما عاروا يتدخلون للوساطة بين النبلاء وصاحب السلطان الشرعي (الملك والامبراطور) وخصوصاً كلما

كان يشتد النقاش حول القوانين المراد استصدارها . ومن هذه الناحية إذا كان رجال الدين (الاكايوس) فى هنغاريا عامل توحيد وتركيز حكومى لربط هذه البلاد بمقر صاحب السيادة العليا وهو الامبراطور النمساوى فى فينا . وعندما ازدهرت الحياة فى البلاط النمساوى فى عاصمة الهابسبرج أيام شارل السادس ثم ماريا تريزا فى القرن الثامن عشر كان نبلاء المجر عماد هذه الحياة الاجتماعية الجديدة فى العاصمة النمساوية . أضف إلى هذا أن ماريا تريزا اتبعت سياسة هدفت إلى التقريب بين النبلاء الألمان والنبلاء الهنغارين وعملت على (مزج) الفريقين بتشجيع الزواج بينهما وعند ملء الوظائف الادارية وبتوزيع المناصب عليهم فى البلاط كما أعقدت عطاياها على الفريقين بالتساوى فترتب على ذلك أن بدأت تشعر هذه الطبقة الأرستقراطية الهنغارية بروح جديد أخذ ينمو شيئاً فشيئاً ، حتى صارت تنظر إلى الأشياء نظرة أكثر اتساعاً من ذى قبل . وحتى صار هؤلاء النبلاء الهنغاريون الذين عاش أكثرهم فى فينا وأنشأوا صلات شخصية مع الامبراطور ، ينظرون إلى الأمور من الناحية السياسية ، وليس من الناحية الوطنية (الهنغارية) فحسب وذلك بالرغم من أن عواطفهم بقيت هنغارية كما ظل الوطنى الهنغارى (المجر) يستأثر بمحبتهم .

وهؤلاء النبلاء الهنغاريون كانت لهم صلات كذلك مع الطبقات الارستقراطية فى أوروبا ، خصوصاً الارستقراطية الفرنسية والانجليزية كما أنهم تأثروا بالثقافة الأوروبية الغربية الأمر الذى ترتب عليه كله أن صارت تدريجياً هذه الارستقراطية الهنغارية لا تجد غضاضة فى قبول ما يريده ويوصى به صاحب السلطان (أى الملك والامبراطور) حتى لقد غدت أخيراً طبقة النبلاء العظام فى مجالس الديباط أداة طيعة فى يد الامبراطور .

وهكذا صار هؤلاء النبلاء العظام عوامل نمو وتطور ، أفادت منها

الدولة النمساوية على حساب الدولة الوطنية (هنغاريا) مما تهدد بالخطر هنغاريا، حيث أن النمسا التي اتبعت في بوهيميا سياسة مشابهة لما تفعله الآن في المجر كانت قد نجحت في «جرمنة» بوهيميا «جرمنة» كاملة وقضت عليها تماما. ولكن النمسا عجزت عن القضاء على المجر وبقيت هذه الأسباب التي ذكرناها بالرغم من محاولات النمسا المتكررة محتفظة بكيانها وذاتيتها. إلا أنه لا يمكن اعتبار المجر (هنغاريا) أمة حديثة أى بها مجتمع من طراز المجتمعات الحديثة المعروفة، بل لقد بقيت المجر محتفظة (بمجتمعتها) القديم الذي استطاع الدفاع عن امتيازاتها ومقاومة ضياع هذه الامتيازات التي هددت الملكية بالغائها. فكان للمجر «استقلال» سياسى وحياة وطنية (أهلية) ولكنها لم تكن تتمتع بنظم برلمانية أو نياية تمثيلية، كما أنها لم تكن (أمة) فقد كان بعد انتشار التعليم والشعور السياسى بين طبقة النبلاء الوسطى أن أمكن انطلاق القومية الهنغارية، ولقد حدث ذلك في الربع الأول من القرن التاسع عشر. فالمجر إذاً دولة تاريخية لها ذاتيتها الخاصة بها واستطاعت المحافظة على هذه الذاتية أو الشخصية، ولكنها لم تصل بعد إلى مرتبة الدولة القومية أو الوطنية بالمعنى المعروف.

(٣) أمة اليونان :

واليونان أمة يختلف طرازها عن الطرازين السابقين من حيث أن اليونان يؤلفون أمة «روحية» تشعر بتقاليدها ولكنها لا تزال عاجزة تماما عن الشعور بحياتها أو وجودها القومى. وليست العناصر التي تضافرت على خلق الأمة اليونانية مستمدة من الآراء الحديثة، بل لقد كفى الأمة اليونانية أن تعتمد على ذكرياتها القديمة لتستطيع الحياة والبقاء، ومع أن اليونان خضعت لسلطان الأتراك العثمانيين منذ نهاية العصور الوسطى فقد أمكنها المحافظة على وجودها وكيانها، وتلك حقيقة لا ينبغي أن تثير الدهشة إذا عرفنا أن الدولة العثمانية لم تكن (دولة) بالمعنى الصحيح، بل كانت خليطاً

أو مزيجاً من الأقوام يعيشون في أقطار كان كل ما يعنى الأتراك من شأنها هو استمرار احتلالهم ثم استغلالهم لها . مما ترتب عليه أن صار (تركيب) هذه الدولة العثمانية تركيباً غير عادى فهناك حكومة وهناك سكان أو (رعايا) وهناك طبقة إقطاعية تمتلكه فرضت نفسها على البلاد التى فتحتها والتى أجازت لأهلها أن يعيشوا تحت سلطانها طبقة دنيا فى نظير أن (يفتدوا) أنفسهم بالقيام بما صار يطلب منهم تأديته من واجبات وخدمات : كدفع الخراج (الضريبة المفروضة على الأرض) وكانت هذه نوعاً من الضرائب الشخصية أو الفردية التى يدفعها (الروم) لقاء العيش فى سلام ، ثم الضريبة العقارية وضريبة العشور وكل هذه ضرائب (فدائية) أى يفتدى بها الأفراد أنفسهم وأموالهم من أرض وعقار إلخ . وفى الماضى أخذ العثمانيون عدداً من أبناء وبنات الروم بنسبة الخمس . وذلك لتنشئتهم النشأة التى يريدونها ولتكوين تلك الفرق التى عرفت باسم الانكشارية وبطل العمل بهذا النظام فى سنة ١٦٨٥ فقط فكانت هذه ضريبة افتدائية أخرى . وهكذا بقى العثمانيون بفضل هذه الضرائب الافتدائية إن صحت هذه التسمية — سواء لافتداء الأفراد (من الروم) بدفع الخراج أو لافتداء الأرض والعقار بدفع العشور والضريبة العقارية ، أو لافتداء أبناء وبنات الروم فى نظام الانكشارية — تقول بقوا طبقة منفصلة عن أهل البلاد التى فتحوها ومفروضة على سكانها الأصليين فرضاً ، ولم يفكر العثمانيون فى الامتزاج بهؤلاء أو اتباع سياسة تهدف إلى حدوث اندماج بين الفريقين وعلى ذلك فقد استطاع اليونان أن يحتفظوا بطابعهم وذاتيتهم ، وسهل على العثمانيين فى ظل النظام الذى أقاموه أن يعترفوا بوجود الأمة اليونانية .

ولقد تضافرت عوامل عدة على إنشاء هذه الأمة اليونانية ، لعل أهمها أن اليونان كانوا يتبعون الكنيسة الأرثوذكسية وقد أبى محمد الفاتح الذى فتح القسطنطينية (١٤٥٣) على هذه الكنيسة الأرثوذكسية لأنها كانت وقت الفتح ضالعة لخدمة مع الغزاة الفاتحين بسبب كراهيتها لسياسة آخر

الآباطرة البيزنطيين (قسطنطين دراغاسيوس) Dragases الذي كان قد بدأ المفاوضة مع رومة من أجل الاتحاد مع الكنيسة الرومانية . وعلى ذلك فقد عقد محمد الفاتح (الثاني) مع البطريرق اليوناني (جيناثيوس) Genuatios اتفاقاً ظل موضع احترام السلاطين والبطارقة في العهود التالية . ونص هذا الاتفاق على إعفاء رجال الدين من الخراج في نظير مبلغ تدفعه الكنيسة إلى السلطان سنوياً وترك السلطان في يد البطريركية إدارة شئون الكنيسة المدنية واعترف باستقلال الأكليروس القضائي ، واستعان البطريرق في القيام بأعباء وظائفه بمجلس كنسي (سينود) Synode من عشرة من المطارنة يعينهم البطريرق إلى جانب أربعة مطارنة آخرين هم مطارنة هرقل (في جنوب الأناضول) وتزيقوس Czycus (على شاطئ بحر مرمرة الآسيوي) وخلقدون Chalecdon (على الشاطئ المقابل للقسطنطينية) ودرقوس Dercos في آسيا الصغرى . ولقد امتد سلطان البطريركية ومجلسها (السينود) حتى شمل اليونان وجزر الأرخيل وآسيا الصغرى بأسرها وكل المشرق (أو الليقات) وشبه جزيرة البلقان بل وامتدت ولاياتها (القضائية) إلى أبعد من ذلك حتى أنه عند إنشاء كنيسة روسيا كان بطريرق القسطنطينية هو الذي أجلس على كراسهم الأساقفة الروس لممارسة وظائفهم الدينية .

ولما كان الأتراك العثمانيون لم يميزوا بين الدين والأمة والدولة فخلطوا بين مفاهيمها ، فقد أعطى السلطان العثماني الكنيسة اليونانية عند اعترافه بها نوعاً من النيابة في ممارسة السلطات العامة ورضى أن تقوم إلى جانبه هيراركية (أي تنظيم إداري) مستقل ، في شكل الكنيسة الأرثوذكسية وبفضل هذا كله أتاحت الفرصة لهذه الكنيسة الأرثوذكسية أن تنمو وأن يثرى رجالها سواء كانوا من القساوسة أو من الرهبان وانتعشت الأديرة انتعاشاً عظيماً ووجدت أهم هذه الأديرة في (جزر الأمراء) الصغيرة في بحر مرمرة ، حيث أعطيت هذه الأديرة الإذن ببق أجراسها ومع ذلك فقد

كان أعظم مراكز الرهبنة إطلاقاً في جبل أتوس Mont Athos المقدس حيث وفد إليه الرهبان من أقاصى البلاد الأرثوذكسية، مثل روسيا وبلغاريا واليونان وغير ذلك، ولقد كان بيت المقدس مركزاً هاماً آخر لحياة الرهبنة، ودفعت هذه الأديرة أتارة للسلطان العثماني في نظير سماحه لها بالنمو والاتساع، وبالاحتفاظ بأملاكها.

ومن أول الأمر سلكت هذه الكنيسة الأرثوذكسية طريق المعارضة الرسمية والمستمرة ضد الكاثوليكية. وتبدت هذه المعارضة في أول الأمر في مقاومة رغبة الإمبراطور (قسطنطين دراغاسيوس) في إعادة الاتحاد بين الكنيسة الأرثوذكسية والكاثوليكية. وكانت هذه المعارضة سبباً كما سبق القول، في أن يقبل رجال الدين الأرثوذكس السيطرة العثمانية (في القرن الخامس عشر) وفي القرن السابع عشر كاضحت الكنيسة الأرثوذكسية — جماعة اليسوعيين (الجزويت) كفاحاً مريراً لأن هؤلاء يمثلون كنيسة رومه في الشرق. وفي آخر هذا القرن وبداية القرن التالي (الثامن عشر) عاون الأرثوذكس الأتراك العثمانيين معاونة فعالة في انتزاع المورة من جمهورية البندقية وهي دولة كاثوليكية كما أنهم هاجموا مع العثمانيين جزيرة (كرفو) التابعة للبندقية. ولذلك فقد بقيت الكنيسة الأرثوذكسية داخل الدولة العثمانية بمثابة الحفيظ على العاطفة الوطنية (القومية) لدى اليونان والتي اختلطت بالعاطفة والعقيدة الدينية فتجانست هاتان العاطفتان: الوطنية (القومية) والدينية في أنه قد نشأت بينهما مقاومة مزدوجة، ضد السلطان العثماني من أجل الاستقلال الذاتي، وضد الكاثوليكية من أجل الاحتفاظ بالذاتية الأرثوذكسية. وأما اليونان الكاثوليك فقد عاش أكثرهم في مجموعة الجزر

اليونانية الصغيرة من جزر بحر الأرخبيل (سيكلاد) Cyclades في بحر إيجه (١) وذلك في شبه عزلة داخل الإمبراطورية العثمانية وقد تمتع

(١) وهي جزر (ناكسوس) Naxos (أندروس) Andros (باروس) Paros

(سانتوريون) Santorion (ميلوس) Melos (سيرا) Syra .

هؤلاء بامتيازات معينة ناشئة من اضطلاع فرنسا بحماية مصالح الكاثوليك في هذه الأمبراطورية نتيجة لتلك المعاهدات الكثيرة التي عقدها العثمانيون مع الملوك الفرنسيين واعترفوا فيها بحقوق الكاثوليك الموروثة ، ومن هذه حق هؤلاء في ترميم كنائسهم بحرية . وهذه الحقوق التي عرفت باسم (الامتيازات) Capitulations ، والتي كانت أصلاً (منحة) من السلطان العثماني ، هي التي صارت ضماناً كفل للكاثوليك حرية العبادة . وكان بين اليونان الأرثوذكس واليونان الكاثوليك هؤلاء أن نشب النضال الذي اتفق حدوثه مع حركة اليونان الاستقلالية .

ذلك إذا كان نظام المؤسسة الكبيرة « الكنيسة الأرثوذكسية » التي امتد سلطانها حتى وسع الأمبراطورية العثمانية بأسرها .

ومع هذا فقد وجد إلى جانب الكنيسة الأرثوذكسية تنظيم إداري آخر لا يقل في أهميته عن وجود هذه الكنيسة الأرثوذكسية ، ونعني بذلك المجالس البلدية . فقد أبقى العثمانيون عندما أقاموا أمبراطوريتهم مكان الدولة البيزنطية ما كان لدى هذه الأخيرة من ترتيبات وأنظمة إدارية واكتفوا باستبدال الموظفين العثمانيين بأولئك الذين ملأوا مناصب الإدارة في العهد البيزنطي ، وترك العثمانيون الوظائف العمفرى يشغلها أصحابها . والسبب في ذلك أنه لم يكن لديهم العدد الكافي من الرجال للملء هذه الوظائف فأبقوا في المقاطعات والمدن التي يخدمها الخوارة (خورى الكنيسة) المجالس البلدية التي درج السكان على انتخاب أعضائها بأسياب تختلف باختلاف المدن والمقاطعات . وأما هؤلاء الذين ينتخبهم الأهليون لممارسة الإدارة فكانوا الرؤساء الذين وضع تحت تصرفهم نوع من الشرطة أو العسس عرفوا باسم (باليكارس) Palikares وعرف رؤساؤهم باسم (أرماتولى) Armatolis وقد ذاعت شهرة هؤلاء الباليكارس والأرماتولى في أوروبا وقت انتشار الحركة الهلينية لإحياء مجد الإغريق

القديم . وكان أثناء سيطرة البندقية على المورة أن تدعم نظام المجالس البلدية في هذه البلاد خصوصاً ، واستمر العثمانيون يحترمون هذه الأنظمة بعد استرجاع المورة . ولقد صارت المجالس البلدية تتمتع باستقلال كامل من الناحية العملية الواقعية في الجزر التي صعب على الأتراك أن يبسطوا سلطانهم الكامل عليها ، بل أن هذه الجزر ما لبثت حتى صارت مستقلة تماماً في إدارة شئونها حسب رغبات أهلها بسبب ضالة العناصر العثمانية بها . مثال ذلك جزيرة رودس التي يحكمها ييك عثمانى ، هو الإدارى العثمانى الوحيد في حين يشغل الأهلون كل مناصب الإدارة . وفي جزيرة طاسوس Thasos الكبيرة (والقرية من شاطئ طراقيا) قام بأعباء الحكم أولئك الرؤساء الذين انتخبهم الشعب مرة كل عام أعضاء لمجلس بلديتها . وفي جزيرة (بسارا) Psara الصغيرة بالقرب من شيوز Chios اضطلع بأعباء الحكم والإدارة أعضاء بلديتها والمعروفون باسم (الجيرونت) Gerontes الذين اختارهم الشعب كذلك لهذه المهمة . وفي جزيرة (هيدرا) Hydra—وهي الجزيرة الصغيرة التي سوف تصبح من معاقل حركة اليونان الاستقلالية لم يكن موجوداً بها عثمانى واحد . ولذلك فقد اعتبر كثير من المؤرخين ، هذه المجالس البلدية « جمهوريات وطنية » صغيرة لكل منها طابعها المستمد من كل تلك التنظيمات التي ظهرت في أرض اليونان في الأزمان القديمة في صورة (الدولة) الديمقراطية النابرة (والشعور المحلى) الانفصالى القديم . ولقد ترتب على اعتراف السلطان العثمانى بوجود الكنيسة الأرثوذكسية والبلديات اليونانية أن استمرت اليونان تتمتع بحياة روحية مستقلة . وكان مما ساعد على ذلك أن الأتراك لم يستهدفوا في أساليب حكومتهم الدعوة للدين الحنيف ونشر لواء الإسلام بين الشعوب التي خضعت لسلطانهم . وذلك في رأى كثيرين لأن الأتراك اعتقدوا أن الله وحده سبحانه هو الذى يختار من يشاء من عباده لهدايته بنعمة الإسلام فكانوا أبعد ما يكون عن الرغبة في فرض الإسلام ديناً على الشعوب

إلى خضعت لهم وكانوا يرون أن الخير كل الخير بدلا من ذلك أن يتعدوا عن التعرض بشيء لحياة اليونان الروحية والفكرية .

واستندت هذه الحياة الروحية والفكرية عند اليونان إلى ما كان لهم من تراث أدبي كبير تألف من الأقوال والأحاديث والحكم المأثورة والقصص التاريخية والأساطير والمنظومات والقصائد والأهازيج التي توارثوها على مر العصور وانتقلت بالتواتر من جيل إلى جيل . ولقد نشر أحد المؤرخين الفرنسيين (فوريل) Fauriel في سنة ١٨٢٤ مجموعة من الأغاني الشعبية في (اليونان الحديثة)^(١) وكان يقصد باليونان الحديثة ، بلاد اليونان في العصور الوسطى ، وليس في العصر الحديث ، كشيء يختلف تماماً عن اليونان القديمة أي يونان العصور الغابرة . وكان يقصد (فوريل) من نشر هذه الأغاني الشعبية إقامة الدليل على أن اليونان يتمتعون بحياة روحية كاملة . وتلك حياة نهض الدليل على وجودها فعلا فيما صار يصدر من كتب ومؤلفات وينشأ من مدارس تعهده بالتأييد والتعزيد الكنيسة الأرثوذكسية . فاحتفظت الثقافة البيزنطية ، ثقافة العصور الوسطى في اليونان ، ببقائها بل واثبتت اتعاشاً عظيماً في مراكز عديدة كانت (كرفو) من أهمها ثم جزيرة كريت حيث أعيد بهما تنظيم المدارس في القرن التاسع عشر على يد أحد البطارقة المثقفين (سيريل لوكاريس Cyrille Loukaris) الذي عمل على نشر التعليم في أنحاء اليونان وإنشاء أول مطبعة في حي الفنار .

وتعددت مراكز الثقافة اليونانية الهامة فوجدت بالقسطنطينية (وينا) وأرطه ومونت آثوس وميسولونجي وغيرها . وفي سنة ١٧٤٠ نشأ مركز جديد لهذه الثقافة في (كوزاني) Kozani في مقدونيا وزيادة على ذلك فقد تأسست في جزيرة شيوز مدرسة للفنون والصنائع كانت بمثابة جامعة حقيقية اشتهر تلاميذها « بفرنسي المشرق » وهو اللقب الذي أضفى عليهم

ثم تأسست في (ياسى) وبوخارست مراكز لتعليم اللغة اليونانية ، في الولايات الدانوبية (البغدان والأفلاق) . واحترم العثمانيون هذه المدارس جميعها ولم يتعرضوا لها بسوء ولم يحاولوا حرمان اليونان من أن يكون لهم هذه السيطرة الفكرية ولم يحدوا من نشاطها لسبب معين وإلى جانب الأسباب التي مرت بنا هو أن الأتراك لم يكونوا يأبهون لها . ولقد قصد كذلك عدد من اليونان إلى الغرب (أوروبا الغربية) لارتشاف العالم من مناهله في دورها ويمموا شطر فرنسا خصوصاً للتزود من ثقافتها .

أما هذا النشاط فقد دل على أن اليونان ظل شعورهم بقوميتهم ينمو نمواً مطرداً دون أن يطرأ شيء يوقفه أو يعطله وكان مظاهر هذا الشعور الوطنى (أو القومى) أنهم أطلقوا على أبنائهم أسماء إغريقية كما سموا أنفسهم أسماء إغريقية أو بيزنطية فأكدوا بذلك تصميمهم على الاحتفاظ بكيان مستقل ومنفصل عن الكيان العثمانى . ومع ذلك فالذى يجدر ملاحظته بشأن هذه الثقافة اليونانية أنها اعتمدت في صميمها على التقاليد البيزنطية في حين يقل كثيراً اعتمادها على الثقافة الإغريقية القديمة وتلك حقيقة فات إدراكها على كثيرين من المعاصرين الذين انبروا لتأييد الهلينية أو حركة إحياء الحضارة اليونانية فاعتبروا اليونان الحديثين سلاله الإغريق القدامى واعتبروا نشاطهم الثقافى إحياء للثقافة الإغريقية القديمة في حين كان الحال على العكس من ذلك تماماً لأن اليونان التي عاصرها هؤلاء إنما كانت (يونان) بيزنطية وذات ثقافة ترتد في نشأتها إلى أصول بيزنطية .

ولقد كان هناك عامل آخر إلى جانب الكنيسة الأرثوذكسية والمجالس البلدية يساعد على استمرار بقاء الأمة اليونانية ونعنى بذلك سلسلة الوقائع والأحداث التي فتحت آفاقاً لاستمرار نشاط هذه الأمة فيما يحفظ عليها ذاتيتها من جهة ، ثم أتاحت الفرصة في الوقت نفسه لحصول رد فعل بين اليونان ضد السيطرة العثمانية . ذلك العامل هو وجود طبقة من كبار (البيزنطيين) بالقسطنطينية عاصمة الامبراطورية العثمانية ذاتها ، سواء كان

هؤلاء من الطبقة الأرستقراطية أم من أهل الطبقة المتوسطة (البورجوازية) فهو هؤلاء هم الذين عاونوا على صيانة التقاليد الهلينية في مستقر هذه التقاليد من الأزمان السابقة . وتوعدت أصول هذه الأسر التي عاشت في القسطنطينية فبعضها ينتمى لأسرة الأباطرة البيزنطيين كآسرتي (أرغوروبولو) Argyropoulo (وابسلنتي) Ypsilanti والبعض الآخر كان من أصل إيطالي استقروا بالعاصمة من أيام العصور الوسطى كآسرة (مانو) Mano و (نجرى) Negri ؛ وأخيراً كان هناك اليونانيون الذين وفدوا إليها من مختلف أقاليم اليونان ذاتها ، منهم أسرات (كانتا كوزين) Cantacuzene و (ماورو كورداتو) Mavrocordato و (ستوردتزا) Stourdza وغيرها وقد بلغت هذه عشرين أسرة حفظ تاريخ اليونان أسماءها . وعاش أعضاء هذه الأسر الكبيرة في حي الفنار في قصورهم ويقف على خدمتهم أتباع عديدون ؛ وكانوا ذوى ثراء عريض وهم الذين يترأسون البيوت التجارية الكبيرة واستأثروا بالمشروعات الاقتصادية الهامة داخل الامبراطورية العثمانية . فإنه لم يمض زمن طويل على سقوط القسطنطينية في قبضة الأتراك حتى كان هؤلاء قد أعادوا صنفهم وانطلقوا يعملون لتنمية ثرواتهم وامتاز يونان الفنار بمعرفتهم لغات (المشرق) أو الليفانت ولغات بلدان البحر المتوسط وكذلك بلدان أوروبا الغربية فأنشأوا مع كل هذه الجهات صلات واسعة ساعدتهم في نشاطهم التجارى خصوصاً وأصبح لهم بفضلها ما يشبه نظام المخابرات الدقيق . ثم كان طبعياً أن تتوثق العلاقات بينهم وبين (البطيركية) التي أمدوها دائماً بالأموال الإنفاق على المدارس والكنائس والأديرة .

وبلى الأسر التي اتخذت مقامها في حي الفنار فريق آخر من اليونان الأثرياء ذوى النشاط الملحوظ والذين اختصروا (بالتجارة البحرية) ولقد بلغ نشاط هؤلاء درجة بعيدة حتى أن السفن جميعها تقريباً التي حملت الراية العثمانية كانت سفناً يونانية في الحقيقة . وصاروا هم الذين

يقومون بالملاحة البحرية الطويلة ثم الملاحة الساحلية ، وتعاونوا في مبدأ الأمر مع اليهود الذين لجأوا للتوطن في الدولة العثمانية فراراً من الاضطهاد الذى نزل بهم في أسبانيا والبرتغال فتواطنوا في (سالونيك) وفي غيرها ولكن سرعان ما عظمت المنافسة بين الملاحين اليونان وبين هؤلاء اليهود اللاجئين . ولقد أفاد اليونانيون من الضعف والانحلال الذى أصاب نشاط البندقية في تجارتها البحرية في القرن الثامن عشر فاستطاعوا أن يوسعوا شيئاً فشيئاً دائرة نشاطهم البحرى ثم طرد الإيطاليين أنفسهم في آخر الأمر من مياه الجزر اليونانية . ولما كان الانجليز قد قضوا كذلك على نشاط الفرنسيين في هذه الجهات (في حروب الثورة الفرنسية) فقد حل اليونان محلهم . وهكذا احتل اليونان مكان الإيطاليين والفرنسيين في أساكل الليفانت ، وبفضل ذلك استطاعوا احتكار هذه التجارة البحرية بأجمعها تقريباً .

وإلى جانب هؤلاء كان هناك يونانيون أنشأوا جاليات كبيرة في كل موانئ البحر المتوسط الهامة وفي أماكن أبعد من هذه كذلك مكان منهم أصحاب السفن أو الذين أشرفوا على تجهيزها ووسقها بالبضائع وأصحاب مخازن التجارة ومستودعاتها ثم التجار أنفسهم ، وقد أثرى هؤلاء ثراء عظيماً ولقد كانوا في أول الأمر يقومون بنشاطهم التجارى تحت حماية الراية الفرنسية التى نالت اعتراف الأتراك بها دون إعلام سائر الدول وقتئذ وتأسست أهم الجاليات الكبيرة في ريسلياً وجنوة وتريستا والاسكندرية وليفورة والبندقية . بل وكان لليونان جاليات في أماكن بعيدة في لندن وانفرس (أنتورب) وموسكو وفيينا وأشهر الأسر التى تألفت منها الجاليات الكبيرة كانت أسرة (باليولوج) Paleologue وأسرة كنتاكوزين Cantacuzeno يبلاد الموره كما اشتهرت من بين الأسر التجارية الكبيرة : (نوتاراس) Notaras و (عمالى) Mammali وفاتاتزيس Vatatzis .

ولم يكن هؤلاء المعمرون أو المتوطنون اليونان من التجار والفناريين أنانيين ولا «واقعيين»، فحافظوا بحرارة على كل التقاليد البيزنطية وخاللت تربطهم بأوطانهم صلات وثيقة وتبرعوا بسخاء بأموالهم للمدارس اليونانية والمؤسسات الخيرية بل أن أهل الجاليات اليونانية والفناريين أنفسهم هم الذين قاموا بتمويل حركة الاستقلال اليونانية أثناء ثورة المورة في سنة ١٨٢١ . ولقد كان لثراء اليونان الذي أسفر عن ظهور طبقة أرستقراطية أو طبقة عالية من البورجوازية الثنية نتائج بعيدة داخل الإمبراطورية العثمانية فإن هؤلاء اليونان ما لبثوا حتى صاروا يتغلغلون شيئاً فشيئاً في دولا ب الإدارة العثمانية فكان منهم خصوصاً عمال المالية ورجال إدارة الخزينة بل إن المالية العثمانية لم تلبث أن صارت تتألف من اليونان ثم أنهم سرعان ما شرعوا يملأون مناصب لا تقل عن هذه المناصب المالية أهمية عندما استخدمهم الباب العالي تراجمة في وقت نشطت فيه الدبلوماسية العثمانية في منتصف القرن السادس عشر ثم في منتصف القرن السابع عشر خصوصاً ، فأنشأت الدولة صلات واسعة ومنوعة مع الدول الأوروبية وصار ضرورياً استخدام هؤلاء التراجمة فاستخدمت الدولة اليونان الذين اشتهر من بين التراجمة الكبار فيهم (بنايوتى) Panafotis وهو من شيوس وأول من شغل منصب كبير التراجمة . ولقد بقى اليونان يشغلون هذا المنصب بعد ذلك وكان أوسع كبار التراجمة شهرة (اسكندر ماوروكرداتو) (١٦٢٦ - ١٧٠٩) والذي كان يسمى « بالعارف بالأسرار » تعددت زياراته لبلدان أوروبا الغربية واشتغل بالطب في بادوا (بإيطاليا) وعاش زمناً في بولوني (في فرنسا) ثم انتهى به المطاف إلى الاستقرار في القسطنطينية حيث شغل ما يشبه وظيفه السكرتير العام لوزارة الخارجية العثمانية بها وكان هو الذى تفاوض عن الدولة لعقد معاهدة كارلوفيتز Carlowitz (١٦٩٩) ثم أنه كان أديباً كتب باليونانية (تاريخاً مقدساً) نشر في بوخارست في سنة ١٧١٣ بعد وفاته .

ولم يلبث أن صار اليونانيون يشغلون مناصب أرقى وظائف الإدارة العثمانية فتعين (نيقولا ماوروكرداتو) ابن اسكندر حاكماً (هوسبداراً) Hospodar في سنة ١٧٠٧ للبغدان (ملدافيا) ثم على الافلاق (ولاشيا) في سنة ١٧١١ ومن ذلك الحين عين السلطان حكام هاتين المقاطعتين ، اللتين عرفتهما أوروبا باسم (الولايات الدانوية) من بين يوناني الفئار وكان نيقولا أديبا كوالده ولكنه كتب باللاتينية وتوفي سنة ١٧٣٠ فلم يلبث السلطان أن عين أخاه يدعى قسطنطين حاكماً (هوسبدار) على الافلاق (ولاشيا) ابتداء من سنة ١٧٣٥ . ولقد احتفظت الولايات الدانوية (الافلاق والبغدان) بقوانينهما الخاصة بهما تحت السيادة العثمانية مقابل دفع أتاوة سنوية وكان حكام هاتين الولايتين ينالون من السلطان عند تقليدهم الحكم بهما لقب الباشوية الذي يخولهم الحكم قواداً عسكريين وحكاماً مدنيين كما كانوا ينالون من البطريق (والكنيسة الارثوذكسية) لقب ، صاحب السلطة Despote — أى رئيس الأهالى اليونان وعميدهم .

ولقد قام بفضل هذا التقليد المزدوج نوع من (الحكم الثنائى) فى هذه الولايات الدانوية جمع بين السلطة المركزية العثمانية وبين ممثلى هذه السلطة المركزية فى الافلاق والبغدان وهم يونانيو الفئار، وكان هذا النوع من الإدارة التى قامت فى الولايات الدانوية بمثابة تجربة أتاحت لليونان من الأمر الكبيرة الفرصة لممارسة شئون الحكم ، سوف يفيد اليونان منها فى المستقبل .

وهكذا كان بفضل كل هذه العوامل أن وجد من بين جمهرة اليونان نخبة ممتازة شعرت بأهميتها وأدركت أن هناك احتمالات لمستقبل زاهر للأمة اليونانية وهذه النخبة الممتازة هى التى زودت عند سnoch الفرصة الأمة اليونانية بقادتها وزعمائها ثم كان بسببها أن استطاعت اليونان عند تحريرها واستقلالها أن تجد « هيئة إدارية » تتسلم زمام الأمور كان قد تم تهيتها سياسياً وتدريبها على ممارسة شئون الحكم والإدارة فى داخل الامبراطورية العثمانية ذاتها .

على أنه إلى جانب الأمر اليونانية الكبيرة التي أثرت بسبب نشاطها التجاري والاقتصادي كان هناك عنصر يختلف تمام الاختلاف عن هؤلاء كان لوجوده ونشاطه أثر فعال عند قيام حركة اليونان الاستقلالية ونعني بذلك أولئك الذين وضعوا أنفسهم خارج القانون والذين صاروا عضد الحركة الاستقلالية وساعدها الأيمن منذ نشبت الثورة (١٨٢١) . والسبب في وجود هؤلاء (الخارجين على القوانين) من رجال العصابات طبيعة البلاد وتكوينها الجغرافي حيث قد فصلت الجبال بين مختلف أقاليمها ومقاطعاتها فصارت هذه منعزلة عن بعضها واتخذ اللصوص وقطاع الطرق الذين طاردهم القانون من هذه الجبال معاقل لهم وعرفهم اليونان بأسماء مختلفة منها (الكلفت) Klepht ومعناها اللصوص وقطاع الطريق إلخ وهؤلاء (الكلفت) ألفوا العصابات واستقروا في المقاطعات الجبلية ، صعبة المسالك والدروب في بلاد اليونان وخصوصاً في منطقة الجبال الممتدة على حدود الامبراطورية الجنوبية ، ومن هؤلاء اللصوص كان بوتزاريس Botzaris الذي أدرك شهرة بعيدة فيما بعد ثم في جبال (أجرافا) Agropha في الجزء الجنوبي من هضبة البنديوس Pindus في جبال (مونت أوليمبوس) ، و (مونت فالتيوس) Mont Valtos حتى إذا اجتزنا خليج كورينث Corinth وجدنا (الكلفت) في شبه جزيرة المورة في إقليم (ماني) Magne ، (أي في لاكونيا Laconia القديمة) وتزعمت أسرة (ماورو مينخالي Mavromichalis عصابات الكلفت في هذه الجهات وفي جزيرة كريت ألف الخارجون على القانون هؤلاء (الكلفت) عصابات صغيرة من خمسة إلى عشرة رجال اعتصمت في الجبال وكان في أحايين كثيرة من المتعذر التمييز بين هؤلاء اللصوص وقطاع الطرق والخارجين على القانون (أو الكلفت) وبين الجندرمة أو العسس في هذه البلاد والذين انغمسوا في حياة لا تختلف كثيراً عن حياة عصابات الكلفت أنفسهم وكان هؤلاء الجندرمة أو العسس المسمون (باليكاريس) Palikaris

وكان القول المأثور في هذا العصر « أن الحرية لا تكون إلا في الجبال » وفي الجزر كان هناك خارجون على القانون كذلك من طراز (الكلفت) نفسه وهؤلاء كانوا من النوبة والملاحين ورجال البحر القراصنة وقد كان عددهم عظيماً في جزر الأرخيل (سيكلاد) ونشر المؤرخ الفرنسي (فوريل) السالف الذكر كثيراً من أغانيهم التي تحدثوا فيها عن مغامراتهم .

ولقد كان متيسراً كما هو واضح — أن ينقل هؤلاء اللصوص وقطاع الطرق والقراصنة نشاطهم في اللصوصية والنهب والسلب إلى ميدان آخر هو الثورة عند نشوبها وأن يشتركوا مع سائر أهل البلاد في المقاومة الوطنية ولقد فعلوا ذلك في مرة سابقة سنة ١٧٧٠ أثناء الحرب الروسية التركية عندما أرسلت القيصرية كاترين الثانية حملة بحرية كبيرة إلى بحر إيجه لمهاجمة الامبراطورية العثمانية . فقد سبق إرسال العمارة الروسية أن أوقدت القيصرية إلى تساليا Thessaly (الاقليم الشرقى الساحلى من أرض اليونان شمال مورة) أحد الضباط الروس (باباز أوغلى) Papazaglou وكان ينحدر من أصل يونانى وذلك حتى يثير القلاقل والاضطرابات في البلاد . تزم باباز أوغلى وبناخى Bonaki الثوار هناك فعينت الدولة (محسن زادة محمد باشا) سرداراً على جيش مورة وأمدته بعسكر جديد فكان بعد لآى وعناء أن استطاع هذا القائد تسكين الاضطرابات ولكن بعد خسائر كثيرة على أن الروس انتصروا في هذه الحرب على العثمانيين في روسيا الجنوبية وشبه جزيرة القرم ، فسعى جماعة من الرؤساء اليونانيين يطلبون الاتصال بالقائد الروسى الجنرال (أورلوف) Orlov في البندقية أولاً ثم ليفورنه وذلك لتدير القيام بعمل مشترك بينهم وبين الأسطول الروسى ثم حاول الروس احتلال (كورون) Coron الميناء الجنوبى بالمورة وبمجرد نزولهم به قصد إليهم جمع غفير من اليونانيين الكلفت والباليكارس الذين حضروا من كل أنحاء اليونان ومن جزر الايونيان وكريت ومن

جهات أخرى للانضمام إلى الروس الذين حاولوا بمساعدة كل هؤلاء لهم الاستيلاء على (تريبوليتزا) Tripolitza عاصمة إقليم (ماني) لثمتها بسبب موقعها في قلب المورة بمركز استراتيجي هام فحاصرها الروس مرتين ولكن تحصينات المدينة كانت قوية فشلت الحملة وانتقم الأتراك من اليونانيين فقتلوا منهم من أهل المدينة ثلاثة آلاف وسير الأتراك جيشاً من مائة ألف ألباني لإخماد هذه الثورة وهو الجيش الذي تعين لقيادته محسن زاده محمد باشا السالف الذكر ولقد دافع اليونانيون ببسالة أعادت إلى الأذهان بطولة قوادهم في التاريخ الغابر فوقف (كريستوف جريفاز) Christophe Grivas بحفنة من ثلثائة يوناني وحسب ، يحاول وقف تدفق القوات الألبانية عند مر ضيق حاولت الجيوش الزاحفة أن تعبر منه نهر (اسبروبوتاموس) Aspropotamos فهلك هو ورجاله .

وهذه الثورة في سنة ١٧٧٠ التي صحبت الغزو الروسي كانت بمثابة (تصوير) سابق لما سوف يحدث في ثورة ١٨٢١ ذلك أن ثورة ١٧٧٠ قامت على أكتاف اليونان الخارجين على القانون الذين رفعوا راية العصيان وأثاروا سائر مواطنيهم ضد الدولة العثمانية ولم تتردد عن المضالعة معهم في هذه الثورة (البطريكية) أو السلطات الدينية . ومن ناحية أخرى فقد انتقم الأتراك من اليونانيين انتقاماً فظيماً على نحو ما سوف يفعلون في سنة ١٨٢١ وذلك في ميسولونجي ، وبتراس Patras ويولي Boeotia خصوصاً وكان من بين الذين لقوا حتفهم في هذه الثورة (١٧٧٠) من كبار الزعماء الوطنيين في المورة (اتين ماورو مينخالي) وولده في حين عزل السلطان بطريق الكنيسة الأرثوذكسية في القسطنطينية ميلتيوس الثاني II Moletion . وانتصر الروس على العثمانيين في الحرب التي كانت بدأت منذ أن أعلنها الآخرون على روسيا (في أكتوبر ١٧٦٨) واستمرت حتى حاقت الهزائم بالدولة وخشى الباب العالي العاقبة فطلب الصلح وأبرمت معاهدة قوجك قينارجيه (كنشك كينارجي) في يوليو سنة ١٧٧٤ . فنصت المعاهدة

على منح اليونانيين العفو الشامل وضمان حرية عباداتهم وإعفائهم من الضرائب المتأخرة عليهم ؛ كما أنها نصت على احترام ما كان للأفلاق والبغدان (الولايات الدانوية) من امتيازات سابقة . ولقد اشتملت معاهدة قوجاك قينارجة على بندين كان لهما أهمية بالغة بسبب ما انطويا عليه من تقرير أول الأسس التي اعتمدت عليها المطالب والادعاءات الروسية من أجل التدخل لصالح أبناء الكنيسة الأرثوذكسية في الامبراطورية العثمانية . هذان البندان كانا السابع والسابع عشر فنص البند السابع على أن " يعد الباب العالي بحماية الديانة المسيحية بصورة دائمة في جميع الكنائس ويوافق على أن يقدم إليه الوزراء الروس كل ما يبدو لهم من أمور متعلقة بصالح الكنيسة المؤسسة في القسطنطينية وبصالح خدمة هذه الكنيسة جميعهم ، ويعد بقبول كل ما يقدم إليه احتجاجات باعتبار أنها صادرة من أشخاص محترمين يمثلون دولة مجاورة وصديقة مخلصية ويتكلمون باسمها ، وواضح أن هذا النص كان ينطوى على مبدأ جديد هو أنه صار لروسيا حق التدخل قانوناً في صالح البطريركية الأرثوذكسية في القسطنطينية ذاتها . وعلاوة على ذلك فقد أضاف البند السابع عشر أن الباب العالي يعد من الآن فصاعداً بأن الديانة المسيحية لن تتعرض لأي اضطهاد مهما قل شأنه ، وأنه لن يمنع أحداً من إصلاح الكنائس وترميمها أو إعادة بنائها وأن يمنع منعاً باتاً أن يلحق برجال الدين المسيحيين إهانة أو يكونوا موضع سخرة أو اضطهاد بأي شكل من الأشكال ، .

ومع ذلك وبالرغم مما تقدم جميعه لم تكن ثورة سنة ١٧٧٠ حركة قومية ولم يكن (الكلفت) أو رجال البحر القراصنة إلخ متأثرين بأى (شعور قومى) . وكل ما يمكن أن تدل عليه هذه الثورة أنه كانت هناك عناصر مقاومة يونانية وطنية وأن هناك احتمال لظهور هذه العناصر ذاتها مرة أخرى إذا سنحت الفرصة لقيام حركة قومية صحيحة .

وثمة عامل آخر لا غنى عن ذكره عند الكلام عن هذه (الأمة

اليونانية الداخلة في نطاق الامبراطورية العثمانية وكان ذا شأن في ظهور القومية اليونانية فيما بعد ونعني بذلك وجود مجموعة (جزر الأيونيان) Ionian Islands الواقعة تجاه ساحل اليونان الغربي وجنوب بحر الأدرياتيك والتي لم تدخل قط تحت سلطان العثمانيين (المسلمين) وكانت هذه الجزر سبعا أكبرها كرفو وسيفالونيا وهذه الجزر مع المدن الحصينة الأربع على ساحل إيروس Epirus : بوتريندو Butriando وبارجا Parga وبريفيزا Proveza وفونيتزا Vonitza كانت بقايا أو أملاك امبراطورية البندقية القديمة في بلاد اليونان وانتشرت بها الكاثوليكية إلى جانب الأرثوذكسية ولو أن الأرثوذكس كانت لهم الأثرية وتبع رئيس الكنيسة الأرثوذكسية في جزر الأيونيان بطريق القسطنطينية في حين بقيت الجزر تتبع من الناحية السياسية جمهورية البندقية يحكمها حاكم من البندقية ويساعده موظفون إيطاليون في أعماله الإدارية ، وعلى هؤلاء البنادقة تتلذذ اليونانيون في شئون الإدارة . وكان النبلاء اليونان يجتمعون سنوياً لانتخاب مجلس من مائة وخمسين عضواً ينتخب بدوره ثلاثة من (الوكلاء) Syndics ليمثلوا هذه الجزر في مدينة البندقية . وهؤلاء النبلاء اليونان كانوا يعملون بطبيعة الحال على تأييد حقوقهم الاقطاعية بالنسبة لجمهورية البندقية ولكن لم تكن لهم حقوق في الإشراف والهيمنة على الحكومة البندقية في الجزر (جزر الأيونيان) . ثم أن الجمهورية كانت تمنع يوناني الجزر من الاشتغال بالملاحة حتى لا يتحد يونانيو الجزر خصوصاً مع أهل كرفو المعروفين بعدائهم الشديد — كسائر أهل الجزر — ضد السيطرة الإيطالية التي يخضعون لحكومتها . وكانت (كرفو) هذه مركزاً هاماً للثقافة غزت بأضوائها بلاد اليونان نفسها .

وهكذا وجدت في اليونان كل العناصر التي تتألف منها (القومية) وأهم هذه اللغة والدين . وإن كانت هذه القومية لم يتح لها الظهور بعد بل

بقيت تتربص الفرصة تسنح في شكل مثل عليا معينة أو عواطف ملتية ليتسنى لها جمع هذه العناصر في (شعور قومي) فاضج كما بقيت تتربص الفرص تسنح في وقوع حادث سياسي أو مجيء ظروف سياسية مناسبة لتصبح (حركة قومية). وأما الذي كان صاحب الفضل في إمداد اليونانيين بهذه المثل العليا ثم في تهيئة الظروف السياسية المناسبة فكان (الثورة الفرنسية) ثم كان عندئذ أن انتقل اليونان من مجرد (أمة) مشتتة وما تزال في دور الميوعة إلى أمة اكتمل نضجها وصار له شعور قومي، أي إلى (أمة قومية).

٤ — إرلندة :

وكانت إرلندة (دولة) — وبالأحرى (دويلة) من طراز يختلف عن الطرازات السابقة من حيث أن إرلندة نقطة ابتداء لما يصح وصفه (بالقومية) الخالصة. وذلك لأن إرلندة تمتعت (بذاتية) بدت في جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية بالرغم من رزوح هذه (الذاتية) تحت أقسى أنواع البؤس والاستبداد لدرجة حطمت قواها وأعجزتها حتى عن إدراك مقدار ما صارت إليه من وهن وانحطاط، بل وأعجزتها عن الشعور بما كان يتحتم عليها فعله لمقاومة هذا الانحطاط.

وإرلندة كانت أمة قد توافرت لديها العوامل التي لاغنى عنها لتكوين الأمم وهي وجود الأرض التي يعيش عليها شعب من جنس واحد، هم الكلت Celt ودين واحد هو الكاثوليكية ويتكلم بلغة واحدة هي الأيرلندية وله ماض مشترك. وتلك هي العوامل التي سوف تتألف منها القومية الأيرلندية.

ولكن أيرلندة ظلت في عزلة عن سائر بقاع الأرض بسبب البحر الانجليزى الذى فصل بين هذه الجزيرة البعيدة وبين القارة الأوروبية والغرب عموماً. ومن زمن طويل وقعت أيرلندة تحت سيطرة الإنجليز وكانت هذه سيطرة غاشمة حتى أن ماكولى Macauley المؤرخ الانجليزى

كتب أن الانجليز استخدموا السيف ضد الارلنديين الكاثوليك ليس في عهد إدارة (حكومة) واحدة فحسب أو حتى في عهد عشرين إدارة أو حكومة ولكن طول قرن من الزمان بأكمله . لقد لجأنا إلى محاولة نشر المجاعة في أيرلندة بل ولجأنا إلى اصطناع كل أساليب الظلم والاستبداد باستصدار القوانين الغاشمة ثم حاولنا وسائل التشريد والإفناء ولم يكن الغرض من ذلك كله تحقير شعب بغيض أو كسر شوكته وحسب بل عملنا من أجل إبادة شعب بأسره في بلاد نبت فيها وشب وترعرع . ومع ذلك فقد استطاعت أيرلندة اجتياز هذه الشدة والنجاة من الموت والفناء الذي كان ينتظرها . ولكن كان الأثر الذي خلفته الكوارث والنوازل أن فقدت الأمة أحاسيسها ومشاعرها لدرجة أنه لم يعد هناك مجال لحدوث (رد فعل) قد ينتشلها من الوهدة التي تردت فيها وكان كل الأثر الذي خلفته هذه الكوارث والتوانب كراهية عظيمة تغلغلت في نفوس الارلنديين ضد أولئك الذين بطشوا بهم .

ويتبين من تاريخ أيرلندة أنها كانت تخضع دائماً لنظام حكومة تأسست في البلاد بطريقة الفتح أي تميزت أساليبها بالوحشية الغاشمة وهي أساليب تركت آثاراً دامية في حياة هذه البلاد ، فقد بدأت الفتوحات في أيرلندة في القرن الثاني عشر في العهد الانجليزي النورماندى ومن ذلك الحين عرفت منطقة الاحتلال الانجليزي على شاطئ الجزيرة الشرقى وعلى مسافة قريبة من إنجلترا ذاتها باسم القصر أو (المسوجة) Palisade أى الدائرة المحاطة بسياج من الأوتاد) أو الحامية Garrison أو (البال) Pale (أى دائرة النفوذ الانجليزي) . ومنطقة الاحتلال الانجليزي هذه كانت بمثابة رأس الجسر لامتداد النشاط الانجليزي العسكرى إلى داخل إيرلندة . ولكن سرعان ما اتضح أن منطقة الاحتلال الانجليزي كانت تسير تدريجياً وبصورة من الصور نحو الاندماج في الكيان الارلندى فلم تلبث أيرلندة أن تمثلت ،

الانجليز الذين أقاموا في منطقة الاحتلال وكانوا يمتلكون الأراضي الشاسعة في أيرلندة حتى انتهى الأمر بأن صار هؤلاء يؤلفون طبقة من النبلاء (الأنجلو أيرلنديين) ؛ وتحتم حينئذ على حكومة الملك في لندن أن تعمل من وقت لآخر لتغذية منطقة الاحتلال بعناصر إنجليزية جديدة وفي عهد أسرة تيودور (خصوصاً أيام الملكة الياصابات) وفي عهد أسرة ستيوارت أى في القرنين السادس عشر والسابع عشر تأيد نظام (الحكومة الفاتحة) وتدعمت أركانه بأن تجددت العمليات العسكرية التي أرهقت البلاد وخربتها وأذاعت بها الإرهاب وجوعت (الإدارة) الأهالي وأهلكت الجماعات عدداً عظيماً من الناس . وفي عهد أسرة تيودور (الملكة الياصابات) جلب الانجليز إلى أيرلندة حوالي عشرين أو ثلاثين ألفاً من الإسكتلنديين ليتوطنوا بمقاطعة (ألستر) Ulster في الشمال على حساب الأيرلنديين الوطنيين الذين جردوا من أراضيهم وأملأهم ليغتصبها هؤلاء النازحون الجدد منهم بشتى الوسائل . ثم إن إنجلترا وقد صارت (بروتستانتية) لم تلبث أن أدخلت (الكنيسة الانجليكانية) إلى أيرلندة فصادرت دون إمهال أموال وأموال الكنيست الكاثوليكية بها وعمدت إلى اضطهاد الأيرلنديين الكاثوليك .

وكما كان متوقفاً أدى هذا النظام الغاشم إلى قيام الثورة في سنة ١٦٤١ فبدأت أولاً في إقليم (ألستر) حيث ارتكب الانجليز الأيرلنديون الفظائع الشديدة ضد بعضهم بعضاً ووقعت المذابح العديدة بين الفريقين ، وبقيت الثورة سنوات حتى قمعها (أوليفر كرمويل) Cromwell الذي ترأس الحكومة الجمهورية في إنجلترا عندما أرسل إلى أيرلندة في سنة ١٦٤٩ حملة قضت على الحاميات الأيرلندية ، ولقد اتبعت حكومة الاحتلال مع الأهالي خطة إبادة وإفناء منظم ، ذهب ضحيته خلال السنوات الإحدى عشر التالية ستمائة وستة عشر ألف أيرلندي من سكان بلغ عددهم مليوناً

وأربعمائة وستة وسبعين ألفاً . ثم أنشئت محاكم خاصة كأداة للاستمرار في أعمال الإفناء والإبادة سرعان ما صارت تعرف باسم (محاكم المجازر) ، فترتب على هذه المأساة أن غادر أيرلندة فراراً من بطش الإنجليز حوالي ثلاثين أو أربعين ألفاً لجأوا إلى أوروبا وأمريكا . ولم يكتف الإنجليز بما فعلوا فباعوا في أسواق الرقيق حوالي ستين ألفاً من الأطفال والنساء أو البنات للعمل في جزيرة جمايكا وجزر بربادوس ، وبهذه الوسائل نقص عدد السكان في أيرلندة إلى أقل من مليون نسمة . ثم إنه لما كانت الحكومة قد صادرت أراضي الأيرلنديين في مقاطعات (لينستر) Leinster و (ألستر) ومنستر Munster فقد وزعت هذه الأراضي المصادرة على جنود كرمويل وعلى الذين استطاعوا الاستحواذ عليها بطريق التقاضي أمام المحاكم التي صارت تطبق قوانين التملك الانجليزية . ودفع الإنجليز دفعا أهل البلاد ليرتدوا إلى طرف الجزيرة الغربي ، ليقيموا في مقاطعة واحدة فحسب هي مقاطعة (كنوت) Connaught والإنجليز من وراء أقفيتهم يتصايحون إلى (كنوت) أو إلى جهنم وبئس المصير . على أن الإنجليز أدركوا أهمية الإبقاء على عدد من الأيرلنديين حتى في تلك المناطق التي يبدو فيها إبادة كانت تكون تامة ، لاستخدامهم في أغراض مناوراتهم السياسية وكان لبقاء هذا العنصر الضئيل ، الفضل في إعادة بناء الشعب الأيرلندي . وفي عهد ملكية ستيوارت الراجعة (١٦٦٠ - ١٦٨٨) تمسك الإنجليز بالنظام الحكومي الساري في أيرلندة فأعادوا دعم أركان الكنيسة الانجليكانية من جهة ثم استصدروا من جهة أخرى (إعلان سنة ١٦٦٠) ^(١) والذي هدف إلى معالجة مسألة الأراضي على أساس إعادة أملاك الكنيسة الانجليكانية إليها وإبقاء الأراضي في حوزة الملاك الإنجليز من الجنود الذين اشتركوا في قمع الثورة الأيرلندية بين سنتي ١٦٤٩ ، ١٦٥٣ ، ثم أولئك

المغامرين الذين أمدوا الحكومة بالأموال اللازمة لإخضاع هذه الثورة . ولم يهد من هذه (التسوية) سوى عدد ضئيل من الكاثوليك الذين ثبتت برامتهم من القيام بالثورة ضد (التاج) وكان بفضل هذه التسوية أن صار انتقال (ملكية) الأراضي من أصحابها الأيرلنديين إلى سادتهم الإنجليز إجراء يستند إلى قوانين رسمية .

ولقد تم فتح أيرلندة على يد وليم الثالث الذى اعتلى العرش بعد (الثورة السلية) المشهورة فى سنة ١٦٨٨ التى أقصت جيمس الثانى عن العرش وأنهت حكم أسرة ستيوارت من إنجلترا . فقد أرسل الثالث إلى أيرلندة حملة للاقتصاص منها بسبب تعصدها لجيمس الثانى الذى كان اعتمد على الأيرلنديين (الكاثوليك) فى محاولة استرجاع عرشه ، فأوقع وليم بالأيرلنديين وبجيش جيمس الثانى هزيمة كبيرة فى واقعة (بورن) Boyne فى يوليو ١٦٩٠ وسقطت (دبلين) فى قبضته وفر جيمس إلى فرنسا . وبعد أن سلم إقليم (ليمريك) Limerick فى غرب إرلندة الجنوبي فى أكتوبر ١٦٩١ عقد الإنجليز مع الأيرلنديين فى السنة نفسها اتفاقا (سلام ليمريك) تعهد فيه الإنجليز باحترام مبدئى حرية العبادة والمساواة فى الحقوق بينهم وبين الأيرلنديين على أن الإنجليز مالبثوا حتى نقضوا هذا الاتفاق . فصادروا مساحة شاسعة من الأراضي ، حوالى مليون فدان ، ليستقر بها عدد عظيم من الإنجليز الذين أتوا بهم من جديد إلى أيرلندة . وفقد كبار الأيرلنديين كل رجاء فى إمكان الاحتفاظ « بالقومية الأيرلندية » فغادر هؤلاء أوطانهم وهاجروا إلى فرنسا . وأما الذين آثروا البقاء فى أيرلندة فقد رضخوا لكل إرهاب وقع عليهم دون أن يحركوا ساكناً لدفعه ودون أن يفكروا فى إثارة أية مقاومة ضده . وهكذا كان يبدو « الفتح » كأنه يريد إنشاء أيرلندة انجليزية تقوم عروشها على بقايا الوطن الأيرلندى الصميم .

على أن قصة الفتح الانجليزى فى أيرلندة لم تكن قد استكملت

فصولها بعد فقد استصدر البرلمان الأيرلندي نفسه في (دبلن) تحت تأثير النفوذ الانجليزي طائفة من القوانين بين ستي ١٦٩٥ ، ١٧٠٩ عرفت باسم (قوانين العقوبات) Penal Laws — قضى بسببها على حريات الأهلين الكاثوليك وحقوقهم المدنية ومنع أتباع البابوية من التدريس في المدارس وفي منازلهم الخاصة ، وصار محرماً على الأطفال تلقى العلم على أيدي معتقي الكاثوليكية في بلادهم ، كما منعوا من التعليم الكاثوليكي خارج بلادهم ، ثم نفي رجال الدين الكاثوليك من أيرلندا ، وحرم على البروتستانت الزواج من كاثوليك ، ووضعت عدة شروط لتنظيم وراثة الأرض والأموال الأخرى بصورة تمنع الكاثوليك من توريثها أو وراثتها ، وموجز القول أن هذه القوانين (قوانين العقوبات) فرضت سيطرة أقلية من البروتستانت على أكثرية من الكاثوليك هم أهل البلاد الأيرلنديون وكان واضحاً أن الحكومة الانجليزية لم تكن تستهدف من سياستها إدماج الأيرلنديين أو استيعابهم ، وإنما كانت تبغى إخضاعهم لسيطرتها الباطشة المستبدة من ناحية ، ثم استغلال موارد البلاد واستنزاف ثماء أبنائها من ناحية أخرى ، تعتمد في تحقيق مآربها على وجود (الحامية) الانجليزية البروتستانتية بما كان معناه أن حالة حرب فعلية كانت قائمة بصورة مستديرة تحت ستار (نظام سياسي) معين .

ولقد قامت هذه السيطرة الانجليزية في أيرلندا على دعائم عدة منها (قانون بويننجس) Poyning's Law نسبة إلى (إدوارد بويننجس) الذي حكم أيرلندا نائباً للملك هنري السابع (من أسرة تيودور) فترة من الزمن وصدر هذا القانون في ديسمبر سنة ١٤٩٤ ، وتضمن المبادئ التي صارت مرجعية طول القرون الثلاثة التالية في حكم أيرلندا ، وبمقتضى هذا القانون صار البرلمان الأيرلندي مرغماً على الموافقة على القوانين التي تقدم إليه واستصدارها دون مناقشة أو تعديل لها ، وكما أعدتها الحكومة الانجليزية

وكان معنى ذلك إدخال التشريع الانجليزى فى أيرلندة وسريانهيا ، وإخضاع البرلمان الأيرلندى لرغبات الحكومة الانجليزية ، وأما الدعامة الثانية للسيطرة الانجليزية ، فكانت الكنيسة الانجليكانية ، ولو أن هذه الكنيسة لم يكن لها أتباع من بين الأيرلنديين أنفسهم لأن هؤلاء كما هو معروف إنما كانوا من الكاثوليك ما عدا أقلية بروتستنتية فى شمال الجزير الشرقى فى مقاطعة (أستر) ولقد اعتمدت الكنيسة الانجليكانية فى تقرير العقيدة وتنظيم العبادات على القرارات والقوانين التى يصدرها البرلمان ، وهذا فيما يتعلق بالعقيدة ذاتها ، ثم على الملك الذى كان من حقه تعيين القساوسة والأساقفة وهذا فيما يتعلق بملء الوظائف الكنسية ، وقد بلغ عند الأساقفة اثنين وعشرين أسقفاً والقساوسة ثلاثة آلاف ، فى حين لم يكن يوجد أيرلندى واحد يدين بالولاء للبروتستنتية فى الأبرشيات الانجليكانية فى أيرلندة وعددها المائتان ، ثم أن هؤلاء الأساقفة ظلوا يعيشون أكثر الوقت فى إنجلترا ، وكانت هذه الكنيسة الانجليكانية التى فرضت فرضاً فى أيرلندة ذات ثراء عريض نتيجة مصادرة أملاك الكنيسة الكاثوليكية كما صارت تحصل العثور من الأيرلنديين ، وأشرفت على التعليم وعلى حياة الأهلين المدنية وتمتعت بالولاية القمضانية على الأراضى التى تملكها ، وعلى الفلاحين المقيمين عليها ، وذلك كله دون أن يفيد الأيرلنديون وهم كاثوليك شيئاً من الخدمة الروحية التى تؤديها الكنيسة ، وفضلاً عن ذلك لم ينبج من سلطان الكنيسة الانجليكانية أولئك الاسكتلنديون أتباع (الكنيسة المشيخية) والذين عاشوا فى مقاطعة أستر .

وكان الملك الدعامة الثالثة التى قامت عليها السيطرة الانجليزية فى أيرلندة وهذه كانت أبعد الدعامات أثراً وأقواها نفوذاً . ذلك أن الانجليز كانوا يملكون فى أيرلندة الأرض التى استولوا عليها نتيجة مصادرة أملاك الأفراد الصغيرة وأملاك كبار الأيرلنديين من أصحاب الأراضى الشاسعة . ولقد كان

هناك طبقتان من الملاك الانجليز : الطبقة الاولى وتتألف من كبار الملاك الذين لم يتخذوا مقامهم في إيرلندة وعهداً باستغلال أراضيهم إلى طاقة من الوكلاء كانوا في أحيان كثيرة من أهل البلاد أنفسهم وذلك في نظير نسبة معينة من الايراد ، الأمر الذي جعل هؤلاء الوكلاء يشتدون في معاملتهم ويقسون على المشتغلين في هذه الأراضي من أجل الحصول على أعظم قدر ممكن من الايراد . أما الطبقة الثانية فكانت جماعة الملاك متوسطي الحال الذين عاشوا في البلاد نفسها وعاروا يؤولفون طبقة أقل في مستواها من كبار الملاك ونعني أعيان الطبقة المتوسطة Gentry وكان هؤلاء هم الذين عمدت الحكومة إلى ملء وظائف الإدارة منهم فجمعوا إلى جانب السيطرة الاقتصادية بسبب ثرائهم أسباب السيطرة الإدارية والحكومية في أيديهم كذلك . وهؤلاء الملاك (من طبقة أعيان البورجوازية) انتشروا على وجه الخصوص في مقاطعات (لينستر) و (ألستر) على شواطئها وفي (منستر) ولقد كان للملاك الانجليز الحق في توريث أراضيهم إلى أكبر أبنائهم الذكور كما كان لهم الحق في توريثها مقدماً كذلك لا أكبر حفدتهم الذكور وذلك حرصاً على بقاء الثروة مركزة في يد كبير الأسرة . ولقد حرم هذا النظام الأيرلنديين الذين عاشوا في هذه الأراضي من الحماية التي كانت لهم في علاقتهم كفلاحين بالسادة الأشراف أو ملاك الأرض وفق القواعد والأنظمة (الاقطاعية) القديمة ثم أن الأرض مالبث حتى فقدت جودتها وقلت غلتها تدريجياً بسبب امتناع الملاك عن إتفاق أموالهم في استصلاحها أو في استخدام طرائق حديثة في استغلالها فنزل الضنك والبؤس بالفلاحين وهم جبهة الشعب الأيرلندي نتيجة لسوء الحالة الاقتصادية وكان الملاك يعطون بطريق الايجار إلى المزارعين الأيرلنديين جزءاً صغيراً من أراضيهم لمدة لا تزيد على عشرين أو ثلاثين سنة ، في نظير أن يؤدي هؤلاء المستأجرون خدمات معينة إلى جانب ما يدفعون من إيجار ، فكان أشق هذه الخدمات

تسخيرهم في العمل في أراضي الملاك لقاء أجر ضئيل أو بالمجان .
وعما زاد هذه السيطرة الانجليزية قوة وإحكاماً أن الانجليز استمالوا إليهم بشكل ما جماعة من الأيرلنديين الذين سوف يصبحون عند الضرورة (الصفوة الأيرلندية) الذين تتألف منهم طبقة بورجوازية ريفية . فقد حدث خلال القرن الثامن عشر خصوصاً أن تحولت بعض الأراضي الأيرلندية إلى مزارع لتربية الماشية بسبب استغلال الأراضي مراعى بدلاً من زراعتها فسوجت هذه المزارع المخصصة للرعى وعرفت باسم (التحويطات الزراعية) Enclosures في مقاطعات (ليمريك) ، و (تيرارى) Tipperary و (كلير) Clare وميث Meath و (وترفورد) Waterford ولو أنها كانت قليلة العدد بسبب ما يلزم لهذه المراعى من مساحات من الأرض شاسعة وكان ملاك هذه (المسوجات) أو مستغلوها من الأيرلنديين يحاكون أهل طبقة أعيان البورجوازية Gentry من الانجليز في عيشهم ويقلدونهم في كل شيء ويقفون أثرهم . ولقد وجد إلى جانب هؤلاء فريق من أهل الطبقة المتوسطة (البورجوازية) الأيرلندية من جماعة (الوسطاء) Middlemen الذين استأجروا (التزموا) بجزء من أراضي الملاك الانجليز فاحتفظوا بقسم منها يستغلونها بأنفسهم في حين وزعوا القسم الآخر في أجزاء صغيرة على « مستأجرين » آخرين ، وكان هؤلاء (الوسطاء) الأيرلنديون الذين عاونوا الملاك الانجليز على استغلال أراضيهم موضع كراهية واحتقار هؤلاء الانجليز أنفسهم الذين استخدموهم ثم كراهية واحتقار الفلاحين الأيرلنديين الذين استبد بهم (الوسطاء) وأساءوا معاملتهم فاعتبرهم مواطنوهم خونة لقضية الوطن . وأما هؤلاء (الوسطاء) فقد صاروا يتطبعون بطباع الانجليز ويمعنون في تقليدهم ومحاكاتهم على أنه مما تجدر ملاحظته أن جميع هؤلاء الملوك الانجليز من أعيان البورجوازية ثم هؤلاء الوسطاء الأيرلنديين كان ينقصهم التهذيب والتعليم ولا ثقافة لهم كما كانوا غلاظ الطباع أصحاب خشونة ووحشية في مسلكهم وأساليب حياتهم .

تلك إذا كانت دعائم السيطرة الانجليزية في أيرلندة : الإدارة السياسية ، الكنيسة الانجليكانية ، نظام الملكية العقارية (والأرض) ثم ذلك النظام الحكومى الذى هدف إلى تحطيم جميع أسباب الحياة الروحية والمادية فى أيرلندة .

ولقد كان لهذه السيطرة الانجليزية آثار بعيدة . من ذلك أن البروتستنتية الانجليكانية التى فرضت على أيرلندة درجت على تعقب الكاثوليك بالاضطهاد والتشريد فنع الكاثوليك وهم الأيرلنديون من مزاوله طقوس العبادة الظاهرة كاللحج ودق النواقيس وما إلى ذلك وعظمت حروجه مركز القساوسة الكاثوليك دينياً واجتماعياً ثم أنه تقرر فى سنة ١٥٩٨ إرسال الاساقفة الكاثوليك والقساوسة الذين تمسكوا بالعقيدة ومظاهر العبادة الكاثوليكية إلى المنفى ، وأجيز فقط بقاء القساوسة الذين سجلت الحكومة أسمائهم فى سجلاتها وكان عليهم أن يملفوا بيمين الولاء للحكومة ولكنيستها وكان عدد هؤلاء القساوسة المسجلة أسمائهم قليلا ، وفيما عدا ذلك فقد اعتبر الاساقفة والقساوسة (خارج القانون) وخصصت المكافآت المالية للإرشاد عنهم وسمى هؤلاء الذين يرشدون عن رجال الدين (الخارجين على القانون) بصائدى القساوسة Priest Hunters .

وكثرت القيود التى ضيقت من الناحية القانونية سبل العيش فى وجه الكاثوليك أى الأيرلنديين فإلى جانب عجز هؤلاء عن مزاوله طقوس عبادتهم وحرمانهم من حقوق الملكية وقصر مدة (استئجارهم) الأراضى على عشرين أو ثلاثين عاماً (التزاماً) فقد حرموا كذلك من مزاوله المهن الحرة ما عدا مهنة الطب ثم حرموا من مزاوله أكثر المهن المتعلقة بالتجارة إلا فى حالات معينة . ولما كان البرلمان الانجليزى ينفى استبعاد الكاثوليك من الوظائف الحكومية فى الدولة فقد استصدر فى سنة ١٦٧٣ (قانون التمييز الطائفى Test Act) يحتم على جميع موظفى الحكومة ان يملفوا بيمين الولاء للكنيسة الانجليكانية وأن يؤمنوا بسر القربان المقدس وفق طقوس هذه الكنيسة وأن يرفضوا علنا الإيمان بتحول الخبز والنبيذ إلى جسد المسيح

ودمه فكان هذا القانون (اختياراً) استبعد بفضله عند تطبيقه في أيرلندة كل الكاثوليك — أى الأيرلنديين — من شغل الوظائف العامة . أضف إلى هذا أن هؤلاء كانوا قد حرموا كذلك حق الولاية على أطفالهم كما قدمنا فنع غير البروتستانت من القيام على تعليمهم في أيرلندة كما منع غير البروتستانت من تعليمهم في خارج أيرلندة ، وعلاوة على ذلك فقد حرم الكاثوليك قانوناً من حقه في إرث أبويه إذا كان من البروتستانت وتمتع البروتستانت بحق حصر الوراثة في الابن الأكبر في حين تجزأت أملاك الكاثوليك بين الأبناء بالتساوى وهكذا لم يعترف القانون في نظر الحكومة الانجليزية بوجود الكاثوليك أتباع الكنيسة الرومانية . وقد وصف (أدموند بيرك) Burke الفيلسوف الانجليزي هذه الأحوال السائدة في أيرلندة في عصره وكان مولده في دبلن سنة ١٧٢٩ ودرس بها قبل أن يتم دراسته القانونية في لندن ثم زار أيرلندة بعد ذلك وتوفي بانجلترا سنة ١٧٩٧ وهو صاحب شهرة ذائعة بسبب كتاباته ضد الثورة الفرنسية — وصف (بيرك) الحالة في أيرلندة بأنها منتهى درجات التمام التي يمكن أن تصلها الرذيلة ورق تقشع منه الأبدان ، ينطوى على جحود وكفران مبین ، وطغيان يدل على أقصى ما تصل إليه وقاحة الإنسان وفساد خلقه .

هذا أما حياة البلاد الاقتصادية فقد تدهورت تدهوراً عظيماً بسبب أن أيرلندة كان يحكمها الانجليز بوصف أنها مستعمرة وحسب ، يستغلها حکامها لصالح العاصمة (لندن) وحدها . ولقد قضى قضاء منظم على الصناعات الأيرلندية الوطنية الواحدة بعد الأخرى بفضل القوانين العاتية التي استصدرت والضرائب المرهقة التي فرضت على الأيرلنديين فاخفت منذ أواخر القرن التاسع عشر صناعة الصوف وحذت حذوها صناعة الخزف والفخار ولم يترك الانجليز سوى صناعة الأقمشة من القنب أو الكتان في بعض المدن الشمالية الشرقية مثل (بلفاست) Belfast (ولندوندرى)

Londonderry وترتب على هذا الضيق الاقتصادي أن أيرلندة لم تقد شيئاً من الانقلاب الصناعى الذى حدث فى إنجلترا فى القرن الثامن عشر .

ومن ناحية الزراعة بقيت أيرلندة فى حالة تأخر ظاهر تزاوُل أساليب الزراعة القديمة وأدواتها المحاريث الخشبية فاستمرت فلاحة الأرض طالما أخرجت الأرض محاصيلها حتى إذا ضعفت التربة تركت الأرض بوراً وانصرف الناس عن فلاحتها وزرعها . أضف إلى هذا انعدام وجود الطرق وعربات النقل مما جعل متعذراً نقل المحاصيل إلى الأسواق لبيعها فلم تنل زراعة الحنطة أى عناية واقتصرت زراعتها فى بعض أجزاء أيرلندة الجنوبية الغربية فقط لإنتاج مشروب الويسكى وصار البطاطس محصول البلاد الرئيسى وذلك على حساب المحصولات الأخرى وزاد فى ضنك أهل البلاد وبؤسهم تقسيم الأراضى إلى أجزاء صغيرة وكان من عوامل هذا التفتت والتجزئة نظام الوراثة الذى ذكرنا أنه قضى بتوزيع أملاك المورث على الورثة بالتساوى . وثمة عامل آخر وهو تجزئة أراضى القرية (المشاعة) على أهل القرية بالتساوى وقد ظلت تنقص وتتضاءل مساحات هذه الأجزاء من الأراضى المقسمة والموزعة تبعاً لزيادة عدد السكان . وأما العامل الأخير فكان انعدام وجود المزارعين المأجورين . ولقد عرفنا أن طريقة التأجير والوساطة كانت الطريقة المتبعة فى استغلال الأراضى وكانت لا تزيد مساحة كل منطقة حسب هذا النظام على عدد من الأفدنة يتراوح تقريباً بين الخمسة عشر والأربعين فدانا . وهكذا بقيت أيرلندة بعيدة كل البعد من تلك الحركة الاقتصادية الزراعية التى قامت وقسدت فى إنجلترا وفى قسم من فرنسا وأحييت النشاط الزراعى من جديد فى كل منهما .

تلك إذاً كانت مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية فى أيرلندة تحت السيطرة الإنجليزية العاشمة . وأما لإدراك ما كان عليه

حال الارلنديين في هذه الحياة فإن أول ما ينبغي ذكره كحقيقة تساعد على فهم موقف هؤلاء أن الارلنديين أمة تتناسل بكثرة عظيمة فقد بلغ عدد سكان أيرلندا في آخر القرن الثامن عشر حوالى خمسة ملايين عاشوا في ضنك وبؤس استرعيا نظر الانجليز أنفسهم في ذلك الحين فتحدث عن هذا الضنك والبؤس (جوثان سويفت) Jonathan Swift أحد كتاب الانجليز المشهورين الذى نشر في سنة ١٧٢١ بحثا عن الحالة في إرلندا لم يلبث أن أعقبه في سنة ١٧٢٩ بنشر مقترحاته « المتواضعة » لمعالجة مسألة الفقراء والبؤساء الارلنديين الذين وصلوا إلى درجة من البؤس والشقاء تفوق ما كان عليه الشحاذون في إنجلترا ولقد تصدى آخرون كذلك لوصف حال هؤلاء البؤساء الارلنديين كما فعل (أدموند بيرك) الذى سبق ذكره ثم لورد (شيستر فيلد) Chesterfield الذى وصف الارلنديين بأنهم كانوا أسوأ حالا من العبيد السود، وسامم شعباً من الرقيق والشحاذين ثم (أرثر يونج) Arthur Young الذى وصف معيشة الارلنديين في آخر القرن الثامن عشر فقال أنهم يعيشون في أكواخ حقيرة ويضعون على أجسامهم خرقاً مهلهلة وينام أفراد الأسرة مع مواشيهم في غرفة واحدة ولقد كان من دواعي البؤس كذلك أن انتشرت المجاعات بين هذا الشعب الارلندى فحدث خلال العشرين سنة في القرن الثامن عشر وحده ما لا يقل عن أربع مجاعات اجتاحت عدداً عظيماً من أهل البلاد .

وترتب على وجود هذا البؤس والشقاء أن اضطرت العناصر النشيطة إلى الهجرة من البلاد وبخاصة عندما تعذر عليهم العمل كأجراء زراعيين في أراضي الملاك الانجليز الذين منعوهم من الدخول في أراضيهم . ولما كان الانقلاب الصناعى قد حصل وقتئذ في إنجلترا فقد نشأت مراكز صناعية جديدة صارت بسببها الحاجة ملحة إلى الأيدي العاملة الكثيرة فقصدهم هؤلاء المهاجرون الارلنديون إلى هذه المراكز الصناعية الجديدة وسرعان

ما تألفت منهم (جاليات) كبيرة في ليفربول ومانشستر خصوصاً ، وتزايد عدد الأيرلنديين في هذه المدن بنسبة نمو الصناعة بها . ثم أن فريقاً آخر هاجر إلى الخارج للعمل كجنود مرتزقة في جيوش فرنسا وأسبانيا والنمسا فكان لدى جيش الملك في فرنسا دائماً (فرقة أيرلندية) ومثل هؤلاء المهاجرين هم الذين أطلق عليهم مواطنوهم اسم (الأوز البري) Wildgoose ويقدر عدد الأيرلنديين في جيش الملك الفرنسي الذين هلكوا في الحروب التي دارت أثناء القرن الثامن عشر بحوالى أربعمائة وخمسين ألفاً . ومع ذلك فقد تولى بعض هؤلاء الأيرلنديين مناصب القيادة في فرنسا وأسبانيا وامتاز منهم قواد عظام من أسرة (لالى) Lally وأسرة (ديلون) Dillon في فرنسا ثم أسرة (أونيل) O'Niell و (أودونيل) O'Donnel في أسبانيا بل شغل أحد أفراد الأسرة الأخيرة وهو (دى وال) De Wall منصب رئيس الوزارة بها . وفي النمسا كان القائد الكونت لافال نوجنت Nugent ثم (موريس لاسى) Lacy القائد النمساوى الآخر من أصل أيرلندى . ثم أن نقرأ آخر من الأيرلنديين هاجروا إلى أمريكا .

ولقد ترك هذا البؤس والظنك آثاراً لا تمحى في نفوس الأيرلنديين فمن الناحية النفسية (السيكولوجية) زادت حدة ذلك الطابع الذى امتاز به الخلق الأيرلندى ونعنى بذلك عدم الاكتراث وعدم المبالاة وقلة التبصر في عواقب الأمور ثم (المطاوعة) والتزام مسلك سلبى إزاء كل ما يقع من أحداث ، فهم يستسلمون للبؤس راضخين ويوطنون النفس على ضرورة الثقة بحسن نوايا (ساداتهم) فلا يهتمون حتى بأن يكون استخدامهم بناء على عقود مكتوبة مما جعل الانجليز يتشجعون على الاستهانة بهم والإمعان في إذلالهم وإرهاقهم . فقد الأيرلنديون بسبب البؤس والظنك الذى كانوا فيه كل شعور باحترام أنفسهم أو الثقة في أنفسهم حتى أن المثقفين منهم كان يسيطر عليهم الخمول الذهني والجسمي معاً لدرجة

منعهم حتى من التفكير فى الإتيان بأى نشاط كان . وكان طبيعياً لهذا كله أن يقتنع الانجليز أن من العبث أن يرجو المرء خيراً من هؤلاء الأيرلنديين أو أن يستحثهم على فعل شئ . وهم الذين اعتقد الانجليز أنهم شعب من المنافقين الكذابين الذين انطبعت نفوسهم على القسوة والوحشية والمقد لا يعرفون معنى النظام ولا يصلحون إلا للخضوع لنير حكومة باطشة مستبدة . وهذا الاعتقاد كان من أهم أسباب إيمان السادة الانجليز بسياسة القائمة على العنف بالأيرلنديين ومحاولة إبادةهم وإفنائهم .

ولا جدال فى أن هذا الاعتقاد الخطير فى نتائجه كان اعتقاداً خاطئاً فالأيرلنديون كما يتبين من وثائق العصر كانوا يتمتعون بروح عظيمة حقيقة أرغم البؤس والظنك الذى حل بالامة الأيرلندية أبناءها أن يؤمنوا بحكم القضاء والقدر وجعلهم البؤس والظنك فى حالة ركود نفسانى ظاهر فقدوا بسببه القدرة على تنظيم صفوفهم والشعور بما كان لديهم من قوة كامنة ، ولكن ذلك لم يكن إلا نتيجة نظام الحكم الانجليزى السائد فى بلادهم ، النظام الذى حطم نفوسهم تحطياً حتى أنهم لم ينتهزوا فرصة نزول جيمس الثانى فى بلادهم وما تبع ذلك من اضطرابات ناجمة من محاولة هذا الأخير استرداد عرش أسرة ستيوارت فيقوم الأيرلنديون بثررة مستطيرة تخلصهم من ظلم السادة الانجليز . ومع ذلك فقد بقيت الروح الأيرلندية حية ولم تندثر بالرغم من كل ما حدث .

وهذه القوة الروحية وبمعنى أدق روح الأيرلنديين « الاستقلالية » قد استندت على عقيدتهم الدينية الكاثوليكية . لقد شاهدنا كيف حطم الحكم الانجليزى كل أنظمة الأيرلنديين وأساليب حياتهم فى شتى نواحيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولكنه عجز عن تحطيم الكنيسة الكاثوليكية وعجز عن محو عقيدة الأيرلنديين الدينية فبقيت الكنيسة فى أيرلندة بأنظمتها وتقاليدها وكما كانت قبل السيطرة الانجليزية

فاستمرت البلاد مقسمة إلى ست وعشرين أبرشية أسقف تحوى أربعة رؤساء أساقفة وحوالى الألف من القساوسة وماتى كاهن موزعين على (خوريات) بهذا العدد فضلا على قساوسة الأبرشيات الذين بلغوا تسعمائة . وقد عين الأساقفة فى أول الأمر المطالب بالعرش الانجليزى جيمس الثانى بعد ثورة ١٦٨٨ ثم صار يعينهم المطالبون بالعرش من بعده من أسرة ستيوارت : جيمس إدوارد ثم شارل إدوارد ، وباختفاء هذا الأخير اتبع القساوسة والأساقفة الارلنديون نظاماً آخر فصاروا يعدون قائمة بأسماء المرشحين لملء المناصب الدينية يعرضونها على البابا الذى يختار لهذه المناصب من يشاء من بينهم . وحيث أن الانجليز قد صادروا أملاك الكنيسة الكاثوليكية فإن هذه لم تلبث أن اعتمدت فى إدارة شئونها على المساعدات التى يقدمها لها أتباعها . على أن الذى تجدر ملاحظته أن هذه الكنيسة ظلت قائمة فى الخفاء بسبب القوانين التى استصدرتها الحكومة الانجليزية لتعطيل نشاطها فلم يكن لها كنائس لاستيلاء الكنيسة الانجليكانية على دورها المخصصة للعبادة وعجزها بطبيعة الحال عن بناء غيرها ، ومنعت من دق النواقيس أو الاحتفال علناً بأعيادها إلى غير ذلك من المظاهر والطقوس الدينية ، فاكتفت حينئذ بإعداد معابد صغيرة فى الأكواخ الحقلية غالباً وفى الأبراء أو المخازن ، وفى بلفاست لم يكن يوجد سوى «معبد» كاثوليكي واحد ، وأما القساوسة أنفسهم فكانوا يتلقون دروس اللاهوت فى خارج أيرلندة لتعذر إنشاء المدارس الإكليريكية أو غيرها من المدارس الكاثوليكية فى داخل أيرلندة ، فدرسوا اللاهوت فى (لوفان) Louvain و (دويه) Douai فى بلجيكا وفى باريس بفرنسا و (سلامنكا) فى إسبانيا، وكانت كل هذه ، وفى فرنسا على وجه الخصوص مراكز للتعالم الجاليلكانية ، التى نبذت العلاقة مع كنيسة رومة وجعلت التعيين للوظائف الكنسية يخضع لسلطان الحكومة والملك مع بقائها تدين فى الوقت نفسه بالعقيدة الكاثوليكية . وعلى ذلك فقد تلقى القساوسة

الأيرلنديون في هذه المراكز مبادئ الخضوع الكامل لسلطان الحكومة وصاحب السيادة العليا فانطبعوا على الطاعة التامة وعدم الثورة ضد الحكومة ، وكان بفضل هذه التنشئة ذاتها أن صارت الحكومة الإنجليزية تعتمد عليهم أنفسهم في تهدئة الشعب الأيرلندى وتسكينه ، وفي فض الخلافات والنزاعات المحلية ، كما أنها صارت تعتمد عليهم في القبض على المجرمين وفي منع الفلاحين من التفكير في الثورة عليها .

ولقد خضع الشعب الأيرلندى لسلطان وتقوذه هؤلاء القساوسة ورجال الدين خضوعاً مطلقاً ، وبما ساعد على هذا الخضوع أنه لم تقم في أيرلندة أية حركة « عقلية » تستند على تحكيم العقل والتفكير المنطقي فيما يعرض من أمور . ثم أن من أسباب هذا الخضوع كذلك امتياز الجنس الكلتى الذى منه الأيرلنديون بالانكباب على العبادة والتدين لدرجة التصوف .

على أن تمسك الأيرلنديين بعقائدهم ودياناتهم الكاثوليكية كان الأساس الذى أوجد العاطفة الوطنية لديهم بمعنى أن الأيرلنديين شهدوا في واقع كونهم « كاثوليكاً » الوسيلة التى أبقت لهم كيانهم ووجودهم بل واستقلالهم إزاء الإنجليز بالرغم من كل ما فعله هؤلاء لإفنائهم وإبادتهم بل أن إيمان الإنجليز في اضطهادهم كان من أثره زيادة هذه العاطفة وإن شئت الغريزة الدينية وبالتالي العاطفة أو الغريزة الوطنية شدة على شدتها وقوة على قوتها ، ثم أن القساوسة الكاثوليك هم الذين اضطلحوا وحدهم بشئون التعليم وكان في استطاعتهم تعليم الأبناء الأيرلنديين لغة بلادهم وتاريخها بل وأغانيتها وذلك عندما منعت الحكومة تدريس ذلك كله ضمن برامج التعليم العام ، وأصبحت جامعة دبلن والثالوث الأقدس Trinity College التى تأسست سنة ١٥٩١ إنجليزية بروتستنتية ولم يعد للكاثوليك وسيلة لتعليم أبنائهم سوى تلقينهم مبادئ العلوم والمعارف الأولية فيما يعرف باسم المدارس (المسوجة) وهى بمثابة كتاتيب في

الهواء الطلق تنشأ جنب دغل من الأدغال يتلقى فيها أطفال القرية المبادئ الأولية على أيدي القساوسة في بعض الأهرام أو في الهواء الطلق ثم كان عند صدور (قانون الاندماج) في سنة ١٨٠٠ في المملكة البريطانية المتحدة أن تأسست جمعيات أو محافل لتعليم الأطفال وتنشئتهم ، وهي جماعات (الإخوان المسيحيين) Christian Brothers أو إخوان (رهبان) القديس باتريك .

وعلى ذلك فقد ارتبطت الكاثوليكية بالعاطفة الوطنية في أيرلندا ارتباطاً وثيقاً بل واندججتا في بعضهما بعضاً اندماجاً كلياً ثم إن هذه العاطفة الوطنية تبلت في ضرورة واحدة وحسب ، هي تصميم الأيرلنديين على تمسكهم بتقاليدهم الدينية ، وكان هذا (العناد الخلقى) المتعلق بكل ما يمس عقائدهم الدينية لا يمت بسبب أو صلة كما هو واضح إلى أى شعور أو يقظة (قومية) أو عاطفة سياسية ، وكان كلما تقدم الزمن بالأيرلنديين تزايد عناد الأيرلنديين الخلقى وإصرارهم على التمسك بكاثوليكيتهم ، حتى أن الحركة الدينية التي ظهرت في إنجلترا وعرفت باسم الحركة (النظامية الدينية) Methodism — وهي بروتستنتية — بزعامة جون وزلى Wesley (١٧٠٣ — ١٧٩١) وكان من أعظم الوعاظ وأقدرهم على التنظيم الدينى — لم تلبث أن أخفقت في محاولتها جعل الأيرلنديين يبدون عقائدهم الكاثوليكية بالرغم من أن (وزلى) نفسه زار أيرلندا للوعظ والإرشاد بها سبعة عشر مرة .

ومع ذلك فإن أيرلندا التي عظم بؤسها وشقاؤها لدرجة أن خمد كل شعور لدى الشعب بالحاجة لمقاومة السيطرة الانجليزية لم تلبث في السنوات القليلة التي سبقت اشتعال (الثورة الفرنسية) أن أصبحت مسرحاً لبعض حركات المقاومة التي اقترنت بأعمال العنف والشدة ضد هذه السيطرة الانجليزية .

ففي عهد جورج الثالث تكونت بين سنتي ١٧٦٠ ، ١٧٧٠ عصابات المقاومة ممن عرفوا في مبدأ الأمر باسم العاملين من أجل المساواة وإزالة الفوارق بين البشر (Lovellers) ثم صاروا يعرفون من آخر سنة ١٧٦١ باسم (الصبيان البيض) Whiteboys توزعوا في جماعات من مائتين أو ثلثمائة رجل يرتدون عباءات بيضاء فوق ملابسهم العادية ويضعون شارات بيضاء فوق رؤوسهم ، أو حول قبعاتهم ، وكانوا من الفلاحين ولقد صارت هذه العصابات تسطو على (التحويطات الزراعية) لتخريبها وعلى الماشية لإيذائها بكسر أرجلها ، وكل ذلك انتقاماً من القوانين الصارمة التي حرمت الأيرلنديين من الأرض . وكانت مصدر كل تلك المساوئ التي سبق وصفها عند الكلام عن ملاك الأرض الانجليز واعتدى (الصبيان البيض) على أتباع هؤلاء الملاك وموظفيهم واستفحل شرهم ، فصار لا يجرؤ أحد على الشهادة ضدهم ، وعجز القانون عن تأديبهم أو وقف اعتداءاتهم ، وكانت هذه العصابات أولى تلك (التنظيمات الزراعية) التي تعددت واستمر رجالها أو « أعضاءها » طول قرن من الزمان يتحدون القانون ويخطمونه دون أن تستطيع الحكومة ردعهم ، ولقد شهدت إنجلترا نفسها مثل هذه الحركات وقتئذ ، ومنشأ ذلك كله ولا شك نظام (التحويطات الزراعية) الذي ضمت بمقتضاه الحقول الصغيرة لتؤلف حقولاً كبيرة ثم حوطت الأراضي أو سوجت وقسمت تقسيماً جديداً وأدجت المساحات البور والمراعي المشاعة في أراضي كبار الملاك وكثرت هذه التحويطات الزراعية في أيرلندا كما كثرت في إنجلترا ، ولقد تألفت بعد سنة ١٧٧٠ عصابات أخرى من طراز (الصبيان البيض) ولقد أفادت هذه العصابات من المتاعب والصعوبات التي صادفتها إنجلترا حينئذ بسبب ثورة مستعمراتها (الولايات) الثلاثة عشر في أمريكا واستقلالها .

ودرج الأيرلنديون على الاستفادة دائماً من متاعب الانجليز ليفوزوا

بعض ما يصبون إليه ، حتى لقد قيل : في مصاعب إنجلترا الفرصة السانحة لنفع أيرلندة^(١) وكذلك فقد استفاد الأيرلنديون من قيام الثورة في الولايات (المستعمرات) الأمريكية فظفروا ببعض الحقوق التي اضطرت الانجليز إلى التنازل عنها لهم ، فإن الثورة الاستقلالية في أمريكا لم تلبث أن أسفرت عن نتيجتين : اتساع الحركة الثورية في أيرلندة ، حتى تزايدت العصابات من طراز (الصبيان البيض) كما ذكرنا فوجدت عصابات المكافين أو المدافعين Defenders وهؤلاء من الكاثوليك الذين ناعبوا العداء البروتستنت ، ثم (الصبيان القويين) Right boys ابتداء من سنة ١٧٨٥ ، ثم (صبيان السنديان) Oakboys الذين قاموا بحركتهم الثورية سنة ١٧٦٣ بالقرب من أرماغ Armagh وقد انتشرت حركتهم حتى امتدت بعد ذلك إلى كل المقاطعات المجاورة لها ، وكان منشأؤها الشكوى من العشور ومواجهة الضرائب المخصصة لصيانة الطرق وسوء توزيع هذه الضرائب الأمر الذي جعل عبء صيانة الطرق يقع على كاهل مستأجرى الأرض وخدمهم وكان بعض هذه العصابات جماعات دينية غرضها الدفاع عن العقيدة الكاثوليكية في حين تصدى بعضها الآخر لمقاومة الضرائب المحلية والعشور خصوصاً ، ثم قام فريق ثالث لمقاومة ذلك النظام الاقتصادي الذي جمع الأرض في أيدي الملاك الانجليز ، وحرّم الفلاحين الأيرلنديين من الاستقرار في الأراضي التي استأجروها وعاشوا عليها واضطروا إلى دفع الإيجارات الفادحة عنها والتي كانت لا تتناسب مع غلتها وربيعها .

وفضلاً عن ذلك فقد تألفت في الجهات الشمالية خصوصاً في أقليمي (داون) Down و (أنتريم) Antrim عصابات من الفلاحين البروتستنت أتباع (الكنيسة المشيخية) تحت إسم أصحاب القلوب الفولاذية Steel boys Steel Heart تشبه عصابات (الصبيان البيض) للنضال ضد كبار الملاك

الانجليز اتباع الكنيسة الانجليكانية واستمرت ثورة أو عصيان هؤلاء مدة سنتين (١٧٧٢ ، ١٧٧٣) وقد قضى عليها بعد مشقات كبيرة واضطر أصحاب القلوب الفولاذية إلى مغادرة البلاد مع زوجاتهم وسائر أفراد عائلاتهم إلى أمريكا فانضموا هناك إلى أعداء انجلترا في المستعمرات (الولايات) النائرة عليها ويقدر ما فقدته (ألستر) - وهي المنطقة الشرقية في أيرلندة والتي تشمل أقاليم (داون واتريم وأرماغ) - بين سنتي ١٧٧٢ - ١٧٧٣ بحوالى ربع الأموال المستغلة في التجارة وحوالى ربع عدد السكان المشتغلين بالصناعة بها .

على أن هذه الحركات الثورية جميعها كان مبعثها المطالبة بحقوق اجتماعية لفريق من الناس أرهقهم اليأس وأضنهم الضنك والشقاء بسبب الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية الفاشية السائدة تحت سيطرة الانجليز فلم تكن هذه الحركات الثورية بحال من الأحوال (قومية) أو سياسية .

ومع ذلك فالجدير بالملاحظة أن الثورة الاستقلالية الأمريكية سرعان ما أحدثت أثراً كبيراً بين الأقلية الأيرلندية البروتستنتية وحركتهم إلى المطالبة بالحقوق السياسية وتلك هي النتيجة الثانية التي أشرنا إليها لهذه الثورة الاستقلالية . فقد كان الأيرلنديون البروتستنت ومن هؤلاء التجار والملاك على الرغم من اعتناقهم البروتستنتية يزحون بدورهم تحت أثقال القوانين الانجليزية وكان البروتستنت من أتباع الكنيسة المشيخية أى البرسبتييريين محرومين من الوظائف العامة بسبب (قانون التمييز الطائفي لسنة ١٦٧٣) الذي سبق الحديث عنه فكان موقفهم يشبه من عدة وجوه موقف أولئك (الأمريكيين) الذين أرادوا الدفاع عن حقوقهم كمواطنين إنجليز ضد الحكومة . ثم أنهم أنشأوا وكما فعل الأمريكيون أيضاً نوعاً من (الميليشيا الوطنية) أو الجيش الإقليمي والقوات المربطة للدفاع عن

جزيرتهم بلغ عدده أربعين ألفاً من المتطوعين ، ثم قاموا بحركة واسعة لمقاطعة التجارة الانجليزية في أيرلندة ، وبفضل إنشاء الميليشيا الوطنية ومقاطعة التجارة الانجليزية استطاع الأيرلنديون إبلاغ احتجاجاتهم المدوية إلى إسماع الحكومة وإرغام الحكومة على التسليم ببعض مطالبهم . ومع ذلك لم تكن هذه حركة قومية لأن هؤلاء الأيرلنديين البروتستنت لم تكن تحوهم في حركتهم هذه أية رغبة في الانفصال عن إنجلترا ولقد كان أتباع الكنيسة المشيخية (البروتستنت) دائماً من أنصار الملكية كما كان الأيرلنديون الكاثوليك أعداء البروتستنت الأمريكيين وعلى ذلك فقد بات متعذراً اعتبار الحركات التي قامت في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر في أيرلندة (حركات قومية) .

وهذه الحركات الثورية التي كان قوامها البروتستنت لم تلبث أن أدركت نجاحاً في ميادين عدة وذلك حينما تحولت لفترة من الزمن إلى حركة أساسها المطالبة بحرية التجارة والاستقلال التشريعي ، أي قدرة البرلمان الأيرلندي على استصدار القوانين وذلك إلى جانب العمل للظفر بحرية الفرد وتأييدها وعلى ذلك اضطر البرلمان الانجليزي في (وستمنستر) Westminster في سنة ١٧٧٩ ، أولاً إلى إلغاء القيود التي قيدت التجارة في أيرلندة والتي حتمت على أيرلندة الاتجار مع إنجلترا وحدها شأنها في ذلك شأن سائر المستعمرات الإنجليزية فصار في قدرة الأيرلنديين بعد إلغاء هذه القيود أن يصدروا أصوافهم إلى الأسواق الأوروبية ؛ وثانياً إلى سحب قانون التمييز الطائفي وإبطال عمله في أيرلندة وهو القانون الذي عرفنا أنه حرم على غير البروتستنت ملء الوظائف العامة .

ثم ظفر الأيرلنديون بانتصارات أخرى فصار يطبق في أيرلندة منذ ١٧٨١ المبدأ القانوني الذي يمنع حبس الأفراد وتوقيفهم دون تقديمهم للمحاكمة (Habeas Corpus) وترجع أصول هذا المبدأ إلى ما قبل (العهد

الأعظم) Magna Carta الصادر سنة ١٢١٥ ثم استصدر به (البرلمان القصير) في عهد أسرة ستيوارت قانوناً في مايو سنة ١٦٧٩ وكان الغرض منه دعم حريات الفرد ضد السلطة الاستبدادية . وأخيراً ظفر الأيرلنديون باستقلال السلطة التشريعية في بلادهم عندما نزلت إنجلترا عن حقها في سن القوانين لأيرلندة فصار للبرلمان الأيرلندى منذ ١٧٨٢ حق التشريع في حين احتفظ التاج بحق الاعتراض Veto على مشروعات القوانين فحسب وهكذا استطاع الأيرلنديون البروتستنت الحصول من البرلمان الانجليزي على نوع من الاستقلال الذاتي للبرلمان الأيرلندى .

ومع أن هذه الحركة كانت بروتستنتية بحته فقد أفاد منها الكاثوليك الأيرلنديون أيضاً ، وذلك لأن هنرى جراتان Grattan متزعم هذه الحركة البرلمانية في أيرلندة كان يعمل لجمع كلمة الأيرلنديين البروتستنت والكاثوليك على السواء في جهد موحد ضد السيطرة الانجليزية فقد كان يعتبر من العار أن يعمل المرء من أجل أن يظفر بالحرية لعدد لا يتجاوز ستة عشر ألف رجل في حين يكون في استطاعته الظفر بالحرية لحوالى مليونى نسمة وبفضل هذه الخطة الحكيمة أدرك الكاثوليك بعض الخير من هذه الحركة . من ذلك تخفيف صرامة بعض القوانين والعقوبات التي ذكرنا أنها أرهقتهم زمنا طويلا ، وفي سنة ١٧٧٨ ألغى القانون الذي كان يقضى بانتقال الإرث عند وفاة أحد الكاثوليك إلى أى ولد من أبنائه يعتنق البروتستنتية وفي سنة ١٧٨٢ اعترفت الحكومة بحرية العبادة والتعليم .

وإذا كان البرلمان الأيرلندى قد أجاز تمتع الكاثوليك بكل هذه الحقوق فالسبب في ذلك ولا ريب هو حدوث ذلك التطور الذى بدأت تظهر آثاره في رأى العام البروتستنتى في أيرلندة ذاتها نتيجة لتلك الصورة التى رسمتها للحالة في أيرلندة أقلام (جوثان سويفت) الذى سبق ذكره و (جورج بيركلى) Berkeley الفيلسوف الذى تولى فيما بعد أسقفية (كلوين)

Cloyne في جنوب أيرلندة (وقد توفي سنة ١٧٥٢) وسويفت ويركلي كانا من أصل أيرلندي وكان كلاهما بروتستنتياً كتباً بالانجليزية وتركت كتاباتهما آثاراً لا تمحى في الأوساط الأيرلندية والانجليزية على السواء . أضف إلى هذا أن الأيرلنديين الأحرار من حزب (الويجز) Whigs في البرلمان الانجليزي قاموا بحملة تشهير ضد المظالم التي أنهكت قوى الشعب الأيرلندي . ومع ذلك فالفضل الأكبر في هذا التطور الذي حدث في الرأي العام البروتستنتي في أيرلندة خصوصاً إنما يعود إلى (أدموند بيرك) الذي مربنا ذكره والذي دخل البرلمان الانجليزي في سنة ١٧٦٥ ثم إلى هنري جراتان الأيرلندي الذي ترأس حركة الاحتجاج ضد انجلترا فقد أدرك (بيرك) و (جراتان) إن إرلندة البروتستنتية لن تحرر بتاتاً إذا بقيت أيرلندة الكاثوليكية ترسف في أغلالها وأنه طالما كانت أيرلندة راسفة في أغلالها فسوف تبقى دائماً مسرحاً للثورة ولذلك فن صالح الانجليز والأيرلنديين البروتستنت معاً إزالة تلك القيود التي صفت بها أيرلندة وتخفيف وطأة النظام العاشم الذي فرضته السيطرة الإنجليزية عليها .

وهكذا نستبين من دراسة تاريخ أيرلندة في آخر القرن الثامن عشر أن العناصر التي تتألف منها (القومية) قد وجدت مجتمعة في إرلندة ولو أن هذه القومية كانت لا تزال مفتقرة إلى الشعور بذاتيتها وإلى ضرورة العمل من أجل إبراز وجودها بصورة قاطعة . وذلك لأن الحقوق التي حصل الأيرلنديون عليها لم تكن كافية لأن يتحرر هؤلاء بفضلها من ذلك البؤس والشقاء الذي نزل بساحتهم وظلوا يقاسون من آثاره بل أن هذا البؤس والضنك بقي على شدته وقسوته حتى أنهم كانوا بحالة يعجزون فيها عن القيام بأي عمل إيجابي لطرده عنهم . وفي آخر القرن الثامن عشر كان الأيرلنديون قد نسوا تماماً كل ما تمتعت به أمتهم من أجداد غابرة أو حاضرة زاهرة نشرت ألويتها في أيرلندة قبل الغزو أو الفتح الأنجلوسكسوني لبلادهم فلم

يكن يقض مضاجعهم سوى شعور الألم بسبب الفوارق التي فصلت بينهم وبين الانجليز الذين نكلوا بهم وأخضعوهم لسيطرتهم الباطشة . وغنى عن البيان أن الشعور بالألم وحسب لا يمكن اعتباره شعوراً بالقومية .

المقدمة :

تلك إذا كانت الأمم التي تمتعت بوجود وكيان ذاتي في آخر القرن الثامن عشر ، ولكن دون أن يشعر أهلها شعوراً قومياً بهذه الذاتية حتى يمكن أن ترتفع بفضل ذلك إلى مصاف الدول القومية التي عرفها القرن التاسع عشر . والذي يستخلص من تاريخ هذه الأمم الأربع (أولاً) أن كل واحدة منها : بولندة ، المجر (هنغاريا) ، اليونان ، أرنلندة كانت ذات شخصية أو ذاتية تاريخية . وتشترك جميعها في وجود هدف تاريخي واحد يربط بين كل شعب من شعوبها ولو أن هذه كانت شعوباً يختلف أحدها عن الآخر فقد ظل سواد الشعب في كل من بولندة والمجر (هنغاريا) بعيداً كل البعد عن حياة (الدولة) — والحكومة — ونشاطها ، ولا أثر له في تاريخ الأمة . فصارت تمر الحوادث وتقع الوقائع دون أن يأبه لها سواد الشعب ودون أن يسهم فيها بشيء حتى أنه لو صح التسليم بوجود أي شعور في بولندة والمجر فذلك ملحوظ فقط في جماعات قليلة من أهل الطبقة العليا ولم ينفذ هذا الشعور بتاتاً إلى سواد الشعب نفسه .

وأما الحال فقد كان على العكس من ذلك في اليونان وأرنلندة ففي كل منهما كان سواد الشعب نفسه هو الذي تتمثل فيه الحياة الجماعية المستمدة من تطورات التاريخ نفسه ومن حوادثه فالتقى في كل منهما وجود طبقة أرستقراطية ذات امتيازات معينة بل كان سواد الشعب نفسه مبعث كل عناصر القوى التي وجدت بهما والتي اعتمد عليها الشعور القومي فيما بعد عند ظهوره .

وعلى ذلك فقد ارتدت يقظة الشعور القومي في أسبابها إلى دوافع

عاطفية كانت تختلف في كل مجموعة من هاتين المجموعتين أى بولندة والمجر في جانب واليونان وأرلندة في جانب آخر .

وبما يجدر ملاحظته أنه مع تعذر ظهور الشعور القومى بصورة واضحة أو بمعنى آخر مع عجز هذه الأمم عن إدراك أن لها ذاتية مستقلة وخاصة بها فقد كانت من ناحية أخرى تخضع لسيطرة العاطفة القومية التى أرغمتها على إدراك ما كان يوجد من فوارق تفصل بينها وبين الدول التى فرضت عليها سيطرتها وأخضعتها لسلطانها كجزء لا يتجزأ منها . مثال ذلك العاطفة الدينية القومية فى اليونان حيث قاوم أهلها الأرثوذكس سلطان الحكومة الإسلامية العثمانية ، والعاطفة الدينية الكاثوليكية فى أرلندة حيث قاوم الأارلنديون الكاثوليك سلطان الحكومة البروتستنتية الإنجليكانية ، وفى أرلندة كما شاهدنا - تضافر مع العاطفة الدينية - الشعور بالآلم العميق نتيجة لما نزل بالشعب من كوارث ونكبات ليجعل أهل هذه الجزيرة يدركون أن هناك فوارق عميقة تفصل بين جزيرتهم وبين إنجلترا .

وأما فى المجر (هنغاريا) فقد لعبت اللغة ولعب اعتزاز الهنغارين بتقاليدهم السياسية هذا الدور نفسه . وفى بولندة كانت العاطفة الانتقامية هى المتغلبة حيث أصر البولنديون على النضال ضد أولئك الغرباء الذين اجتاحت بلادهم واقتسموها فيما بينهم غنيمة باردة .

أضف إلى هذا كله عاطفة الاعتزاز بالجنس : فى أرلندة الشعب كلتى وفى هنغاريا مجيارى وفى اليونان يونانى لايتنى وفى بولندة سلافى . يقابل ذلك الجنس التوتونى فى إنجلترا والنمسا والأورالى الطائى فى تركيا (آسيا الصغرى) .

ولذلك فقد اختصت هذه الأمم التى لم ينضج شعورها بقوميتها بعد بوجود عنصرين متحدين أحدهما إنسانى وتاريخى والآخر طبيعى ووراثى وهذان العنصران هما اللذان سوف يتألف من اجتماعهما دائماً تلك الأسس التى قامت عليها الحركات القومية فى القرن التاسع عشر .

تلك إذا كانت الأصول النظرية أو المثالية (الفلسفية) ثم التاريخية الواقعية (المادية) التى تستند عليها الحركة القومية والتى بتناولها أمكن تصوير ما كانت عليه أوروبا كذلك سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً فى آخر القرن الثامن عشر. وقد اتضح من هذه الدراسة أن الشعور القومى كان قد بدأ يستيقظ فى إبهام عبرت عنه العاصفة ذات النوازع المختلفة، إما على يد طبقة أرستقراطية (إقطاعية) وإما بمجهود طبقة بورجوازية (متوسطة) ناشئة ولا تزال ضعيفة فى ظل الإقطاع القديم. وهذا الشعور القومى المستيقظ لم يلبث أن اكتمل نضجه فى السنوات التالية مباشرة بسبب قيام الثورة الفرنسية وإنشاء الامبراطورية النابليونية لتنتقل الفكرة التى انطوى عليها هذا الشعور إلى «مبدأ» أى إلى قوة تؤثر فى مجرى الحوادث لإخراج هذه الفكرة إلى عالم الوجود السياسى فى القرن التاسع عشر. ولقد اقترن وصول الشعور القومى إلى مرتبة النضج هذه باكتمال نمو الطبقة البورجوازية (المتوسطة) كقوة تبرز إلى الميدان لتدخل فى صراع مرير مع الإقطاع لتحاول بالقضاء عليه الظفر بالحقوق المدنية والسياسية التى تكفل لها السيطرة «القانونية» والفعلية فى المجتمع الجديد. ولقد كان لقيام الثورة الفرنسية وبناء عروش الامبراطورية النابليونية أكبر الأثر فى أن تفوز البورجوازية بالسلطة فى فرنسا ثم فى أنحاء أوروبا تدريجياً لتدخل بعد انقضاء عهد الثورة الفرنسية وإمبراطورية نابليون فى صراع جديد مع بقايا الإقطاع بعد أن تحطم النظام القديم «عملياً» فى أكثر بلدان أوروبا وصارت تبذل العناصر الرجعية كل ما وسعها من جهد وحيلة لترميم بنائه، ولكن فى النهاية، من غير طائل.

الكتاب الثاني

الثورة الفرنسية

نمريه :

مرت بأوروبا فترة من الزمن ، بين سنتي ١٧٩٢ و ١٨١٥ شهدت خلالها انقلابات عديدة لم يسبق لها مثيل في تاريخها ، وتأثر بها تكوينها الإقليمي والسياسي معاً بدرجة عميقة ، وذلك بسبب ما ترتب على هذه الانقلابات من تغييرات واسعة في (النظام الأوروبي) ، أو ما وقع من شد وجذب وتحول وتبدل نتيجة لهذه الانقلابات ، ولقد كان ما وقع الآن يختلف كل الاختلاف عن كل ما سبق حدوثه بسبب الصورة الجديدة التي اتخذتها هذه الانقلابات ، أو الطابع الجديد الذي تميزت به عن سابقتها .

وذلك لأن الانقلابات التي حدثت في (عهد الثورة ونابليون) لم يكن مبعثها تآلف أو اختلاف عوامل سياسية معينة وأنها أفضت كذلك إلى ترتيبات وتنظيمات سياسية معينة وحسب ، بل امتازت إلى جانب هذا كله بتأثيرها ببدء مثالي خاص ، ثم ذبوع هذا المبدأ المثالي في أنحاء القارة الأوروبية في عصر الثورة ونابليون ، ثم في العصور التالية إلى الوقت الحاضر . فقد ناقشت الثورة الأسس التي كانت ترتكز عليها مبادئ القانون العام نفسه ، كما ناقشت القواعد التي قام عليها المجتمع وقتئذ . ولذلك فإن الحديث عن الانقلابات التي وقعت في أوروبا في هذه الفترة ، إنما تتناول إلى جانب البحث في نشاط رجال السياسة في الدول المختلفة ، دراسة فلسفة جديدة اجتماعية وقانونية تناقضت مبادئها مع كل ما كان يتعارف عليه القوم وقتئذ . وبمعنى آخر لم تكن الثورة الفرنسية مجرد حلقات متتابعة من الحوادث وحسب ، بل كانت كذلك حركة فكرية ، أي حركة آراء ومبادئ ، حتى إنه عند انتهاء انقلابات الثورة ، ظلت بقاياها ظاهرة في صورة كل ما طرأ على (الدول) من تبدل وتغير في حياتها حيثئذ ؛ كما ظلت بقاياها ظاهرة

فى صورة تلك الآثار التى خضعت لها الشعوب والتى كانت مبعث التغييرات التى سوف تحدث فى المستقبل فى الميدان السياسى ؛ ومن هذه الناحية كانت الحركات القومية التى انتشرت فى أوروبا بعد سنة ١٨١٥ هى ذلك « التراث ، الذى خلفته الثورة .

ولقد كان الذين اعتنقوا (الآراء الجديدة) ثم روجوا لمبدأ القومية بعد أن آمنوا به أنفسهم ، أهل الطبقة المتوسطة (البورجوازية) الذين تألفت منهم الطبقة الثالثة فى فرنسا عند اجتماع مجلس طبقات الأمة فى سنة ١٧٨٩ ، ثم صاروا هم قوام الحياة السياسية فى كل مجالس الثورة التالية ؛ والذين استصدروا دساتير الثورة المختلفة ، وتكفلوا بفضل « سياستهم الخارجية ، بإذاعة المبادئ التى نادت بها الثورة ، وأهمها « القومية ، والحرية الفردية ، على أساس المشاركة فى الحكم أولاً ، ثم التسلط على الحكم أخيراً . وتلك مبادئ هدفت بالقضاء على (النظام القديم) وسيطرة الإقطاع القديمة إلى تحرر البورجوازية وتحطيم القيود التى حرمتها — سواء فى ظل حكومة أجنبية عنها ، أو تحت استبدادية محلية أو أهلية — من كل أسباب السلطة ، فكانت عاجزة عن صيانة مصالحها « كطبقة ، ترى فى واقع وجودها ، ليس صيانة هذه المصالح « الطبقة ، فحسب ، بل وصيانة المصالح « الوطنية ، والذود عن حقوق (الأمة) وحرياتها .

وفى هذه الدراسة سوف يتضح كيف فضج الشعور القومى بفضل اشتعال الثورة الفرنسية ، وقيام الإمبراطورية النابليونية ، ومدى تأثير القارة الأوروبية بالقومية فى هذا العصر ، ثم كيف اكتمل سلطان البورجوازية فى فرنسا ، والخطوات التى اتخذتها للحفاظ على مصالحها فى فرنسا ، ثم للتغلب على القوى الإقطاعية فى سائر أوروبا سواء وفقت فى هذه المحاولات أم لم توفق .

على أن (عهد الثورة و نابليون) إنما يتألف في واقع الأمر من عهدين، لكل منهما طابعه الخاص الذي يتميز به : عهد الثورة ذاتها ، ثم عهد الإمبراطورية النابليونية ؛ وإن كانت (الإمبراطورية) تعتبر مكملة (للثورة) ومستتبة لها ، بل ويعتبر فريق من المؤرخين أن الإمبراطورية هي الثورة بذاتها ولكن في شكل جديد . ومع ذلك فهناك اختلاف واضح بين الثورة والإمبراطورية يجعل ضرورياً دراسة تاريخ كل منهما على حدة في الإطار الذي حددناه .

الباب الأول

الآراء الجديدة

١ - التعريف بالثورة وأسبابها :

ليست الثورة حدثاً بسيطاً ، كما لا يمكن اعتبارها حدثاً تميز دائماً بالعنف والشدة وإراقة الدماء كما يؤخذ من معنى كلمة « ثورة » . فالثورة الفرنسية على الرغم من التخريب الذي حدث والحروب العنيفة التي وقعت والدماء التي سفكت بسببها وأثناءها كانت من ناحية أخرى حركة بناء وتكوين ، ثم إنها خلفت آثاراً كانت أكثر دواماً من حوادث العنف والشدة العابرة . ومن المعروف أنه عندما بدأت الثورة لم يكن أحد يفكر في هدم النظام القائم واقتلاعه من جذوره . ومن الحقائق المسلم بها أيضاً أن أحداً لم يكن يفكر وقت اندلاعها في تأسيس الجمهورية ، أو يريد فصل الكنيسة عن الدولة ، أو إقامة نوع من الأنظمة القضائية الاستثنائية ، أو بناء المفصلة التي أطاحت بروس الألوف من أبناء الثورة ذاتها . بل على العكس من ذلك كان ما فهمه قادة هذه الحركة وصفوة رجالها وقتئذ أن الثورة في معناها (اللفظي) إنما تدل على حركة منظمة ، منطقية ، يتحكم العقل في حوادثها بصورة تجعل ممكناً وقوع هذه الحوادث في إثر بعضها بعضاً في ترتيب طبيعي وفي غير ما عنف أو شدة . فكان فقط بعد قيام الثورة أن صارت حوادثها تخضع تدريجياً لتأثير الظروف والمصادفات البحتة التي تضافرت على صبغها في النهاية بتلك الصبغة الدموية التي عرفت بها . وفضلاً عن ذلك فقد تعددت دوافع الثورة ، كما تنوعت العناصر التي تألفت منها ، واختلفت النتائج التي ترتبت عليها ، حتى صار من المتعذر اعتبارها حدثاً

منفرداً أو واقعة مستقلة بذاتها يمكن أن يحدد لها بداية ونهاية .
ولعل هذا « التعقد » الظاهر الذي أضفى على الثورة مسحة من التناقض
بين أهدافها وأسبابها المباشرة وبين ما انتهت إليه ، ثم ما صحبها من أعمال
العنف والشدة إلى جانب قيامها بنشر الدعوة خارج حدودها إلى الإخاء
والحرية والمساواة نقول : لعل هذا التعقد الظاهر كان منشأ ذلك التضارب
الذي لوحظ في آراء الكتاب والمؤرخين الذين حاولوا تسجيل حوادث
الثورة وتفسير وقائعها .

فمنهم من اعتبرها « عملاً شيطانياً » مثل (ديمستر) de Maistro ،
ومنهم من اعتبرها « عملاً أحيا البشرية وبعثها بعثاً جديداً » . ووصل
طائفة من الكتاب إلى نتائج معينة مستمدة من حوادثها ووقائعها . فاعتبر
(تيير) Thiers الثورة نتيجة لخضوع فرنسا قروناً عديدة للملكية المطلقة .
وفي نظره كان (الإرهاب) نتيجة حتمية لتعرض البلاد للغزو الأجنبي .
واعتبر (إدجار كينييه) Edgar Quinet أن الثورة هي الأثر الذي تخلف
عن طغيان استمر جيلاً بعد جيل ، ولو أنه كان من رأيه أن الطغيان الذي
وقع على يد (المؤتمر الوطني) كان عديم النفع ولا جدوى منه ، عقد عمل
الثورة وقيده سيرها فحسب . ثم كان (ميشيليه) Michelet في مقدمة الكتاب
الذين أحاطوا الثورة بهالة من انجده والفخار ، واعتبر عملها ثمرة جهود
الشعب الذي يحده (ميشيليه) تمجيداً عظيماً . و (ميشيليه) هو المسئول
في واقع الأمر عن تشجيع الكتاب والمؤرخين من بعده على جعل بحوثهم
ودراساتهم مقصورة على وصف حوادث الثورة ووقائعها وصفاً خلافاً
رائعاً صرف الناس ردحاً من الزمن عن محاولة فهم أسباب الثورة وطبيعة
العوامل التي شكلت حوادثها .

على أن الثورة سرعان ما لقيت في شخص (تين) Taine مؤرخاً
لا يقل عن سلفه حدة تأجج عواطفه وقوة بلاغته . ونجح (تين) في

عرض الحوادث ووصف الشخصيات ، وتميز عن (ميشليه) فى أنه حاول تفسير هذه الحوادث وتحليل شخصيات الثورة من الناحية السيكولوجية النفسية ، فاستطاع أن يلقي ضوءاً ساطعاً على الدور الذى قامت به الجماهير خصوصاً فى عهد الثورة . ثم حمل (تين) حملة شديدة على الثورة ، فصورها فى صورة قائمة دامية ، أثارت عليه غضب أولئك الذين نصبوا أنفسهم لتجديد نشاط (اليعاقبة) قادة الجماهير وتخليد ذكرهم .

ولكن (تين) لم يكن موقفاً عندما أراد أن يستند فى أحكامه على العقل والمنطق وحدهما فى توضيح حوادث وأفعال لم يكن للعقل أو للمنطق أى سلطان عليها . ولقد قيل عن (تين) : حقاً لقد استطاع أن ينظر جيداً ، ولكنه أساء فهم ما رآه .

ومع ذلك فتمة حقيقة واحدة جمعت بين فريقى المادحين والقادحين : هى تسليمهم بأن حوادث الثورة ، كانت « مقدره » ومن المتعذر منعها أو دفعها . وهذا المذهب القدرى تولى (أميل أوليفيه) Emile Olivier توضيحه فى تحليل قيام الثورة عندما قال : « لم يكن فى استطاعة إنسان الوقوف فى سبيلها أو مقاومتها : ولا يقع اللوم فى ذلك على من هلكوا أو من نجوا وعاشوا لأنه لم تكن هناك قوة شخصية (فردية) فى وسعها تغيير العناصر وتلا فى الحوادث التى خلقتها طبيعة الأشياء والظروف » .

وكان (تين) يميل للأخذ بهذه النظرية عندما قال : « وفى اللحظة التى افتتح فيها مجلس طبقات الأمة ، لم تكن الآراء والحوادث قد صارت تسير فى مجرى محدد المعالم فحسب ، بل إن ذلك قد صار حقيقة ظاهرة وواضحة فكل جيل من الأجيال يأتى وهو يحمل سلفاً ودون علم سابق بمستقبله وتاريخه حتى إن المرء ليستطيع التنبؤ بما يجتبه القدر لهذا الجيل قبل وقوعه » . ووجد المتسامحون مع الثورة فى حكم القدر هذا مسوغاً جعلهم يفضون النظر عن وقائعها الدامية . فحاول (البيرسوريل) Albert Sorel أن يقيم

الدليل على أن الثورة التي اعتبرها البعض حركة هدامة ، واعتبرها آخرون عامل بعث لإحياء العالم الأوروبي القديم ، إنما كانت نتيجة طبيعية وحتمية تمنح عن تاريخ أوروبا كله ، كما أنها لم تأت بنتائج غير تلك التي تمنح عنها هذا التاريخ نفسه .

وشاطر (جيزو) Guizot الرأي القائل بأن الثورة كانت حدثاً طبعياً وأنها لم تتكرر جديداً ، فبدلاً من أن تعطل الثورة مجرى الحوادث الطبيعي في أوروبا ، لم تكن تردد أقوالاً لم يسبق ترديدها أو تطلب مطلباً أو تستهدف هدفاً لم يسبق أن ظهرت الرغبة في تحقيقه والإرادة في تنفيذه مئات المرات قبل انفجار بركان الثورة . ولم تكن بالمذاهب الجديدة المبتكرة أو تلك التي لا يصاغها المرء فيما اصطلح على تسميته بالعصور النظامية ، كل تلك المذاهب العامة التي أتت بها الثورة سواء فيما يتعلق بنوع الحكم في الدولة أو بالتشريع المدني وحقوق التملك وحرية الأفراد وخصائص السلطة وهكذا .

ولكن هذه الأقوال وما يماثلها لا تعدو أهميتها تذكير المرء بذلك القانون القائل بضرورة أن تستند كل ظاهرة حادثة إلى ظواهر سابقة لا مناص من أن تترتب عليها هذه الظاهرة ذاتها . ومع ذلك فإن تطبيق هذا القانون وحده على حوادث الثورة لا يساعد كثيراً على كشف خباياها ومن جهة أخرى فإن المذهب القدرى إنما يفيد عند تطبيقه على حوادث الثورة ، في تسويغ وقائعها الدامية فحسب : على اعتبار أنه لم يكن هناك مناص من وقوعها .



ويذكر المؤرخون أسباباً كثيرة لقيام الثورة : من ذلك رغبة الفرنسيين في التخلص من استبداد الملكية وإنهاء سلطانها المطلق . ولكن يجب ملاحظة أن الملكية لم يكن لها سلطان مطلق حتى في العهود التي اشتهرت فيها بالبأس والقوة . حقيقة تمتعت الملكية أيام لويس الرابع عشر بسلطة مطلقة ،

ولكنها لم تلبث أن فقت تدريجيا هذا السلطان المطلق حتى إذا ما جاء عهد لويس السادس عشر كان الملك قد صار محكوما من البلاط والوزراء ، بل ومن كل إنسان ، ولا سيطرة له حتى على نفسه .

ويعزى قيام الثورة إلى بغض وكرهية (البورجوازية) الطبقة المتوسطة للطبقات ذات الامتيازات . يؤيد هذا ، أن (البورجوازية) بمجرد أن دانت لها السلطة عمدت إلى اغتصاب أموال وأملك النبلاء ورجال الدين (الأكليروس) الذين حاقت بهم الهزيمة . ولكن يجب ملاحظة أن أهل الطبقة المتوسطة هؤلاء لم يكونوا يحملون بغضا أو كراهية للملكية ذاتها ، علاوة على ما ظهر لهم وقتئذ من استحالة الاستعاضة عن الملكية بنظام آخر ، حتى إن سوء تصرف الملك (لويس السادس عشر) واستنجاهه بالأجانب ضد الثورة لم يترك سوى أثر بطيء في تغير الناس من ناحية الملكية . زد على هذا أن أحداً من أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية — أول مجالس الثورة — لم يكن يفكر بتاتا في إنشاء جمهورية . بل إن كل ما كانت تفكر فيه هذه الجمعية الوطنية أو التأسيسية لم يتعد تأسيس ملكية دستورية بدلا من الملكية المطلقة . ولم يفقدها صبرها وأناتها سوى شعورها بقوتها المتزايدة ، ولم يستثر غضبها ضد الملك سوى إضراره على المقاومة . ومع ذلك لم يجرؤ هذا المجلس الأول على طرد الملك من عرشه أو إزالة الملكية .

ويعتبر آخرون أن سوء حال الفلاحين وبؤسهم وشقاهم وتعرضهم للجاعات كان من أهم أسباب الثورة . وتطرق بعض الكتاب فرسم صورة قائمة لهذا البؤس والشقاء . ولكن وجد فريق آخر رسم صورة مغايرة لهذه ، كما فعل (أرثر يونج) الكاتب الانجليزي الذي زار فرنسا بين عامي ١٧٨٧ ، ١٧٨٩ وشاهد رضاء الفلاحين . وفي رأى كثيرين أنه من غير المعقول أن يكون الفلاحون قد عاشوا في ضنك وعوز أيام (النظام القديم) L'Ancien Regime ، وهم الذين استطاعوا كما هو ثابت الاستحواز على

أكثر من ثلث الأرض التي اشتروها فعلا . حقيقة شكا الفلاحون وغيرهم من تعقد أساليب الإدارة المالية ومساوئها ، ومن العجز الظاهر الذي وقع بالميزانية في أحيان كثيرة ، ومن خضوع جباية الضرائب لنظام (الملتزمين) الذين اشتطوا واستبدوا في تحصيل الضرائب ، حتى إن هذا الموضوع نفسه كان في اللحظة التي قامت فيها الثورة محل شكوى مرة في كراسات Cahiers الثورة التي ضمنها الأهلون شكاياتهم ومطالبهم . ولكن هذه الكراسات كانت تصف وقت كتابتها وتقديمها حالات أوجدها رداءة المحصول في عام ١٧٨٨ ، وقسوة الشتاء غير العادية في العام التالي (١٧٨٩) . ثم إن هذه الكراسات خلت من أي فكرة ثورية . وانحصرت مطالب أشد هذه الكراسات تطرفا في موافقة مجلس طبقات الأمة على كل ضرائب يراد فرضها ووجوب اشتراك الجميع في دفع هذه الضرائب فلا تعنى منها الطبقات ذات الامتيازات . وفي بعض الأحيان ، طلبت هذه الكراسات ، أن يحد من سلطة الملك دستور يعين حقوق الملك وحقوق الأمة .

ويعتقد كثيرون أنه كان (للفلاسفة) بفضل كتاباتهم والآراء الجديدة التي أتوا بها أثر عميق في تشكيل عبقرية الثورة وتحريك حوادثها . ومع أن هؤلاء الفلاسفة لم يتكروا جديدا أو يكشفوا عن جديد بكتاباتهم وآرائهم ، إلا أنهم أحيوا روح النقد وزادوا من نمو (الفكر الناقد) ودعمه حتى صار قوة عجزت المذاهب المقررة عن مقاومتها عندما تمهد الطريق لتفكك هذه المبادئ والمذاهب ذاتها . وكان تحت تأثير روح النقد هذه أن الأشياء التي كانت قد بدأت تفقد قيمتها وما كان لها من احترام كبير في الماضي ، قد استمرت تفقد احترام الناس لها حتى إذا نبذ الناس التقاليد المرعية ، انهار البناء الاجتماعي دفعة واحدة ، ولقد اتسع أثر هذا التفكك والانحلال تدريجياً حتى وصل إلى طبقة الشعب . ولم يكن الشعب نفسه هو المسؤول عن هذا التفكك والانحلال الذي لم يحدث على يده لسبب ظاهر ، هو أن الشعب لا قدرة له على الابتكار والابتداع ولكنه يتبع ما يراه من

أمثلة ويحذو حذو الغير دائماً . فالأثر الذى أحدثه الفلاسفة بكتاباتهم وآرائهم الجديدة إنما وقع على النبلاء الذين كانوا من غير عمل أو نشاط بسبب حرمانهم من كل سلطة سياسية ، واستمرارهم بعيدين عن زمام الأمور زمناً طويلاً ، فكان بفضل ما وعوه من آراء ونظريات جديدة أن صاروا ينقدون الأنظمة القائمة دون تبصر بالعواقب ويقودون الحركة العقلية والحركة الإنسانية في عصرهم . فالطبقة الارستقراطية هي التي صارت تشجع البحوث والدراسات الخاصة بنظريات العقد الاجتماعي ، وحقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين والطبقة الارستقراطية صاحبة الامتيازات الإقطاعية العديدة هي التي شجعت التمثيلات التي أظهرت مساوىء المجتمع ، ونقدت الامتيازات ، وخملت على السلطان المطلق ، وسخرت من عبز رجال الحكم ورجال الدين على السواء . ولما كانت (الحكومة المدنية) في النظام القديم مرتبطة (بالحكومة الدينية) ، وما يصيب إحداها لا مفر من أن يصيب الأخرى ، فقد تزلزلت بسبب هذا النقد أركان الدولة بشطريها السياسي والديني . ونال تقدم العلم والمعرفة وانتشار النور من قوة التقاليد .

وكان لتغلغل روح النقد العلى الذى عمل الفلاسفة على إحيائه وإذاعته أعظم الأثر في أن يخضع كل نظام وكل شيء في الوجود للفحص الدقيق حتى يتسنى الكشف عن قيمه الحقيقية . ثم سرعان ما تبين أن القيم المعطاة للنظم القديمة والتقاليد المقررة لا مسوغ لها ، وأن الواجب أن يعطى (العقل) وحده كل تلك القوى التي كانت في الماضي من نصيب الآلهة والتقاليد . وكان إعطاء السيادة العليا والقوة المسيطرة ، العقل وحده ، آخر ما وصل إليه الفكر في ذلك الحين ؛ وهو يعتبر إلى جانب هذا مبعث (الثورة) بل والمسيطر كذلك على جميع حوادثها . وفي أثناء سيطرة سلطان العقل هذا استمرت الجهود تبذل في مثابرة نشيطة لتحطيم الماضي وبناء صرح المجتمع على أساس جديد ووفق خطة جديدة قائمة على (المنطق) وحده .

وعندما تعرف الشعب إلى هذه النظريات العقلية التي أتى بها الفلاسفة لم يلبث أن أدجها في فكرة بسيطة يتمكن من فهمها واستيعابها ، هي أن النظم والأشياء التي كانت حتى الآن موضع احترام وتقدير كبيرين لم تكن تستأهل شيئاً من ذلك . وحيث أن الناس قد أعلنوا متساوين فقد وجب نبذ السادة القدماء . وصار سهلاً على سواد الشعب أن يفقد احترامه للأشياء التي ما عادت تحترمها الطبقات العليا ذاتها . ولقد كان في انهيار حاجز الاحترام هذا صنع أو خلق الثورة وقيامها .

ووجد سواد الشعب وعامته قراء كانوا على استعداد لمشاركته في تلك الروح الثورية التي زاد تغلغلها في المجتمع بدرجة خطيرة قبل انفجار الثورة أما هؤلاء فكانوا صغار رجال الدين الناقين على كبارهم ، وصغار السادة من أهل الأقاليم الذين عرفوا بعدائهم لأشراف البلاط ، والأتباع الذين ما عادوا يشعرون بالولاء للنبلاء الإقطاعيين ، والفلاحين في الإقطاعيات الذين ساءم إقامة الأشراف الإقطاعيين في المدن . بل إن الجيش نفسه لم يكن بعيداً عن التأثر بهذه الروح الثورية . فكان الضباط من أنصار الإنسانية ، الجديدة ومن مؤيدي قادة «التور» الجديد ، وانتشرت في مجتمعهم الفلسفة والآراء الجديدة .

وأما الجند الذين كانوا من حثالة القوم ، ويعجزون بطبيعة الحال عن إدراك المعاني الفلسفية الجديدة فقد فقدوا هم أيضاً الطاعة والاحترام لرؤسائهم فلم تلبث الفوضى الذهنية أن غزت الجيش بعد أن شملت كل طبقات المجتمع . وفي رأى كثيرين أن تأثر الجيش بهذه الفوضى الذهنية كان السبب الجوهرى في اختفاء النظام القديم ، وزواله « خيانة الجيش » (أو خروجه على الأوضاع المقررة) بسبب استمالة لقبول آراء الطبقة الثالثة (العامة) قد قصت — كما يقول ريفارول Rivarol — بالفناء على الملكية .

ذلك إذا كان أثر الآراء الجديدة في مجتمع النظام القديم . ومع ذلك

فإذا كان يعزى إلى الفلاسفة أصحاب هذه الآراء الجديدة قيام الثورة بفضل نضالهم في تفكيرهم وكتاباتهم ضد بعض المساوىء الظاهرة والآراء والمذاهب العتيقة البالية ، فيجب أن نذكر من ناحية أخرى ، أنهم لم يكونوا في الحقيقة من مؤيدى الحكومة الشعبية أو يعطفون على الديموقراطية فلم تستهوا الديموقراطية إذا رجلا مثل (مونتسكيو) الذى كان مثله الأعلى حكومة دستورية على النمط الإنجليزى تمنع الملكية من النزول إلى درك الاستبدادية ؛ أو مثل (فولتير) الذى قل ميله لمناصرة الديموقراطية ، أو (الانسيكلوبيدين) أصحاب الموسوعة ، الذين يعزى إليهم القيام بدور هام في تحريك الثورة ، والذين إجمالاً لم يكونوا يهتمون بالسياسة ، اللهم إلا إذا استثنينا أحدهم (دولباخ) الذى كان مليكاً حراً ، مثل فولتير ، وديدرو Didérot أو استثنينا جان جاك روسو . ولعل (روسو) كان الوحيد الذى انفرد من بين الفلاسفة في عصره بتأييد الديموقراطية . واتخذ رجال الثورة (في عهد الارهاب) كتابه « العقد الاجتماعى » ، إنجيلاً لهم . ومع ذلك فإن عواطف روسو الديموقراطية موضع اشتباه كبير . لأنه اعتبر تطبيق مشروعاته لإعادة التنظيم الاجتماعى على قاعدة السيادة العليا الشعبية متعذراً إلا في مدينة صغيرة ، ولأنه نصح البولنديين بأن يختاروا ملكاً وراثياً لحكمهم عندما سألوه هؤلاء إعداد مشروع دستور ديموقراطى لبلادهم . زد على ذلك أن السبب الذى جعل رجال الثورة يتخذون كتابه (العقد الاجتماعى) أنجيلاً لهم أن روسو عندما بسط نظرية العقد الاجتماعى أفلح في إعطاء المسوخ العقلى اللازم لانتحال الأعذار التى رأى رجال الثورة أن يلجأوا إليها لتبرير أعمال كان مصدرها فى الحقيقة عاطفة صوفية غامضة ونوازع لاشعورية بعيدة كل البعد عن إحياء الفلسفة .

(٢) الفلسفة والآراء الجديدة :

على أن تأثر الثورة بالآراء الجديدة التي أتت بها الفلسفة حقيقة لا سبيل إلى نكرانها ، حتى إن التاريخ للثورة إنما يبدأ في الوقت الذي برزت فيه هذه الآراء الجديدة وشرع المجتمع الفرنسي يتأثر بها . وقد اختلفت قوة هذا التأثير باختلاف الظروف والحوادث التي أحاطت بهذه الآراء نفسها ، ثم إن هذه الظروف والحوادث كانت كذلك بمثابة النبع الذي استقى منه (الفلاسفة) هذه الآراء الجديدة التي أتوا بها .

فكان لذلك إذاً أن اهتم المؤرخون بتعيين بداية للثورة يفرعون عنها ما وقع من أحداث ويرتبون عليها ما ظهر من نتائج . وبفضل البحث عن هذه البداية أمكن معرفة أسباب الثورة ، فوجدت هذه منقسمة إلى قسمين أحدهما يرتد في أصوله إلى منبت الفكرة الثورية ذاتها ، والآخر يرتبط بالحوادث التي سبقت الثورة مباشرة وساعدت الفكرة الثورية على الخروج من دائرة التفكير العقلي إلى حيز الوجود الفعلي .

فكان من الحوادث التي حاولوا بها تعيين بداية الثورة : صلح إكس لاشابل Aix La Chapelle سنة ١٧٤٨ الذي اختتمت به حرب الوراثة التمسوية ، ومحاولة (مشودارنوفيل) Machalt d'Arnoville مراقب المالية العام في فرنسا ، في العام التالي إصلاح المالية بعد أن استنفدت الحرب موارد فرنسا ، وذلك بفرض ضريبة على الدخل (جـ.ب) تدفعها الطبقات الممتازة (الأشراف ورجال الدين) إلى جانب سائر أفراد الشعب . ولقد قاوم الأشراف والأكيروس هذا الإصلاح . وكان في سنة ١٧٤٨ أن ظهر كتاب (مونتسكيو) المسمى روح التشريع كما بدأت تقوى من ذلك الحين (مدرسة التفكير الحر) التي كان قوامها رجال من طراز فولتير نشطوا لمهاجمة الكنيسة لمساوئها وإظهار مفاسد رجال الدين في حملة كبيرة

من السخرية والازدراء والتهكم اللاذع . وفى ١٧٥١ نشر الفلاسفة
أو (الانسيكلوبيديون) أول أجزاء موسوعتهم التى بلغت بين عامى
١٧٥١ ، ١٧٦٥ سبعة عشر جزءاً . وفى ١٧٦٤ نشر (روسو) كتابه « العقد
الاجتماعى » ، Le Contrat Social ، كما نشر (رينال) — Raynal —
من الانسيكلوبيديين — مؤلفه المشهور فى عام ١٧٧٠ عن (التاريخ الفلسفى
والسياسى لمراكز التجارة التى أسسها الأوربيون فى الهندى الشرقية
والغربية) . وكانت على الخصوص الفترة بين عامى ١٧٦٠ ، ١٧٦٥ فيما يتعلق
بسمعة الملكية السياسية نقطة تحول هامة ، حيث فقدت ملكية البربون
قدراً كبيراً من سمعتها السياسية بسبب معاهدة باريس المبرمة فى فبراير ١٧٦٣ ،
وهى المعاهدة التى اختتمت بها حرب السبع سنوات (١٧٥٦ — ١٧٦٣) ؛
وفقدت فرنسا بسببها أكثر مستعمراتها فى أمريكا الشمالية ، وفى جزر الهند
الغربية والسنگال الأفريقى ، ومنعت من الاحتفاظ بقوات مسلحة فى البنغال
وإنشاء أية تحصينات بها .

وصفوة القول أن فرنسا شهدت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر
تبلور الآراء والمبادئ الجديدة التى تألفت منها (الحركة العقلية) خصوصاً ،
والتي نجم عنها انهيار المثل السائدة وانتشار الفوضى الذهنية التى هدمت
(النظام القديم) وأوجدت (الثورة) .

وفى ما يلى عرض سريع لهذه الآراء الجديدة :

مونتسكيو Montesquieu (١٦٨٩ — ١٧٥٥)

أثار مونتسكيو فى كتابه (روح التشريع) مسألة فصل السلطات الثلاث :
التنفيذية والقضائية والتشريعية ، ضماناً للعدالة وصوناً للحرية — (الحرية
المدنية) أو التحرر من الرق والعبودية سواء كان الرق مدنياً أو سياسياً ؛
ثم (الحرية السياسية) . ولم يكن معنى الحرية السياسية أن يفعل الإنسان

ما يريد وكما تشاء إرادته المطلقة ، بل معناها شعور المرء بالاطمئنان إلى أن في وسعه أن يفعل ، — الأمر الذي لا يتأتى إلا في ظل حكومة تقوم على القانون . أى أن الحرية السياسية هي شعور الاطمئنان إلى القدرة على فعل شيء — أى شيء — يحيزه القانون . ثم إنه لما كان ضرورياً صون هذه الحرية السياسية وحمايتها من النزوات البشرية والسلطة المستبدة ، فقد صار ضرورياً أن يخضع المرء للقانون وحده ، وليس لسلطان إنسان آخر عليه . الأمر الذي لا يتحقق إلا بتوزيع السلطات الثلاث (التنفيذية والقضائية والتشريعية) ووجود ضوابط بينها تجعل مستحيلاً إساءة استخدام هذه السلطات ، أو تمكين إحداها من العبدان على الأخرى . والطريق إلى ذلك إنما يكون بفصل هذه السلطات الثلاث بعضها عن بعض . وكان لهذه النظرية أثر ظاهر في تطور الفكر السياسي في عهد الثورة ، وفي بداية القرن التاسع عشر على وجه الخصوص .

فولتير Voltaire (١٦٩٤ — ١٧٧٨)

لم تكن لفولتير آراء سياسية تمتاز بأنها أصيلة أو جديدة . ولكن ميزته الكبرى كانت في تفوقه في فنون النقد . ونقد فولتير كتاب مونتسكيو (روح التشريع) فكان — بما عابه على صاحبه عدم تعمقه في الاستقصاء التاريخي عن أصول القوانين التي ذكرها لدعم نظرياته ، ثم عدم رسمه في دقة ووضوح الحدود الفاصلة بين الملكية والاستبدادية . « لأن الملكية والاستبدادية (الطغيان) — على حد قول فولتير — أخوين يشبه أحدهما الآخر شبيهاً عظيماً لدرجة العجز عن التفريق بينهما في أكثر الأحيان ؛ ومن الواجب أن نعترف بأن الملكية والاستبدادية كان مثلهما في كل الأزمنة كمثل هرتين كبيرتين تحاول الفران تعليق الجرس في عنقيهما . » . ونقد فولتير نقداً مرأ ما ذهب إليه مونتسكيو من حيث موافقته على شراء

ويع الوظيف القضائية ، يدعوى نفع ذلك للدولة ذات النظام الملكى ،
والتي قد يرفض بعض الناس فيها القيام بأعباء وظائف معينة تمسكا منهم
بالفضيلة ، فتصبح هذه الوظائف حرفة أو مهنة تزاو لها الأمر التي يدرج
أبناءؤها على ابتياعها . فندد فولتير بإجراء يجعل تنفيذ العدالة (وتلك وظيفة
مقدسة) مهنة أو حرفة تزاو لها أسرة معينة .

وفي كتيب بعنوان (آراء جمهورية ^(١)) ظهر سنة ١٧٦٥ عرض
فولتير بعض الآراء القوية والجريئة . من ذلك قوله : إن الحكومة
الاستبدادية السافرة ، هي عقاب حل بالناس اقتصاصاً منهم لسوء سلوكهم .
فإذا خضع مجتمع من المجتمعات لسيطرة فرد واحد عليه أو عدد من الأفراد
فلا سبب لذلك إلا افتقار هذا المجتمع للشجاعة والمهارة أو القدرة على حكم
نفسه بنفسه . وعرف فولتير الحكومة المدنية بأنها «إرادة الكل يقوم
بتنفيذها شخص واحد أو جملة أشخاص تبعاً لقوانين يدين الجميع بالخضوع
لها» . وذلك تعريف قبله كذلك جان جاك روسو . ولقد أعجب
فولتير بحكومة إنجلترا إعجاب (مونتسكيو) بها لأن دستوراً — كما قال —
« ينظم حقوق الملك والأشراف والشعب ، ويكفل لكل فريق من هؤلاء
أمنه وسلامته ، من شأنه البقاء والدوام بقدر ما في طبيعة الأشياء التي هي
من صنع البشر ، من قدرة على البقاء والدوام » . ثم لاعتقاده أيضاً « بأن
كل الدول التي تقوم على مبادئ مثل هذه لا تتعرض لحدوث أى
ثورات بها » .

وفي رسالته عن العادات ^(٢) التي نشرت في عام ١٧٦٥ عرض (فولتير)
بعض الآراء السياسية التي شرحت (المذهب الحر المستنير) . فلاحظ عن
الطبقة الثالثة (العامة) أنها الأساس الذي يرتكز عليه تكوين الأمة ، ونفى
وجود أى مصلحة خاصة أو شخصية لدى هذه الطبقة . وقال عن الحرية

Idees Republiques (١)

Essai Sur les Moeurs (٢)

Liberté إن حب الناس لها طبيعي لدرجة أن جميع من ظفروا بها يرضون عن الآراء الجمهورية . وفي ضوء المذهب الحر عرف فولتير الملكية بأنها الحكومة السعيدة إذا كانت من طراز حكومة لويس الثاني عشر ، وبأنها أسوأ الحكومات إذا هيمن على حكومتها ملك خاسر وضعيف . وأشاد (فولتير) بذكر المساواة (Egalite) فقال : لا توجد بلدان تستحق السكنى بها كالبلدان التي يخضع أهلها للقانون متساوين وفي كل الظروف ، ثم فسر معنى المساواة الحقيقي فقال : « أولئك الذين يقولون بأن الأفراد جميعهم متساوون ، إنما يقررون الحقيقة ، إذا قصدوا بذلك ، أن الأفراد جميعهم متمتعون على قدم المساواة بحقوقهم في الحرية ، وفي الملك ، وفي حماية القانون لهم . ولكنهم يخطئون إذا توهموا أن الأفراد يجب أن يكونوا متساوين من حيث استخدامهم (أى ما يقومون به من أعمال) لأن الأفراد لا يتساوون مطلقاً في كفاءتهم ومواهبهم . »

ووظيفة الحكومة — في رأى فولتير — هي أن تقوم على تنفيذ ما يصدر من رغبات تبتديها الإرادة العامة Volonte Generale وبشرطة أن يكون هذا وفق القوانين التي يقرها الجميع أو يأتي استصدارها بموافقتهم ووصف فولتير الحكومة المستبدة ، كما تقدم القول ، بأنها العقوبة التي تنزل بالناس جزاء لهم على سوء سلوكهم ، والدليل على أن المجتمع فقد القدرة والمهارة الكافيتين لاستلام زمام الحكم ، وحكم نفسه بنفسه . ولقد انطوت هذه الأقوال وأمثالها على رغبة في استحثاث الناس على إظهار الشجاعة والمهارة اللازمتين للتحرر من الاستبداد ، وللقدرة على حكم أنفسهم بأنفسهم أى الدعوة لتحقيق ذلك المبدأ العام الذى تدعو الضرورة لتطبيقه على وجه الخصوص إذا أخلت الحكومة بوظائفها وصارت لا تحترم (الإرادة العامة) . ولقد كان إعجاب فولتير بنظام الحكم فى إنجلترا ، وما وصل إليه نتيجة دراسته لنظام الحكم الدستورى فى إنجلترا ، من أن الدول التى حكوماتها مستبدة تكون معرضة دائماً لحدوث الثورات بها — ينطوى كذلك

على دعوة صريحة للحد من سلطان الحكومة المطلق في عصره ، وتقرير حرية الفرد ، وذلك كله في ضوء نظرية (الارادة العامة) .

أصحاب الموسوعة

نذكر من الأنيسكلويديين ديدورو ، ود المير D'Alembert ، وهلفيتيوس Hélyvétius ، ودولباخ D'Holbach .

وقد أضيفت إلى (موسوعتهم) التي نشرت بين ١٧٥١ ، ١٧٦٥ أصلا في سبعة عشر جزءاً ، أربعة أجزاء أخرى طبعت بعد ذلك بين عامي ١٧٧٦ ، ١٧٧٧ .

وهؤلاء (الأنيسكلويديون) أرادوا أن يحتل العقل مكان الضمير في تفسير سلوك الانسان وفي السيطرة على مسلكه كذلك . واعتقدوا أن جميع فعال الانسان تهدف لتحقيق سعادته ، وقد تصطبغ بالخير أو بالشر تبعاً لاتفاقها مع الهدف الذي ترمى إلى تحقيقه : أى سعادة الانسان الشخصية وكانت العودة إلى الطبيعة في عرف الأنيسكلويديين أن ينبد الانسان ظهرياً كل القيود الأخلاقية . بحث هؤلاء موضوعات هامة مثل الارستقراطية والسلطة Autorité ، والديمقراطية ، والقانون ، والحكومة ، والرق ، والملكية ، والسياسة ، والسيادة العليا Souveraineté ، وغير ذلك . وكانت أكثر بحوثهم مقتبسة من مؤلف (مونتسكيو) السالف الذكر (روح التشريع) ، وتشيع فيها روح لا تنقيد بغير القيود التي فرضتها الأحوال القائمة في المجتمع وقتذاك .

وكان عندما تحدث الأنيسكلويديون عن (السلطة) أن عمدوا إلى مهاجمة مبدأ حق الملوك الإلهي ، وقالوا في تبرير مهاجمة هذا المبدأ الذي استندت عليه الملكيات المطلقة في فرنسا وفي سائر أوروبا في ذلك العصر : « أنهم لا يريدون التشكيك في أن سلطان الأمراء الشرعي مستمد من عند الله ولكنهم يريدون أن يميزوا بين هذه السطة الشرعية ، وبين تلك التي اغتصبها المقتصبون وصاروا يمارسونها قوة واقتداراً فحسب . ولا شك في

أن السلطة الأولى الشرعية حق إلهي أى مستمدة من الإله نفسه بدليل موافقة الشعب عليها ، وهذه الموافقة الشعبية حتمية ولا سبيل إلى نبذها ، وهي التي مكنت (هيو كايه) Hughes Capet من الوصول إلى عرش فرنسا (٩٨٧ م) ، وهي التي وضعت التاج على هامته ، وضمنت استمرار الحكم في أسرته وذريته ، . وواضح أن هذا القول ينطوي على تقرير مبدأ (سلطة الأمة) .

وفما يلي سوف نعرض آراء طائفة من هؤلاء الانسيكلوبيديين ، ومعاصريهم خصوصا جان چاك روسو ، صاحب « العقد الاجتماعي » ، أى صاحب تلك الفلسفة التي سيطرت فعلا على كل ما وقع من أحداث مثيرة اختتم بها القرن الثامن عشر . وكانت هذه في أسلوبها ومداهها من طراز غير الذي أتى به (مونتسكيو) في كتابه (روح التشريع) .

روسو Rousseau (١٧١٢ - ١٧٧٨)

حاول روسو إقامة الدليل على أن (العقد الاجتماعي) حدث نتيجة تطور نقل الإنسان من (نظام طبيعي) Etat Naturel إلى (نظام اجتماعي) Etat Social نظام طبيعي تغلبت فيه رغبات الفرد الذاتية ، أى إشباع أهوائه وتحقيق مطالبه على ما عداها ، ورغبات الفرد إزاء رغبات إخوانه في المجتمع أى أنه النظام الذي تتغلب فيه إرادة المرء ورغباته مستقلة عن إرادة ورغبات سائر إخوانه . (ونظام اجتماعي) تنازل فيه الفرد عن رغباته وإرادته إلى (المجتمع) الذي هو مقر وموئل الرغبة والإرادة العامة التي تتألف بدورها من مجموع رغبات وإرادات الأفراد ، والنظام الاجتماعي يمتاز بتغليب الرغبة والإرادة العامة على رغبات الفرد الذاتية إزاء أو نحو إخوانه في المجتمع .

ولقد بنى (روسو) العقد الاجتماعي على أساس تنازل كل فرد في المجتمع عن جميع ما لديه من رغبات وله من حقوق إلى (المجتمع) نفسه

وليس إلى هيئة معينة . وحيث أن هذا التنازل قد حدث للمجتمع عامة وليس لفرد أو لهيئة معينة ، فالتنازل — تنازل الفرد عن رغباته وحقوقه — لم يحدث لأى إنسان . ثم إن الفرد لا يزال إلى جانب هذا متمتعاً بكامل حريته ، لأنه دخل فى نظام العقد الذى أوجب عليه هذا التنازل بمحض اختياره . ولذلك فالعقد الاجتماعى يكفل من هذه الناحية تحقيق الحالة الطبيعية الأولى التى لم تعرف العبودية ولم يعرف الناس فيها سادة وعبيداً . بل صارت العبودية بعد (التعاقد الاجتماعى) هى الخروج على نظام هذا العقد نفسه .

ونشأت عن نزول كل فرد عن رغباته وإرادته الخاصة ، رغبة أو إرادة عامة *Volonté Générale* هى التى يتمتع بها (المجتمع) وحده . وفرق (روسو) بين هذه الإرادة العامة ، وبين ما سماه (إرادة الكل) *Volonté de Tous* فالأخيرة فى رأيه هى نزول جماع من الجماعات عن رغباتهم ومصالحهم الخاصة إلى (هيئة معينة) تقوم من بينهم لوضع هذه الرغبة موضع التنفيذ . ومع أن هذه — أى رغبة أو إرادة الكل — قد حدثت فعلاً بطريق الإجماع ، إلا أنها تنشُد صالحاً معيناً على خلاف (الإرادة العامة) التى تنشُد دائماً الصالح العام . ولذلك فهناك تعارض بين الإرادتين . وقد ترتب على نزول الأفراد عن رغباتهم وإراداتهم الخاصة إلى المجتمع أن أصبح هذا المجتمع نفسه الطرف الثانى فى العقد الاجتماعى بينمابقى الأفراد أنفسهم الطرف الأول فى هذا العقد . كما أن المجتمع صار هو وحده صاحب القوة والسلطان المطلق، ومقر السيادة العليا *Souveraineté* أى تلك القوة *Pouvoir* والسلطة العامة التى هى قوة وسلطة الإرادة العامة . ونشأ من وجود هذا العقد الاجتماعى : قيام (الجماعة السياسية) وتكوين الجثمان السياسى الذى هو دعامة الدولة *Etat* ، والذى تستند عليه الدولة فى تكوينها . ثم إن (السيادة العليا) أو القوة والسلطة صاحبة السيادة

لا يمكن تخطيطها أو النزول عنها أو تجزئتها . وهي التي وحدها لها أن تعين
الحكام الذين هم أداة لها ، ويقومون فقط بتنفيذ القوانين ، ولا حق لهم في
وضعها . وهم الذين ليسوا سوى ضباط أو عمال مكلفين من قبل القوة
والسلطة صاحبة السيادة العليا بتنفيذ القوانين فحسب : سواء كان هؤلاء
الضباط والعمال ملوكاً أو شيوخاً أو غير ذلك . وللقوة والسلطة صاحبة
السيادة العليا أن تعزلهم من مناصبهم متى شامت ولها أن تغير الحكومة في
أى وقت تراه . وذلك لأنه مهما تعددت أنواع وأشكال الحكومة فهي
ترتد جميعها إلى أصل ديمقراطى حيث أن تأسيسها جميعها منوط دائماً برغبة
الشعب وإرادته العامة . ولما كانت الإرادة العامة هي القوة العامة ، فللشعب
أن يغير حكومته متى شاء لأن كلبة الشعب في هذه الحالة إنما تعبر عن رغبته
 وإرادته العامة .

وواضح أن ذبوع هذه الآراء يهدم كل الحقوق التي استندت عليها
الملكية كحق الفتح أو الحق الإلهى المقدس . وهذه الآراء التي انطوت
عليها نظرية العقد الاجتماعى تهدم كل أساس تقوم عليه الملكية المطلقة
والاستبدادية وحكومة الطغاة خصوصاً ، فقد صار من حق الشعب إجراء
كل تغيير يريده في حكومته وإقصاؤها عن الحكم إذا وجد أن هذه
الحكومة قد خرجت على إرادة الشعب العامة التي تستهدف الصالح العام
دائماً ، وأنها قد أخلت بذلك العقد المبرم أصلاً بينها وبين الشعب صاحب
السيادة العليا فى الدولة .

دولباخ D'Holbach (١٧٢٣ - ١٨٧٩)

وقد تناول آخرون غير (روسو) نظرية العقد الاجتماعى هذه : من
هؤلاء البارون دولباخ الذى نشر فى عام ١٧٧٣ كتابه (النظام الاجتماعى)
Système Social . وهو كتاب يتحدث فيه عن نظرية العقد الاجتماعى
على غرار ما فعل (روسو) ، وحدد العلاقة بين الحكومة والمجتمع ، فقال

فى الحكومة أنها « مظهر القوى التى وضعها المجتمع بين أيدى أولئك الذين اعتبرهم صالحين لقيادته وإرشاده إلى ما فيه سعادته » . وقال (دولباخ) أن هناك عقداً بين الشعوب وقادتها أو رؤسائها على أساس أن يتعهد هؤلاء القادة أو الرؤساء بحكم الشعب حكماً طيباً ، فإذا لم يفعلوا تحرر الشعب من ارتباطه وبما تعهد به ، وصار باطلاً وملغى ، وكأن لم يكن وبمقتضى نظرية العقد هذه صارت القوانين لا تعدو كونها التعبير الذى تفصح به الإرادة العامة عن رغباتها ومطالبها فالمجتمع يعبر عن إرادته باستصدار القوانين . فإذا رفض مواطن أن يذعن لهذه القوانين (التى هى مظهر للإرادة العامة) أنهى بذلك ارتباطاته وخرج على ما تعهد به ، وحق للمجتمع حينئذ أن ينزل العقوبة به .

وهاجم (دولباخ) حكومات الطغاة الذين استبدوا بالشعب وبطشوا به ، وندد خصوصاً بحكومة لويس الرابع عشر ، تارة بالتلميح والإشارة ، وتارة بصريح العبارة ، فقال : « لقد أصبحت السياسة فى كثير من الأقطار مجرد مؤامرة محبوكة الأطراف ، موجهة ضد الشعوب . . . فالملك أو صاحب السلطان فى جميع أنحاء العالم تقريباً هو كل شيء . أما الأمة فقد ظلت لاتعنى شيئاً بتاتاً » . ومن أقواله ضد (لويس الخامس عشر) . « يندر جداً أن يعثر الإنسان على ملك يكلف نفسه مشقة القيام بأعباء وظائفه فى الدولة ؛ والسبب فى ذلك أن التربية والتعليم اللذين ينالهما سادة الأرض هؤلاء يجعلانهم أكثر صلاحية لأن يكونوا هم أنفسهم عبيداً من أن يتزودوا بما يؤهلهم لحكم غيرهم . فهم أدوات فى أيدى وزرائهم ورجال بطاتهم ومحظياتهم ، يحركها كل هؤلاء حسب أهوائهم ورغائبهم » . ولم يكتف (دولباخ) بمهاجمة الملكية ، فحمل حملة عنيفة على رجال الدين كذلك ، وهم الذين فى نظره قد اتحدوا مع الطغاة يستجدون منهم العطايا ، وكى ينالوا منهم إعفاءهم من الواجبات التى كان عليهم قانوناً وعدلاً أن يؤدوها للمجتمع

والأمة ؛ وهذا فضلاً عن تسخير رجال الدين للمجتمع في خدمة أغراضهم ومآربهم . أى أن (دولباخ) حمل بعنف وقسوة على دعائمين أساسيتين من دعائم الدولة في (النظام القديم) : الملكية والكنيسة .

آييه دى مايل^(١) Mably (١٧٠٩ - ١٧٨٥)

وكان جبرائيل دى مايل l'Abbé Gabriel de Mably من أعتبروا الملكية الفردية وخصوصاً ملكية الأرض أساس كل المساواة الاجتماعية والسياسية التي يشكو منها المجتمع ، ومصدر كل الشرور التي حلت به والتي أوجبت على أفرادها البحث عن الوسائل اللازمة لإصلاح شئون هذا المجتمع ، ثم أدى بهم البحث عن هذه الوسائل إلى اقتراح أنظمة شيوعية واشتراكية لتحقيق هذه الغاية . ولقد تأثر مايل بكتابات (روسو) تأثراً عميقاً ، ولكن المصدر الذي استقى منه آراءه ونظرية الشيوعية خصوصاً التي أتى بها ، كان كتاب أفلاطون عن (الجمهورية) ثم كتابه الآخر عن (القوانين) ، وليس مؤلفات (روسو) . فلا ذكر في كتابات (مايل) لنظريات (روسو) المعروفة عن العقد الاجتماعي ، أو الإدارة العامة ، أو غير ذلك . وكان عن طريق (مايل) وما بسطه من آراء ونظريات ، أن صار لأفلاطون تأثير مباشر على الثورة الفرنسية ذاتها . والسبب في هذا أن نادى اليعاقة كان يتخذ كتابات (مايل) مصدراً أو مرجعاً أساسياً يعتمد عليه في دعم آرائه وتأييد نشاطه ، وبخاصة عندما كانت عقيدة اليعاقة الهامة بإلزام الدولة بإنشاء نوع من الحكم تسود فيه (الفضيلة) ، ولأن آراء اليعاقة الاشتراكية قامت على اعتبار الملكية الفردية أساس الشرور التي يعاني منها المجتمع .

وتتلخص نظرية (مايل) في أنه - كما فعل روسو - اعتبر عدم المساواة في حقوق التملك منشأ كل المساواة الاجتماعية والسياسية ومصدرها .

(١) معنى (آييه) : رئيس دير وأحد أفراد الاكليروس ، وشماس أو شدياق .

واعتقد — كما اعتقد أفلاطون — أن من الممكن إزالة هذه المساوىء عن طريق التشريع الحكيم . كما كان التشريع غير الحكيم — في نظره — هو سبب هذه المساوىء ذاتها التى ناء بها الشعب . ويتعارض عدم المساواة فى التملك تعارضاً تاماً مع أصول الطبيعة التى لم تخلق فقراء وأغنياء . ثم إنه لا يجوز الاعتماد على وجود تفاوت فى المواهب لتسويغ عدم المساواة فى التملك ، لأن التفاوت فى المواهب فى حد ذاته نتيجة لعدم المساواة فى الفرص ، أو الحظوظ ، أو الثراء الناجم من عدم المساواة فى التملك . ولا يجوز الاعتماد على وجود تفاوت فى القوى ، لأن الفرد مهما كان قوياً جثمانياً فهو عاجز عن المقاومة إذا اتحد عدد من الأفراد ضده . وفى ضوء هذه الاعتبارات إذا دعا (مايلى) إلى شيوعية الملك على أساس أن تصبح الدولة وحدها هى الممتلكة فعلاً لكل شىء فتقوم بتوزيع ما تملكه على الأفراد ، كل فرد بقدر حاجته ودون نظر إلى مواهبه أو كفاءته أو طاقته .

مورلى Morelly

ولم يكن (مايلى) وحده هو الذى دعا إلى هذا المذهب الشيوعى فى عصره . بل سبقه فى ذلك فرنسى آخر يدعى (مورلى) نشر كتاباً عن (قانون الطبيعة)^(١) فى سنة ١٧٥٥ ، كما نظم مقطوعة مطولة قبل ذلك بعامين ترسم (عالماً شيوعياً) ، ولقد تضمنت كتاباته الدعوة لهذه المذاهب الاشتراكية والشيوعية الحديثة التى ابتدع لتنفيذها نظاماً متقناً استمد منه المصلحون الاشتراكيون فيما بعد فى فرنسا خططهم وبرامجهم ولكن (مورلى) كان خامل الذكر . وظل تاريخ مولده ووفاته مجهولاً ، وساد الاعتقاد فى عصره أنه لم يكن صاحب كتاب (قانون الطبيعة) ووجد من عزاء تأليف هذا الكتاب إلى (ديدرو) ؛ خطأ بطبيعة الحال . ولذلك فإنه

بالرغم من وضوح الفكرة الشيوعية وتنسيقها في نظام رتيب على يد (مورلى)، فقد انصرف المعاصرون عنه، وظل تأثيرهم بكتابات (مايلى) يفوق كل تأثير، ولا جدال في أن (مايلى) كان مصدر الآراء الشيوعية والاشتراكية التي ظهرت في عصر الثورة.

وتتلخص نظرية (مورلى) في أن تحصيل المنفعة الذاتية هو الدافع أو المحرك الأول للإنسان في نشاطه، وهذه المنفعة الذاتية مصدر كل شر إذا أسيء توجيهها، لأن الطبيعة قصدت أن يشترك الأفراد في الملكية اشتراكاً شيوعياً كي تصبح منافع الأفراد الذاتية متطابقة ومتماثلة؛ بحيث إذا عمل إنسان لتحقيق نفع ذاتي معين عاد هذا النفع في الوقت نفسه عند تحقيقه على المجتمع بأسره. ولذلك فإذا اختص الفرد بامتلاك شيء معين لنفسه واستأثر به دون سائر إخوانه، عاد نشاطه الذي يبذله لتحقيق هذا النفع الذاتي لنفسه بالضرر على سائر الأفراد وألحق الأذى بالمجتمع. لأن الملكية الفردية تستتبع حتماً انصراف الأفراد لرعاية مصالحهم الخاصة، مهما كانت هذه المصالح متناقضة، ولا مفر في هذه الحالة من أن يلحق هذا التناقض الأذى بهؤلاء الأفراد أنفسهم وبالمجتمع أيضاً. وتلك - في نظر (مورلى) - حال غير طبيعية: أي أن يكون نشاط الإنسان بسبب محاولته تحصيل النفع لذاته منصباً على إلحاق الأذى بغيره. والإنسان كان أصلاً مطبوعاً على الأمانة، ولكن هذه سرعان ما أفسدها طغيان النهم والشره عليها عندما استبدت رغبة التملك - أساس كل شر - بالإنسان. وعلى ذلك فقد اهتم (مورلى)، في كتابه (قانون الطبيعة) برسم صورة لنظام اجتماعي يتيح للإنسان فرصة العيش، بقدر المستطاع فعلاً في هذه الحياة، في سعادة وفي فضيلة، ولو أن (مورلى) نفسه كان متشائماً في إمكان الوصول إلى هذه الحياة السعيدة، بسبب ظروف الحياة الواقعة فعلاً، والتي يتعذر معها إنشاء مثل هذا المجتمع في عصره.

آييه رينال Raynal (١٧١٣ - ١٧٩٦)

وأخر من نذكر من هؤلاء د الفلاسفة ، آييه غليوم رينال Guillaume Raynal صاحب أكبر إنتاج خلف آثاراً لا تمحى في عالم الفكر والرأى في عصره ، عندما اعطبت بفضل كتاباته كل تلك الآراء والمذاهب التى انتشرت بين معاصريه بالعنف والشدة ، وانتقلت من عالم الفكر إلى ميدان العمل . وذلك بسبب ما أثارته كتاباته من كوامن الأحقاد السياسية لدى طبقة الشعب الفرنسى التى لم يكتمل نضجها الفكرى ، وكانت لا تزال وقتئذ (نصف متتورة) . وأما الذى أحدث هذا الأثر فكان كتابه المشهور عن (التاريخ الفلسفى والسياسى لمراكز التجارة التى أسسها الأورليون فى الهندى الشرقية والغربية) . (١) نشر للمرة الأولى فى سنة ١٧٧٠ . دون ذكر اسم المؤلف ، ثم نشر ثانية مع ذكر اسمه سنة ١٧٨٠ ، وكان فى عشرة أجزاء ؛ وصادف رواجاً عظيماً .

حمل (رينال) على الاستبداد والطغيان حملة شديدة ، ولو أنه عزا وجود هذا الطغيان إلى فعل الشعوب وليس إلى الملوك . من أقواله فى ذلك : لماذا يعانى الإنسان ما يعانى ، ولماذا لا يندد بكل ما يملك من قوة وحماى بهذا الطغيان ؟ ولماذا لا يذلل كل ما وسعه من جهد وحيلة لاسترداد قدره ومكانته كإنسان ؟ هل يرى فى ارتفاع صيحاته مدوية ضد الرق والعبودية عصياناً وثورة جارية ؟ إن الرجال الذين لا يكافون فى سبيل استرداد حقوق الإنسان وتقريرها لخلق بهم أن يهلكوا فى زوايا النسيان يغمرهم الخزي والعار والفضيحة ١ .

وحمل (رينال) على عدم المساواة فى الفرص أو الحظوظ (عدم تكافؤ الفرص) فقال إنها أصل كل إجحاف وظلم ، ومبعث كل استبداد وطغيان ،

(١) Histoire Philosophique et Politique des établissements de Commerce des Européens dans Les deux Indes.

ولا سبيل إلى الخلاص من ذلك طالما بقيت عدم المساواة . وعدم المساواة الظاهرة في توزيع الثروة هو منشأ البلاء والبؤس الذي يثقل كاهل الشعب . وكذلك حمل (رينال) على النظام الملكي وأنصاره ، وقال متهمًا بهؤلاء الآخرين : إنهم أولئك الذين ما كنت تسمع منهم إلا أمثال هذه العبارات : قال الملك : أراد الملك : شأهنت الملك : قابلت الملك : تعشيت مع الملك : ثم حمل على رجال الدين فقال : وماذا يفعل القسيس ؟ وما ذلك الدور الذي يؤديه ؟ إنه يجعل الناس (أى البشر) ينقلبون إلى غير آدميين بفضل ما يشاهدونه من فعال رجل الدين ويلاحظونه على مسلكه ، ويسمعونه من عظاته وأحاديثه . ثم حمل على النبلاء فقال : يتذلل كبار السادة للأمراء ، ويتذلل أفراد الشعب لكبار السادة . وهكذا فقد الإنسان احترامه الطبيعي لنفسه ، ولم تعد لديه أية فكرة عن حقوقه .

ولكن هذه الحملة الشديدة التي أثارها (رينال) ضد الطغيان ، وعدم المساواة في الحظوظ أو الفرص ، وضد الملكية ، والكنيسة والنبلاء ، لم تكن تنطوي في جوهرها على أى مذهب أو عقيدة ثورية . كما خلت كتاباته من أية آراء جمهورية أو اشتراكية بارزة . بل إن (رينال) كان يؤمن بالنظام الملكي ، ويوصى باتباع النظام الملكي الإنجليزي خصوصاً ، لأن الحكومة في إنجلترا حكومة مختلطة ، — أى تجمع عناصرها ، على حد قوله ، بين الملكية الاستبدادية التي هي الطغيان بعينه ، وبين الديمقراطية التي تقود في عرفه إلى الفوضى ، ثم بين الأرستقراطية . فصارت بفضل اشتغالها على هذه القوى الثلاث ، التي تحد كل واحدة منها من تطرف الأخرى ، وتتآزر إلى جانب ذلك فيما بينها جميعاً ، قادرة ، ومن تلقاء نفسها ، على تحقيق صالح الوطن .

ولكن (رينال) ، على خلاف (مونتسكيو) ، كان يعترض اعتراضاً شديداً على فصل السلطات (القضائية والتشريعية والتنفيذية) ، لاعتقاده بأن فصلها بعضها عن بعض ، وما سوف يستتبع ذلك من كفاح بين هذه

السلطات الثلاث ، سوف يودى إلى الفوضى ، وإلى انحلال الحكومة فى آخر الأمر .

ومع أن (رينال) لم يستطع إبراز فكرة جلية واضحة عن نوع الحكومة التى يريد بها ، وظلت آراؤه فى هذا الشأن مبهمه ، فقد نادى بمبادئ ثلاثة ، كان الغرض منها (تطويع) الدين للدولة ، ومقاومة الفكرة القائلة بضرورة فصل الكنيسة أو السلطة الروحية عن الدولة أو السلطة الزمنية . وقد ذكر (رينال) عن هذه المبادئ الثلاثة فى قوله : «أولاً — أن الدولة لم تؤسس من أجل الدين ولكن الدين هو الذى وجد من أجل الدولة ؛ ثانياً — مراعاة الصالح العام هو القاعدة التى يجب أن تأخذ الدولة بها بصورة دائمة . ثالثاً — أن للشعب وحده ، حيث أنه مقرر سلطان السيادة العليا ، الحق فى إبداء حكمه فيما يتعلق باتفاق أى نوع من أنواع الأنظمة (الحكومية) مع الصالح العام .»

وكان من أهم ما تأثر به معاصرو (رينال) آراؤه عن الحرية : حيث قال عنها إنها لا تباع ولا تشتري ، وقسمها إلى طبيعية ومدنية وسياسية ، لا يستطيع إنسان بدونها أن يملك نفسه جثمانياً وروحياً أو يصبح زوجاً أو أباً ، أو يكون له وطن أو يصير مواطناً ، أو يكون له إله ولن يجد الضغط والاستبداد شيئاً فى القضاء على الحرية لأنها منقوشة فى الصدور وقال إنه لن يمضى وقت طويل حتى يكون الناس قد شعروا جميعاً بأن الحرية أفضل نعم الله على الإنسان . وعندئذ سوف يتحرر الناس من استبداد الطغاة ، بطردهم وإقصائهم أو بقتلهم وإفنائهم . كما قال : ولقد اعتقد رجال الدين وأذاعوا على الملأ أن الملوك يستمدون سلطاتهم من الإله وحده ؛ ولكن هذا الزعم ليس سوى «قيود من حديد تربط أمة بأسرها بقدمى رجل واحد . وفى وسعنا أن تفرض الذل والهوان على أى شعب إذا سمينا أحد الطغاة (أباً) لهذا الشعب ودعنا بفضل هذا اللقب استبداده به .» ولقد اعتبر علماء اللاهوت فى جامعة باريس وقتئذ هذه الأقوال وأمثالها

« مضادة للعقل ، ومسبة للدين ، وتدل على الزندقة واختلال الشعور ، والكراهية الشديدة للدين ولسلطان الملوك ، . ولكن هذه الصفات ذاتها هي التي حببت سواد الشعب في أقوال (رينال) ، وجعلتهم يتأثرون بكتابه . والسبب في ذلك أن سواد الشعب لم يكن على قدر من الثقافة يكفي لأن يميز بين الغث والthin أو يجعله قادراً على قلب وجوه الرأي فيما يعرض له من آراء وأقوال . ثم إن (كتاب) رينال هذا قد ظهر في وقت كان قد علا فيه ضجيج سواد الشعب ، ومفكريه وقادته على السواء ، من تلك الفوضى التي انتشرت في فرنسا ، نتيجة لزوال كل نظام في ذلك (النظام القديم) الذي انهارت أركانه .

* * *

٣ - فرض النظام القديم

فرض النظام القديم L'Ancien Régime على الشعب : (أولاً) الرضوخ لسلطان ملكية مستبدة ، فقدت إلى جانب أنها استبدادية وذات سلطان مطلق في الحكم ، كل كفاءة وقدرة على إدارة شئون الحكم ، وفقدت تبعاً لذلك السبب المباشر في وجودها ، والذي كان يسوغ في مراحل تكوين الملكية السابقة وتطورها استئثارها بالسلطة المطلقة في فرنسا .

وفرض (النظام القديم) على الشعب (ثانياً) الرضوخ لسلطان النبلاء في وقت كان هؤلاء يعنون فيه بالأرض وصونها من البوار ، ويدودون عن حياض الوطن في جيوش الملك ، ويقوم أكثرهم بين فلاحهم . ولكنهم نزحوا الآن إلى باريس للعيش في خمول في بلاط الملك ، وصالت غيبتهم عن أراضيهم ، وزال اهتمامهم بالزراعة ، وزادت نفقاتهم الجديدة ، فاشتط عملاؤهم في إرهاب الفلاحين واستنزاف مواردهم لسد حاجات هؤلاء (النبلاء المتغنيين) ؛ ثم قل وجود أصحاب المواهب العسكرية بينهم ، وظهر

عجزهم في ميادين القتال . فأنعدم بسبب ذلك كله أى مبرر لوجود الامتيازات والحقوق الإقطاعية القديمة ، وعظم سحق الفلاحين على (نظام) فرض عليهم دفع الضريبة العقارية *Taille* ، والملح *Gabelle* ، والفردة أو ضريبة الرسوم *Capitation* ، وضريبة الدخل *Vingtieme* وغير ذلك ، إلى جانب (العوائد المقررة) أو الحقوق الإقطاعية التى ألزمت الفلاح المالك بمعنى المنتفع من الأرض القيام بواجبات معينة نحو صاحب الإقطاع . وكانت هذه كثيرة : مثل حق صاحب الإقطاع فى بيع نبيذه فى إقطاعيته ، ومنع الغير من بيع أنبتهم ، وذلك فى فترة معينة من السنة *Banvin* ؛ أو حقه فى جباية المكوس عند عبور الجسور أو السير فى الطرق واستخدامها فى إقطاعيته *Péage* ؛ أو استخدام الأفران والمخازن الخاصة بصاحب الإقطاع لقاء قدر معين من المال *Banalité* ؛ أو الخدمات العسكرية والمدنية وأنواع الخدمات التى كان مكلفاً بها أهل إقطاعية صاحب الإقطاع ، وما كان يحصله منهم فى صورة أتاوات نقدية أو عينية ، كجزء من حقوقه الإقطاعية عليهم ، *Redevance* . أو المال الذى يحصله من كل صاحب أرض أو مستغل لها (كأجير) ما دامت هذه الأرض ضمن حدود إقطاعيته *Cens* . أو الأموال التى يحصلها من أية مزرعة أو عقار قد يرى صاحب الإقطاع فرض أتاوة خاصة عليه *Censives* . أو الاستيلاء على جزء من محصول الكروم فى إقطاعيته *Carpot* . أو الرسوم التى تدفع عند تعيين حدود كل مزرعة فى الإقطاعية *Champage* أو الرسوم المحصلة على مختلف المحصولات فى أوقات الحصاد حيث كان لصاحب الإقطاع مثلاً أن يستولى عند حصاد القمح على (حزمة) واحدة من كل عشر حزمات من القمح *Terrage* ؛ وهكذا .

وكذلك فقد اشتد السخط على نظام فرض على الشعب احترام

الكنيسة ، والخضوع لرجال الدين ، من أساقفة وقساوسة ورؤساء
ورئيسات أديرة ورهبان وراهبات ، عندما كان هؤلاء جميعاً يؤدون
وظائفهم الدينية صحيحة ويحرصون على واجباتهم الروحية نحو الشعب ،
وتدفقت وقتذاك الهبات والعطايا على الكنيسة ، واتسعت أملاكها
وعظمت إيراداتها ، كما أنها كانت تتفق بسخاء على شئون العبادة والتعليم ،
وتحسن على الفقراء والمعوزين ولكن لم يلبث أن أخذ الانحلال يتسرب إلى
الكنيسة ، فانصرف رجال الدين كبارهم وصغارهم عن القيام بواجباتهم ،
واعتبروا أملاك الكنيسة ملكاً خاصاً لهم . ثم انعدمت المساواة في توزيع
إيرادات الكنيسة بين رجالها ، فتفاوتت إيرادات الأسقفيات والأديرة
والأبرشيات وغيرها ، وانحط شأن القساوسة وصغار رجال الدين عموماً ،
حتى عاش أكثرهم في بؤس ساعد على انحلال أخلاقهم وفسادها . فكان
بسبب ذلك إذاً ، أن اتقى أى مبرر لأن تتمتع الكنيسة ، ويتمتع رجال
الدين بتلك الامتيازات العديدة التي كانت لهم ، وأهمها إعفاؤهم من الضرائب
ولقد ضج سواد الشعب والفلاحون خصوصاً من ضريبة (العشور) أو
العشر Dime التي حصلت لها الكنيسة منهم ، وحاول كثيرون قبل قيام الثورة
بسنوات عديدة الامتناع من دفعها . وعمدت الكنيسة إلى مقاضاتهم
لإرغامهم على دفعها حتى بلغ عدد القضايا التي من هذا القبيل ، في عام ١٧٨٨
حوالي (٤٠٠.٠٠٠) قضية .

ولقد كان من عوامل هذه الفوضى كذلك ، ذبوع (الماسونية)
وانتشارها في الجيش خصوصاً . والماسونية جمعية سرية يفتظم أعضاؤها
في (محافل) لتبادل المنفعة الأدبية والتعاون فيما بينهم . ويعتبر (البناءون
الآحرار) أنفسهم (إخواناً) مهما تفاوتت طبقاتهم الاجتماعية ؛
ويقتضيهم واجب هذه الرابطة مساعدة بعضهم بعضاً . وقد دخلت الماسونية
إلى فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر ، وانتشرت (المحافل) الماسونية

فى الجيش ، فى السنوات التى سبقت الثورة ، حتى بلغ عددها فى سنة ١٧٨٩ خمسة وعشرين محفلاً عسكرياً . وسواء سادت الروح الثورية هذه المحافل أو لم تسد ، فالذى لا ريب فيه أن روح المساواة كانت ذات سيطرة تامة فى هذه المحافل بحيث ترأس الجنود العاديون وصغار الضباط بعضها ، وفقد كبار الضباط والقواد تبعاً لذلك نفوذهم . فاختل النظام فى الجيش ، وتسرب إليه الانحلال ؛ حتى ظهرت آثار هذه الفوضى فى العصيان الذى حدث فى عام ١٧٨٩ بين فرق الحرس الفرنسى *Gardes Françaises* ، وفى تمرد الجنود فى نانسى *Nancy* فى أغسطس سنة ١٧٩٠ . الأمر الذى حرم الملكية من تلك القوة — قوة الجيش — التى كان فى استطاعتها ، لولا ذلك الدفاع عن الملكية فى أزمتها .

تلك إذا كانت أسباب الفوضى ومظاهرها فى فرنسا ، وهى الفوضى التى حبت جمهرة الشعب فى أقوال (رينال) ؛ وجعلت صفوة مفكريه ، من أهل الطبقة المتوسطة البورجوازية خصوصاً ، يتأثرون بالمبادئ والمذاهب التى نشرها (دولباخ) و (ومايل) و (مورلى) و (الانسيكلوبيديون) عموماً ، ثم قبل ذلك كله (جان جاك روسو) ؛ وهى الفوضى التى دلت كذلك على إخفاق حكومة (النظام القديم) وفشلها ، وجعلت الشعب الفرنسى قاطبة يشعر بحاجته الملحة إلى ضرورة إنهاؤها ، وإعادة (النظام) إلى نصابه ، فى شكل حكومة ترعى الشعب ، وتعمل لما فيه خير الصالح العام فى فرنسا ، وهى الفوضى التى دعت (كالون) *Calonne* — من وزراء البلاط ومن أنصار الملكية الاستبدادية — يقول فى تقرير قدمه إلى الملك ، وكان لويس السادس عشر قد استدعاه بين عامى ١٧٨١ و ١٧٨٨ لإصلاح مالية البلاد ، ولكن دون جدوى : « إن فرنسا مملكة مؤلفة من أقاليم ومقاطعات منفصلة بعضها عن بعض ، وذات إدارات مختلفة ، ولا تدرى كل مقاطعة من هذه المقاطعات شيئاً مما يجرى أو يقع فى غيرها ، ولا تتحمل جهات معينة شيئاً من الواجبات والتكاليف ، بينما

تزرع جهات أخرى بكل هذه الأعباء ؛ ولا تدفع أعظم الطبقات ثراء سوى أقل ضريبة ممكنة . وكان بسبب وجود الامتيازات أن اختل التوازن في البلاد ، ولا سبيل إلى إيجاد نوع من الحكم المستقر أو إدارة عامة مستديمة . الأمر الذى يجعل من فرنسا بالضرورة مملكة وصلت في نظامها إلى منتهى القصور والعجز ؛ تسود فيها المساوىء ، بل ومن المستحيل في حالتها الراهنة ، إدارة شئون الحكم بها .

* * *

٤ - الفيزوكرات : القائلون بحكم الطبيعة :

ويرى بعض المؤرخين أنه يصح اختيار سنة ١٧٧٦ أو سنة ١٧٨٧ لتحديد بداية (الثورة) وذلك بسبب خروج (تروجوت) Turgot من الوزارة في عام ١٧٧٦ وهو المصلح المالى والاقتصادى الذى لجأ إليه الملك بين ١٧٧٤ ، ١٧٧٧ لمعالجة الأزمة المالية المستحكة . ثم بسبب تضافر عوامل عدة في سنة ١٧٨٧ أفضت وقتئذ إلى تحريك الثورة ، منها رداءة المحصول ، وارتفاع ثمن الحبوب (الغلال) ، واستحكام الأزمة المالية والضائقة الاقتصادية ، وبعبارة أخرى وقوع كل ما من شأنه أن يزيل الثقة في قدرة الملكية المطلقة على الاضطلاع بالحكم ، أو بأن في وسعها الاستفادة من آراء أولئك المصلحين الاقتصاديين ، الذين أرادوا معالجة شئون الاقتصاد على أسس جديدة ، وذاعت آراؤهم وقتئذ ، وآمن بها كثيرون .

وأما هؤلاء المصلحون فقد عرفوا باسم (الاقتصاديين) Economists . وكان بعد مضي زمن طويل من ظهورهم ، أن أطلق عليهم اسم الفيزوكرات Physiocrats أو القائلين بحكم الطبيعة ؛ فصار هذا الاسم علما عليهم واشتهروا به . وكان على رأس هؤلاء (فرانسوا كسناي) Francois Quesnay (١٦٩٤ - ١٧٧٤) مؤسس هذه المدرسة الجديدة ، ثم (مرسيدى لا ريفير) (١٧٢٠ - ١٧٩٤) Mercier de la Riviere الذى وضع مذهب

الفيزوكرات فى أسلوب علمى واضح ؛ كما كان الماركيز دى ميرابو *Mrquis de Mirabeau* أبو خطيب الثورة المشهور ، من أشد مؤيدى (كسناى) بينما كان (ترجو) من الذين أيدوا آراء الاقتصاديين وعملوا على تحقيق مذهبهم .

وقد عنى الاقتصاديون ، أو الفيزوكرات ، أكثر ما عنىوا بمعالجة المسائل المتصلة بحياة الأمة المادية ؛ وقصروا بحوثهم على بيان وظائف الطبقات المنتجة فى المجتمع : أى الزراعة والصناع والتجار ؛ ثم إظهار الوسائل الكفيلة بإنهاضهم وإنعاش أحوالهم ؛ وبيان علاقة هذه الطبقات المنتجة بالدولة . ثم إنهم حاولوا من وجهة نظر الحكم نفسه ، تحديد أكبر الوسائل أثراً فى ضمان الإيراد أو الدخل الذى يكفى الدولة ويعينها على النهوض بأعبائها . وكان من الطبيعى للوصول إلى هذا الغرض أن تتناول بحوثهم مسألة الضرائب : أى الغرض من تقريرها ، وكيفية فرضها وتحصيلها ، والآثار المترتبة على هذه الأمور جميعها ؛ حتى إذا فعلوا هذا ، انتقلوا إلى البحث عن مصادر الثروة التى تؤلف الضرائب نصيب الحكومة منها ، ثم البحث فى وسائل إنتاج هذه الثروة ، وتوزيعها ، وعلاقاتها برقاهية المجتمع ، وحجم هذا المجتمع والصفات المميزة له .

على أن أهم ما يسترعى النظر من مبادئهم ، كان تقرير الضريبة الواحدة *l'Impôt Unique* والتى تفرض على الأرض وحدها فحسب . على اعتبار أن الأرض وحدها مصدر كل ثروة ، ثم إلغاء المكوس الداخلية على تجارة القمح فى فرنسا (أى تقرير حرية التجارة) ، يحدوهم إلى تقرير هذين المبدئين ، الرغبة فى إمداد الحكومة بأكبر دخل مستطاع ، مع تأمين رفاهية الشعب ورخائه فى الوقت نفسه .

وتتلخص نظرية الفيزوكرات السياسية فى أن العدالة أول شرائط المجتمع ، بل هى أول شرائط حياة البشر قبل وجود المجتمع كما أن العدالة فى أساسها

هي ضمان وتأييد تلك الحقوق التي أعطتها الطبيعة لكل مخلوق في البشر : حق الفرد في الحرية ، وحقه في التملك . ولا يتنازل الأفراد عن شيء من حقوقهم الطبيعية عند تأليف أو تكوين الجثمان أو الكيان السياسي . بل على العكس من ذلك فإن الغرض من تكوين أو تأليف أية جماعة أو رابطة ، إنما هو تأكيد التمتع بهذه الحقوق في أوسع نطاق ممكن . وليست القوانين المتبعة في المجتمع سوى قواعد العدالة والأخلاق ، لأن سريان العدالة والتزام المبادئ الأخلاقية ، هما مناط أو مساك الكون بأسره .

وفي رأيهم تشمل الحقوق الطبيعية التي للأفراد ، والمتعلقة بالملكية (أو التملك) . (أولاً) حق التملك الذاتي أو الشخصي ، أي حق الفرد في امتلاكه نفسه ، بما ينطوي عليه ذلك من حقه في استخدام كل مواهبه وكفاءاته ، ويستتبع هذا الحق ، حق آخر هو (حق العمل) أي حق الفرد في أن يعمل . (ثانياً) : حق الفرد في ملكية منقولاته ، أي تلك الأشياء التي أنتجها (عمله) ، وكانت ثمرة هذا العمل ، (ثالثاً) حق الفرد في امتلاك الأرض (أو الملكية العقارية) *Propriété Foncière* .

وبما تجدر ملاحظته أن حق الفرد في الملكية إنما يحد منه ما يحيط به من حقوق الملكية التي يتمتع بها الآخرون ، كما يحد من حق الفرد في الحرية ، ما للأفراد من حقوق في الحرية مماثلة لحقه .

ومن آرائهم ، أن الغرض من وجود (النظم) في المجتمع ، أن يكفل المجتمع للأفراد جميعهم تمتعهم بما يمتلكون ، حقاً طبيعياً لهم ، ولذلك فقد صار وجود سلطة تعمل لحماية هذه الملكيات أمراً ضرورياً ، كما تحتم أن ترتكز هذه السلطة في صاحب سيادة أو سلطان *Souverain* متسلحاً بقوة تكفي للتغلب على كل ما قد يصادفه من عقبات وصعوبات . ووجب أيضاً أن تجتمع السلطة في مستقر واحد (أو في وحدة) واحدة ، إذ من المتعذر تقسيم أو توزيع سلطة صاحب السيادة أو السلطان . وليس الغرض مطلقاً

من إنشاء أو إقامة هذه السلطة ، التى لصاحب السيادة أو السلطان ، صنع القوانين . لأن القوانين تم صنعها فعلا ، على يد ذلك (الكائن الأعظم) ، الذى أوجد الحقوق والواجبات ، وأما ما يصدره صاحب السلطان من أوامر أو مراسيم ، فلا يمكن أن يكون إلا بمثابة إظهار لما هنالك من قوانين أساسية يقوم عليها النظام الاجتماعى ، هى قانون الحرية ، وقانون الملكية فإذا صدرت الأوامر والمراسيم مناقضة لهذه القوانين الأساسية ، فإنها تصبح ملغاة ولا وجود لها . وذلك لأن أهم واجبات صاحب السيادة أو السلطان فى المجتمع ، هو التشريع بإصدار أوامر تضع موضع التنفيذ هذه القوانين الأساسية التى تحكم النظام الاجتماعى . ويستأثر صاحب السيادة أو السلطان وحده ودون غيره ، بالسلطة التشريعية ، أو بمعنى أصح بسلطة إظهار آثار القوانين الأساسية (الخاصة بالحرية والتملك) التى يقوم عليها النظام الاجتماعى . ثم إن صاحب السيادة أو السلطان يستأثر وحده كذلك بالسلطة التنفيذية . ولكنه من ناحية أخرى ، لا يمارس السلطة القضائية . لأن إصدار الأحكام القضائية ضد المواطنين لا يتفق ، ولا يتلاءم مع خصائص السيادة العليا ، حيث أن ممارسة الوظائف يستدعى فحص تفاصيل دقيقة كثيرة ، وبحث قضايا معينة ، لإصدار أحكام معينة فى كل واحدة منها ، وذلك عمل يعده كل البعد عن الغرض من وجود السيادة العليا أى تقرير قوانين النظام الاجتماعى الأساسية . ولذلك فالقضاة هم الذين يتولون شئون القضاء ، وواجبهم مقارنة الأوامر أو المراسيم الموضوعة بقوانين (العدالة — أى القوانين الأساسية — حتى يقوموا بتطبيق ما كان متلائماً من هذه الأوامر أو المراسيم مع تلك القوانين الأساسية .

ثم كان بعد تقرير هذه المبادئ الجوهرية ، أن عاجل الاقتصاديون ، أو الفيزيوكرات مسألة الحكم والحكومة . وقد اتهموا من بجوئهم إلى أن (الملكية الوراثية) أفضل أنواع الحكومات إطلاقاً . ولم يخش الفيزيوكرات

من أن تصطبغ الملكية الوراثية بصبغة الطغيان ، طالما بقي وظل قائماً النظام الذى وضعوه للمجتمع ونفذت قواعده بصدق وأمانة ، وهو النظام الذى سبق القول بأنه يقوم على تقرير مبدأ الحرية وحقوق التملك . ولذلك فقد تحتم أن تصبح وظائف الملك فى ظل هذا النظام المحافظة التامة وبصورة مجدية على حقوق الحرية والتملك ، كما تحتم تنفيذاً لهذه الغاية ، وأن يفحص القضاء المتشورون كل ما يصدره الملك من أوامر وقرارات ، وأن يدلوا بآرائهم فى شأنها ، وفى كل ما يعرض لهم من قضايا مواطنيهم . فضلاً عن ذلك فإن إقامة نظام اقتصادى يرتكز على مبدأ (الضريبة الواحدة) من شأنه أن يقضى على مبعث الظلم والشر فى المجتمع ، وذلك لأن توفير قدر كاف من الإيراد للتاج أو الملك ، نتيجة للأخذ بهذا النظام الاقتصادى ، سوف يودى من تلقاء نفسه ، إلى ضمان أكبر قسط مستطاع ، من الرفاهية والرخاء ، لرعايا الملك وشعبه .

* * *

محاولة التوصل إلى مبادئها : (ترجو) و (نكر) .

تلك إذا كانت مبادئ الفيزوكرات الاقتصادية والسياسية . وقد لقيت فى فرنسا كل تأييد وتعظيم من جانب عدد غير قليل من رجال الحكم والإدارة ، كان أهمهم ترجو Turgot (١٧٢٧ - ١٧٨١) ، أحد الذين عنوا بالشئون الاقتصادية والمالية ثم اعتبره كثيرون من مدرسة (الاقتصاديين) ، ولو أنه كان صاحب آراء أكثر انصافاً بالمبادئ التى نشرها (آدم سميث) Adam Smith (١٧٢٣ - ١٧٩٠) فى كتابه المعروف عن (ثروة الأمم) (١) ، والذي اعتبر أن الأرض ليست وحدها مصدر الثروة ، فناقض بذلك آراء الفيزوكرات ، فاعتبر العمل Labour ، ورأس

المال Capital من مصادر الثروة كذلك ، ثم نادى بمبدأ الحرية الاقتصادية حرية التجارة والعمل ، والصناعة وغير ذلك .

ولقد أتاحت الفرصة (لترجو) حتى يضع آراءه موضع التنفيذ عندما عين حاكماً لإقليم (ليموج) Limoges ، ثم عند تعيينه في سنة ١٧٧٤ مراقباً عاماً (أو وزيراً) للمالية عند اعتلاء لويس السادس عشر للعرش ، ووقع عليه عبء معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية ، في وقت عظم فيه عجز الميزانية ، وكانت الدولة تعلن إفلاسها . فكان من إصلاحاته أنه أطلق حرية التجارة في الغلال ، وألغى المكوس الداخلية (بين مختلف المقاطعات) ، كما ألغى السخرية (تسخير الفلاحين في إصلاح الطرق) ، والعوائد الإقطاعية المقررة ، واستبدل بذلك كله ضريبة عقارية منظمة (على الأرض) ، يجرى إتفاق حصيلتها على شئون الدولة . وانطوى فرض هذه الضريبة على مبدأ جديد يخالف ما درج عليه (النظام القديم) من تمييز بعض الطبقات الاجتماعية ، وإعفائها من دفع الضرائب ، لأن (ترجو) قرر ضرورة إشراك الجميع ، بما في ذلك طبقتا الأشراف ورجال الدين ، في دفع الضريبة الجديدة ، بدعوى أن الحكومة تقوم بالإتفاق على كل ما من شأنه تحقيق المنفعة لصالح الجميع ، ولذلك فقد وجب على الأهلىن جميعاً أن يقوموا بسداد هذه النفقات ، بل إن الواجب يقتضى أولئك الذين يفيدون من انتعاش المجتمع ، أكثر من سواهم ، أن يقوموا بنصيب أوفر في سداد نفقات الحكومة وبنسبة ازدياد منفعتهم . ثم ألغى (ترجو) نقابات الصناع وأصحاب الحرف Jurandes التى سيطرت على العمل من زمن طويل ، وعطلت الصناعة . وتلخص برنامجها المالى والاقتصادى فى مبادئ ثلاثة :
• لا إفلاس ، لازيادة فى الضرائب ، لا قروض .

ووسع نشاط ترجو ميادين أخرى شملت إصلاح التعليم ، ووضع مشروعات لمجالس انتخابية ، تبدأ فى الجهات والنواحي الصغيرة ، ثم فى المقاطعات والأقاليم وهكذا حتى ينتهى المطاف بإنشاء مجلس نيابى للدولة ،

ولو أن (ترجو) قرر جعل مهمة هذه المجالس مقصورة على مجرد المذاكرة والبحث ، فلا يكون لها سلطات تشريعية .

ولكن مشروعات (ترجو) وإصلاحاته لم تلبث أن أثارت المعارضة الشديدة ، من جانب النبلاء ورجال الدين ، وملتزمى الضرائب ، وكبار رجال المال ، والنقابات . وظهرت آثار هذه المعارضة الشديدة في (برلمان باريس) وبرلمانات الأقاليم . وكان برلمان باريس من أيام العصور الوسطى محكمة قضائية عليا ؛ بينما تقوم البرلمانات الإقليمية بشئون القضاء في دوائرها . وكان من وظائف برلمان باريس ، تسجيل الأوامر والمراسيم التي يصدرها الملك ، ومن تاريخ برلمان باريس ، أنه انتزع بمضى الزمن ، وبقدر مقابل لما كان يستأثر به ملوك فرنسا ، من السلطة الاستبدادية ، انتزع ما يصح تسميته « حقوقاً سياسية » ، عندما ادعى لنفسه مطلق الحرية في رفض تسجيل مراسيم أو أوامر الملك ، والاحتجاج عليها ، أو الرضاء بتسجيلها والموافقة عليها . ولقد تعطل برلمان باريس أيام لويس الخامس عشر ، بسبب شدة النضال بين البرلمان وبين الملك الذي نفي جميع قضاته ، وظل هذا البرلمان معطلا ، وكذلك برلمانات الأقاليم ، حتى استمع لويس السادس عشر لنصيحة وزرائه (ووزيره الكونت دي موريبا Mauropas) فأعاد برلمان باريس والبرلمانات الإقليمية في أغسطس سنة ١٧٧٤ .

تجلت معارضة برلمان باريس الآن ، عندما رفض إلغاء السخرة وغير ذلك من الإصلاحات . فاستخدم الملك حقه المعروف باسم (سرير العدل)^(١) في ١٢ مارس ١٧٧٦ ، وأرغم البرلمان على تسجيل الأوامر والمراسيم الصادرة بهذه الإصلاحات ، غير أن السخط لم يلبث أن اشتد

(١) Lit de Justice - بأن يذهب الملك بنفسه إلى البرلمان ، فيعلن رئيس المجلس بحضوره رغبة الملك في أن تصبح الأوامر الخ قوانين . والفكرة أن حضور الملك وتدخله يوقف مؤقتاً كل وظائف القضاة الذين هم لايساوونه في المرتبة .

على ترجو ، حتى خشى لويس السادس عشر مغبة الاستمرار فى تأييده ، فى وجه بطائته ، ووزيره (موريا) ، وزوجه النمساوية الملكة مارى انطوانيت فأقال ترجو من الوزارة فى مايو ١٧٧٦ .

وكما عظم فرح رجال البلاط والحاشية لخروج (ترجو) من الوزارة ، فقد استبد القلق بالفلاسفة ، والمفكرين السياسيين والاقتصاديين مثل : فولتير ، وكوندورسيه Condorcet وغيرهما ، فاعتبروا إقالة (ترجو) كارثة عظيمة . والحقيقة أن خروج ترجو من الوزارة كان حدثاً عظيماً فيقول فى ذلك (اليرسوريل) ، مؤرخ الثورة : لقد ضاع بخروج ترجو كل أمل فى إعادة بناء هيكل الحكومة فى قالبها القديم . ومعنى هذا القول ، أنه صار متعذراً من ذلك الحين أن يستمر بقاء (النظام القديم) ، وأنه صار لامعدي بعد هذا الفشل ، عن وقوع تغيير جوهرى فى أساليب الحكم ، مع ما يستتبع ذلك ، من طبع (الدولة) الفرنسية بطابع آخر . أى أن خروج ترجو من الوزارة ، كان من هذه الناحية انقلاباً فى حد ذاته ، يضاف إلى جانب تلك الانقلابات الكثيرة التى وقعت فيما بعد ، والتى تألف من مجموعها ، ما صار يعرف باسم الثورة الفرنسية .

وأما ما تبع خروج (ترجو) من الوزارة ، فكان وقوع طائفة من الحوادث التى ساعدت على انتشار الفوضى ، من جهة ، وزادت من جهة أخرى ، سواد الشعب وصفوته معاً ، اعتقاداً بأن الملكية فى ظل (النظام القديم) ، قد فشلت فى أداء مهمتها ، وأنه صار لاغنى عن محاولة إدخال أساليب جديدة للحكم ، إذا شئت الدولة أن تنجو بنفسها من خطر الانهيار المحدث بها . فقد اشتد تيار الرجعية بعد ترجو ، وأعاد خلفه فى الوزارة ، (كاونى) Cluny السخرة والنقابات ، وألغيت حرية التجارة فى القمح ، وكان كل ما ابتكره (كاونى) لسد العجز فى المالية أن تنظم الدولة (يانصياً) حكومياً . وعندئذ اضطر (موريا) إلى الاستعانة بخدمات

أحد رجال المال المعروفين ، والمصرفي السويسري الأصل (جاك نكر) Jacques Necker . وكان ممن أمدوا الدولة بالقروض في الماضي ، فعهد إليه الملك في أكتوبر ١٧٧٦ بإدارة الخزينة ، وفي العام التالي عينه مراقباً عاماً للمالية .

واتبع (نكر) سياسة عقد القروض ، وعصار يتوخى الاقتصاد في النفقات جهد الطاقة ، لتوفير المال اللازم لسد العجز الظاهر في المالية ، ولكن هذه الجهود ذهبت جميعها سدى عندما دخلت فرنسا الحرب ضد إنجلترا ، لموازرة الولايات الثائرة على هذه الأخيرة في أمريكا ، فأقنع (نكر) الملك ، في أوائل سنة ١٧٨١ ، بنشر (بيان) تعرف الأمة منه حقيقة مالية الدولة وذلك بإذاعة تفاصيل الدخل والخرج ؛ ولقد توخى (نكر) أن يجعل الإيرادات في هذا البيان تزيد على النفقات بمبلغ عشرة ملايين فرنك . وذلك حتى يستعيد ثقة الناس فيتشجعوا على إقراض الدولة . ولكن هذا البيان سرعان ما صار موضع مناقشة حادة من جانب الذين تشككوا في صحة الأرقام المنشورة به ، ومن جانب الطبقات صاحبة الامتيازات ، التي أظهر البيان ما كانت تتمتع به من إعزاءات كثيرة هامة ، بحيث وقع عبء تقديم المال اللازم لسد نفقات الدولة على كاهل سواد الشعب وحده . فاتخذت الملكة ورجال البلاط من نشر هذا (البيان) ذريعة ليغضبوا الملك على صاحبه ؛ ثم لم يلبث (نكر) أن أثار عليه سخط برلمان باريس عندما اقترح مشروعاً لإنشاء مجالس انتخابية في الأقاليم فتألبت المعارضة ضده من كل جانب ، واضطر إلى الاستقالة في مايو ١٧٨١ .

وبخروج (نكر) تغلبت العناصر الرجعية تماماً ، فصارت الأحوال من سيئ إلى أسوأ على أيدي من خلفوه في منصبه . وكان على يد كالون Calonne ، الذي تولى بوساطة ماري أنطوانيت منصب مراقب المالية في أكتوبر ١٧٨٣ ، أن فقدت الملكية ، لدرجة كبيرة ، احترام الناس لها ،

بسبب خطة الإسراف المفرط التي اتبعها ، ثم لإقراره بعجز مالية البلاد بعد ذلك ، ومحاولته فرض ضريبة على الأرض ، لاستئني منها الطبقات الممتازة ، كإمداد أو مساعدة مالية Subvension Territoriale ، كما أنه أراد تخفيض الضريبة العقارية ، وضريبة الملح ، وأراد إلغاء السخرة . فعارضه البلاط والنبلاء ورجال الدين معارضة شديدة ، وانهى الأمر بإقالته . وعندئذ تدخلت الملكة ثانية في إسناد المنصب الذى كان يشغله (نكر) إلى أكبر خصومه ، لومينى دى بريين Lemonie de Brienne وكان من كبار رجال الدين (رئيس أساقفة طولوز) . وفى عهد هذا الأخير اشتدت الخصومة بين البلاط وبرلمان باريس ، الذى أقر مبدأ ضرورة موافقة الأمة سلفاً بواسطة ممثليها ، على كل ما يراد فرضه من ضرائب عليها ، وطالب (البرلمان) فى ٣٠ يونيه ١٧٨٧ بعقد مجلس طبقات الأمة Etats Généraux . فلم يجد الملك مناصاً من دعوة هذا المجلس إلى الانعقاد ، وتحديد موعد للاجتماع يوم أول يونيه من العام التالى . وفى ٢٥ أغسطس ١٧٨٨ انتهى الأمر باعتزال (بريين) منصبه ، ومغادرته البلاد إلى إيطاليا ، بعد أن ترك الحكومة فى فوضى شاملة . فكلّف الملك (نكر) بتولى إدارة المالية العامة ، وعهد إليه بأهم أعباء الوزارة . وكان اجتماع مجلس طبقات الأمة حدثاً عظيماً ، (أو انقلاباً) لا يقل فى خطورته ، عما سبقه ، أو لحقه من الانقلابات التى شكلت حوادث الثورة .

البَابُ الثَّانِي

—

ديموقراطية أم ديكتاتورية بورجوازية

الفصل الأول

مجلس طبقات الأمة^(١)

٥ مايو ١٧٨٩ - ٩ يوليو ١٧٨٩

أسباب دعوة مجلس الطبقات :

كان السبب الجوهرى لدعوة هذا المجلس ، الذى بقى معطلا منذ ١٦١٤ ، سوء الحالة المالية ، ورغبة الملك كما قال فى دعوته التى وجهها إلى حكام الأقاليم فى ٢٤ يناير ١٧٨٩ من أجل اجتماع مجلس طبقات الأمة : « أن يتعاون معه رعاياه المخلصون فى تذليل الصعوبات التى تحيط به بسبب الحالة التى عليها مالىته ، .

ولم يكن سوء الحالة المالية شيئاً جديداً ، بل كانت الأزمة قديمة العهد من أيام الحرب الأمريكية والنفقات التى تحملتها البلاد بسبب اشتراكها فى هذه الحرب إلى جانب الولايات (المتحدة) ضد إنجلترا . ثم زاد من حدة الأزمة ، تخطيط سياسة الحكومة الاقتصادية خصوصاً فى تجارة الغلال ، فتارة أطلقت حرية التجارة فى الغلال ، وتارة منعت : فقد حدث مثلاً أن منعت سنة ١٧٧٠ ، وأطلقت سنة ١٧٧٤ ، ثم منعت سنة ١٧٨١ (على يد نكر) وأطلقت سنة ١٧٨٧ (على يد كالون) ، حتى إذا كان العام التالى (١٧٨٨) كان قد نفذ المخزون من الحبوب . وجاء فى نفس هذا العام (١٧٨٨) المحصول رديئاً وقليلًا ، فارتفع ثمن الخبز إلى سبعة أمثاله وخاف الناس من المجاعة ، فانتشر القلق وعم الاضطراب . وكان

من عوامل القلق الظاهر عدم ارتياح أرباب الصناعة الفرنسيين إلى المعاهدة التي أبرمتها الحكومة مع إنجلترا في ٢٧ سبتمبر ١٧٨٦ على أساس حرية التبادل ، في وقت كانت المصانع الإنجليزية مجهزة بالآلات الحديثة ، بما زاد في قدرتها على الإنتاج ، وبتكاليف قليلة ، بينما فرنسا لا تزال مبتدئة فحسب في إدخال هذه التفسيرات الآلية الجديدة في مصانعها . وشكا الصناع الفرنسيون من الخسائر الفادحة التي تكبدتها الأسواق الوطنية ، نتيجة للنافسة الإنجليزية .

والمستولون عن دعوة مجلس طبقات الأمة للاجتماع كانوا من طبقة (أصحاب الامتيازات) سواء من رجال الطبقة المتوسطة (البورجوازية) الأثرياء ، أو من الطبقة الأرستقراطية أى الأشراف والنبل ، الذين يبنون من دعوة مجلس الطبقات الحدم من سلطات الملكية ، وهى التى ظلوا يعارضون استبدادها المركزى من أيام لويس الرابع عشر .

وكانت طبقة أصحاب الامتيازات هذه تتألف وقتئذ من أناس حصلوا فى أكثر الحالات على ألقاب النبل والشرف عن طريق (الرشوة) ؛ وأقاموا فى الريف حيث صاروا يحلون محل الاستقراطية القديمة ، وهم « نبل السيف » Noblesse d'Epée فى امتلاك الأرض ، كما أنهم التحقوا بالجيش ودخلوا فى خدمة الحكومة ، وصار فريق منهم حكاما للأقاليم ؛ وهم الذين دأبوا على تحريك المعارضة فى (برلمانات) المدن — وهى الهيئات القضائية التى طمحت إلى الاستمتاع بسلطان سياسى يمكنها من مقاومة سلطة الملوك المطلقة . ولقد كان هؤلاء هم الذين طالبوا الآن باجتماع مجلس طبقات الأمة ، حتى يسيطروا على هذا المجلس مثلما سيطروا على البرلمانات من قبل .

ومع ذلك فقد كان هذا النوع من (الأرستقراطية) ثم (البورجوازية) الغنية كذلك أكثر ثقافة من الأرستقراطية الإقطاعية : فهم يقرأون

ويفكرون ، ويرضون بالإصلاح ويريدونه وإن كان بشرطة أن يزيد الإصلاح من سمعتهم ومكاثتهم ؛ وهم يثقون في (مونتسكيو) ويعجبون بانجلترا لأنها وزعت السلطة (بفضل ثورتها العظيمة سنة ١٦٨٨) بين التاج والنبل . ولكنهم لا يجيزون للملكية بتاتاً إجراء أية إصلاحات تساعد على دعم أركان الحكم المطلق . فهم قد طالبوا بدعوة مجلس طبقات الأمة للاجتماع ، لأنهم يريدون تقييد الملكية وفرض الرقابة الصارمة أو « الوصاية » عليها .

ولقد كانت هذه المطالبة بداية كل تلك الانقلابات التي تألفت منها الثورة الفرنسية والتي ظهرت أول مآظمت في شكل (ثورة نبل) أرادوا تضيق سلطان الملكية ومشاركة السلطة التنفيذية في تدبير شئون الحكم .

تقرير نكر:

ولاشك في أن الملكية قد فطنت وقتئذ إلى مصدر الخطر عليها ، فحاولت التخلص منه بالموافقة على دعوة مجلس الطبقات . ومنذ نوفمبر ١٧٨٧ أعلن لويس السادس عشر عزمه على جمع مجلس طبقات الأمة . وفي يوليو ١٧٨٨ صدر قرار بتكليف المختصين والهيئات العلمية ، تمهيداً لهذه الخطوة ، أن يجمعوا كل المعلومات المتصلة بمجالس الطبقات السابقة ومحاضر جلساتها الخ . وفي ٨ أغسطس ١٧٨٨ حدد الملك يوم أول مايو موعداً لاجتماع مجلس الطبقات . وفي ٢٥ أغسطس ١٧٨٨ عزل (لوميني دي بريين) حتى يعهد إلى (نكر) الذي استدعى إلى الوزارة ، مديراً عاماً للمالية — كما عرفنا — بمهمة إنجاز الترتيبات اللازمة لاجتماع المجلس . ثم دعا للانعقاد مجلساً للأعيان ^(١) لنظر هذه المسألة ذاتها .

ولكن لما كان (مجلس الأعيان) متأثراً في بحثه بتقاليد مجالس طبقات الأمة القديمة، وخصوصاً ما حدث عند اجتماع المجلس سنة ١٦١٤، فقد تقدم (نكر) بتقرير في هذا الموضوع في ٢٧ ديسمبر ١٧٨٨ تناول فيه مسائل ثلاث على جانب عظيم في الأهمية، كانت موضع بحث ومناقشة شديدة، ويتوقف على القطع برأى حاسم بشأنها في هذه المرحلة المبكرة، سير الحوادث في الشهور القليلة التالية، إما بصورة تحمل العامة أو الطبقة الثالثة Tiers Etat على الاعتقاد بأن الملكية والطبقات ذات الامتيازات تريد الإصلاح حقيقة وإزالة أسباب الشكوى، وإما بصورة تجعل العامة أو الطبقة الثالثة (البورجوازية) تفقد كل رجاء في هؤلاء وتأخذ على عاتقها هي وحدها مهمة الإصلاح وإزالة المساوىء مبعث الشكوى.

وأما هذه المسائل الثلاث (فأولها). هل يتساوى عدد النواب الذين ترسلهم المديرية أو الأقسام الإدارية إلى المجلس بصرف النظر عن اختلاف المساحة وعدد السكان في كل منها؛ أو ترسل كل منها عدداً من النواب يتناسب مع مساحتها وعدد سكانها. و (ثانيها). هل يتساوى عدد نواب الطبقة الثالثة أو العامة مع عدد نواب كل طبقة من الطبقتين الأخرين (النبل، ورجال الدين)؛ أو يكون عدد نواب الطبقة الثالثة مساوياً لعدد نواب الطبقتين الأخرين معاً به؛ و (ثالثها) : هل يحق لإحدى هذه الطبقات الثلاث أن تختار نوابها وممثليها من أهل طبقة أخرى؟ أو يكون حقها مقصوراً على اختيار ممثليها أو نوابها من بين أهل طبقتها فقط؟

أيد (نكر) في تقريره، أن يكون عدد النواب متناسباً مع عدد سكان ومساحة كل مديرية أو قسم إداري، كما أيد إطلاق الحرية التامة لكل طبقة في اختيار نوابها وممثليها إذا شاءت، من بين أهل الطبقات الأخرى. ثم أنه أيد مبدأ (التثيل الضعيف) ^(١) للطبقة الثالثة، بمعنى أن يكون عدد نوابها مساوياً لعدد نواب الطبقتين الأخرين معاً :

وكانت هذه المسألة الأخيرة بالذات المسألة التي احتدم حولها النزاع والنقاش ، والصخرة التي تظم عليها في النهاية مجلس طبقات الأمة . وذلك لأن مؤيدى (النظام القديم) وقتئذ ، أى الملكية والنبلاء والأكايروس ، ما عدا القلائل الذين تأثروا من النبلاء والأكايروس بالآراء الجديدة ، أرادوا أن يستمر ، على غرار ما جرى به العمل فى السابق ، تمثيل الطبقة الثالثة بنسبة الثلث فقط . وأن يكون (التصويت طبقياً) أى أن تصويت كل طبقة على حدة . وغرضهم من ذلك أن تظل الأكثرية من نصيب طبقتى النبلاء ورجال الدين أصحاب الامتيازات ، دائماً ، وحتى إذا أخذ بقاعدة (التصويت الفردى)^(١) ، فالأكثرية فى هذه الحالة تكون كذلك من نصيب الطبقات ذات الامتيازات .

وقدم (نكر) كثيراً من الحجج لدعم وجهات نظره التى كان لها الغلبة فى النهاية فقبل مجلس وزراء الملك تقرير (نكر) ، ثم نشر قرار المجلس هذا مع تقرير (نكر) بمرسوم فى ٢٧ ديسمبر ١٧٨٨ . فقابله الشعب بالفرح وأقيمت الزينات ، وانتهالت التهاني على (نكر) . وظهر كأنما الملك ووزيره قد انتصروا على النبلاء الذين كانوا يلحون فى دعوة مجلس طبقات الأمة للاجتماع ، وأنها قد استطاعت الاستفادة من الموقف لصالح الملكية بتوثيق عرا الاتفاق بين الملك والأمة .

مطالب الأمة ، ودفان الثورة :

وفى ٢٤ يناير ١٧٨٩ صدرت رسائل دعوة مجلس طبقات الأمة للاجتماع إلى حكام الأقاليم فى أنحاء المملكة ، وقد ذيل بهذه الرسائل قانون أو قواعد الانتخاب ، وطلب من رجال الحكومة والادارة تجنب الأساليب التى قد تمنع الشعب من إبداء رغباته الصادقة واختيار مثليه

بحرية كاملة ، لأن الملك كما جاء فى هذه الرسائل ، يريد أن تسود الحرية المطلقة ، مع التوفيق بينها فى الوقت نفسه ، وبين المحافظة على النظام والهدوء الشامل ... (ولأن) الواجب يقتضى فى كل الأحوال ، تجنب كل ما قد يبدو تدخلا بطريق الضغط ، أو استثارة عامل الخوف . من نفوذ السلطات ، للتأثير على آراء الناس ومناقشاتهم ، وللتأثير على الانتخابات ، ثم طلب الملك من رعاياه أن يقدموا إليه كل ما يريدون من مطالب . وكل ما يستطيعون إلى جانب ذلك ، جمعه وإعداده من معلومات ومقترحات يهتم بها الصالح العام . وكان بناء على هذه الرغبة الأخيرة من جهة ، وإطلاق حرية الطبع والنشر فى الوقت نفسه من جهة أخرى ، أن صدر عدد كبير من (الرسائل) والبحوث التى دارت فيها المناقشة حول مطالب الطبقة الثالثة والمبادئ التى نادى بها «المتنورون» : من ذلك كتيب ، أو «رسالة» ، لكاميل دى مولان Camille Desmoulins بعنوان (فرنسا الحرة) ^(١) ورسالة (لتأرجيه) Target بعنوان (عريضتى) ^(٢) ، ورسائل أخرى كثيرة تولى فيها أصحابها من الجانبين إما تأييد مطالب الطبقة الثالثة ضد أصحاب الامتيازات ، وإما الدفاع عن أصحاب الامتيازات ، ومحاولة التفرقة فى الوقت نفسه ، بذر بذور الخلاف والشقاق بين أهل الطبقة الثالثة ، عندما صاروا يتحدثون عن (طبقة ثالثة عليا) و (طبقة ثالثة سفلى أو دنيا) ، أى بوجوازية عالية وأخرى صغيرة .

ولعل من أهم الرسائل التى نشرت وقتئذ كانت رسالة (الآيه سييس) L'Abbé Sieys المشهورة وعنوانها : (ما الطبقة الثالثة ؟ كل شيء . وماذا كان لها حتى الآن ؟ — لا شيء ، وماذا تبغى أن تكونه ؟ بعض الشيء) ^(٣)

(١) Le France Libre.

(٢) Ma Pétition.

(٣) Qu'est : Ce Que Le Tiers : État ? Tout Qu'a-T-il Jusqu'à Présent ? Rien. Que Demande-t-il à Être ? Quelque Chose.

وقد صدر هذا الكتيب في يناير ١٧٨٩ ولقى فور صدوره رواجاً عظيماً ، لوضوح عبارته التي أفصح بها عن الآراء التي كانت تدور في أذهان الشعب ، والمشاعر المحتلجة في نفسه ، كما أنه ذكر المطالب التي تريدها الطبقة الثالثة (المتوسطة) وشرح الأسباب التي تستند إليها . وكانت هذه المطالب ثلاثة : (أولاً) أن ينتمى نواب الطبقة الثالثة إلى نفس هذه الطبقة التي جاءوا لتمثيلها في المجلس ، حتى يعبروا تعبيراً صحيحاً عن مطالب الطبقة التي يمثلونها ، وكي يقوموا بواجب الدفاع عن مصالحها على خير وجه و (المطلب الثاني) : أن يكون عدد نواب الطبقة الثالثة مساوياً لعدد نواب طبقتي الإشراف والأكيروس معاً ؛ (والمطلب الثالث) : أن يكون التصويت في المجلس عددياً Par Tête ، فلا تصوت كل طبقة بمفردها وعلى حدة . وختم (سيس) عرض هذه المطالب بقوله : « إن نواب الطبقة الثالثة يمثلون ٢٥ مليوناً من الرجال ، ويتشاورون في صالح الأمة ، وأما نواب الطبقتين الآخرين فهم عند اجتماعهم إنما يمثلون حوالي (٢٠٠,٠٠٠) من الأفراد فحسب ، ولا يفكرون إلا في امتيازاتهم . وقد يقولون إنه في غير مقدور الطبقة الثالثة أن تؤلف مجلس طبقات الأمة . ليقولوا ما يقولون ! إن الطبقة الثالثة هي التي سوف يتألف منها المجلس الوطني (أو الجمعية الوطنية) ، ، .

ولقد بيع من كتاب (سيس) في بضعة أسابيع ما لا يقل عن (٣٠٠,٠٠٠) نسخة . وفي هذا الجو وفي هذا الغليان جرت الانتخابات لمجلس طبقات الأمة ، وأعدت الدفاتر أو كراسات الثورة المشهورة Les Cahiers التي كانت عبارة عن سجل رصد المساويء موضع الشكوى ثم المطالب التي نادت بها الطبقات الثلاث . وبلغ عدد هذه الدفاتر التي أعدتها الطبقات الثلاث حوالي الخمسين أو الستين ألفاً .

ولكن هذه الدفاتر وحدها لا تكفي لمعرفة الأحوال السائدة في فرنسا

سنة ١٧٨٩ معرفة صحيحة ، أو للوقوف على حقيقة رغبات الأمة وقتذاك كاملة . فقد اختلف اهتمام الدفاتر بتدوين المساوىء التى شكت منها الأمة ، حسب اختلاف الجهات والأقاليم ، حيث اهتم على الأكثر أهل كل إقليم أو جهة بتدوين أسباب شكاواهم ، وتسجيل مطالبهم الخاصة بهم ، وظهر فى كل واحد من هذه الدفاتر أثر الشخصية أو الشخصيات التى تولت ، أو اشتركت فى كتابتها ، بحكم ما كان لها من كفاءة ، أو بحكم المناصب التى شغلتها ، حتى أنه ليتعذر الجزم بأن آراء الشعب الحقيقية قد صيغت صياغة دقيقة فى العبارات التى زخرت بها هذه الدفاتر .

وعلى ذلك فبينما شكت بعض الدفاتر مثلاً من ضريبة الملح ، شكت الأخرى من الربا الفاحش على يد اليهود ؛ وبينما طالبت بعضها بحرية العقيدة والمذهب ، طالبت الأخرى بعدم التسامح مع الكاثوليك أكثر مما ينبغى ، وبينما طالبت أكثرية الدفاتر الساحقة بإعطاء حق الانتخاب لكل الذكور الراشدين ، أجاز بعض الدفاتر هذا الحق فقط ، إذا كان لا يترتب عليه تعطيل عمل مجلس طبقات الأمة وشل نشاطه ، وإذا كانت بعض الدفاتر قد طالبت بالملكية الدستورية ، فقد اهتم بعضها الآخر بضرورة إصلاح الطرق الرديئة ، وبينما طالبت بعضها بإصلاح الكنيسة إصلاحاً واسعاً شاملاً يتناول الرأس والأعضاء معاً ، انحصرت مطالب الآخرين فى ضرورة أن تتعلم (القابلات) القراءة كي يتولين تعليم الناشئة ، لأن البلاد تشكو من قلة المعلمين وندرتهم .. وهكذا ...

ومن المتعذر أن يعثر الإنسان فى هذه الدفاتر على مذهب أو مطلب اتفقت الدفاتر على تفسير معين له . فهى قد طالبت «بدستور» Constitution ولكنها أخفقت فى تحديد معنى واحد له . فهو تارة الضمانات اللازمة لتقرير حرية الفرد ، وتارة إبطال الأوامر أو الرسائل المختومة Lettres De Dachat التى كانت تصدر بالقبض على الأفراد وسجنهم

دون تحقيق أو محاكاة ، وتارة إلغاء سجون الدولة .

وتحدثت الدفاتر عن إلغاء الامتيازات ، ولكن كان مفهوما ومتفقاً عليه عدم المساس بتلك الامتيازات التي ينال منها أصحابها نقعا وفائدة . وطالبت الدفاتر (بالمساواة) في الضرائب ، ولكنها كانت مساواة بين الأقاليم ، كما طلب بعض رجال الدين ، ومساواة بين الأفراد كما طلبت الطبقة الثالثة ، وكذلك كثيرون من أهل الطبقتين الممتازين .

وحقيقة كل الطبقات الثلاث ذات ولاء ظاهر للملكية ؛ ولكن الدفاتر طلبت أن يكون الملك ملكا للفرنسيين . وأصر أهل الطبقة ذات الامتيازات على ضرورة الحد من سلطة الملك ، ثم إنهم رضوا بتضحية بعض امتيازاتهم المالية ، ولكن في نظير أن يظلوا محتفظين بتفوقهم الاجتماعي وسطوتهم السياسية .

وإذا كانت هناك رغبة واضحة في تصفية أملاك وأموال الكنيسة لسداد الدين العام من حصيلتها ، فقد كان هناك خوف واضح من أن يؤدي السير في هذا الطريق إلى نهايته إلى تعريض مبدأ الملكية الخاصة ذاته إلى الخطر . وهكذا قل في مسائل الإصلاح القضائي ؛ وتنظيم العلاقة بين الكنيسة في فرنسا وكنيسة روما ؛ واستخدام أموال الكنيسة فيما يعود بالنفع على الأمة بأسرها ؛ وإلغاء الرهبنة ؛ وطريقة التصويت في مجلس طبقات الأمة ، حيث عجزت طبقة الأشراف عن الاتفاق على رأى واحد بشأنها ؛ والإصلاح الصناعي ؛ وهل تبقى أو تلغى النقابات ، ولو أن الجميع اتفقوا على قدسية حقوق الملكية باستثناء الثروات التي جاءت عن طريق (الاغتصاب) كما خلت الدفاتر من أية مطالب ذات صبغة اشتراكية .

ومع ذلك ، وبالرغم من هذه الاختلافات ، فقد كان واضحا ، وعلى نحو ما يمكن استخلاصه مما تقدم ، أن الرأى كان متفقا على مطالب معينة محددة ، هي إلغاء الامتيازات التي أعفت طوائف وطبقات معينة من التكاليف

والأعباء العامة ، وإصلاح نظام الضرائب ، وإلغاء الحقوق الإقطاعية ،
وتحرير الأرض ، وإلغاء ضريبة العشر ، وغير ذلك من المطالب التي
لو أُجيبَت لاختفى في أثرها الإقطاع و (النظام القديم) .

ولقد كان (الإصلاح) والمطالبة (بالإصلاح) قبل ذلك كله الصرخة
المدوية التي تجاوزت أصدائها في أنحاء فرنسا : إصلاح نظام الحكم إصلاحاً
أساسياً . ومع هذا ، فقد كان أخشى ما يخشاه مريدو الإصلاح ، أن يؤدي
المساس بقواعد الحكم وما يصحبه من قضاء على الحقوق الإقطاعية ، وتخلص
من عبء الضرائب الثقيل ، إلى فتح الباب على مصراعيه للثورة ، وتقويض
عروش النظام القائم . وكان لذلك ضرورياً ، في نظرهم ، الحيلة ، للحيلولة
دون حدوث ذلك .

وكان من رأى قادة الطبقة المتوسطة (البورجوازية) ومفكرها سواء
من السياسيين ذوى المطامع ، أو من الأحرار الذين يريدون الإصلاح
حقيقة أن (الدستور) وحده هو الذى يكفل إزالة كل هذه المساوئ
والأدواء التي تشكو منها الأمة ؛ وذلك دون أن يتعرض النظام القائم إلى
الانهيار . ومن ذلك الحين كان استصدار هذا (الدستور) — أو البلم
الشافى — الأمر الذى صرح عزم نواب الأمة عليه . ومن ذلك الحين ،
صار شغل (المجالس) الشاغل فى تاريخ الثورة الفرنسية ، استصدار
(الدساتير) ، لتعين شكل الحكم ، وتسجيل حقوق الفرد وحرياته ، ثم
واجباته ، وإنقاذ الأمة — فى رأى واضعى هذه الدساتير — من الأخطار
الداخلية ، والخارجية ، التي أحاطت بها من كل جانب . . . ولقد كانت هذه
(الدساتير) نقطة الارتكاز التي تأسست عليها كل تلك الجهود التي نقلت
الحكم فى فرنسا خلال خمسة عشر عاماً فحسب ، من استبداد ملكية البربون
المطلقة ، إلى ديكتاتورية الإمبراطورية النابوليونية الأولى .

اجتماع مجلس طبقات الأمة ومشكلة التصويت :

ذلك إذا كان البرنامج الضخم الذي أخذ ممثلو الطبقات على أنفسهم تنفيذه عندما وصلوا إلى فرساي (مكان اجتماع المجلس) ، في آخر إبريل ١٧٨٩ . وكان عدد هؤلاء النواب ضخماً كذلك . بلغوا (١١٣٩) نائباً ، ازدحمت بهم الطرق العامة في جميع أنحاء فرنسا ، وهم في رحلتهم التاريخية هذه إلى فرساي . يسترعى النظر من نواب طبقة الأكليروس (الكهنسيين أرجال الدين) وعددهم (٢٩١) بعض رؤساء الأديرة ، ورؤساء الأساقفة الذين عرف عنهم التبذل في حياتهم الخاصة واشتهروا بالعنف والقسوة أو المداهنة والنفاق والمطامع الواسعة ؛ ومن نواب طبقة الأشراف وعددهم (٢٧٠) كان هناك نخبة من الذين آزرول الثوار الأمريكيين في حرب استقلالهم كالمركيز الشاب (لفايت) La Fayette ، أود الملكيون ، الذين أرادوا ملكية من نمط الملكية الإنجليزية مثل الكونت دي ميرابو ، الذي اختارته الطبقة الثالثة ليكون من بين نوابها . وكان من بين رجال الدين جماعة من النواب الأحرار كأسقف أوتان Autin (تاليران-بيريجور) Talleyrand - Périgord ولقد بلغ عدد القساوسة (من صغار رجال الدين) المطالبين بالإصلاح (٢٠٥) و (٢٩١) .

وأما الطبقة الثالثة (البورجوازية) وعدد نوابها (٥٧٨) ، فكان من بين نوابها عدد من العلماء والكتاب الممتازين ، مثل العالم الفلكي (بايلي) Beilly ، والكاتب الرحالة الكونت دي فولني Volney ، ثم من رجال الإدارة (مالويه) Malouet ؛ ومن رجال المحاماة أو القانون وهؤلاء عديدون : (مونييه) Mounier ، نائب جرينوبل و (بارناف) Barnave وهو من جرينوبل كذلك ؛ ثم لوشايليه Lo Chapillier ، وديفيرمو Defermou ، ولانجوينيه Lanjuinais ، وهؤلاء الثلاثة حضروا من (رين) Rennes بأقليم (بريتاني) Brittany ، ثم أسسوا في باريس (النادي

البريتونى (Club Breton منشأ نادى اليقاقة المشهور فى تاريخ الثورة
Club Jacobin ؛ ثم مرلان نائب (دويه) Merlin De Douai ، وبتيون
Pétion نائب شارتر Chartres وعميد بلدية باريس فيما بعد ، وروبسيير
Robespierre نائب أراس Arras ، وهؤلاء جميعاً كانوا من الشبان الذين
عرفوا « بالروية والحكمة ، عموماً ويدينون بالمثل العليا ، ولكن كانت
تعوزهم الحنكة السياسية .

ولما كان عدد نواب طبقة الأشراف (٢٧٠) ، وطبقة الأكلروس
(٢٩١) ، وتجمع بينهم رابطة الدفاع عن امتيازاتهم والمحافظة عليها ، فى
جهة تتألف من (٥٦١) نائباً ، فقد تشبث نواب الطبقة الثالثة بضرورة
(التصويت الفردى) ، على أمل أن يعينهم ما كان لهم من أكثرية — ولو
أنها وقتئذ كانت ضئيلة لا تزيد على (١٧) صوتاً فقط — إلى جانب ما قد
يظفرون به من أصوات بعض نواب طبقتى الأشراف والأكلروس على
إجراء (الإصلاح) المنشود .

على إن تدفق (النواب) على عاصمة المملكة ، وقصر الملك ، سرعان
ما أثار مخاوف الملكية . حقيقة سخر (البلاط) فى أول الأمر من نواب
الطبقة الثالثة المتحمسين ، والمزهوين « برسالة » الإصلاح الجسيمة ، التى عهد
بها الشعب إليهم ، ولكن هذه السخرية انقلبت مخاوف وهواجس عندما
راحت الملكة ماري انطوانيت تسأل (نكر) ، إذا كان مجلس طبقات الأمة
سيصبح سيداً للملك ؟ أو أن الملك سيبقى سيداً للأمة ^(١) .

ولقد ساورت هذه الشكوك (نكر) نفسه الذى أراء الاحتياط
للطوارىء ، فاستدعى منذ أبريل (١٧٨٩) بعض فرق الجيش إلى باريس
وحدث فعلاً أن وقع شغب فى نسي (سان انطوان) بباريس ، ذبح المشاغبون

(١) Si Les Etats - Généraux Seront La Maître Du Roi,
Ou Si Le Roi Resterà Le Maître De La Nation ?

في أثناءه أحد أصحاب المحال التجارية ، واضطر فرسان الجيش إلى التدخل ، حتى يعيدوا الأمن إلى نصابه .

ولقد أفزع الملك هذا الحادث فزعاً شديداً ، حتى صار يعير أذنًا مصغية لنصائح وتأييب النبلاء له ، وعول على تفادى العاصفة باستدعاء أحد رجاله القدامى الموثوق بهم (ماشو دارنوفيل) إلى الوزارة . ولكن هذا الأخير رفض ، ونصحته أن يستبقى (نكر) . وهكذا عندما انعقد مجلس طبقات الأمة ، كانت الملكية على غير استعداد لمواجهة هذا المجلس يرنامج وخطه مرسومة ، ويزعجها قبل أي شيء آخر ، ذكر كلمة (الإصلاح) .. وكان في خوف الملكية من الإصلاح ، انهيارها وزوالها في النهاية .

وفي يوم ٢ مايو استقبل الملك في قصر فرساي نواب الأمة ، وفيه مايو ١٧٨٩ انعقد مجلس طبقات الأمة في أحد أجناس القصر الواسعة (قاعة أو صالة التسلية أو التلبية ^(١)) .

وازدهم المكان بنواب الطبقات الثلاث ، للاستماع إلى خطاب الملك ، وهو الخطاب الذي أكد فيه الملك حقوق الملكية وسلطانها ، وطلب تنظيم المالية - ولكنه لم يذكر شيئاً عن المسائل التي شغلت أذهان نواب الأمة وقتئذ . هل سيدعى مجلس الطبقات للاجتماع بانتظام في المستقبل ؟ وهل سيكون التصويت « طبقياً ، أم « فردياً ، ؟ وخطب حامل أختام الملك (بارتان) Baremin فجاء كلامه عاماً لا يشفي غليلاً ؛ ثم خطب (نكر) فأصغى إليه النواب باهتمام ، واستمر خطابه ساعتين ، فشرح حالة المالية بالتفصيل ، ولكنه لم يذكر شيئاً عن (الدستور) ، كما كان يبدو أنه يميل إلى جعل التصويت طبقياً . فانقضى اليوم الأول في وجوم ، ودون أن يظفر نواب الطبقة الثالثة بما يطعنن خواطرهم ، إلى أن هذا (التمثيل الضعيف) ،

الذى جعل عددهم مساوياً لعدد نواب الطبقتين الآخرين ، سوف يأتى بثمرته . وكان حول هذه المسألة أن بدأت الأزمة التى أخذت تتزايد حدتها ، وبخاصة عندما وصل إلى فرساي سائر النواب ، بعد انتهاء عمليات الانتخابات الباقية .

وثارت الأزمة عندما شرع المجلس ينظر فى صحة انتخاب (نيابة) أعضائه ، وهى عملية ضرورية قبل البدء فى العمل . . فرفض نواب الطبقة الثالثة أن تقوم بعملية الفحص كل طبقة من الطبقات على حدة وكان قد خصص لكل من النبلاء والأكليروس حجرة ، وبقي العامة ، « بالصالة » ، على حدة كذلك .

ثم اتصل العامة بطبقة الأكليروس ووجهوا إلى هؤلاء الدعوة رسمياً « باسم الله والسلام وصالح الوطن » ، فى ٢٧ مايو ، حتى يجتمع نوابهم مع نواب الطبقة العامة (أى الثالثة) فى صالة المجلس للتشاور فى الوسائل المحققة للتعاون ، الذى يبدو ضرورياً « فى هذه اللحظة » ، لصون السلام العام .

ولكن هذه الدعوة لم يستجب لها سوى أقلية من النبلاء (٤٧ من ١٨٨) ورجال الدين (١١٤ من ٢٤٧) ، وافقت على اشتراك الطبقات الثلاث معاً فى فحص صحة عضوية النواب ، فأسقط فى يد الطبقة الثالثة . وكان عندئذ أن اعتلى (ميرابو) منصة الخطابة للمرة الأولى ، يناشد نواب الطبقة الثالثة أن يثبتوا ويصمدوا ، ويؤكد لهم أن طبقتى الأشراف والأكليروس ، سوف تخضعان لهم فى النهاية حتماً ، بسبب الانقسام فى صفوفهما ؛ وأنه لا مفر من ذلك ، خصوصاً إذا لزم نواب الطبقة الثالثة الجمود والفتور المطلق ، ووقف كل عمل أو نشاط . ولكن (مونييه) Mounier الذى كان متخوفاً من هذا النبيل الثائر والذى رأى فيه « طاغية المستقبل » ، لم يلبث أن أقنع زملاءه بإرسال وفد إلى الطبقتين الآخرين يرجوهما « الانضمام إليهم والاندماج بهم » . ولكن هذا المسمى الأخير

كان نصيبه الفشل كذلك . وفي النهاية قرر نواب الطبقة الثالثة في ١٠ يونيو، أنه قد بات من العبث ومن الحياة في حق الأمة ، أن يستمر هذا التقاعد الملحوظ عن العمل . فوجهوا دعوة أخيرة لفحص صحة نيابة الأعضاء ، في مجلس واحد ، منذرين بأن العمل الجدى النافع سوف يبدأ فعلاً ، سواء حضر أو تغيب نواب الطبقات الممتازة .

الطبقة الثالثة تحول إلى (جمعية وطنية)^(١) :

وفي ١٢ يونيو كان الأشراف ورجال الدين قد تسلموا هذه الدعوة . وفي مساء اليوم نفسه بدأت الطبقة الثالثة عملية الفحص بالمناداة على أسماء النواب من الطبقات الثلاث فتبين في اليوم التالى أن ثلاثة من القساوسة ، أجابوا على هذه المناداة ؛ وفي ١٤ يونيو أجاب ستة منهم ؛ وفي ١٦ يونيو أجاب عشرة ؛ أى أن تسعة عشر نائباً من رجال الدين ، وافقوا على مطلب الطبقة الثالثة ولكن الأشراف ظلوا كتلة صامدة ، في ظاهرها على الأقل ، وحاولوا مراراً إقناع (العامة) بترك حق الفصل في صحة انتخاب النواب إلى الملك نفسه ، ولكن دون طائل .

وكان في هذه الظروف إذاً ، أن قرر (العامة) ، أن المجلس ، صار يضم أكثرية نواب الأمة ، وأنه لذلك « مجلس » شرعى وقانونى ؛ ولا يتفق في وضعه هذا مع تسميته بمجلس طبقات الأمة ، بل يجب أن يسمى (المجلس الوطنى أو الجمعية الوطنية) . وعلى هذا فقد تقرر هذه التسمية في ١٧ يونيو . وفي ١٩ يونيو قرر رجال الدين بأكثرية (١٤٩) صوتاً ضد (١٣٧) ، الانضمام إلى العامة ؛ والاجتماع معهم في مجلس واحد . ولما كان النبلاء قد تمسكوا بموقفهم ، وصار على الملك نفسه أن يكون

حكمها بينهم وبين الجمعية الوطنية ، فقد نشطت المساعي والمؤامرات للتأثير على الملك ضد الجمعية الوطنية ؛ وتزعم هذا النشاط أخو الملك الكونت دارتوا D'Artois والبرنس دى كونديه Condé (لويس جوزيف دى بربون) . وظل الملك متردداً فترة من الوقت ، فقد (فكر) فى أثنائها فرصة مواتية للتدخل بين (العامة) والحكومة لإنقاذ الموقف . وفى ٢٠ يونيه قرر لويس السادس عشر - تحت تأثير وضغط بطانة الملك والمملكة وأفراد الحاشية وكلهم من مؤيدى الأشراف والأكليروس - أن يعقد (جلسة عامة) Séance Royale يحضرها نواب الطبقات الثلاث مجتمعين يوم ٢٣ يونيه أى بعد ثلاثة أيام ، فإمر الملك هؤلاء النواب بالاجتماع منفصلين ، كل طبقة يجتمع نوابها على حدة . وباتخاذ هذا القرار ارتكبت الملكية خطأ كبيراً .

ثم إنه خوفاً من حدوث تطورات أخرى ، أغلقت (صالة التسلية) بحجة إعادتها (للجلسة العامة) المقبلة ، وفى الحقيقة لمنع (العامة) من الاجتماع . ولكن هؤلاء سرعان ما عقدوا اجتماعهم فى اليوم نفسه فى (ملعب التنس)^(١) - ٢٠ يونيه - وحيث أن هؤلاء النواب اعتبروا أن السبب فى دعوة الشعب لهم لتمثيله إنما كان ، كما قالوا ، كي يضعوا دستوراً للملكية ، ويعملوا لإحياء النظام العام ، ولتأييد الملكية الصحيحة ، ولما كان اجتماعهم ، فى أى مكان يجتمعون به ، لا يجب أن يغير شيئاً من طبيعة أو صفة جمعيتهم الوطنية ، فقد شرعوا فور اجتماعهم يحلفون يمينا ، وضع صيغته (مونييه) أنهم سوف يجتمعون فى أى مكان تختاره الظروف لهم ، وأنهم لن يتفرقوا ، حتى يتم وضع دستور المملكة على أسس متينة قوية . ووقع الحاضرون على هذا العهد والميثاق ، الذى صا

يعرف باسم (ميثاق ملعب التنس)^(١) وكان من بين الموقعين عليها تسعة من القساوسة ، هم الذين حضروا هذا الاجتماع . بينما لم يحضره نبيل واحد . ولكن الكونت دارتوا لم يلبث أن أمر بإخلاء الملعب . وإعداده للعبة ، في اليوم التالي ، على أمل تعطيل اجتماعات (العامة) . فاجتمع هؤلاء في اليوم التالي (٢١ يونية) في كنيسة سانت لوى Saint-Louis ؛ حيث انضم إليهم أربعة من كبار رجال الدين ، وكذلك (١٤٤) من القساوسة . ثم حضر إثنان من النبلاء قوبلا بعاصفة من الحماس الشديد . وأخذ (العامة) يستعدون لمواجهة ماقد يحدث في (الجلسة الملكية) المنتظرة .

وفي ٢٣ يونية انعقدت الجلسة العامة (الملكية) . فطلب الملك أن يكون اجتماع الطبقات وهي منفصلة الواحدة عن الأخرى . وأجاز للطبقات (وهي منفصلة) بحث مسألة الضرائب ، ولكنه منعها من التعرض لأي شيء متعلق (أولاً) بحقوق الطبقات الثلاث الدستورية ، والتي لهذه الطبقات من قديم الزمن ، (ثانياً) : بالدستور الذي سوف يعين مجلس طبقات الأمة التالي شكله ؛ (ثالثاً) : بالملكيات الإقطاعية ؛ (رابعاً) : بالحقوق والصلاحيات ، أو الاختصاصات ، العادلة ، التي لطبقتي الأشراف ورجال الدين ، ثم اختتم الملك خطابه بقوله : وتلك هي إرادتي ، ، وعندئذ طلب كبير أمناء القصر (المساكيز دى درو — بريزيه) Dreux-Brézé ، أن ينسحب نواب الطبقة الثالثة من القاعة . فكانت دهشة نواب الطبقة الثالثة عظيمة وأذهلتهم المفاجأة ؛ ولكن (بايلي) لم يلبث أن أجاب : « بأن المجلس سوف ينظر هذه المسألة ؛ وأن الأمة المجتمعة هنا لترفض أن يصدر أى أمر لها ! » . ثم وقف (ميرابو) ليقول جملة المشهورة ، موجهة القول (لدروبريزيه) : « اذهب ياسيدى ، وبلغ مولاك إتنا لن نغادر هذا المكان إلا على أسنة الحراب ! » ، وقال (سيس) : لقد أقسمنا على أن

نحصل للشعب الفرنسى على حقوقه . . . أيها السادة أتم اليوم ، كما كنتم بالأمس ، فلنمض فى مباحثاتنا ، ثم اتخذ المجتمعون قراراً (اقترحه ميرابو) يقضى بتمتع نواب الأمة ومثليها بالحصانة الكاملة . ولم يكن هناك مناص من اتخاذ هذا القرار ، لأن النواب كانوا مصممين على عدم طاعة أوامر الملك ، مع ما يترتب على ذلك من نتائج ، كان من الواجب الاحتياط لها ؛ وخصوصاً عندما كان بالأمس فقط ، كما قالوا ، يجرى على كل لسان : « ما يشاؤه الملك يشاؤه القانون ١ » : أى إرادة الملك هى القانون .

وحمل درو - بريزيه جواب « العامة » ، وانتظر الناس كلمة الملك ، ولكن لويس السادس عشر كان متعباً ، أنهكت قواه كل هذه الحوادث المتلاحقة ، فكان جوابه : هم يريدون البقاء . . . حسناً ؟ فليبقوا إذاً ١ . . . فكان هذا استسلاماً توقع كثيرون أن يتبعه استسلامات أخرى . ولقد كان لهذا التسليم أسباب أخرى هامة ، منها الخوف من أن يرفض الجنود الذين أحاطوا بمكان الاجتماع ، ووقفوا على أبواب القاعة ، وخلف (درو - بريزيه) عندما أبلغ هذا أمر الملك إلى النواب بإخلاء القاعة ، استخدام حراهم ضد (العامة) ؛ ومنها موقف أفراد النبلاء الذين انضموا إلى الطبقة الثالثة مثل لفاييت ولينكور Lincourt ، ولارشفوكولد La Rochefoucauld وغيرهم ، فقد عارض هؤلاء فى استخدام الجند لتفريق النواب ؛ ثم إنه كان متعذراً استخدام القوة المسلحة ضد هؤلاء النبلاء أنفسهم ؛ ومنها نزول الأسعار المستمر فى (البورصة) منذ بداية شهر يونية (١٧٨٩) ، وخوف الملكية لذلك من وقوف كل أصحاب المصالح المالية ضدها ؛ وقد يكون لموقف (نكر) ، الرجل المحبوب من الشعب وقسّد ، والذي هدد بالاستقالة إذا لجأت الحكومة إلى وسائل العنف والشدة ، شىء من الأثر فى استسلام الملكية ، فكان لكل هذه الأسباب مجتمعة أن

وجئت الملكية في هذه التسليم (ثم فيما تبعه من استسلامات لاحقة) خير الوسائل التي يمكن بها تفادي الأزمة .

ومع ذلك فلم يكن هناك ما يدل ، من قريب أو بعيد ، على أن هذه الاستسلامات سوف توضع حداً للأزمة . فقد استمر هياج الخواطر في باريس ، لخوف الباريسيين من حدوث (انقلاب عسكري) في أى وقت للقضاء على الجمعية الوطنية الناشئة . ثم أعيد في ٢٥ يونية تشكيل مجلس الناخبين^(١) وهو المجلس الذي تألف من الناخبين الذين انتخبوا النواب Deputés العشرين الذين يمثلون باريس في مجلس طبقات الأمة ، ولقد انضم إلى هذا المجلس الآن خمسة عشر نائباً من الأشراف ، وستة وعشرون من الأكليروس . وأعلن تأييده لكل أعمال الجمعية الوطنية ، واعتبر من حقه المشاركة في إدارة شئون العاصمة حيث أنه يمثل سكان باريس ، وطلب إعطائه قاعة يعقد بها اجتماعاته في مبنى الأوتيل دي فيل Hôtel de Ville ، كما طالب بإنشاء حرس (وطني) من أهل الطبقة المتوسطة (البورجوازية) . زد على ذلك أن الخلاف اتسعت شقته في صفوف الطبقات ذات الامتيازات فانضمت طائفة جديدة من الأكليروس إلى الجمعية الوطنية بين ٢٤ ، ٢٦ يونية ، وكذلك مدير جامعة باريس ، ومن النبلاء سبعة وأربعون نائباً يتزعمهم الدوق دورليان d'Orléans .

وهكذا عجزت الملكية عن فرض طاعتها ، وساعد ترددها المستمر ، على مخالفة أوامرها ومع أنها أرادت الاستعانة بالجيش ، فقد عجزت عن ذلك بسبب استعداد الجند للعصيان ، وتأيدهم للطبقة الثالثة ، حتى قيل عنهم إنهم إذا أرغموا على إطلاق النار ، فسوف يصوبون بنادقهم إلى صدور النبلاء ورجال الدين . وفقد الضباط كل سيطرة على جنودهم حتى أن أحد الجند لم ير بأساً في أن يصفع أحد ضباطه على وجهه .

وجد الملك بسبب هذا كله إذا أن يسلم بالأمر الواقع ، لعله يستطيع الظهور بمظهر (الحكم) بين الطبقات ذات الامتيازات وبين (العامة) . فكتب في ٢٧ يونية إلى الأقلية من رجال الدين ، وإلى الأكثرية من النبلاء ، الذين ظال كل فريق منهم يجتمع كطبقة منفصلة في « غرفته » ، المخصصة له ، يطالب منهم الانضمام إلى النواب المجتمعين في القاعة العامة . فانضم هؤلاء بالفعل - وفي نفس اليوم - إلى الجمعية الوطنية . وبهذه المناسبة أقيم احتفال رائع في حدائق الباليه رويال Palais Royal وعلقت الزينات ، وفرحت الجماهير المحتشدة لمشاهدة انتصار الأمة فرحاً عظيماً . واعتقد كثيرون أن « الثورة قد انتهت » ، من غير أن تراق نقطة دم واحدة ! .

ومنذ ٣ يوليو انتظمت جلسات المجلس ، وفي ٦ يوليو تألفت (لجنة للدستور) ، وفي ٩ يوليو اتخذ المجلس اسم (الجمعية الوطنية التأسيسية) وبذلك انطوت صفحة مجلس طبقات الأمة نهائياً ، وهو المجلس الذى أوجده (النظام القديم) . وبدأت من ثم صفحة جديدة ، لمجلس جديد ، هو الجمعية الوطنية التأسيسية ، التى كان يبدو وقتئذ أنها قوة (سلمية) ولخدمة السلام ، وأنها سوف تبقى قوة سلمية ولخدمة السلام . بينما هى فى واقع الأمر ، وعلى العكس من ذلك ، قوة ثورية ولخدمة (الثورة) وسوف تبقى قوة ثورية ولخدمة الثورة ، لأن منشأها كان ثورياً .

الفصل الثاني

الجمعية الوطنية التأسيسية^(١)

٩ يوليو ١٧٨٩ — ٣٠ سبتمبر ١٧٩١

الملكية والطبقة الثالثة :

كان لا يعنى تسليم الملكية في ٢٧ يونية أن التحالف الذى ربط بين الملكية وبين طبقة النبلاء خصوصاً قد انقضت عراه ، بل إن تسليم الملك لم يحدث إلا نتيجة لضغط الظروف فحسب ، فهو عمل اضطرارى ومؤقت ، وبمثابة حل وسط لا يمنع الملك من الاتحاد فيما بعد مع النبلاء ، وبخاصة مع غلاة المتطرفين منهم ، ثم مع نظرائهم من رجال الدين ، لتعطيل نشاط (البورجوازي) أهل الطبقة الثالثة ومقاومتهم : الأمر الذى أفضى إلى نتائج خطيرة ، سوف تشكل حوادث الثورة في مراحلها التالية .

وأما الجمعية التأسيسية فقد اهتمت بتأدية رسالتها على الوجه الأكمل ، وكانت تريد العمل متعاونة مع الملك . وفي هذه المرحلة كان أهم ما هدفت إليه هو منع الملك من التأثير بأراء دعاة العنف والشدة الذين أحاطوا به . وحذر (ميرابو) هؤلاء من عدم جدوى المكائد والمؤامرات فى إنشاء الجمعية الوطنية عن عزمها : وهو وضع دستور يعيد الرخاء إلى المملكة ويعيشها بعثاً جديداً . ولكن المحيطين بالملك ظلوا لا يدعون فرصة تمر ، دون أن يبينوا له ، أن ضمان تاجه وبقاء قوانين المملكة ، بل وسعادة شعبه نفسه ، يتطلب إخضاع الجمعية الوطنية لإرادته ومشيئته ، وأن الموقف يستدعى استقدام قوات جديدة من الجيش لمنع حدوث عصيان

أو مشاغبات ، ولتخويف محركى الفتنة وردعهم . واستمع الملك إلى هذه الأقوال ، وقبل فكرة استدعاء قوات من الجيش للقيام بمظاهرة عسكرية وكان منذ ٢٦ يولية قد أصدر أمره كي تجتمع ست فرق فى فرساي ، فانهز الآن فرصة ظهور بعض علامات التذمر والعصيان فى أهم فرق الجيش الفرنسى وقتئذ وهى فرقة (الحرس الفرنسى) الذين غضبوا من تعطيل ترقية صغار ضباطهم ونقموا على قائدهم ، فاستقدم الملك ، فى أول يوليو ، عشر فرق جديدة أكثرها من السويسريين والألمان ، فاجتمع لديه حوالى عشرين ألف جندى بقيادة المارشال دى بروجلي de Broglie . فأثار وجود هذه القوات هياج الشعب فى باريس ، وصارت ترجوا الجمعية الوطنية من الملك أن يسحبها ، ولكنه ادعى أن استخدام هذه القوات إنما هو للحفاظ على الأمن فى باريس ، وصون حرية الجمعية الوطنية ذاتها ، وأما إذا ساء الجمعية الوطنية وجود هذه القوات ، فهو لا يرى ما يمنع من نقلها إلى (نويون) Noyon أو (سواسون) Soissons . ثم لم يلبث أن انتقل الملك نفسه إلى (كومبيين) Compiogne تاركا باريس .

ويبدو أن الملك نفسه كان مقتنعاً بأن الغرض من وجود الجيش هو مجرد « ردع الجميع » ، فحسب . ولكن كانت هناك مشروعات وتدابير أخرى سرية لإجبار الملك على اتخاذ إجراءات معينة لا يجرؤ أصحابها ، وهم رجال الحاشية ، على الحديث عنها الآن مع الملك بصراحة . فلم يلبث أن زاد هذا النشاط من جانب بطانة الملك من حدة الخواطر ، بل وأثار عصيان الجنود وتذمرهم ، وسرت الإشاعات الخطيرة تقول ، بأن النية فى بلاط الملك ، مبيتة على حرمان العاصمة من المؤن ، وتهديد الباريسيين بالمجاعة ، ومطاردة نواب الطبقة الثالثة وتدمير مذبحه مروة للإجهاز على الوطنيين . وكان من ذلك الحين أن بدأ اعتقاد الناس بوجود ما صار يعرف باسم (المؤامرة الأرستقراطية) .

ولقد ساعد على زيادة الهياج والاضطراب العام : اشتداد الأزمة المالية ، ونزول الأسعار ، الذى أزعج رجال المال والتجار ، وأشاع الخوف فى نفوس (البورجوازي) أهل الطبقة المتوسطة ، الذين خشوا من ضياع دخولهم وفقد ثروتهم . وثمة عامل آخر هو وجوب (المرتزقة) السويسريين والألمان فى باريس ، حيث كان ذلك نذيراً بتعرض الفرنسيين الذين لا يفهمون لغة هؤلاء المرتزقة فى جيش الملك ، لأخطار المناهج المفاجئة وأعمال العنف والقسوة ، فكانت بسبب هذا كله . أن اجتمع الناخبون — وهم الذين انتخبوا نواب باريس عن الطبقة الثالثة والذى ذكرنا أن (مجلسهم) كان قد أعيد تشكيله فى ٢٥ يونية — فاجتمعوا الآن فى يوم ١٠ يوليو فى (الأوتيل دى فيل) كي يحلفوا مرة أخرى اليمين التى حلفوها قبل ذلك بأسبوعين تقريباً ، بأن ينشئوا حرساً بورجوازيًا بمدينة باريس ، لحماية الأفراد ، والمحافظة على الأملاك وصون المتاجر .

وفى هذا الجو الثائر ، قرر الملك الاستغناء عن (نكر) وأمره فى ١١ يوليو بمغادرة فرنسا ، وتشكلت الوزارة الجديدة برئاسة (بريتول) Bretéuil ، من المعروفين بعدائهم الشديد للثورة ، والذى تولى كذلك شئون المالية ، بينما عين وزيراً للحرب المارشال دى بروجلي . ولقد قوبل فى باريس يوم ١٢ يوليو خبر إبعاد (نكر) بمجرد ذبوعه ، بوجوم كبير ، ككارثة وطنية ، وتوقع كثيرون أن يعقب ذلك (انقلاب حكومى) ، فتحل الجمعية الوطنية ، قوة واقتداراً ، ويفوز الجيش العاصمة . واهتزت الأوساط المالية بسبب ما حدث ، فقرر رجال المال والأعمال إغلاق البورصة فى اليوم التالى . وأما الجماهير فقد تدفقت من كل مكان إلى (الباليه رويال) ، وهو المكان الذى اعتاد أهل باريس الاجتماع به وقت الأزمات ، وخرجوا بمظاهرة كبيرة اخترقت شوارع باريس وهم

يحملون تمثالين : أحدهما (لنكر) ، والآخر للدوق دورليان ، الذى أشيع أنه نفي كذلك .

وحاولت الفرقة (الألمانية الملكية) Royal-Allemand تشييت الجماهير عند التوليرى فأصيب رجل مسن بجراح ؛ وزاد هذا الحادث من صخب الجماهير وهياجهم ، ووقف Camille Desmoulins (كاميل ديمولان) يخطب فى الجماهير فى (الباليه رويال) ويحرضهم على « حمل السلاح » ، وتجاوبت فى آنحاء باريس كلها صيحة « حمل السلاح » (Aux Armes) وأخذ بعض جنود (الحرس الفرنسى) يطلقون النار على جنود الملك الذين مالبثوا أن انسحبوا إلى ثكناتهم بالمدرسة الحربية ، Ecole Militaire ، وأخلوا الميدان للجماهير الثائرة ، التى اشتد صخبها ، عندما اشترك مع المتظاهرين قطاع الطريق والشحاذون ومن إليهم . فقد اقتحم « جيش » من هؤلاء أبواب باريس فى ليل ١٢ - ١٣ يوليو وأحرقوا (البوابات) وتدفقوا على العاصمة ينهبون ويسلبون ، واستبد الخوف والذعر (بالناخبين) فدقوا ناقوس الخطر من (الأوتيل دى فيل) . وفى صباح ١٣ يوليو قرروا إنشاء (لجنة دائمة) Comité Permanente تسلمت الادارة فى العاصمة وشرعت تجمع حرساً وطنياً للحفاظ على الأمن والنظام فى شوارع باريس . هذه الحوادث الخطيرة لم تفد شيئاً فى إقناع المارشال دى بروجلي ، بأن الموقف قد صار متحرجاً . فلم يصدر أية أوامر إلى جنوده لقمع هذه الاضطرابات ، بل اكتفى بتكليفهم أن يدفعوا القوة بمثلها ، إذا وقع هجوم جديد عليهم ، ورفض اتخاذ إجراء حاسم لإعلان أن الثوار بعملهم هذا قد أجزموا فى « حق الملكية » ، ولتبصير (الطبقة المتوسطة) بعواقب الانسياق ، وراء ما سماهم مستشاروه ، عصبة من المهيجين وقطاع الطريق . ومع أنه أمر بإجراء بعض المناورات البوليسية ، فقد بقى هذا الأمر دون تنفيذ . والحقيقة أن بطانة الملك والملتفين حوله كانوا لا يزالون يشعرون

بالثقة والاطمئنان ، ولا يدركون جسامه الخطر المحقق بهم ، وذلك بالرغم من هياج الخواطر الملحوظ في داخل الجمعية الوطنية ذاتها .

وأما سبب هذا الهياج في داخل الجمعية ، فهو أن النواب قد صاروا يخشون حدوث (الانقلاب الحكومي) الذي توقعوه ، في أية لحظة الآن وطلب النواب القسم من جديد لتأييد قرارات ١٧ يونية بأنهم جمعية وطنية ويمثلون الأمة ، وطالبوا بعودة الوزراء المطرودين ، كما طالبوا بالدستور ، وبضرورة السرعة في إنجازه ، وإلا قضى على الجمعية الوطنية كما قالوا . وحاولت هذه ، دون جدوى ، حمل الملك على سحب جنوده ، والموافقة على إنشاء الحرس البورجوازي وعندما لم يستجب الملك لمطالبها ، قررت (الجمعية الوطنية) مسؤولية الوزراء الحاليين أمامها ، وجميع مستشاري الملك مهما كانت مراتبهم ؛ وأيدت جميع القرارات السابقة ، لا سيما قرارات ١٧، ٢٠، ٢٣ يونية ١٧٨٩ ؛ ثم أعلنت أنها منعقدة بصورة مستديمة .

سقوط الباسفيل :

وتطاولت الإشاعات أن الكونت دارتوا ، والديقة دي بولينياك Polignac يحاولان التأثير على الجنود في فرساي ، واستمالتهم ضد الشعب ، يذل الوعود السخية لهم وتقديم المرطبات لهم والخمارة بهم ، الأمر الذي زاد من غضب (المهيجين) في باريس الذين خشوا من حدوث انقلاب حكومي وصاروا يعمنون في تحريض الشعب على الثورة . وعلى ذلك فإنه ما بدأ نهار ١٤ يوليو حتى كانت الثورة مشتعلة في باريس ، ولم يبلغ الجمعية الوطنية ، أو القصر الملكي في فرساي ، سوى إشاعات متضاربة عن الحالة . ولكن ما إن تقدم النهار حتى وصلت أخبار الثورة ، بأن الشعب قد تسليح ونهب (أوتيل ديزانفاليدي) Hotel des Invalides

وزحف على الباستيل « رمز الاستبدادية » وعندئذ انتقل وفد من الجمعية الوطنية لمقابلة الملك (فى فرساي) يكرر مطالب الجمعية ؛ وشعر الملك بحرج الموقف ؛ فوعد بإبعاد الجنود من ساحة (شان دى مارس) Champs de Mars التى كانوا معسكرين بها فى باريس ، ووعد بتعيين ضابط لقيادة (الحرس البورجوازي) ومعاونة الحرس على إعادة النظام والأمن ولكن قبل عودة هذا الوفد إلى مقر الجمعية (بقصر فرساي) وصلت الأخبار المفصلة عن هجوم الشعب على الباستيل وإطلاق المدافع ، وإراقة الدماء فى باريس . فانتقل وفد آخر لمقابلة الملك ، الذى أعلن أن ليس لديه مايزيده على جوابه السابق . ولكن الأنباء ما لبثت أن جاءت تؤكد سقوط الباستيل وانتقام الشعب لنفسه بقتل حاكم الباستيل (دى لوني) De Launoy ، الذى أطلق النار على الجماهير عندما دخل مندوبوهم إلى الحصن ، كي يبحثوا معه فى تسليمه ؛ كما انتقم الشعب لنفسه بقتل (فليسيل) Flesselles ، عميد التجار الذى اتهم بالخيانة والمضاربة فى أقوات الشعب . ولما كانت هذه أنباء خطيرة حقاً ، فقد راح الناس يتساءلون : وماذا ياترى يكون موقف الملك الآن ؟ وكيف تستطيع الملكية اجتياز هذه الأزمة العصية ؟

فى الوقت الذى كان ينسحب فيه الجنود من ساحة (شان دى مارس) تطايرت الإشاعات فى باريس ، بأن الكونت دارتوا ، والمارشال دى بروجلي سوف يهاجمان العاصمة بقوة كبيرة ، عندما يرخى الليل سدوله وأشيع أن الملك يتأهب لمغادرة فرساي ، حتى يترك الجمعية الوطنية بها تحت رحمة الفرق الأجنبية ، ومنذ ١٥ يوليو صار (ميرابو) يؤكد أن الجنود الموجودين بفرساي ، قد زارهم عشية ذلك اليوم (أى مساء أو ليل ١٤ يوليو) الأمراء والأميرات ، والمقربون والمقربات ، يغمرونهم بالعطف والهدايا ، ويستعدونهم ضد الشعب ، وأن هؤلاء الجنود الأجانب الذين امتلأت جيوبهم بالذهب ، ودارت الخمر برؤوسهم ، قد قضوا

الليل (ليل ١٤ يوليو) ، يتوعدون في أغنياتهم المبتذلة الجمعية الوطنية بهدم أركانها ، ويهددون فرنسا باستبعادها واسترقاقها .

على أن الذى راح (ميرابو) يؤكد لم يكن إلا مجرد إشاعات . وأما الحقيقة فكانت أن الملك لم يلبث أن أدرك ، أن من الحكمة وأصالة الرأى ، إحناء الرأس حتى تمر العاصفة ، والانتظار فى الوقت نفسه حتى تحدث المعجزة ، وتلك كانت أن تغلب حجة الملك الكامنة فى قلوب الشعب ، على كل هذه الأخطار . وعلى ذلك فقد حضر الملك بنفسه إلى الجمعية الوطنية ، يتحدث مع نواب الأمة فى الوسائل اللازمة لإعادة النظام والهدوء ، ويؤكد لهم أن أشخاصهم مأمونة مصونة بالرغم من كل ما حدث وأصد أمر بإبعاد الجنود من باريس وفرساي ؛ وطلب من النواب معارضة تأمين سلامة الدولة ؛ واستمع بهدوء إلى المديح والثناء العظيم الذى وجهه المتكلمون فى الجمعية الوطنية إلى شخص وزيره المبعد (نكر) .

ولكن موقف الملك هذا لم يرض بطاقته ، واعتبر البرنس دى كوندية على وجه الخصوص ، موقف الملك هذا ، تسليماً يدل على الضعف والجنون ، وكان من رأى المحيطين به ، أن يذهب (الملك) إلى Metz حيث يكشف للشعب من هناك عن حقيقة المؤامرات التى يديرها أعداء العرش ، ثم يعلن الإصلاحات « المعقولة » التى يريدونها أى الملك نفسه ، وليس الجمعية الوطنية . ولكن شقيق الملك ، الكونت دى بروفنس Brovence لم يوافق على أساليب اعتبرها عنيفة وشديدة ، وكان من رأى المارشال دى بروجلي ، أن اتخاذ هذه الخطوة لا يحل المشكلة ، قال : « صحيح فى وسعنا الذهاب إلى Metz ، ولكن ماذا نحن فاعلون عندما نكون هناك ؟ » . فبقى الملك بفرساي ، وبذلك ضيع الفرصة التى تدم على ضياعها فيما بعد ندماً كبيراً . وهكذا ظلت الملكية مترددة ، لا تدرى ماذا تفعل فى يومى ١٤ ، ١٥ يوليو ، فى حين كانت الحوادث تجري بسرعة عظيمة فى باريس ، من ذلك

أن (بايلي) أصبح منذ ١٦ يوليو عمدة لباريس : وأن لفاييت تولى رئاسة الحرس الباريسى الذى سمي بالحرس الوطنى ؛ واشتدت المطالبة باستدعاء (نكر) للوزارة والمطالبة بمجيء الملك نفسه إلى باريس .

واستسلم الملك مرة أخرى ، فاستدعى (نكر) من الخارج (وكان فى بال Baille) بسويسرة ، فأسرع بالعودة إلى باريس ، وكذلك عاد الملك نفسه إلى باريس منذ ١٧ يوليو بالرغم من الخوف من أن يحتفظ به الشعب (رهينة) فى باريس . وحاول لويس السادس عشر الدفاع عن «ضعفه» بأن أعد احتجاجاً رسمياً ضد كل ما حدث ، أو ما يمكن أن يحدث ابتداء من يوم ١٥ يوليو ١٧٨٩ ، ثم سلم أخاه الكونت دى بروفس ، وثيقة تخوله الوصاية على العرش إذا حصل اعتداء على حياة الملك أو حرته .

وأما حادث عودة الملك إلى باريس ؛ فقد وصفه روبسيير فى رسالة له بتاريخ ٢٣ يوليو ؛ قد ذكر كيف دخل الملك باريس يوم ١٧ يوليو فى عربة بسيطة تحيط به جماعات الحرس البورجوازي (الوطنى) ؛ وتشق العربة طريقها وسط الجماهير المحتشدة من الحرس الوطنى والنساء والرهبان والجماهير ؛ وكانوا جميعاً مسلحين بالبنادق والحرايب والعصى ، فاستمر هذا الموكب فى طريقه حتى وصل الملك إلى الأوتيل دى تيل ، وهناك وافق على تسمية (بايلي) عمدة لباريس ، و (لفاييت) قائداً للحرس الأهلى أو الوطنى . وكان الملك يحمل بحوار الشارة (أو الجوكارد) Gocarde البيضاء ، شارة الباريسيين ذات اللونين الأزرق والأحمر — وكان ذلك منشأ الشارة (الكوكارد) المثلثة الألوان «فما أن شاهدت الجماهير الملك متزيناً بشارة الحرية هذه ، حتى علت الهتافات بحياته وحياة الأمة» . وكتب السفير الانجليزى فى باريس (ساكفيل دوق دورسيت) ^(١) . «وهكذا يستطيع المرء أن يقول أن

(١) Sackville Duke of Dorset.

فرنسا قد صارت من هذه اللحظة بلداً متحرراً ، وأن الملك قد أصبح ملكاً فرضت القيود على سلطاته ، وأن النبلاء قد صاروا إنزالهم من عليانهم إلى مستوى سائر أبناء الأمة . .

* * *

الهجرة الأولى : (وأصول المؤامرة الاستقرائية) :

على أن تسليم الملك بهذه الصورة ، أغضب النبلاء الناقين على « الثورة » وحوادثها والذين رفضوا الآن أن يربطوا مصيرهم بمصير ملكية وجدت في الاستسلام المهين مخرجاً من الأزمات التي تعرضت لها . فنادر البلاد البرنس دي كوندية مع ولده الدوق دي بربون وحفيده دوق دانجيان D'Engbien وابنته الأميرة لويز Louise ؛ والكونت دارتوا أخو الملك مع والديه الدوق دانجوليم D'Angoulême والدوق دي برى Berry ؛ والدوقة دي بولينياك ، صديقة الملكة ، وأسرتها . وكانوا إلى جانب اعتقادهم أن « الشرف » يقتضيهم أن « يتنحوا عن كل شيء مادام الملك قد فضل الخضوع لأعدائه على قبول خدمات الأسرة المالكة ، كانوا يرجون أن يستطيعوا وهم بالخارج ، القيام بعمل أوفى ، وأبعد تأثراً ، في إعادة الملكية إلى سابق عهدها . وآثر بعضهم الهجرة - كالكونت دارتوا والدوقة بولينياك - حتى لا يزيد بقاؤهم من ناحية أخرى ، في إخراج الأسرة المالكة ، وقد تبع هؤلاء مهاجرون آخرون من المقربين إلى البلاط ، ومن الوزراء السابقين ، وعملاتهم أو وكلائهم ، وقصدوا جميعاً حدود الأراضي الواطئة (بلجيكا) أو إلى سويسرة . والتقى الكونت دارتوا والدوق دي كوندية في بروكسل ، حيث التف حولها أعوانهم هناك ؛ وتغلى المارشال دي بروجلي عن قيادته ولجأ إلى لكسمبرج ووجه الكونت دارتوا إلى أخيه الملك رسالة حرص على إذاعتها بكل الوسائل ، يلومه فيها على ضعفه واستسلامه ، ويأخذ عليه نقص كفاءته الظاهر ، وهي الأسباب التي قال عنها ، أنها وحدها مصدر كل

الشرور التي حدثت ، والتي لامفر من زيادة حدتها .
ولقد أقام المهاجرون Les Emigrés الدليل ، بهجرتهم هذه وبكتاباتهم
على أن الاستقراطية الإقطاعية قد صبح عزمها على مقاومة حركة الإصلاح
مقاومة صارمة ، وهو الإصلاح الذى شعرت الملكية ذاتها أن من واجبها
رعايته . وثمة ملاحظة أخرى ، هى أن عزم هذه الاستقراطية الإقطاعية
على المقاومة كان معناه أن الملكية قد ضعف سلطانها ضعفاً شديداً حتى عجزت
عن فعل شيء ، وأن الاستقراطية التي تريد المقاومة ، قد صارت تحاول
« احتكار » سلطة الملكية المتلاشية هذه .

ولكن سلطة الملكية لم تكن وحدها هي التي تلاشت ، بل كان يبدو
كذلك أن سلطات غيرها ، وعلى رأسها سلطة الاستقراطية نفسها ، كانت
في طريقها إلى الانحلال كذلك .

فقد رأينا كيف نشأت فكرة أن هناك مؤامرة أرسقراطية للقضاء على
(الطبقة الثالثة) بسبب استقدام الجنود إلى فرساي وباريس ؛ ولقد قوى
اعتقاد الناس تدريجياً بوجود هذه المؤامرة بسبب ما وقع من حوادث بعد
ذلك ؛ ثم رسخ هذا الاعتقاد عند « هجرة » أمراء البيت المالك وأتباعهم
إلى الخارج . وسيطر على « الثوريين » نوع من (الذهنية الجماعية) التي وجهت
نشاطهم وجعلتهم يعتقدون أن في استطاعة البلاط القضاء على (العامة)
وإفناءهم إذا تمكن خصومهم وهم النبلاء الفرنسيون من استخدام القوة
ضدهم - (أى ضد العامة) - فإنه لما كان هؤلاء « الخصوم » أثرياء
وينالون تأييد الدولة ، وفي حوزتهم الأسلحة الكثيرة ، ويعيشون في
قصور حصينة ، ولهم خدم وأتباع لا عدد ولا حصر لهم ، فقد تغالى «
« الثوريون » في تقدير قوة هؤلاء الخصوم الحقيقية وباتوا يخشونهم ،
واعتقدوا أن النبلاء علاوة على ذلك سوف يستعدون عليهم الملوك والدول
الأجنبية ، بل ويستعينون في محاربتهم وإفنائهم ، بعصابات قطاع الطرق

واللصوص والشحاذين ، الذين زاد عددهم كثيراً بسبب التعطل عن العمل وانتشار المجاعات . وقر رأى « الثوريين » ، لذلك على أن ينزعوا الملك انتزاعاً من الوسط السيء الذى يحيط به ، وعلى تحريره من النفوذ الضار الذى وقع تحت تأثيره دائماً ، فيحسن صنعاً إلى نفسه - كما قالوا - ثم إلى باريس ، إذا كان هذا ممكناً ، ويوفى بالعهود التى قطعها على نفسه . وأما النبلاء الذين تزعموا حركة المقاومة أمثال دارتوا ، وكونديه ، وبولينياك ومن إليهم ، فقد كان الثوريون والمواطنون على استعداد « للتسلح » من أجل القضاء عليهم .

وهكذا بينما علت الهتافات للملك « الطيب » الذى دعا مجلس طبقات الأمة للاجتماع ، والذى استسلم لمطالب الجبهة الوطنية ، استحكم العداء بين الثوريين وبين أولئك النبلاء الذين تزعموا من ذلك الوقت المبكر ، (حركة المقاومة) ضد الثورة ؛ والذين اعتقد الثوريون أنهم جرؤوا على خديعة الملك ، وعلى إخضاعه لسلطانهم .

ولم تفد هجرة زعماء المقاومة هؤلاء فى إقناع « الثوريين » ، بأن الملك وقد صار متحرراً من نفوذهم ، سوف يستمع من الآن فصاعداً لرغبات الشعب ويلبى مطالبه . بل بقى هؤلاء يعتقدون أن « المهاجرين » سوف ينشئون صلات خطيرة مع أعداء فرنسا ، وأن الملكة ماري أنطوانيت - التى سموها دائماً : « بالمرأة النمساوية » ، L'Autrichienne - إظهاراً لكراهيتهم واحتقارهم لها ، إنما كانت تصنع الصبر اصطناعاً حتى يتم لها تدبير مؤامرتها لتسديد طعنة قاتلة إلى ظهر الوطن . وكان مما زاد من حدة مخاوف وشكوك (الثوريين) أن نواب الطبقة الثالثة مالبثوا حتى صاروا يتلقون من مختلف الأقاليم رسائل تحمل إلى باريس أنباء مزعجة ، عن جرائم ترتكبها عصابات اللصوص وقطاع الطريق ، الذين حرصهم النبلاء - كما قالت هذه الأنباء - على حرق المحاصيل ونهبها ، ونشر الذعر والفوضى ، وحرمان الأهلى من القوات ، ونشر المجاعة ؛ وذلك كله من أجل معاقبة

« الثورة » وبالفعل سادت الفوضى فى الأقاليم ، بل وامتدت إلى باريس كذلك ، حيث قتل يوم ٢٣ يوليو أحد المستشارين ، وصهره الأول^(١) لأنه توعد الشعب بأن يجعله « يأكل الحشيش » ، وعزى إليه أنه يريد إفلاس فرنسا والاستيلاء على الغلال : والثانى لاتهامه بحصد القمح قبل نضجه .

ولم يكن (الخوف) هو منشأ الفوضى التى انتشرت وقتئذ ، بقدر ما كان مبعثها الصحيح هو ذلك (النظام) أو الأسلوب الذى رسمه واتبعه الشعب لاتقاء المخاطر سواء كانت هذه حقيقة أو وهمية ، والانتقام لنفسه إذا نزل به الشر ؛ ثم منع وقوع الشر مرة ثانية . . وهو نظام ، أو أسلوب اقتضى لتحقيق هذه الغاية المبادرة بإلغاء الحقوق الإقطاعية التى حكمت على الفلاحين بالمذلة والمهانة ، ونكدت عليهم عيشتهم ، وذلك بإعدام كل الوثائق والمستندات التى كانت هذه الحقوق الإقطاعية القديمة مسجلة بها ، ولما كان الشعب لا يجد مبرراً لبقاء احتكار الملح أو لبقاء امتياز الصيد ، فقد هوجمت مخازن الملح ، وطورد حراس الصيد ؛ ثم إن الجماهير لم تلبث أن انتزعت من أيدي الجلادين ، كثيرين من المحكوم عليهم بالإعدام ؛ وأفاد عدد غير قليل من هذه الفوضى لإشفاء غليلهم من أعدائهم ، ثم لم يكتف الفلاحون فى ثورتهم وهم الناقون على (النظام القديم) عموماً بإتلاف السجلات والمستندات ، بل صاروا يحرقون ويخربون المباني التى حفظت بها هذه السجلات . وكان الدافع المسيطر على (ذهنية) هؤلاء الفلاحين « الرغبة الشديدة فى الاقتصاص من صاحب الإقطاع ، وذلك بالانتقام منه ، فى أعز شيء لديه ، وهى الأملاك (القصور) التى ارتكز عليها سلطانه وكانت رمزاً لسيطرته . .

(١) المستشار (فولون) Follon ، وصهره (برتير) Bertier كان مفتشاً لباريس Intendant

وفي الأسبوعين الأخيرين خصوصاً من شهر يوليو (١٧٨٩) انتشر ما صار يعرف باسم (الرعب العظيم) La Orande Peur: الرعب من اللصوص وقطاع الطريق ، ثم الرعب من جيش أجنبي يتوقع الناس هجومه على البلاد بتحريض من الكونت دارتوا . ولقد توترت الأعصاب بدرجة أن (نواقيس الخطر) صارت تدق محذرة من دنو العدو كلما شوهد غبار منعقد كالسحب من بعيد ، أو دخان يتصاعد في الأفق كثيفاً من المداخن ، فيهرع أهل القرى والدساكر للفرار بمناعمهم ومواشيهم وأثاث بيوتهم . . إلخ ، بينما يتسلح المعروفون بالشجاعة من بينهم ، فيقفون متأهبين لحراسة القرية وبأيديهم البنادق ، أو الحراب أو السكاكين ، أو الفئوس وما إلى ذلك . وقد ينشط المسؤولون في بعض القرى فيلحون على أهلها بالفرار بكل سرعة فيساور القرويين الشك في نواياهم ، ويهتمونهم بالارتشاء من الأشراف ورجال الدين ، لإخلاء القرى من أهلها ، كي يستولوا هم على أملاكهم وثرواتهم ، وعندئذ ينقلب القرويون على هؤلاء المسؤولين الشريرين . ولقد ظلت ، مع ذلك بعض الأقاليم لا يعرف أهلها الرعب والفرع بالرغم من اعتقاد الناس في أنحاء فرنسا وتأكيدهم أنهم «شاهدوا» اللصوص وقطاع الطريق في كل مكان ، ثم إن (الرعب) كان طفيفاً في بعض الأقاليم لا يعدو الانزعاجات المحلية البسيطة فحسب ، وأما سبب هذا الرعب والفرع العظيم فكان كما شاهدنا الخوف من قطاع الطريق ومن مؤامرات النبلاء (أي المؤامرة الأرستقراطية) ، وثورة الفلاحين ، والتسلح المفاجيء .

وكان من المنتظر ، وكما حدث فعلاً ، أن يترتب على حالة الرعب والفرع هذه ، وقوع كثير من حوادث القتل والذبح ، وذلك التخريب والتدمير الذي صاحب ثورة الفلاحين ، ولكن كانت هناك نتائج أعظم خطراً من هذه ، وأبعد أثراً ، وذلك عندما أخذ يقوى ويشتد في وجه هذه الأخطار ، ومنذ ربيع ١٧٨٩ ؛ تماسك وتكتل طبق حقيقي ، هو تكتل الشعب حول (الطبقة الثالثة) التي ينتمي إليها ، حتى يدفع عن نفسه الأخطار التي تهدده

من ناحية أعداء الثورة . وقد ظهر هذا التكتل خصوصاً منذ أن صار متوقفاً حديث (انقلاب عسكرى) بعد حوادث ١٢ يوليو وهو اليوم الذى ذاع فيه خبر إبعاد نكر من الوزارة ، ومن فرنسا . ثم أخذ هذا التكتل صورة تشكيل قومونات^(١) فعلية فى بعض المدن التى انتزعت لنفسها من السلطات الحكومية المحلية الصغيرة حق إدارة شئونها بنفسها . كما حدث فى ليون ، وأميان ، وبردو ، وديجون ، وروان ، ونانت ، ومونيليه ، ثم أنشئ فى كل مكان (حرس أهلى) من البورجوازية ، ولما كان مفتشو الأقاليم Intendants أو حكامها ، قد بقوا دون تعليمات ولا قدرة لهم على إعادة النظام ؛ فقد غادروا مراكزهم ، وحذا حذوهم القضاة والموظفون ، فلزموا بيوتهم ؛ وانتشر العصيان بين الجنود ، ولم يعد هناك كما قال أحد المعاصرين : لا ملك ولا برلمان (أى هيئة قضائية) ، ولا جيش ، ولا بوليس . . . ووجب على المجالس البلدية أن تتسلم على الفور زمام الأمور الذى أفلت من يد الحكومة . وهكذا كان فيما حدث ، انهيار (النظام القديم) من تلقاء نفسه ، كما أن هذا الانهيار جعل الملكية تعتمد على المجالس البلدية فى مواجهة هذه الفوضى ومقاومتها ، بينما وجدت البلاد من ناحية أخرى ، فى الحركة (الاتحادية) أو (الفدرائية) ، ما يحقق إنقاذها من الفوضى ؛ فالتحت المدن التى فى إقليم (بريتانى) حول مدينة (رين) ، والتى فى إقليم نانت حول مدينة نانت وهكذا .

(١) القومونات Communes ظهرت أصلاً فى القرن الخامس عشر ، ونالت تشجيع الملك لويس الحادى عشر (١٤٦١ — ١٤٨٣) ؛ وتألفت من المواطنين للدفاع عن أنفسهم ضد الظلم ، ولحماية حقوق الملكية ، وحماية وتشجيع التجارة .

زوال النظام القديم (يوم ٤ أغسطس) :

ومجزت الجمعية الوطنية التأسيسية أمام هذه الحوادث الجسيمة عن فعل أى شيء ، بسبب انقسام الرأى بين أعضائها ، واختلاف نزعات النواب وميولهم . فهناك فريق يريد وضع نظام صارم يكفل القضاء على الفوضى ، وفريق آخر يرى وضع (نظام) يتيح الفرصة للانتقام من كبار رجال الدين والنبلاء الإقطاعيين ، الذين أنشأوا الصلات مع (المهاجرين) ، والذين اتهمهم الشعب الآن بأنهم هم الذين حرصوا الفلاحين والقرويين على تخريب الأملاك فى الإقطاعيات ؛ وفريق ثالث من أثرياء الطبقة المتوسطة الذين ابتاعوا من النبلاء بعض أملاكهم وأراضيتهم وصار لهم ريع ودخل منها ، ولم يكن من مصلحتهم استمرار الفوضى والتخريب ، حتى لا يحرموا من إراداتهم ، علاوة على ما كان ينطوى عليه استمرار الفوضى والتخريب ، من تعريض مبدأ الملكية الفردية ذاته للخطر .

وعلى ذلك فقد تعذر على الجمعية الوطنية أن تفعل شيئاً ، قبل التوفيق بين هذه الآراء المتعارضة . ولقد استمر الحال على ذلك ، حتى حدث فى مساء يوم ٤ أغسطس ١٧٨٩ ، أن اعتلى الكونت دى نواى Noilles منصة الخطابة ، وأخذ يعالج بمهارة الفروق القائمة بين الامتيازات الإقطاعية أى الخدمة الإقطاعية الشخصية التى يتمتع بها صاحب الإقطاع بحكم مولده النبيل ، والحقوق الإقطاعية ، وبين حقوق الملكية (التملك) الفردية ، أى الحقوق التى آلت إلى أولئك الذين ابتاعوا أملاكاً من النبلاء حديثاً أى إلى الطبقة البورجوازية ، ثم أعلن كعلاج للهباج المنتشر فى الريف :

أولاً : إلغاء السخرة ورقيق الأرض ، والخدمة الإقطاعية الشخصية أى الامتيازات الإقطاعية .

ثانياً : شراء الحقوق الكائنة فعلاً ، — أى إلغاء الحقوق الإقطاعية فى نظير تعويض يدفع لأصحابها . ولم يكن (دى نواى) يملك ما يخشى

أن يفقده هو شخصياً لأنه كان الابن الأصغر (ولايرث شيئاً) ومفلساً .
ولكن (دى نواى) لم يلبث أن لقي تأييداً من جانب النبلاء الأحرار ؛
وسرعان ما طغت موجة من الحماس على المجلس ، فصار النواب من طبقة
النبلاء والأكايروس ، يهرعون إلى المنصة ليعلموا منها تنازلهم عن امتيازاتهم
وحقوقهم الإقطاعية - فعلوا ذلك من تلقاء أنفسهم ، ودون أن يفوضهم
ناخبوهم من أهل هاتين الطبقتين فى ذلك التنازل إطلاقاً . ثم بادر نواب
الأقاليم يعلمون كذلك تنازل المجالس الإقليمية عن كل ما كان لها من سلطات
مالية ، وتنازل المدن عن نقاباتهما وامتيازاتها الاقتصادية ، وأعلن القضاء
تنازلهم عن حق شراء الوظائف القضائية ؛ وأعلن المجلس أن « الملك معيد
الحرية إلى فرنسا وموطد لأركانها بها ، ، وذلك ابتهاجا » بذلك الاتحاد
السعيد الذى جمع اليوم بين العقول والقلوب ، . وهكذا عندما انفض المجلس
فى الثالثة من صبيحة اليوم التالى (هـ أغسطس) كان ظاهراً أن الاتفاق منعقد
على (تحطيم النظام القديم) ، وأن لاسبب بعد اليوم يدعو إلى الخوف من
« ثورة ، عنيفة !

ولكن ذلك كان تفاؤلاً ، لا يلقى ما يبرره . وسبب هذا ما ظهر من
صعوبات عديدة عند تفسير وتطبيق القرارات الآتية ، والقرارات التى
اتخذت كذلك فى الأيام التالية بين ٥ ، ١١ أغسطس سنة ١٧٨٩ ، وبشأن :
إلغاء شراء وظائف القضاء ، وبشأن حقوق واختصاصات المجالس البلدية ،
وتحقيق العدالة لكل إنسان بدون مقابل ؛ وإلغاء الامتيازات المالية « بحيث
يدفع كل مواطن الضريبة التى تفرض على جميع الأملاك ، بطريقة واحدة ،
وفى شكل واحد ، وتقرير المساواة ، « بحيث يكون من حق كل مواطن
دون تمييز بسبب المولد الالتحاق بالوظائف الكنسية والمدنية .
والعسكرية ، ، وبحيث لا يمنع أحد من ممارسة أية مهنة نافعة ، وإلغاء
العشور مع تعويض الكنيسة عنها ، بما يكفى النفقات اللازمة لإقامة الشعائر
الدينية وتأدية رجال الدين لواجباتهم ، ومساعدة الفقراء والمعتمدين

إلى غير ذلك ؛ وإلغاء الأموال التي كانت تدفعها الكنيسة إلى (روما) ؛ ثم دعم حقوق الدولة في الإشراف والهيمنة على شئون الكنيسة عموماً . وقد دلت هذه المسائل على أن الجمعية الوطنية كانت مدفوعة إلى اتخاذ هذه الخطوات بميول (جاليكانية أى غالية) تحفظ للكنيسة في فرنسا ذاتيتها ، وأنظمتها في علاقاتها مع كنيسة (روما) ، وحسب المبادئ التي أعلنها القساوسة في فرنسا منذ قرن مضى (سنة ١٦٨٢) .

ولقد لعبت المجالس البلدية دوراً هاماً في كل التغييرات الكبيرة التي حدثت أو كان من المنتظر حدوثها أيضاً نتيجة لاتخاذ هذه القرارات من جهة وبسبب الصعوبات التي نجمت من محاولة تطبيقها من جهة أخرى ، وذلك لأن المجالس البلدية كانت تودع بها الأوامر المتعلقة بالنظام القضائي والاجتماعي . وكان من عملها تفسير القرارات التي عهد إليها بتنفيذها . ثم إن المجالس البلدية لم تلبث أن حصلت (في ١٠ أغسطس) على حق تجنيد المواطنين للجيش ، وتسريح الجنود الذين انتشر العصيان بينهم ، كما صار الجنود والضباط لا يخضعون لسيطرة الملك وإشرافه المطلق عليهم ، منذ أن طلب منهم أن يخلعوا اليمين - يمين الولاء - للأمة والملك والقانون ، ووجب لذلك منع استخدامهم ضد المواطنين ، . أضف إلى هذا أن هؤلاء المواطنين ، أعضاء المجالس البلدية قد ازداد اهتمامهم الآن بكل ما يقع من حوادث لا معدى من أن تترك أثراً على سعادتهم ومستقبلهم ، فقويت رغبتهم في الوقوف على حقيقة كل ما يحدث ، ومناقشة آثاره ، والتفكير في خير الطرق الموصلة للارتفاع به . ولا جدال في أن يقظة الوعي القومي هذه كانت أساس « الثورة » الاجتماعية التي كان لامناص من دعم أركانها في (الدستور) المنتظر .

اعلان حقوق الانسان والمواطن^(١) : ٢٦ أغسطس ١٧٨٩

طالبت أكثر دقاتر الثورة بتقرير المبادئ التى يجب استناد الحكومة الفرنسية عليها فى ميثاق أو عهد قومى *Charte Nationale* ، يحدد من الآن فى صورة قاطعة المبادئ التى نادت بها الأمة . ولما كانت الولايات المتحدة الثلاث عشرة فى أمريكا الشمالية قد فعلت ذلك فى سنة ١٧٧٦ ، حيث تضمن إعلان الاستقلال الذى أصدرته فى ٦ يوليو ١٧٧٦ ، فى شبه مقدمة ، حقوق الإنسان فى المساواة والحرية والحياة والسعادة ، وتغيير الحكومات التى لا ترعى هذه الحقوق ، فقد اقترح لفاييت استصدار «إعلان بحقوق الإنسان الطبيعية وبحقوقه كفرد يعيش فى المجتمع حتى يصبح هذا الاعلان الفصل الأول من فصول الدستور ، الذى تنشده الأمة .

وفى أول أغسطس بدأت الجمعية الوطنية تبحث موضوع هذا الاعلان من حيث وجوب اشماله على النظريات التى أتى بها الفلاسفة مثل روسو وغيره ، أو أن يشتمل فقط على الحقائق الأساسية التى هى مصدر كل القوانين الوضعية ؛ أو من حيث الأخذ بالمبادئ التى تقررت فى إعلان الاستقلال الأمريكى ، أو اعتبار أن ما يصلح لأمة حديثة النشأة كالولايات المتحدة قد لا يصلح لأمة قديمة العهد ، ولإمبراطورية كبيرة ، كفرنسا . ولقد استغرقت هذه المباحثات وأمثالها وقت المجلس حتى يوم ٤ أغسطس ، فوافقت الجمعية الوطنية فى هذا اليوم على استصدار إعلان الحقوق للإنسان والمواطن . وبما تجدر ملاحظته أن الجمعية رفضت استصدار إعلان مكمل لإعلان الحقوق للإنسان والمواطن ، يتضمن «الواجبات» كذلك المفروضة على الإنسان والمواطن . وفى ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩ اعتمد الاعلان فى صيغته النهائية .

(١) La Déclaration des Droits de l'Homme et du Citoyen.

ويتفق إعلان الحقوق الذي صدر في ٢٦ أغسطس ١٧٨٩ مع منطق العهد الذي صدر فيه ، فهو خلو من الحشو ، كما أنه مصاغ في عبارات واضحة وبصورة تعكس المزاج والروح الفرنسي ، عندما كانت تحو أصحابه الرغبة في وضع إعلان يصلح لكل الأقسام ولكل الأوقات (الآزمنة) ولكل البلدان ، ويصبح نموذجاً يحتذى به العالم قاطبة وينسج على منواله .

وبدأ إعلان الحقوق بمقدمة في قالب من الألفاظ والعبارات الرنانة انتهت بوضع السبع عشرة مادة التي تألف منها الإعلان تحت رعاية (الكائن الأعظم) *l'Être Suprême* . ولم يكن هناك مناص من أن يرعى (الكائن الأعظم) هذه الحقوق لأن الطبيعة وحدها كانت مصدرها ، فمن جهة لم يكن واضعوا (الإعلان) يريدون التصدي لمعارضة الدين والعقائد فذكروا الكائن الأعظم ، ثم إنهم من جهة أخرى أرادوا نكران أن التجربة ، دخلت في تقرير هذه الحقوق ؛ (يعني أن هذه الحقوق طبيعية) .

ويتسم (الإعلان) بالطابع النفعي ، أي بالرغبة في الانتفاع من استصداره ، عندما كانت الغاية الأولى من تقرير المبادئ التي تضمنتها مواده السبع عشرة ، الحيلولة دون وقوع أي عصيان أو ثورة جديدة ؛ الأمر الذي دل على إعلان الحقوق إنما استصدر في ظروف خاصة ، وأنه قد خضع لإملاء الحوادث . ولذلك فإن إعلان الحقوق ، من هذه الناحية ، يعتبر عملاً أو إجراء سياسياً .

وثمة ملاحظة هامة هي أن هذا الإعلان كان من وضع (بورجوازية حرة) أي طبقة متوسطة تدين بمبادئ الإصلاح ، كما أنها كانت (بورجوازية مملوكة) أي أنها ذات مصلحة في تقرير حقوق ملكيتها . فكان ذلك مبعث ما لوحظ من تناقض في إعلان الحقوق — لأن بينما

أرادت هذه البورجوازية الحرة تقرير مبدأ الملكية (التملك) وعلى اعتبار أنه حق طبيعى مقدس لا يمكن المساس به أو النيل منه (المادتان : ٢ ، ١٧) ، كان واضحاً من جهة أخرى أن هذا المبدأ لا يمكن أن يفيد منه سواد الشعب الذى لا يملك شيئاً . زد على ذلك أنه قد تركت دون حل كل المسائل المتعلقة بمصير الملكية الإقطاعية والكنسية التى ألغتها قرارات الجمعية الوطنية فى ٤ - ١١ أغسطس سنة ١٧٨٩ .

وعندما ضمن إعلان الحقوق ، حق المقاومة ضد الاستبداد والظلم ، — (المادة ٢) كان واضعوه يريدون ، قبل كل شيء ، تقرير أن الحوادث الأخيرة التى بدأوا بفضلها يستأثرون بكل أسباب السلطة ، كانت قانونية ومشروعة ؛ وفى الوقت نفسه لاشك فى أن حوادث شهر يوليو كانت لاتزال ماثلة فى أذهانهم ، ويسيطر على تفكيرهم ضرورة الحيلولة دون وقوع ما يشبهها فى المستقبل ، عندما جاء فى هذه المادة أن الغرض من كل نظام سياسى أو تضامن سياسى هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية والتى ليست مؤسسة على سلطة خارجية .

ومع أنهم أرادوا تهدئة النفوس وإزالة الأحقاد الماضية بإعلان مبدأ (المساواة) — [فى المادة ١] فقد وضعوا تحفظاً يحيز تقييد هذه المساواة عندما قالوا بوجود فوارق أو مميزات اجتماعية مستندة على الخدمات التى يؤديها الفرد للصالح العام وتعود بالنفع على المجتمع ؛ فجاءت صياغة هذه المادة الهامة كما يلى : « يولد الناس أحراراً ومتساوين فى الحقوق ، ويبقون أحراراً ومتساوين فى الحقوق ، ولا يجب بحال أن تقوم الميزات الاجتماعية إلا على أساس النفع العام أو الفائدة المشتركة ^(١) » .

ثم إنهم قبلوا مبدأ حرية الرأى [المادة ١٠] وترك الناس أحراراً

(١) Les Hommes Naissent et Demeurent Libres et Egaux en Droits. Les Distinctions Sociales ne Peuvent Etre Fondées Que sur L'utilité Communes.

يبدون ما يشاءون من آراء ، حتى الآراء الدينية ثم أكدوا حق الإنسان في التعبير عن آرائه وإذاعتها (المادة ١١) ولكنهم (المادة ١٠) اشترطوا ألا يترتب على التظاهر بهذه الآراء إقلاق أو إزعاج للنظام العام المستند على القانون . وقد احتج (ميرابو) في خطاب مثير على هذا المبدأ ، الذي قال إنه يدل على أن المجلس يريد ، تقرير العقيدة الدينية (الكاثوليكية) السائدة . ولقد سبب هذا التناقض الألم ، كما بعث على الشعور بالخيبة في نفوس المواطنين الذين عقدوا آمالاً عظيمة على الدستور ، الذي كان إعلان الحقوق مقدمته ولكن بالرغم من هذا التناقض الظاهر ، اشتمل إعلان الحقوق على أهم المبادئ التي نادى بها فلاسفة الثورة : الحرية ، المساواة سيادة الأمة ، فصل السلطات ، الإرادة العامة ، الخ . وكان بسبب تقرير هذه المبادئ في وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن ، أن صار هذا الإعلان « عقيدة » الديمقراطية . ثم زاد من قوة هذه « العقيدة » ، إيمان رجال الثورة ، بأن الواجب الإنساني ، يطلب منهم العمل على نشر هذه (العقيدة) ، أو المذهب الديمقراطي ، خارج حدود بلادهم ، حتى تسعد البشرية قاطبة ، ويتحرر الإنسان في كل مكان ، من قيود الرق والعبودية .

مفهوم الملك :

وبدأت الجمعية الوطنية التأسيسية تبحث موضوع الدستور ، وعندئذ ظهرت بوادر الانقسام الخطير في المجلس ، ولم يكن سبب الانقسام التفكير في تغيير شكل الحكم ، لأن المجلس كان يريد أن يبقى الحكم (ملكياً) . ولكن دار الخلاف حول الطريقة التي يمارس بها الملك وظائفه في المملكة وإذا كان لويس السادس عشر قد تنازل (مؤقتاً) عن سلطاته وسلم (ضمناً) بمبدأ سيادة الشعب ، فقد كان معروفاً كذلك أنه لاغنى عن تصديق الملك على القوانين حتى تصبح نافذة ؛ وفي وسع الملك لذلك أن يعطل أو

يوقف نشاط النواب المتحمسين للإصلاح . وإذا كان المجلس من جهته قد أقر مبدأ فصل السلطات ، فإنه كان يرى كذلك أنه إذا بقيت السلطة التنفيذية فى يد الملك ، يجب أن يحتفظ المجلس بالسلطة التشريعية ؛ وأصر كثيرون على أن تبقى هذه السلطة التشريعية للمجلس وحده ودون شريك ؛ ورفض المجلس أن يكون للملك حق التصديق على القوانين « واستندوا فى ذلك إلى أن الاضطراب والحيرة سوف يسودان إذا رفض الملك التصديق على قرارات ٤ - ١١ أغسطس وعلى إعلان حقوق الإنسان ، أى إذا رفض التصديق على الإجراءات التى أعادت السلام الداخلى ، وأشاعت الثقة والطمأنينة فى النفوس ، وهى الإجراءات أو القرارات التى يجب المحافظة عليها كاملة ومهما كان الثمن .

وكان لبعض أعضاء (لجنة الدستور) بالمجلس رأى يخالف مذهب إليه المجلس ، وذلك أن الخوف من طغيان حوادث الشعب الجامعة قد جعل هؤلاء (وبقرا لجنة الدستور هما : مونييه ، ولالى توليندال Lally - Tollendal) يريدون إقامة سلطة تنفيذية قوية فى وسعها الدفاع عن الأملاك والأموال وإخماد الاضطرابات . وقد تألف برنابيه (وكان مأخوذاً من الدستور الانجليزى) : (أولا) : من إعطاء الملك حق الرفض (الاعتراض المطلق) Veto Absolu ، على جميع قرارات السلطة التشريعية و (ثانياً) . إنقاص السلطة التشريعية ذاتها ، وذلك بخلق أو إنشاء مجلس أعلى يتألف من أعضاء بحق الوراثة ، أو لمدة الحياة ، يقوم إلى جنب المجلس الشعبى أو الانتخابى .

وحى وطيس المناقشة داخل المجلس وخارجه حول هاتين المسألتين : تقييد حق الملك فى رفض التصديق على القوانين ، التى تستصدرها السلطة التشريعية ، هل يكون مطلقاً أو اعتراضاً موقوتاً (معلقاً) Veto Suspensif ثم هل تستمر السلطة التشريعية فى مجلس واحد أو ينشأ إلى جانبها (غرفة ثانية) ، أى مجلس أعلى وراثى للإقاص من سلطاتها ؟

وازدحم الباريسيون في (المقاهي) التي انتشرت في العاصمة وقتئذ - وأهمها مقهى (كافيه دي فوي) Café De Foy في حي الباليه رويال ، يتناقشون في هذه المسائل ، ويستمعون إلى آراء النواب ، وإلى أقوال (المهيجين) في مسألتى (حق الاعتراض والرفض) و (الغرفة الثانية) واستخدم (ميرابو) طائفة من الناشرين ، والمهيجين لتحريض الجماهير في مختلف نواحي باريس ، وفي مقاهيها العديدة الأخرى ، التي لم يكن يخلو منها حتى من أحياء باريس ، ضد حق الرفض والاعتراض (Veto) وضد الغرفة الثانية . ولم يكن الهياج مقصوراً على باريس وحدها ، بل تعداها إلى غيرها من المدن وانتشر في البلاد بأسرها للتحريض في كل مكان على مقاومة ما أطلقوا عليه اسم (مدام فيتو) Madame Veto .

ورفض المجلس (الغرفة الثانية) على اعتبار أنها محارلة لإضعاف السلطة التشريعية وإحياء طبقة النبلاء تحت اسم آخر . ولكن المجلس لم يلبث أن أعطى الملك في ١١ سبتمبر ١٧٨٩ حق الاعتراض (الرفض) المؤقت ، وذلك بأن جعل هذا الحق موقوتاً بدورتين فقط من أدوار انعقاد المجلس أى لمدة أربعة أعوام ، فإذا أقر المجلس نفس القوانين بعد ذلك ، سقط حق الملك في الاعتراض عليها . وكان (نكر) قد وعد بأن الملك سوف يصدق في نظير ذلك على قرارات ٤ أغسطس .

ولكن سرعان ما تبين أن الملك لا يريد الوفاء بوعدده ، ويحاول التخلص من التصديق على قرارات ٤ أغسطس ، فدار البحث في المجلس حول هذه القرارات (٤ - ١١ أغسطس) هل هي ذات طابع دستوري (أى حقوق دستورية) فتنفذ بمجرد استصدارها ، أو أنها ذات طابع تشريعي (أى قوانين عادية) فلا تنفذ حتى تنال تصديق الملك عليها . ولكن الملك لم يلبث أن دعا إلى فرساي ، في ١٤ سبتمبر ، إلى

الفلاندر^(١) ، فدل باستدعائه الجيش إلى مكان اجتماع الجمعية الوطنية ،
 هل أنه يريد تحدى الجمعية ، بما كان له أعظم الأثر في زيادة هياج الجماهير
 في باريس بمجرد وصول هذا النبا إليها .

الرياح في باريس

ولقد كانت القوضى وقتئذ تسود باريس . سببها إقفار الخواثيت من
 البضائع والأغذية ، لامتناع المزارعين والمنتجين عن إرسال سلعهم ،
 وغلاهم ومحصولاتهم إلى العاصمة ، ولأن المالين عاروا يهربون أموالهم ،
 بسبب انتشار القلاقل والاضطرابات في الأقاليم ، ولأن الجمهور صار
 متكالباً على تخزين المواد الغذائية خوفاً من المجاعة ، فارتفعت لذلك كله
 الأسعار وندر وجود العملة ، واضطر الباريسيون إلى الوقوف ساعات
 طويلة أمام المخازن للحصول على كسرة من الخبز لا تغنى ولا تشبع . وتعطلت
 الصناعات الكيالية التي كانت تزود أثرياء باريس بأدوات الزينة والترفيه ،
 منذ أن غادر العاصمة أكثر أهل البلاط ، وكبار الأجانب وأعضاء الأسر
 الغنية ، وانتشرت البطالة كما انتشرت المجاعات ، حتى صار يتزايد تباعاً عدد
 الفقراء المعدمين في باريس ، فوصل عددهم بعد عامين اثنين من بداية الثورة
 إلى ١٠٠,٠٠٠ تقريباً من سكان عدهم في أوائل أيام الثورة حوالى ٦٠٠,٠٠٠
 نسمة . ومن بين هؤلاء الفقراء والمعدمين حوالى ٦٠,٠٠٠ جاءوا من
 الأقاليم طلباً للرزق .

وكان في وسط هذا الاضطراب إذاً أن تألف (القومون) في باريس في
 ١٨ سبتمبر ١٧٨٩ من أعضاء البلدية (٦٠ عضواً ، عن كل قسم من
 أقسام باريس عضو واحد) ، وعمدة باريس ، وهم الذين اختارهم
 الناخبون . وانقسمت باريس إلى شبه جمهوريات متنافسة فيما بينها عندما

صار لكل قسم ، ومركز منها (قومون) أو لجنة أو مجلساً للإشراف على التموين ولتنظيم الحرس الأهلى ، وللمحافظة على الأمن والنظام ، أى أن هذه اللجان قد اتزعت لنفسها الاختصاصات التى كانت للبوليس والشرطة . وكان فى مراكز أو لجان المراكز هذه أن وجد أشد المهيجين تطرفاً فرصته السانحة للسيطرة على عواطف الجماهير . امتاز من هؤلاء : (مارا) Marat وهو سويسرى الجنسية ، ومن رجال الطب العسكرى ، كان قد أصدر حديثاً فى صحيفته المعروفة تاريخ الثورة : (صديق الشعب) L'Ami De Peuple . ثم (كاميل ديمولان) صاحب صحيفة (فرنسا الحرة) Discours de la lanterne وأحاديث المصباح للباريسيين aux Parisiens ثم إليزى لوستالو Elisée Loustalot المحامى من بر دو ومحرر (ثورات باريس) - Revolutions de paris - وقد اتهم كل هؤلاء المهيجين جماعة « الارستقراطيين » و « أصحاب القلنسوات » (أى رجال الدين) فى المجلس بأنهم منشأ كل سوء ، ونصحوا بوجوب العمل مباشرة ضد الملك وضد البلاط ، وطالبوا بحل الجمعية الوطنية ، وعودة الملك إلى باريس . وزاد من حدة الغضب ما كان يصدر وقتئذ من « رسائل أو كتيبات ، مثيرة مثل « سوط الوطن » Le Fouet National ؛ و « متى نحصل على الخبز ؟ » (١) الخ . ثم اشتد الصخب عندما نشر رجل أطلق سراحه أخيراً من الباستيل رسالة قنف بعنوان (ميثاق المجاعة) (٢) اتهم فيها لويس السادس عشر وأنصاره ، بالاستيلاء على الغلال ، للاثراء من يعبها ، دون اهتمام بما يحدثه هذا العمل ، من تجويع الشعب . ولقد صدقت الجماهير الثائرة هذا الاتهام ، بسبب الاعتقاد السائد وقتئذ ، بأن البلاط وقد أخفق فى الانتصار على الثورة ، وليس فى قدرته اللجوء إلى القوة لإخمادها ،

(١) Quand Aurons-Nous du Pain ?

(٢) Le Pacte de Famine.

صار يحاول القضاء عليها بنشر المجاعة ، وأن القلق سوف يظل مستبداً بالنفوس حتى يتسنى فصل الملك الذى صار أداة طيعة فى أيدي المهاجرين والنبلاء عن حاشيته المحيطة به ، وأنه لا مفر للوصول إلى ذلك من عودة الملك إلى باريس .

٥٠٦ أكتوبر : عودة الملك إلى باريس

وخشى الملك والبلاط من العودة إلى باريس ؛ وسعى البلاط عبثاً لاستمالة لفايت والحرس الأهلى ، وهو القوة الموجودة فعلاً منذ عصيان (الحرس الفرنسى) ؛ وحاول البلاط أن (يحس نبض) الجنود ، وكانت فرقة أو آلاى الفلاندر قد وصلت إلى فرساي بناء على دعوة الملك كاتقدم ، فاحتفلت سيدات البلاط بمقدمهم احتفالاً كبيراً ، وأقيمت فى أول أكتوبر سنة ١٧٨٩ مأدبة فخمة لضباط الفرقة ، وشرب هؤلاء نخب الأسرة المالكة . وعندما رجع الملك من الصيد دخل فجأة إلى المقصورة المخصصة له لتحية المجتمعين ، ومعه الملكة والدوفان (أى ولى العهد) فعظم الحماس ، وفعلت الحمر فعلها فى الرموس ، فأهان الجنود الشارة الحمراء الزرقاء (شعار باريس) ؛ واستبدلوا بها الشارة البيضاء (شعار الملك البربونى) ، أو الشارة السوداء (شعار الملكة ماري أنطوانيت) ؛ ولعن الجنود الجمعية الوطنية ، وصاروا يسبونهم . وبلغ هياجهم ذروته عند خروج الأسرة المالكة من الاجتماع ؛ وأعلن الجنود وضباطهم أنهم يكرسون حياتهم لخدمة الملك وحده .

هذه المأدبة وما حدث فيها ، وصلت أخبارها إلى باريس ، فزاد هياج الجماهير ؛ ووجد المهيجون فيها فرصتهم السانحة ، لإرغام الملك على العودة إلى باريس . ولم تكن تعوزهم الحجة فى هذه المرة ، بسبب ما حدث فى فرساي ، لإقامة الدليل القاطع على أن النية ميّنة لإحداث (انقلاب

حكومي) ضد الشعب، وضد نوابه في الجمعية الوطنية. ووقف (مارا) يهيب بال جماهير أن «تسلحوا»؛ وقررت مجالس أو لجان المراكز أن تنعقد بصورة دائمة، وطلبت لجنة الكورديليه Cordeliers - أحد أحياء باريس - برئاسة دانتون Danton أن يذهب لفايت إلى الملك لإقناعه بإبعاد فرقة الفلاندر، والتصديق فوراً على قرارات الجمعية الوطنية التي كانت لاتزال معلقة.

ولكن كان يبدو أن لامفر من سلوك طريق واحد مع الملك الضعيف والمتردد، والذي أحاط نفسه ببطانة السوء: هو الاتصال به مباشرة ودون وساطة أحد.

وكان النساء أكثر حماساً من الرجال وأشد هياجاً منهم. دوت أصواتهن تطلب الخبز، وأحدثن جلبة وضوضاء لا تظير لها، وخصوصاً في أسواق حي (الهال) Halle، المكتظ يائعات السمك، وغيرهن من نساء الطبقة الدنيا. واستمر هذا الهياج الليل بطوله، حتى إذا كانت الخامسة من صبيحة اليوم التالي (٥ أكتوبر) كان حوالى ١٠,٠٠٠ امرأة قد جرفهن جنون لاطاقة لإنسان على دفعه.. ثم تزايدت الفوضى عندما نهب بعض الثوار (الأوتيل دي فيل). وتآلف من هذه الجماهير الصاخبة موكب كبير يقصد الذهاب إلى فرساي لإحضار الملك.

وكان موكباً عجيباً: النساء العنصر البارز فيه، حيث بلغ عددهن ستة آلاف وفي الطليعة نساء حي (هال) - «القطيعات»، المشاكسات (الفتوات) ينضم إليهن عدد من الرجال الذين حرصوا على حلاقة ذقونهم، واستخدام الصباغ في تزيين وجوههم - وكان استخدام الصباغ عادة منتشرة بين الرجال - وارتدى بعض هؤلاء الرجال، ومن بينهم جنود من الحرس الأهلي، أزياء النساء، وتحمل أكثر الرجال بارتداء أحسن ملابسهم. وانضم الثوريون والمهيجيون أقوياء الشكينة إلى هذا الحشد الغريب. وحمل

الموكب مدفعين ، وتقدم الموكب (الحاجب ميلار) Millard يقرع على طبله ، وعندما ظهر على (لفايت) التردد ، هدهد رجاله بالموت : « إما إلى فرساي ، وإما إلى المشنقة » .

وبعد ظهر هذا اليوم (٥ أكتوبر) وصل الحشد إلى فرساي ، متلطفاً بالوحد وفي حالة هياج شديد وذهب وفد على الفور إلى الجمعية الوطنية كي يبلغها شكاوى الشعب : غلاء المعيشة ، وتلاعب المضارين وإهانة الشارة الوطنية (الكوكارد) وأصرت النساء على مقابلة الملك ، واخترت وفداً لهذه الغاية من أعضائه إحدى فتيات الهوى مادلين شابري Madelaine Chabry التي أغنى عليها في حضرة الملك : الذي وعد عندما قابله الوفد ، باتخاذ مايلزم من إجراءات لتموين العاصمة ، وأمر بإعادة النسوة إلى باريس في عربات البلاط ، ثم أعلن قبوله لمواد الدستور وإعلان حقوق الإنسان - وساد الهدوء بعد هذه الوعود .

ولكن الملك لم يكن يريد العودة إلى باريس ، بل كان يريد الذهاب إلى (روان) Rouen ، مصطحباً معه (المعتدلين) من أعضاء الجمعية الوطنية وسبقت الملكة فعلاً بالخروج ، ولكن الحرس الأهلى في فرساي أوقفها . وحاول (نكر) ، وكان قد وصل إلى فرساي أن يوضح للملك خطورة الذهاب إلى (روان) بسبب الأزمة التي تعانيها الخزانة . ثم الخطر المترتب على ترك الميدان فسيحاً لدسائس ومؤامرات قرية الدوق دورليان (فيليب المساواة) Philippe L'Egalité الذي انضم إلى طبقة عملى الشعب منذ يوم ٢٥ يونيو ؛ ونصح (نكر) الملك بالذهاب إلى باريس . وكان يرجو أن يستطيع في باريس التأثير على الملك . ولكن لويس السادس عشر ، وهو الرجل المتردد دائماً ، لم يلبث أن زادت حيرته ، بسبب هذا النصح والإرشاد ، فبعث يطلب النصيحة من الجمعية الوطنية . غير أن هذه كان قد اقتحمها النسوة الصاخبات ، والمطالبات بالخبر والخبز وحده ، ووقف

الشرور التي حدثت ، والتي لامفر من زيادة حدتها .
ولقد أقام المهاجرون Les Emigrés الدليل ، بهجرتهم هذه وبكتاباتهم
على أن الاستقراطية الإقطاعية قد صبح عزمها على مقاومة حركة الإصلاح
مقاومة صارمة ، وهو الإصلاح الذي شعرت الملكية ذاتها أن من واجبها
رعايته . وثمة ملاحظة أخرى ، هي أن عزم هذه الاستقراطية الإقطاعية
على المقاومة كان معناه أن الملكية قد ضعف سلطانها ضعفاً شديداً حتى عجزت
عن فعل شيء ، وأن الاستقراطية التي تريد المقاومة ، قد صارت تحاول
« احتكار » سلطة الملكية المتلاشية هذه .

ولكن سلطة الملكية لم تكن وحدها هي التي تلاشت ، بل كان يبدو
كذلك أن سلطات غيرها ، وعلى رأسها سلطة الاستقراطية نفسها ، كانت
في طريقها إلى الانحلال كذلك .

فقد رأينا كيف نشأت فكرة أن هناك مؤامرة أرسقراطية للقضاء على
(الطبقة الثالثة) بسبب استقدام الجنود إلى فرساي وباريس ؛ ولقد قوى
اعتقاد الناس تدريجياً بوجود هذه المؤامرة بسبب ما وقع من حوادث بعد
ذلك ؛ ثم رسخ هذا الاعتقاد عند « هجرة » أمراء البيت المال وأتباعهم
إلى الخارج . وسيطر على « الثوريين » نوع من (الذهنية الجماعية) التي وجهت
نشاطهم وجعلتهم يعتقدون أن في استطاعة البلاط القضاء على (العامة)
وإفناءهم إذا تمكن خصومهم وهم النبلاء الفرنسيون من استخدام القوة
ضدهم - (أى ضد العامة) - فإنه لما كان هؤلاء « الخصوم » أثرياء
وينالون تأييد الدولة ، وفي حوزتهم الأسلحة الكثيرة ، ويعيشون في
قصور حصينة ، ولهم خدم وأتباع لا عدد ولا حصر لهم ، فقد تنفالى ،
« الثوريون » في تقدير قوة هؤلاء الخصوم الحقيقية وباتوا يخشونهم ،
واعتقدوا أن النبلاء علاوة على ذلك سوف يستعدون عليهم الملوك والدول
الأجنبية ، بل ويستعينون في محاربتهم وإفنائهم ، بعصابات قطاع الطرق

وكان فى المدن الألمانية هذه أن أنشأ أمراء البيت المالك (بلاط) على غرار بلاط فرساي ، وراحوا هم وأتباعهم يهددون بقرب القضاء على الثورة ، كما أخذوا يجمعون الجند استعداداً لليوم المنشود ، فكان لهذا أسوأ الأثر على الملكية ذاتها حيث أن الأمل الوحيد فى إنقاذ فرنسا كان منعقداً فى الحقيقة على إمكان التفاهم بين الملك والثورة ، فجعلت (الهجرة) ذلك متعذراً إن لم يكن مستحيلاً ، مما عاد بالوبال على الملكية وساعد على تطور الثورة بالصورة الخطيرة التى سارت فيها الحوادث بعد ذلك .

وكان للإنتقال إلى باريس أثر آخر ، هو أن الجمعية الوطنية التى شهدت فى فرساي الجماهير تقتحم جلساتها يوم ٥ أكتوبر ، وتتدخل فى مناقشاتها لم تعد هى الأخرى متمتعة بحريتها منذ مجيئها إلى باريس ، عندما صارت قاعة المجلس تزدهم بجماهير المتعطلين عن العمل والمتطرفين فى عواطفهم السياسية ، ويتعالى صياح هؤلاء وعصبيهم إما لتأييد وإما لمعارضة خطيب من الخطباء ، وإما للوافقة على ما يروقههم من الاقتراحات المعروضة ، وإما لرفض تلك التى لا تروقهم منها .

وفى هذا الجو الملبد إذاً وفى هذه الظروف الشاذة كان على الجمعية الوطنية أن تعمل لإنعاش الدولة ، ولبعثها ذلك البعث الجديد الذى طالباها الشعب به وهدف إليه (البرنامج) الذى انتخبت الأمة أعضائها على أساسه . وتضافرت صعوبات كثيرة ومتلاحقة لتعطيل نشاط أولئك الذين رغبوا حقيقة فى العمل المثمر الصحيح ؛ فتميز ما وقع وتم فى الشهور التالية بطابع التفكك وعدم الارتباط المنطقي سواء فيما كان يفسر مسلك الأفراد أو فيما صار يشكل مجرى الحوادث . فقد بقيت الأزمة المالية والاقتصادية على حالها ، وظلت العاصمة فى هياج مستمر ؛ وزاد من حدة الأزمة التموينية أن الأقاليم احتفظت كل منها بما لديها من أغذية ومحاصيل ؛ وأدى عدم إقبال الشعب على المساهمة فى القروض الأهلية التى أصدرها (نكر) لسد

عجز الميزانية إلى شدة الضائقة المالية حتى باتت الدولة مهددة بالإفلاس . زد على ذلك استمرار مناوأة مجالس الطبقات الإقليمية والبرلمانات (وهي الهيئات القضائية العليا في الأقاليم) لنشاط الجمعية الوطنية، وعملت العناصر المعادية للثورة من أجل تعطيل النظام الجديد بما في ذلك من تعطيل وضع دستور للكنيسة وإدخال الإصلاحات القضائية اللازمة وإعادة تنظيم البلاد من الناحية الإدارية ، وغير ذلك من الأمور التي نجمت من زوال (النظام القديم) والتي وجب أن يشملها (الدستور) الذي انتظر الشعب الفراغ من وضعه بنافذ الصبر .

وقد تخلصت الجمعية الوطنية من هذه المساواة التي هدفت منها (البرلمانات) على وجه الخصوص إلى توجيه الحركة الثورية في طريق معين يضعف السير فيه من قوة وقيمة المبادئ التي نادت بها الثورة ، وذلك بأن أصدرت في ٣ نوفمبر ١٧٨٩ قراراً بتعطيل هذه البرلمانات (وكان عددها وقتئذ ١٣ برلماناً) إلى أجل غير مسمى .

وإلى جانب هذه المحاولات لمقاومة الثورة ظهرت في المدن حركة ترمي إلى تخليص الملك من سيطرة الثوريين والجمعية الوطنية وتهيئة الوسائل لإخراجه من العاصمة حتى يقيم بعيداً عنها في الأقاليم ، سواء في (رامبويه) Romboulliet أو في روان أو في ليون Lyons . وكان من رأى (ميرابو) في ١٥ أكتوبر - أن الملكية وفرنسا جميعاً سوف تصبحان أثراً بعد عين إذا لم يسرع الملك بالخروج من عاصمة صار لا يستطيع أن يكون فيها على اتصال بشعبه ، حتى إذا انسحب إلى إحدى المدن في الأقاليم ، ولتكن هذه (روان) مثلاً - استطاع أن يعلن من هناك حل الجمعية الوطنية ، تلك الجمعية التي فرقها النزاعات شيعاً وخضعت لتأثير المييجيين ، وعارت تعمل لتدفع الأمة بأسرها إلى هاوية الإفلاس . ثم يعمد الملك إلى دعوة جمعية وطنية جديدة تحقق الاتحاد الكامل بين الملك وشعبه .

ولم تكن خطة (ميرابو) هذه سرّاً مكتوماً ، بل لم تلبث أن علقت الجمعية بها من ميرابو نفسه ، كما صار مشتبهاً في موازنة ميرابو لقضية الملكية ، وتخوفت الجمعية من علاقات ميرابو بالملكية ، ولذلك فإنه عندما طلب ميرابو في ٦ نوفمبر سنة ١٧٨٩ أن يكون لوزراء الملك صوت استشارى فى مدارلات الجمعية الوطنية على غرار ما يحدث فى إنجلترا حتى تتمكن الجمعية بسبب حضور هؤلاء الوزراء لجلساتها من الإشراف على أعمال السلطة التنفيذية ، لم تقتنع الجمعية الوطنية بوجهة النظر هذه وخشيت أن تستوزر الملكية ميرابو ، وقررت فى ٧ نوفمبر أن يمتنع على أى نائب دخول الوزارة طول مدة انعقاد الجمعية . وكان لقرارها هذا أثره فى الدستور بعد ذلك .

على أن الملك جاءته الدعوة من مدينة ليون للإنسحاب إليها والإقامة بها . وكانت هذه الدعوة ذات خطورة ظاهرة ، لأنه كان لمدينة ليون علاقات مع (المهاجرين) الذين اتخذ فريق منهم برئاسة الكونت دارتوا D'Artois شقيق الملك الأصغر مقرهم فى (تورين) فى يلمنت (إيطاليا) وأنشأوا بها (بلاطاً) وصار لهم فيها نشاط كبير وتطاولت الإشاعات وقتئذ بسبب نشاطهم هذا عن وجود (المؤامرة الأرستقراطية) كحقيقة واقعة وعن أنه كان هناك جيش يجهزه ملك سردينيا لمعاونة الملكية والمهاجرين ، على استرجاع نفوذهم وسلطانهم .

ولقد كان بسبب هذا كله : الخوف من الأخطار الخارجية (أى المتمثلة فى وجود المؤامرة الأرستقراطية ، والخوف من الأخطار الداخلية ، الخوف من انتشار المجاعة ، وانعدام الأمن ، وتهديد حقوق التملك التى حرص عليها (البورجوازي) أى الطبقة المتوسطة ، الغنية على وجه الخصوص ، ثم ارتباك الحالة المالية بدرجة تهدد بالإفلاس - كان بسبب هذا كله أن خطت الثورة خطواتها الأولى والمبكرة فى طريق جمع كل أسباب السلطة لوضعها فى أيدي أولئك الذين كانوا يرون فى وضع

وباستصدار (النستور) الذي يحدد من سلطات الملكية . وهي التي تزعزعت نقتهم بها — الوسيلة التي يستطيع بها الشعب ويمثلو الأمة الحقيقيون — وهم البورجوازي دائماً — إنقاذ الوطن . وذلك بأن الرأي في الجمعية الوطنية قد صار متجهاً الآن إلى ضرورة دعم سلطانها أو بمعنى أصح إلى ضرورة تحويلها إلى (ديكتاتورية) ذات سلطات نافذة ، تمكنها من وضع الأنظمة التي تريدها ، على أساس أنها (أي الجمعية الوطنية) مقر السيادة العليا في الأمة . ولكن بما تجدر ملاحظته هنا أن ديكتاتورية أخرى كانت تكن وراء ديكتاتورية الجمعية الوطنية . تلك هي ديكتاتورية مدينة باريس (القومون) وهذه قد كانت لا تترد عند الحاجة ، علاوة على ذلك ، في مقاومة ديكتاتورية الجمعية الوطنية ذاتها .

* * *

الرنسور (٣ سبتمبر ١٧٩١)

وفي هذا الجواز استأنفت الجمعية الوطنية أعمالها « لتصفية ، النظام القديم ، وإنجاز الدستور ، وبعد مناقشات عنيفة وكثيرة ، أسفرت أعمالها في آخر الأمر عن تقرير مسائل الدستور الآتية :

أولاً : الملك والسلطة التنفيذية

كان الملك — كما عرفنا — قد أعطى حق الاعتراض المؤقت (١) في ١١ سبتمبر ١٧٨٩ ، لتقييد سلطته . ولكن الدستور أبقى على الملكية الوراثية ، ونص على أن شخص الملك لا يمس . ولو أن الجمعية الوطنية قررت في الوقت نفسه أن لاسلطان أعلى من سلطان القانون . ثم تقرر

(١) Veto suspensif

للملك مرتب ثابت (٢٥ مليون فرنك سنوياً) وصار القائد الأعلى للجيش؛ ولكن لم يترك له الفصل في أمر الحرب والسلام تماماً بل استلزم الدستور موافقة المجلس (أى الهيئة التشريعية) على إعلان الحرب أو إبرام السلم . ثم جعل من حق الملك تعيين الموظفين واختيار وزرائه ، ولكن بشرط أن لا يكون الموظفون والوزراء من أعضاء الجمعية أو الهيئة التشريعية ، حرصاً على تنفيذ مبدأ فصل السلطات وخوفاً من أن يؤثر هؤلاء الموظفون والوزراء بالرشوة على أعضاء المجلس (الهيئة التشريعية) ثم حرم الوزراء من حضور جلسات الهيئة التشريعية حتى ولو كان ذلك للدفاع عن سياساتهم ، وقرر الدستور أن ليس لعضو سابق (فى الهيئات التشريعية) أن يلى وظيفة إلا بعد مضي أربعة أعوام من انتهاء عضويته .

ثانياً : السلطة التشريعية

وقد تقرر أن يكون التشريع من حق مجلس واحد هو الجمعية التشريعية ، وجعل الانتخاب لهذه الجمعية التشريعية على درجتين .

ثالثاً : التنظيم الإدارى

تقرر فى ٢٢ و ٢٣ ديسمبر ١٧٨٩ إلغاء النظام الإدارى القديم فى الأقاليم فالغيت ؛ الامتيازات والأنظمة الموروثة فى المديريات من ذلك الوضع القديم الذى كان لها عندما كانت هذه أصلاً ، دولا مستقلة قبل أن يبدأ توحيد فرنسا فى عهد أسرة كايه Capet ولقد قام النظام الإدارى الجديد على أساس اللامركزية التامة ، بإنشاء (القومونات) كوحدات محلية مختصة بشئون الإدارة فى الأقاليم . وبناء على هذا التنظيم الجديد صارت فرنسا تتألف من ٨٣ مديرية Départements ، روعيت الاعتبارات الجغرافية فى رسم حدودها ، وجعلت مساحاتها متساوية بقدر الإمكان ، وقد قسمت كل مديرية إلى تسعة مراكز Districts ؛ وقسم كل

مركز إلى تسعة نواحي ريفية ، أى كانتونات Cantons (أو قومونات Communes) . على أن يكون لكل مديرية مجلس مديرية Conseil de Département من ٦٣ عضواً ، وهيئة تنفيذية تسمى إدارة المديرية : Directoire de Dép. من خمسة أعضاء . ثم نظمت الإدارة في المراكز على هذا النمط : (مجلس المركز Conseil de Dist إدارة المركز Directoire de Dist) ولكن بعدد أقل من أعضاء مجالس وإدارات المديريات ، وعلى أن تكون هذه الهيئات في المراكز تحت إشراف المديرية .

وأما في الكانتونات ، فقد كان الغرض أصلاً من إنشائها هو أن تصبح هذه وحدات انتخابية فالمواطنون العاملون Citoyens Actifs (أى الذين لهم حق الانتخاب) - ينتخبون (الناخبين) : Electeurs الذين ينتخبون بدورهم كل سنتين مرة ، الأعضاء الذين تتألف منهم المجالس والهيئات التنفيذية في المديريات والمراكز ، وكذلك النواب الذين يجلسون في الجمعية التشريعية المنتظرة . وكان إنشاء الكانتون (أو القومون) هو أهم ما يلاحظ في هذا التنظيم الإداري الجديد . وتتألف إدارته من مجلس البلدية ، ومن هيئة أو إدارة تنفيذية (الإدارة البلدية) يختلف عدد أعضائها باختلاف عدد سكان كل (كانتون) أو (قومون) وينتخبهم الشعب (المواطنون العاملون) انتخاباً مباشراً .

ويلاحظ أن الغرض من هذا التنظيم الإداري الجديد كان تأسيس الوحدة القومية ، وإزالة الفروق الإقليمية المحلية التي فصلت فيما مضى بين أهل إقليم وآخر فأصبح الجميع الآن « فرنسيين » ، فحسب ولم يعد هناك غاسكونيون أو نورمانديون .. إلخ ، كما أن هذه القومونات التي بلغ عددها ٤٤ ألفاً كانت تتمتع بسلطات أقوى مما كانت تتمتع به الحكومة المركزية وبدرجة جعلت من المنتظر أن تتطور هذه القومونات (أو الكانتونات) حتى تهدد بأن تصبح شبه جمهوريات مستقلة . على أن الذي يجب ذكره من ناحية أخرى ، أنه بدلاً من أن يحكم فرنسا — كما كان الحال في النظام القديم — عدد

محدود من حكام الأقاليم أو أن يحكمها اثنان فقط من المفتشين *Intendants* تحت إشراف وزير المالية، صار يحكمها بفضل هذا التنظيم الجديد موظف منتخب عن كل ٣٤ ناخباً من أهلها .

ولما كان الغرض من هذا التشريع في نظر الجمعية الوطنية توحيد الأمة الفرنسية وإزالة الفوارق التي ذكرنا أنها كانت تفصل بين أقاليم فرنسا من قديم، فقد أرادت الجمعية الوطنية تمكين الشعور بالوحدة والقومية وذلك بإقامة احتفال وطني عام يحيي فيه الأفراد من جميع الأقاليم الوحدة القومية القائمة على الإصلاح والحرية والأخاء والمساواة؛ وعلى أن يحدث هذا الحفل يوم ذكرى سقوط الباستيل . وعلى ذلك فقد جاءت للاشتراك في هذا الاحتفال يوم ١٤ يوليو ١٧٩٠ الوفود إلى باريس من مختلف الأقاليم تمثل فرق الحرس الأهلي، وفرق الجيش، وقوات البحرية (الأسطول) - وكانت الجمعية الوطنية قد أحالت الجيش إلى جيش وطني ووعدت رجاله بفتح باب الترقى أمامهم إلى أعلى الرتب، وأخذت عليهم عهداً بالإخلاص للدستور وبالطاعة للقانون، - فجاءت كل هذه الوفود، ومشاركة مع حرس باريس الأهلي - لتحلف بيمين الولاء للأمة والقانون وللملك . وحصل الاحتفال في ساحة (شان دي مارس) *Champs de Mars* فقام (تاليران) بتلاوة صلاة دينية، وتبعه لفاييت فأقسم باسم الوفود بيمين الولاء للدستور وتلاه رئيس الجمعية الوطنية، ثم أقسم الملك، وأقسمت الوفود .

وقد حضر هذا الاحتفال من أعضاء الوفود والجمهور حوالى ٣٠٠,٠٠٠ نسمة . ومع أن المطر كان ينزل مدراراً في أثناء الاحتفال فقد ظل الحماس عظيماً . واعتقد كثيرون وقتئذ أن الثورة قد تدعمت أركانها، وأن مبادئها قد استقرت تماماً، وأن عهد الظلم والاستبداد قد انتهى إلى غير رجعة؛ وأن ذلك كله قد حدث دون أن تدفع فيه الأمة ثمنها غالياً .

ولكن مما يسترعى النظر في التنظيم الإداري الذي حصل أنه إنما استبدل نظام طبقات جديد بنظام الطبقات القديم . ذلك بأنه قد أوجد

ثلاث طبقات في الأمة هي : (أولاً) طبقة المواطنين غير العاملين *Citoyens Passifs* وهم المحرومون من حق الانتخاب إطلاقاً ؛ (ثانياً) طبقة المواطنين العاملين *Citoyens Actifs* وهم المتمتعون بحق الانتخاب ، ويشترط في هؤلاء أن يكونوا قد بلغوا سن الخامسة والعشرين ، ولهم إقامة ثابتة ، وليسوا من عداد الخدم ، ويدفعون ضرائب مباشرة تعادل أجر ثلاثة أيام من العمل . ومن هؤلاء (المواطنين العاملين) تتألف المجالس الأولية أو الابتدائية *Assemblées Primaires* التي تسمى أو تنتخب (الناخبين) *Electeurs* بنسبة ١ ٪ ؛ (ثالثاً) طبقة الناخبين *Electeurs* وهم الذين يدفعون ضرائب مباشرة تساوي أجر عشرة أيام من العمل ، وهؤلاء هم الذين ينتخبون أعضاء المجالس الإدارية ، ولهم كذلك حق العضوية في هذه المجالس ذاتها في المديرية والمراكز ؛ (رابعاً) طبقة الصالحين للنيابة في الجمعية التشريعية المنتظرة *Les Eligibles* وهم الناخبون *Electeurs* الذين يدفعون ضرائب مباشرة قيمتها ٤٥ فرنكا ويملكون عقاراً .

وهكذا صار من بين عدد سكان فرنسا الذين بلغوا (٢٤ مليوناً) ، أولاً : مواطنون عاملون *Citoyens Actifs* ، وعددهم (٤,٢٩٨,٣٦٠) ؛ ثانياً : ناخبون *Electeurs* مقدارهم (٥٠,٠٠٠) ويدخل في عدادهم الصالحون للنيابة (*Elegibles*) بينما حرم من هذه الحقوق المدنية سائر المواطنين . فكان نظاماً كما قال (كاميل ديمولان) يدل على خرق الرأي والحق ومن شأنه أن يحرم من تمثيل الأمة أناساً من طراز (روسسو) و (مايلي) و (كورنيل) *Cornetille* . كما وصف هذا النظام آخرون بأنه متعارض كل التعارض مع المبادئ الديمقراطية . والحقيقة أن هذا النظام إنما يكشف عن وجود تلك السيطرة البورجوازية الغنية التي أرادت الاستئثار بكل أسباب السلطة في فرنسا على أنقاض النظام القديم ، والتي لم تكن بعيدة كل البعد عن حب الذات . ولقد كانت هذه الأثرة والآنانية مصدر كل المتاعب التي حدثت ، والاصطدامات التي وقعت بعد ذلك .

رابعاً - الإصلاح القضائى :

وعالج المجلس الإصلاح القضائى بحكمة تفوق ما ظهر فى إصلاحاته الأخرى . ولعل مرد ذلك إلى وجود عدد كبير من المحامين ذوى الخبرة فى الجمعية الوطنية . فقد ألغيت (البرلمانات) ، وأدخل نظام المحلفين فى نظر القضايا الجنائية ، ومنع التعذيب والعقوبات الوحشية ، وألغيت أوامر القبض على الأفراد وحبسهم بدون محاكمة *Lettres de Cachet* ، ولم تعد تعتبر الهرطقة وكذلك السحر من الجرائم ، وجعلت عقوبة الإعدام مقصورة على حالات قليلة . وأما فيما يتعلق بالتنظيم القضائى ، فقد صار ترتيبه على نمط التقسيم الإدارى ، بمعنى أنه أنشئت لكل مديرية محكمة جنائية ولكل مركز محكمة مدنية ، بينما أنشئت فى كل (كانتون أو قومون) وحدة قضائية يشرف (قضاة الصلح) *Jeges De Paix* .

ولقد حاول الملكيون أن يكون للملك حق تعيين القضاة ، ولكن الخوف من تدخل الملك فى شئون القضاء كان كبيراً لدرجة أن تقرر اختيار القضاة من بين طبقة المحامين ، وأن ينتخبهم الناخبون *Electeurs* فى المراكز والمديريات ؛ ولو أن مبدأ الانتخاب ، هذا كان من أكبر ما يؤخذ على التنظيم القضائى الجديد ، لأن المحاكم القديمة ، بالرغم من فسادها كانت مستقلة على الأقل ، أما الآن فقد تدخل نفوذ الجماهير فى أعمال القضاء ، وهو لا يقل فى خطورة أثره عن نفوذ الملكية الاستبدادية .

وثمة إصلاح قضائى آخر ، هو أن الجمعية الوطنية لخوفها من إحياء (البرلمانات) القديمة ، منعت وجود محاكم استئنافية بمعناها المعروف ، فكان الحكم يستأنف من محكمة إلى أخرى من نفس مرتبتها ؛ ثم أوجدت نوعاً جديداً من المحاكم هو محكمة النقض والإبرام *Cour de Cassation* ومهمتها النظر فيما إذا كانت الأحكام المطعون فيها تخالف أو لا تخالف القانون .

خامساً - الاصطراع المالي :

كانت الأزمة المالية أعظم المشاكل التي واجهتها فرنسا في هذا الحين بسبب ما أحدثته اضطرابات الثورة من تعطيل كثير من موارد إيرادات الدولة ، ثم بسبب زيادة النفقات زيادة عظيمة ، وهي النفقات التي اقتضاها تموين باريس بالغلال ، وتنظيم الحرس الأهلي ، وتعويض أعضاء البرلمانات الملقاة ، حتى أن (نكر) لم يلبث أن أصدر قرضين أهليين ، أحدهما من ٣٠ مليوناً من الفرنكات والآخر من ٨٠ مليوناً لسد العجز الظاهر في الميزانية . ولما لم يقبل الأهليون على الاكتتاب في هذين القرضين ، طلب (نكر) أن يتبرع كل فرد بما أسماه (هبة وطنية) بنسبة ١/١٠ من دخله . وأيده في ذلك (ميرابو) ؛ ولكن هذه الإجراءات لم تفلح في سد عجز الميزانية وتوفير المال لنفقات الحكومة وعندئذ أشار (تاليران) كوسيلة لعلاج الأزمة المالية ، بضرورة الاستيلاء على أملاك الكنيسة ، وكانت تقدر قيمتها بأربعمائة مليون فرنك بدعوى أن رجال الدين لا يملكون أموال الكنيسة وإنما هم يشرفون على إدارتها فحسب ، فهي بمثابة وديعة في أيديهم . وعلى ذلك فقد اقترح (تاليران) أن تستولى الأمة على هذه الأملاك حتى تصبح أموالاً أهلية ، على أن تتعهد الأمة بأن تدفع مرتبات لرجال الدين وبأن تقوم بالنفقات اللازمة لخدمة العبادة . وقد عارض في ذلك رجال الدين معارضة شديدة ولكن دون جدوى . فصدر في ١٩ ديسمبر ١٧٨٩ قرار يبيع أملاك الكنيسة . وكان مقدراً لقيمة هذه الأملاك ثلاثة بلايين فرنك .

وعلى خلاف ما كان متظراً لم يقبل أحد على شراء هذه الأملاك لأن الثقة في استقرار الأوضاع كانت معدومة فلم يثمر هذا القرار الثمرة المرجوة منه ؛ فبقيت الأزمة المالية دون حل ، واستمر الحال على ذلك مدة ثلاثة شهور حتى وجدت (البلديات) المختلفة وفي مقدمتها بلدية باريس أن تشتري

أموال الكنيسة على أن تبيعها بعد ذلك تدريجياً للأفراد وتحصل لنفسها على ربح من هذه العملية . ولما كانت هذه البلديات يعوزها المال لتدفع ثمن ما يتباعه نقداً وفوراً فقد سمح لها بأن تدفع الثمن سندات بلدية - Municipality Bills بضمانة هذه الأملاك وبفائدة ٥ ٪ . ولما كانت الحكومة (أو الدولة) ترغب دائئياً على قبول سندات البلدية هذه في نظير (مقابل) ما هي مدينة لهم به . فقد رتب من المستحسن إصدار ورق نقد بضمانة قيمة أملاك الكنيسة ، أى ثلاثة بلايين فرنك يصير التعامل به رسمياً . وورق النقد هذا هو المعروف باسم Assignats (من Assigner = إعطاء حق على شيء) ، وكل ورقة نقد تمثل ما يساوى قيمتها من أملاك الكنيسة ولكل فرد يتعامل بهذا الورق الحق في أن يستبدل به ما يساوى قيمته عيناً من أملاك الكنيسة ثم لم تلبث الحكومة ذاتها أن صارت تصدر (أوراق النقد) هذه بكميات عظيمة . وبهذه الطريقة أمكن اجتياز الأزمة المالية ، ولو أن هذا النجاح كان مؤقتاً ، كما ترتب على إصدار هذه السندات آثار سيئة فيما بعد (في صورة تضخم مالى خصوصاً) ، وقد ألغيت هذه الأوراق النقدية سنة ١٧٩٧ .

سادساً : قانون الكنيسة المدني^(١)

على أن رجال الدين الذين كانوا أكثر ميلاً (لثورة) وأكثر عطفاً عليها من النبلاء انقلبوا الآن إلى مناوئتها ، وشرعوا يبدلون قصارى جهدهم لتعطيل أعمال الجمعية الوطنية . والسبب في ذلك أن أنصار الإصلاح من طبقة الأكليروس أى أولئك الذين أيدوا (الثورة) كان من رأيهم أن الكنيسة ، دعامة قوية من الدعائم التي يستند عليها (النظام القديم) ؛ وأن وجودها كمؤسسة لها امتيازات وذات وضع خاص بها لا يتفق ،

بل ويتعارض مع التنظيم الثوري الجديد . وعلى ذلك فقد بدأ أنصار الإصلاح يهاجمون الآن (الكنيسة) ذاتها . بدلا من أن يجعلوا هجومهم مقصوراً على أملاكها — والآخر وهو الهجوم الذي نشأ من اشتداد الازمة المالية كما رأينا . وكان مبعث الهجوم الجديد على (الكنيسة) ذاتها ، أن كان من بين أعضاء الجمعية الوطنية عدد من أتباع (جانسن) (Jansen ius) أسقف لير Ypres الهولندي (١٥٨٥ — ١٦٣٨) الذي قال بالقدرية (والفران من الأزل) ، فقد أراد هؤلاء الانتقام من الكنيسة بسبب الاضطهادات الكبيرة التي أنزلتها هذه بهم من أيام لويس الرابع عشر . ثم إنه وجد إلى جانب هؤلاء عدد أكبر من أعضاء الجمعية من الذين اعتنقوا المبادئ التي نادى بها فولتير والانيسكلويديون أصحاب الموسوعة .

وأسفر الهجوم على (الكنيسة) عن إلغاء الأديرة وطوائف الرهبان ما عدا الطوائف التي تقوم بأعمال البر والإحسان ، كما صودرت أموال الأديرة والطوائف في نظير إعطاء (معاشات) لأعضائها من قبل الدولة . وفي ١٢ يوليو ١٧٩٠ أصدرت الجمعية الوطنية قانون الكنيسة المدني وبمقتضاه صار كل الأساقفة وغيرهم من القساوسة ينتخبون بواسطة الأمة ، على نمط ما يحدث في انتخاب القضاة والموظفين في المديرات والمراكز ، وجرى تعديل في توزيع الأسقفيات وغيرها من الوحدات الدينية بحيث صار توزيعها متفقاً مع الوحدات الإدارية ، وذلك كله دون أن يكون للبابا دخل ما ، لافي الانتخابات ولا في رسم القساوسة . ثم أنقصت مراتب الأساقفة بينما زادت مراتب صفار القساوسة .

وقانون الكنيسة المدني هذا هو الذي أثار غضب رجال الدين على (الثورة) وسبب عداؤهم لها . وظهر هذا العداء جلياً عندما طلب منهم حلف اليمين على ملاحظة واتباع هذا القانون ، فانقسموا إلى فريقين ، وكان عظماء عدد الذين رفضوا القسم وكان هؤلاء المخالفون (أو الرافضون)

في أكثر الحالات من المعروفين بالثقوى والصلاح ويتحتعون بنقوذ كبير على الفلاحين خصوصاً وقد عرفوا باسم المخالفين «أو المستنكرين» ، Refractaires ، بينما عرف الذين قبلوا حلف الدين باسم الدستوريين Constitutionnels أى الموافقين على التعديل الذى حدث .

وكان لهذا التشريع الكنسى نتائج سيئة أهمها :

أولاً : أنه أدخل التفرقة بين شعب فرنسا من حيث شعوره تجاه الثورة ، وموقفه منها بصورة لم تحدث من قبل . حقيقة أعلن (المهاجرون) النبلاء حرباً شعواء على الثورة ولكن مناوأتهم للثورة زادت صفوف الشعب تماسكاً وتمسكاً ، وأما الآن فقد حدث الانقسام فى صفوف هذا الشعب بدرجة أشعلت الحرب الأهلية فى البلاد قبل معنى وقت طويل .

وثانياً : أن الملك الذى كان قد قبل (الثورة) وسلم بها ، لم يلبث أن وجد نفسه الآن وقد صار يقف منها موقف المعارضة الشديدة . وذلك لأن الملك اعتقد من أول الأمر أن فى هذا القانون أساساً بعقيدته ودينه ، وكان لويس رجلاً متمسكاً بالدين والعقيدة . فكتب للبابا يطلب النصح والإرشاد ، ولكن البابا أرجأ الإفصاح عن رأيه فاضطر الملك إلى الموافقة على القانون المدنى للكنيسة منعاً للهباج ولعدم إثارة عاصفة من الاحتجاج على (حق الاعتراض المؤقت) الذى أعطى له إذا استخدمه فى هذه المسألة فوافق على القانون فى ٢٤ أغسطس ١٧٩٠ .

وثالثاً : أن البابا لم يلبث بعد ذلك أن أعلن استنكاره لقانون الكنيسة المدنى فى ١٠ مارس ١٧٩١ ، فكان هذا التحدى من جانبه لقرار الجمعية الوطنية سبباً جعل الجمعية الوطنية فى ١٣ أبريل ١٧٩١ ترغب على رجال الدين «المخالفين أو المستنكرين» على حلف يمين الطاعة للدستور ، كضمان لولاء هؤلاء المستنكرين للثورة . فادى هذا الإجراء بدوره إلى اشتداد

حركة المقاومة ضد الثورة من جانبهم . ولقد لقي القساوسة المخالفون . تأييد معظم الفلاحين لهم ، لأن هؤلاء الذين كانوا قد رحبوا في الماضي بإلغاء الحقوق الإقطاعية وانتزاع أملاك الكنيسة ، قد ساء لهم الآن أن تتدخل الجمعية الوطنية في شئون الدين والعبادة .

وعلى ذلك فقد وجد أعداء الثورة والمناوئون لها في هذا كله مجالا فسيحا للفساد ضد المبادئ الجديدة . ثم كان لا يقل عن هذا أهمية ، أن الملك قد صار ينفر نهائياً من الثورة ، ومبادئها ، ولم يلبث أن صح عزمه على قتل الثورة بالقوة العسكرية .

ولكن حتى يتمكن الملك من القضاء على الثورة بالقوة العسكرية ، كان واجباً عليه أن يغادر باريس ، وأن يتصل بجيشه الرابض في متز Metz على الحدود الشرقية .

فرار الملك إلى فارنه Varennes

أوضحنا فيما سبق كيف أن (ميرابو) كان قد نصح الملك في إلحاح أن يغادر العاصمة إلى إحدى المدن بالأقاليم (١٧٨٩) . ولكن أحداً لم يعمل بنصيحته . ثم حدث في شهر مايو ١٧٩٠ أن وافق الملك على استخدام (ميرابو) للدفاع عن حقوق الملكية في داخل الجمعية الوطنية وخارجها ، ولإطلاع الملك على مجرى الحوادث ، وكى يشير عليه بالسياسة التي يجب اتباعها . ومن ذلك الحين استمر (ميرابو) يلح على الملك في ضرورة أن يغادر باريس حتى ولو أدى ذلك إلى إثارة الحرب الأهلية . ولكن بما تجدر ملاحظته أن (ميرابو) في الوقت نفسه حذر الملك من التفكير في الاستنجاد بالملوك والأمراء الأجانب ضد الثورة ، وتشجيع أى غزو أجنبي على البلاد كوسيلة تستعيد بها الملكية سلطانها المفقود ، وتقضي بها « الثورة » ، لأن هذا العمل من شأنه إذا حدث أن يستثير

الامة بأسرها على الملك ، ويؤدى إلى وقوفها متكئة ومتحدة ضده .
وعلى ذلك فإنه لما قرر الملك ومستشاروه قتل الثورة بالقوة العسكرية ،
بدأ (البلاط) بحس نبض حاكم متز ، وهو القائد بويليه Bouillé لمعرفة
مدى ولائه . ولكن (ميرابو) توفى فجأة فى ٢ أبريل ١٧٩١ قبل تنفيذ
المشروع . وبموت (ميرابو) فقدت الملكية أكبر نصير لها ، و انتهى
بموته كل رجاء فى إمكان إقناذها .

وفى مساء ٢٠ يونية سنة ١٧٩١ بدأ تنفيذ خطة الهرب من باريس إلى
الحدود الشرقية والاحتفاء بجيش (بويليه) والاستنجاد به ضد « الثورة » ،
بأن تمكن الملك والملكة وأولادهما الثلاثة وأخت الملك ، من مغادرة
قصر التويلرى فى باريس قاصدين إلى مونتيميدى Montmédy حيث كان
الجنود على استعداد لاستقبالهم . وهذا بينما كان أخوه الأكبر الكونت
دى بروفنس Provence ، يغادر البلاد هو الآخر ، وقد تمكن الكونت
دى بروفنس من الوصول بسلام إلى بروكسل . وأما الملك فكان سىء الحظ
حيث انكشف أمره عند (سانت منهولد) Ménéhould ثم أوقف
عند (فارن) . وعندما وصل (بويليه) وفرسانه متأخرين كان الملك
وأسرته قد أعيدوا فى مركبتهم تاركين (فارن) إلى باريس تحت الحراسة .
ووصل الملك وأسرته إلى باريس فى ٢٥ يونية ، وقد قابلته الجماهير
وهى صامتة ولم ترفع القبعات لتحيته .

فقد ذاع خبر فرار الملك فى باريس صيحة يوم ٢١ يونية . فكان لهذا
النبأ وقع سىء . ثم إن أعداء الثورة اعتقدوا أن الفوضى سوف تنتشر
فى باريس نتيجة لهذا الهرب ، وأنهم سوف يجدون فى حدوث هذه
الفوضى المبرر الذى يمكنهم من اتخاذ إجراءات رجعية ضد الجمعية الوطنية .
ولكن الجمعية الوطنية سرعان ما سيطرت على الموقف ، واتخذت عدة
قرارات هامة لتأمين سلامة الثورة . وأما هذه القرارات فكانت : أن يطيع
الوزراء وسائر الموظفين أوامر الجمعية وقراراتها وأن يحلف هؤلاء

وضباط الجيش كذلك يمين الطاعة ، وأن يكون لقرارات الجمعية قوة القانون دون حاجة إلى تصديق الملك ، وذلك مدة غيابه ، وأن تؤكد فرنسا نواياها السلمية ، وأن يبلغ هذا التوكيد إلى حكومات الدول ، وأن يعين مندوبون أو قومييسيريون للنظر في الوسائل اللازمة للدفاع عن المملكة . وهكذا كما قال الماركيز دى فيريير Ferrière أحد نواب طبقة النبلاء . « خولت الجمعية الوطنية في أقل من أربع ساعات كل السلطات . فاستمرت الحكومة في أعمالها ولم يحدث ما يعكر الهدوء العام ، ثم عرفت فرنسا وباريس بفضل هذه التجربة أن الملك غريب دائماً عن الحكومة التي تقوم باسمه . وقد عاد هذا على الملكية ذاتها بكوارث جسيمة .

وعند عودة الملك قررت الجمعية أن « يوقف » وأن يستمر وقفه حتى يفرغوا من الدستور ، وأن يوضع الملك تحت الحراسة في التويلرى ، وقد عهد بحراسته إلى لفايت . وفي الشهور الثلاثة التالية شهدت فرنسا (فترة خلو) فعلية ، وتجددت الخلافات واشتد الهياج بدرجة هددت بعودة اضطرابات عام ١٧٨٩ . واحتج أكثر من مائتين من الملكيين المتطرفين بالجمعية على وقف الملك ، وانسحبوا من الجمعية الوطنية . ولكن من ناحية أخرى كان من رأى اليعاقبة وأنصار الدوق دورليان (الطامع في العرش) أن — الملك بهربه من باريس — وقد أخفق الملك في محاولته لأسباب خارجة عن إرادته — قد خسر تاجه . وطالبوا إما بأن ينصب حاكم جديد وإما بأن تنشأ الجمهورية . وكان معنى القضاء على الملكية القضاء على ذلك (الدستور) الذي شغلت الجمعية وقتاً طويلاً وبذلت جهوداً كبيرة في وضعه فلم ترض الأكثرية في المجلس بأن تذهب جهود المجلس سدى ويضيع (الدستور) من أجل إرضاء حفنة من المتطرفين من أمثال روبسبير ، وبيتون ، Pétion ودانتون Danton وبريسو Brissot ومارا Marat ولكن روبسبير الذي استطاع التأثير على نادى اليعاقبة وكان له في هذا النادى نفوذ عظيم سرعان ما أصبح خلال هذه الأزمة

والليرة الأولى ، أقوى رجل في فرنسا ، الأمر الذى ترتب عليه أن انسحب أعداؤه من نادى اليعاقبة وأنشأوا لأنفسهم نادياً عرف باسم (الفويان) ، Fouillants نسبة إلى المكان الذى صاروا يجتمعون به ، وهو دير الفويان ومعنى (فويان) ، الوراقون ، وهم طائفة القديس سان برنار . أما هؤلاء المنسحبون الذين أنشأوا هذا النادى فكانوا من «الدستوريين» .

وبسبب هذا الانقسام الذى حدث فى صفوف اليعاقبة ، وجد الملكيون مثل لفايت ، وبايلي Baily والأخوين اسكندر Alexandre وتيودور دى لاميث Lameth وديور Duport وغيرهم ، أنصاراً لهم ، وكادوا يسيطرون على الجمعية . ولكن اليعاقبة استطاعوا الصمود فى موقفهم ، وذلك لأنه كان لناديتهم فروع كثيرة فى الأقاليم صار لهم بفضلها أكثرية وغلبة ظاهرة ، وصار رسلهم ودعاتهم يحركون الشعب فى الأقاليم وفى باريس ويحرضونهم على إثارة اضطرابات جديدة ، وذلك لتخويف الجمعية الوطنية . وكان من هذه الاضطرابات ما حدث من قيام (أول مظاهرة « جمهورية » فى ميدان شان دى مارس أيام ١٥ ، ١٦ ، ١٧ يوليو ١٧٩١ ، فأمر لفايت يوم ١٧ يوليو بإطلاق النار على المتظاهرين لتشتيتهم ، فقتل وجرح حوالى المائتين ، وانفض المتظاهرون ولكن بعد أن خسر (لفايت) منذ هذا الحين ، شعبيته ، أى حجة الجماهير له وتعلقهم به .

نهاية الجمعية الوطنية التأسيسية :

وأما الدستور فكان قد تم الفراغ منه قبل هذه الحوادث الأخيرة . وما تجدر ملاحظته أن (روبسبير) استطاع فى مايو ١٧٩١ أن يستصدر قراراً أدى إلى هدم كل ما تعبت الجمعية الوطنية فى بنائه منذ تأسيسها ، وذلك بأن تقرر بمقتضى هذا القرار منع أعضاء الجمعية الوطنية من أن يكونوا (ناخين) Electeurs أو نواباً فى المجلس التالى (أى الجمعية

(التشريعية) فقد كان معنى ذلك أن يوضع الحكم في هذه الظروف الدقيقة في أيدي طائفة من الناس لا خبرة ولا دراية لهم . من المتوقع أنهم لن يطمئنا إلى الحكمة التي اتسمت بها أعمال وجهود الأعضاء السابقين ، أضف إلى هذا أن انتخاب الأعضاء الجدد سوف يحدث في وقت كان اشتداد هياج الخواطر فيه عظيماً .

وكان السبب في إصدار هذا القرار - أو بالأحرى في نجاح روبسبير في استصداره من الجمعية ، أن الحزب الرجعي في الجمعية الوطنية - وهم الذين لا يعبأون بما قد يؤدي إليه اتخاذ هذا القرار من فوضى ما داموا يستطيعون - كما اعتقدوا - القضاء على الدستور نتيجة لهذه الفوضى - قد انضم إلى حزب اليسار المتطرف (من اليعاقبة) الذين هم أصحاب هذا القرار .

وفيما عدا ذلك ، منع وجود أكثرية معتدلة بالجمعية من إدخال تغييرات جوهرية على الدستور عند مراجعته . وأخيراً قررت الجمعية حتى تضمن بقاء الدستور ، أن للامة الحق في مراجعته متى شاءت ، ولكن المجلس (أي الجمعية الوطنية) يعلن أن صالح الامة ذاتها يدعوها إلى وقف هذا الحق لمدة ثلاثين عاماً .

وفي ٣ سبتمبر ١٧٩١ عرض الدستور على الملك ليصدق عليه ، فطلب مهلة لدراسته . وفي مساء ١٤ سبتمبر صدق الملك على الدستور ، وأعيد الملك إلى وظائفه . وكان آخر ما قامت به الجمعية الوطنية أنها حاولت دون طائل مهاجمة نادي اليعاقبة ثم أنها استصدرت قراراً بالعفو الشامل عن المشتركين أو المتعاونين في مسألة هرب الملك . وفي ٣٠ سبتمبر ١٧٩١ أصدرت الجمعية قراراً بانقضاءها . وبذلك انتهى عهد الجمعية الوطنية التأسيسية .

البَابُ الثَّالِثُ

الديكتاتورية البورجوازية

الفصل الأول

الجمعية التشريعية^(١)

أول أكتوبر ١٧٩١ - ١٩ سبتمبر ١٧٩٢

تأليفها :

بدأت الجمعية التشريعية جلساتها يوم أول أكتوبر ١٧٩١، وكان عدد أعضائها ٧٤٥ انتخب معظمهم من بين الطبقة المتوسطة ، وأكثرهم من المحامين (حوالى ثلاثمائة) الذين لا خبرة لهم في شئون السياسة ، كما كان من بين الأعضاء (سبعون) صحفياً . وقد توزع الأعضاء في الأحزاب الآتية :

أولاً - حزب اليمين : وهم (الفويان) أو الملكيون الدستوريون وقد استمرت لهم الغلبة الظاهرة إلى أن فقدوا السيطرة على بلدية باريس ، فانتقلت إلى أيدي خصومهم (حزب اليسار) عندما فاز هؤلاء في انتخابات البلدية في أواخر ١٧٩١ وسيطروا على قومون باريس . وأما مبادئ (الفويان) فكانت الرضا بالتغيرات التي حدثت ، ومناصرة النظام القائم بدعوى أنه يكفل الحريات العامة ، ثم التمسك في الوقت نفسه بما كان للملكية من سلطات وحقوق نص عليها الدستور . وكان زعمائهم : ماثيودوماس Mathieu Dumas ، وفوبلان Vaublanc وجيراردان Girardin وغيرهم كما انضم إلى هذا الحزب : بارناف Barnave وديورولاميث ، وعن طريق هؤلاء الآخرين أمكن الاتصال بالملك

والبلاط . وأما خارج الجمعية فكان لفايت أقوى أنصارهم .

ثانياً — حزب اليسار : وهو الحزب المعارض (اللغويان) . ويتألف من « الثوريين » ، والمتطرفين فى آرائهم وميولهم . وكان من أنصار هذا الحزب أقدر رجال الجمعية التشريعية وفى مقدمة هؤلاء : فرنيو Vergniaud وجوديه Guadet ، جينسونيه Gonsonne وهم يمثلون مقاطعة الجيروندي فى الجمعية وقد صار الحزب يسمى باسم هذه المقاطعة : « الجيرونديين » ، Les Girondins وكان كذلك من أعضاء هذا الحزب : بريسو وكان مقتدراً بليغاً وله إلمام ودراية بشئون السياسة الخارجية . ثم كوندرسيه Condercet وكان كاتباً له مكانة عالية .

ثالثاً — حزب الجبل La Montagne وهؤلاء كانوا على ارتباط وثيق بالجيروندي ، ولكنهم مع قلة عددهم كانوا من السياسيين المتطرفين ؛ غرضهم القضاء على الملكية وإزالتها وإنشاء الجمهورية . احتلوا مقاعد الجمعية العليا فى نهاية طرف القاعدة اليسارى ، ومن هنا جاءت تسميتهم (بالجبلين) Montagnards . وهم يحرضون الجماهير فى باريس ويعتمدون على هياجهم وصخبهم ومظاهراتهم فى تنفيذ خططهم وبلوغ مآربهم . كانوا يستمدون سلطانهم من تأييد نادى اليعاقة لهم بزعامة مكسليان روبسيير ، ونادى الكورديليه بزعامة دانتون ومارا وكاميل ديمولان ، وفابر د'انجلانتين Fabre D'Anglantine .

رابعاً — حزب الوسط Contre : ويتألف من المعتدلين وأصحاب الآراء والمبادئ المستقلة ، وقد اتسم نشاط هؤلاء بطابع التردد والخوف ولم يلبثوا أن فقدوا كل نفوذ بعد قليل ، كما صاروا يصوتون فى أكثر الأحيان إلى جانب الجيروندي .

نشاط الجمعية التشريعية :

وكان أول ما شغلت به الجمعية التشريعية هو مسألة المهاجرين . فقد أنشأ هؤلاء جيشاً منظماً على شواطئ الراين في (كوبلنز) تحت إشراف الكونت دارتوا (أخى الملك ، وشارل العاشر فيما بعد ١٨٢٤ - ١٨٣٠) وفي (ورمز) Worms تحت إشراف البرنس دى كونديه Condé وصاروا يتآمرون من أجل إشعال (الثورة المضادة)^(١) فاستصدرت الجمعية التشريعية بعد نقاش عنيف وطويل قراراتين . القرار الأول في ٣٠ أكتوبر ١٧٩١ بأن يطلب من شقيق الملك الكونت دى بروكس والذي صار (لويس الثامن عشر فيما بعد ١٨١٤ - ١٨٢٤) العودة إلى فرنسا في خلال شهرين وإلا فقد حقوقه في الوصاية على المملكة . والقرار الثاني في ٩ نوفمبر ١٧٩١ بإعلان المهاجرين عموماً بأنهم موضع اشتباه بتهمة التآمر ضد فرنسا ، وأنهم إذا استمروا حتى يوم أول يناير ١٧٩٢ محتشدين ومسلحين ، عوقبوا بمصادرة أموالهم وتوقيع عقوبة الإعدام عليهم .

وقد وافق الملك على القرار الأول ولكنه استخدم (حق الاعتراض) لتعطيل القرار الثاني مما أغضب المجلس . ومع أن الملك باء فوراً عقب ذلك بتوجيه منشور أو نداء إلى المهاجرين يدعوهم فيه إلى العودة إلى البلاد ويهددهم بأقصى العقوبة إذا امتنعوا ، فقد تشكك المجلس في صدق نوايا الملك وأعلن استنكاره لمسلكه - أى عدم التصديق على القرار الثاني - واعتبره شريكاً للمهاجرين في مؤامراتهم وخططهم العدوانية ضد فرنسا .

ولقد تناول المجلس كذلك مسألة رجال الدين المستنكرين أو المخالفين الذين رفضوا حلف يمين الولاء للدستور ؛ وللمرة الثانية وقع الصدام بين الملك والجمعية التشريعية بسبب هذه المسألة . فقد قررت

هذه فى ٢٩ نوفمبر ١٧٩١ حرمان رجال الدين المستنكرين من المعاشات أو المرتبات التى كانت تدفع لهم (أى للقساوسة) فى مقابل الاستيلاء على ريع أملاك الكنيسة التى صادرتها الأمة ، كما تقرر وضع هؤلاء تحت المراقبة . ولكن الملك رفض التصديق على قرارات اعتبر أنها تضطهد هؤلاء المستنكرين اضطهاداً كبيراً ، واستخدم فى هذه المرة أيضاً (حق الاعتراض) لتعطيلها .

وكان فى هذه الظروف أن جرى تعديل فى وزارة الملك وهى التى تألفت أصلاً من (الفويان) أى من الملكيين الدستوريين ، ولما كان للملك أن يختار وزراءه كما يشاء ، ولما كان لويس السادس عشر يريد وزارة تساعده على التخلص من القيود التى فرضها الدستور على سلطته ، فقد نجم من هذا التعديل أن صارت الوزارة الجديدة تتألف من الفويان الأكثر تأييداً للملكية مثل (ناربون) Narbonne ، ودى ليسار de Lessart ، وبرتران دى مولفيل Bertrand de Moleville ، وكان أبرزهم (ناربون) وهو ملكى ديموقراطى ينظر إلى قيام حرب بين فرنسا والنمسا كخير فرصة يمكن أن تسنح لإنقاذ الملكية (نوفمبر - ديسمبر ١٧٩١) .

وقد حدث فى انتخابات البلدية التى جرت وقتئذ كذلك أن أيد البلاط انتخاب (بتيون) ليكون عمدة لباريس ، وكان هذا جيروندياً متحمساً ، وذلك ضد لفاييت الذى لم يكن موضع ثقة الأسرة المالكة وتفر منه الملكة مارى انطوانيت على وجه الخصوص . وتؤكد أنه ما كان يريد أن يكون عمدة لبلدية باريس إلا ليكون عمدة للقصر فى الوقت نفسه ، . وبفضل المؤامرات التى دبرها القصر لفاييت . فاز بتيون بمنصب العمدة وبذلك صار للعرش ولأعداء الدستور القدرة على ترجيه بلدية باريس أو حكرمة العاصمة الوجهة التى يريدونها . ولكن « الثوريين » لم يلبثوا أن تداركوا الموقف عندما تألف مجلس البلدية الآن من أنصار الثورة المعروفين .

مثل دانتوم، وروبسيير، وتاليان Talien، وبلوفارن Billaud-Varenes

الحرب :

وواجهت الجمعية التشريعية مسألة على جانب عظيم من الخطورة ، هي مسألة العلاقات بين فرنسا والدول الأجنبية ، خصوصاً الإمارات الألمانية . ولقد ترتب على الفصل في هذه المسألة انتصار الثورة في النهاية وتقرير مصير الملك لويس السادس عشر نفسه .

وتفصيل ذلك أن حوادث الثورة كانت قد استرعت في أول الأمر انتباه الملوك والأمراء في أوروبا ، ثم أثار إعلان حقوق الإنسان والمواطن اهتمامهم وهو الإعلان الذي تضمن مبادئ غير تلك التي قامت عليها حكوماتهم ثم إزعاجهم إصرار رجال الجمعية الوطنية التأسيسية على أن ينشروا هذه المبادئ التي جاءت بها الثورة ويعملوا على إذاعتها خارج حدود فرنسا ، فكانت دعاية خطيرة تهدد بهم عروش النظام القديم بأسره . زد على ذلك أن صلات القرى كانت تربط كثيرين من ملوك أوروبا بالأسرة الحاكمة في فرنسا . فملك أسبانيا وملك نابولي من البربون وهما يعتبران لويس السادس عشر رئيس الأسرة ، وملك سردينيا (أميدوس الثالث Amedeus) صهر للكونت دارتوا ، والامبراطور جوزيف (يوسف) الثاني ، الذي توفي في ٢٠ فبراير ١٧٩٠ ، ثم الامبراطور ليوبولد الثاني الذي خلفه ، وكذلك ناخب Electeur كولونيا جميعهم أشقاء للملكة ماري أنطوانيت . أضف إلى هذا أن الثورة من أيامها الأولى قد طغت على حقوق الأمراء المجاورين على الحدود الفرنسية . من ذلك أن كونتة فينسان Venaissan ومدينة أفينون Avignon كانتا من أملاك البابوية منذ القرن الرابع عشر ، ولكن الجمعية الوطنية التأسيسية انتهزت فرصة حدوث الاضطرابات الناجمة من استصدار قانون الكنيسة المدني فقررت إدماجها

فى فرنسا وإنشاء مديرية أو مقاطعة واحدة جديدة منها هى المديرية الرابعة والثمانون (١). وقد حدث مثل هذا فى الإلزاس Alsace (أكتوبر ١٧٩٠) وغيرها من الأقاليم الواقعة على حدود فرنسا الشرقية والتي كانت تدين بالتبعية للامبراطورية (الرومانية المقدسة) والتي حفظت معاهدات وستفاليا (١٦٤٨) حقوق الملكية وغيرها من الحقوق أو الامتيازات الإقطاعية فى هذه الأقاليم للأمراء الألمان الذين خضعوا لسيادة الامبراطور عليهم فى الوقت الذى حلفوا فيه يمين الولاء لملك فرنسا — (أى بالرغم من حلفهم هذه اليمين). فقد ألغت قرارات ٤ أغسطس ١٧٨٩ وماتلاها من إجراءات كل تلك الحقوق وضمت هذه الأقاليم إلى فرنسا. ومع أن الجمعية التشريعية عرضت أن تدفع تعويضاً للأمراء الألمان فى نظير هذا الضم وإلغاء الحقوق القديمة التى كانت لهم، إلا أن هذه التعويضات بلغت حداً من الضالة جعل الأمراء الألمان يرفضونها، وكان هؤلاء كبار (ناخبى الراين): أسقف ستراسبورج وأسقف سيير Speier، وأسقف بال Basel، وحكام ورتمبرج Warttemberg وتزفايروكن Zweibrucken، وهس — درمستاد Hesse — Darmstadt، وبادن Baden وغيرهم. وقد تقدم هؤلاء بشكاوهم إلى (الدياط) Diet أو المجلس الامبراطورى الألمانى الذى أيد دعواهم وطلب من الامبراطور أن يتخذ الاجراءات التى يرى أنها كفيلة برد حقوق هؤلاء الأمراء الألمان إليهم.

وكان لهذه الحوادث أثر كبير فى تشجيع المهاجرين، على المضى فى نشاطهم، حيث كانوا يريدون تأليف محالفة أوروبية قوية ضد الثورة، تمكن بفضل القوات التى لديها من إعادة نظام الحكم القديم إلى فرنسا. ولقد أنشأ هؤلاء المهاجرون — كما عرفنا — بلاطاً فى (كوبلنز)، صار يقصده أتباعهم وأنصارهم فى أعداد كثيرة، من المدن المجاورة ومن مقاطعات

الراين؛ وراح أخوا الملك يذيعان أنهما يمثلان حكومة فرنسا الحقيقية، وأن من حقهما لذلك الدخول في مفاوضات مستقلة باسم هذه الحكومة، ولم يلقيا بالا إلى ما قد يترتب على مسلكهما هذا من أخطار يتعرض لها شقيقتهما الملك. ومع أن لويس السادس عشر احتج على عملهما هذا فقد كان جوابهما عليه أنهما يعرفان أنه مقيد الحرية ولذلك فهما لن يقيما وزنا لما يكتبه إليهما تحت ضغط غيره. وفي بلاط كوبلنز هذا صار (لكالون) شأن كبير مع ماهو معروف عن عجزه وقلة كفاءته، إذ سرعان ما صار بمثابة رئيس للوزارة في هذا البلاط.

وكان مما قوى حركة المهاجرين هذه أن ناخباً كولونياً وتريف Treves - Trier وهما اللذان لجأ المهاجرون إلى أراضيها، ولم يلبثا أن وجدا من صالحهما تشجيع هذه الحركة؛ كما أن الكونت دارتوا استطاع عند زيارته لتورين أن يظفر بمعاونة صهره ملك سردينيا ثم أظهر كل من ملك نابولي وملك أسبانيا أنهما يريدان أن يقررا برأيهما كأعضاء في أسرة بربون. وكذلك كان ملك السويد (جوستاف الثالث) Gustave الذي أرجع الحكم الأوتقراطي في بلاده شديد الرغبة في تولي قيادة حرب تثار من أجل تعزيز قضية الملكية؛ ولقد لقي جوستاف هذا تشجيعاً في ذلك من جانب قيصرة روسيا كاترين الثانية التي وجدت من صالحها لتنفيذ مشروعاتها الشرقية، أن تشتبك دول غرب أوروبا في حروب مع فرنسا. ولم يكن من المنتظر أن يرفض فردريك وإيم الثاني ملك بروسيا مساعدة الملوك والأمراء الراغبين في الحرب ضد فرنسا، وهو الذي كان يسيئه من جهة الكوارث التي نزلت بالملك الفرنسي، وكان من جهة أخرى قد سبق أن تمكن من إعادة حاكم هولندا إلى منصبه في لاهاي.

ومع كل ذلك فقد كان من الواضح أن الامبراطور ليوبولد الثاني هو الرجل الذي بيده وحده تقرير ما إذا كانت أوروبا سوف تتدخل أو سوف تمتنع عن التدخل في شئون فرنسا. فقد كان الامبراطور معروفاً

بالخذر ، استطاع التغلب على الصعوبات التي تركها له سلفه في الحكم ، شقيقه
الامبراطور يوسف الثاني (المتوفى في فبراير سنة ١٧٩٠) ، فهو قد تجنب
الدخول في عراق مع بروسيا بأن عقد معها معاهدة في رايشنباخ Reichenbach
في ٢٧ يوليو ١٧٩٠ ، ومنذ يونه كان قد نجح في تهدئة انجر ، وفي نوفمبر
دخل جيشه بلجيكا دون مقاومة ، وأخذ ثورة كانت بها ضد حكم النمسا ؛
وفي ديسمبر كانت (لياج) Liège والأراضي الواطنة (بلجيكا) في قبضته ،
ودخل في مفاوضات مع الأتراك ولو أنه لم يصل منها وقتئذ إلى نتيجة ،
وكان الاعتقاد السائد لأول وهلة أن الامبراطور سوف يؤيد لا محالة
قضية الملكية في فرنسا لأسباب منها حبه لشقيقته الملكة ماري أنطوانيت
ثم التجارب التي عاينها بسبب أخطار الحركة الثورية في بلجيكا (و لياج)
وهي أقاليم قريبة من فرنسا ؛ ثم واجبه كإمبراطور يتعم عليه النظر في
الشكاوى التي قدمها « أتباعه » Vassals الناجبون والأمراء إلى المجلس
الامبراطوري (الديايط) على نحو ما سبق ذكره .

ولكن ليوبولد الثاني كان بطبعه يميل إلى معارضة كل الإجراءات
السريعة التي تأتي دون تمعن وتفكير ؛ وهو إلى جانب هذا معارض لكل
سياسة من شأنها إشعال نار الحرب . وفضلا عن ذلك فقد كان يضع
مصلحة النمسا ذاتها ، كما فعل سلفه يوسف الثاني ، فوق كل اعتبار . وكان
في هذه الآونة كما ذكرنا لم يعقد الصلح بعدم تركيا ، ولم تكن علاقاته مع
بروسيا بالرغم من معاهدة رايشنباخ السالفة الذكر قد استقرت ، وأزعجته
— علاوة على ذلك — أطماع روسيا فلم يشأ أن يترك للقيصرة كاترين
الثانية الميدان فسيحاً حتى تنال مآربها من تركيا وبولندا .

وعلى ذلك فإنه لما أصر (الديايط) وألح في مطالبة الامبراطور بأن
يتخذ الإجراءات التي تكفل إعادة حقوق الأمراء الألمان إليهم ، وعلم
الامبراطور في الوقت نفسه أن لويس السادس عشر قد حاول الهرب من
باريس ولكن قبض عليه في (فارن) وأعيد إلى عاصمة ملكه في الظروف

التي عرفناها ، لم يجد الامبراطور مناصاً حيثئذ من اتخاذ إجراء لم يكن الغرض منه إشعال الحرب ضد فرنسا ، وإنما مجرد المظاهرة في صف الملكية (الفرنسية) . فأصدر في (بادوا) منشوراً^(١) في ٦ يوليو ١٧٩١ بعث به إلى الدول يطلب منها أن تؤيد قضية الملك الفرنسي على اعتبار أن هذه ليست قضيته وحده بل هي قضية الدول ذاتها كذلك ، وأنت ترفض الاعتراف بأية قوانين أو قرارات تصدر في فرنسا ما دام الملك مجرداً من حريته ولم يقبلها هو بمحض إرادته ؛ ثم طلب ليوبولد في هذا المنشور من الدول أن تعتمد إلى استخدام السلاح (أو القوة المسلحة) لإرغام الحكومة الفرنسية والجمعية الوطنية التأسيسية - وكانت لاتزال هذه منعقدة حتى ٣٠ سبتمبر ١٧٩١ - إذا امتنعنا عن إرجاع سلطات الملك السابقة إليه وإطلاق الحرية له .

وكما كان متوقفاً لم يكن لهذا المنشور أى أثر ، سوى أنه أشعل الغضب في فرنسا من جديد ضد الملكية ، وأدى إلى تضيق الحراسة على الملك في قصره حتى صار سجيناً هو وأسرته (الأسرة) المالكة في التويلري . ولقد اضطر ليوبولد أن يخطو خطواته التالية بالرغم منه كذلك . فقد عقد معاهدة (سستوفا) Sistova مع تركيا في أغسطس ١٧٩١ ؛ واستطاع أن يعقد مقدمات معينة في ٢٥ يوليو ١٧٩١ ، لإبرام معاهدة ، مع بروسيا ولكن عقدهذه المقدمات كان على خلاف التعليمات التي أرسلتها بروسيا لمندوبيها في فينا . وعلى ذلك فقد اجتمع ليوبولد الثاني وفردريك وليم الثاني ملك بروسيا في (بلنيز) Pillnitz في ٢٧ أغسطس للنظر في هذا الموضوع . وكان عندئذ أن انتهز الكونت دارتوا الفرصة فقابلهما في هذا الاجتماع كي يعرض عليهما خطة للعمل ضد فرنسا وضعها المهاجرون ، ولكن الامبراطور وملك بروسيا رفضا هذه الخطة وحذرا المهاجرين ، أنهم وإن كان مسموحاً لهم بالإقامة في أرض ألمانية ، فليس مسموحاً لهم

بالقيام بعمليات عسكرية . ومع ذلك فقد أصدر الامبراطور والملك تصريحاً مشتركاً ، هو تصريح بلنيز^(١) فى أغسطس سنة ١٧٩١ أعلن فيه أن عودة النظام فى فرنسا ، واسترجاع الملكية سلطاتها السابقة ، أمران على جانب عظيم من الأهمية ويستأثران بعناية أوروبا بأسرها . ثم دعيا دول أوروبا إلى التعاون معهما من أجل تحقيق ذلك ، ووعدا فى هذه الحالة ولتأييد هذه القضية ، بالتدخل الفعلى . أى فى حالة تعاون سائر دول أوروبا معهما لإعادة النظام فى فرنسا ودعم الملكية بها . وواضح أن هذا الشرط الأخير — تعاون سائر دول أوروبا معهما — إنما يدل على أن (ليوبولد) كان يريد فى واقع الأمر تجنب الحرب مع فرنسا إذا كان هذا ممكناً .

فقد كان ليوبولد يعلم أن وزارة بت الأصغر Pitt The Younger فى إنجلترا قررت اتخاذ موقف الحياد تجاه فرنسا ، ولذلك صار تحقيق «معاونة سائر دول أوروبا» الذى نص عليه تصريح بلنيز فى هذه الحالة متعذراً . ولاشك فى أن صدر هذا التصريح ، ثم رفض خطة المهاجرين التى عرضها الكونت دارتوا على ليوبولد وفرديريك وإيم الثانى ، ثم تحذير هذين للمهاجرين من اللجوء إلى أية عمليات عسكرية ، - لاشك فى أن هذا كله من شأنه ضمان السلام ، ولقد كانت المحافظة على السلام وتجنب الحرب هما رغبة ليوبولد ، وذلك على خلاف ما يعزوه إليه بعض المؤرخين (من الفرنسيين خصوصاً) من أنه كان يريد الحرب مع فرنسا وزيادة على ذلك فإن ليوبولد نفسه صار يلح على لويس السادس عشر فى قبول (الدستور) وكان بناء على هذه النصيحة . أن قبل الملك فى ١٤ سبتمبر ١٧٩١ الدستور كما عرفنا ، وأخيراً فإنه بمجرد أن بطل (توقيف) الملك واستأنف هذا ممارسة سلطاته التى نص عليها الدستور ، بادر الامبراطور بإصدار منشور آخر أعلن فيه أنه لم تعد هناك الآن حاجة إلى محالفة أوربية .

وهكذا كان قيام الحرب أو المحافظة على السلم متوقفاً الآن على القرار الذى تتخذه فرنسا نفسها .

وفى الجمعية التشريعية استأثرت المسألة السياسية أو الشؤون الخارجية باهتمام الأعضاء (النواب) من وقت انعقادها . ولقد تضافرت عدة عوامل جعلت الجمعية تقرر إعلان الحرب على النمسا . فقد لوحظ أن تصريحات الامبراطور (ليوبولد) مفرغة فى عبارات تنطوى على الوعيد والتهديد ، (مع أن رغبة الامبراطور الواضحة كانت تجنب الحرب) ثم إن (المهاجرين) ، استمروا فى استعداداتهم العسكرية . وكان أول من تأثر بهذه الوقائع الجيرونديين الذين عبروا عن شعور الأمة فى هذه المسألة - مسألة الحرب عندما صاروا يطلبون الانتقام من الملوك والمهاجرين ، الذين هددوا بالقضاء على الثورة ، والتدخل فى شؤون البلاد الداخلية . واعتقد الجيرونديون أن الدخول فى حرب خارجية سوف يزيد من دعم سيطرتهم ، صرح بهذا الرأى (بريسو) الذى تزعم حزبه (أى حزب الجيروندي) فى تأييد مطلب الحرب . وما يحذر ذكره هنا - على خلاف الشائع خطأ - أن روبسيير وهو من اليعاقبة كان يريد السلم ويعارض فى الحرب لخوفه من أن يفيد من الحرب منافسوه (الجيروندي) من جهة ، ولأنه من جهة أخرى كان يميل بطبعه إلى السلم . وأما (القويان) وهم الملكيون الدستوريون ، فقد اتفقت رغبتهم فى الحرب مع رغبة الجيروندي كوسيلة لتقوية الملك : ثم قال خصومهم أنهم يريدون أن يكون لدى الملكية كذلك جيش قوى على رأسه ضباط من المناوئين للثورة تستطيع الملكية استخدامه ضد الأمة . ولقد صار للجيروندي بفضل انضمام هذه العناصر المؤيدة للحرب ، الأثرية فى الجمعية التشريعية التى تمكنهم من إرغام الملك ووزرائه على السير فى طريق الحرب وإعلانها ، وكانت الخطوة الأولى لتمهيد إعلان الحرب عزل ديورتايل Duportail وزير الحريسة وتعيين وزير من (القويان) مكانه ، هو (تاربون) ، وذلك فى التعديل الوزارى الذى

سبقت الإشارة إليه (فى نوفمبر - ديسمبر ١٧٩١) .

وعلى ذلك فقد وجد الملك نفسه مرغماً على إرسال مذكرة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٧٩١ إلى الامبراطور وإلى حاكم أو ناخب (تريف ، فخواها أنه إذا لم يسرح المهاجرون القوات العسكرية التى يجمعونها ، وذلك فى موعد أقصاه ١٥ يناير ١٧٩٢ فالعمليات الحربية سوف تبدأ فوراً ضد ناخب تريف . وترتب على ذلك أن بادر ناخب تريف بإصدار أمره توأ بوقف الاستعدادات العسكرية . ولكن المهاجرين لم يذعنوا لهذا الأمر ، ثم أهانوا المبعوث الفرنسى . وأما الامبراطور ليوبولد فقد أبدى رغبته فى السلم ولكنه أنذر الفرنسيين فى الوقت نفسه بأنه سوف يعتبر كل هجوم يقع على تريف عملاً عدوانياً ضد مواجهة الامبراطورية .

وتلك إجابات ، لم ترض بطبيعة الحال (ناربون) الذى عمد من فوره إلى حشد ثلاثة جيوش على الحدود بقيادة (روشامبو) Rochambeau و (لفايت) و (لوكنر) Luckner ، بلغ مجموعها ١٥٠,٠٠٠ مقاتل ثم طلب من الامبراطور فى ٢٥ يناير ١٧٩٢ أن يصدر تصريحاً قاطعاً بشأن فض وتسريح قوات المهاجرين ، وأنذره بإعلان الحرب ضده إذا لم يصل منه (إلى ناربون) جواب مرض حتى يوم ٤ مارس .

وهكذا وجد الامبراطور أن آماله فى المحافظة على السلم فى أوروبا الغربية قد تبددت ، وأنه قد صار لزاماً عليه أن يستعد لمواجهة الحرب المتوقعة ، ولذلك فقد صدق أولاً على القرارات التى كان (الديايط) أو المجلس الامبراطورى قد اتخذها ضد اعتداءات الجمعية الوطنية التأسيسية - وكانت هذه - كما عرفنا - قد قررت ضم الألزاس إلى فرنسا فى أكتوبر ١٧٩٠ ، وإلغاء حقوق الأمراء الألمان وامتيازاتهم فى الأراضى التى يملكونها ، وهم الذين ظلوا فيما يتعلق بهذه الحقوق تابعين للامبراطورية تبعاً لأحكام معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨ بالرغم من يمين الولاء التى يحلفونها للملك فرنسا . وقد تقدم كيف أن (الديايط) طالب الامبراطور بالعمل من

أجل رد حقوق هؤلاء الأمراء الألمان إليهم . ثم أنه لم يلبث ثانياً أن أنهى مفاوضاته مع بروسيا فعقد معاهدة معها في ٧ فبراير ١٧٩٢ ضمن بمقتضاها كل من الطرفين أملاك الآخر ، واتفق الإمبراطور وملك بروسيا على التعاون فيما بينهما لرد أى هجوم يقع على أحدهما .

وعلى ذلك وبالرغم من هذه الاستعدادات . فإن ليوبولد الثانى كان لا يزال يرجو أن تسنح فرصة لتجنب الحرب فى آخر لحظة ، وظل يبنى النفس بهذا الأمل حتى عاجلته الوفاة على أثر مرض مفاجئ ، فى أول مارس ١٧٩٢ . فتولى عرش النمسا ابنه فرنسيس الثانى (الذى توج إمبراطوراً على الإمبراطورية الرومانية المقدسة فى ١٤ يوليو من السنة نفسها) . وكان هذا شاباً يبلغ الرابعة والعشرين ، ليست له الخبرة والتجربة والكفاءة والمقدرة التى كانت لوالده ، الأمر الذى جعل سهلاً على (مناوئى الثورة) أن يجذبوه إلى جانبهم ، فصار بسبب ذلك قيام الحرب عاجلاً أو آجلاً أمراً مفروغاً منه .

ولكن مما يجب ذكره أن مسئولية قيام الحرب فى النهاية بين فرنسا والنمسا إنما وقعت على كاهل فرنسا ، وعلى كاهل الجيرونديين أنفسهم على وجه التحديد ، فقد اتفق رأى المؤرخين على أنه من المشكوك فيه كثيراً حتى لو عاش الإمبراطور ليوبولد الثانى مدة أطول ، لكان فى استطاعته تجنب الحرب فى النهاية . والسبب فى ذلك أن (الجيرونديين) حشدوا كل قواهم آتذ لمهاجمة وزير الخارجية (دى ليسار) فاتهموه بالانصياع بكل مذلة ومهانة لمطالب العدو . فألقى القبض على (دى ليسار) وسجن واستقال وزارة (الفويان) فى مارس ١٧٩٢ . وألف الجيرونديون الوزارة الجديدة . وذلك من (رولاند) Roland - زوج مدام رولاند - للداخلية ، و (سرفان) Servan للحرية . و (كلافير) Clavière للمالية . وتولى (ديمورييه) Dumouriez الشؤون الخارجية ، وديرانتون Duranthon العدل ، و (لاكوست) Lacoste البحرية ، وقد أطلق عليها أعداؤها اسم وزارة أصحاب السراويل

الطويلة Sans-Culottes أى الوطنيين الثوريين الذين نبذوا السراويل القصيرة Culottes زى النبلاء والبورجوازي فى النظام القديم.

واتخذ (ديمورييه) لهجة الأمر الناهى فى علاقات البلاد الخارجية بصورة ألزمت حكومة فينا - حكومة الامبراطور فرنسيس الثانى - أن تطلب فى ردها عليه - (مذكرة وزيرها دى كونيتر Kaunitz فى ١٨ مارس ١٧٩٢) ضرورة أن يستتب النظام فى فرنسا من أجل أمن أوروبا وسلامها كما طالبت بأن ترد إليهم حقوقهم التى انتزعت من البابا ورجال الدين ، والأمراء الألمان ، فيعوض الأول عن فقد أفينيون ، ورجال الدين عن أملاك الكنيسة المصادرة ، والأمراء الألمان عن حقوقهم التى فقدوها فى الإلزاس واللورين . فقبلت هذه المطالب بإعلان الحرب من جانب فرنسا على ملك المجر وبوهيميا (أى النمسا) ، حيث قررت الأمة الفرنسية - كما قال المجلس عند الاقتراع على قرار الحرب - المحافظة على حريتها واستقلالها ضد عدوان غاشم من ملك « Un Roi » عليها . وقد حضر لويس السادس عشر إلى الجمعية التشريعية ليقرأ إعلان الحرب فى صوت مرتجف - فى ٢٠ أبريل ١٧٩٢ . وفى بلدة ستراسبورج الفرنسية على الحدود بين فرنسا وألمانيا ألهم حماس الدفاع عن حرية الأمة الفرنسية واستقلالها أحد ضباط سلاح المهندسين (روجيه دى ليل) Rouget de L'Isle فوضع « نشيد الحرب لجيش الراين » الذى لم يلبث المواطنون أن سموه (بالمارسيليز) Marseillaise .

وباغت إعلان الحرب من جانب فرنسا كل أوروبا ، وكان له رد فعل كبير فى كل أنحاءها . ولم تلبث أن وجدت النمسا نفسها وقد صارت فى عزلة ، لأن بروسيا وسردينيا اللتين أرادتتا الدخول إلى جانبها فى هذه الحرب ، لم يكن فى وسعهما فعل ذلك قبل تهيئة جيوشهما . الأمر الذى يقتضى زمناً ليس بالقصير لإنجازه . أضف إلى هذا أن بروسيا كانت مشغولة بمسألة بولندا .

(ومن المعروف أن تقسيم بولندة الأول وقع سنة ١٧٧٢ بين روسيا وبروسيا والنمسا، والتقسيم الثاني وقع سنة ١٧٩٣ بين روسيا وبروسيا والتقسيم الثالث بين الدول الثلاث كان في سنة ١٧٩٥ وقد أزيلت بولندة كلية من خريطة أوروبا). وهذا بينما كانت أسبانيا مترددة، وفضلت إنجلترا الوقوف موقف الحياد: كما أن أكبر نصير للملكية في أوروبا وقتئذ وهو جوستاف الثالث ملك السويد كان قد توفي في ٢٩ مارس ١٧٩٢ أي قبل إعلان الحرب بشهر تقريباً.

أما (ديمورييه) فقد عول على الاستفادة من هذه الظروف لتوسيع حدود فرنسا الشرقية. وعلى ذلك فقد أمر قواد الجيوش الثلاثة: (لوكنر) و (لفايت) ، و (روشامبو) بالتعاون فيما بينهم للقيام بهجوم مشترك على بلجيكا (وكانت هذه تابعة للنمسا)، على أمل أن يترتب على هذا الهجوم إشعال الثورة من جديد في بلجيكا، وهي الثورة التي سبق أن ذكرنا أن الامبراطور ليوبولد الثاني كان قد أخذها حديثاً. ولكن التغييرات الأخيرة التي أدخلتها الثورة، على الجيش الفرنسي كانت قد قضت على كل نظام فيه، وصار الجنود لا يثقون في ضباطهم فلم تلبث أن تعانت الصيحات بوجود الخيانة عند محاولة الجيش الفرنسي الهجوم على بلجيكا (عند مونز Mons)، وصار الجنود يفرون من الصفوف وهم في رعب وهلع، وذبخوا قائدهم الجنرال (ديلون) Dillon وضابطاً آخر بدعوى أنهما يخونان الجيش لصالح النمسا، واضطر قائداً الجيشين الآخرين: لفايت، وروشامبو إلى التزام خطة الدفاع.

وذاعت أنباء هذه الحوادث في باريس، فتزايد في العاصمة السخط والهييج، وعظمت الشكوك من ناحية البلاط الذي وجهت إليه تهمة الخيانة وشاع بين الناس أن الملكة ماري انطوانيت تجمع حولها (لجنة نمسوية) هي أصل هذه الخيانة، وأسرعت الجماهير تتسلح (بالخراب). ومن الآن فصاعداً صارت هذه الطبقة الدنيا من الفوغام المسلحين منافساً خطيراً للحرس الأهلي، أي لتلك الأداة التي أوجدها أهل الطبقة المتوسطة (البورجوازي)،

واعتمدوا عليها فى سيطرتهم على الموقف ، ثم أعلنت الجمعية التشريعية أنها منعقدة فى جلسة مستديمة ، وبأدريت بجل حرس الملك الخاص ، وأصدرت قراراتين على غاية من الخطورة ، اقترح أحدهما (سرفان) وزير الحرية دون استشارة الملك أو زملائه فى الوزارة ، ويقضى بإنشاء معسكر بجوار باريس لعشرين ألفاً من المتطوعين (أو الفدرائين) Volontaires-Fédérés من جميع المديرىات والأقاليم ؛ وكان الغرض الظاهر من هذا الإجراء ، الدفاع عن العاصمة ضد الغزو الأجنبى ، بينما كان الغرض الحقيقى ، دعم سيطرة الجيرونديين . وأما القرار الآخر ، فقد أعطى الهيئات الإدارية فى الأقاليم السلطة لتنى القساوسة المستنكرين من فرنسا إذا شهد ضدهم عشرون من المواطنين .

وقد وافق الملك على تسريح حرسه الخاص . ولكنه أصر على استخدام (حق الاعتراض) لتعطيل القرارات الأخرى . وعندما نقد (رولاند) مسلكه لم يلبث الملك أن طرده هو وزمليه (سرفان) و (كلافير) من الوزارة ، فى ١٢ يونيه ١٧٩٢ . وثلاثتهم كانوا العنصر الأوثق ارتباطاً بالجيرونديين فى الوزارة . وأراد الملك أن يستبقى (ديمورييه) والوزيرين الآخرين (ديرانتون) وزير العدل (ولاكوست) وزير البحرية ، ولكن هؤلاء أصرؤا على ضرورة أن يصدق الملك على قرارات الجمعية التشريعية الخاصين بإنشاء معسكر المتطوعين بجوار باريس وتنى القساوسة المستنكرين من فرنسا . ولما رفض الملك على وجه الخصوص التصديق على القرار المتعلق بتنى القساوسة المستنكرين ، فقد استقال ثلاثتهم ، وسقطت وزارة الجيرونديين فى ١٥ يونيه ١٧٩٢ .

مادت ٢٠ يونيه ١٧٩٢

حاول الملك الآن التحالف مع (الفويان) . فشكل وزارته منهم ،

وانبرى هؤلاء للدفاع عن الملك . ولكن سقوط وزارة الجيرونديين واستيلاء الفويان كان معناهما في نظر الوطنيين أن كل شيء قد صار الآن مهيباً لتنفيذ (المؤامرة الأرستقراطية) . فراجت الإشاعات بأن الأوامر سوف تصدر لوقف القتال ، وأن الملك سوف ينتهز فرصة الاحتفال يوم ١٤ يوليو ، ليصدر عفواً شاملاً عن المهاجرين . واستبد القلق بالجمعية التشريعية ، حتى أنها أنشأت (لجنة استثنائية من إثني عشر عضواً) « لاقتراح الوسائل التي يتسنى بها إنقاذ الدستور والامبراطورية الفرنسية » .

وعلى ذلك فقد جاء سقوط وزارة الجيرونديين ، مشابهاً لحادث إخراج (نكر) من الوزارة في ١١ يوليو ١٧٨٩ . أي أن الملك قد طرد الوزراء الجيرونديين الذين لم يستطع احتمالهم سوى شهرين من الزمان فحسب ، ولم يكن قد استوزروهم إلا كسباً للوقت وحتى ينتهي هو من إتمام استعداداته ؛ أما وقد أخرجهم من الوزارة فالتوقع أن الموعد قد حان لتنفيذ المؤامرة . ذلك ما كانت تتردده الإشاعات .

وقد زاد الاعتقاد بقرب تنفيذ المؤامرة رسوخاً عندما وجه (لفايت) من معسكره في (موبوج) Maubeuge خطاباً إلى الجمعية التشريعية قريء بها في ١٨ يونيو ، قال فيه إن وجود (ديمورييه) في الوزارة السابقة كان عاراً وفضيحة ؛ ثم هاجم اليقاقة هجوماً عنيفاً وطالب بإغلاق ناديهم وإخماد حركتهم ؛ ثم رسم برنامجاً لتطبيق الدستور بصورة تعطي الملك خصوصاً سلطات أوسع وتحوّل الحق في اختيار وزرائه « متحررين من الحزبية » . فاعتبرت رسالة (لفايت) هذه مقدمة « لانقلاب حكومي » . واتحد الجيرونديون مع اليقاقة لتحريض الجماهير على القيام بحركة ثورية لإلقاء الرعب والفرع في قلب الملك وقلوب مستشاريه حتى يذعنوا ، وحتى يصدق الملك على قرارى الجمعية التشريعية .

وفي يوم ٢٠ يونيو ١٧٩٢ ، وهو يوم ذكرى توقيع ميشاق ملعب

وانبرى هؤلاء للدفاع عن الملك . ولكن سقوط وزارة الجيرونديين واستيلاء
القويان كان معناه في نظر الوطنيين أن كل شيء قد صار الآن مهيباً لتنفيذ
(المؤامرة الأرستقراطية) . فراجت الإشاعات بأن الأوامر سوف تصدر
لوقف القتال ، وأن الملك سوف ينتهز فرصة الاحتفال يوم ١٤ يوليو ،
ليصدر عفواً شاملاً عن المهاجرين . واستبد القلق بالجمعية التشريعية ، حتى
أنها أنشأت (لجنة استثنائية من إثني عشر عضواً) « لاقتراح الوسائل التي
يتسنى بها إنقاذ الدستور والامبراطورية الفرنسية » .

وعلى ذلك فقد جاء سقوط وزارة الجيرونديين ، مشابهاً لحادث إخراج
(نكر) من الوزارة في ١١ يوليو ١٧٨٩ . أى أن الملك قد طرد الوزراء
الجيرونديين الذين لم يستطع احتمالهم سوى شهرين من الزمان فحسب ، ولم يكن
قد استوزروهم إلا كسباً للوقت وحتى ينتهي هو من إتمام استعداداته ؛ أما
وقد أخرجهم من الوزارة فالمتوقع أن الموعد قد حان لتنفيذ المؤامرة .
ذلك ما كانت تردده الإشاعات .

وقد زاد الاعتقاد بقرب تنفيذ المؤامرة رسوخاً عندما وجه (لفايت)
من معسكره في (موبوج) Maubeuge خطاباً إلى الجمعية التشريعية قريء
بها في ١٨ يونيو ، قال فيه إن وجود (ديمورييه) في الوزارة السابقة كان
عاراً وفضيحة ؛ ثم هاجم اليعاقبة هجوماً عنيفاً وطالب بإغلاق ناديهم وإخماد
حركاتهم ؛ ثم رسم برنامجاً لتطبيق الدستور بصورة تعطي الملك خصوصاً
سلطات أوسع وتحويله الحق في اختيار وزرائه « متحررين من الحزبية » .
فاعتبرت رسالة (لفايت) هذه مقدمة « لانقلاب حكومي » . واتحد
الجيرونديون مع اليعاقبة لتحريض الجماهير على القيام بحركة ثورية لإلقاء الرعب
والفرع في قلب الملك وقلوب مستشاريه حتى يذعنوا ، وحتى يصدق الملك
على قرارى الجمعية التشريعية .

وفي يوم ٢٠ يونيو ١٧٩٢ ، وهو يوم ذكرى توقيع ميشاق ملعب

أنبته على ترك قيادته في هذه الظروف العصية . ثم أراد (لفايت) أن يستخدم جنوده القدامى من رجال الحرس الأهلى ضد النوادى فى باريس ، ولكنه أخفق فى محاولته بسبب تدخل (البلاط) ضده . لأن (لفايت) لم يكن موضع ثقة البلاط . فاضطر إلى الانسحاب حاتقاً . وبانسحاب (لفايت) فقد الحزب الدستورى كل أهمية كانت له . وبذلك ضاع الأمل الأخير فى إنقاذ الملكية .

* * *

يوم ١٠ أغسطس ١٧٩٢

والواقع أن الغزو الأجنبى الذى كان الملك يبنى عليه اعتماده فى إنقاذه وإنقاذ الملكية لم يأت بالنتيجة المرجوة منه ، بل لم يلبث هذا الغزو الأجنبى أن أتاح الفرصة لأعداء الملك حتى ينتصروا عليه .

فقد انتخب فرنسيس الثانى إمبراطوراً فى ٣ يوليو ١٧٩٢ ، واتخذ الأمراء الألمان والنبلاء الفرنسيون (المهاجرون) من الحفل الذى أقيم لتتويجه (١٤ يوليو) فرصة لحشد قواتهم وأحضر ملك بروسيا (فردريك وليام الثانى) ثمانين ألف مقاتل ، وارتعن الأمر لشن الهجوم الكبير على فرنسا بالفراغ فى تنسيق الإجراءات اللازمة لبدء العمليات العسكرية . وأمام هذا التهديد إذاً ، وجد الشعب الفرنسى ، أنه لم يعد فى وسعه أن يضع ثقته فى ملك كان من الواضح أن ميوله قطعاً فى جانب أعداء الأمة . وانهز الجيرونديين واليعاقبة فرصة وجود هذا الشعور المعبأ ضد الملك ، كى يستأنفوا خططهم التى عطلها فشل حادث ٢٠ يونية . فخطب (فيرنيو) Vergniaud — من أبلغ خطباء الجيرونديين — ضد الملك بعنف فى الجمعية التشريعية ، واتهمه بأنه مبعث كل الأخطار التى تهددت الوطن ، وراح يؤكد بأن خيانة الملك قد قضت بالفشل على كل أهداف الجيرونديين ، وجعلت الدفاع عن البلاد عديم النفع ولا جدوى منه .

وكان فى هذه الظروف أن استدعى المتطوعون (أو الفدرانيون) - وعددهم عشرون ألفاً - للحضور إلى المعسكر الذى وافق الملك أخيراً على قرار إنشائه . (وهو القرار الذى كان قد اقترحه (سرفان) كما عرفنا قبل سقوط وزارة الجيروندي) . على أن ينشأ هذا المعسكر فى (سواسون) Solsons ، كما تقرر أن يكون مزور المتطوعين من باريس ذاتها وهم فى طريقهم إلى سواسون . وقد حضر متطوعو مرسيليا ، وهم ينشدون (المارسيليز) الذى وضعه كما ذكرنا (روجيه دليل) . وفى ١١ يوليو ١٧٩٢ أعلنت الجمعية التشريعية « أن الوطن فى خطر » ، وعمدت إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بدفعه وأعيد (بتيون) إلى منصبه (عمدة لبلدية باريس) نزولاً على إرادة الجماهير . وفى الاحتفال بعيد ١٤ يوليو ، أرغم الملك على تجديد قسم الولاء للدستور ، ولو أن عقيدة الشعب ، - وعن حق - كانت أن الملك حانث فى يمينه .

وفى ٢٥ يوليو ١٧٩٢ أصدر (دوق دى برنسويك) Brunswick قائد الجيش البروسى بلاغاً حرره أحد المهاجرين ، توعد فيه كل من يعمد للدفاع عن نفسه ضد جيوش الحلفاء بمعاملته ككائن ، أى بإعدامه رمياً بالرصاص ، وهدد باريس بالتدمير التام إذا اعتدى إنسان على قصر التويلرى ولحق أى أذى بالأسرة المالكة . وقد عرفت باريس بهذا البلاغ فى ٢٨ يوليو ، فزاد بها الهياج ، واتحد اليقاقة والجيروندي لتدير هجوم جديد على الملكية . وعبثاً حاول (برتواى دى مولفيل) وزير القويان السابق - نصح الملك بالهرب إلى نورماندى .

وفى ٣ أغسطس تألفت مظاهرة من « أقسام » باريس على رأسها (بتيون) قصدت إلى الجمعية التشريعية ، تطلب خلع الملك ، ودعوة (مؤتمر وطنى) ، كما طالبت بتوجيه الاتهام ضد (لفاييت) . وفى ٦ أغسطس كرر هذا الطلب - خلع الملك - وقد من المتطوعين أو الفدرانيين .

ولما كانت الجمعية التشريعية قد رفضت الإذعان لهذه الديكتاتورية الديماغوجية ، ورفضت على وجه الخصوص توجيه الاتهام ضد (لقايت) - جلسة ٨ أغسطس - فقد استقر الرأي على إحداث عصيان وشغب جديدين . ودبر اليعاقبة - باشتراك دانتون ، وسان تير وديمولان وغيرهم هجوماً على قصر التويلري حددوا له موعداً مساء ٩ أغسطس . وفي الوقت المعين (منتصف ليل ٩ أغسطس ١٧٩٢) دق ناقوس الثورة ، فاحتشد الثوريون في حي سان أنطوان . واستولوا على إدارة البلدية ، وحلوا مجلسها وأنشأوا (قوموناً) مؤقتاً وضعوا على رأسه (دانتون) ثم عملوا على إلغاء التدابير المتخذة لحراسة القصر والدفاع عنه ، فاستدعى (ماندا) Mandat رئيس الحرس الأهلى إلى دار البلدية وتقرر بجنه ، ثم ذبح في الطريق إلى السجن ، وعين القومون بدلا منه (سان تير) - من زعماء حادث ٢٦ يونيه - . وزحف الثوار على قصر التويلري وهم مسلحون بمختلف أنواع السلاح ، وبالمدافع . وفي الخامسة من صبيحة يوم ١٠ أغسطس ، استعرض الملك جنود الحرس في حديقة القصر ، فكان هلعاً عظيماً عندما اكتشف أنهم من طراز لا يمكن التعويل عليه . ثم لم تمض ساعات حتى كان قد حضر الغوغاء (٢٠ ألفاً) لمهاجمة قصر التويلري . فهرب الملك والمملكة وأطفالها إلى قاعة الجمعية التشريعية وترك الملك وراءه الحرس السويسرى ، حرسه الخاص ، يلتحم مع الجاهير الثائرة ؛ إذ لم يصدر الملك إلى هذا الحرس أية أوامر بالانسحاب قبل الاشتباك مع الجاهير وأخفق وفد من الجمعية التشريعية في تهدئة هؤلاء واستطاع الحرس السويسرى الصمود في وجه الثوار ، ولكن الملك لم يلبث أن أمر بوقف إطلاق النار وبانسحاب الحرس إلى الجمعية التشريعية . وتعذر بسبب الفوضى أن يبلغ هذا الأمر لكل جنود الحرس فانسحب فريق منهم بينما بقى حوالى ثلاثمائة يقاتلون الثوار . فلم تمض

عشرون دقيقة حتى كانت عند الساعة الحادية عشرة ، قد انتهت المعركة وقتل الثوار هؤلاء عن آخرهم .

ذلك إذا كان يوم ١٠ أغسطس ، وهو يوم ذو نتائج حاسمة في تاريخ فرنسا ؛ فلم تعد الملكية وحدها تحت رحمة الغوغاء ، بل صارت كذلك الجمعية التشريعية من الآن فصاعداً تحت رحمتهم . وحق للجيروند أن يندموا على ما حدث عندما انتقلت السلطة العليا الآن إلى يد قومون باريس الثورى . ولم يكن الجيرونديون أصحاب السيطرة في هذا القومون ، بل كانت هذه من نصيب اليعاقة . فلم يعد في وسع الجمعية التشريعية إلا أن تصدر القرارات التي صارت تملى عليها . من هذه القرارات وقف الملك الذى أودع قصر لكسمبورج ، ودعوة مؤتمر وطنى لمراجعة الدستور ، ثم تشكيل وزارة جديدة ، دخلها من الجيرونديون : رولاند ، وسرفان ، وكلافير . ولكن دخلها أيضاً (دانتون) وزيراً للعدل . وكان (دانتون) صاحب اليد العليا في الوزارة بينما تعين (مارا) رئيساً للجنة المراقبة أو الأمن العام^(١) .

ولقد أرغمت الجمعية التشريعية على إقرار التغيير الذى حدث في مجلس البلدية ، وإقرار انتخاب القومون الثورى الذى عمد إلى الاستئثار بكل وظائف الحكم . وقد رفع عدد أعضاء هذا القومون من ستين أو سبعين عضواً إلى ٢٨٨ عضواً . وكان (روبسيير) من الأعضاء الذين انتخبوا حديثاً . وكان (روبسيير) قد أخفى نفسه أثناء حوادث يوم ١٠ أغسطس ولم يشترك فيها بشيء . ولكنه لم يلبث أن ظهر حتى يحنى ثمار تدير غيره ، ويقتسم مع دانتون ، سلطان الحكم في فرنسا .

ثم إن القومون لم يلبث أن نقل الملك يوم ١٣ أغسطس من قصر لكسمبورج إلى سجن الهيكل Temple ، وعين بتيون وسان تير لحراسته ،

كما قرر هدم تماثيل الملوك ، وطلب القومون من الجمعية التشريعية تأسيس محكمة استثنائية (جنائية) لمحاكمة أعداء الشعب الذين ساهموا في المؤامرة ضد الأمة . فنزلت الجمعية ثانية عند إرادة الغوغاء ، وقررت إنشاء هذه المحكمة في ١٧ أغسطس سنة ١٧٩٢ ، تختار أقسام باريس أعضائها ولا استئناف للأحكام التي تصدرها . ثم تنفذت القرارات الخاصة بمصادرة أملاك المهاجرين ، ونفي القساسة المستنكرين . وأعطيت البلديات السلطة في إلقاء القبض على المشتبه في أمرهم .

* * *

مذابح سبتمبر ١٧٩٢ :

وبينما كانت هذه الحوادث تقع في باريس ، كان خطر الغزو الخارجي لا يزال ماثلاً وعلى أشده . ذلك بأن البروسيين بقيادة دوق دي برنسويك ، ويصحهم ملكهم كذلك ، كانوا قد بدأوا زحفهم يوم ٣٠ يوليو ١٧٩٢ من كوبلنز صوب حدود شامبانيا Champagne بطريق لكسمبرج ، وتصدى لمقاومتهم جيشاً (لفاييت) و (لوكنر) بينما دافع جيش آخر بقيادة بيرون Biron وكاستين Custine عن الإلزاس . ثم جاءت أخبار يوم ١٠ أغسطس ، فصار موضع التساؤل الآن هل يحذر الجيش الفرنسي حذو أكثرية إدارات الأقاليم . فيوافق على ما فعله الباريسيون ، أو ينشق عليهم ولم يتردد (لفاييت) ، وكان مقر قيادته عندئذ في (سيدان) Sedan إعلان استنكاره ضد اليعاقة والتنديد بهم وطلب إلى القائد الآخر (لوكنر) أن يزحف معه بجيشه على باريس لإعادة النظام بها . ولكن الجنود والضباط الآخرين وعلى رأسهم (ديمورييه) رفضوا هذا الزحف . بدعوى أن الواجب يحتم على كل فرنسي أن يعمل لدفع العدو الأجنبي وليس قتال مواطنيه ، وتخلي (لوكنر) عن (لفاييت) . وعندئذ أعلنت الجمعية التشريعية أن (لفاييت) قد ارتكب جريمة الخيانة ضد الوطن . فلم يجد

(لفايت) وسيلة لإقناذ حياته سوى الهرب ، فهرب من الجيش هو وحضنة من أصدقائه (٢٠ أغسطس) قاصداً إلى هولندة . ولكن العدو لم يلبث أن قبض عليه وهو فى طريقه إليها وسجنه كأسير حرب ، ف قضى خمس سنوات فى قلعة (أولمز) Olmutz النمساوية ، حتى أفرج عنه عند عقد معاهدة (كيو فرمو) مع النمسا فى أكتوبر ١٧٩٧ . وأما قيادته فقد انتقلت إلى (ديموريه) ينما حل (كلرمان) Kellermann محل (لو كتر) . وأفاد البروسيون من هذه الاضطرابات فسلبت إليهم (لونجوى) Longwy فى ٢٣ أغسطس ، وكان البروسيون قد بدأوا هجومهم عليها فى ٢٠ أغسطس ، ثم لم تلبث أن سقطت (فردان) Verdun فى ٢ سبتمبر . وبذلك صار الطريق أمامهم مفتوحاً إلى باريس .

وفى باريس استبد الفرع بأهلها لاقتراب الخطر منهم . واتخذت الجمعية التشريعية عدة قرارات للدفاع ، وحاولت القضاء على القومون كى تتحرر من سيطرته ، ولكن القومون لم يكتف بأن رفض الإذعان لمشيئة الجمعية التشريعية ، بل انتزع من الجمعية كل شئون الدفاع عن باريس وصار « داتون » ديكتاتوراً حقيقياً على باريس بأسرها ، وأخذ على عاتقه وحده الدفاع عنها بكل الوسائل والطرق ، ضد أعداء الوطن الخارجيين والداخليين على حد سواء . وكان شعار داتون : « أرهاب الملكين ، وإلقاء الرعب فى قلوبهم » .

وكان من أير الفرع الذى استبد بالعاصمة ، أن دخل « مارا » وغيره من المتطرفين هيئة القومون المشرفة على أعمال الشرطة « البوليس » . وفى مساء ٢٩ أغسطس أغلقت بوابات باريس وأجرى تفتيش دقيق فى المنازل بدعوى التفتيش عن الأسلحة ، وفى الحقيقة للقبض على المشبوهين ، أى أصحاب الميول الملكية . وتلفت السجون^(١) فى باريس حوالى ثلاثة

(١) Châtelet ; Bicêtre, Conciergerie, Salpêtrière, la Force, Abbaye.

أو أربعة آلاف من القساوسة المستنكرين والنبلاء والضباط وغيرهم .
 وفي ٢ سبتمبر راجت إشاعة بأن الملكيين على وشك مهاجمة السجون .
 لإيقاظ المسجونين ولتسليم باريس خيانة وغدراً للبروسيين، أى أن المؤامرة
 الأرستقراطية ، قد دخلت في دور التنفيذ - فهاجمت الغوغاء السجون ،
 وبدأت من ثم مذابح سبتمبر المشهورة . وتزعم الحركة في بدايتها الحاجب
 (ميلار) Millard - في بعض السجون - وزاد من وحشية هذه المجازر
 وصول النبا في مساء ٣ سبتمبر بسقوط (فردان) . . فراحت عصابات
 مسلحة تزور السجون وتفتك بمن فيها تحت إرشاد القومون وبتعليمات
 منه ، وقد دفع القومون بعد ذلك الأجور للباريسيين الذين اشتركوا
 في هذه المذابح ، ثمناً «لجهودهم» . واستمرت هذه المذابح أربعة أيام متوالية
 ولم يتدخل أحد لوقفها ؛ ذهب ضحيتها حوالى الألفين على أقل تقدير .
 وتدخل (داتون) بنفسه لإيقاظ قلائل كان من بينهم (بارناف) Barnave
 (من الفويان) . وكان من بين القتلى في سجن (لافورس) الرئيس
 دى لامبيل Lambelle صديقة الملكة .

وطلب القومون من الأقاليم اتخاذ إجراءات شبيهة بهذه ، بدعوى
 أنه لا يجب على الزاهيين إلى جبهة القتال أن يتركوا وراءهم أعداءهم
 (قطاع الطريق) الذين سوف يقتلون لا محالة - أثناء غيابهم - نساءهم
 وأطفالهم . ف وقعت مذابح في فرساي ، وليون ورايمز Reims ، ومو Moaux
 وأورليان . فكانت هذه المذابح في رأى بعض المؤرخين : « باكورة نتائج
 انتصار الجيرونديين ، وثمره الجهود التي بذلتها الدول الأجنبية لإيقاظ فرنسا »

• • •

نزهة الجمعية التشريعية :

على أن الخطر الذي اتخذ وجوده ذريعة لهذه الحوادث الدامية كان

قد زال أثناء هذه المذابح . وذلك لأن (ديموريه) استطاع عقب سقوط «فردان» الاستفادة من بطل حركة البروسيين ، فبادر باحتلال الممرات في غابة أرجون Argonne وتمكن من مناوشات كاد ينهزم جيشه في أثنائها من احتلال موقع (سانت منيهولد) Ménébould حيث لم يلبث أن وافاه به ، القائد (كلرمان) بجيشه من متز ؛ وشن البروسيون هجوماً على مرتفع Valmy (فالى) القريب من هذا الموقع ولكن هذا الهجوم لم يسفر عن شيء سوى إطلاق المدافع من الجانب البروسى ، وصمد الفرنسيون لهذا الضرب . وكان هذا الصمود - وهو نجاح ضئيل - كافياً لتقرير مصير المعركة (فى ٢٠ سبتمبر ١٧٩٢) حيث بدأ العدو يتقهقر . وبذلك تسنى إنقاذ فرنسا (على يد ديموريه) .

وفى هذه الأثناء كانت الانتخابات لل مؤتمر الوطنى قد أجريت . وهى انتخابات لم تلاحظ فيها القواعد التى نص عليها الدستور (دستور ١٧٩١) ، بل اعتبر كل فرنسى بلغ الواحدة والعشرين ، مواطناً عاملاً Citoyen Actif ، واعتبر كل مواطن يزيد على الخامسة والعشرين صالحاً لأن يكون ناخباً ، ونائباً Eléligible : (والانتخاب على درجتين) . كما لم توضع قواعد لتقييد العضوية ، فصار لكل عضو من أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية السابقة أو الجمعية التشريعية ، الحق فى أن يكون نائباً فى المؤتمر الوطنى .

وفى يوم ٢١ سبتمبر ١٧٩٢ أى فى اليوم التالى لمعركة فالى اجتمع المؤتمر الوطنى وكان أول قرار اتخذه إلغاء الملكية ، وإعلان الجمهورية فى فرنسا .

الفصل الثاني

المؤتمر الوطني^(١)

(٢١ سبتمبر ١٧٩٢ - ٢٤ أكتوبر ١٧٩٥)

تأليف:

تألف المؤتمر الوطني من ٧٤٩ عضواً انتخبوا بالاقتراع العام ، ولو أن الذين استعملوا حق الانتخاب كانوا نسيباً قليلين . من هؤلاء الأعضاء (٦٥) سبق أن كانوا أعضاء بالجمعية الوطنية التأسيسية ، (١٦٤) أعضاء بالجمعية التشريعية . وجرى الانتخاب مباشرة تحت تأثير هياج الخواطر الذي أحدثته مذابح سبتمبر . ولما كان في باريس القومون صاحب الكلمة النافذة ، فقد انتخب للمؤتمر الوطني روبسبير ، دانتون ، كولوديربوا ، Collot d'Herbois ، كاميل ديمولان ، مارا ، الدوق دورليان (أو فيليب المساواة) . وأما في أقاليم فقد ساد بهاشعور بالغيرة من السيطرة التي كانت للعاصمة من جهة ، ثم كان هناك استنكار شديد للحوادث الدامية الأخيرة من جهة ثانية ، ولذلك فقد فاز الجيروندي في معظم الانتخابات . ولم يوجد في المؤتمر الوطني ملكيون أو دستوريون .

وفي داخل المجلس ، صار الجيروندي هم حزب اليمين المتطرفين . ويعتمدون على ما كان لهم من تفوق عددي في المجلس وسلطان على الوزارة لا سيما بعد أن استقال منها (دانتون) على أثر انتخابه نائباً في المؤتمر الوطني . وقد أعيد انتخاب الجيروندي القدامى ، وهم فرنيو ، بريسو كوندورسيه ، جنسونيه . وكان غرض الجيروندي خصوصاً إخضاع قومون

باريس للطاعة حتى يسترجعوا بذلك السلطة التى فقدوها منذ حوادث ٢ سبتمبر ، ولكى يحرروا المديرىات من ديكتاتورية باريس عليها .
وأما فى أعلى مقاعد المجلس إلى اليسار فقد جلس نواب باريس الذين سبق ذكرهم (روبسيير ، داتون ، كوللوديربوا ، كاميل ديمرلان ، مارا ، فيليب المساواة) مع حوالى ثلاثين عضواً آخرين عرفوا بسبب ارتفاع المكان الذى جلسوا فيه باسم (الجبل)^(١) .

ولم تكن هناك فروق كبيرة بين حزبي الجيروندي والجليل . لأنهم جميعاً كانوا جمهوريين ويعتمدون على الشعب (أو ديماجوجية الجماهير) فى تأييد الإجراءات التى يريدون اتخاذها ، وينحصر وجه الخلاف بين الحزبين ، فى أن الجيروندي أرادوا إنشاء حكومة نظامية ، وجعلهم رد الفعل الذى حدث نتيجة للذابح الأخيرة لا يثقون فى جماهير الغوغاء ويميلون نحو الطبقة المتوسطة (البورجوازي) . ولما كانوا قد حصلوا على كل ما أرادوه : وهو التفوق العددي فى داخل المجلس والسلطان على الوزارة فقد صاروا الآن من المحافظين .

وأما الجليل فكان مصمماً على ضرورة أن تستمر الثورة ، وهدف قادة الجليل إلى اقتراع السلطة من أيدي الجيروندي ، وكانوا على استعداد لقبول أية نتائج قد يسفر عنها تطرف الديمقراطية ، ثم استنكروا كل عمل من شأنه تعطيل إرادة الشعب الذى قالوا أنه صاحب السيادة العليا ، وعدوا ذلك خيانة . وكان مبعث قوتهم اتحادهم وتكتلهم ، ثم تأييد قومون باريس لهم ، وقد صار القومون الآن السلطة الأولى فى الدولة ، وأخيراً قلدتهم على تحريك الجماهير والغوغاء ضد الأكثرية فى المجلس .

وإلى جانب حزب الجيروندي والجليل : كان هناك عدد كبير من أعضاء المجلس (المستقلين) والذين عرفوا باسم (السهل Plain) أو المستنقع

(١) Montagne Montagnards.

Le Marais ، يصوتون تارة مع الجبل ، وأخرى مع الجيروندي حسب ما تمليه عليهم آراؤهم أو مخاوفهم .

• • •

نشاط المؤتمر الوطني :

واتخذ المؤتمر الوطني إجراءاته الأولى بالإجماع ؛ لأن هذه كانت لدعم الجمهورية من الناحية القانونية حتى تتخذ الصيغة الشرعية اللازمة لها حيث أن الجمهورية ولو أنها كانت قائمة فعلاً منذ يوم ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢ ، إلا أنه لم يكن لها سند قانوني . فكان كما تقدم أول إجراء اتخذته المؤتمر الوطني في ٢١ سبتمبر ١٧٩٢ هو إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية (أى من يوم ٢١ سبتمبر) وبهذا اليوم بدأ العام الأول من الجمهورية .

ولما كان قد انتهى أمر الدستور السابق (دستور ١٧٩١) فقد تقرر في يوم ٢٢ سبتمبر أيضاً ، إعادة انتخاب الهيئات الإدارية البلدية والقضائية ، وكذلك قضاة الصلح ، ثم أقيمت القوانين التي لم تصدر قرارات بإلغائها ، وتشكلت لجنة لوضع (دستور) جديد . ولقد أحرز الجيروندي في هذه اللجنة وسائر اللجان أكتريّة ساحقة .

وحتى يضمن المجلس استيلاء الأمة نهائياً على الأملاك المصادرة ، تقرر نفي المهاجرين نقياً أبدياً ، وإعدام كل من يعثر عليه منهم في الأراضي الفرنسية ، أو يؤخذ أسيراً وهو مسلح .

وفي كل هذه الإجراءات كان الجيروندي والجبل على اتفاق كامل . ولكن الاصطدام لم يلبث أن وقع بين هذين الحزبين عندما ناقش المجلس التقرير الذي وضعته الوزارة عن (الحالة العامة في الدولة) .

فقد استنكر الجيروندي المذابح الأخيرة (مذابح سبتمبر) وطالبوا

بعقاب الذين دبروها وهاجموا دانتون وروبسيير ومارا « كثلاثية » ذات أضلاع خطيرة تريد تأسيس حكم ديكتاتورى . وكان الجيرونديون من هذا الهجوم تحطيم (الجبل) وكذلك قومون باريس . ولكن الجيروندي كانوا متسرعين ، فلم يحسنوا تقدير الظروف أو اختيار الوقت المناسب للقيام بهذا الهجوم ، ثم أعوزتهم الأدلة والبراهين لتأييد اتهاماتهم ضد اليعاقبة الثلاثة . وعلاوة على هذا فقد أضفوا على خصومهم أهمية كبيرة بهجومهم عليهم ، فجاءت النتيجة على العكس مما كانوا يريدون ، حيث تدعمت سيطرة هذه « الثلاثية » فى المجلس ، كما تدعمت سيطرة (القومون) فى باريس .

فقد استطاع دانتون وهو يدافع عن نفسه ، أن يوجه الاتهام ضد الجيروندي أنفسهم ، فاتهمهم بأنهم يريدون تمزيق وحدة فرنسا وتقسيمها إلى عدد من الجمهوريات المستقلة ، بمحاولتهم أن يجعلوا المديريات والأقاليم منفصلة عن باريس (والسلطة المركزية بالعاصمة) . وعلى ذلك فقد دار النقاش فى المؤتمر الوطنى حول الفدرائية (أى الجمهوريات المستقلة التعاهدية) — وهى التهمة التى ألصقها الجبل (اليعاقبة) بالجيروندي ، والديكتاتورية (أى ديكتاتورية العاصمة والحكم فى فرنسا) . وهى التهمة التى ألصقها الجيروندي بالجبل . وصارت كل من هاتين التهمتين بمثابة السلاح الذى حاول أن يقضى به كل حزب على غريمه . ثم تبع روبسيير زميله دانتون . فتحدث فى دفاعه طويلا . وكما كانت عادته — عن الفضائل التى تحلى بها هو . وعندما أراد (مارا) الكلام للدفاع عن نفسه ، قوبل بعاصفة استنكار شديدة من جانب الجيروندي (أى اليمين المتطرف) ومن جانب الوسط أو السهل ، وحاولوا أن يتجاهلوا وجوده بوصفه « وحشا زنيا » ، وصاروا يعززون كتاباته إلى أحد الملكيين ممن أرادوا تلطيخ سمعة الثورة ، ولكن هذه المعارضة لم تنجح فى إسكات (مارا) . وانهى الأمر بأن اضطر الجيروندي إلى التخلي عن الاتهام الذى وجهوه إلى هؤلاء الثلاثة وانتقل المجلس إلى جدول الأعمال .

ولكن الجيرونديون سرعان ما جددوا هجومهم بعد ذلك ، وفي هذه المرة جعلوه مركزاً ضد روبسبير . فطلب الأخير مهلة (ثمانية أيام) كي يتفرغ لإعداد دفاعه ، ولقد استطاع روبسبير أن يدحض الاتهامات الموجهة ضده بمهارة حتى إن (السهل) اعتبر هذه الاتهامات ناشئة عن مجرد خصومة شخصية بين الجيروندي والجليل ، ولا يجب أن تعلق عليها أهمية كبيرة .

والواقع أن مسلك الجيروندي في مسألة توجيه الاتهام ضد الجليل كان بعيداً كل البعد عن الحكمة والصواب . فالجيروندي قد وجهوا اتهامات معينة ضد خصومهم ، ولكنهم لم يقدموا الدليل اللازم لإثباتها ؛ ثم إنهم اضطروا إلى التخلي عنها . فكانت النتيجة أن زادت « شعبية » خصومهم . ومع أن الجيروندي كانوا قد نجحوا في تقرير أن يجري انتخاب أعضاء القومون من جديد ، إلا أنهم لم يتخذوا أية خطوات كي يحولوا دون انتخاب الأعضاء السابقين أنفسهم ، وكما حدث فعلاً .

زد على ذلك أنهم جعلوا دانتون ينقلب عليهم . وكان دانتون أكثر أعضاء الجبل ميلاً للاعتدال ، ويرى بعد حوادث المجازر السالفة ، من الضروري منع إراقة الدماء ؛ وكان من الممكن استمالة بسهولة إلى ترك زملائه والانضمام إلى الجيروندي . ثم أن وزراء الجيروندي كانت تنقصهم المقدرة والكفاءة ولم يكن لهم سياسة مرسومة حقيقية . فكان لكل هذه الأسباب إذاً أن أخذ حزب الجيروندي ينحل تدريجياً وفقد الجيروندي ما كان لهم من ميزة التفوق العددي في المجلس ، فصار لا يزيد عدد من اتحدت كلمتهم عند الاقتراع (أي التصويت) على أية مسألة على ثلاثين عضواً فقط ، وحتى هؤلاء كثيراً ما كانوا يختلفون فيما بينهم على المسائل الهامة التي أثارت في المجلس ، وكان هذا الانحلال مبعث الضعف الخطير الذي لوحظ في صفوف الجيروندي ، في حين امتاز حزب الجبل بالتنظيم القوي المتين .

استمرار الحرب :

وكان من المنتظر بعد واقعة فالى (٢٠ سبتمبر ١٧٩٢) التى قررت مصير حملة الجيش البروسى فى شيبانيا أن يقضى الفرنسيون على هذا الجيش تماما ؛ لو أن (ديموريه) نشط فى تعقب البروسيين بعد أن أجبروا على التقهقر بسبب تفشى المرض بين جنودهم وقسوة الجو ، ولكن بدلا من هطاردتهم آثر (ديموريه) الدخول فى مفاوضات مع العدو على أمل أن ينال لفرنسا نصراً دبلوماسياً عظيماً يحمل بروسيا على الخروج من المحالفة القائمة بينها وبين النمسا ضد فرنسا ، ويجعلها تعترف بالجمهورية وتعقد معاهدة للصلح معها . فإن (ديموريه) كان يعرف أن الدوق دى برنسويك وأكثر الجنود البروسيين يعمقون النمساويين والمهاجرين أكثر بما يعمقون « الثورة » ؛ وأن ملك بروسيا (فردريك وليم الثانى) يريد إنهاء الحرب حتى يتفرغ لمسألة بولندة . ولكن آمال (ديموريه) لم تتحقق لأن ملك بروسيا كان يريد من جهة أخرى إبرام صلح شامل ، ويرى من الجبن التخلي عن النمسا عند أول فشل يصيبها ، ولذلك فقد حرص (فردريك وليم الثانى) على أن تظل المفاوضات مستمرة حتى يتمكن الجيش البروسى من التقهقر بسلام من الأراضى الفرنسية وبالفعل فإنه بمجرد أن تم تقهقر جيشه من الأراضى الفرنسية بادر بقطع المفاوضات .

ولقد كان من أثر النجاح الذى أندركه الجيش الفرنسى فى (فالى) أن شعر الفرنسيون بثقة عظيمة فى أنفسهم لم تكن لديهم من قبل . فلم يعودوا يقتنعون بمجرد الدفاع عن حدودهم ، بل أرادوا الآن أن ينشروا المبادئ التى جاءت بها الثورة ، بطريق القوة المسلحة ، وأن يحركوا الشعوب على الثورة ضد ملوكهم وأمرائهم . فأصدر المؤتمر الوطنى نداء يدعو فيه الشعوب المتدمرة من حكامها إلى طلب النجدة من فرنسا . ولكن لا يجب أن يتبادر إلى الذهن أن هذه الدعوة كانت مجردة من الأنانية والنفع الذاتى ، لأن

الديمقراطية الجديدة كانت ذات ميول عدوانية لا تقل في عنفها عما كان عليه الحال في عهد الملكية ذاتها، فانبعثت من جديد فكرة الوصول إلى الحدود الطبيعية، وبالصورة التي أخذ بها لويس الرابع عشر.

وتعددت ميادين الحرب: ففي سبتمبر ١٧٩٢ دخل جيش الجنوب (سافوى) للاقتصاص من ملك سردينيا (فكتور أمادوس الثالث) Amadeus الذي تحالف مع البربون (متأثراً بإقامة المهاجرين، في تورين ومصاهرته للكونت دارتوا). ورحب شعب سافوى بالفرنسيين. وسبب هذا الترحيب أن دوقات سافوى كانوا قد فقدوا تقوؤهم على أهل دوقيتهم الأصلية (سافوى) - ولغة هؤلاء الفرنسية - وذلك منذ أن صار الدوقات «قوة، أو دولة، إيطالية، كلوك لسردينيا بفضل امتداد سلطانهم إلى الجنوب في شبه الجزيرة الإيطالية. وفي نوفمبر ١٧٩٢ ضمت كل من سافوى ونيس إلى فرنسا فتحوالت الأولى (سافوى) إلى مديرية فرنسية باسم مديرية (الجلب الأبيض) Mont Blanc، وتحولت الثانية (نيس) إلى مديرية أخرى باسم (مديرية الألب البحرية) Maritime Alps. ثم عهد المؤتمر الوطني إلى الجنرال (مونتسكيو) Montesquieu قائد جيش الجنوب بالهجوم على جمهورية جنيف الأرستقراطية. ولكن (مونتسكيو) كان من النبلاء في (النظام القديم)، فلم يشأ أن يقتحم جنيف، التي وقف على حصارها مدة، بل آثر الدخول في مفاوضات معها، فاتهمه المؤتمر الوطني بالخيانة، وهرب (مونتسكيو) لاجئاً إلى سويسرا، وتخلصت (جنيف) مؤقتاً من الخطر الذي كان يهددها.

وفي الميدان الألماني. فاقت انتصارات الفرنسيين، ما أحرزوه في الميدان الجنوبي، فاستولى الجنرال (كاستين) في سبتمبر ١٧٩٢ على (سبير) Speier، (وورمس) Worms، وفي ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٢ سلبت (ماينز) Mainz دون مقاومة. واستطاع الفرنسيون كذلك أن يحتلوا (فرانكفورت) لفترة من الزمن.

وأما في الميدان الشمالى فقد ترك (ديموريه) الجنرال (كلرمان) يطارد البروسيين ، بينما حمل هو الوزارة على الموافقة على غزو بلجيكا ، و انتصر (ديموريه) على النمساويين انتصاراً حاسماً في معركة (جيباب) Jemmappes في ٦ نوفمبر ١٧٩٢ - والتي قررت مصير بلجيكا ، حين انسحب النمساويون بعد ذلك وتقدم (ديموريه) في زحفه حتى بلغ (إكس لا شابل) Aix-la-Chapelle . ورحب الأهليون في كل مكان بالفرنسيين الذين حرروهم من سلطان النمسا . وإلى جانب هذه الانتصارات كان من المتوقع أن تسقط كذلك هولندا بسهولة بسبب الخلافات السائدة بين أحزابها .

وأراد المؤتمر الوطنى أن يفيد من هذه الانتصارات . فبذ ظهرياً المعاهدات السابقة، وقرر فتح نهر الشلديت Scheldet للملاحة ، كما أعلن (أنتورب) Antwerp ميناء حراً (٦ نوفمبر ١٧٩٢) . ثم أصدر في ١٥ ديسمبر سنة ١٧٩٢ قراراً يكشف عن ناحية « البروبجندا » في سياسة « الثورة » الخارجية ويتبين منه مدى عداوة المؤتمر الوطنى لدول أوروبا ، جاء فيه : « يعلن القواد (الجنرالات) في كل بلد تحتله الجيوش الفرنسية ، إلغاء السلطات القائمة : إلغاء طبقة النبلاء ، والرق ، وكل الحقوق الإقطاعية . وكل الاحتكارات ، ويعلن القواد (الجنرالات) سيادة الشعب العليا ، ويدعون للانعقاد بمجالس من السكان لتشكيل حكومة مؤقتة لا يرشح لها موظف من موظفى الحكومة السابقة ، أو نبيل من النبلاء ، أو عضو من أعضاء النقابات ذات الامتيازات ، ويصادر القواد لحساب الجمهورية الفرنسية كل أملاك « الملوك والأمراء ، والنقابات المدنية والدينية . وأن الأمة الفرنسية سوف تعامل كأعداء لها ، أى شعب يرفض الحرية والمساواة ، ويريد الإبقاء على أميره أو حاكمه والطبقات ذات الامتيازات ، وينبغى الاتفاق والتفاهم مع هؤلاء . » وإلى جانب هذا فقد كان واضحاً أن المؤتمر الوطنى يريد تعويض نفقات حروب التحرير من البلدان التى تغزوها جيوشه .

وشرع المؤتمر الوطني يطبق هذه المبادئ ، في البلدان المفتوحة . ولكن هذه المبادئ طبقت في بلجيكا بصورة لم تلبث أن أدت إلى فتور حماس أهلها من ناحية تحريرهم ، وذلك لأن المؤتمر الوطني أرسل إلى بلجيكا عدداً من المندوبين أو القومسييرين وعلى رأسهم (داتون) كي ينشئوا بها حكومة جمهورية ، فعولمت بلجيكا على أيدي هؤلاء كما لو كانت مقاطعة استولت عليها فرنسا بحق الفتح فحسب ، فصادر المندوبون الأملاك ، وهاجموا على وجه الخصوص الأديرة ورجال الدين ، وأثاروا بعملهم هذا غضب البلجيكيين المعروف عنهم من قديم أنهم دائماً شعب متدين .

وغضب (ديمورييه) غضباً شديداً لما حدث ، وهو الذي أراد أن ينشئ في بلجيكا دولة محمية (أى تحت حماية فرنسا) . فشهد الآن ثمار انتصاراته تضيع بسبب أعمال النهب والسلب التي ارتكبها مندوبو « نادى اليعاقة » وعندما فشل (ديمورييه) في حماية البلجيكيين ، ودفع الأذى عنهم ، لم يلبث أن عاد إلى باريس . ليعلم بمجرد وصوله إليها أن أحداثاً خطيرة قد وقعت بها أثناء غيبته عنها .

محاكمة الملك وإعدامه :

وذلك بأن النزاعات الحزبية ظلت على أشدها في المؤتمر الوطني . ولم يلبث حزب الجبل أن اكتشف وسيلة جديدة يهزم بها خصومه وتمكنه من السيطرة في المؤتمر : تلك الوسيلة كانت المطالبة بمحاكمة الملك كعدو للأمة . فإعدام لويس السادس عشر من شأنه أن يفصل فرنسا نهائياً عن تاريخها الماضى القديم . ورثيح الفرعة (للجبل) لإسقاط الجيرونديين إذا حاول هؤلاء الدفاع عن الملك ، فيتهمهم الجبل بأنهم (ملكيون) . وعلى ذلك فقد نظم نادى اليعاقة عرائض كثيرة طالب فيها أصحابها بإعدام الملك .

ولقد أراد (المعتدلون) أن يلفتوا نظر المجلس إلى ضرورة مراعاة أحكام الدستور (دستور ١٧٩١) الذى ينص على أن شخص الملك لا يمس، والذى يعين فى حالات معدودة عقوبة الخلع فحسب وكان من رأى هؤلاء المعتدلين أن هذه العقوبة (عقوبة الخلع) قد تفذت فعلا عند إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية. وأن ليس فى مقدور المؤتمر الوطنى أو أية هيئة أخرى أن تفعل أكثر من ذلك، أو أن تتناول هذه المسألة من جديد. وعندئذ أحيل هذا الموضوع على لجنة كى تبحثه. ولكن هذه لم تلبث أن قررت أن للمؤتمر الوطنى الحق قانونا فى محاكمة الملك. وفى ١٣ نوفمبر ١٧٩٢ ناقش المجلس تقرير هذه اللجنة.

وجرت مناقشة عنيفة حيث اختلف موقف الأحزاب من هذا التقرير عندما رأى الجيروندي وجوب تأييد الدستور، بينما رأى (السهل) ضرورة قبول تقرير اللجنة، واتخذ (الجيل) موقفاً متطرفاً فطالب بإعدام الملك ودون أية محاكمة. وقد تولى قيادة الجيل فى هذه المسألة (روبسيير)، كما اشترك معه (سان جوست) Saint-Just. واستندت دعواهما فى ذلك على أن المجلس إنما يتألف من رجال دولة وسياسة ولا يتألف من قضاة، وأن إدانة الملك فصل فى أمرها فعلا منذ أن تقرر عزله، وأن الملك المخلوع دائماً مصدر خطر على أى نظام جمهورى، وأن الدستور مهما تضمن من نصوص لا يمكن أن يحول دون اتخاذ إجراء تستوجبه ضرورة المحافظة على سلامة الأمة وبناء عليه طلب روبسيير وسان جوست إعدام الملك فوراً ودون محاكمة. وذلك كما قالوا، تطبيقاً لحق «الثورة» المقدس.

وكانت هذه مقترحات أو مطالب متطرفة، وسرعان ما ضغطت على يد المعارضة. فقد خشى الجيروندي أن يفقدوا «شعبيتهم» إذا هم ظهروا بمظهر من يريد الدفاع عن الملك. فانضموا إلى جماعة (السهل) فى الاقتراع على محاكمة الملك أمام المؤتمر الوطنى. وتقرر ذلك يوم ٢ ديسمبر ١٧٩٢.

وكان من العوامل التي ساعدت على الوصول إلى هذا القرار، أن اكتشفت خزانة (دولاب) سرية في قصر التويلرى عثر فيها على أوراق الملك ومراسلاته مع (ميرابو) و(بويليه)؛ وكل الخطط والتدابير التي بحثت إما لتخليص الملك (وفراذه من باريس) وإما لإرجاع سلطاته المفقودة إليه. وكانت هذه الأوراق الأساس الرئيسى الذى قام عليه الاتهام ضد الملك.

وكان لويس السادس عشر منذ ١١ أغسطس ١٧٩٢ سجيناً في سجن (الهيكل) Temple، وكانت قد وقعت عليه منذ أكتوبر عقوبة فصله، وعزله عن سائر أفراد أسرته. وفي ١٣ ديسمبر بدأت محاكمته أمام المؤتمر الوطنى.

ولم يحاول الملك مناقشة سلطات أولئك الذين كانوا متهميه أو خصومه وقضاته في الوقت نفسه. قرأ (بارير) Barère رئيس المجلس الاتهامات الموجهة إليه، وشرع يسأله الأسئلة التي كان قد سبق الاتفاق على سؤاله إياها وعددها ٣٣ سؤالاً، وأجاب لويس عليها بهدوء. فأعلن أن وزراءه هم المسئولون عن أعماله العامة، وأنكر أن الأوراق التي وجدت في التويلرى صحيحة. وكان أكثر تأثيره في اتهامه بأنه أراق دماء المواطنين يوم ١٠ أغسطس.

ثم انسحب الملك، وقام نقاش عنيف في المجلس بعد انسحابه. وبالرغم من معارضة (الجيل) تقرر إجابة طلب الملك بأن يتولى الدفاع عنه محامون أمام المجلس. وكان الملك قد اختار لهذه المهمة (تارجيه) Target وترونشيه Tronchet. فرفض (تارجيه)، وتقدم من تلقاء نفسه (مالزهرب) Malesherbes متطوعاً للدفاع عن الملك، وهو أحد المستوزين القدماء، وصاحب شهرة كرجل فاضل كريم. وفي ٢٦ ديسمبر ترافع المحامى ديسيز Deséze من قبل مالزهرب وترونشيه. وكان الدفاع قد أعد بمهارة وعناية

فائقين وبذل المحامون في إعدادهم مجهوداً عظيماً . ونزولاً عند إرادة الملك لم يتضمن الدفاع طالباً بالرحمة من المجلس .

وفي ٢٧ ديسمبر استوقف النقاش في المجلس ، وأراد الجيروندي إنقاذ الملك ولكنهم لسوء تنظيمهم الحزبي ، ولضعفهم لم يحسروا على إعلان رغبتهم في تبرئته ، بل اقترحوا بدلاً من ذلك أن تستفتى الأمة في هذه المسألة ، غايتهم من ذلك إرضاء ميولهم الجمهورية من ناحية وذلك بالرجوع إلى الأمة ، وتنحية المسؤولية عن كواهلهم في مسألة إدانة أو تبرئة الملك ، من ناحية أخرى . ولكن اليقظة سرعان ما حشدوا قاعة المجلس بأنصارهم المشاغبين والمهيجين الذين صاروا يهددون بالموت كل من يحاول من النواب إنقاذ الملك . وأخيراً انتهى النقاش في يوم ١٤ يناير ١٧٩٣ بإلقاء الأسئلة الثلاثة التالية على المجلس : هل لويس كاييه مذنب ؟ هل يسمح باستفتاء الشعب ؟ ما نوع العقوبة التي يجب أن توقع عليه ؟

فكان الجواب على السؤال الأول بالإيجاب وذلك بالإجماع تقريباً . ورفض المجلس استفتاء الشعب بأكثرية ٤٨٤ صوتاً ضد ٢٩٢ صوتاً . وقبل الاقتراع على السؤال الأخير اقترح (لانجوينيه) Lanjuinais ضرورة الحصول على ثلاثة أرباع عدد الأصوات عند تقرير نوع العقوبة . ولكن (دانتون) تدخل ، واقترح أن تكون الأكثرية المطلقة أى نصف العدد زائد واحداً هي التي يؤخذ بها ، وفاز مشروع اقتراح دانتون ، ثم حصل الاقتراع على السؤال الثالث بالمناداة على الأسماء ، حتى يعطى العضو صوته شفويًا . وعمد كثير من الأعضاء إلى بيان الأسباب التي بنوا عليها اقتراحهم واستغرق هذا وقتاً طويلاً : مدة (٢٤) أو (٢٥) ساعة من الثامنة مساءً ١٦ يناير إلى الثامنة أو التاسعة من مساء ١٧ يناير . واستخدم (الجيل) بفضل اعتماده على جماهير الغوغاء المحتشدة في القاعة ، كل وسائل التخويف لإرهاب الجيروندي المترددين — وأعطى الجيل هذه الفرصة بطبيعة الحال

أن التصويت كان بالمناداة على الاسم أى شفويًا — وأفلح (الجبل) فى وسائله الإرهابية هذه لدرجة أن (فيرنيو) الذى دافع دائماً عن العدالة وطالب بالرحمة فى خطبه الرثاء السابقة ، وكان الآن رئيس المجلس ، لم يسعه إلا التصويت (أو الاقتراع) على إعدام الملك « لاجتناب الحرب الأهلية » . وكذلك اقترح (فيليب دورليان) (أوفيليب المساواة) على إعدام رئيس الأسرة . وأخيراً قام (فيرنيو) ، فى جلسة ١٧ يناير ، يعلن نتيجة الاقتراع بصوت مرتجف . فأتضح أن عدد النواب المقترعين (٧٢١) والأكثرية اللازمة (٣٦١ صوتاً) . وجرى التصويت على الوجه التالى (٣٦٦) إعدام ، (٦٧) إعدام بشروط مختلفة ، (٢٨٦) سجن أو تفى ، (٢) ليمان (فى السفن) . وبذل الجيروتد جهداً أو محاولة أخيرة لإقناع الملك ، فاقترح (بريسو) تأجيل تنفيذ حكم الإعدام بعض الوقت ، خوف الوقوع فى حرب ضد الملوك الأجانب . ولكن هذا الاقتراح رفض بأكثرية (٣٤) صوتاً . وعلى ذلك فقد سمح للملك فى ٢٠ يناير ١٧٩٣ بأن يودع أسرته الوداع الأخير ، وفى ٢١ يناير ١٧٩٣ أعدم لويس السادس عشر فى ميدان الكونكورد^(١) باريس .

وقال (مينيه) Mignet فى كتابه عن الثورة الفرنسية ، تعليقاً على إعدام الملك ما يأتى :

« وهكذا هلك فى سن التاسعة والثلاثين ملك من أفضل الملوك ، وإن كان فى الوقت نفسه ، من أضعفهم ، وذلك بعد حكم استمر ست عشرة سنة ونصف ، قضيت فى فعل الخير . لقد أورثه آباؤه وأجداده الثورة . أما هو فكان أكثر من أى واحد منهم صلاحية وقدرة على أن يمنع اندلاعها ، أو أن يعمل لإنهائها إذا اشتعلت ، حيث كان يوسعه ، قبل

(١) Place de La Concorde

نشوب الثورة أن يكون ملكاً مصلحاً ، أو أن يصبح ، بعد قيامها ، ملكاً دستورياً . وهو يكاد أن يكون الأمير (الملك) الوحيد الذى لا أطماع له ، ولا شغف أو ولوع بالسلطة ، والذى يجمع فى شخصه بين السجيتين اللتين تصنعان الملوك الصالحين : الخوف من الله ، وحب الشعب . ولقد هلك فريسة أطماع لم يشارك هو فيها بتاتاً ، هى أطماع أولئك الذين التفوا حوله والتي كان هو غريباً عنها ، وأطماع الجماهير التي لم يثرها هو . ولا يتمتع ملك ، إلا فى حالات قليلة ، بوجود ذكريات عنه موضع تقدير ، مثلاً لهذا الملك أما التاريخ فسوف يقول عنه : لو أن مزيداً من متانة الخلق كان نصيبه ، لكان ملكاً فريداً فى نوعه .

وقد ترتب على قتل الملك أن تطلعت أيدى عدد كبير من رجال السياسة فى فرنسا بدم الملك ، أى أنهم صاروا « قتل الملك Régicides » ، وصاروا يعملون ليجعلوا بعيداً ذلك اليوم الذى سوف يقعون فيه فى يد أحد أعضاء أسرة الملك وأقاربه ليقصر منهم على ما فعلوه دون شفقة أو رحمة . ولذلك فقد صار « قتل الملك » هؤلاء يندلون قصارى جهدهم من الآن فصاعداً لإرجاء هذا اليوم بكل وسيلة . الأمر الذى جعلهم يسرون من تطرف إلى تطرف أشد منه ، ومن حرب ضد الملوك إلى حرب ضد الأمم ، وهكذا دواليك ، حتى انتهى بهم المطاف إلى تأسيس ديكتاتورية بوناپرت وإنشاء الإمبراطورية النابوليونية فى الظروف التى سيأتى ذكرها .

قال (لوى مادلان) Madelin تعليقا على حادث قتل الملك :

« لقد غيرت الثورة بذلك طابعها ، وقطعت كل السبل على نفسها ، وصار لزاما عليها كما كتب أحد أعضاء المؤتمر الوطنى أن تمضى فى طريقها قدماً سواء شاءت ذلك أو لم تشأ . نعم ولكن بأى جئون تعس ! حقيقة لقد أتاح لها الجنون الذى قادها قسراً إلى الإرهاب ، الانتصار على طغاة

أوروبا. انتصاراً جسيماً ؛ لأنهم لما كانوا قد أهلكوا ملكاً فقد صاروا مرغنين على إهلاك ملوك الأرض طراً . وحيث أنهم صاروا معرضين للموت إذا فشلوا ، فقد تكاثفوا في إنشاء تلك الأوليغاركية من قتلة الملك ، التي ما كان يسعها الاطمئنان إلا يوم أن يؤسس طاغية آخر هو بونايرت ، تلك الحكومة القوية التي تعد بوقايتهم أو تجنبهم الانتقام ، ولكن أليس يحق لنا أن نتساءل هل حقيقة كان الغرض في عام ١٧٨٩ عندما انبثق فجر الثورة هو إشعال الحروب التي لانهاية لها ، وإقامة الإرهاب الضروري وتأليف أوليغاركية وإنشاء ديكتاتورية رجل واحد ؟ لأن ذلك جميعه هو ما جعل اقتراع يوم ١٧ يناير ١٧٩٣ تسير إليه ثورة الحرية.

أثناء قتل الملك : ثورة الفنديه وهزيمة نيروندن

قطعت الثورة إذاً على نفسها كل السبل بسبب قتل الملك ، ولم يعد في وسعها أن تراجع ، بل لقد سارت في الداخل من تطرف إلى تطرف أعنف منه . وأما من حيث علاقاتها بدول أوروبا ، التي يسود بها النظام الملكي ، فكان مقتل الملك بمثابة التحدى لها جميعاً . فكانت النتيجة المباشرة لمقتل الملك أن تزايد أعداء الثورة ، في الداخل وفي الخارج .

في الخارج نجد أن (دانتون) نفسه قد اعترف بأن المؤتمر الوطني في حادث ٢١ يناير ١٧٩٣ (أى حادث إعدام الملك) - « قد أعلن الحرب على الملوك ، وألقى القفاز في وجوههم طلباً للبارزة والقتال ، ولم يكن هذا القفاز إلا رأس طاغية ، فاستثار قتل الملك دول أوروبا الملكية ، بأسرها وجعلها تتحالف ضد الثورة » . فقد رأينا كيف أن إنجلترا وقفت في الماضي موقف الحياد من الثورة ، ولكن مقتل الملك سرعان ما صار الذريعة التي تذرعت بها لتغيير موقفها . وكانت إنجلترا

منذ شهر نوفمبر ١٧٩٢ قد شهدت مصالحها تتعرض للخطر بسبب انهيار الأراضي المنخفضة أمام غزو الجيوش الفرنسية التي احتلت بلجيكا . كما أن الجمهورية الفرنسية قد أعلنت فتح نهر الشلديت للملاحة الحرة ، فألحقت الأذى بمصالح الانجليز الاقتصادية في ميناء أنتورب . زد على هذا تحرير المؤتمر الوطنى الشعوب الخاضعة للحكومات المستبدة على القيام بالثورة للتخلص من استبداد الطغاة — كما قال المؤتمر — . حيث استصدر هذا قراراً فى ١٩ نوفمبر ١٧٩٢ بادر بترجمته إلى كل اللغات ، وأعلن فيه باسم الأمة الفرنسية رغبته فى مواجهة ونجدة الشعوب التى تريد استرجاع حرياتنا ، وقد أزعج هذا القرار الانجليز ، الذين اعتقدوا علاوة على ذلك أن لا أمل فى استمرار سياسة (ديموريه) الذى أراد تحرير ، بلجيكا ، لأن فرنسا التى رغبنا أصلاً فى « تحرير » الشعوب لم تلبث أن حركتها أطماع الفتح والتوسع على حساب الأمم المجاورة لها ؛ ينهض دليلاً على ذلك تصريحات رجال الثورة ، مثل (دانتون) الذى أعلن « أن حدود فرنسا قد رسمتها الطبيعة ، وسوف تصل إليها فى جهاتها الأربع ؛ المحيط ، وشاطئ الراين ، وجبال الألب ، وجبال البرانس ؛ ولن تستطيع دولة منعنا من ذلك » . وكذلك أعد (آييه جريجوار 1' Abbé Gregoire) وهو الذى طالب يوم ٢٢ سبتمبر ١٧٩٢ باستصدار قانون صريح يعلن رسمياً إلغاء الملكية فى فرنسا — أعد تقريراً فى ٢٧ نوفمبر عن توسع فرنسا للوصول إلى حدودها الطبيعية ، على شريطة أن تضم إليها الأراضي التى يبدى أهلها « رغبة حرة » فى الانضمام إلى فرنسا . وكان وقتئذ قد سبق أن انضمت سافوى ونيس إلى الأراضي الفرنسية ، وطلبت مدن وأسقفيات الراين الانضمام إلى الجمهورية الفرنسية . فلكل هذه الأسباب إذاً تذرعت إنجلترا بإعدام الملك للدخول فى حرب ضد فرنسا .

ومع ذلك فقد كانت فرنسا هى البادئة بإعلان الحرب . وتفصيل ذلك أن البلاط الانجليزى أعلن الحداد على وفاة الملك لويس السادس عشر ،

وخطب (بيت) Pitt في مجلس العموم فتحدث عن ضرورة الانتقام للجريمة التي لا مثيل لها في التاريخ ، وأبلغ في ٢٤ مارس ١٧٩٣ السفير الفرنسي في لندن (شوفيلان) Chauvelin بقطع كل علاقة معه فاستدعى السفير إلى فرنسا بينما غادر سكرتير السفارة الأول (تاليران) Talleyrand لندن ، مهاجراً إلى أمريكا . وفي أول فبراير ١٧٩٣ بناء على تقرير من (بريسو) قرر المؤتمر الوطني إعلان الحرب على إنجلترا ؛ كما أعلن المؤتمر في اليوم نفسه أن الجمهورية الفرنسية في حالة حرب مع هولندا . وفي ٧ مارس أعلن المؤتمر الوطني الحرب كذلك ضد أسبانيا . فهد ذلك لتأليف المحالفة الدولية الأولى ضد فرنسا . فقد وقع اعتداء على أحد سكرتيري السفارة الفرنسية في روم - وهو (هوجون دي باسفيل) Hugon de Basseville وأعلنت الدولة البابوية الحرب على الجمهورية ، ثم تبعها نابولي ، وفلورنسة ، وكذلك جمهورية البندقية ؛ ثم الدويلات أو الإمارات الألمانية ، وذلك بناء على قرار اتخذ (الديايط) في ٢٢ مارس ١٧٩٣ . ولم يبق خارجاً عن نطاق الحرب سوى السلطان سليم العثماني ، الذي أساء مقابلة المبعوث الفرنسي في القسطنطينية (ديكورش) Descorches ، ثم سويسرة بالرغم من تهديدات الجنرال (موتسكيو) في جنيف ؛ وكذلك روسيا رغم أنها قطعت علاقاتها السياسية مع فرنسا ، لأن روسيا كانت مشغولة بتقسيم بولندا ، وقد وقعت معاهدة التقسيم الثاني مع بروسيا في ٢٣ يناير ١٧٩٣ . وعلى غير ما كان متوقفاً ، ذهبت بولندا لمقاومة هذا التقسيم ، فقامت بها ثورة وطنية تزعمها أحد صغار النبلاء كوشيو زكو Kosciuszko ، فقوجشت بها مفاجأة ، كل من بروسيا وروسيا .

وصارت إنجلترا هي الروح المحرك للمحالفة الدولية . وذلك بفضل الإمدادات المالية خصوصاً ، التي زودت بها حلفاءها . ومع ذلك فقد أكد (بيت) أن بريطانيا لن تتدخل في شئون أية دولة . فرفض أن يأذن

للكونت دى بروفس شقيق لويس السادس عشر الأكبر، فى «تجربة العمل» كما رفض أن يعلن «المهاجرون»، أن الملك لويس السابع عشر - ولى العهد قد وضع تحت حماية إنجلترا. وتمسك الإنجليز بأن غرضهم من الحرب ليس إلا العودة بالحالة فى أوروبا إلى ما كانت عليه قبل الحرب، أى حرمان فرنسا من ثمرة انتصاراتها فى سنة ١٧٩٢. ولو أن أطماع الإنجليز وحلفائهم كانت فى الحقيقة أبعد من ذلك كثيراً.

وقد أفاد هذا الخطر الخارجى، فى أنه أوقف مؤقتاً النزاعات الحزبية فى داخل المؤتمر الوطنى، فاستطاع المؤتمر أن يتخذ قرارات هامة للدفاع عن الجمهورية. وكان المؤتمر قبل إعدام الملك قد أنشأ فى أول يناير ١٧٩٣ لجنة للدفاع العام^(١)، وأدخلت عدة تغييرات فى وزارة الحرب لتعزيز نشاط هذه الوزارة (٣ فبراير)، وفى ٢٤ فبراير صدر قراراً بتجنيد ٣٠٠.٠٠٠ مواطن. وهذا إلى أن الحكومة أصدرت من ورق النقد Assignats ما قيمته ٨٠٠ مليون من الفرنكات؛ ثم ضوعف عدد الحرس الأهلى تقريباً. ولكن هذه الهدنة التى أوقفت الخلافات الحزبية، ومكنت من اتخاذ هذه الإجراءات كانت كما ذكرنا هدنة وقتية فقط، وذلك لأن الجيرونديين الذين وافقوا على إعدام الملك، لم يفعلوا ذلك إلا لإنقاذ أنفسهم فقط. وسرعان ما وجدوا الآن أنفسهم مخدوعين فيما أرادوه. حيث استمر (الجبلى) وقومون باريس يتأصباهم العداء الشديد، وصار للمتطرفين من أعضاء حزب الجبل خصوصاً (شوميت) (Chaumette)، هيبير (Hébert) نفوذ عظيم فى القومون؛ بينما عقد كل من (روبسيير) و (مارا) العزم على التخلص من خصومهما (الجيرونديين)، فصار يحركان الجماهير والغوغاء ضد الخوثة الذين حاولوا إنقاذ الملك.

ولم يكن هناك من بين اليعاقبة من يميل إلى الاعتدال غير (دانتون) وحده . فقد أنشأ دانتون وهو في بلجيكا صلات مع (ديمورييه) . وكان على استعداد كامل للاتفاق مع الجيرونديين ، ولكن هؤلاء خضعوا لتأثير مدام رولاند ، وجوديه لدرجة حالت دون الاتفاق مع أولئك الذين أثاروا مذابح سبتمبر ، فاضطر دانتون ، مرغماً ، وذلك لوقاية نفسه ، إلى الاستمرار على تأييد زملائه الذين كان يرغب رغبة أكيدة في التخلي عنهم . وارتكب الجيروندي خطأ جسيماً في عدم الاتفاق معه .

وحاول الجيروندي أن يشغلوا المجلس بمشروع دستور جديد ، وضعه « كوندورسييه » ، ولكن دون جدوى ، لأن الشعور الحزبي كان غنياً بصورة جعلت متعذراً المناقشة أو البحث في مثل هذه الموضوعات . ثم سرعان ما تزايدت قوة اليعاقبة بسبب ما وقع من حوادث متلاحقة بعد ذلك .

فقد انتشرت الاضطرابات ، ووقعت حوادث عصيان كثيرة في فرنسا في هذه الفترة ؛ من ذلك : الشعب والاضطراب الذي حدث في باريس (٢٤ - ٢٦ فبراير ١٧٩٣) بسبب انخفاض قيمة (ورق النقد) Assignats ، والمجاعة ، وارتفاع أسعار الحبوب ، فنهبت المخازن وتعددت العرائض التي طالب أصحابها بحفظ قيمة ورق النقد ، وجعل تداوله إجبارياً وتوقيع عقوبة الإعدام على المخترنين والمحتكرين . وحدث اضطراب أشد عنفاً في مدينة (ليون) حيث طالبت الجماهير بضريبة تصاعدية على رأس المال ، وأخرى على الحبوب ، ووقعت حركات عصيان كبيرة ضد قرار ٢٤ فبراير الخاص بتجنيد الثلاثمائة ألف مواطن ، وذلك في مونتارجي Montargis (١٤ مارس) ، وفي (أورليان) Orléans (في ١٦ مارس) حيث قتل مندوب المؤتمر الوطني ؛ وهذا إلى جانب معارضة المجالس البلدية في (روان) (وأميان) لقرار التجنيد والمطالبة بإلغائه .

وأما أخطر الاضطرابات فقد وقعت فى الأقاليم الغربية فى الفنديه Vendee وغيرها، من الأقاليم التى بقيت معقلا للنظام القديم برمته ، واحتفظ فيها رجال الدين والنبلاء بكل نفوذهم على الفلاحين خصوصاً . وكان سخط أهل (فنديه) ، وبريتانى Brittany .. إلخ . عظيماً لأنهم شديداً التمسك بالعقيدة الكاثوليكية ، وهم الكثرة فى هذه البلاد ، ضد القساوسة الدستوريين الذين على الرغم من قلة عددهم كانوا مسئولين على الكنائس والمرتببات .. إلخ . ثم استبد الغضب بأهل (فنديه) والأقاليم المجاورة ، عندما صدر قرار تجنيد الثلاثمائة ألف مواطن ، لأنهم ما كانوا ليعدم عن الحدود الشرقية يشعرون بالخطر الذى يهدد فرنسا ، ولأنهم لا يريدون أن ينقلوا إلى جهات بعيدة عن مواطنهم ، ليحاربوا من أجل جماعة امتنوا عقائدهم الدينية .

ولذلك فإنه بمجرد أن بدأت عملية التجنيد فى الأيام الأولى من شهر مارس ١٧٩٣ ، قامت الثورة فى أقاليم اللوار Loire ، وفنديه ، وسيفر Sèvres وكانت ثورة عاتية ، اضطرت بسببها المؤتمر الوطنى إلى إرسال قوات عسكرية لإخمادها ، وقد استمرت العمليات العسكرية حتى نهاية العام نفسه قبل أن يقضى على الثورة القائدان مارسو Marceau وكليبر Kléber ، ولو أن بعض العصاة استمروا يناضلون فترة من الوقت بعد ذلك فى مستنقعات (بريتانى السفلى) .

ولقد حدث هذا العصيان الخطير ، فى وقت كانت الحرب على الحدود الشرقية تسير فيه ضد صالح فرنسا . ذلك أن تعاليم المؤتمر الوطنى صدرت إلى (ديموريه) بغزو هولنده ، بينما كان يزحف جيش من النمساويين وحلفائهم قوامه مائة ألف جندى بقيادة دوق كوبرج Cobourg النمساوى على بلجيكا وماينز ، وكانت النمسا وبروسيا قد قررتا استرجاعهما ، بعد تقدمهما فى حملة سنة ١٧٩٢ . فاضطر (ديموريه) إلى التقهقر بسرعة ،

ولكنه انهزم في موقعة (نيرونندن) Neerwinden في ١٨ مارس ، ثم في (لوفان) Louvin في ٢١ مارس ١٧٩٣ .

غاية ديمورية :

ويبدو أن (ديمورية) قرر من هذه اللحظة الخروج على المؤتمر الوطني ، وتنفيذ الخطة التي بدأ يفكر فيها منذ إعدام لويس السادس عشر . فقد تقدم كيف أن (ديمورية) قد ساءه ما فعله (دانتون) ، والمندوبون اليعاقبة في بلجيكا ، الذين أخذوا ينهون البلاد بدعوى نشر المبادئ الجمهورية بها ، حتى نقر الديموقراطيون البلجيكيون من « الفاتحين » الذين كانوا قابلوهم في أول الأمر وقبل أربعة شهور فحسب « كمحرريهم » ومنقذهم من طغيان النمسا ، وقصد (ديمورية) إلى باريس ليعرض هذا الموضوع على المسؤولين بها ، فبلغها أثناء مناقشة المؤتمر الوطني موضوع مصير الملك . فراح (ديمورية) يبدل قصارى جهده لانتقاذ الملك . ولكن دون جدوى . واعتقد (ديمورية) الآن ، وبعد هزيمة (نيرونندن) أن الفرصة قد صارت مواتية لتنفيذ برنامجه : قلب الجمهورية وحل المؤتمر الوطني ، وإعادة الملكية بإرجاع دستور سنة ١٧٩١ . وتتويج لويس فيليب دورليان دوق دي شارتر Chartes ابن فيليب المساواة (والذي حكم بعد ذلك فرنسا من ١٨٣٠ إلى ١٨٤٨) ملكا على فرنسا . وكان دوق دي شارتر وقتئذ ملتحقا بجيشه ، وحارب معه بفروسية ممتازة في حملتيه (١٧٩٢ ، ١٧٩٣) ، وكان (ديمورية) ينتوى أصلا تنفيذ هذا البرنامج بعد أن يتسنى له إحراز انتصارات باهرة على العدو ترفع من سمعته وقوته . ولكن بعد هزيمتي (نيرونندن) (لوفان) ، والقضاء على هذا الأمل ، قرر (ديمورية) في ٢٣ مارس ١٧٩٣ الاتفاق مع العدو ، فأمضى اتفاقا على الهدنة مع القائد النمساوي (ماك) Mack ، يخلى (ديمورية) بموجبه بلجيكا ، ويتعهد النمساويون (كريورج) ، بعدم اقتحام

الحدود الفرنسية أو القيام بأية فتوحات . وقد أعلن ذلك (كونيورج) ،
ولاشك في أن هذا كان « تعهدا » ، في صالح (ديمورييه) يتيح له الفرصة
لتنفيذ مآربه ولكنه كان يتعارض مع رغبات حلفاء النمسا .

ولم يجعل (ديمورييه) نواياه هذه سرا مكتوما ، ثم لم يلبث المؤتمر
الوطني عندما علم بهذه الخيانة أن بعث إلى (ديمورييه) بأربعة قومسييرين
مع وزير الحرية (برونونفيل) Beurononville للتحقيق ولعزل (ديمورييه)
من القيادة إذا اقتضى الأمر . فوصل هؤلاء إلى معسكره في (تورناى)
Tournai في ٢٥ مارس فقبض عليهم (ديمورييه) ، ووجه نداء إلى الجيش
يطلب منه الزحف معه على باريس لتخليص فرنسا من طغيان المؤتمر
الوطني . وبادر بتسليم قومسييرى المؤتمر ووزير الحرية إلى العدو . فأعلن
المؤتمر الوطني في ٣ أبريل أن (ديمورييه) « خائن للوطن » ، ود خارج على
القانون ، أى أهدر دمه . ورفض الجيش أن يتبع (ديمورييه) بل حاول
أحد قواده ، (دافو) Davout أن يقتله بإطلاق الرصاص عليه . وهرب
(ديمورييه) ومعه الدوق دى شارتر ، وحوالى الثمانمائة من رجاله إلى
معسكر العدو وانتقلت قيادته إلى قائد آخر هو (دامبير) Dampierre . ولم
يسمح (لديمورييه) بعد هذه الخيانة بالعودة إلى فرنسا إطلاقا ، فأقام في
النمسا ، ثم في سويسرة ، ثم في جهات أخرى ، وقضى حوالى عشرين عاماً
في إنجلترا حيث صار مستشاراً للوزارة الانجليزية ، مسموع الكلمة في
أكثر الأحياء ، حتى توفى في لندن في سنة ١٨٢٣ .

ولم تكن هذه كل الهزيمة التى لحقت بالجيش الفرنسية . فقد خسر
القائد (كاستين) Custine خط الراين ، ومنذ ديسمبر ١٧٩٢ استرجع
الدوق دى برنسويك مدينة (فرانكفورت) . ولو أنه لم يعبر الراين إلا
في ٢٥ مارس ١٧٩٣ على أثر هزيمة (ديمورييه) في (نيروندن) ؛ واضطر
الفرنسيون إلى الانسحاب صوب الجنوب ؛ فسقطت (ورمز) و (سير) ،

وارتد (كاستين) إلى (لاندان) Landan في أول أبريل ، ووقف البروسيون على حصار (ماينز) . وفي ٩ أبريل ١٧٩٣ اجتمع رؤساء المعارضة في ألتورب لوضع خطة الحملة المستقبلية ، وأعلنوا عدم اعترافهم بالهدنة التي منحت (دوق دي كوبرج) من اختراق الحدود الفرنسية ، واتفقوا في هذا الاجتماع على توزيع المغنم فيما بينهم : فاحتفظت إنجلترا لنفسها بدانكيرك ، والمستعمرات الفرنسية ؛ واحتفظت النمسا بأقليمي أرتوا Artois ، وفلندرا الفرنسية واحتفظت بروسيا باسترجاع الإلزاس واللورين ، بينما كان نصيب أسبانيا المنتظر : الاستيلاء على نافار ، وروسيون Rousillon . وهكذا أصبحت فرنسا بمثابة « بولتة » جديدة تريد الدول تقسيمها ، وتطمع كل دولة في اقتطاع جزء من جثمانها .

سقوط الجيروندي : انقلاب ٢ يونيو ١٧٩٣

ولما كان (ديموريه) شديد الصلة بالجيروندي ، فقد اشتد الهجوم على هؤلاء في المؤتمر الوطني بسبب خيائته . وحاول الجيروندي دفع تهمة الخيانة عن أنفسهم بتوجيه الاتهام إلى (دانتون) بأنه كان شريكا (لديموريه) في نشاطه وفعاله منذ أن تعرف به في بلجيكا . ولكن هذا الاتهام أخفق ولم يسفر إلا عن كسب عداوة الرجل (دانتون) الذي كان أعظم (الديماجوجيين) ميلا إلى السلام .

ومن ناحية أخرى كان لهذه الخيانة ، ولحوادث المشاغبات والعصيان في باريس وفي الأقاليم ، وفي (فنديه) خصوصا ، ولهزائم الجيوش الفرنسية على الحدود ، أثر عظيم الخطورة من حيث انتشار الرعب والفرع والإرهاب من جهة ، واتخاذ المؤتمر الوطني من جهة أخرى لعدة إجراءات الغرض منها مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية على السواء ، كان من شأنهما التهديد للقضاء على الجيروندي نهائيا ، وإنشاء ديكتاتورية حزب الجبل .

وأما هذه الإجراءات فيمكن إنجازها فيما يلي :

إنشاء محكمة الثورة Tribunal Revolutionnaire في ١٠ مارس ١٧٩٣ ،
والمستول أكثر من سواهما عن إنشائها كان روبسيير ودانتون .

إعلان طوائف معينة من الأفراد الذين اشتركوا في الثورات
والاضطرابات المناوئة للثورة أو علقوا الشارة البيضاء وهكذا ، إعلانهم
« خارج القانون » في ١٩ - ٢٠ مارس .

إنشاء « لجان للرقابة العامة » لمنع المؤامرات المناوئة للحرية
Comités de Surveillance Communaux في وقت تحالف فيه الطغاة في
أوروبا ضد الجمهورية - في ٢١ مارس .

توسيع جديد لاختصاصات لجنة الدفاع العام Comité de Défense
Générale التي تأسست منذ أول يناير ١٧٩٣ من ٢١ عضواً كلهم تقريباً
وقتل ذلك من الجيرونديين ، فتألفت هذه اللجنة الآن من خمسة وعشرين عضواً :
لإعداد ووضع كل القوانين والإجراءات الضرورية للدفاع الداخلي
والخارجي عن الجمهورية - في ٢٥ مارس .

نزع السلاح من المشبوهين سواء كانوا من النبلاء السابقين ، وغير
المتحقيقين بالجيش أو بالوظائف العامة المدنية ، أو القساوسة المستنكرين ،
وكذلك الهيئات الإدارية في القومونات والمراكز والمديريات التي تكون
موضع اشتباه ، في ٢٦ مارس .

استصدار قرار بناء على اقتراح من (دانتون) أعلن خارج القانون
جميع الارستقراطيين وأعداء الثورة ، وقرر تسليح المواطنين بالحرايب
Piques - في ٢٧ مارس .

استصدار قانون جديد ضد المهاجرين ، أعلن بمقتضاه أن هؤلاء قد
ماتوا موتاً مدنياً (Civil) وصودرت أملاكهم ، ونفقوا مدى الحياة ، مع
توقيع عقوبة الأعدام على كل من يعود منهم إلى فرنسا - في ٢٨ مارس .

استصدار قانون لتقييد حرية الصحافة ، مع توقيع عقوبة الإعدام على كل من تثبت إدانته كناشر أو طابع لأقوال تتطوى على التحريض على إلغاء التمثيل الوطنى ، وإعادة الملكية ، والافتئات على سيادة الشعب العليا (أو المساس بها) وصدر هذا القانون فى ٢٩ مارس .

تقرير وقف حصانة النواب ، عندما كان (دانتون) موضع شبهة كشرىك (لديموريه) فى المؤامرة - فقد اجتمع هذا الأخير بثلاثة من اليعاقبة يوم ٢٦ مارس فى (تورناى) ، يبدو أنهم على اتفاق سابق (بدانتون) فى هذه المسألة - وكذلك لارتشائه ؛ وعندما كان الجيروندي موضع شبهة كذلك ، فصار بفضل هذا الإجراء الذى اتخذ فى أول أبريل يحق توجيه الاتهام ضد أى نائب يشبه فى أنه متعاون مع أعداء الحرية وضد الحكومة الجمهورية .

توسيع سلطات المحكمة الثورية التى لم يكن فى وسعها حسب قرار تأليفها فى ١٠ مارس ١٧٩٣ أن تنظر جرائم الحياة أو التآمر على سلامة الوطن إلا إذا صدر قرار الاتهام من جانب المؤتمر الوطنى ضد الأشخاص الذين يراد محاكمتهم . أما الآن (فى ٥ إبريل) فقد صار فى استطاعة المدعى العام إلقاء القبض على مرتكبى هذه الجرائم ومحاكمتهم بمجرد أن تهمهم السلطات بذلك أو المواطنون العاديون . وصار لا يستثنى من هذا الإجراء إلا أعضاء المؤتمر الوطنى أنفسهم الذين وجب أن يسبق محاكمتهم صدور قرار الاتهام ضدهم من جانب المؤتمر الوطنى ، كما كان الحال قبلا .

تأليف حرس من المواطنين فى كل مدينة يختار أفراده من بين أقل الناس ثراء وتخفيض ثمن الخبز على حساب أهل الثراء العريض - فى ١٥ إبريل .

إنشاء (لجنة الخلاص العام) Comité de Salut Publique ، لأن لجنة الدفاع العام لم تق بالعرض الذى أنشئت من أجله - فى ٦ إبريل .

وقد تألفت لجنة الخلاص العام من تسعة أعضاء من المؤتمر يتجددون كل شهر مرة ، وتعقد هذه اللجنة جلساتها سراً ، ومن مهامها اتخاذ الإجراءات اللازمة للدفاع الداخلى والخارجى معاً ، على أن يجرى تنفيذ إجراءاتها دون إبطاء ، أى أنها كانت ذات سلطات ديكتاتورية . وكان من الواضح أن لجنة الخلاص العام هذه قد أُنشئت بحكم قرار إنشائها ، سلطات تشريعية ، هى من حق المؤتمر الوطنى وحده — كما قال الجيرونديون — أن يمارسها .

وبينما كان يجرى تجنيد المتطوعين فى الأقاليم ، وتقوم الثورة فى (لافتديه) ، كان الصراع بين الجيروندي والجبلي يجرى فى آخر أدواره فى باريس ، حيث كان (مارا) يقوم فى نادى اليقاقة بإعداد عرائض شعبية لتقديمها إلى المؤتمر الوطنى تطلب القبض على اثنين وعشرين عضواً من الجيروندي ، وحيث كان (روبسيير) فى داخل المؤتمر يشن هجومه على (بريسو) و (فيرنيو) وغيرهما من زعماء الجيروندي . وقد ترتب على هذا الهجوم على نواب المؤتمر أن ائتلفاً وقتيماً لم يلبث أن نشأ بين حزب اليمين (الجيروندي) وحزب الوسط (السهل) فوجه الحزبان الاتهام ضد (مارا) ، ولكن محكمة الثورة سرعان ما برأته فى ٢٤ ابريل ١٧٩٣ ، وسط تصفيق وتهليل جماهير الغوغاء . وفى الأيام التالية استمر يتزايد هياج المواطنين خصوصاً عندما بلغت الجماهير أنباء هزائم الجيش على الحدود ، حتى وجد المؤتمر نفسه أخيراً ، قد صار مهدداً بالقوة المسلحة . منذ أن بدأ يعقد جلساته فى قصر التويلرى فى ١٠ مايو .

وحاول الجيروندي دفع هذا الخطر عنهم فاقترح (جوديه) ، أحد زعمائهم إلغاء السلطات القائمة فى باريس — ويقصد بذلك إلغاء قومون باريس خصوصاً — إلا أنه كان من المتعذر على الجيروندي الاتفاق فيما بينهم ، أو توحيد كلمتهم بشأن ما يجب اتخاذه من إجراءات إيجابية . فاقترح حينئذ

(بارير) Barère وهو من المستقلين حلاً وسطاً ، هو إنشاء لجنة عرفت بلجنة الاثني عشر (لتأليفها من اثني عشر عضواً)^(١) لفحص العلاقات التي يجب أن تسود بين المؤتمر الوطني وقومون باريس من جهة ، ولإتخاذ الإجراءات الكفيلة بصون الهدوء والسلام وفحص أمر أولئك الذين قبض عليهم القومون ، خلال الشهر السابق من جهة أخرى . وكان أعضاء (لجنة الاثني عشر) من الجيرونديين ، ومنهم من كان القومون قد اتهمهم بالخيانة وطالب المؤتمر الوطني بإلقاء القبض عليهم ، وقد شجع تشكيل (لجنة الاثني عشر) بهذه الصورة (بريسو) الذي وجد الجرأة الكافية الآن لأن يطلب في ٢٢ مايو إلقاء قومون باريس وإغلاق نوادي اليماقة .

وأما لجنة الاثني عشر فقد بدأت عملها فور تشكيلها ، بأن أخذت تفحص سجلات الأقسام Sections الثورية ، وعارضت في تعيين أحد اليماقة (بولانجييه) Boulanger لقيادة الحرس الأهلي خطفاً (لسان تير) الذي ذهب إلى (لا فندييه) للاشتراك في إخماد ثورتها . ثم أمرت اللجنة بالقبض على (هيبير) : أكبر المحرضين على الاضطرابات ، ومن زعماء القومون . فآثارت هذه الاجراءات غضب الباريسيين ، وسببت ثورة شعبية عامة في باريس ضد المؤتمر الوطني ، الذي أرغمته الجماهير على إطلاق سراح (هيبير) وغيره من أصحاب السراويل الطويلة Sans-Culottes (أي اليماقة) المقبوض عليهم ، كما أرغمته على حل لجنة الاثني عشر في ٢٧ مايو ١٧٩٣ .

غير أن الجيرونديين لم يلبثوا أن استعادوا تفوقهم في اليوم التالي ، فأعيد إنشاء اللجنة ، وعندئذ قام الغوغاء الذين شعروا بقوتهم ، بثورة عظيمة في ٣١ مايو بقيادة (هانريو) Hanriot الذي حل أخيراً محل (سان تير) في قيادة الحرس الأهلي . وأراد (روبسبير) أن يوجه هذه الثورة ضد زعماء الجيرونديين ، ولكن غرض الحركة كان في الحقيقة القضاء على لجنة

الإثني عشر . وفازت الثورة بمآربها وانتهى العصيان عندما ألغى المؤتمر هذه اللجنة للمرة الثانية . وارتاح داتون لحل (اللجنة) التي اعترفت فخص حوادث مناج سبتمبر ١٧٩٢ ، ولكن زملاءه : (مارا) و (روبسيير) خصوصاً ، أرادوا الظفر بنصر حاسم على خصومهم . فوقع ما يعرف بانقلاب ٢ يونية ١٧٩٣ ، ^(١) الذي قضى فيه على الجيرونديين .

وتفصيل ذلك أن ثمانين مسلح بقيادة (هانريو) ، ومعهم مدفعية كبيرة قد حاصروا يوم ٢ يونية قصر التويلري - مكان إجتماع المؤتمر الوطني - وطلبوا من المؤتمر القبض على أعضاء لجنة الإثني عشر وعلى زعماء الجيرونديين . وحاول (بارير) لإنهاء ، الأزمة فاقترح أن يعمد النواب (الجيرونديين) المتهمون إلى إعلان وقف أنفسهم من وظائفهم ، وقبل عدد من هؤلاء العمل بهذا الاقتراح ، للتهديته ولتسكين أعدائهم ولكن دون جدوى . وغضبت جماعة من حزب الجبل من هذه الديكتاتورية التي أراد الغوغاء أن يفرضوها على المؤتمر ، وهو جمعية وطنية لها حصاتها ، فخرج المؤتمر بكامل هيئته إلى الأبواب ، يأمر محاصريه بالانسحاب وفك الحصار ، ولكن (هانريو) بادر بتصويب المدافع على النواب الذين انقلبوا عائدتين إلى المجلس ، وهم في يأس وقنوط ، لعجزهم . وعندئذ انتهز (مارا) الفرصة فأعد قائمة بأسماء النواب الذين يراد حبسهم ، وهم أعضاء لجنة الإثني عشر ثم اثنان وعشرون من زعماء الجيرونديين ، من بينهم (فرنيو) ، (جوديه) ، (جنسونيه) Gonsonné ، بريسو ، (بتيون) ، وغيرهم ، قرر المؤتمر بناء على اقتراح من (كوتون) Couthon توجيه الاتهام ضدهم . وألقى القبض على هؤلاء بينما استطاع آخرون الهرب .

وحقق سقوط الجيرونديين ، نتيجة لانقلاب ٢ يونية هذا ، انتصار الجبل ، ولو أن هذا الحادث قد زاد من حدة الأخطار التي هددت فرنسا ،

لأن كثيرين من الذين قبض عليهم استطاعوا الفرار من الحبس والالتجاء مع غيرهم إلى نورمانديا حيث حركوا الثورة في (كاين) Caen وانماز إلى جانبهم في الثورة ضد طغيان باريس أكثر من خمسين مديرية . وتجلت روح المعارضة لطغيان باريس وديكتاتوريتها في إقدام (شارلوت كورداي) Charlotte Corday على قتل (مارا) . فقد جاءت خصيصاً من (كاين) بمناسبة الاحتفال بعيد ١٤ يوليو . وطلبت مقابلة (مارا) «صديق الشعب» ، بدعوى أن لديها معلومات عن نشاط الجيروندي في نورمانديا تريد أن تدلي بها إليه . فلما قابلته وكان في (حمامه) طغنته بختجها وقضت عليه في ١٣ يوليو . وكانت (شارلوت كورداي) فتاة تبلغ الرابعة والعشرين ، تأثرت بقراءاتها الكثيرة لجان جاك روسو ، وبلوتارك ، وتنتمي لأسرة الشاعر (كورنيي) Corneille ، وكانت إلى جانب هذا مخطوبة لأحد رجال الجيروندي (باربارو) Barbaroux ، واعتقدت أن بوسعها إنقاذ الجيروندي إذا هي ارتكبت جريمة من «جرائم البطولة» بقتل (مارا) . ولما كانت باريس تمجد (مارا) ، فقد قضت محكمة الثورة بإعدامها وماتت على المقصلة في ١٧ يوليو .

على أن الثورة في هذا الحين كانت قد امتدت إلى (ليون) و(مرسيليا) (طولون) ، (ونيم) Nimes وغيرها من المدن التي أعلنت استنكارها ضد المؤتمر الوطني . بينما تسلمت في الشمال مقاطعة (كالفادوس) Calvados لإعادة الملكية ، وهاجمت جيوش (لافنديه) مدينة (نانت) حتى تسيطر على نهر اللوار وتستطيع إنشاء الصلات مع إنجلترا . ولكن هذه الحركات جميعها كان يعوزها تنسيق الجهود الأمر الذي شل نشاطها . ثم إن الجيروندي ما كانوا يرتاحون للملكيين الذين أرادوا توجيه هذه الثورات لصالحهم .

ومن ناحية أخرى فإن الغزاة الخارجيين سرعان ما استغلوا هذه (م ٢٠ - البورجوازية)

الاضطرابات الداخلية لتنفيذ مآربهم التي رأينا أنها لم تعد مجرد القضاء على « الثورة »، فحسب ، بل عادت تقطيع أوصال فرنسا وفتح أقاليم معينة منها لحسابهم . وانهزمت جيوش « الثورة » ، فى كل مكان . فسقطت ماينز فى ٢٣ يوليو ، وكان البروسيون قد وقفوا على حصارهم منذ ١٤ أبريل ، ودافع عنها (كليبر) وغيره من القواد ولكن دون جدوى . وكان نصيب القائد (كاستين) الفشل بعد انتصاراته الأولى ؛ واجتاز (كوبورج) القائد النمساوى الحدود زاحفا على كونديه Condé وفالنسيين Valencionnes فسقطتا فى ١٥ ، ٢٨ يوليو بالتوالى وانفتح بذلك الطريق للمرة الثانية إلى باريس . وزحف الانجليز على (دانكرك) ، والبروسيون على (ويزنبورج) Wissenbourg و (لانداز) . وعلاوة على ذلك فقد هزم الأسبان الفرنسيين فى البرانس ، وغزا عشرون ألفا من اليديموتيين فرنسا من ناحية الألب ، وأعلنت الحكومة الانجليزية الحصار على كل الموانئ الفرنسية ، وباتت العاصمة (باريس) مهدد بالجماعة .

* * *

ديكتاتورية الجبل : (حكومة لجنة الخلاص العام)

وكان فى هذه الظروف الدقيقة : الاضطرابات والثورات فى الداخل والهزائم على الحدود وخطر الغزو من الخارج ، أن سيطر حزب الجبل على توجيه شئون الحكم فى فرنسا . وقد ظهرت آثار ديكتاتورية الجبل أولا فى تعطيل « الدستور » الذى أرادته الجيرونديين ووضع مشروعه (كوندورسيه) ثم أنجزه (الجبل) بعد أن قضى على الجيرونديين فى انقلاب ٢ يونيه ١٧٩٣ ، فلم يضعه موضع التنفيذ وأبقاه معطلا حتى نهاية عهد المؤتمر الوطن .

وثانيا : فى إنشاء تلك الحكومة التى عرفت فى تاريخ الثورة باسم حكومة لجنة الخلاص العام ، والتى سيطرت على شئون الحكم فى فرنسا

وحكمت البلاد حكماً ديمقراطياً لمدة سنة تقريباً من يوليو ١٧٩٣ إلى يوليو ١٧٩٤ .

(١) دستور سنة ١٧٩٣ (دستور السنة الثانية)

فقد ذكرنا عند الكلام عن نشاط المؤتمر الوطني ، أن لجنة قد شكلت لوضع دستور جديد بدلاً من دستور ١٧٩١ الذي انتهى العمل به ، وذكرنا أن هذه اللجنة تألفت أكثريتها من الجيرونديين ، كما ذكرنا أن هؤلاء أرادوا إشغال المجلس أثناء اشتداد النضال بينهم وبين الجبل ، بتقديم مشروع دستور وضعه كوندورسييه ، ليناقشه المجلس ؛ ولكن دون جدوى وواقع الأمر أن (الجبل) ظل يبذل قصارى جهده لتعطيل أعمال لجنة الدستور ، واستمر الحال على ذلك حتى حدث (انقلاب ٢ يونيو) وتخلص الجبل من الجيرونديين نهائياً . وعندئذ صار من صالح (الجبل) التعجيل بإصدار الدستور ، وذلك حتى ينق عن نفسه تهمة الطغيان التي ألصقها به الجيرونديون . وحتى يستميل الأمة إلى مناصرته ، لاسيما وقد زال خصومه الآن من الميدان . فتسنى لإنجاز مشروع الدستور في ستة أيام فقط ، وضعه (هيرودى سيشل) Herault de Séchelles وقدمه إلى لجنة الدستور في ٩ يونيو ، فقبلته اللجنة في ١٠ يونيو ، وتلاه صاحبه على المؤتمر في اليوم نفسه واعتمده المؤتمر الوطني ، بعد مناقشته في ٢٤ يونيو ١٧٩٣ .

ويتألف دستور ١٧٩٣ من (إعلان لحقوق الإنسان) في ٢٥ مادة ؛ ومن قانون الدستور نفسه في ١٢٤ مادة .

أما (إعلان الحقوق) فقد جاء فيه أن الإعلان قد حصل في حضرة الكائن الأعظم ^(١) . وتجددت في هذا الإعلان الحقوق التي ذكرها إعلان

سنة ١٧٨٩ ، وزيد فيه نص على وجوب أن يكون (التعليم) فى متناول الجميع ؛ وأن يكون (العمل) متوفراً للجميع كذلك ، وأن تمد يد المساعدة لكل من يحتاج إليها . ونص الإعلان ، على أن الغاية من الاجتماع الإنسانى هى توفير السعادة للناس ، كما ذكر أن للناس الحق فى مراجعة وتعديل وتغيير دستورهم حيث أنه لا يحق لجيل معين أن يتحكم بفضل دستوريه ، فى الأجيال المقبلة . واختتم الإعلان بنص يوجب القيام فى وجه الحكومة ، إذا اعتدت هذه على حقوق الشعب : « عندما تعتدى الحكومة على حق الشعب ، يكون حق الثورة من أقدس الحقوق والتي لا يمكن الاستغناء عنها .

وواضح أن هذا النص إنما ينطوى على تقرير شرعية انقلاب ٢ يونية ، وسقوط حكومة الجيرونديين .

وأما الدستور نفسه فقد جعل لكل مواطن يبلغ الواحدة والعشرين حق الانتخاب فى المجالس الأولى أو الابتدائية فى الكاتونات . وأعضاء هذه المجالس هم الذين ينتخبون مباشرة النواب ، وأعضاء البلديات ، وقضاة الصلح ، وهم الذين ينتخبون كذلك « الأعضاء الناخبين » ، *électeurs* فى المجالس الانتخابية (*Assemblée Electorale*) فى كل المديرية . وجعلت مدة النيابة سنة واحدة . وذلك فى مجلس تشريعى واحد *Corps Législatif* يقترح القوانين ، وجعلت مدة حق الاعتراض على هذه القوانين أربعين يوماً يسقط بعدها هذا الحق وتقرر حق الاعتراض ، على أساس أن الشعب هو صاحب السيادة العليا ، ومن الضرورى لذلك الرجوع إلى الأمة فى كل القوانين التى تصدر . فإذا لم يعترض أى قومون من القومونات عليها صارت نافذة ، وأما السلطة التنفيذية فقد وضعت فى يد مجلس تنفيذى *Conseil Exécutif* يتألف من ٢٤ عضواً تنتخبهم الهيئة التشريعية من كشف يحوى أسماء ٨٤ مرشحاً ، وتعد هذا الكشف المجالس الانتخابية فى المديرية

بنسبة واحد عن كل مديرية ، ويتجدد نصف هؤلاء الأعضاء سنوياً .
وأخيراً نص الدستور في مواده من المائة (١١٨) إلى المادة (١٢١) :
على أن الشعب الفرنسي صديق وحليف طبيعي للشعوب الحرة ، وأنه
لايتدخل في شئون الأمم الأخرى الداخلية ، وكذلك لا يمتثل أن
تتدخل هذه الأمم في شئونه ، وأنه يرحب بكل اللاجئين الذين يأتون
إليه من البلدان الأجنبية ، مشردين ومنفيين من أوطانهم ، من أجل قضية
الحرية ، ولكنه يرفض أن يلجأ إليه طاغية من الطغاة .

وبما يجب ذكره أن هذا الدستور قد حدد حقوق المواطنين المدنية .
فذكرت « المادة ١٢٢ » أن منها المساواة والإخاء والأمن والملكية « التملك » ،
وحرية العبادة ، والتعليم العام وحرية الصحافة والدين العام والتمتع بكل
حقوق الإنسان : حق الاجتماع وتأليف الجمعيات الشعبية ، وحق تقديم
العرائض : إلخ . ولكن هذا الدستور لم يذكر شيئاً عن « واجبات » الإنسان
فلم يختلف في هذه الناحية عن دستور سنة ١٧٩١ .

ولقد اقترح على هذا الدستور المؤتمر الوطني نهائياً في ٢٤ يونية ، ثم
تمشياً مع روح الدستور نفسه - أي واجب الرجوع إلى الأمة - عرض
الدستور على المجالس الأولية أو الابتدائية في الأقاليم للاقتراع عليه :
في باريس من ٢ إلى ٤ يوليو ، وفي الأقاليم من ١٤ إلى ٢٢ يوليو ، ثم في
٤ أغسطس . وقد قبلت الأمة الدستور . ولكن يجب ملاحظة أن سواد
الشعب لم يكن متحمساً للتصويت . فمن بين سبعة ملايين ناخب لهم حق
التصويت ، استخدم هذا الحق مليونان فقط ، ومع أن المعارضين للدستور
كانوا قلة ، حيث لم يقترح ضده ولا ناخب واحد في باريس ، في حين بلغ
عدد المعارضين في الأقاليم من ١٥ إلى ١٦ ألفاً فقط ، فالذي يجدر ذكره
أن الاقتراع كان بالمناداة بالإسم ؛ وأن من بين الموافقين كان « ١٠٠.٠٠٠ » ،

طالبوا بإدخال تعديلات على الدستور ، وكان من مطالبهم الإفراج عن نواب الأمة المقبوض عليهم فى انقلاب ٢٠ يونية ١٧٩٣ .

ولكن هذا الدستور لم يوضع موضع التنفيذ أبداً . فيقول « لوى مدلان » : أما وقد أمكن بلوغ النتيجة التى ظلت منشودة زمناً طويلاً فقد رأتى أن هذا الدستور الذى بلغ حداً من الصرامة لا يجعله ملائماً لطبيعة الفرنسيين ، دستور طيب جداً بحيث لا يجب المجازفة باستخدامه حتى لا يتحطم . ولكن حتى لا يشك امرؤ فى وجوده فقد أودع هذا الدستور فى صندوق ، وأغلق عليه ووضع هذا الصندوق وسط ردهة المؤتمر ، فى مكان غير مناسب بتاتاً . وهكذا كما قال « بارير » ، وهو متنبئ آخر متصف بالهدوء والرزانة ، لقد صار هذا الصندوق قبره .

(ب) لجنة المخلص العام

وهذه اللجنة كما تقدم تأسست فى ٦ إبريل ١٧٩٣ ؛ وأعيد انتخاب أعضائها منذ ذلك التاريخ . ولكن لم يلبث أن طرأ تغيير على تأليفها فى ١٠ يوليو ، عندما أنقص عدد أعضائها من ستة عشرة عضواً إلى تسعة أعضاء فقط ؛ ثم خرج منها « دانتون » وصارت تتألف بعد هذا التاريخ من : روبسبير « منذ ٢٧ يوليو ، وسان جوست ، وكوتون ، وييلوفارن ، وكلو اللوديربوا » والآخران منذ ٦ سبتمبر ، إلى جانب (بارير) وكذلك « كارنو » Carnot منذ ١٤ أغسطس . ولقد عرفت هذه اللجنة باسم « لجنة السنة الثانية الكبرى »^(١) . وقد عرفت الفترة التى مارس خلالها هؤلاء أسباب السلطة باسم « حكومة لجنة الخلاص العام » ، وامتدت هذه الفترة على وجه التجديد من ١٠ يوليو ١٧٩٣ إلى ٢٧ - ٢٨ يوليو ١٧٩٤ .

وتألفت حكومة لجنة الخلاص العام ، من « هيئة حاكمة » ، أو من رجال دولة H'ommes d'état عددهم خمسة : فأشرف روبيشير على التعليم والفنون الجميلة ، و « سان جوست » ، على التشريع والقوانين ، و (كولود يربوا) و (ييلوفارن) و (كوتون) على شئون السياسة الداخلية ، والمراسلات مع أعضاء البعثات الموفدة في مهمات ، ومع السلطات الإدارية . ثم قامت إلى جانب هذه ، « هيئة تنفيذية » من الرجال المنفذين Hommes d'exécution وكانوا (هنرى دى سيشل) لشئون السياسة ، و « جان بون أندريه » ، Jean Bon-André لإدارة البحرية ، و (كارنو) لتنظيم الجيش (وتدير النصر) ؛ ثم كل من (بريور) Prieur نائب المارن ، و (بريور) نائب كوت دور la Côte d'or ، و (روبر ليندت) Robert Lindet لشئون الإدارة الحربية ومصانع الجيش وخدمة المستشفيات والنقل ؛ وأخيراً (بارير) للإدارة المالية ، كما عهدت إليه أعمال السكرتيرية العامة وإعداد التقارير وتقديمها للمؤتمر .

ولقد كان هؤلاء الرجال يمارسون « حكماً مطلقاً » ، في فرنسا ، حيث قد اقتضت مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية التي تعرضت لها البلاد وقتئذ أن يتزايد تركيز السلطة بها ؛ وتولت « لجنة الخلاص العام » ، معالجة الموقف مستندة على سلطاتها الديكتاتورية .

فكان بما عالجته لجنة الخلاص العام الأزمة المالية ، وذلك بأن فرضت على الأغنياء الاككتاب إجبارياً في قرض داخلي ، أرادت أن تسد به العجز الحاصل في الميزانية ؛ ثم إنها تنازلت الشئون الخارجية ، فكان من إجراءاتها ، لمواجهة الموقف أنها بادرت بإعلان (التعبئة العامة) Levée en Masse : « بأن يذهب الشبان إلى ساحات القتال ؛ وبأن يصنع الأزواج السلاح وينقلوا الإمدادات ، وبأن يصنع الزواجات الخيام والأقمشة ، وأن يخدموا في المستشفيات ؛ وبأن يمزق الأطفال

الثياب البالية الكتانية ، لعمل ممشاقة منها ، وبأن يذهب العجائز إلى الميادين والمحال العامة ، ليشجعوا المحاربين ، وليشعلوا نار الكراهية ضد الملوك ، . ولمعالجة الثورات الداخلية ، وبجابهة العدوى الداخلي اتخذت لجنة الخلاص قراراً في ٦ سبتمبر ١٧٩٣ ، بوضع جيش ثورى من ستة آلاف من المشاة ، وألف ومائتين من المدفعية تحت تصرف اللجنة ، ليقوم بتنفيذ أوامرها في كل أنحاء فرنسا . وفي ١٧ سبتمبر صدر (قانون المشبوهين)^(١) لتعقب ومطاردة « المناوئين للثورة » ، والمشتبه في أمرهم . ويدخل في عداد هؤلاء ، كل من يبدو من مسلكه أو علاقاته بالغير أو في كتاباته وأقواله ، أنه عدو للحرية ، وضالع مع الطغيان أو الملكية أو الفدرائية ، أى الدولة التعاهدية ، لأن هدف الثورة ، هو الوحدة القومية ، وليس إنشاء جمهوريات مستقلة منفصلة في الأقاليم ؛ وكان الغرض من النص على الفدرائية ، تعزيز النظام المركزى تحت سيطرة العاصمة ، أى باريس . ويدخل في عداد المشتبه في أمرهم كذلك ، كل أولئك الذين يعجزون على القيام بواجباتهم كواطنين ، ثم الذين رفضت السلطات إعطائهم (الشهادات المدنية)^(٢) للتدليل على أنهم مواطنون طيبون صالحون ؛ ثم الموظفون الذين يوقفهم المؤتمر عن مباشرة وظائفهم ، أو القومسيرون الذين كانوا تابعين له ، ثم لا يعادون إلى وظائفهم ؛ ثم أقرباء المهاجرين ، الذين لا يظهرون دائماً شعور الولاء « للثورة » ، والمهاجرون ، الذين لم يعودوا للوطن في المهلة التى حددتها القرارات لهم .

وعلاوة على ذلك فقد وضعت « تسعيرة » للغلال والمواد التموينية الأخرى ، تجنباً لخطر المجاعة ؛ واعتبر « مشبوها » كل تاجر يترك تجارته ، ولا يلبث أن يتعرض للحكم عليه بالإعدام إذا هو عمد إلى تخزين المواد الغذائية .

وأخيراً فإن المؤتمر الوطني لم يلبث أن نقل سلطاته نهائياً إلى لجنة الخلاص عندما رُفِيَ إغفال الدستور — دستور السنة الثانية (١٧٩٣) — بدعوى استحالة تنفيذ القوانين الثورية ما لم تكن الحكومة ذاتها ، كما قال (سان جوست) حكومة ثورية . ولقد استمر (سان جوست) يقول : إن على الدولة واجب إطعام المتعطلين ، وإخماد الثورات ، وإقناذ الشعب ، وتلك مشكلة ضخمة لا سبيل إلى إيجاد حل لها إلا بتقويم الحكومة بأسرها . . . وعلى ذلك فقد أصدر المؤتمر الوطني قراراً في ١٠ أكتوبر ١٧٩٣ ، ذا شقين ، فهو قد أعلن رسمياً (أولاً) ، أن حكومة فرنسا المؤقتة سوف تكون ثورية إلى أن ينقصد الصلح . والحكومة المؤقتة هنا كانت (المجلس التنفيذي المؤقت^(١)) وهي «مؤقتة» لأن دستور ١٧٩١ كان قد ألغى ، في حين أن دستور ١٧٩٣ معطل . فأعطى هذا القرار حكومة الثورة القائمة فعلاً وهي لجنة الخلاص ، الصبغة الشرعية اللازمة لها ، كما تأجل بمقتضاه تنفيذ دستور ١٧٩٣ نهائياً حتى ينقصد الصلح بين فرنسا والدول . ثم إن هذا القرار (ثانياً) وضع تحت مراقبة وإشراف لجنة الخلاص (المجلس التنفيذي المؤقت) والوزراء والقوات والهيئات الإدارية . . . الخ فألغى القرار فعلاً نتائج الانتخابات الشعبية (للهيئات الإدارية وما إليها) ، وأخضع كل موظفي الدولة في السلك المدني ، وفي الجيش كذلك لسلطان لجنة الخلاص .

وفي ٢ ديسمبر ١٧٩٣ اتخذ المؤتمر الوطني قراراً تقدمت بمشروعه لجنة الخلاص أعلن أن «المؤتمر الوطني المركز الوحيد الذي يصدر عنه نشاط الحكومة» . وواضح ، أن ذلك كان خرافة أو زيفاً قانونياً ، ولكن لم يكن هناك مناص من القول بها حتى يتسنى إعطاء أقل صيغة شرعية ممكنة لمجلس كان يجب أن يتفرض بعد أن أدى الغرض من اجتماعه ، وهو إنهاء

وتصفية الملكية ، وإعلان الجمهورية ، وبعد أن خرج عليه نصف أعضائه ، وتوزعت السلطات التي كانت له بين مختلف اللجان التي أقيمت ، وخصوصاً (لجنة الخلاص العام) التي استأثرت بكل أسباب السلطة الفعلية والحكم . وكان بمقتضى هذا القرار أن صارت لجنة الخلاص العام هي الحكومة الثورية « قانوناً ، فى فرنسا .

ولقد كان بفضل هذه الإجراءات (أو القرارات) إذاً ، أن تمكنت حكومة لجنة الخلاص ، من إخماد الثورات والاضطرابات الداخلية من جهة ، وإدارة الحرب بنجاح ، وإلحاق الهزيمة بالعدو من جهة أخرى . وزيادة على ذلك فقد ساءت هذه القرارات على قيام عهد الإرهاب الذى انتهى بسقوط روبسيير وانهاء لجنة الخلاص ذاتها .

أولاً : إخماد الثورات والاضطرابات الداخلية :

فقد انهزم الملكيون الثوار فى نورمانديا ، واستطاع مندوبو المؤتمر الوطنى الدخول إلى (كاين) فى ٣ أغسطس ١٧٩٣ . وتلا ذلك أن سلبت (بردو) مركز المقاومة فى الغرب ، وقبلت الدستور . ثم سقطت مرسيليا فى الجنوب فى ٢٣ أغسطس ، وحاصر القائد (كلومان) مدينة (ليون) التى سقطت بعد أن تكبدت خسائر فادحة (فى ٩ أكتوبر) وقرر المؤتمر الوطنى « إزالتها ، وإقامة عمود فى مكانها منقوش عليه : « لقد حاربت ليون ضد الحرية فأزيلت (أو محيت) من الوجود ؛ وفى ١٩ ديسمبر أخضع نابليون بوناپرت طولون الثائرة والتى كان يحمىها الأسطول الانجليزى بقيادة أمير البحر هود Hood الذى استنجدت طولون به . وأما ثورة (لافانديه) التى بدأت تعنف منذ مارس ١٧٩٣ فقد استطاع الفلاحون فى مدى شهرين أن يسيطروا على الأقليم بأكمله ، ويهزموا جيوش المؤتمر وأن يطردوها إلى ما وراء نهر اللوار ؛ واستمرت الثورة

إلى أن قضى عليها كما ذكرنا الجنرال (كليب) وزميله (مارسو) في ديسمبر سنة ١٧٩٣ . وحاول ثمانون ألفاً من أهلها (أهل فنديه) الفرار إلى إقليم (بريتاني) حيث استمرت بها بعض الوقت ، حرب متقطعة ضعيفة ، ولكن هذه العمليات أخفقت ، وتشتت الثوار ، وقررت لجنة الخلاص إبادة سكان (لافنديه) حيث أنه من المعتذر تهدتتهم ، فأعدم كثير من أهلها . وعلى ذلك فإنه لم ينقض عام ١٧٩٣ حتى كانت فرنسا بأبرها قد خضعت للثوّم الوطني ، وصار قومسيرو أو مندوبو الثوّم يستمعون في الأقاليم بسلطات مطلقات تعادل ما كانت تتمتع به (لجنة الخلاص) من سلطات مطلقة في باريس ولقد كان من أسباب ضعف المقاومة ضد اليعاقة ولجنة الخلاص العام ذبوع الاعتقاد بين سواد الشعب بأن وجود سلطة مركزية قوية ضروري حتى يمكن إنقاذ فرنسا من خطر الغزو الخارجي .

ثانيا : إدارة الحرب :

وكذلك نجحت إدارة الحرب . ولازم التوفيق فرنسا عندما دب الخلاف بين النمسا وبروسيا بعد سقوط (ماينز) في أيدي البروسيين في ٢٣ يوليو ١٧٩٣ فنع هذا الخلاف البروسيين بعد استيلائهم على ماينز من الزحف على باريس ففانت عليهم فرصة إخضاع العاصمة وكسب الحرب . وأما سبب هذا الخلاف فهو أن ملك بروسيا فردريك وليم الثاني (١٧٤٠-١٧٩٧) كان يريد الحيلولة دون أن تستبدل النمسا بفاريا يلجيكاً ، بينما كانت النمسا تقف كل جهودها على التوغل في فرنسا الشمالية والالزاس وضم فتوحات جديدة إليها في هذه الجهات . ودب النزاع كذلك بين (كوبورج) القائد النمساوي و (دوق يورك) قائد القوات الإنجليزية الواقعة على حصار (دانكرك) ، ورفض (كوبورج) مساعدة الإنجليز في هذا الحصار .

وقد حدث هذا الخلاف بين الحلفاء في الوقت الذي ساد فيه الخلاف

كذلك فى الداخل بين الثوار والملكيين ، «والجيروند» . فانتهاز اليقابة (لجنة الخلاص العام) هذه الفرصة لتعبئة كل الجهود لإنقاذ الوطن . واستطاع (كارنو) الذى تسلم فى حكومة (لجنة الخلاص) إدارة الحرب ، تنظيم ثلاثة عشر جيشاً ؛ وأدخل تغييرات هامة فاستبدل بالقواد الارستقراطيين القدامى أمثال (كاستين) ، (مونتسكيو) رجالاً ممن ترقوا من الصفوف ، (مثل جوردان) Jourdan و (هوش) Hoche (يشجرو) ، Pichegru ، فأعاد هذا التغيير الاتحاد فى الرأى والهدف بين قواد الجيش والحكومة المركزية . ثم إن تحول أغراض الحلفاء إلى الرغبة فى الفتح والتوسع على حساب فرنسا بدلاً من فكران المصلحة الذاتية والنفع الخاص ، على نحو ما كانوا يعلنونه فى بادئ الأمر ، لم يلبث أن صرف عنهم شعور العطف الذى ساد قبلاً نحوهم بين بعض طبقات الشعب الفرنسى .

وعلى ذلك فقد اضطر الانجليز إلى رفع الحصار عن (دانكرك) فى ٦ سبتمبر ١٧٩٣ وانهزم الانجليز والهانوفيريون عن معركة كبيرة فى هوندشوتن Hondschooten بعد ذلك يومين . بينما انتصر (جوردان) على النمساويين فى (واتيجنيز) Wattignies فى ١٦ أكتوبر؛ وكان قبل ذلك قد تمكن (هوش) من هزيمة جيش نمساوى — بروسى فى ٢٥ سبتمبر ، وأرغم (يشجرو) النمساويين بقيادة ورمزر Wurmser على الارتداد عبر الراين . واسترجعت جيوش (هوش) و (يشجرو) ، ومع هذه الجيوش مندوب المؤتمر (سان چوست) ليشجع الجنود ويستحثهم على القتال — استرجعت (وايزنبرج) Weissenberg .

وتلك جميعها انتصارات باهرة . لم يطفىء بهامها سوى تلك الاجراءات العنيفة التى اعتقد (الجبل) و (لجنة الخلاص) أنهما على حق فى اتخاذها

ضد أعداء الوطن الداخليين المتآمرين على « الثورة » وهي الإجراءات التي أوجدت عهد الإرهاب .

* * *

عهد الإرهاب (١)

أرجدت حكومة لجنة الخلاص العام عهد الإرهاب الذي أقيم بدعوى القضاء على أعداء الثورة الداخليين من المناوئين للثورة والمتآمرين عليها . واستندت حكومة لجنة الخلاص العام في تعقب هؤلاء المناوئين والمتآمرين ، ونشر الإرهاب ، على طائفة من القرارات التي اتخذها المؤتمر الوطني ، وأهمها : القرارات التي صدرت في ٥ مارس ١٧٩٣ ، وبمقتضاها صار تقوية (المحكمة الثورية) - التي عرفنا أنها أنشئت في ١٠ مارس ١٧٩٣ ، وتوسعت اختصاصاتها في ٥ أبريل - فقد رفع الآن عدد قضاتها إلى سبعة عشر قاضياً - وكانوا أصلاً سبعة ثم زيدوا إلى عشرة . وبمقتضى قرارات ٥ سبتمبر تعين خمسة لمساعدة المدعى العام المسمى فوكييه تافيل Foquier Thiville كناوين له . وكذلك تقرر تقسيم المحكمة الثورية إلى أربعة أقسام ، يعمل كل اثنين منها معاً مرة بالتناوب حتى تسير الأعمال بسرعة ، وكذلك تقرر إنشاء « جيش ثوري » من ٦٠٠٠ من المشاة ، ١٢٠٠ من الفرسان ، لضمان تموين باريس وإحباط المؤامرات الارستقراطية ، ثم تقرر « تعويض » أو إعطاء مكافأة مالية قدرها أربعون صليداً لأصحاب السراويل الطويلة (سان كيلوت) الذين يحضرون جلسات مجالس الأقسام (وقد أنقصت هذه إلى جلستين أسبوعياً) ثم إلغاء القرار الذي كان يمنع الموظفين ، تحت طائلة عقوبة الموت ، من تفتيش المنازل أو إلقاء القبض على المواطنين أثناء الليل ؛ بل صار الواجب على المواطنين

« أن يفتشوا عن الأعداء فى أوكارهم أو جحورهم ، و (صار) لا يكاد يكتفى للقبض عليهم النهار ولا الليل بطولهما . »

وفى ١٣ سبتمبر ١٧٩٣ حصلت لجنة الخلاص العام من المؤتمر الوطنى على حق تجديد تشكيل لجنة الأمن العام ^(١) والى كانت تألفت منذ أكتوبر ١٧٩٢ والى كان لها الإشراف على أعمال البوليس وإدارة القضاء والى كان للجنة الخلاص السلطة فى دعوتها للاشتراك فى المباحثة معها لتنسيق العمل . ولو أن لجنة الأمن العام كان لها كيائها الخاص بها . فخرج من لجنة الأمن العام كل الذين أتهموا باستغلال النفوذ لحماية المتعهدين (للموين والجيش) أو أصحاب البنوك . . إلخ . وتعيين بدلا منهم أعضاء من أنصار لجنة الخلاص العام والخاضعين لنفوذ هذه اللجنة . وزيادة على ذلك فقد أجاز (للجمعيات الشعبية ^(٢)) (وفى الأقسام للمواطنين الذين لا يحضرون مجالس الأقسام) أن ترشد لجنة الخلاص العام إلى الأشخاص الذين يفرطون بواجباتهم المدنية أو المشتبه فيهم ، خصوصاً المتعهدين لتزويد الجيش بحاجاته .

وفى ١٧ سبتمبر ١٧٩٣ صدر قانون المشبوهين الذى سبق الحديث عنه لتحديد فئات المشبوهين الذين يجب الإرشاد عنهم .

ولقد بدأ الإرهاب فى باريس بأن امتلأت سجونها (التى تقدم ذكرها) بأكثر من خمسة آلاف « مشتبه فى أمرهم » ، قبض عليهم بمقتضى (قانون المشبوهين) . وبدأت محكمة الثورة عملها بنشاط وهمة بعد أن ظلت بلا عمل تقريباً منذ إنشائها فى ١٠ مارس سنة ١٧٩٣ وقال (باراس) Barras ما معناه : « يجب أن تبدأ بقتل خصومك على المقصلة »

(١) Comité de Sureté Générale

(٢) Sociétés Populaires

أو تنتظر حتى يقتلك بها هؤلاء ، وكان النائب (جروساس) Grosas أول من أعدم من الجيرونديين ، وعددهم ٢٢ وهم الذين طردوا من المؤتمر يوم ٣١ مايو (انقلاب ٢ يونيو ١٧٩٣) وفي ١٦ أكتوبر أعدمت (الأرملة كاييه) : ماري انطوانيت ، بعد أن أذعن القول في اتهامها أمام محكمة الثورة كل من (شوميت) و (هيبير) وأديننت بتهمة الاتصال بالعدو ضد سلامة الوطن . وفي ٣١ أكتوبر أعدم باقي الجيرونديين (٢١ عضوا عدا فالاذي Valazé الذي انتحر بطعنة خنجر) ومنهم (فرنيو) و (بريسو) (وجنسونه) وغيرهم . وفي ٦ نوفمبر قطعت المقصلة رأس فيليب دورليان أو فليب المساواة عضو المؤتمر الوطني ، والذي اقترح إعدام الملك وفي ٨ نوفمبر أعدمت مدام رولاند وهي تقول : أيتها الحرية كم من الجرائم ارتكبت باسمك ، أما زوجها (وكان لاجئا في روان) فقد انتحر في ١٥ نوفمبر . وأعدم (بايلي) في ١٠ نوفمبر ، (وبارناف) في ٤ ديسمبر ، وانتحر (كلافير) في ٨ ديسمبر . ووجد (كوندرييه) ميتا في محبسه (في باريس) في ٢٩ مارس ١٧٩٤ — ومن المحتمل أنه مات جوعاً — وأعدم « جوديه » ، في بر دو في ١٥ يونيو ١٧٩٤ وباربارو Barbaroux في بر دو في ٢٥ من الشهر نفسه وانتحر في ٢٦ منه بتيون . وهكذا قال تاي تاي Taine صارت « الثورة » تأكل رجالها ، ومن الذين لقوا حتفهم مدام دي باري عشيقة لويس الخامس عشر . وكذلك كاستيين الذي اتهم بالخيانة لتسليمه ماينز وفالنسيين .

وبعد الاستيلاء على ليون (٩ أكتوبر ١٧٩٣) أرسل إليها « فوشيه » Fouché للاقتصاص من أهلها فقبض فوشيه من ديسمبر ١٧٩٣ إلى مارس ١٧٩٤ على نحو ٣٥٠٠ مواطن ، أعدم منهم ١٦٨٢ ، واعتقل ١٦٢ ، وأطلق سراح الباقي . وأرسلت « لجنة الخلاص » لعقاب أقليم (لافندية) — (كارييه) Carrer الذي أقام محكمة ثورية تحت رئاسته ، واستبطأ المقصلة

كأداة للعقاب ، فأغرق المقبوض عليهم بالجملة ، وأفواجا أفواجا في نهر اللوار ، عند نانت ، . وبلغ عدد الذين هلكوا بناء على أوامر (كارييه) في هذا التخریق Noyades خلال شهور أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٧٩٣ ، ما لا يقل عن ١٥٠٠٠ نسمة .

ثم إنه حتى يتم الاتصال كلية عن الماضي ، تقرر في ٦ أكتوبر سنة ١٧٩٣ استبدال تقويم ثورى بالتقويم المسيحى (الجريجورى) . فصار بدء حساب السنين من تاريخ إعلان الجمهورية أى في يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٧٩٢ . وقسمت السنة إلى اثني عشر شهراً متساوياً : هي Vendemiaire (شهر حصاد الكروم ، أول شهور السنة ويبدأ يوم ٢٢ سبتمبر ؛ Brumaire (الضباب) ، Frimaire (الصقيع) : وهذه لفصل الخريف . ثم شهور Nivose (الجليد) و Pluviose ، (المطر) Ventose (الرياح) . وهذه لفصل الشتاء ؛ ثم شهور Germinal (النبت) ، Floreal (الإزهار) ، Prairial (المراعى) ، وهذه لفصل الربيع ؛ ثم شهور Messidor (الحصاد) Thermidor (الحر) Fructidor (الثمر) : وهذه لفصل الصيف . وتنسب وضع أسماء هذه الشهور لعضو المؤتمر الوطنى : فابرد انجلانتين . وقد جعل كل شهر من ثلاثين يوماً ، ثم قسم إلى ثلاثة أقسام متساوية سميت أيام كل قسم منها بترتيبها العددي هكذا اليوم الأول Primidi ، والثانى Duodi ، والثالث Tridi والرابع Quatridi ، والخامس Quintidi والسادس Sextidi ، والسابع Septidi والثامن Octidi ، والتاسع Nonidi ، والعاشر Decad وجعل اليوم العاشر يوم راحة ، ثم أضيفت خمسة أيام مكمله Jours Complementaires في نهاية السنة سميت أيام السان كيلوتين sans-eulottes] مخصصة أو مهداة للعبقريّة Genuis ، والعمل Labour ، والفعل Action والتعويض Recompenses والرأى Opinion [. وقد بقي هذا التقويم معمولاً به حتى أول يناير سنة ١٨٠٦

وقد أدى بطبيعة الحال إلغاء التقويم الجريجورى المسيحى مع إلغاء أيام الآحاد والأعياد القديمة إلى مهاجمة المسيحية ذاتها . ولكن هذا الهجوم كان ينطوى على بداية ذلك الانقسام الذى أخذ يظهر فى صفوف (الجبل) وهو الحزب الذى استطاع حتى الآن أن يفرض ديكتاتوريته أو سيطرته المطلقة من غير منازع .

* * *

انقسام الجبل :

والحقيقة أن حزب الجبل كان قد بدأ يسير من مدة فى طريق الانقسام إلى ثلاث جماعات متباينة ، وذلك بدرجة اختلاف ما كان لدى زعماء هذه الجماعات من آراء ووجهات نظر مختلفة : وكان الزعماء الثلاثة هم : داتون وروبسيير ، ومارا .

حزب داتون : فقد كان داتون (وحزبه) يرون قيام الإرهاب بأنه ضرورة لاغنى عنها لإنقاذ الوطن ، ولكن حيث أن الخطر قد زال الآن بالقضاء على أعداء الثورة الداخلين (الإعدام على المقصلة : الجيرونديين والمشبوهين ، والقضاء على الثورات فى لافنديه وليون . . الخ) وهزيمة أعدائها الخارجيين بفضل انتصار جيوش الثورة ، فقد كان من رأى داتون وحزبه أن من الواجب العودة إلى سياسة أكثر رحمة وشفقة . فسموا لذلك (بالمعتدلين) . وتصدت جريدة كاميل ديمولان . المسماة (الكوردليه القديم) Le Vieux Cordelier لتنشر آرائهم بقوة ، ولقوا تعصيذاً كبيراً من أكثرية الطبقة المتوسطة (البرجوازية) — وكانت أكثرية كبيرة . ولكنهم فقدوا السيطرة على الحكومة منذ أن انسحب داتون أو خرج من لجنة الخلاص العام (١٠ يوليو ١٧٩٣) . ثم فقدوا سمعتهم بسبب الانحلال والبذخ اللذين تميزت بهما حياتهم الشخصية .

حزب مارا : وأما حزب مارا ، فمع أن الحزب قد فقد رئيسه (منذ ١٣ يوليو ١٧٩٣) فقد ظل ينتمى إليه نواب يارزون في المؤتمر الوطنى ، كما كان صاحب السيطرة في قومون باريس . فن زعماء هذا الحزب في (القومون) كان (شوميت) و (هيبير) ومن رجاله قائد الجيش الثورى [قرارات ٥ مارس ١٧٩٣] رونسان Ronsin ؛ وكان داعيته أنشراسيس كلوتز Anachrasis Cloutz البارون البروسى الذى صار مواطناً فرنسياً . وأصدر ياريس صحيفة «الحوليات الوطنية» (١) ولقد ملأ أنصار هذا الحزب نادى الكورديليه ، بعد أن أخرج منه الداتوينون ، وقد عرف هؤلاء باسم (الهيبيريين) Hébéristes نسبة إلى (هيبير) أو المفرطين . Les Exagérés أى الذين أفرطوا في تأييدهم تطرف الثورة في كل شيء ، وأرادوا القضاء على العبادة والدين في فرنسا وقد نشرت آراءهم صحيفة (هيبير) المشهورة (الآب دوشين) Père Duchêne . بدأوا نشاطهم بهدم القبور ، ثم أرغموا المؤتمر الوطنى على إلغاء الكاثوليكية وتقرير دين الحرية والمساواة ، وفي ١٠ نوفمبر ١٧٩٣ احتفلوا «بعيد العقل» ، في كنيسة (نوتردام) حيث قامت عاهرة بتمثيل (إلهة العقل) وسميت هذه العبادة بعبادة العقل (٢) .

حزب روبسيير : وقد أثارت هذه الطقوس المفزعة غضب واحتقار روبسيير الذى كان صادق الإيمان في وجود إله أو كائن أعظم . وتلك عقيدة استخلصها مكسيليان روبسيير من قراءاته لكتابات جان جاك روسو . كما أنه اتخذ شعاراً له قول (فواتير) لو أنه لم يكن هناك إله لكان ضرورياً أن نصنع واحداً . ووقف روبسيير موقفاً وسطاً بين المعتدلين والمتطرفين ؛ وكان لا يزال صاحب السلطان على نادى اليعاقة في باريس والنوادي التابعة له في الأقاليم ، وفي وسعه بواسطة حلفائه وأنصاره

Las Annales Patriotiques (١)

Le Culte De La Raison (٢)

سان جوست ، وكوتون ، وييللو - فازن ، وكوللوذيربوا أعضاء لجنة الخلاص العام - وهم زملاؤه - أن يظفر بأكثرية في هذه اللجنة . ووقفت لجنة الخلاص العام الآن موقف المعارضة الصريحة ، بل والمقاومة القوية ضد قومون باريس ، الذي كان يسيطر عليه (الهيريون) وعملت لجنة الخلاص على تحطيم هؤلاء .

* * *

خبطرة روبسيير :

وحاول (دانتون) وحزبه بكل وسيلة جذب روبسيير إليهم ، ولكن روبسيير رفض أن تكون له بهم أية صلة ، حيث قد قرر القضاء على الحزبين معاً (الدانتونيين والهييريين) على أساس أنهما يهددان بوجودهما الجمهورية بالدمار : أحد الحزبين (وهم الدانتونيون) باعتدالهم ، المزعوم وباستهتارهم وفسادهم وانحلال حياتهم الشخصية ، ومباذلهم ؛ والحزب الآخر (الهييريون) بتطرفهم ، وإشاعة الفوضى بفعالهم .

وليحقق هذا الغرض المزدوج إذا تحالف روبسيير مع الحزب الأضعف ، وهو حزب (دانتوان) ليستعين به على التخلص من الحزب الأقوى (حزب هيير) وكان هؤلاء الآخرون قد بدأوا يقاومون أو يعارضون كذلك طغيان لجنة الخلاص العام ، فحاولوا - أى حزب (هيير) تدير ثورة من الأقسام (أقسام باريس) ولكن أحداً من الجماهير لم يستمع لهم ، فقرأ (سان جوست) اتهاماً ضدهم . في المؤتمر في ١٣ مارس سنة ١٧٩٤ ، وقدموا أمام محكمة الثورة في ٢٠ مارس ، وبعد محاكمة دامت ثلاثة أيام حكم بإعدامهم ، وأعدموا وكانوا تسعة عشر في ٢٤ مارس ومنهم : (هيير) ، (رونسان) ، (كلوتز) .

ولقد قوبل إعدامهم بفرح كبير في باريس حيث ساد الاعتقاد بأن روبسيير قد انضم الآن إلى المعتدلين وأن عهد الإرهاب قد انتهى .

ولكن روبسيير كان يريد الاتفراد بالسلطة ويجب عليه لذلك أن يتخلص من (داتون) الذى صار الآن — كما ذكرنا — يطلب حكومة معتدلة ، فأصبح موضع شك وعداء روبسيير واعتمد (داتون) على شعبيته ، فلم يستمع لنصح وتحذير أصدقائه ورفض الهرب من باريس والنجاة بنفسه ، اعتقاداً منه أن أعداءه لن يجرؤوا على إلقاء القبض عليه .

ولكن لم يمض أسبوع واحد على إعدام (هير) حتى فوجئت باريس فى أول أبريل سنة ١٧٩٤ بنبا القبض على داتون وزملائه وسجنهم فى (اللوكسبرج) فى ٣٠ — ٣١ مارس ولم يتدخل المؤتمر . وقدم داتون وزملاؤه (وعدد الجميع خمسة عشر) ومنهم (كاميل ديمولان) ، (وفابر داجلاتين) ، (وهيرودى سيشيل) للمحاكمة . ودافع (داتون) عن نفسه بكل قوة مستنداً إلى ماضيه فى تاريخ الثورة ^(١) ، ووجه الاتهام إلى (سان جوست) نفسه ، وعجزت (المحكمة) وعجز المؤتمر عن إسكات داتون فاستصدر لجنة الخلاص من المؤتمر (فى ٤ أبريل) قراراً بإسكات المتهمين بوصفهم خارج — المناقشة — أى خارج المحاكمة (المحكمة) إذا أهانوا المحكمة ، وتنمر النظارة عند قراءة هذا القرار ، ولكن لم تلبث أن رفعت الجلسة ، وفى اليوم التالى أعلن (المحلفون) أن ضمايرهم قد صارت مرتاحة لإدانة المتهمين ، فحكم عليهم بالاعدام ، وأعدموا فى اليوم نفسه (٥ أبريل سنة ١٧٩٤) . وعرف (داتون) أن روبسيير هو السبب فى تقديمه للمحاكمة ، فصاح فى وجهه : « روبسيير أيها المأفون سوف تطلبك المشنقة ... سوف يأتى دورك بعدى ... » ، وفى ١٣ أبريل أرسلت إلى المقصلة (لوسيل) Lucile أرملة كاميل ديمولان

(١) من أقوال (داتون) فى دفاعه المشهور : « يقولون إن داتون أرسقراطى ! ولكن فرنسا لن تأخذ بهذا الكلام طويلاً . ويقولون إنى مرتش ، ولكن رجلاً مثلى لا يستطيع أن يرشوه أحد ، سيمزق الشعب أعدائى إرباً إرباً ، قبل أن تمضى ثلاثة شهور فقط ، إن لاسمى يظهر إلى جنب كل مؤسسة ومنظمة ثورية ثم لجنة الخلاص العام ، ومعكة الثورة . وأخيراً فإنى الرجل الذى يلقى حتفه . وأنا مع ذلك أحد « المتدلين » .

ثم أرملة (هير) كما أعدم عدد آخر من الهيريين ؛ وكذلك (شوميت) .

وهكذا دانت السلطة لروبسيير دون منازع . فقد كانت لجنة الخلاص لاتزال متحدة ولما يتطرق إليها الانقسام بعد ، وصار انقوميون مواليا له ولم يحسر المؤتمر الوطنى على مناقشة سلطانه . وتزايد عنف الإرهاب فقصت المقصلة بين شهرى مارس ويونية ١٧٩٤ على حوالى (١٢٥١) ثم بين ١٠ يونية و ٢٧ يوليو فقط هلك (١٣٧٦) نسمة من بينهم (إليزابيث) شقيقة لويس السادس عشر ، و (لافوازيه) Lavoisier و (أندريه شينيه) André Chénier ؛ وكذلك (مالزهرب) وأسرتة ؛ وكثيرون ممن لعبوا دوراً هاماً فى الجمعية الوطنية التأسيسية أو الجمعية التشريعية . وكان فى هذه الفترة أن بلغت قسوة (كارييه) ذروتها فى أعمال الإرهاب (التفريق) التى قام بها فى نانت ، وفاقت كذلك قسوة مندوب لجنة الخلاص (جوزيف لوبون) Lebon فى آراس Arras (بلد روبسيير) القسوة التى شهدتها باريس ذاتها .

ثم عمد روبسيير إلى إحياء العبادة والدين فى فرنسا ، ولكن فى صورة جديدة فاستصدر من المؤتمر الوطنى قراراً فى ٧ مايو ١٧٩٤ ، بأن الأمة الفرنسية تبنى عقيدتها على وجود (كائن أعظم) Etre Suprême ، وعلى خلود النفس ، وفى ٨ يونية أقام روبسيير احتفالاً فخماً ترأسه هو بوصفه الكاهن الأعظم للعبادة الجديدة .

مقوط روبسيير

ولكن اتحاد الحكومة الثورية الذى ضمن بقاء الإرهاب لم يلبث أن تحطم بسبب ظهور انقسامات وأحزاب جديدة : فقد ساء الكثيرين من

أتباعه وأنصاره مظهر الاستعلام الذى ظهر به روبسيير كالكاهن الأعظم، فى الحفل الذى أقامه للعبادة الجديدة فى ٨ يونية، وكان كل من ييلو فارن، و (كوللدير بوا) يحقدان على روبسيير تفوقه وما يتمتع به من سيطرة؛ كما أنهما كانا أشد تطرفاً منه ويريدان الانغماس فى إرهاب أشد وأفظع لم يستطع روبسيير مجاراتهما فيه. وقد انضم إليهما (بارير) بمجرد أنه شعر أن روبسيير قد بدأ بالفعل يفقد نفوذه، بسبب هذه المعارضة الجديدة: ثم إن روبسيير وزميليه (سان جوست) و (كوتون) كانوا قد بدأوا يرون بفضل الديكتاتورية التى صارت لهم، وتقرير عبادة الكائن الأعظم، أن الثورة قد حققت أغراضها، وصار واجباً لذلك فى نظرهم أن ينتهى عهد الإرهاب حتى يبدأ (حكم الفضيلة) الذى أراده روبسيير وصار يدعو له. بل إن روبسيير لم يلبث أن استدعى (كاريه) من تانت؛ وصار يقاوم نشاط (لجنة الأمن العام).

وتألفت المعارضة ضد روبسيير من اتحاد جميع المتطرفين ضده: من أنصار (ييلو - فارن)، و (كوللدير بوا)، ومن بقايا الداتونيين، ثم من أرائك الذين صاروا يستفظمون جرائم النظام القائم، والذين صاروا لا يأمنون على حياتهم من استمرار هذا النظام، وكان من هؤلاء جماعة من أقرب المقرين إلى روبسيير نفسه.

وعول روبسيير على التخلص من معارضيه، فاستصدر (كوتون) من المؤتمر الوطنى فى ١٠ يونية ١٧٩٤، قرارات لزيادة سلطات (محكمة الثورة) بحيث تنقسم إلى أربع دوائر حتى يزيد نشاطها، وعلى أن يكون الإعدام العقوبة الوحيدة التى تصدر بها الأحكام فى هذه المحكمة، ودون حاجة إلى دليل لإثبات الاتهام أو إلى مناقشة الشهود أو الاستماع إلى الدفاع، بل يكفى لصدور الحكم بالإدانة، أن يقتنع المحلفون «أدياً»، بإدانة المتهم وزيادة على ذلك فقد نص على تقديم أى نائب من نواب المؤتمر الوطنى يكون مشتبهاً فى أمره إلى المحاكمة بأمر لجنة الخلاص العام، بدلا من

الإجراء السابق ، وهو ضرورة أن يصدر أولاً قرار بالاتهام من المؤتمر نفسه .

ومع أن هذا المشروع عندما قدم قوبل برعب وهلع عظيمين ، فقد كان سلطان روبسيير لا يزال طاغياً بدرجة أن المؤتمر لم يجسر على الرفض ، فصدر القرار المطلوب . وبلغ عدد الضحايا في باريس وحدها منذ صدوره في ١٠ يونيه ، إلى اليوم الذي سقط فيه روبسيير ، في ٢٧ يوليو ١٧٩٤ : (٢٠٨٥) نسمة . ولكن المعارضة سرعان ما حزمت أمرها على أن تسبق بتحطيم روبسيير قبل أن يسبق هو بتحطيمها .

وفي أثناء هذه الأزمة تغيب روبسيير حوالى ستة أسابيع من لجنة الخلاص العام ، ولجنة الأمن العام حيث كان أعداؤه قد استطاعوا الظفر بنفوذ كبير فيهما ، ولم يعودوا يخفون عداهم وكرهيتهم له . وتآلف تدريجياً تحالف من أعدائه هؤلاء داخل المؤتمر وكان على رأسهم (تاليان) ، وفوشيه وباراس ، وكارنو وبارير . وجميعهم مصممون على الدخول في معركة مع روبسيير هي معركة الموت أو الحياة بالنسبة له ولهم .

وبدأ الهجوم على روبسيير في صورة هجوم على امرأة عجوز تدعى (كاترين ثيو) Catherine Theot ، اتهمت بإنشاء طائفة لعبادة شخص روبسيير نفسه كمسيح جديد . فاعتم روبسيير لذلك واعتزل الحياة العامة لمدة أسبوعين ، وعكف على إعداد اتهام طويل يريد أن ينسف به أعداءه الذين أثاروا مسألة (كاترين ثيو) وصاروا يتآمرون ضده . وكان اعتزال روبسيير خطأ جسيماً ، لأنه حدث في وقت وجب عليه فيه النشاط في المؤتمر نفسه ضد أعدائه ؛ وحاول (سان جوست) إقناعه بضرورة العمل الجريء والسريع ، ولكن دون جدوى . والسبب في تقاعس روبسيير أنه كان يعتمد فيما مضى على النشاط أو الحركات التي يبدأها ويشيرها غيره فيأتي هو ليستفيد منها ، ولم يحدث بتاتاً أن كان له فضل

المبادأة بحركة من الحركات ، أو سبق له تدير انقلاب بنفسه . أضف إلى هذا أنه ظل حتى اللحظة الأخيرة يعتقد أن نفوذه الشخصى وحده ، كفيل بأن يرهب خصومه ، ولا ضرورة لذلك لأن يستخدم القوة ضدهم ، لاسيما وأن القومون فى باريس كان يؤيده .

وحدث فى الأيام القليلة التالية ما جعل خصوم روبسيير يسرعون بالعمل ضده . ذلك أن (سان جوست) اقترح فى المؤتمر الوطنى فى ٢٢ يوليو ١٧٩٤ إنشاء ديكتاتورية برئاسة روبسيير . وفى ٢٤ يوليو ألقى القبض على (تيريزا كاباروس) Thérèse Cabarrus عشيقته (تاليان) ، أحد رؤساء المتآمرين أو المعارضين . وفى ٢٦ يوليو حضر روبسيير فجأة ، واعتلى المنصة (أو المنبر) ليلقى خطبة طويلة ، فى غضب وغف ، حمل فيها على لجنى الخلاص ، والأمن ، وعلى موظفى الحكومة وعلى معارضيه ، فوضفهم جميعاً بأنهم خونة ولصوص وملحدون ، ومتهتكون.. الخ . . وعلى نحو ما كان منتظراً لم يتحس المؤتمر لهذا الخطاب ، وهو محشو بالتهديد لكل فرد منهم ! .. وانسحب روبسيير بعد ذلك غاضباً إلى نادى اليقاقة لتدير الإجراءات التى سوف تتخذ فى اليوم التالى . وكانت جلسة المؤتمر الوطنى فى اليوم التالى جلسة حاسمة (٢٨ يوليو) . فقد قاطع المؤتمر تقريراً أخذ يقرأه (سان جوست) عن خطاب روبسيير بالأمس . فكانت ضجة كبيرة . وأيد رئيس جلسة المؤتمر آتند (كولودير بوا) وبعده ثوريو Thuriot زميليه (بللو فارن ، وتاليان) فى مقاطعتهما فأخذا يذقان الجرس لإغراق صوت روبسيير ، وصاح بللو فارن بالمؤتمر أن عليه إما أن يترك أعضائه يقتلون وإما أن يقتل ويحطم روبسيير . وهدد (تاليان) والخنجر فى يده ، بقتل روبسيير فى التو والساعة إذا لم يجد المؤتمر فى نفسه الشجاعة الكافية ليأمر بإلقاء القبض عليه . ولما كان روبسيير وأنصاره لم يتخذوا العدة لهذا اليوم بالإتفاق على تديرات خاصة مع القومون ضد خصومهم ؛ فقد تعذر على روبسيير أن يجعل المؤتمر يصنى لخطابه

أو ينصت لأقواله ، فأغرقت الصيحات المدوية أقواله : ليستقط الطاغية لتسقط الثلاثية الاستبدادية (روبسيير ، سان جوست ، كوتون) . ووسط هذه الضجة اقترح المجلس على انعقاده في جلسة مستديمة وقرر القبض على روبسيير وكوتون ، وسان جوست . وانضم إلى هؤلاء باختيارهما (أوغستين) Augustine شقيق روبسيير الأصغر ، وصديق آخر هو (لوباز) Lebas فنقل الخمسة إلى السجون ، كما قبض على (هانريو) .

ولكن الأمل لم يفتقد بعد في إنقاذهم ، فقد ثارت الأقسام فوراً . بتحريض القومون ، وأخرج الثوار (هانريو) الذي أرسل دون إهمال جماعات من الجنود والضباط إلى السجون لإطلاق سراح المسجونين ؛ وقد نقل هؤلاء في مظاهرة كبيرة إلى (الأوتيل دي فيل) . ولكن المؤتمر الوطني قابل الموقف بحزم . فأصدر قراراً بوضع روبسيير وهانريو وأقسام باريس ، خارج القانون ، فبدأت أكثر الأقسام نزولاً على إرادة ممثلي الأمة ، وتسلم (باراس) قيادة قوات المؤتمر المسلحة (الجيش) ؛ وعند منتصف الليل كان باراس يقف على حصار (الأوتيل دي فيل) . فانتحر (لوباز) بمسدس وقفز أخو روبسيير من النافذة فانكسرت ساقه ؛ وحاول روبسيير الانتحار فخرج فكه الأسفل ، وفي ٢٨ يوليو ١٧٩٤ (١٠ ترميدور السنة الثانية) أعدم روبسيير ، وأخوه أوغستين ، وسان جوست ، وهانريو وكوتون وغيرهم . وكان ترتيب روبسيير في قائمة الذين أعدموا العشرين .

* * *

محاولة الاستقرار الأولى

(١) عهد الترميدوريين :

أنهى انقلاب ٩ ترميدور (السنة الثانية) ٢٧ يوليو ١٧٩٤ عهد الإرهاب وأعقب سقوط روبسيير رد فعل ضد حكومة الطغيان ، ولأجل

إنشاء حكومة «معتدلة» أو «إنسانية». فتقرر في ٢٩ يوليو تجديد اللجان لاسيما لجنة الخلاص، ولجنة الأمن العام. فأخرج من هاتين اللجنتين أعضاءهما الإرهابيون القدامى، ثم ضيقت اختصاصات وسلطات اللجان فصدر قرار على وجه الخصوص في ٣١ يوليو نزع من لجنة الخلاص سلطة تقديم النواب مباشرة للمحاكمة أمام المحكمة الثورية (وهي السلطة التي كانت للجنة الخلاص العام بفضل قرارات ١٠ يونية ١٧٩٤، بعد أن كان المؤتمر الوطني هو الذي يقدم قرار الاتهام ضد نوابه قبل أن تحاكمهم المحكمة الثورية) ثم تبع ذلك إعادة تنظيم المحكمة الثورية، فصدر قراران في ٥، ١٠ أغسطس بإطلاق سراح المقبوض عليهم بمقتضى (قانون المشبوهين) والذين لا ينطبق عليهم هذا القانون، وباستبدال جميع المحلفين، وكل قضاة المحكمة الثورية تقريباً. وبلغ في باريس وحدها عدد الذين أطلق سراحهم، بعد زيارة السجون المختلفة، عشرة آلاف ثم تقرر للحد من سلطات لجنتي الخلاص، والأمن العام، وخصوصاً لجنة الخلاص، إنشاء ست عشرة لجنة جديدة (للتشريع، والفنون، والزراعة.. الخ) في ٢٤ أغسطس. ثم ألغيت اللجان الثورية المحلية ما عدا ما كان منها في مراكز رئيسية في الأقاليم. وفي أول سبتمبر ١٧٩٤ ألغى قومون باريس واستبدلت به لجنتان إحداهما لإدارة البوليس والأخرى للمالية. وفي ١٤ سبتمبر برأت محكمة الثورة عدداً من أهل نانت كان (كارييه) ولجنة نانت الثورية قد حكمت بإعدامهم ثم نقلوا إلى باريس ونسوا في سجونها. ثم قبض المؤتمر بعد ذلك بأيام قليلة على بعض القواد الذين ارتكبوا الفضائع أثناء إخماد ثورة لافانديه. وفي ٢١ سبتمبر قرر المؤتمر مصادرة مراسلات اليعاقبة.

وتوهم كثيرون بسبب هذه الإجراءات أن انقلاب ٩ ترميدور وبنية «باتهاء» الثورة، فأخذ أعداء الثورة يخرجون من مخابثهم ومكائهم، وتسلب بعض المهاجرين خفية إلى مواطنهم وظهرت للبعثدين صحف تنطق بلسانهم وتعبّر عن آرائهم وتدعو إلى تعقب أذئاب روبسبير والقضاء عليهم. ولكن

التفكير في إنهاء الثورة كان بعيداً كل البعد عن أذهان الترميدوريين، الذين استمروا مع ذلك يطلبون الانتقام من الإرهابيين . ولقد توالى الهجوم على (نادى اليقاقة) ؛ ثم ما لبثت أن تألفت في باريس جماعة من آلاف الشبان من الطبقات العالية ، خصوصاً للاقتصاص من اليقاقة على فعالهم الإرهابية الماضية ، وقد عرف هؤلاء باسم الشبان ، Jeunes Gens أو الشباب المذهب Jeunesse Dorée وفي ٩ نوفمبر قام هؤلاء بهجوم على نادى اليقاقة ، واستطاع اليقاقة بعد نضال شديد صد هذا الهجوم . ولكن منذ أواسط شهر أكتوبر صار المؤتمر يتناقش في موضوع إغلاق الأندية والاتحادات والجمعيات الشعبية وما إليها ، والتي يعتبر وجودها خطراً على «وحدة الجمهورية» ، وفي ١٢ نوفمبر ١٧٩٤ تقرر إغلاق نادى اليقاقة . وفي ١٦ ديسمبر ١٧٩٤ أعدم (كاريه) ، ثم ألقي القبض على المدعى العام (فوكيه - تانفيل) ، و (كولوديربوا) ، و (بلوفارن) و (بارير) ، (فادييه) Vadier (٢ مارس سنة ١٧٩٥) .

وفي شهر مارس صدر قرار بإرجاع الأعضاء الجيرونديين الذين كانوا قد طردوا من المؤتمر بعد انقلاب (٣١ مايو ١٧٩٣) . ولكن هذه الاجراءات الموجهة ضد اليقاقة جعلت هؤلاء يقررون المقاومة ولقد كان بما ساعد اليقاقة على تحريك الثورة ، انتشار التذمر بسبب قسوة الشتاء وارتفاع الأسعار الفاحش ، وانخفاض (أو هبوط) قيمة ورق النقد ، وإفلاس كثيرين من الناس ، وانتشار الضنك والبؤس بسبب هذا كله في باريس وفي الأقاليم . فتجمع الثوار في أول أبريل سنة ١ٷ٩٥ واقتحموا قاعة المؤتمر وصاروا يطالبون بالخبز ، ودستور السنة الثانية (١٧٩٣) ، وإضلاق سراح (كولوديربوا) وزملائه الارهابيين ، ولكن (الشباب المذهب) مع جنود الأقسام ، بقيادة الجنرال بشيجرو وشتتوا شمل الثوار ، وبدأ الترميدوريون بعد هذا الحادث مباشرة محاكمة (كولوديربوا) وزملائه بعد أن ألغوا القبض كذلك على آخرين

من اليعاقبة . ولما كان أحد الثوريين المتطرفين (بايف) Babouf قد قام بحملة شديدة ضد التملك في صحيفة محامى الشعب Tribup du Peuple ، فقد قبض عليه وسجن (فى ١٥ مارس سنة ١٧٩٥) . وفى ٦ مايو سنة ١٧٩٥ أعدم (فوكيه - ثافيل) وأما (كولوديربوا) وزملاؤه فقد حكم بنفيهم .

ولكن فلول اليعاقبة والجمهور التي عضها ناب المجاعة المستمرة في باريس لم تلبث أن قامت بثورة جديدة ، فأحاط الثوار بالتويلرى واقتحموا قاعة المؤتمر الوطنى فى ٢٠ مايو سنة ١٧٩٥ ، واستؤنف القتال فى اليوم التالى ؛ وطالب الثوار بالخبز ثم بإلغاء الحكومة الثورية والعمل فوراً بدستور سنة ١٧٩٣ . [وكان المؤتمر الوطنى قد شكل منذ (٤ أبريل سنة ١٧٩٤) لجنة تجدد تشكيلها بعد ثلاثة أسابيع (٢٩ أبريل) للنظر فى موضوع هذا الدستور ، فقررت عدم العمل به فى ظروف سوف يأتى ذكرها] ، كما طالب الثوار بالقبض على الذين تتألف منهم لجان الحكومة ، وإطلاق سراح المواطنين الذين حبسوا لمطالبتهم بالخبز أو لأنهم أعلنوا آراءهم بصراحة : ثم طالبوا بحل المؤتمر الوطنى وأن تستبدل به جمعية تشريعية ... إلى غير ذلك من المطالب . ولكن المؤتمر سرعان ما استنجد بقوات الجيش بقيادة (منو) Monou و (مورا) Murat و (دلماس) Delmas ، ففضى على هذه الثورة فى ٢٣ مايو . وحوكم (الجبليون - اليعاقبة) أمام لجنة عسكرية ، حكمت بإعدام ستة من زعمائهم وبالنفى المؤبد على آخرين ، بينما هرب واختفى الباقون . وبهذا قضى على كل نفوذ سياسى لحزب الجبل نهائياً .

ومن هذا التاريخ إذاً وكما يقول المؤرخ (جورج ليفبر) Lefebre يجب اعتبار أن أجل « الثورة » قد تعين لأن قوتها أو شدتها قد انكسرت وتحطمت فى هذه المرة .

ولقد ساعد على إنهاء عهد الإرهاب زوال المبرر لوجوده: الخطر الخارجى (أو الغزو الأجنبى)، والخطر الداخلى (أو العصيان والثورة الداخلية).

فن ناحية الخطر الخارجى: استمرت الجيوش التى جهزها (كارنو) تصمد فى وجه قوات المحالفة الدولية الأولى، بل وتقتصر عليها. فقال (جوردان) قائد جيش السامبر Sambre والموز Mouse انتصاراً على جيش الحلفاء فى موقعة فلوراس Fleurus فى ٢٦ يونية سنة ١٧٩٤، واتصل بجيش الشمال الذى كان بقيادة (يشجرو) فدخل الفرنسيون بروكسل فى ٩ يوليو وتقهقر الحلفاء بقيادة الدوق بورك صوب هولندة، فاحتل الفرنسيون بلجيكا بأكملها؛ وتياً جيش (يشجرو) لغزو هولندة، بينما طارد (جوردان) النمساويين وتعقبهم صوب الراين، وهزمهم هزيمة كبيرة فى ريرموند Ruremonde وأرغمهم على اجتياز النهر إلى الضفة الألمانية فى ٥ أكتوبر سنة ١٧٩٤. وسقطت كولونيا وكوبلنز فى أيدي الفرنسيين، بينما سلمت (تريف) لجيش الموزيل Moselle. وقبل نهاية شهر أكتوبر كان الفرنسيون قد سيطروا على مجرى نهر الراين بأكمله من (ورمز) إلى (نموجين) Nimeguen.

وعلى حدود سردينيا وأسبانيا انتصر الفرنسيون كذلك، ولو أن الأسطول الانجليزى بقيادة اللورد (هاو) Howe أوقع الهزيمة بالأسطول الفرنسى عند جزيرة أوشانت Ushant (المقابلة لطرف شبه جزيرة بريتانى) فى أول يونية ١٧٩٤.

واستأقف جيش (يشجرو) الهجوم فعب نهر الموز فى أواخر ديسمبر ١٧٩٤؛ وفى ١١ يناير ١٧٩٥ هاجم الانجليز والهولنديين فى (نموجين) وأرغمهم على التقهقر بخسارة عظيمة، ورحب الهولنديون (أهل البلاد) بالفرنسيين الفزاة فهرب حاكم Stadtholder هولندة إلى إنجلترا ودخل

(يشجرو) امستردام فى ٢٠ يناير ١٧٩٥ . وأما الانجليز المتقهقرون فقد وصلوا فى تقهرهم شرقاً إلى (برمين) Bremen حيث أبحروا منها إلى بلادهم ، وبذلك تم افتتاح هولندة دون أية معارك . وجعلت هولندة جمهورية وسميت جمهورية بتافيا Rep. Batave ، من نمط الجمهورية الفرنسية وعقدت فرنسا معها معاهدة فى مارس ١٧٩٥ .

وحوالى هذا الوقت تقريباً كانت المفاوضات قد بدأت مع فردريك ولیم (الثانى) ملك بروسيا الذى كان منذ مايو ١٩٧٤ قد تخلى عن حلفائه ، وعقد الأمل على تعويض خسارته فى الغرب بكسب مغانم فى بولندة عن طريق الاشتراك فى تقسيمها مرة أخرى (التقسيم الثالث) . وقد أنفقت النمسا وروسيا فى ٣ يناير ١٧٩٥ على إجراء تقسيم بولندة فيما بينهما فقط . (وبالفعل نالت بروسيا نصيبها فى التقسيم الثالث) . وحتى يمكنها التفرغ لهذه المسألة إذا عقدت بروسيا صلح (بال) Basle مع فرنسا فى ٥ إبريل سنة ١٧٩٥ . وأما أسبانيا فقد عقدت الصلح مع فرنسا كذلك فى ٢٢ يوليو ١٧٩٥ ونالت فرنسا نصف جزيرة سان دمنجو St. Domingo فى الهند الغربية . ولما كان (الدوفان) لويس السابع عشر قد توفى فى سجنه فى ٨ يونية ١٧٩٥ فقد أطلق سراح شقيقته (التى عرفت فيما بعد باسم دوقة دانجوليم d'Angoulême) من سجن (الهيكل) Temple فى مقابل إطلاق سراح قومسیرى المؤتمر الذين كان (ديمورييه) قد سلمهم إلى العدو عند خيافته فى سنة ١٧٩٢ .

وقد عقدت تسكانيا الصلح مع الجمهورية ، كما عقدت (هس كاسل) إحدى الإمارات الألمانية معها معاهدة فى أغسطس ١٧٩٥ . وبذلك تكون تحطمت المحالفة الدولية الأولى التى تشكلت ضد فرنسا عقب إعدام الملك (فى ١٧٩٣) ؛ ولم يبق فى حرب مع فرنسا سوى إنجلترا والنمسا وسردينيا . وأما فيما يتعلق بالناحية الداخلية : فقد استطاع المؤتمر القضاء على

ثورة قام بها الملكيون (ويسمون شوان Chouans) في إقليم (لافنديه) ، وذلك بعد أن كان المؤتمر قد أخضع ثورة لافنديه الأولى ، وعقد الثوار معاهدة للصلح مع المؤتمر في فبراير ١٧٩٥ ، فلم يلبثوا أن استأنفوا الثورة الآن وأقنعوا الحكومة الإنجليزية بمساعدتهم فنقل الأسطول الإنجليزي بضعة آلاف من المهاجرين الفرنسيين ومن انضموا إلى الثوار (من المسجونين) إلى شبه جزيرة كويبرون Quiberon (شاطئ بريتاني الجنوبي) واستولوا على Fort Penhièvre فور بنثيفو وتحصنوا بالقلعة في ٢٧ يونيو وكان الثوار (الشوان) قد تجمعوا من جديد وقتئذ بزعامه شاريت Charette وستوفليه Stofflet . ولكن جيش المؤتمر الوطني بقيادة الجنرال (هوش) لم يلبث أن حاصر الثوار في (فور بتيفر) واقتحمها بعد هجوم عنيف في ٢٠ يوليو ١٧٩٥ ، وألحق بالثوار هزيمة ساحقة ، وفي العمليات العسكرية التالية ، انهزم الثوار في كل مكان . ولم يلبث الكونت دارتوا الذي كان قد التحق بالثوار لتزعيمهم ، أن تركهم هارباً إلى إنجلترا . وانهزم هؤلاء وأعدم أحد زعيمهم ، (ستوفليه) في أنجيه Angers في فبراير ١٧٩٦ بينما أعدم الزعيم الآخر (شاريت) في نانت في ٢٩ مارس ، وبذلك أخمدت الثورة نهائياً في (فنديه) ، وأمكن تهدئة هذه الجهات الشمالية الغربية من فرنسا .

• • •

دستور ١٧٩٥ (العام الثالث)

وكان المؤتمر الوطني قد شكل كما ذكرنا لجنة منذ ٤ أبريل ١٧٩٤ من أحد عشر عضواً كلهم تقريباً من الجيرونديين للنظر في موضوع دستور ٩٣ : « وضع القوانين الأساسية التي يجب بمقتضاها أن يتنفذ الدستور الديمقراطي لسنة ١٧٩٣ ، . وكنا ذكرنا أن تشكيل هذه اللجنة تجدد في ٢٩ إبريل . ولكن لجنة الأحد عشر لم تلبث أن قررت عدم العمل بدستور ٩٣ ؛ ثم بعد ثورة أول أبريل ١٧٩٥ ، وثورة ٢٠ - ٢٣ مايو ١٧٩٥ ، وقعت اللجنة تحت تأثير رد الفعل الشديد الذي حدث ، ووجدت نفسها تدريجياً

تعمل لوضع دستور جديد حيث لم تعد المسألة حينئذ مجرد محاولة للبلاهة بين دستور ١٧٩٣ هذا، الذى أزعجهم وأرعبهم كثيراً، والأوضاع القائمة؛ وحيث قد وصف أعضاء اللجنة دستور ١٧٩٣ هذا، الذى أزعجهم وأرعبهم كثيراً بأنه «دستور حى سان انطوان». وعلى ذلك فقد قدم (بواسى دانجلاس) Boissy d'Anglas إلى المؤتمر الوطنى فى ٢٣ يونية ١٧٩٦ تقريراً باسم اللجنة عن الدستور الجديد. وكان فى هذا التقرير أن وجه (بواسى دانجلاس) لدستور سنة ١٧٩٣ نقداً شديداً على أنه وضع السلطة التنفيذية فى (مجلس تنفيذى) Conseil Exécutif مسلوب كل إرادة وكل سلطة ويخضع لسلطان الهيئة التشريعية المطلق، والتي تخضع بدورها دائماً، لإشراف وسلطان المجالس الابتدائية Corps Legislatif فى الكاتونات، وهى المجالس التى عرفنا أن أعضاءها هم الذين ينتخبون مباشرة النواب (وأعضاء البلديات وقضاة الصلح) ولذلك فقد وجب أن يكفل الدستور الجديد المبادئ التى يقوم عليها النظام الجديد وهى الاستقرار، والحرية، وحق التملك، وقال (بواسى دانجلاس) : «إن بلداً يحكمه المملكون (أصحاب الأملاك) هو بلد يعيش فى نظام اجتماعى، وأما ذلك الذى يحكمه غير المملكين (أو الذين لا يملكون شيئاً) فهو بلد لا يزال فى حالته الطبيعية».

وعلى ذلك فقد كان من المنتظر أن يحفظ الدستور الجديد مصالح الطبقة البورجوازية الغنية والتى أفادت من «الثورة». كما كان من المنتظر أن يضمن الدستور الجديد إنشاء سلطة تنفيذية، ذات قوة فعلية. ثم إنه لما كان قد تم وضع هذا الدستور فى جو من الرجعية الشديدة، وتحت تأثير رد الفعل الذى حصل بعد انقلاب ٩ ترميدور وبعد ثورات أبريل ومايو ١٧٩٥، فقد كان من المنتظر أن يختلف هذا الدستور عن سابقه، فى أن مقدمته صارت تتحدث الآن عن واجبات الإنسان والمواطن، إلى جانب الحديث عن «حقوق الإنسان والمواطن».

كان واضع الدستور الحقيقى من بين أعضاء لجنة الأحد عشر هو

المواطن (دونو) Daunou ولقد ناقش المؤتمر الوطني من مواد الدستور في جلسات امتدت من ٤ يوليو إلى ١٧ أغسطس ، وتمت موافقة المؤتمر على الدستور في ٢٣ أغسطس ١٧٩٥ (٥ فريكتوري السنة الثالثة) .

أعلنت مقدمة الدستور في حضرة (الكائن الأعظم) L'Être Suprême ليس فقط حقوق الإنسان بل وواجباته — كما ذكرنا ، كما عدت حقوق الإنسان والمواطن بدقة أكثر ولكن بحماس أقل عما حصل في إعلان ١٧٨٩ ، ١٧٩٣ . فانزعجت في هذه المرة من حقوق الإنسان والمواطن : حق الثورة والعصيان ، وحق مطالبة الدولة بمده بالعون والمساعدة .

وأما مواد الدستور نفسه فبلغت ٢٧٧ مادة ، في أربعة عشر فصلا . فنص الدستور على أن الأمة ولية الأمر ، ولكنه لم يمنح كل أفرادها حق الانتخاب بل جعل هذا الحق مقيداً بقيود ، كما كان الحال في دستور ١٧٩١ ، وجعل الانتخاب على درجتين ؛ وحرّم من حق الانتخاب أقارب المهاجرين والمشبوهين ، والمشتبه في إخلاصهم وولائهم للجمهورية بسبب اشتراكهم في دسائس ومؤامرات ملكية ، كما حرّم رجال الدين الذين رفضوا حلف يمين الولاء للجمهورية ، والمترهبين والخدم والأمين ، وأخلى من هذه القيود الأفراد الذين حاربوا للدفاع عن الوطن .

وبمقتضى هذا الدستور وضعت السلطة التشريعية في هيتين : مجلس القدماء (أو الشيوخ) Conseil Des Anciens (Sénat) من ٢٥٠ عضواً لا يقل عمر الواحد منهم عن أربعين عاماً ، ويجب أن يكون زوجاً أو مترملاً ثم مجلس الخمسمائة Conseil des Cinq Cents ولا يقل عمر العضو عن ثلاثين عاماً . ولقد قال أحد أعضاء لجنة الدستور (الأحد عشر) وهو (بودان) Baudin ، أن المجلس الأول يمثل العقل La Raison والثاني يمثل (الخيال) L'Imagination وأما أعضاء هذين المجلسين فيسقط ثلثهما كل سنة ويجرى انتخاب غيرهم . وتنتخب (المجالس الابتدائية) — (م ٢٢ - البورجوازية)

Assem, Primaires وهذه تتألف من كل مواطن فوق الحادية والعشرين سنة ويدفع ضريبة مباشرة لتعادل أجور أيام معينة من العمل — تنتخب هذه المجالس ، الناخبين électeurs ، وهؤلاء ينتخبون النواب députés وللمجلس الخمسة حق وضع مشروعات القوانين ، وللمجلس القداماء (أو الشيوخ) وحده حق رفض ما يقترحه مجلس الخمسة أو الموافقة عليه . والمشروعات التي تنال موافقة مجلس القداماء تصبح قوانين . وما يجب ملاحظة أن السلطة التشريعية في دستور سنة ١٧٩٥ كانت من نصيب مجلسين أو غرفتين ، بدلا من أن تكون من نصيب مجلس أو غرفة واحدة كما كان الحال في دستور سنة ١٧٩١ ، ودستور سنة ١٧٩٣ .

وأما السلطة التنفيذية : فقد وضعت هيئة تتألف من خمسة مديرين عرفت باسم (الإدارة) Directoire تنتخبهم الهيئة التشريعية ، مع ما في ذلك من افتئات واضح على مبدأ فصل السلطات ؛ ولو أن مبعث هذا الإجراء كان الرغبة في تجنب قيام طغيان مستند على الجماهير . وحاول الدستور (المادة ١٢٣) التغلب على حقيقة أن أعضاء الإدارة ، ينتمون إلى نفس الهيئة التشريعية ، بأن جعل مجلس الخمسة يختار أسماء خمسين مرشحا بانتخاب سري ، يختار مجلس القداماء (أو الشيوخ) منهم خمسة (مديرين) . هذا ويشترط في عضو الإدارة أن لا يقل عمره عن الأربعين عاماً ، وتستمر مدة عضويته خمس سنوات . على أن يسقط واحد من هؤلاء المديرين بالاقتراع كل سنة ليحل غيره محله ؛ ولا يجوز لمن تسقط عضويته أن يعاد انتخابه إلا بعد مضي خمس سنوات ، وذلك لضمان تغيير هيئة الإدارة بأكملها خلال هذه المدة ، حتى يظل المديرين على اتصال بمجريات الأمور وبالشعب . ولحكومة الإدارة أو المديرين هذه ، كل الحقوق التنفيذية المعروفة ، من سياسية وحرية وإدارية ، ولهم وزراء Ministres ستة ليسوا إلا رؤساء مصالح فحسب (من مالية وحرية وبحرية)

وعارجية وداخلية وقضائية (العدل) .. الخ وقد أنشئت وزارة سابعة في ٢ يناير ١٧٩٦ لأعمال البوليس ؛ ولم يكن هناك لذلك مجلس وزراء .

وأما السلطة القضائية : فقد جعل حق المواطنين تولى الوظائف القضائية إذا كانت أعمارهم لا تقل عن ثلاثين سنة وبطريق الانتخاب . وذلك لمدة عامين أو خمسة أعوام . ويصح إعادة انتخابهم ، ثم أنشئت محكمة قضائية عليا (المادة ٢٦٥^(١)) وكانت هذه أداة سياسية أكثر منها منظمة قضائية ؛ ومثلا في ذلك (مجلس مراجعة الأحكام) الذي أنشئ (المادة ٢٣٨) إلى جانبها ، ومبعث هاتين المؤسستين كان الخوف وأثر رد الفعل الذي حصل ، وهما اللذان يشيعان في هذا الدستور بأسره .

هذا وما تجب ملاحظته أن دستور العام الثالث (في المادة ٢٥٨) قد ضمن حق التملك الذي لا يمكن خرقه أو الاعتداء عليه ، وبشريطة دفع تعويض إلى أولئك الذين د يثبت قانوناً ، أن الصالح العام يقتضى إعطاء تعويض لهم (في نظير هذه التضحية) ، ثم أن هذا الدستور (في المادة ٢٧٣) قد أيد كل القوانين الصادرة ضد المهاجرين ، وقرر أن أملاكهم وأموالهم قد صودرت بصورة لا رجعة فيها ، وذلك لفائدة ولحساب الجمهورية .

وواضح أن غرض المؤتمر الوطني من تقرير ذلك ، إنما هو المحافظة على حقوق أولئك الذين استولوا على هذه الأملاك ، وهم البورجوازي ، عندما كان أكثر (اليعاقبة) من الأغنياء أصحاب الثراء العريض بفضل الثورة : يمتلكون الأموال والضياع والقصور ؛ نذكر من هؤلاء (شابوت) Chabot ، (باراس) ، (بارير) ، (تاليان) ، (مرلان) وغيرهم . بل إنه كان من بين أعضاء اللجنة المشهورة التي أنشأها الترميدوريون ، والتي كانت

بمثابة هيئة أركاب حرب لهؤلاء الجماعة وعرفت باسم (لجنة السنة الثالثة)^(١) عضو صار فيما بعد أميراً ، هو « كبسيرس » Cambacères ؛ و ١٣ صاروا « كوتات » ، ٥ صاروا « بارونات » ، و ٧ صاروا أعضاء شيوخ في عهد الإمبراطورية النابوليونية ، ٦ صاروا مستشارى دولة ، زد على هؤلاء واحداً من بين أعضاء المؤتمر الوطنى صار فيما بعد « دوقا » ، هو « فوشيه Fouché دوق دوترانت d'Otrante » ، وواحداً صار « كوتتا هو مرلان » . وهكذا صار حوالى خمسين من الديمقراطيين قبل مضى خمسة عشر عاماً من أصحاب الألقاب ، ويمتلكون المركبات والخيول والقصور والخدم والحشم والأموال ؛ ولقد قدرت ثروة « فوشيه » مثلاً عند وفاته بخمسة عشر مليون فرنك .

ولما كان غرض المؤتمر الوطنى المحافظة على الجمهورية « ولما كان أعضاؤه من قتلة الملك Régicides ويخافون من انتقام الملكية إذ قدر لها أن تعود إلى البلاد » ، فقد حرصوا على اتخاذ الضمانات التى تكفل الحيولة دون وقوع ذلك . فاشتروطوا فى بند خاص ، أن يكون ثلثا أعضاء الهيئة التشريعية الجديدة من أعضاء المؤتمر الوطنى أنفسهم ، وأن يكون الثلث الباقى بالانتخاب . ولكن هذا القرار الذى أخفى فى طياته تصميم الحزب المسيطر على المؤتمر (وهم الترميدوريون) على الاستئثار بالسلطة فى النظام الجديد ، لم يلبث أن أغضب خصوم المؤتمر من (إرهابيين) و (ملكيين) على حد سواء . فشاع الاضطراب والهباج فى باريس ومع ذلك فقد حاز الدستور الجديد موافقة الاقاليم . ونال الاكثية اللازمة فأعلن المؤتمر قبول الأمة للدستور فى ٢٣ سبتمبر . ولكن « أقسام » باريس لم ترضخ لهذه النتيجة وقامت بالثورة ضد المؤتمر فى ١٢ فندمير السنة الرابعة (٥ أكتوبر ١٧٩٥) ، فعهد المؤتمر بقيادة الجند

إلى (باراس) الذى خبره المؤتمر فى أزمة ٩ ترميدور - للدفاع عنه ، وسلم (باراس) القيادة بدوره إلى نابليون بونابرت الذى نال شهرة كبيرة وكانت تعطف عليه مدام تاليان أثناء حصار طولون ، فبادر بونابرت بجلب المدافع إلى التويلرى ، وأطلق النيران على الثوار ، فشتتهم بعد أن أنزل بهم خسائر فادحة .

نهاية المؤتمر الوطنى

وفى نهاية ٢٤ أكتوبر ١٧٩٥ اجتمع المؤتمر للمرة الأخيرة ، فى قصر التويلرى ، وأصدر عفواً شاملاً عن كل مرتكبى الجرائم السياسية ، باستثناء ثوار يوم ١٣ فندمير وباستثناء القساوسة المستنكرين ، والمهاجرين ، والذين يزيفون (ورق النقد) ، كما أعلن انتهاء مهمته ؛ وفى ٢٦ أكتوبر سنة ١٧٩٥ انقضى المؤتمر الوطنى وأوضع الدستور الجديد موضع التنفيذ . ويقول المؤرخ الفرنسى (لويس فيلا) Louis Villat تعليقاً على أعمال المؤتمر :

« وهكذا فإن المجلس الذى أرسل لويس السادس عشر إلى المشنقة ، ونظم الإرهاب واتصر على أوروبا المتحالفة ضده ، انتهى به الأمر بأن حرم الشعب من حق المشاركة (أو المساهمة فى إدارة) شئونه ، وبأن أعطى السلطة إلى البورجوازيين الذين انتفعوا من بيع أملاك رجال الدين والمهاجرين ، ليستولوا بثمن رخيص على الأرض . وإذا كان النظام القديم قد انهار بسبب الخلاف بين الحاكين والمحكومين ، فإن خلافاً مشابهاً لهذا قد حصل وفرق بصورة خطيرة بين الشعب وبين أولئك المزودين بالمال ؛ والذين امتلأت به جيوبهم ، وعرفوا كيف يستفيدون على حساب الثورة . لقد ظل عدم التوازن باقياً على حاله حتى أن (موريس) Morris [وموريس هذا كان أمريكياً ، من أنصار الملكية الحرة بالصورة التى

أرادها لغايتها ، شهد الثورة ونشرت يومياته ومذكراته عنها بعد ذلك [أمكنه وقتئذ أن يتنبأ بحدوث سيطرة وطغيان فرد واحد ، .

وقد عبر عن ذلك أيضاً (جوستاف لوبون) فى كتابه عن (الثورة الفرنسية وسيكولوجية الثورات)^(١)، فقال :

« وهكذا وجد أن امتيازات العهد القديم التى تعالت الصيحات ضدها ، قد استرجعت ، ولكن لصالح الطبقة المتوسطة (البورجوازية) . ولقد كان من أجل الوصول لهذه النتيجة أن صار لزاماً أن يلحق الخراب بفرنسا ، وأن تدمر مقاطعات بأسرها ، ويحكم بالتعذيب والإعدام على أناس عديدين ، وترغم أسر لا عدد ولا حصر لها على العيش فى يأس وقنوط ، وأن تقلب أوروبا رأساً على عقب ، وأن يهلك مئات وألوف الرجال فى ساحات القتال ، .

(١) Gustave le Bon- la Révolution Française et la Psychologie des Révolutions.

البَابُ الرَّابِعُ

«إنهاء الثورة»، والتمهيد لديكتاتورية الفرد

الفصل الأول

جمهورية حكومة الإدارة^(١)

استمرار محاولة الاستقرار الأولى : الديكتاتورية الخامسة^(٢)

٢٠ أكتوبر ١٧٩٥ — ١٠ نوفمبر ١٧٩٩

نمهيذ :

تمثل حكومة الإدارة أول تجربة لحكومة جمهورية مؤسسة (أو قائمة) على دستور ، ولكن هذه التجربة لم تكن تجربة سعيدة الحظ ، لسبب جوهري هو أن الحكومة الجديدة لم تختلف في شيء عن الحكومة السابقة : حكومة عهد الترميدوريين ، بينما تزايدت المشاكل التي واجهتها حكومة الإدارة . ويقول (ماثيز) Mathiez من أرخوا لحكومة الإدارة : « إن رجال الحكم هم تقريباً نفس رجال الحكم السابقين ، وأن أساليبهم لم تتغير في شيء ، وأن الاعتداء يقع بصورة مستمرة على المبادئ الجمهورية بحجة العمل لإنقاذ الجمهورية ... » .

فقد كان دستور العام الثالث (١٧٩٥) من صنع الجمهوريين المعتدلين الذين أرادوا إنشاء « خير حكومة أخرجت للناس » . ولكن الدستور كما عرفنا وضع في وقت كان فيه تيار رد الفعل شديداً بعد انقلاب ترميدور والحوادث اللاحقة ، حتى أن واضعي الدستور اعتقدوا من المتعذر عليهم أن ينشئوا نوع الحكومة التي يريدونها ، إلا إذا ضحوا بكثير من المبادئ الديمقراطية الصحيحة ؛ كإلغاء حق الانتخاب العام ، وتقييد حق الانتخاب بنصاب معين من الضرائب — أي اشتراط حق التملك — وجعل

Le Directoire (١)

'Pentarques' (٢)

الانتخاب على درجتين : وبمعنى آخر ، العودة إلى أبرز القواعد التى أخذ بها دستور سنة ١٧٩١ .

الحكومة الجديدة وبرلمانها :

ولما كان قد تقرر أن يكون ثلثا الأعضاء فى الهيئة التشريعية من بين رجال المؤتمر الوطنى ، فقد وجب أنه يكون خمسمائة من هؤلاء أعضاء فى الهيئة التشريعية الجديدة التى تألفت من ٧٥٠ نائباً (٥٠٠ لمجلس الخمسمائة ، ٢٥٠ لمجلس القدياء أو الشيوخ) واتخذ مجلس الشيوخ مقره فى قصر التويلرى فى نفس القاعة التى كانت للمؤتمر الوطنى من قبل ، بينما اتخذ مجلس الخمسمائة مقره فى قاعة أخرى فى التويلرى كذلك ، ثم انتقل بعد عامين إلى مكان آخر هو « (باليه بريون) »^(١) . وكان رئيس الشيوخ (لاريفيير ليو) La Révillière-Lépeaux ، ورئيس الخمسمائة (دونو) ، وكلاهما من الجيرونديين ، ويمثلان البورجوازية الثورية التى ناصبت النبلاء ورجال الدين العداء والتى هى فى الوقت نفسه شديدة العداء للإرهابيين . وفى ٣٠ أكتوبر ١٧٩٥ كان قد تم تشكيل مجلسى الهيئة التشريعية .

وأما الهيئة التنفيذية فقد تم تشكيلها فى ٢ نوفمبر ١٧٩٥ ، وذلك بأن اجتمع أعضاء المؤتمر الوطنى القدياء الذين تألف منهم ثلثا أعضاء الهيئة التشريعية ، لإعداد قائمة بأسماء المرشحين لعضوية حكومة الإدارة ، كي ينتخب منهم مجلس الشيوخ خمسة ، فحصل حسب الدستور ، ترشيح خمسين ، انتخب منهم خمسة هم (لاريفيير ليو) و (لوتورنير) Lotourneur ، (وأصلهما من الجيرونديين) ؛ و (روبيل) Roubell ، و (سييس) Siéys (وقد استبدل بهذا الأخير (كارتو) منذ ٤ نوفمبر) ، ثم (باراس) . أما (باراس) ، و (روبيل) ، و (كارتو) فكانوا من الجبل ؛ وجميع أعضاء

حكومة الإدارة كانوا في سن الشباب (بين الأربعين والتمائة والأربعين) ؛ ولم يكن لكل من (لاريغليير - ليو) و (لوتورنير) أية قدرة على فهم الشؤون السياسية . بينما كان (روبل) من رجال المال المعروفين بفساد النعمة ، وكذلك كان حال (باراس) وأما (كارنو) فقد اشتهر بحبه أو برغبته في أن يسود السلام بين الجمهورية وأوروبا . وكانوا جميعاً - ماعدا (روبل) الذي كان موفداً وقتئذ في مهمة إلى الأقاليم من قبل المؤتمر الوطني - ممن حضروا محاكمة لويس السادس عشر ، ووافقوا على إعدامه : أي أن هذه « الخامسة » كانت من « قتلة الملك » Régicides واتخذوا المديرون قصر لكسمبرج مقراً لهم .

وقد شرعت (الإدارة) في تعيين الوزراء الستة المنصوص عليهم : للداخلية والعدل ، والخارجية والمالية ، والبحرية ، والحرية . وقد ذكرنا قبلاً أن وزارة سابعة أنشئت بعد ذلك ، لشؤون البوليس في ٢ يناير ١٧٩٦ . وأصدرت حكومة الإدارة بياناً للشعب الفرنسي في ٥ نوفمبر ١٧٩٥ عرضت فيه برنامجها : « فقالت : أنه الحرب ضد الملكية وإنعاش الروح الوطنية ، وإخماد الاضطرابات والعصيان ، والروح الحزبية ، والقضاء على كل رغبة في الانتقام . والعمل على نشر الوثام والاتحاد ، وإعادة السلام ، وتجديد العادات ، وإنعاش مصادر الإنتاج وإحياء الصناعة والتجارة وإبطال المضاربة في أوراق النقد ؛ وإنهاض العلوم والفنون ، والعمل على إرجاع الرخاء ، وإعادة الثقة في الدولة واسترجاع حسن السمعة واستبدال النظام الاجتماعي بالفوضى المصحوبة دائماً بالثورات ؛ وأخيراً السعادة والمجد إلى الجمهورية الفرنسية التي تترقبها ، » .

صعوبات حكومة الإدارة :

وكان هذا ولاشك برنامجاً كبيراً ، ومعقداً وصعب التنفيذ . وعجزت

حكومة الإدارة عن تحقيق شيء مما وعدت به ، بل وصارت هذه الحكومة مكروهة من الشعب ؛ ومرد هذه الكراهية كان إلى أسباب ثلاثة رئيسية :
هى الصعوبات المالية ، والمنازعات الحزبية ، والأزمة الخلقية (أو التدهور الخلقى) .

فقد كانت خزانة الدولة خالية على عروشها لأن المتحصل من الضرائب كان قليلا لسبب سوء الحالة المالية والاقتصادية فى البلاد نتيجة للهبوط المستمر فى قيمة ورق النقد Assignats ، وحرمان الفلاحين الأجرام من امتلاك الأرض الزراعية عندما جرى توزيع الأراضى المشاعة حسب القانون الزراعى وقتئذ ؛ وبسبب عدم وجود المال إذ صار الموظفون لا ينالون مرتباتهم ، وكذلك لم ينل العمال أجورهم حتى صار كل منهم كثيرين يموتون جوعاً ؛ فأضربوا عن العمل وسامت حال الطرقات والجسور ، وانتشرت عصابات اللصوص وقطاع الطريق ، ينهبون البريد ويعطلون المواصلات .

وهذه الحاجة الملحة للمال لم تلبث أن أملت إملاء على حكومة الإدارة السياسة التى وجب عليها أن تتبعها ، من حيث التجاؤها إلى عقد القروض من الشركات والمتعهدين وأصحاب البنوك ، لآجال قصيرة أو طويلة ، وبشروط قاسية ؛ ثم اعتمادها على قوادها العسكريين أن يأتوها بالأموال التى تستطيع جيوشهم أن تنهبها من البلدان المفتوحة ؛ الأمر الذى أخضع حكومة الإدارة فى نهاية الأمر لنفوذ هؤلاء القواد العسكريين ، ووضعها تحت رحمتهم .

وأما المنازعات الحزبية ، فسيبها وجود جماعات ثلاث هامة : الملكيون ومعهم المتعصبون دينياً ، والفوضويون ، والجمهوريون الحقيقيون . فع أن الملكيين Royalistes قد انهزموا فى ثورة ١٣ فندمير (٥ أكتوبر ١٧٩٥) التى قاموا بها فى باريس ضد المؤتمر الوطنى ، فقد ظلوا يتصلون بالأمراء

المهاجرين : الكونت دي بروفنس (أو لويس الثامن عشر) الذى أذاع من فيرونا Verona منشورا أيد فيه الملكية المطلقة ؛ والكونت دارتوا الذى اتخذ مقامه فى إنجلترا ؛ والبرنس دي كونديه Condé الذى تولى قيادة جيوش الأمراء فى الغابة السوداء فى ألمانيا . ولقى هؤلاء كل معونة مالية من إنجلترا . ولقد اختلفت آراؤهم بشأن أفضل الوسائل الواجب اتخاذها لاسترجاع السلطة فى فرنسا : ففريق منهم كان يرى ضرورة القيام بعمل عسكري ، وآخر فريق آخر الطريق الدستوري . وبذلت حكومة الإدارة بدورها كل جهد لمقارمة نشاط الملكيين ، فأمدت طائفة من الصحف بالمال لتكتب فى تأييد الحكومة ولتحمل على الملكيين وأنصارهم ؛ وشجعت إعادة تشكيل الجمعيات الشعبية . فتأسست جمعية (التسام أصدقاء الجمهورية)^(١) التى صارت تعرف باسم (نادى الباثيون)^(٢) . وكان أعضاء هذه الجمعية أو النادى على اتصال بالاشتراكي (بايف) Babouf ؛ وكانت هذه الصلة سبباً فى أنهم صاروا يسمون كذلك بالفوضويين ، ولو أنهم من البورجوازيين الطبقة الممتلئة التى تستنكر أية فكرة شيوعية . وكان برنامج (نادى الباثيون) مهاجمة دستور العام الثالث (١٧٩٥) ، « غير الديمقراطي » ، والمقارنة بين هذا الدستور ، ودستور (١٧٩٣) .

وأما الجمهوريون الحقيقيون ؛ فهم المؤيدون لنظام حكومة الإدارة . Directoriaux وهم أهل الطبقة المتوسطة الغنية ؛ الذين امتلأت جيوبهم بالأموال ، واشتركوا فى العمليات والصفقات المربحة والمضاربات المالية ؛ وكان كل ما يعنيه أن يضمن أى نظام حكومى يقوم ؛ استمرار مكاسبهم ، وزيادة ثرائهم . ولما كانوا قد صاروا يمتلكون أملاك الكنيسة التى صارت كما عرفنا (أموالاً أهلية) ، فقد صاروا أعداء للكاتوليكية .

(١) Réunion des Amis de la République

(٢) Club de Panthéon

ولو أنهم لم يكونوا معادين للروح الدينية في حد ذاتها ، على أساس أنها دعامة أخلاقية ضرورية للمجتمع .

وكان التدهور الخلقى من العوامل التى زادت من حدة الصعوبات التى واجهتها حكومة الإدارة . فقد انتشر الفساد والرشوة بحيث صارت (الجمهورية) نهياً للنواب الذين قبلوا العضوية فى الشركات وارتشوا من المتعدين والتجار والموردين لمصالح الحكومة والجيش ، وتغلغل الفساد والرشوة فى كل فرع من فروع الإدارة . وفى الجيش صارت الخدمة فى الجندية (كضباط أو جنرالات) وسيلة سهلة للإثراء الفاحش والسريع على حساب أغذية الجند وملابسهم ، حتى صار هؤلاء يعيشون فى مسبغة ويكادون يسرون وهم عرايا ؛ وبحيث أمكن لآى قائد من القواد أن يظفر بولائهم وإخلاصهم ، وإذا لم يكن مرتشياً ، وإذا قادم — كما فعل بونابرت — إلى النصر فى سهل لمبارديا الغنية .

وانتشر الفساد الخلقى فى الحياة الاجتماعية . فع أنه جاء فى الدستور (دستور العام الثالث) : « إن الإنسان لا يمكنه أن يكون مواطناً صالحاً إلا إذا كان ابناً باراً ، والدّاً رحيماً وأخاً عطوفاً ، وصديقاً وفياً ، وزوجاً طيباً ، . فقد ساد الانحلال الخلقى ، حتى صارت (المتعة) هدف الجميع وغايتهم ، وحتى كتاب أحد المعاصرين ؛ (ماليه دى بان) Mallet du Pan فى سنة ١٧٩٦ : « أن أحداً من الناس لا يفكر فى شيء سوى متعته ومشربه وما كله . فشهدت باريس حياة ترف وبذخ ولهو ومجون . ومغامرة ، ومضاربة ، لم يسبق لها مثيل . وعاد عهد الصالونات ، ولكن هذه بدلا من أن تكون منتديات أدبية ، صارت بؤراً للفساد . وكذلك الحال فى الحدائق العامة ، والمراقص والمسارح والمطاعم والمقاهى ؛ وتزنى النساء بأزياء فاضحة ، وكثرت حوادث الطلاق .

الآزمة المالية وعمركة (بايف) الاستراكية :

وعنيت حكومة الإدارة قبل كل شيء بمعالجة الآزمة المالية ، بسبب خلو الخزائن من المال . وكان من أقوى أسباب هذه الآزمة تدهور قيمة (ورق النقد) Assignats حتى أن سبر الجنيه الذهب (Louis d'or) وقيمه ٢٠ فرنكا (بلغ في ديسمبر سنة ١٧٩٥) ٥٢٠٠) فرنك من ورق النقد . وحاولت حكومة الإدارة معالجة الآزمة بإصدار كمية أخرى من ورق النقد ؛ ولكن ذلك سرعان ما أدى إلى تدهور أكبر في قيمته ، فلبأت إلى عقد قرض إجباري قيمته مليار من الفرنكات من المواطنين الموسرين : وفرضت ضريبة استثنائية تصاعدية على رأس المال تدفع عينا (من الجيوب) أو نقدا (من الذهب) : وذلك مع استئناف التعامل بورق النقد على أساس واحد على مائة من قيمته . وكان غرض الحكومة من هذا الإجراء امتصاص جزء من ورق النقد المتداول ، ووقف تدهور قيمته برفع سعر المبادلة . ولكن الذي حدث كان على خلاف ما توقعته ؛ لأن الحكومة بتحديد ما النسبة بواحد على مائة من قيمة الورق قد أقرت رسمياً الخفض الحاصل في قيمته ، واستمرت الآزمة ، فحلت الحكومة (اللجنة المالية Comité des Finances) في ٢٣ ديسمبر ١٧٩٥ إصدار ورق نقد Assignats بمقدار أربعين مليارا من الفرنكات ، وعمدت إلى حرق ربع مقدار ورق النقد الذي حصلته عن طريق القرض الإجباري . ولما فشلت كل هذه المحاولات وجدت الحكومة في ١٨ مارس ١٧٩٦ من الضروري إلغاء (ورق النقد) ، وأن تستبدل به نوعا جديدا من الورق بقيمة الأملاك الأهلية التي لم تكن قد بيعت ، والتي قدرت قيمتها بـ مليار ونصف مليار من الفرنكات ، على أن يكون لحامل هذا الورق الحق في استداله عينا عند الطلب من هذه الأملاك الأهلية . ولذلك فقد سمي هذا (الورق الجديد) باسم (أذونات على الأرض أو سندات عقارية Mandats Territoriaux) . وقد اقترحت الآزمة

موقتاً ولكن لم تلبث أن هبطت قيمة هذه الأذونات كذلك . ثم كان من الإجراءات الأخرى التى حاولت بها الحكومة معالجة الأزمة المالية : فرض الضرائب المتعددة والمنوعة كضريبة التمتعة ، والرسوم الجركية ، والضريبة على الصحف ، وعلى الأبواب ، وعلى النواقد . الخ . ولكن كل هذه المحاولات أخفقت فى حل الأزمة المالية والاقتصادية .

وعلى ذلك فقد استمر الضنك والبؤس فى البلاد ، وزادت مدة البطالة ، واشتد التذمر ، واضطرت الحكومة فى ٢٧ فبراير ١٧٩٦ إلى إلغاء (نادى الباثيون) — وكان يضم أكثر من ألفى عضو . والتف المتنمرون حول الاشتراكي (باييف) — وكان هذا صحفياً ، أسس منذ ١٧٩٣ (جريدة حرية الصحافة)^(١) ، وهى التى أسماها بعد ذلك (بالحامي عن حقوق الشعب)^(٢) وتزعم (باييف) حركة اشتراكية كانت شيئاً جديداً فى تاريخ الثورة التى تمجد (حق الفرد) كدعامة من دعوماتها وتقّس (حق الملكية) : أم ما تحرص عليه الطبقة البورجوازية التى قامت الثورة على اكتافها ، وأنكرت فى صميمها المبادئ الاشتراكية التى دعا إليها (باييف) .

بدأ (باييف) هجومه بتناول (القانون الزراعى) الذى نقده على أساس أنه يودى إلى توزيع الأراضى فى أريف وتقسيمها إلى ملكيات فردية ، وهو نفس القانون كما ذكرنا الذى حرم الفلاحين الأجراء من أى نصيب فى الأرض عند حصول هذا التوزيع . ولكن (باييف) لم يلبث أن تناول مسألة أكبر أهمية فى نظره ، تدور حول « الصالح العام المشترك أو اشتراكية الأموال » (أو الأملاك) — فطلعت صحيفة (تريبون دى بويل) فى ٦ نوفمبر ١٧٩٥ تتسامل « ما الثورة الفرنسية ؟ »

(١) Journal de la Liberté de la presse.

(٢) Tribun du peuple.

ثم تجيب على هذا السؤال بقولها : « إنها الحرب المعلنة بين السادة والعامة ، بين الأعيان والفقراء » .

ثم يقول (بايف) (في عدد ٣٠ نوفمبر ١٧٩٥) : « أن الديمقراطية هي وجوب أن يقوم أولئك الذين يملكون أكثر مما يحتاجون بسد حاجة أولئك الذين لا يملكون ما يفي بحاجتهم . لأن النقص أو العجز الحاصل في أموال هؤلاء المحتاجين إنما منشؤه السرقات التي ارتكبتها الأولون من أموالهم .. والأرض القابلة للحراثة لا يملكها أحد ، ولكنها ملك للجميع .. والممتلكات التي يكتسبها أولئك الذين لهم أنصبة من هذه الأرض كأموال فردية ، إنما هي ممتلكات مسروقة ومقتصة ... ومن العدل لذلك أن تنتزع هذه منهم .. والوسيلة الوحيدة لتحقيق الديمقراطية تكون بإقامة إدارة مشتركة وبإلغاء الملكية الفردية أو الشخصية ، وإعطاء كل فرد الحرفة أو العمل الذي يعرفه ويتفق مع استعداداته وكفاءته ، وإلزامه بأن يسلم ثمرة (غلة) هذا العمل (عيناً) ليوضع في مخازن مشتركة عمومية ، ثم إنشاء إدارة مبسطة للقيام بتوزيع هذه الغلات .. ولقد دلت التجربة على أن هذا نظام عملي ، حيث أنه مطبق على (٢٠٠.٠٠٠ ر) رجل في الجيوش الفرنسية الإثني عشر . فالشيء الممكن عمله في نطاق صغير ، من الممكن عمله في نطاق كبير .. وفي عدد ٢١ ديسمبر ١٧٩٥ اختتم (بايف) شرح نظريته هذه بقوله إن « ثمار (غلات) الأرض ملك للجميع ، ولكن الأرض نفسها ليست ملكاً لأحد » .

أي أن نظرية (بايف) تلخص في أن (المساواة) التي نص عليها إعلان حقوق الإنسان والمواطن يجب أن تكون (مساواة) في الغنى والفقير على حد سواء ؛ وأن ليس لإنسان أن يملك شيئاً ، بل يجب أن تكون كل وسائل الإنتاج ملكاً للجميع عامة ، وعلى الدولة أن تقوم بتوزيع الغلات بين الناس بنسبة ما يؤديه من عمل ، وبنسبة حاجاتهم .

(م ٢٣ - البورجوازية)

وأما الأداة التي كان عليها تحقيق هذا البرنامج ، فكانت (لجنة مركزية) أنشئت لهذه الغاية ، لم تلبث أن اتصلت بالإرهابيين القدماء من أعضاء المؤتمر الوطنى الذين « يأسفون على دستور سنة ١٧٩٣ » ، كما اتصلت ببعض أعضاء مجلس الخمسمائة ، وبعض حكومة الإدارة (باراس) ثم (فوشيه) ، وقام جماعة (بايف) بحملة واسعة من الدعاية النشيطة لهذه المبادئ الاشتراكية بين العمال ، والأجيرين ، بل وأنشأوا صلات مشتببه فيها مع بعض الشخصيات الأجنبية (مثل الوزير الهولندى فى باريس (بلاو Blauw) .

ولم تكن حركة (بايف) تتطوى فى حد ذاتها على خطر كبير ، ولكن انضمام متطرفى اليقاقة الساخطين على الوضع القائم إلى هذه الحركة ، لا عن عقيدة وإنما لتحقيق مآربهم ، لم يلبث أن ألّب الحكومة على (بايف) وأعوانه ، فقررت هذه فى ١٦ أبريل ١٧٩٦ إعدام كل من « يحرضون بالقول أو الكتابة على حل أو إنهاء الهيئات التمثيلية الوطنية أو حكومة المديرين (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية أو يحرضون على إرجاع الملكية ، أو إرجاع دستور ١٧٩٣ ، أو يحرضون على الاعتداء على الممتلكات العامة أو نهب أو اقتسام الممتلكات الخاصة) (التى للأفراد) باسم القانون الزراعى ، أو بأية وسيلة أخرى .

وعندما نرى للحكومة أن اليقاقة يتآمرون مع (بايف) وأنصاره لتدير انقلاب حكومى وإرجاع دستور سنة ١٧٩٣ ، ألقى القبض على (بايف) وأعوانه فى ١٠ مايو ١٧٩٦ : وقدموا للمحاكمة أمام المحكمة العليا فى فندوم Vendome . ثم دبر البوليس حركة عصيان فى معسكر (جرينيل) Grenelle ، اتخذ منه ذريعة للقبض على عدد من الفوضويين (فى ٩ سبتمبر ١٧٩٦) ، وإعدام فريق منهم دون محاكمة . وأما (بايف) وجماعته ، فقد استمرت محاكمتهم من ٢٠ فبراير لغاية ٢٦ مايو ١٧٩٧ ،

وكان عدد المتهمين خمسة وأربعين ، أعدم اثنان منهم هما (بايف) وصديقه (دارثي) Darthé في ٢٧ مايو ١٧٩٧ ، وحكم على سبعة بالنفى منهم (فادييه) Vadier ، وقضى على الحركة .

السياسة الخارجية : حملة إيطاليا

واتسمت سياسة حكومة الإدارة الخارجية بطابع التناقض ؛ من حيث أن حكومة الإدارة كانت تريد السلم ، لأن أكثرية الأمة الفرنسية ذاتها كانت تريده ، ولكنها لم تستطع الاستغناء عن الحرب ، لأنها لم تستطع إغضاب العسكريين الذين كانوا يريدون الحرب . ثم إن حكومة الإدارة كانت تريد أن تستهل عهدها بالفتوحات . أضف إلى هذا أن خزانة الدولة كانت خاوية ، والحاجة حينئذ ملحة إلى أسلاب الحرب لتملأ بها الدولة خزائنها .

ولقد تقدم كيف انفرط عقد المحالفة الدولية الأولى ضد فرنسا بعد أن عقدت الجمهورية الصلح مع بروسيا (معاهدة بال في أبريل ١٧٩٥) ، وأسبانيا (صلح يوليو ١٧٩٥) ، ثم مع تسكانيا وهس كاسل ، ولم يبق في حرب مع فرنسا سوى إنجلترا والنمسا وسردينيا . وكانت في أوائل العام نفسه (منذ يناير ١٧٩٥) قد خضعت هولande وتأسست جمهورية بتافيا بها . وعلى ذلك فقد حاولت إنجلترا خصوصاً بعد أن فقدت معاونة هولande وأسبانيا لها ، أن تصل إلى تسوية مشاكها مع فرنسا في أواخر ١٧٩٥ ، وتعقد معها صلحاً بالاتفاق مع النمسا ، التي مالبثت حتى تخلصت من هذه المحاولة . ولكن حكومة الإدارة (في ٢٠ مارس ١٧٩٦) اشترطت للصلح ، احتفاظها ببلجيكا ، فتوقفت المباحثات .

ولم تكن الحرب مع إنجلترا ، أمراً ميسراً من الناحية العملية ، لأسباب منها أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد أبرمت في لندن معاهدة تجارية مع الإنجليز (صودق عليها في أمريكا في ١٩ نوفمبر ١٧٩٤) ، حدث من نشاط السفن الفرنسية في المحيط الأطلنطي بدرجة كبيرة ؛ ولأنه كان متعذراً القيام بعمليات عسكرية ضد إنجلترا عن طريق أيرلندا أو في البحر الأبيض المتوسط ، لعدم استعداد حكومة الإدارة الكامل ، ولحاجتها الشديدة وقبل كل شيء إلى أسطول . وعلى ذلك فلم تكن الحرب متيسرة إلا مع النمسا . وقررت حكومة الإدارة الرجوع إلى الخطط العسكرية التي وضعتها (لجنة الخلاص العام) لمهاجمة النمسا ، من حيث تجهيز جيوش ثلاثة للزحف على فينا في وقت واحد : جيش السامبرو الموز بقيادة (جوردان) وجيش الراين والموزل بقيادة (مورو) Moreau ، وجيش إيطاليا بقيادة (بوناپرت) وقد تولى بوناپرت القيادة في ٢ مارس ١٧٩٦ ، ثم تزوج من جوزفين بوهارنيه في ٩ مارس ، ثم غادر باريس إلى مقر قيادته العامة في (سافون) Savon في ١٠ أبريل ١٧٩٦ .

واعتمدت حكومة الإدارة على جيشها في ألمانيا لإحراز الانتصارات السريعة الباهرة ، ولكن قائد الجيش النمساوى (الارشيدوق شارل) لم يلبث أنه هزم (جوردان) وأرغمه على التقهقر إلى نهر الراين (سبتمبر ١٧٩٦) ، فاضطر (مورو) بسبب هذا التقهقر إلى الارتداد هو الآخر ؛ وكان قد استطاع اختراق الغابة السوداء ، فتقهقر الآن مرتداً إلى الإلزاس (٢٥ أكتوبر) ، وتحولت الأنظار نحو جيش إيطاليا ، والحلوة الإيطالية التي صارت تحتل المكان الأول من الأهمية بفضل كفاءة قائدها بوناپرت وعبقريته .

فمنذ اللحظة الأولى التي تولى فيها بوناپرت قيادة جيشه ، كسب هذا القائد الشاب ثقة جنوده في قيادته ، واحترامهم ومحبتهم لشخصه ، وصار

يسير بهم من نصر إلى نصر . بنى خطته الهزيمية النمساويين وخلفائهم البيدمونتيين (سردينيا) على الالتحام مع كل جيش على حدة ، وعلى سرعة الحركة . وكان ذلك ضرورياً لأن جيشه بلغ حوالى الثلاثين ألفاً فقط فى حين بلغ عدد الجيش النمساوى أربعين ألفاً ، والبيدمونتى حوالى الألفين . فبدأ بونايرت هجومه الخادف على جيش سردينيا فهزمه فى جملة مواقع : (مونتوت) Montenotte و (ديجو) Dego و (مليسيمو) Millesimo و (مندوفى) Mondovi ، وفرض على سردينيا هدنة (شيراسكو) Cherasco (فى ٢٨ إبريل ١٧٩٦) التى تمحلت إلى صلح باريس فى ١٥ مايو ١٧٩٦ . ونالت فرنسا بمقتضى هذا الصلح سافوى ونيس . وتفرغ بونايرت لمناجزة النمساويين ، فهددهم بالالتفاف حول جيشهم ، وخشى هؤلاء أن يقطع خط الرجعة عليهم فانسحبوا تاركين إقليم الميلاية Milanaise يسقط من غير قتال فى يد بونايرت ، وعقدوا العزم على مقاومة الفرنسيين عند نهر الأدا Adda . ولكن بونايرت هزمهم عند جسر لودى Lodi (فى ١٠ مايو) ودخل ميلان (فى ١٤ مايو) ، وبدأ يحاصر (مانتوا) Mantoue .

وانحصرت من هذا الحين جهود بونايرت فى ناحيتين : تهدئة إيطاليا الوسطى والجنوبية وتحصيل الأموال منها ، والاستمرار فى مناجزة جيوش النمسا .

ففيما يتعلق بالأمر الأول : عقد بونايرت المعاهدات مع (بارما) فى ٩ مايو ١٧٩٦ و (مودينا) Modena (فى ١٧ مايو) ، وأملاك الكنيسة (الدولة البابوية) التى نزلت لفرنسا عن بولونا وفراره وانكونا (٢٣ يونيه) ، وأخذ منها بونايرت كثيراً من الصور والتحف التاريخية ؛ وجنوه فى ٩ أكتوبر ، ونابولى فى ١٠ أكتوبر ١٧٩٦ . وقد أنشأ من كل هذه الأراضى جمهوريتين : جمهورية (خلف أو ما وراء نهر البو) Rep. Cispadane فى ٦ أكتوبر ١٧٩٦ ، من بولونا وفراره ومودينا ،

وأعطاهما دستوراً من طراز الدستور الفرنسى لسنة الثالثة (١٧٩٥) ؛
ثم جمهورية (عبر نهر البو) Rep. Transapadane فى سهل لمبارديا، فى ٩ يوليو
١٧٩٧ ، وقد انضمت الجمهوريتان فى ١٥ يوليو ، وتآلفت منهما جمهورية
(خلف أو ما وراء جبال الألب) Cisalpine .

وفى أثناء ذلك هزم بوناپرت جيوش النمسا التى حاولت مرات أربع
بقيادة (ورزمر) Wursmer ، وألفينزى Alvinzi تخليص (مانتوا) ؛
فاتصر بوناپرت على النمساويين فى مواقع كاستليونى Castiglione ،
(٥ أغسطس ١٧٩٦) ، بسانو Bassano (٨ سبتمبر ١٧٩٦) ، أركولا Arcole
(١٧ نوفمبر ١٧٩٦) وريفولى Rivoli (١٤ يناير ١٧٩٧) فسلمت (مانتوا)
بعد هذه الموقعة الأخيرة ، فى ٢ فبراير ١٧٩٧ . ولقد استطاع بوناپرت
فى الوقت نفسه أن يمد أهل (كورسيكا) بالمساعدات التى مكنتهم من طرد
الانجليز من جزيرتهم فى نوفمبر ١٧٩٦ .

وكان بعد سقوط (مانتوا) أن اتجه بوناپرت لمعاينة البابا يوس
(السادس) Pius vi الذى أظهر عداوة للفرنسيين . ولم تستطع جنود البابا
الصمود أمام جيش الجمهورية (الفرنسية) فاضطر البابا إلى عقد صلح
تولينتينو Tolentino فى ١٩ فبراير ١٧٩٧ وبمقتضاه دفع البابا أموالاً طائلة
لتعويض الفرنسيين عن خسائر الحرب ، ولتعويضهم كذلك عن مقتل
(باسفيل) Basseville أحد موظفى المفوضية الفرنسية فى روما والذى قتله
الشعب بها فى ١٧٩٣ . واستولى بوناپرت على التحف التاريخية فى رافينا
Ravenna وريميني Rimini وبيسارو Posaro ، وأنكونا ، وبيروجيا
Perugia ولوريتو Loreto وبعث بها إلى باريس .

ولما كان متعذراً على النمساويين بعد هذه الهزائم أن يعدوا جيوشاً
جديدة للبيدان ، فقد استمر بوناپرت يزحف دون مقاومة ، عندما استأنف
عملياته العسكرية ، قاصداً إلى فينا ، حتى وصل إلى (لوبن) Leoben ،

وعندئذ وقع النمساويون على مقدمات (صلح لوبن) في ١٨ إبريل ١٧٩٧ .
فنزّلوا لفرنسا عن بلجيكا ولبارديا بينما احتفظوا بمانتوا ، ودلماشيا ،
واستريا Istria والبندقية ، وترك أمر الصلح مع (الأمبراطورية) — أى
ألمانيا — إلى مؤتمر ينعقد لهذه الغاية .

• • •

الموقف الداخلي : حزب الكليشيان^(١)

وفي أثناء هذه الانتصارات الخارجية ، كان الموقف الداخلي ينيء
بحدوث أزمة مستعصية بين الهيئة التنفيذية (حكومة الإدارة) ، والهيئة
التشريعية (مجلس الخمسمائة ومجلس الشيوخ) . ومرد ذلك إلى ما جاء في
دستور العام الثالث (١٧٩٥) من وجوب تغيير ثلث أعضاء الهيئة التشريعية
كل عام ، وسقوط عضو واحد من أعضاء حكومة الإدارة (الهيئة التنفيذية)
كل عام كذلك . فإن إعادة انتخاب ثلث أعضاء الهيئة التشريعية ثم تبديل
أعضاء حكومة الإدارة لم يلبث أن أتيا بأعضاء من « المعتدلين » في الهيئتين
التشريعية والتنفيذية ، تتعارض مبادئهم وأغراضهم مع مبادئ وأغراض
الأعضاء الأصليين في كلا الهيئتين : وهؤلاء الآخرون هم الذين عرفنا أنهم
كانوا من أعضاء المؤتمر الوطني Conventionnels الذين اشترط الدستور
أصلاً أن يكون ثلثا أعضاء الهيئة التشريعية منهم ، وكانوا يمثلون مصالح
الطبقة البورجوازية التي أثرت على حساب الانقلابات الاجتماعية
والاقتصادية التي أحدثتها الثورة ، والذين كانوا من « قتلة الملك » الذين
يريدون بقاء النظام الجمهوري ، ويعارضون أى اتجاه « رجعي » أو أى
انحراف نحو تأييد الملكية .

(١) Club de Clichy. Les Clichyens.

ولكن التيار الرجعى الذى حدث بعد (انقلاب ترميدور) عموماً
ثم بعد قيام حكومة الإدارة ذاتها ، وهى التى صارت تغض النظر عن مساعى
« المهاجرين » — وهم الملكيون — الذين بدأوا يعودون فى أعداد كبيرة ،
وصارت تتعاضد عن الوسائل التى لجأوا إليها لتسهيل عودتهم إلى البلاد ،
وإقامتهم بها ، مثل تزيف جوازات السفر ، أو شهادات الإقامة . . الخ .
جعل ذلك كله فى وسع الملكيين أن يعودوا إلى الوطن ، بل وأن يلقوا من
يتولى الدفاع عنهم أمام الشعب الفرنسى حتى أنهم شرعوا علاوة على ذلك ،
يؤلفون الجمعيات السرية (أو العلنية : لأن أمرها لم يكن سرّاً مكتوماً)
ويضمن إليهم عناصر من البورجوازيين الذين يريدون إنهاء الحرب وعقد
السلام السريع ، ثم عناصر من الكاثوليك الذين يطالبون بحريات أوسع
للعبادة ولقد تألف من بين هؤلاء الملكيين والبورجوازي والكاثوليكين
المنضمين إليهم ، اتحاد أو حزب أطلق عليه اسم (حزب الكليشيان)
نسبة إلى شارع كليشى Clichy الذى كان به مقر اجتماع كثيرين
من رؤسائهم ، وهو منزل عضو مجلس الخمسةائة (جليبير ديمولير)

Gilbert Desmolières

وقد اشترك بعض هؤلاء (الكليشيان) ، فى مؤامرة قام بها بعض الوكلاء
الملكيين . وهو الأييه بروتيه L'Abbé Brottier ، ولكن الحكومة بادرت
بالقبض على (بروتيه) وإخوانه فى ٣٠ يناير ١٧٩٧ ، ثم حكم عليه بالسجن
عشر سنوات (فى ٨ أبريل) وقد نفوا جميعاً بعد انقلاب (١٨ فريكتور)
٤ سبتمبر ١٧٩٧ إلى كاين Cayenne بأمريكا الجنوبية . ولكن الملكيين
نبذوا سريعاً كل تفكير فى القيام بانقلاب بوسائل العنف بل عولوا بدلاً
من ذلك على بلوغ غايتهم بطريق العمل السلى والقانونى ، حسبما أشار
عليهم به كبار رجائهم مثل (بيشجرو) Pichegru وغيره ، ووافق عليه
الملك لويس الثامن عشر (دوق دى بروفتس) نفسه (١٠ مارس

(١٧٩٧) وكان معنى العمل السلمى والقانونى « أن يسيطر (المملكون) أو (الكليشيان) على الهيئة التشريعية والتنفيذية ، بأن تكون لهم الغلبة فيها . وعلى ذلك فقد راح المملكون يستعدون لخوض الانتخابات المتوقعة (حسب الدستور) وموعدها فى ربيع ١٧٩٧ ، لتجديد الثلث الأول من أعضاء الهيئة التشريعية وجعلت كل من إنجلترا والنمسا تتآمران لتأييد المملكين فى الانتخابات المقبلة . وبالفعل نجح هؤلاء نجاحاً تاماً فى انتخابات (المجالس الابتدائية) *Assm. Primaires* فى ٢١ مارس ١٧٩٧ و (المجالس الانتخابية) *Assm. Electorales* فى ٩ أبريل . فلم ينتخب من الأعضاء الذين سقطت عضويتهم - وهم كما نعرف من أعضاء المؤتمر الوطنى القدامى وعددهم ٢١٦ ، سوى ١٣ فقط (بالإضافة إلى أربعة منهم [بارير] ألغت الهيئة التشريعية انتخابهم) وفيما يتعلق بالهيئة التنفيذية ، خرج (لوترنير) بالقرعة وحل محله (بارتليمى) *Barthélemy* - المفاوض الفرنسى فى صلح بال سنة ١٧٩٥ - ومرشح حزب الكليشيان . وقد انتخب فى الوقت نفسه (يشجرو) من كبار المملكين ، رئيساً لمجلس الخمسة و (باريه ماربوا *Barbé Marbois* . وهو معبود من المملكين كذلك لرئاسة الشيوخ .

ولقد ظهر أثر هذا التغيير عندما قرر مجلس الخمسة فى ١٦ يوليو ١٧٩٧ إلغاء القوانين القائمة ضد القساوسة المستنكرين . وعندما جرى التفكير فى تغيير وزراء أربعة من اليعاقبة : هم وزراء العدل ، والمالية ، والبحرية ، والخارجية . ولكن (باراس) - (من اليعاقبة) وعضو حكومة الإدارة - استطاع أن ينتهز هذه الفرصة للبقاء على وزيرين من هؤلاء . كانوا من أنصاره ، ثم أدخل فى الوزارة اثنين آخرين من أنصاره كذلك ، كان أحدهما بحيمه ، تاليران - بيريجور *Talleyrand-Périgord* .

وكان فى هذه اللحظة بالذات أن جددت إنجلترا مسعاها لعقد الصلح ،

تحت تأثير انتصارات بونايرت فى إيطاليا من جهة ، ولأنها كانت تعاني أزمة مالية داخلية ، وتخشى من وقوع عصيان فى الأسطول من جهة أخرى . فقامت المفاوضات فى (ليل) Lille بين الانجليز (ومندوبهم مالمسبرى Malmesbury وبين مندوبى حكومة الإدارة ؛ وقد بدأت هذه المفاوضات فى ٧ يوليو ١٧٩٧ . وكان قد استطاع (مالمسبرى) بإرشاد الوزير الانجليزى بيت الأصغر) وتحت تعليماته ، أن يظفر ببعض مزايا ؛ عندما وقع انقلاب ١٨ فريكتور السنة الخامسة (٤ سبتمبر ١٧٩٧) .

انقلاب ١٨ فريكتور سنة ٥ : ٤ سبتمبر ١٧٩٧ :

لقد بقى بونايرت بعد الانتصارات التى نالها مقيماً فى إيطاليا ، حيث وافته زوجته (جوزفين بوهارنيه) إلى قصر كريفالى Crivelli العظيم فى مومبلو Mombello بالقرب من ميلان ، وحيث احتفل بونايرت بزواج اخته (بولين) Pauline من الجنرال لكير Leclerc . ويصف (ألبير سوريل) Albert Sorel أسلوب أو نوع الحياة التى كان يعيشها بونايرت فى ميلان وقتئذ فيقول : « أنه أنشأ بها بلاطاً حقيقياً . فالحكومة التى التف رجاؤها حوله هى حكومة أحد كبار القناصل الرومانيين فى عهد الرومان المجيد ؛ هى حكومة الغازى الفاتح ، ورجل الدولة ، ومنظم الفتوحات ، وناشر السلام بين الشعوب المقهورة . (إن مثل بونايرت فى ميلان) كمثل يوليوس قيصر فى بلاد الغال . »

وبونايرت وقتئذ كان قد فرغ من إنشاء جمهورية ماوراء الألب (٩ - ١٤ يوليو ١٧٩٧) . وفى ١٤ يوليو كانت قد بلغت ثقته فى قيادته وفى مقدرته حداً ، جعله يبعث بالنصح إلى حكومة المديرين فى باريس ، حتى تبذل نشاطاً أكبر ضد مؤامرات ومحاولات الملكيين ضد الحكومة ، وأن يؤكد « للمديرين ، ولام جنوده الذين قال إنهم

مستعدون لاجتياز جبال الألب ، والحضور إلى باريس « في سرعة النور » ، لحماية الحكومة والحماية الجمهوريين . ثم إنه لم يلبث أن أوفد إلى باريس أحد قواده (أوجيرو) Augereau كي يتولى قيادة الجنود بها (٨ أغسطس ١٧٩٧) . ولما كانت أكثرية أعضاء حكومة الإدارة : وهم باراس ، وروبل ، ولاريفليير ليو ، من الجمهوريين ، ويؤلفون ثلاثة حكومية متشعبة بالنظام الجمهوري بينما كان « كارنو » و « بارتليمي » من المعتدلين « أو الملكيين » : وهما أقلية فقد بقيت الهيئة التنفيذية تؤيد الجمهورية ، في الوقت الذي كانت فيه أكثرية الهيئة التشريعية ، كما رأينا ، بعد انتخابات مارس - أبريل ١٧٩٧ ، من « المعتدلين » الذين يؤيدون الملكية .

وكان من تقاض دستور العام الثالث ، ١٧٩٥ ، أنه لم ينص على الطرق التي يمكن بها إزالة ما قد يقع من خلافات بين السلطين التشريعية والتنفيذية فلم يكن لأى من المجالسين الحق في إسقاط حكومة المديرين أو السلطة التنفيذية ، وليس لهذه الأخيرة حق حل المجالسين ، وإجراء انتخابات جديدة فكان المخرج إذاً هو لجوء كل منهما إلى وسائل غير قانونية لحسم ما يحدث من خلافات بينهما . فتعددت حوادث الاصطدام بين أنصار المعتدلين « الملكيين » والجمهوريين ، وكثرت معارك الشوارع بين الفريقين .

وحاول (المجلسان) التخلص من (الثلاثة الديكتاتورية) : ثلاثة باراس ، ولاريفليير ليو ، وروبل - فأخذوا يتهيئون يوم ١٧ فريكتور السنة الخامسة (٣ سبتمبر ١٧٩٧) لتوجيه الاتهام ضد هؤلاء الثلاثة ، وفي المساء أقفلت (بوابات) باريس . ولكن باراس ، ولاريفليير ليو ، وروبل أعلنوا انعقاد حكومة الإدارة في جلسة مستديمة ، وبادر (أوجيرو) باحتلال مكان اجتماع المجالسين وشتت شمل الأعضاء الذين حاولوا الاجتماع وحبس فريقاً منهم . وقد ألقى القبض على (بارتليمي) وهو في فراشه ، وتمكن (كارنو) من الهرب (إلى سويسرة) واقتاد (يشيجرو) ثلاثة عشر نائباً إلى سجن (الهيكل) .

وفي اليوم التالى من ٤ سبتمبر (١٨ فريكتور سنة ٥) أصدرت حكومة المديرين (الإدارة) قراراً باجتماع مجلس الخمسة (فى مسرح الأوديون) l'Odéon ومجلس الشيوخ فى مدرسة الطب l'Ecole de Medécin وأبلغوا المجلسين وثائق متعلقة بالمؤامرة الملكية ضد الحكومة ، وطلبوا من الهيئة التشريعية استصدار طائفة من القرارات لاعتماد الإجراءات التى يريدونها وزير العدل (مرلان دى دويه) Merlin de Douai وقد انتظمت هذه القرارات فى قانون ٥ سبتمبر ١٧٩٧ ، وبمقتضاه: (أولاً) صار إلغاء انتخاب ١٤٥ نائباً ، ونفى ٥٣ نائباً آخر إلى كايين منهم كارنو ، وبارتليمى ، وباربيه ماربوا ، ويشجرو ، وكذلك عدد من الصحفيين ، ثم الآيه بروتيه الذى سبق الكلام عنه . ولم يكن كل هؤلاء فى قبضة الحكومة . ومن الذين نفوا فعلاً كان بارتليمى ويشجرو وبروتيه ، و (ثانياً) إلغاء كل القرارات التى صدرت فى صالح المهاجرين ، والقساوسة المستنكرين ثم الاستزادة من صرامة الرقابة المفروضة على الصحافة ، ثم إعطاء حكومة الإدارة سلطات استثنائية لتطهير كل فروع الإدارة فى الحكومة ، (وثالثاً) وضع الجيش تحت سلطان وإشراف أعدقاء (باراس) : أوجيرو ، وخصوصاً بونابرت الذى بدأ يسطع نجمه ، لاسيما بعد وفاة الجنرال (هوش) الذى توفى فجأة فى ١٩ سبتمبر ١٧٩٧ ، وكان المنافس القوى الوحيد لبونابرت .

وفي ٦ سبتمبر حل (مرلان دى دويه) وفرانسوا دى نوف شاتو Neufchateau محل كل من (كارنو) و (بارتليمى) .

وأفادت حكومة الإدارة من هذا النصر الذى قضى (بفضل انقلاب ١٨ فريكتور السنة الخامسة) على حزب الكليشيان والملكيين ، وعلى كل معارضة وقتئذ — بأن راحت تبذل جهداً صادقاً لمعالجة الأزمة المالية، فاستصدرت قانون ٣٠ سبتمبر ١٧٩٧ لضغط المصروفات فى ميزانية الحرب ،

ولإتقاص الدين العام خصوصاً ، ولتحسين الإدارة المالية بالعمل من أجل صيانة موارد الثورة العامة ، بما في ذلك تخفيض الضريبة المباشرة ، وتنظيم الاحتكار ، وضريبة التبعة ، وغير ذلك .

• • •

صلح كامبو فرميو (١٧ أكتوبر ١٧٩٧) :

وخشى النمساويون بعد انقلاب ١٨ فريكتدور - وهو الانقلاب الذي ساعد بوناپرت على إنجاحه ، وصار له بفضل هذه المساعدة نفوذ ملموس في باريس - خشى النمساويون أن يتمكن بوناپرت من إجبار حكومة الإدارة على تأييده فيما كان يريد فرضه من شروط على النمسا . وخشى وزير الخارجية النمساوي (ثوجوت) Thugut أن لا يتقد بوناپرت في هذه الظروف بشروط (هدنة لوين) وأن يصر على إنشاء الجمهورية في دفيناء ذاتها . وعلى ذلك فقد بادر (ثوجوت) بإرسال دبلوماسي ماهر هو الكونت لويس كوبنزل Cobenzl إلى (أودين) Udine حيث كان يقيم بوناپرت حتى يعقد الصلح النهائي معه بكل سرعة . وفي ١٧ أكتوبر ١٧٩٧ تم إبرام الصلح بين النمسا وحكومة الجمهورية (الفرنسية) في كامبو - فرميو Campo-Formio وفي هذا الصلح تنازلت النمسا لفرنسا عن ممتلكاتها في بلجيكا وفي إيطاليا ، واعترفت بالجمهوريتين اللتين أنشأهما بوناپرت في إيطاليا وهما : جمهورية ماوراء الألب R p. Cisalpine ، وجمهورية ليجوريا R p. Ligurienne - (في جنوة) : وكان بوناپرت قد عقد مع حكومة جنوة الجمهورية القديمة معاهدة مؤقتة في (مومبالو) في ٦ يولية ١٧٩٧ استبدل فيها بحكومة النبلاء ، حكومة ديمقراطية من هيئة تشريعية في مجلسين وهيئة تنفيذية في شخص (دوج) Doge واثني عشر (شيوخاً) Senateurs أي حكومة من نمط حكومة الإدارة في فرنسا . وقد سميت هذه بجمهورية ليجوريا .

وفي نظير ذلك تنازلت فرنسا للنمسا عن جمهورية البندقية والأراضي التابعة لها في (فريولي) Friuli و (إستريا) ودلماشيا حتى نهر الأديج ، وجزر بحر الأدرياتيك ، وتلك أملاك ليست لبونابرت ، ولا حق له في التصرف في أمرها . وقد احتفظ بونابرت لفرنسا من أملاك البندقية السابقة في بحر الأدرياتيك ، بجزر الايونيان : كرفو ، زاتى ، سيفالونيا ، سانت مور Sainte-Maure ، سيريجو Cérigo .

وفىما يتعلق بالصلح مع الامبراطورية (ألمانيا) تقرر في ٣١ أكتوبر أن ينعقد مؤتمر لهذه الغاية في (رشتات) Rastatt . وقد بدأ هذا المؤتمر أعماله في ١٦ ديسمبر ١٧٩٧ ، ووافق مندوبو الولايات الألمانية والنمسا (في ٩ مارس ١٧٩٨) على التنازل لفرنسا عن كل الشاطئ الأيسر لنهر الراين باستثناءات بسيطة . فأجاب هذا الصلح (صلح رشتات) مطلب الفرنسيين من حيث أنه ربط حدود فرنسا الطبيعية بالشاطئ الأيسر لنهر الراين .

وعلى خلاف ذلك كانت على صلح كامبو - فرميو مأخذ كبيرة : منها أن النمسا بالرغم من هزيمتها في الحرب الأخيرة لم تفقد شيئاً - لأن خسائرها كانت في بليجكا وإيطاليا - ولأن فرنسا (الجمهورية) قد تنكرت في هذه الحرب للبادئ التي قادت بها ثورتها ، من حيث الرغبة في تحرير الشعوب ، ولأن هذا الصلح انطوى في الحقيقة على أصول حرب جديدة قادمة . ولكن فرنسا كانت منهوكة القوى ، ولم يكن الشعب متوراً التنور الكافي في شؤون السياسة الخارجية ولذلك قوبل صلح كامبو - فرميو بحماس عظيم . وحقيقة قضى إحراز هذا النصر السياسى « صلح كامبو فرميو » على الخطر من حدوث رد فعل أو حركة رجعية في صالح الملكية ، ولكن هذا « الصلح » قد وضع من الآن فصاعداً

السلطة الفعلية في يد بونايرت الذي ألزمت سمعته القوية الناس على احترامه وأخرست ألسنتهم عن توجيه أى نقد لأعماله .

وأما بونايرت فقد عاد إلى باريس يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٧٩٧ ، وهو يشعر كما قال : بأنه لم يعد قادراً على تلقى الأوامر بعد اليوم من غيره ، ولو أنه حاول جهد طاقته أن يعيش عيشة المواطن ، العادى . واستقبله الشعب بمظاهرات الترحيب الحماسية واستقبلته حكومة الإدارة استقبالا رسمياً . وفي ٢٥ ديسمبر انتخب بونايرت عضواً في المجمع العلمى L'Institut في مكان (كارنو) ؛ وفي ٣ يناير سنة ١٧٩٨ أقام له (تاليران) حفلا عظيماً تكريماً له حضرته (مدام دى ستال) Stael .

ولكن بونايرت لم يكن يرضى بالبطالة ، فأخذ يدرس موضوع مراجعة دستور العام الثالث ، والموقف السياسى الخارجى ، وسياسة الدول : إنجلترا التى تعرف كيف تفيد من الظروف ، لتحول دون تأليف محالفة فرنسية ضدها ، وأسبانيا التى يحاول عضو الإدارة (روبل) أن يزج بها فى حرب مع البورتغال ، ولكن دون جدوى ؛ وهولندا التى أفقدتها الاضطرابات الداخلية كل قوة ؛ والولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية . . وهكذا . كما استمر يهتم بشئون إيطاليا ، وبالجمهورية التى أنشئت أو التى يجب أن تنشأ على حدود فرنسا خصوصاً سويسرة .. وظل بونايرت يدرس ويكتب وينشر فى الصحف ؛ وتسنى له بفضل هذا كله أن يجذب اهتمام الرأى العام إلى شخصه ؛ فأخذت تزايد شهرته رسوخاً عند الجماهير ، فى حين استمرت تتناقص وتسوء سمعة حكومة الإدارة .

وكان لغضب الشعب من حكومة الإدارة عدة أسباب : منها السياسة التى جرت عليها فى الداخل ، والتى أوجدت ذلك التناقض الذى سمح لفريق من الناس أن يعيش فى بذخ وترف ، بينما يشقى الباقون ، وهم أكثرية الشعب الساحقة ؛ ومنها ما يعرفه الشعب عن (باراس) ،

وإغضائه عن المتعهدين والموردين للجيش والمضاربين أو مشاركتهم في أرباحهم التي جنوها على حساب قوت الجيش والشعب عامة ؛ ومنها الصعوبات التي وقفت في طريق استيراد الحبوب والمواد الأولية من الخارج والتي أوجدها قطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ؛ ومنها إفلاس كثيرين من أصحاب السندات بسبب إنقاص الدين العام ؛ وكذلك الخفض المستمر الذى حدث في قيمة أوراق النقد الجديدة المعروفة باسم (الأذونات على الأرض) التي سبق وصفها ؛ ثم خزين الفلاحين محاصيلهم الزراعية . أضف إلى هذا كله المضائخ الخلقية المتزايدة بسبب الانحلال الذى طرأ على المجتمع مما سبق الحديث عنه .



انقلاب ٢٢ فلوريال سنة ١٧٩٨ (١١ مايو سنة ١٧٩٨) :

وظهر غضب الشعب من حكومة الإدارة وكرهه لها عندما جرت الانتخابات لتجديد ثلث أعضاء الهيئة التشريعية في أبريل ١٧٩٨ . وكان الاتجاه في هذه المرة نحو انتخاب أعضاء من «العاقة» . وليس انتخاب (ملكين) كما حدث في انتخابات العام السابق (سنة ١٧٩٧) . فأسفرت الانتخابات عن نجاح أعضاء المؤتمر الوطنى القدامى ، وانتخابهم لعضوية مجلسي الخمسة والشيوخ .

ولما كانت الأكثرية في المجلسين (وهى الثلثان) من أنصار حكومة الإدارة ، فقد رأت التخلص من هذه العناصر الجديدة ، بالقيام بانقلاب من نمط انقلاب السنة الماضية فاستصدرت الهيئة التشريعية قانوناً في ١١ مايو سنة ١٧٩٨ (٢٢ فلوريال سنة ١٧٩٨) ، ألغى بمتقضاها انتخاب ٩٨ عضواً من الأعضاء الجدد ، ليستبدل بهم ٤٥ مرشحاً (١١ للشيوخ ، ٣٤ للخمسة) . والذي تجدر ملاحظته أن عدد الأعضاء الذين ألغى

انتخابهم من « اليعاقبة » كان كافياً لأن يجعل « اليعاقبة » ، الباقين الأقلية في الهيئة التشريعية (أى فى المجلسين) . فلم يكن الغرض إذا طرد كل « اليعاقبة » ، من الهيئة التشريعية : الأمر الذى يدل على أن هذا الانقلاب - انقلاب ٢٢ فلوريال سنة ٦ - لم يكن مبعثه سياسة واضحة مفهومة ومنطقية ، وإنما كان الغرض منه - كما كان الغرض من انقلاب ١٨ فريكتور سنة ٥ الذى سبقه ، مجرد البقاء فى الحكم ؛ وذلك ليس بناء على رغبة فى إسداء خدمة معينة للأمة وللدولة ، ولكن للنفعة الشخصية فقط . ونفس هذه الحقيقة تفسر ما حدث كذلك عند اختيار عضو الإدارة الذى يخلف (فرنسوا دى نوف شاتو) والذى سقطت عضويته ، فوقع الاختيار فى ١٥ مايو ١٧٩٨ على (تريهارد) Treillard بالرغم من أنه لم يكن حائزاً للشروط التى نص عليها الدستور ، وهى ضرورة أن تمضى سنة من تاريخ انتهاء عضويته فى الهيئة التشريعية ، حيث كان (تريهارد) عضو بمجلس الخمسمائة ولم تمض سنة بتمامها على خروجه من هذا المجلس حتى يصح اختياره لحكومة المديرين .

ومع أن هذه الحكومات قد بذلت قصارى جهدها لإجراء عدة إصلاحات - مشهورة بإسم إصلاحات العام السابع - فى الإدارة المالية ، وشئون الضرائب ، والتعليم العام ، والاقتصاد ، والإدارة العامة ، فقد ظل الناس يكرهونها بسبب البذخ والترف الذى عاش فيه أعضاؤها ، والذين سماهم الشعب « بأصحاب الجلالة المقيمين فى قصر اكسبورج » ، وذلك بينما يعيش الشعب فى بؤس وضنك . وسبب آخر لكراهية الناس لهذه الحكومة ، هو أن هذه الديكتاتورية التى فرضها النظام القائم على الشعب ، كانت لا تستند على رضا هذا الشعب ، بل وعارت تعمل على إهدار حرياته وحقوقه . ولقد جعلت الظروف السائدة هذا الشعب نفسه يتطلع إلى قيادة أو توجيه أو حكومة الجنرالات المنتصرين فى الحرب

والذين فى وسعهم وحدهم أن يجنبوا البلاء أخطار الغزو من جهة وأن يكفلوا لفرنسا أكليلا من المجد والفخار بفضل انتصاراتهم من جهة أخرى .

• • •

المحالفه الدولية الثانية (١٧٩٨)

فقد نشأ عن سياسة الغزو التى اتبعتها حكومة الإدارة والتى ساعد بوناپرت على نجاحها ، أن تألبت أوروبا ضد فرنسا ، وذلك لأن السيطرة الفرنسية فى القارة لم تلبث أن امتدت حتى شملت الجمهورية السويسرية . بينما تدخلت فى إيطاليا حكومة الإدارة ، وتدخل بوناپرت الذى كان شقيقه (جوزيف بوناپرت) السفير الفرنسى فى رومه — تدخلت فى إيطاليا : فى شئون (الدولة البابوية) لتأييد الجمهوريين الرومانيين ، واحتل الجنرال (برتیه) Berthier مداخل رومه . حتى إذا أعلن الديموقراطيون بها (الجمهورية الرومانية) دخل القائد الفرنسى رومه فى (١٥ فبراير ١٧٩٨) .

ولقد أثار إنشاء هذه (الجمهورية الرومانية) حفيظة النمسا الكاثوليكية ، بينما هدد وجودها تهديداً مباشراً ملك نابولى (فردنند الرابع) الذى انقلب الآن على فرنسا ، وراح يبذل المساعدات لأسطول الإنجليز بقيادة اللورد نلسن فى البحر الأبيض . وكانت ماري — كارولين زوجة فردنند ، صديقة حميمة لليدى إما هاملتون Emma Hamilton زوجة السفير الانجليزى فى نابولى . وفى نوفمبر ١٧٩٨ قام فردنند بالهجوم على (الجمهورية الرومانية) وفى أول ديسمبر ١٧٩٨ تحالف مع إنجلترا ، ومن هذا الحين صار يسدى كل معاونة فى قدرته للأسطول الانجليزى .

ثم لم تلبث تركيا أن أعلنت الحرب على فرنسا فى ٩ سبتمبر ١٧٩٨ ،

عندما غزت الحملة الفرنسية مصر بقيادة بوناپرت في شهر يوليو السابق، في ظروف سوف يأتي ذكرها .

وتزايد الخطر على الجمهورية « فرنسا » ، عندما قرر بول الأول قيصر روسيا موازنة تركيا في الحرب ضد فرنسا مع السلطان العثماني في ٧ أكتوبر ١٧٩٨ ، وأخذ يستحث النمسا على قطع علاقاتها مع فرنسا .

وفي أكتوبر ١٧٩٨ غزت الحيوث النمسا مقاطعة جريسون Grisons في سويسرة « أو الجمهورية الهلفيتية » . وفي ١٦ نوفمبر تحالفت النمسا مع إنجلترا ، وقامت هذه المحالفة على أساس تحرير سويسرة ، واسترجاع لمبارديا والنمسا ، واحتفاظ النمسا بالبندقية ، وإرجاع فرنسا إلى حدودها القديمة ، وكبح جماحها بإنشاء « دولة حاضرة » قوية على حدود فرنسا الشمالية الشرقية ، تتألف من بلجيكا وهولندا ، ثم إرجاع الحال في ألمانيا إلى ما كان عليه في عام ١٧٩٢ .

وهكذا تألفت المحالفة الدولية الثانية ضد فرنسا . وصارت جبهة القتال حينئذ ممتدة من هولندا إلى نابولي ، وتواجه فرنسا بجيشها المؤلف من ٢٠٠.٠٠٠ جندي ، بجيش الحلفاء الذي كان قوامه ٤٠٠.٠٠٠ جندي .

ولقد حاولت حكومة الإدارة معالجة هذا الموقف بتجنيد جميع الشبان الفرنسيين بين سن الحادية والعشرين والخامسة والعشرين ، وأصدرت نداء لتجنيد ٢٠٠.٠٠٠ شاب ، ولكن هذا القرار أثار غضب الشعب ، وهرب كثيرون من الشبان الصالحين للخدمة العسكرية ، وانضموا إلى صفوف أو جماعات أو عصابات « قطاع الطريق » ، « المملكين » .

وأما العمليات العسكرية فقد بدأت قبل تجهيز أية جيوش جديدة . فبدأت الحرب في إيطاليا . حيث استولى الفرنسيون بقيادة « شاميونيه » Championnet على تسكانيا ، ثم على مملكة نابولي (٢٣ يناير ١٧٩٩) التي

أنشأوا منها جمهورية لم تعمر إلا فترة قصيرة من الزمن : سميت بالجمهورية البارثينية Rép. Parthénopéenne . ولكن لم يلبث النمساويون أن انتصروا عليهم ، فهزم هؤلاء « بقيادة الأرشديوق شارل ، جيش الجنرال « جوردان » ، فى موقعة ستوكاش Stockach فى ٢١ مارس ١٧٩٩ . وأرغموه على الارتداد على نهر الراين ، بينما عجز جيش فرنسى آخر بقيادة الجنرال « شيرر » Scherer عن عبور نهر الأديج « فى لمبارديا » ، واضطر إلى التقهقر حتى نهر « الأدا » Adda واستطاع بعد ذلك أن يقتحم نهر الأدا قائد جيش الحلفاء الجنرال «سواروف» الروسى Souvarov بعد هزيمة الفرنسيين الذين كانوا بقيادة الجنرال «مورو» Moreau الذى خلف «شيرر» فى القيادة عند «كاسانو» Cassano فى ١٧ أبريل ١٧٩٩ ، ولم تكن هذه كل الهزائم التى أدركت الفرنسيين فى إيطاليا .

فبينما كان النمساويون ينتقمون من الجمهورية الفرنسية لإعلانها الحرب عليهم ، بذبح مندوبيها فى مؤتمر (رشتات) عند مغادرتهم البلدة (فى ٢٨ أبريل ١٧٩٩) ، كان (سواروف) يواصل تقدمه فى شمال إيطاليا . فهزم الفرنسيين (بقيادة ماكدونالد) فى تريبا Trebbia (١٧ - ١٩ يونيه) ، ثم هزم جيش (جوير) Joubert فى نوفي Novi (فى ١٥ أغسطس) . وقتل القائد الفرنسى فى المعركة .

وفى سويسرة كان الموقف فى صالح الفرنسيين . حقيقة أوقع بهم الأرشديوق شارل بعض الهزائم ، ولكن (مسينا) Masséna القائد الفرنسى اشتبك مع الروس فى جملة معارك ناجحة ، واستطاع بعد أن أرغمهم على الارتداد ، الصمود فى خط يمتد من زيورخ إلى عرسان جوثارد (٣ - ٤ يونيه ١٧٩٩) .

وفى هولنده ظل الجنرال برون Brune يحتل البلاد ، ولو أن الخطر كان محققا به بسبب نزول جيش انجليزى روسى بقيادة (دوق يورك) York على الشاطئ الهولندى فى سبتمبر ١٧٩٩ .

وهكذا إذا استثنت العمليات العسكرية في سويسرة وهولندة ، كادت تكون جيوش الجمهورية منهزمة في كل مكان . ولقد أثارت هذه الهزائم ، وخصوصاً تلك التي حدثت في إيطاليا الشعور ، وهيجت الخواطر ضد حكومة الإدارة . وقام الملكيون بثورات في الأقاليم الغربية ، ولكن في هذه المرة ليس في (لافنديه) المنهكة القوى ، ولكن في الإقليم الواقع إلى الشمال منها ، والمعروف باسم بوكاج Bocage حيث كانت به مراكز (الشوان) من بريتانى ، ونورمانديا وأنجو ؛ ثم في جهات طولوز (في حوض الجارون الأعلى) . وكذلك قاومت بلجيكا أوامر التجنيد .

• • •

انقلاب ٣٠ بريريال سنة ٧ (١٨ يونية ١٧٩٩)

وعلى ذلك فقد أسفرت انتخابات مايو ١٧٩٩ ، عن نجاح عدد كبير من اليعاقبة من الذين سبق طردهم من الهيئة التشريعية في انقلاب (٢٢ فلوريال سنة ٦ ، ١١ مايو ١٧٩٨) ونجاح عدد آخر من الذين عرفوا باسم (الفريكتدورين) أى الذين قام على أكتافهم انقلاب (١٨ فريكتدور سنة ٥ ، ٣ سبتمبر ١٧٩٧) ، والذين صاروا الآن من ألد أعداء المديرين الحاليين ، إن لم يكونوا من ألد أعداء حكومة الإدارة ذاتها ، كنوع من أنواع الأداة التنفيذية .

وزاد من أزمة حكومة الإدارة أن (روبل) أقدر أعضاء هذه الحكومة والذي كان في استطاعته ، من بينهم مواجهة الموقف ، لم تلبث أن سقطت عضويته وأخرجته الاقتراع من الحكومة في ٩ مايو ١٧٩٩ . وانتخب بدلا منه (سيس) Siyes والأخير ضد دستور العام الثالث ، وكان انتخابه لعضوية هذه الحكومة بمثابة الاعتراف بأن هذا الدستور (دستور ١٧٩٥) لم يعد يؤدي الغرض من وجوده ، وقد وجب لذلك إلغاؤه .

ووقع الاصطدام بين الهيئة التشريعية والسلطة التنفيذية على المسألة

المالية ، حيث اشتد الهجوم على حكومة المديرين ، بسبب العجز الكبير في الميزانية ، والفساد المنتشر بين المديرين أنفسهم ، الذين تركوا المتعهدين والموردين والمضاربين يثرون على حساب الجيش (الجائع) والأمة التي تعيش في ضنك ، بل وتواطئوا معهم .

وعندما وصل (سيس) إلى باريس من برلين في مايو ١٧٩٩ - وكان موفداً في مهمة لدى ملك بروسيا ، فردريك ولیم الثالث لإقناعه - دون جدوى - بالخروج من حياده والتحالف مع فرنسا وتغيب عن باريس منذ ١٠ مايو ١٧٩٨ في هذه المهمة - دخل (سيس) عضواً في حكومة المديرين في ١٦ يولية . ووجد (سيس) عند حضوره إلى باريس أن الرأي منعقد على ضرورة إخراج ثلاثة من المديرين حتى يتسنى إجراء أى إصلاح جدى . وهم لاريفليير ليو ، ومرلان ، وتريلهارد . فلم يلبث أن اقتنع هو أيضاً بهذا الرأي ؛ ثم وجد (باراس) في هذه الظروف من صالحه الانضمام إلى (سيس) بمجرد أن أدرك أن مصير هؤلاء الثلاثة قد صار محتوماً وأمرأ مفروغاً منه .

وعلى ذلك فقد بدأت الهيئة التشريعية هجومها في ١٦ يولية ، بأن اكتشفت الآن وبعد مضي عام بطوله أن (تريلهارد) قد انتخب عضواً في حكومة المديرين بطريقة غير دستورية . فأخرج (تريلهارد) من حكومة المديرين ، وانتخب في مكانه جوهيه (Gohier) (١٨ يولية) ؛ ثم أرغم كل من (لاريفليير ليو) ، [ومرلان] على الخروج كذلك في مساء اليوم نفسه ، وانتخب في مكانهما (روجر ديكو) Roger-Ducos ، والجنرال مولان Moulins فصارت حكومة المديرين تتألف الآن من : باراس ، سيس ، جوهيه ، وروجر ديكو ومولان .

وبهذا الانقلاب الذي عرف باسم انقلاب ٣٠ بريريال سنة ٧ (١٨ يولية ١٧٩٩) انتقلت الهيئة التشريعية من الهيئة التنفيذية صاحبة الانقلابين السابقين : انقلاب ١٨ فريكتور سنة ٥ (١٧٩٧/٩/٣) ،

٢٢ فلوريال سنة ٦ ((١٧٩٨/٥/١١)) ضد الهيئة التشريعية . وهكذا كما قال (لوسيان Lucien بوناپرت) شقيق الجنرال بوناپرت : بفضل هذا الانقلاب الأخير (٣٠ - يريال) ، استعادت الهيئة التشريعية المكان الأول الذي هو من حقها أن تشغله في الدولة .

ولكن الشعب قابل هذا الانقلاب « بمرود ، وجفاء » ، لأنه كان من المتعذر عليه أن ينسى الشدائد التي تحملها في أيام المؤتمر الوطني ، والبؤس الذي عاش فيه والذي تزايدت حدته على عهد حكومة الإدارة . ولقد كان سبب النكبات التي نزلت بساحة الشعب ، تعرض البلاد لخطر الغزو الخارجي ، من ناحية ولخطر التآمر — تأمر أعداء الثورة — عليها في الداخل من ناحية أخرى ، الأمر الذي جعل الشعب يعتقد أن قيام الحكومة القومية التي تتركز في يدها السلطة سوف يدفع عنه هذين الخطرين : الخارجي والداخلي معاً . فكان لدفع هذين الخطرين إذاً أن تأسست (الديكتاتورية) التي حكمت في عهد المؤتمر الوطني والتي لا زالت تحكمه في عهد المديرين . ومع ذلك فقد أخفقت هذه الديكتاتورية في دفع هذه الأخطار عنه ، بل ظلت هذه الأخطار قائمة ومتجددة بل واقتضى وجودها وعدم زوالها اللجوء إلى اتخاذ نفس الإجراءات التي قاسى الشعب من جرائمها الأهوال في (عهد الإرهاب) .

من ذلك (قانون الرهائن) Loi des Otages الذي صدر منذ ١٢ يوليو ١٧٩٧ ، وكان من طراز (قانون المشبوهين) المعروف الذي صدر في ١٧ سبتمبر ١٧٩٣ وكان من دعائم عهد الإرهاب . فقد أجاز (قانون الرهائن) للحكومة أن تأخذ رهائن من العائلات المشتبه في أنها تعطف على الفارين من التجنيد أو المنضمين إلى عصابات المملوكين ، أو المشتبه في أنها ذات قرابة ولو بعيدة بالمهاجرين ، . على أن يكون نصيب هؤلاء الرهائن الإعدام إذا حاولوا الهرب ، وكذلك نفي أربعة منهم ومصادرة أموالهم ،

مع فرض غرامة جماعية عليهم؛ وذلك فى نظير كل جمهورى واحد يلقى حتفه على أيدي خصوم الحكومة .

ولقد قاوم الشعب هذا القانون الذى أعاد — كما قال الأهلون — حكومة سنة ٩٣ والذى لا يمكن أن يتجمله إنسان ، ؛ وظهرت هذه المقاومة فى تأليف الجمعيات للانتقام من الموظفين الذين يريدون تنفيذ (قانون الرهائن). وزيادة على ذلك فقد أفرع الشعب وأربعه ، وأعاد إلى ذهنه ذكريات عهد الإرهاب الأليم ، وجعله يتقم على حكومة المديرين ، أن هذه الحكومة حتى تكسب — كما اعتقدت — الرأى العام ، لم تلبث أن أجازت من جديد تشكيل (نادى اليقاقة) القديم ، فصار هذا يعرف الآن باسم (جمعية المانيج) Société du Manège نسبة إلى صالة (المانيج) — ملعب الخيل — التى كانت مكان جلسات الجمعية التأسيسية الوطنية ، والجمعية التشريعية ، والمؤتمر الوطنى . وقد انضم إلى جمعية المانيج هذه حوالى (١٥٠) نائباً ، عكست خطاباتهم ومناقشاتهم صورة من تلك الأقوال المحمومة التى تميزت بها مناقشات المؤتمر الوطنى فى سنة ١٧٩٣ ، بالإضافة إلى التعبيرات الاشتراكية والشيوعية المنتشرة الآن كنتيجة للحركات الديمقراطية التى قامت فى عامى ١٧٩٥ ، ١٧٩٦ .

وتزايد فزع الشعب عندما صار الفوضويون ، Anarchistes يتحدثون علناً فى (مقهى جودو) Café Godeau بالقرب من التويلرى عن ذبح ألوف الناس انتقاماً لإعدام (روبسيير) ، و (بايف). وأخذت تروج الإشاعات بأن مجلس الخمسةة يعزم إعادة تأسيس (لجنة الخلاص العام) ، وأن الجنرال (جوردان) أبرز القوادى فى باريس ، قد شرب فى مأدبة نخب إحياء عهد «حاملى الحراب» piques — أى الثوريين «اليقاقة» . فقامت المظاهرات ، ووقعت الالتحامات فى شوارع باريس ؛ واضطر مجلس الشيوخ إلى إغلاق صالة (المانيج) . ولكن (جمعية المانيج)

وظلت هذه الجمعية موضع كراهية عظيمة عامة؛ فحملت الصحف عليها حملات عنيفة، وهزأت بها الجماهير وسخرت منها في الطرقات والمقاهي والمسارح وفي كل مكان؛ ولكنها بقيت مبعث رعب، وإرهاب للجميع. لأن أعضاءها كانوا في البوليس، والموظفين المنتشرين في مختلف فروع الإدارة؛ ثم كان لها أنصار عديدون في مجلس الخسائة، ويعطف عليها من حكومة المديرين، إثنان: هما (جوهيه) و(مولان)؛ بينما كان من بين أعضائها ثلاثة من القواد: برنادوت، وهو وزير الحرية، وجوردان، وأوجيرو.

والفرع الذي استبد بالشعب، حدث في نفس الوقت الذي كان قد أوقف فيه الهجوم العام الذي شنّه الحلفاء على فرنسا (عند تشكيل المحالفة الدولية الثانية). وتركزت حينئذ العمليات العسكرية على خط الحدود في ميدانين أساسيين، (أولهما)، في سويسرة: حيث استطاع الجنرال (ماسينا) هزيمة الروس بقيادة (كورساكوف) Korsakov في زيوريخ في ٢٥-٢٦ سبتمبر ١٧٩٩، في حين اضطر الجنرال (سواروف) إلى التقهقر صوب إقليم (جريسون) بعد أن هلك نصف عدد جيشه وفقد مدفعيه وكل عتاده؛ (وثانيهما) - في هولنده: حيث انتصر الجنرال (برون) في برجن Bergen، في ١٩ سبتمبر ١٧٩٩، على الجيش الانجليزي الروسي الذي ذكرنا أنه نزل على الشاطئ الهولندي بقيادة دوق يورك. فاضطر دوق يورك إلى التسليم في (اتفاق ألكمار) Alkmaar في ١٨ أكتوبر ١٧٩٩، والإبحار مع قلول جيشه إلى إنجلترا في ٣٠ نوفمبر؛ وبذلك تم إنقاذ فرنسا.

الحملة المصرية وبونابرت (١٧٩٨ - ١٧٩٩)

ولكن هذه الانتصارات لم تثر اهتمام الشعب وقتئذ ، بسبب سوء الموقف الداخلى من جهة ، ولأن الأنظار من جهة ثانية كانت متجهة نحو مصر ، التى صارت ميداناً لانتصارات بونابرت الباهرة . ولقد أخفيت عن الشعب الفرنسى أنباء أية هزائم تكون قد حلت بجيش الشرق فى مصر ، أو أية صعوبات تحيط به أو الأخطار التى كانت محدقة بهذا الجيش ، فلم يعرف الشعب شيئاً عن ذلك كله ، وبدأت من هذا الحين تحاك الأساطير حول البطل الذى علق الشعب المسكود الآمال العظيمة فى أن تستعيد فرنسا مجدها وفخارها ، بفضل هذا القائد الشاب ، الذى غامر فى بلاد الشرق ، : بلاد الأسرار والغموض ، والبلاد التى ذهب إليها بونابرت غازياً فاتحاً ، ومنشئاً ومؤسساً للامبراطوريات العظيمة .

وكان المقصود من إرسال الحملة إلى مصر مهاجمة الإنجليز فى طريق مواصلاتهم مع الهند عندما اتضح أن من المتعذر مهاجمتهم فى جزيرتهم . ومن المتواتر أن بونابرت نفسه كان عندئذ يحلم بمشروعه الشرقى العظيم ، وأن حكومة الإدارة عندما قررت فى ١٢ إبريل ١٧٩٨ ، إرسال (جيش الشرق) بقيادة بونابرت إلى مصر إنما كانت تبغى إلى جانب ما ذكرنا التخلص مؤقتاً أو إلى الأبد ، من القائد المنتصر الذى صار يحاط بهم بلهجة الأمر صاحب السلطان والنفوذ فى شئون الدولة ، والذى يضع حكومة المديرين أنفسهم تحت رعايته أو حمايته . ومن الثابت أن فرنسا كانت تريد إنشاء مستعمرة جديدة ، فى ميادين جديدة ، ووفق مبادئ استعمارية جديدة تعوض عليها خسارتها فى جزر الهند الغربية ، وتمكنها من إحياء مجد الامبراطورية الاستعمارية القديمة .

ومهما يكن من أمر فقد جرت الاستعدادات لهذه الحملة فى هدوء وكتمان ، وكاد يعطل قيامها وقوع أزمة اتتابت العلاقات الدبلوماسية

مع النمسا عندما حدث شغب في فينا ، انتزع الجمهور في أثاثه علم الثورة المثلث الألوان من مبنى السفارة الفرنسية ، وغادر السفير الفرنسي (برنادوت) فينا في ١٥ أبريل ١٧٩٨ ؛ ولكن النمسا لم تستطع إثارة الإمارات الألمانية للدخول في حرب معها ضد فرنسا لعدم استعدادها . وعندئذ تخلى بونايرت عن عزمه على الذهاب إلى (رشتات) لتسوية الأمور بنفسه (٢ مايو) . وذهب بدلا من ذلك إلى طولون ، فأبحرت الحملة من طولون في ١٩ مايو ١٧٩٨ . وفي أول يوليو وصلت إلى الاسكندرية بعد أن استطاعت الإفلات من الأسطول الانجليزي بقيادة (نلسن) في البحر الأبيض ، واستولت على جزيرة مالطة (١٩ يولية) .

ودخل بونايرت القاهرة بعد أن أوقع بالماليك هزيمة كبيرة في واقعة الأهرام في ٢١ يوليو ١٧٩٨ . ولكن لم يلبث أن تخرج موقف الفرنسيين عندما حطم (نلسن) أسطولهم في أبي قير في أول أغسطس ؛ فانقطعت بسبب هذه الكارثة المواصلات بين جيش الشرق ، وأرض الوطن ، وعار من الآن فصاعداً الفرنسيون محصورين في فتوحاتهم . وعندما أعلنت تركيا الحرب على فرنسا (٩ سبتمبر ١٧٩٨) ترك بونايرت الجنرال (ديزيه) Desaix في مصر بينما زحف هو إلى الشام ، وانتصر على العثمانيين في معركة جبل طابور ، Mont Thabor في ١٧ أبريل ١٧٩٩ . ولكنه أخفق في اقتحام حصن عكا ، ولما كان الطاعون قد انتشر في جيشه ، وبات مهدداً بوقوع هجوم عثماني - إنجليزي عليه ، فقد اضطر بونايرت إلى التقهقر (٢٠ مايو) والانسحاب إلى مصر ، التي وصلها في الوقت المناسب لينتصر على العثمانيين الذين نزل جيشهم في أبي قير (٢٥ يوليو - ٢ أغسطس ١٧٩٩) . وفي ٢٢ أغسطس غادر بونايرت مصر بعد أن ترك كليبر في قيادة الحملة . ومن المعروف أن الجنرال (منو) لم يلبث أن خلف هذا الأخير في القيادة بعد مقتله ، وأنه (أي منو) اضطر إلى التسليم بعد ذلك وخرج الفرنسيون نهائياً من مصر (في أغسطس وسبتمبر سنة ١٨٠١) .

ونجا بونابرت بأعجوبة من الأسطول الانجليزى المتجول فى البحر الأبيض ، فوصل إلى فيريجوز Fréjus ، على ساحل إقليم بروفنس الجنوبى فى ٩ أكتوبر ١٧٩٩ ، وفى ١٣ أكتوبر دخل باريس .

وكانت باريس عندما وصلها بونابرت ، تتحدث من مدة سابقة ، عن ضرورة إصلاح الدستور بشكل يكفل تركيز وتقوية السلطة التنفيذية ، حتى يتسنى بفضل ذلك إنشاء عهد من الاستقرار فى فرنسا . فقد نشر (بنيامين كونستان) Benjamin Constant بوحي من (سيس) كراسة عن « الثورة — المضادة ، الإنجليزية ؛ والتي أعادت أسرة ستيوارت إلى العرش فى سنة ١٦٦٠ . وكان (بنيامين كونستان) من الذين أسسوا مع (سيس) ، ومدام دى ستال وتاليران ، فى سنة ١٧٩٧ حزباً عرف باسم (الجماعة أو الدائرة الدستورية) Cercle Constitutionnel ، وهو حزب جمهورى يؤيد وقتذاك حكومة الإدارة ضد حزب (الكليشيان) المعروف من « المعتدلين ، الملكيين . وفى هذه الكراسة نقد (بنيامين كونستان) « الفجوات ، الكثيرة فى الدستور والتي تسبب عنها اللجوء إلى استخدام وسائل العنف والشدة ؛ فبدلاً من إنشاء أداة تنفيذية قوية ؛ صار الاعتماد على الانقلابات والثورات لتحقيق رغبات الأحزاب المتناحرة ؛ والتي اتخذت من دعوى وضع الدستور ؛ أو التمسك به ، أو تعديله ؛ أو تغييره ، ستاراً تخفى وراءه تنازعها على السلطة . ثم طالب (بنيامين كونستان) بإنهاء « الثورة ، وذلك كما قال بالاستفادة من الظروف القائمة فعلاً لتخليص « المبادئ ، الصحيحة ، والتي تجعل ممكناً ، أخيراً وبعد كل هذه الانقلابات والثورات ، « تأسيس الجمهورية » .

ولقد قالت بهذا رأى كذلك (مدام دى ستال) فى كتاب نشرته فى الشهور الأخيرة من عام ١٧٩٨ ، بعنوان « الظروف القائمة فعلاً والتي يمكن بها إنهاء الثورة »^(١) .

(١) Des Circonstances Actuelles Qui Peuvent Terminer La Révolution.

وقد قرأ هذا الكتاب وصححه (بنيامين كونستان) ومع أن كل ما عنت به (مدام دي ستال) في هذا المؤلف ، كان ضمان مصالح الأغنياء ، فقد تحدثت عن « النظام » ، Ordre ، وعن « السلام » ، Paix : وهما الأمران اللذان طلبت الجماهير (الشعب) في فرنسا في سنة ١٧٩٨ ، أن تتأسس حكومة مركزية قوية في البلاد حتى يمكن تحقيقهما . لأن الحاجة باتت ملحة الآن « للنظام » ، و « للسلام » ، أكثر من أى وقت مضى .

وأخذ (سيس) يفكر جدياً في موضوع الوسيلة التي يمكن بفضلها جسم الخلافات التي تحدث بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . و (سيس) كان العدو اللدود لدستور العام الثالث ، وهو كما نعلم لم يشترك في وضعه ، ولقد كانت أكبر معاييب هذا الدستور ، وعلى نحو ما ذكرنا ، أنه لم يبتكر الوسيلة التي يمكن بها فض ما ينشأ من خلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بالطرق الدستورية القانونية ، أى بالطرق السلبية والنظامية . ولم يكن أحد قد استشار (سيس) عند وضع هذا الدستور .

ولقد تخيل (سيس) نفسه وإلى جنبه قائد عسكري على رأس حكومة قوية وقادرة على إعادة النظام والسلام إلى فرنسا ؛ ويلتف حوله ليس فقط المعتدلون ، ولكن الوطنيون المخلصون ، والملكيون ، والمتآمرون المغامرون ، وبالاختصار كل أولئك الذين يريدون : (إنهاء الثورة) ، أى الذين يريدون تحقيق ما صار الجميع في عام ١٧٩٨ يطلبونه ؛ لأن فريقاً منهم قد امتلأت جيوبهم بالمال ويغنون استمرار الفائدة التي جنوها من « الثورة » ؛ ولأن فريقاً آخر لم يكن قد استفاد شيئاً من (الثورة) ، وصار ينبغي الآن الاستفادة من تغيير الأوضاع القائمة عندما تنتهى « الثورة » ؛ ولأن فريقاً ثالثاً كان يؤمن إيماناً صادقاً بضرورة « إنهاء الثورة » عن إيمان بالمثل العليا .

أما بوناپرت فقد وقف سريعاً على كل ما كان يدور ويحدث حوله ،

وأشرك نفسه سريعاً فى هذه المباحثات الدائرة حول ضرورة إنهاء الثورة . وعندما سأله (تاليران) عن رأيه فى دستور العام الثالث ، كان جوابه : « أن تنظيم الشعب الفرنسى لم يكبد يبدأ بعد ، ولقد حمل بونايرت حملة عنيفة على دستور العام الثالث الذى ترك للهيئة التشريعية ، كما قال ، الحق فى تقرير السلم والحرب ، والحق فى فرض الضرائب . وأعلن بونايرت أن السلطة الحكومية هى التى يجب اعتبارها الممثل الحقيقى للأمة .

ومع أن شعوراً بالعداء ، كان متبادلاً بين (سيس) و (بونايرت) ، فقد كفت الصلات التى نشأت بين الرجلين ، منذ إقامة بونايرت فى باريس ، لأن يعتقد (سيس) أن بوسعه الاعتماد على بونايرت فى تدبير الانقلاب ، المنتظر ؛ ولأن يعتقد بونايرت من ناحيته ، أن بوسعه بعد الانقلاب ، أن يسلب من (سيس) كل سلطة حقيقية بسهولة ، وعن ذلك فقد تم الاتفاق بينهما على أن يتعهد بونايرت بتنفيذ الانقلاب ، فى نظير أن يوضع موضع التنفيذ ذلك الدستور الجديد الذى كان قد أعده (سيس) نفسه .

انقلاب ١٨ ، ١٩٠٩ بريمبر سنة ٨ (٩ ، ١٠ نوفمبر ١٧٩٩)

وكان (سيس) قبل مجئ بونايرت من مصر قد بدأ يدبر مؤامرة الانقلاب الذى يقضى على حكومة الإدارة ، وعلى دستور العام الثالث ، ويتيح الفرصة لإنشاء الحكومة المركزية القوية التى تستطيع إعادة (النظام) و (السلام) إلى فرنسا .

ولكن (سيس) وجد من المتعذر الاستناد على (المعتدلين) وخدم لتنفيذ الانقلاب ، ورأى من الضرورى الاستعانة بقوة عسكرية ، أى الاعتماد على قائد له من حسن السمعة وقوة النفوذ ، ما يضمن نجاح المؤامرة ولما كان بونايرت بعيداً عن فرنسا ، فقد اتجه تفكير (سيس) إلى الجنرال

(جوير) Joubert ، الذي أعطى قيادة جيش إيطاليا ، على أمل أن يتمكن من هزيمة القائد الروسي (سواروف) في إيطاليا ، فيعاون الحكومة عند عودته منتصراً ، في القضاء على اليقافة ، ووضع دستور جديد بدلا من دستور العام الثالث .

ومن المسلم به أن (سيس) وجماعة من أعوانه كانوا يفكرون وقتئذ في إنشاء ملكية دستورية . وهناك من يقولون أن (سيس) كان على اتصال بوكلاء الدوق دورليان ؛ وقال غيرهم أنه متصل بأمير بروسيا أو بدوق برنسويك ؛ أو أنه يريد تولية أمير من أسرة بربون الاسبانية ... الخ إلى غير ذلك . كما أن (مدام دي ستال) كانت تدعو إلى جعل البروتستانتية دين الدولة الرسمي في فرنسا . ومن المقطوع به أن فكرة إنشاء الملكية من جديد في فرنسا كانت قائمة ، قبل حدوث انقلاب بريمير بأربعة أشهر . ولقد قضى هذا الانقلاب على كل ذلك .

أما (جوير) فقد غادر باريس في ١٦ يوليو ، ولكنه لم يلبث أن انهزم كما عرفنا على يد (سواروف) ، وقتل في معركة نوفي Novi في ١٥ أغسطس ١٧٩٩ وهي المعركة التي أفقدت فرنسا كل إيطاليا ، ماعدا (جمهورية ليغوريا) فاتجهت الآن الأنظار إلى بونايرت كالرجل الذي في وسعه وحده إنقاذ فرنسا .

وفي ٣٠ أغسطس كتبت الصحف : « أن بونايرت هو الرجل الذي نفتقده ، ^(١) ويعوزنا .

ولم تلبث حكومة الإدارة أن سلت بضرورة استدعائه من مصر . فقررت في ١٠ سبتمبر ١٧٩٩ أن تدخل في مفاوضات مع تركيا عن طريق السفير الأسباني لدى الباب العالي ، من أجل عودة بونايرت والجيش الفرنسي في نظير إرجاع مصر إلى الباب العالي ، وفي ١٨ سبتمبر صدرت

التعليقات من حكومة الإدارة إلى بونايرت بأن يتخذ كل الخطوات العسكرية والسياسية، والتي يرى بعقريته أنها ضرورية لتحقيق عودتهم مع جيش الشرق إلى فرنسا .

ولكن قبل أن تصل هذه التعليقات إلى بونايرت ، كان هذا قد غادر مصر كما عرفنا منذ ٢٢ أغسطس . وفي ١٣ أكتوبر ١٧٩٩ وصل إلى باريس . وبدأت الاستعدادات للانقلاب بأن أشرك (سيس) في المؤامرة اثنين من المديرين هما : روجرديكو ، وباراس وأكثر الوزراء . وأكثرية مجلس الشيوخ : وكان من أعضاء هذا المجلس (جوزيف) شقيق بونايرت . ومن جهة أخرى تعهد شقيق بونايرت الآخر ، (لوسيان) - وكان رئيس مجلس الخمسة ومشهودا له بالكفاءة والذكاء ، وبأنه برلماني ماهر - تعهد بأنه المسئول عن مسلك هذا المجلس . ثم انضم إلى المؤامرة نفر من رجال المال الذين أغضبهم على حكومة الإدارة ذلك القرض الإجبارى الذى فرضته هذه الحكومة على الأغنياء ، فقام بالاتفاق على الحركة وتمويلها أحد المتعهدين والموردين للجيش ويدعى (كولو) Colloi ، ومصرفى يدعى (أوفرارد) Ouvrard واكتملت الاستعدادات لتنفيذ المؤامرة (أو الانقلاب) يوم ٨ نوفمبر (١٧ بريمير سنة ٨) .

واتفق رأى المتآمرين على نقل مكان اجتماع الهيئة التشريعية إلى خارج باريس ؛ وكان لمجلس الشيوخ بحكم الدستور الحق فى تغيير مكان اجتماع الهيئة التشريعية . فادعى المتآمرون اكتشاف «مؤامرة» من تدير اليعاقية وانهقد مجلس الشيوخ لبحث هذه المسألة مساء يوم ٨ نوفمبر (١٧ بريمير) وبقي منعقداً طوال الليل حتى الثامنة من صباح اليوم التالى، ٩ نوفمبر (١٨ بريمير) وقرر المجلس أن ينقل مكان اجتماع الهيئة التشريعية إلى (سان كلو) ST Cloud ، وعهد بتنفيذ هذا القرار إلى بونايرت ؛ الذى عين لهذا الغرض حاكما عسكريا لباريس . وبناء على ذلك فقد حضر (بونايرت) مع قواده

وضباطه إلى قصر التوريلى ليحلف أمام مجلس الشيوخ بيمين الولاء للدستور . وخطب بونابرت فحمل على القوانين التى تودى إلى بؤس الشعب وتساعد على نهيه ، وحمل على حكومة فاسدة تقضى على الثمرة التى يجب أن تجنيها البلاد من فتوحاته ومن الجهود التى يبذلها من أجل إنعاشها ، وزيادة ثروتها ، وجلب السلام والهدوء إليها . وحمل على الاستبداد ؛ ثم طالب بقيام الحكومة الطيبة التى تجعل الناس ينسون اختلافاتهم ونزعاتهم الحزبية ، وقال : إنما نحن نريد جمهورية تقوم على قواعد من القانون والأخلاق ، والحرية المدنية ، والتسامح السياسى .

وبادر بالاستقالة من حكومة المديرين : كل من (سيس) و (روجوديكو) وتبعهما (باراس) . وعندما رفض (جوهيه) و (مولان) أن يحذوا حذوهم ، كان نصيبهما السجن فى قصر لكسمبرج تحت حراسة الجنرال (مورو) .

وفى ١٠ نوفمبر (١٩ برمير) اجتمعت الهيئة التشريعية فى (سان كلو) مجلس الشيوخ ومجلس الخمسمائة . وكانت أكثرية أعضاء (الخمسائة) غاضبة بما جرى فى اليوم السابق ، وناقدة على مدبرى هذه الحركة ؛ وبدأ الأعضاء يحلفون ، عضوا بعد آخر ، بيمين الولاء من جديد للدستور العام الثالث ، وسط الهياج والصخب الشديدين ، وعندئذ قرر بونابرت أن يحضر بنفسه إلى المجلس لإنهاء المسألة .

وحوالى الرابعة بعد ظهر اليوم نفسه ، حضر بونابرت إلى مجلس الشيوخ أولا ، وكان يبدو عليه الارتباك ؛ وعندما تكلم قوبل بفتور ، وفاته أن يذكر أن سبب الانقلاب هو مؤامرة اليقاقة الموهومة . ثم انتقل بعد ذلك إلى مجلس الخمسمائة . ولكنه ما أن وقف خارج باب القاعة حتى تعالت النداءات والهتافات بسقوط الديكتاتور والطاغية ، وبطرده خارج القانون ، أى إهدار دمه . ثم هاجمه جماعة من النواب المهتاجين وضيقوا الخناق عليه (م ٢٥ - البورجوازية)

وهم يهددون ويتوعدون ؛ فأتقنه رجاله الذين يهرعان ما أحاطوا به ،
يتلقون عنه ضربات « اليقاقة » ؛ واستطاعوا أن يحملوه خارج القاعة .
وعبثاً حاول (لوسيان بونايرت) رئيس مجلس الخمسة أن ينفذ عن أخيه
أو أن يكبح جماح الأعضاء الثائرين . وعندئذ غادر (لوسيان) قاعة المجلس
ليخطب في الجنود ، وليطلب منهم بوصفه رئيساً لمجلس الخمسة أن يتقنوا
« الأكثرية » من النواب ، الذين تهمهم « الأقلية » ، التي أعضاؤها من اليقاقة
« الأوغاد » ، صنائع الانجليز الذين يهددون هذه « الأكثرية » ، بمخازمهم ،
والذين يريدون الفتك بقائدهم (قائد الجند) بونايرت ؛ وحتى يزول كل
تردد لدى الجنود ، أقسم (لوسيان) « اختراق سيفه صدر أخيه إذا جروا
هذا فعرض حرية فرنسا للخطر » . ثم تكلم بونايرت ؛ ودخل الجنود
بسلاحهم وعلى رأسهم الجنرال (مورا) Murat ، والجنرال (لوكير)
إلى قاعة المجلس ليطردوا هذه « العصاة » — كما طلب منهم بونايرت —
عن بكرة أيهم . ١

نهاية حكومة الإدارة (١٠ نوفمبر ١٧٩٩ : ١٩ برير سنة ٨)
وكان بعد هذا « التطهير » أن اجتمع برئاسة لوسيان بونايرت في مساء
اليوم نفسه (١٠ نوفمبر ١٧٩٩ ، ١٩ برير سنة ٨) مجلس الخمسة ، وقد
نقص عدد أعضائه ، فصاروا حوالى الثلاثين ، ليتخذ القرار الذى يعترف
بقانونية الانقلاب الذى حصل . فتقرر إلغاء حكومة الإدارة : « لقد صارت
حكومة الإدارة منتهية » ^(١) وتقرر إسقاط العضوية عن (٦١) نائباً ،
لما ظهر منهم من تطرف وعدوان « خصوصاً في جلسة هذا الصباح » ؛
وتقرر أن تنشأ بصورة مؤقتة « هيئة أو لجنة قنصلية تنفيذية » ^(٢) ، مؤلفة

(١) Ils'y a Plus de Directoire

(٢) Commission Consulaire Exécutive

من المديرين السابقين : سيس ، وروجرديكو . ومن الجنرال بونايرت ، على أن يمارس هؤلاء الثلاثة « سلطة الإدارة » ، وأن يعهد إليهم بتنظيم كل فروع الحكومة والعمل على استتباب الهدوء والنظام في الداخل ، والوصول إلى عقد السلام على أسس ثابتة متينة ومشرفة . ثم تقرر تأجيل انعقاد الهيئة التشريعية إلى يوم ٢٠ فبراير ١٨٠٠ . وأخيراً تقرر أن يعين المجلسان لجنة من ٢٥ عضواً لوضع تقرير عن التغييرات اللازم إدخالها على قوانين الدستور الأساسية ، ولعرض ذلك على الهيئة التشريعية عند اجتماعها . وقد أقر مجلس الشيوخ هذه القرارات لتصبح قانوناً . وحلف القناصل الثلاثة « المؤقتون » ، في مجلس الشيوخ يمين الولاء للجمهورية « الواحدة والتي لا تتجزأ » ، وللحرية والمساواة : وللنظام التمثيلي (النيابي) ، وكان (لوسيان بونايرت) هو الذي وضع صيغة هذا القسم . وبذلك يكون قد انتهى عهد حكومة الإدارة .

• • •

إنهاء الثورة :

ذلك إذا كان انقلاب ١٨ ، ١٩ برمير سنة ٨ ، وهو انقلاب قابله سواد الشعب لأسباب عديدة ومتنوعة ، ليس فقط دون إبداء أية معارضة ضده بل وبالارتياح والترحيب به . ذلك بأن حكومة الإدارة كانت قد صارت موضع كراهية الشعب واحتقاره بسبب طغيانها وفسادها وعجزها . ولقد ترتب على سقوط هذه الحكومة أن تسلم بونايرت مقاليد الأمور في فرنسا لثقة الشعب به . ومع أن بونايرت بقي لفترة قصيرة من الزمن بعد ذلك يحرص على المظاهر والعادات التي أوجدتها « الثورة » ، إلا أن اليوم الذي تولى فيه بونايرت السلطة والحكم في فرنسا إنما يحدد في واقع الأمر آخر أيام الجمهورية .

قال (مينييه) Megnet تعليقاً على انقلاب ١٨ - ١٩ بريمير سنة ٨ :
 « وهكذا وقع الاعتداء على القانون بحدوث هذا الانقلاب ضد نظام المجالس
 التمثيلية [النيابية] . ولقد بدأت القوة تفرض سلطانها . أن انقلاب ١٨ بريمير
 [٩ نوفمبر ١٧٩٩] يشبه الانقلاب الذى حصل على يد الجيش ضد التمثيل
 النيابى يوم ٣١ مايو [١٧٩٣] وهو الانقلاب الذى أسقط الجيروند فى عهد
 المؤتمر الوطنى [لو أن هذا [الانقلاب] لم يكن موجهاً ضد حزب [من
 الأحزاب] بل ضد القوة الشعبية . ولكن من الإنصاف أن يميز الإنسان
 بين ١٨ بريمير ، وبين الحوادث اللاحقة لهذا الانقلاب والمترتبة عليه .
 لقد كان فى وسع المرء أن يعتقد وقتئذ أن الجيش إن هو إلا عضد للثورة ،
 كما كان الشأن يوم ١٣ فندمير (سنة ٤ ، هـ أكتوبر ١٧٩٥ يوم أن دافع
 بوناپرت عن المؤتمر الوطنى) ، وكما كان الشأن يوم ١٨ فريكتور (سنة ٥ ،
 ٣ سبتمبر ١٧٩٧ ضد الملكيين) ، وأن هذا التغيير الذى لا مفر منه
 سوف لا يتحول أثره لفائدة (أو لنفع) رجل ورجل واحد فقط سوف
 يجعل من شباب فرنسا قرياً جيشاً كبيراً ، وسوف يجعل العالم الذى كان
 حتى هذه اللحظة منشغلاً ومتأثراً ، بتلك الرجفة (أو الهزّة) الأدبية
 والنفسية العظيمة (التى أحدثتها الثورة) لا يسمع إلا وقع أقدام جيشه ،
 ولا يستجيب إلا لإملاء إرادته . »

لقد قام انقلاب ١٨ بريمير سنة ٨ « لإنهاء الثورة » ، أى لإنهاء تلك
 الاضطرابات التى نجمت من وجود الخطرين الخارجى والداخلى ، ومن
 تجددهما المستمر بالرغم من الإجراءات العنيفة والدموية ، التى أهدرت
 المبادئ التى نادت بها الثورة ذاتها ، ولقد وضعت (الثورة) أسباب السلطة
 فى أيدي ديكتاتورية بورجوازية ، رضيت كي تحافظ على الثراء الذى
 نالته والمنافع التى حصلت عليها بسبب « الثورة » ، وكى تأمن على أرواحها منذ
 أن تطلعت يداها بدم الملك - رضيت بأن تفصل السلطة إلى أيدي

ديكتاتورية محاذرة ضيقة . هي ديكتاتورية حكومة المديرين « الخامسة » ، يحدوها إلى هذا رغبتها الملحة في ذلك « الاستقرار » الذي جلبت تنشده منذ أن انتهى عهد الإرهاب . ولقد خيل إليها تحت ضغط رد الفعل الذي حدث بعد ٩ ترميدور سنة ٢ أن لا سبيل إلى إنشاء الحكومة المركزية القوية إلا إذا زادت توضيحية الأمة بحرياتها وحقوقها ، على أمل أن يتحقق « الاستقرار » الذي إنما يحفظ في صميمه مصالح هذه البورجوازية على أساس أن يستتب « النظام » في الداخل وأن يسود « السلام » ، علاقات الجمهورية مع سائر الدول .

ولكن هذه الديكتاتورية الخامسة لم تحقق شيئاً من « الاستقرار » المنشود ، فالخطر الخارجي ماثل ومتجدد ، والاضطرابات الداخلية ماثلة ومتجددة . ولقد زاد من حدتها تدهور الحالة المالية والاقتصادية والخلقية من ناحية ، وتعدد الانقلابات الحكومية بسبب تنازع الأحزاب على السلطة ، ونتيجة للعجز الظاهر ، في ترتيب نظام الحكم ، الذي أوجده دستور العام الثالث (١٧٩٥) ، من ناحية أخرى . وهو ذلك العجز الذي جعل (الانقلابات) الوسيلة الوحيدة لحسم كل خلاف قد ينشأ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدولة .

ومنذ أن فشلت حكومة المديرين (أو الديكتاتورية الخامسة) *Pentarches* في إعادة « النظام » ، و « نشر السلام » ، اتجهت الرغبة نحو « إنهاء الثورة » : أي نحو إنهاء تلك الأخطار التي أوجدتها « الثورة » : خطر الغزو الأجنبي ، وخطر الانقلابات والثورات الداخلية — وذلك هو معنى الاستقرار المنشود بدعامتيه : النظام ، والسلام . وكانت الوسيلة لتحقيق ذلك التسليم بضرورة التوضيحية مرة أخرى بحريات وحقوق الأمة ، في سبيل إنشاء حكومة مركزية أشد قوة من الحكومات السابقة فكان ذلك منشأ « جمهورية القنصلية » ، وكان في ذلك « إنهاء » الثورة ، فعلاً .

فبعد انقضاء عهد الإدارة ، أى انقضاء التجربة التى مهدت لقيام حكومة الفرد فى الحقيقة ، يكون قد بدأ عهد جديد يتميز بقيام محاولة جديدة ثانية لتحقيق «الاستقرار» فى فرنسا . ذلك كان هدف الجمهورية القنصلية التى أنشئت فى انقلاب ١٨ برير سنة ٨ ، وذلك سوف يكون مبعث قيام ديكتاتورية الإمبراطورية : «إمبراطورية» نابليون الأول ، التى حلت «قانوناً» محل «الجمهورية» التى اختفت عندئذ شكلاً ، وحقيقة واقعة .

الْبَابُ الْخَامِسُ

الثورة وأوروبا

الفصل الأول

سياسة الثورة

تمهيد:

قال أنصار الثورة : إن من مآثرها أنها أحلت القانون والعقل محل القوة ، فانتست أعمالها بهذا الطابع الجديد في الداخل ، أى أثناء حوادث الثورة ذاتها في فرنسا ، وفي الخارج ، أى في علاقات الثورة أو (الجمهورية) بسائر الدول الأوروبية ، وبشعوب هذه الدول ، وكان إحلال القانون والعقل محل القوة في حياة الأفراد والشعوب ، ثم في علاقات الدول بعضها ببعض ، عنصراً جديداً ينطوى على مبدأ « مثالي » . ولقد أرادت (الثورة) أن يذيع هذا المبدأ المثالي في أوروبا ، فلا تختص به فرنسا وحدها ، ولا يشمل أثره الفرنسيين وحدهم بل يتعدى الحدود الفرنسية ليتسنى (تطبيقه) في بلدان أخرى ، ولا تظل آثاره مقصورة على الفرنسيين وحدهم . وعملت (الثورة) لتحقيق هذه الغاية . وكان عندئذ أن انتقلت (الثورة) ذاتها من حادث « موضعي » ، أو « محلي » ، إلى (حركة) عامة شاملة ، ولقد عبر خير تعبير عن اصطلاح الثورة بهذا (الشمول) الذي صار لها أحد الذين عاصروا الثورة ، وراقبوا حوادثها ، ونعني به (ماليه دي بان) Mallet du Pan — وكان من جنيف ، ويرأس تحرير صحيفة من صحف الرأي المعارض للثورة (عطارد فرنسا) Mercure de France ، وشهد له (تين) Taine بالقدرة والحصافة ودقة الملاحظة وعمقها ، في حين اعتبره مؤرخ الثورة (أولارد) Aulard ، أحد القادحين في الثورة ، الذين أكل الحقد قلوبهم — فقد قال (ماليه دي بان) منذ ١٧٩٣ ما معناه : إن

الثورة لم تعد ملكا ، للفرنسيين وحدهم فحسب ، يستأثرون بامتلاكها دون غيرهم من الشعوب ، لأن الثورة بفضل (الطابع العام) الذى صار لها لم تعد حركة يختص بها شعب دون آخر .

وأما السبب فى أن (الثورة) صارت (حركة شاملة) فهو من شقين : أولها أن الثورة أتت بالمبادئ الجديدة التى نادى بها أصحابها والبورجوازيون ، والذين دانت لهم السلطة فى بلادهم على أنقاض (النظام القديم) الذى حطموه بأيديهم بعد نضال عنيف ضد الإقطاع وبقاياها فى بلادهم (فرنسا) . فقرروا المبادئ التى كفأت حقوق الأفراد والشعوب وحررياتهم وأكدت سيادة الأمة ، التى ترتب عليها أن تكون الأمة نفسها مصدر السلطات ، وأقامت نوع الحكومة المستندة على (المذهب الحر) الذى يكفل تأمين البورجوازية على مصالحها ، بأن يقرر لها حقاً صريحاً وقبل كل اعتبار آخر ، ليس فى مشاركة الحكم فحسب ، بل والسيطرة عليه كذلك ؛ سواء جاءت هذه السيطرة بطريق ممارسة الديمقراطية الصحيحة ، أم بتأسيس ديكتاتورية الفرد .

ولقد كانت القومية كذلك من المبادئ الجديدة التى أذاعتها الثورة ، وعملت على نشرها خارج حدودها وتطبيقها على الشعوب التى احتكت بها فى حروبها ، وكنتيجة لتشكيل علاقتها بالحكومات (الأوروبية) وتطورها . فقد كانت « الذاتية » التى يقوم عليها الشعور القومى من الأهداف التى عملت (الثورة) من أجل إحيائها أو إيقاظها أو استكمالها لدى (الأمم) التى لم يكن هناك معدى عن تأثرها بصورة أو بأخرى بالمبادئ الحرة والقومية التى نادت بها الثورة . وكان معنى (الذاتية) أن تتحرر الشعوب من كل سلطان أجنبي عنها ، وأن تبنى فى الوقت نفسه كياناتها السياسى إلى جانب (ذاتيتها) الروحية والاجتماعية ، وتلك مهمة من حق (البورجوازية) - الطبقة المتوسطة ؛ وقبل غيرها من الطبقات فى اعتبار الثورة - القيام بها .

على أن أصداء الاصطدام بين هذه الآراء والمبادئ الجديدة وبين مصالح الإقطاع في (النظام القديم) كانت متفاوتة في أوروبا ، حيث قد قاومت (الحكومات) الإقطاعية المتشعبة بالنظم القديمة ، كل هذه الآراء والمبادئ الجديدة ، في حين أقبلت الأمم والشعوب في أكثر أنحاء أوروبا إن لم يكن فيها جميعها على اعتناقها وتأييدها .

على أن الذي يجب ذكره كحقيقة واضحة الأثر في يقظة الشعور القومي ، ونمو القومية في أوروبا ، نتيجة لذيوع الآراء والمبادئ التي نادت بها الثورة الفرنسية — أن من عوامل هذه اليقظة القومية الشاملة ، كان التطور الذي طرأ على المبادئ الحرة والمذهب القومي ، بين أيدي رجال الثورة أنفسهم ، حين انتقلت « العناية » لهذه المبادئ من ميدان الدعوة « النظرية » لتحرير الشعوب إلى محاولة « عملية » لفرض « سيطرة » فرنسية على الحكومات والشعوب في أوروبا ، بدعوى « تطبيق » هذه المبادئ ذاتها ، الأمر الذي ترتب عليه أن تزايد تكاتف (حكومات) النظام القديم في النضال ضد الثورة من جهة ، في حين تبدت « ذاتية » الشعوب و « قوميتها » في مقاومة « الثورة » ، المتمثلة في السيطرة « الأجنبية » المفروضة عليها من جهة أخرى . وفي كلا الحالين كان للبورجوازية الناهضة — ولغريق من نبلاء العهد القديم في بعض البلدان كذلك — نصيب ظاهر في هذه المقاومة (الوطنية) .

وأما حقيقة هذا كله ، فسوف تتضح من عرض الآراء والمبادئ التي نادت بها الثورة في موضوع (القومية) أولاً ، ثم تتبع الطرق « العملية » التي حاولت بها الثورة « تطبيق » هذه المذاهب الحرة والقومية في أنحاء أوروبا ، وبيان التغير الذي طرأ على هذه الآراء والمبادئ لدى رجال الثورة ، وقت أن أرادوا « تعميم » فوائدها لنفع الشعوب التي دعوا أصلاً

لتحريرها. ولقد كان من أثر الآراء والمبادئ الفرنسية هذه ، هدم القواعد التى قام عليها وقتئذ القانون العام فى أوروبا .

* * *

الدعوة للمبادئ والآراء الجديدة :

فلقد جعلت الثورة بادية ذى بدىء من نظرية (العقد الاجتماعى) التى أتى بها (روسو) برنامجاً سياسياً . فلم تكف الثورة بإعلان حقوق الإنسان ، وحقوق الأمم وحرّياتها ، بل ناضلت جاهدة فيما يشبه حملة صليبية كبيرة من أجل تقرير الحرية ، وتأييد حقوق الشعوب كافة ، واستندت فى حملتها هذه - قبل كل شئ - على (دعاية) واسعة منظمة وقومية .

فقد تقدم كيف سبق استصدار إعلان بحقوق الإنسان والمواطن (٢٦ أغسطس ١٧٨٩) ، الانتهاء من وضع دستور الثورة الأولى . واعتماد الملك له (٣ سبتمبر ١٧٩١) . وكفل إعلان الحقوق حرية الفرد الشخصية ، وحرية الرأى والعقيدة ، وحق الملك ، ثم أقر المساواة أمام القانون والمساواة الاجتماعية ، ومبدأ سيادة الأمة . وكل تلك مبادئ من المعروف أن أصحابها قد قصدوا من تقريرها العمل على تنفيذها فى فرنسا . ولكن سرعان ما برز وقت إعداد الدستور واستصداره فريق من الكتاب والناشرين مثل (كاميل ديمولان) و (مارا) وغيرهما ، أخذوا يدعون لضرورة أن تتدخل فرنسا من أجل نصرة الشعوب فى أوروبا .

وعندما تم ظهور (الجيرونديين) حزباً سياسياً ، كان من القواعد التى قام عليها برنامج الحزب تدبير حملة قوية لتتمكن فرنسا من تأييد الحرية فى أوروبا ، ونشر كل تلك الآراء التى أتت بها الثورة والمبادئ التى صار يتألف من مجموعها المذهب القومى .

ولقد تبين أثر هذه الدعوة الجديدة في حادث (الإلزام) الذى سبق أن عرضنا له أثناء دراستنا لأصول (القومية) الفلسفية . فأشرنا إلى الخلاف الذى حصل بين بعض الأمراء الألمان في هذا الإقليم ، و (الجمعية الوطنية التأسيسية) على أثر إلغاء الامتيازات الإقطاعية في عهد هذه الجمعية . فقد بعث هؤلاء الأمراء الألمان احتجاجاً إلى الحكومة الفرنسية في فبراير ١٧٩٠ ، أحالته (الجمعية الوطنية) على اللجنة الإقطاعية بها ، التى قررت في أكتوبر ١٧٩٠ تحت تأثير (مرلان دى دوريه) خصوصاً ، أن اندماج (الإلزام) في فرنسا إنما حصل تأسيساً على ماصدر من جانب أهل الإلزام من قرار إجماعى بذلك ؛ ثم قالت إن كل ما أبرم من معاهدات قديمة ، أو اشترطه الملوك السابقون لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون شعب حر ملحق ملزماً باتباعه .

ولما كان (ميرابو) يخشى أن تعتبر الإمبراطورية - (الرومانية الجرمانية المقدسة ، التى كان هؤلاء الأمراء الألمان - كما عرفنا - أتباعاً لها) - هذا القرار بمثابة إعلان حرب عليها . فقد اقترح أن تستصدر (الجمعية الوطنية) قراراً يؤكد السيادة الفرنسية على الإلزام ، ثم يطلب من الملك (لويس السادس عشر) في الوقت نفسه أن يسوى هذه المسألة بتعويض الأمراء الألمان عن الامتيازات التى فقدوها تعويضاً كافياً ورفض الأمراء الألمان هذا الحل ؛ وبادروا بعرض «قضاياهم» على (الديايط) أو المجلس الإمبراطورى لفحصها .

على أن أهم ما يسترعى النظر في هذا الحادث ، كدليل على ما كان لدى (الجيروند) من رغبة صادقة في تأييد حرية الشعوب إطلاقاً ، أن أحد رجالاتهم (بريسو) Brissot لم يلبث أن كتب باسم (اللجنة السياسية) في الجمعية التشريعية ، وذلك ضمن تعليمات بعث بها إلى الممثلين الفرنسيين في الخارج بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٧٩١ بشأن هذه المسألة : «أبلغوا الدول الأجنبية

أنا سوف نحافظ بأمانة على اليمين التى حلفناها بعدم القيام بأية فتوحات ، وبأننا سوف نحترم قوانين هذه الدول و دساتيرها (أى أنظمتها الحكومية) ، ولكننا إنما نبغى فى الوقت نفسه أن يحترم غيرنا كذلك قوانيننا ودستورنا ثم أبلغوا الدول الأجنبية ، أنه إذا استمر يعضى الأمراء الألمان فى الاستعدادات العدائية ضد فرنسا ، فإننا لن نأتى بالحديد والنار إلى بلادهم ولكننا سوف نشر ألوية الحرية بين ربوعهم ، وهم وحدهم الذين يعنيهـم أن يتدبروا كل ما يترتب على يقظة الأمم (والشعوب) من نتائج ١ . وفى اليوم نفسه (٢٢ نوفمبر ١٧٩١) أعلن (إسنار) Isnard أحد كبار زعماء الجيرونـد فى الجمعية التشريعية : ولنقلها كلمة صريحة وموجهة لأوروبا بأسرها . إذا سعت الوزارات (الحكومات) لتجعل الملوك يخوضون غمار الحرب ضد الشعوب ، فسوف نسعى نحن كذلك لنجعل الشعوب تخوض حرباً لا تعرف رحمة ولا شفقة ضد الطغاة الذين يحكمونهم . وعندئذ تتعاقب الشعوب اغتباطاً بما ظفرت به على مرأى ومسمع من أولئك الطغاة الذين استلـت عروشهم ، فتهـدا الأرض وتسعد ، وتبارك السماء ما حدث ١ .

ولقد تأيدت هذه المبادئ مرة أخرى حين أعلنت (الجمعية التشريعية) الحرب على فرنسيس الثانى ملك بوهيميا والمجر (هنغاريا) والذى نال لقب الإمبراطورية فى ١٤ يـونـية ١٧٩٢ بعد شهور قليلة من وفاة أبيه ليوبولد الثانى الذى توفى فى أول مارس . فجاء فى قرار إعلان الحرب الصادر من الجمعية التشريعية أن الثورة الفرنسية لا تؤيد إطلاقاً حرب أمة ضد أمة أخرى . بل هى تقاتل من أجل الدفاع عن حرياتـها ضد اعتداء ملك على هذه الحريات اعتداء ظالماً وبسط (كوندريسيه) أمام الجمعية التشريعية الأسباب التى جعلت (اللجنة السياسية) تريد الحرب ، فقال : إن لكل أمة السلطة لأن تضع هى وحدها القوانين الخاصة بها ، ومن حقها الذى لا يمكن نقله إلى غيرها تغيير هذه القوانين ، أما اغتصاب هذه السلطة

وهذا الحق من أى أمة أجنبية غتوة واقتداراً ، فعناء أن المرء لا يحترم هذا الحق وهذه السلطة اللتين لأمته التى ينتمى إليها هو نفسه ، والتى هو مواطن فيها وزعيم لها ، وأنه إنما يرتكب بفعل ذلك خيانة فى حق الوطن ، ويصبح عدواً للإنسانية ولكافة البشر . ولما كان رجال الثورة قد أكدوا فى دستور ١٧٩١ مبادئهم السلبية ، فتضمن (الفصل السادس) من هذا الدستور - وعلى نحو ما أشرنا إليه فى موضعه سابقاً - استنكاراً تاماً للحرب التوسعية ، وتعهداً صريحاً من جانب الأمة الفرنسية بعدم الدخول فى أية حروب غرضها الفتح ، أو استخدام القوة ضد حريات الشعوب ، فقد وجدوا فى اعتبارهم أن الحرب لم تكن موجهة ضد الشعوب بل ضد الملوك فقط وسيلة طيبة ، ومسوغاً يفرقون بفضلها بين المبادئ السلبية التى نادوا بها ، وبين الحرب التى أعلنوها نهائياً على النمسا فى ٢٠ أبريل ١٧٩٢ .

وترسم المؤتمر الوطنى طريق هذه الدعاية الثورية نفسها ، أى العمل لنشر مبادئ الثورة وإذاعتها فى كل أنحاء أوروبا ، وخطا رجال الثورة فى هذا السيل خطوة حاسمة . فاستصدر المؤتمر الوطنى غداة تأسيسه قراراً فى ١٩ نوفمبر ١٧٩٢ . أعلن فيه باسم الأمة الفرنسية يد الأخوة والمساعدة لجميع الشعوب التى تريد استرجاع حرياتها المسلوبة ، وتكليف السلطة التنفيذية إعطاء القوادى العسكريين الأوامر اللازمة ليقوموا بنجدة هذه الشعوب والدفاع عن المواطنين الذين قد يضارون بسبب تأييدهم لقضية الحرية . وواضح أن (الثورة) باتخاذ هذا القرار قد انتقلت من أسلوب الدعاية السلبية لنشر المبادئ التحررية والقومية التى نادى بها ، إلى توجيه الدعوة الصريحة للشعوب حتى تقوم بالثورة لتظفر بحرياتها ؛ ثم تعهدت (الثورة) بنجدة هذه الشعوب ومعاونتها على التحرر . وكى تضمن (الثورة) اطمئنان الشعوب إلا أنها لا تبني من هذه النجدة إتاحة الفرصة لأمة تريد أن تفرض سلطانها على أمة أخرى وحسب ؛ لم يلبث أن أوضح المؤتمر الوطنى معالم السياسة التى أراد السير عليها ، والتى لم يكن يهدف من وراءها

إلى ضم فتوحات جديدة ، أو التدخل فى شئون الأمم والشعوب الأخرى الداخلية ؛ فاستصدر فى ١٣ إبريل ١٧٩٣ بناء على اقتراح من (دانتون) قراراً أعلن فيه : « أن الجمهورية لن تتدخل بحال من الأحوال فى شئون حكومات الدول الأخرى » .

وهذه الدعوة الموجهة للشعوب لتظفر بحرياتها ، وتستيقظ (لقوميتها) والمستندة فى الوقت نفسه إلى نظرية حقوق الشعوب ، لم تلبث أن برزت معانيها فى التعليمات التى أصدرها (كارنو) باسم (اللجنة السياسية) بشأن الأراضى التى من المحتمل انضمامها إلى فرنسا نتيجة للحرب . فقال (كارنو) : لا تجب المرافقة على انضمام أية أقاليم إلى فرنسا إلا إذا طلبت شعوبها ذلك ، وأفصح عن هذه الرغبة رسمياً فى صراحة وحرية تامتين . لأن السيادة حق للشعوب قاطبة ، ومن المتعذر كذلك حدوث مشاركة أو اتحاد بين شعب وآخر دون اتفاق (أو إجراء) رسمى وفى حرية كاملة ؛ وليس لشعب منها الحق إطلاقاً فى أن يخضع شعباً آخر لقوانين مشتركة ، من غير موافقته الصريحة على ذلك . . . والمبدأ الذى ندين به هو أن كل شعب من الشعوب مهما ضئلت مساحة بلده التى يسكنها ، صاحب السيادة والسلطان فى داخل بلاده ، ويقف على قدم المساواة من الناحية القانونية مع غيره من الشعوب الكبيرة . وليس فى وسع إنسان شرعاً وقانوناً الاعتداء على استقلاله .

وهكذا استطاعت (الثورة) أن تضع مذهباً جديداً تواجه به أوروبا فى وقت كانت فيه سياسة حكوماتها تقوم على الروابط والمحالقات المستندة على القوة لتحصيل المنافع الذاتية . وحينما كان سياسيو النظام القديم لا يزالون متمسكين بأساليبهم البالية الغائبة ، فى الوقت الذى أخذت تنشر فيه الثورة هذه المبادئ السياسية المؤسسة على احترام حقوق الشعوب وحرياتها ، والتى كانت بمثابة إنجيل جديد مزج بين الأبراه

الحرية القومية . ولقد حرصت (الثورة) على تطبيق تلك القاعدة التي بسطها (كارنو) في تعليماته السالفة الذكر ، أى حق الشعوب في الموافقة أو عدم الموافقة على الانضمام إلى فرنسا . ولقد شهدنا في موضع آخر كيف استفتيت الشعوب - تطبيقاً لهذا المبدأ - في مصيرها ، فكان أن ضمت فرنسا إليها سافوى بعد استفتاء شعبها (٢١ أكتوبر ١٧٩٢) . وفي اليوم نفسه حصل استفتاء في (نيس) أدى إلى هذه النتيجة ، وقررت (لياج) Liège في استفتاء عام في ١٦ يناير ١٧٩٣ اتحادها مع فرنسا ، وقرر أهل (بلجيكا) مصيرهم بالاتحاد مع فرنسا بطريق الاستفتاء كذلك في شهر مارس من السنة نفسها . وعلى الشاطئ الأيسر للراين أدى الاستفتاء إلى تقرير مؤتمر وطني من أهل المقاطعات الراينية في ٢١ مارس ١٧٩٣ ، الاتحاد مع فرنسا والانضمام إليها . وطلبت (مونتبلير) Montbéliard بعد استفتاء أهلها نفس الشيء في فبراير ١٧٩٤ . يقابل ذلك إقدام حكومات النظام القديم على تقطيع أوصال بولنده عندما اجترأت هذه الحكومات على تقسيمها عنوة واقتداراً ، ودون أن يكون لأهلها صوت في تقرير مصيرهم ، مرة ثانية في سنة ١٧٩٣ بين بروسيا والنمسا ، ثم مرة ثالثة وأخيرة سنة ١٧٩٥ بين بروسيا والنمسا وروسيا ، فقضوا عليها سياسياً .

التحول في سياسة الثورة :

وعلى هذا النحو إذاً أتاحت الفرصة لتطبيق مبدأ « مثالي » يحترم حقوق الشعوب وحرّياتها . غير أن هذا المبدأ المثالي لم يلبث أن انحرف به أصحابه - ولما يمض وقت طويل - عن جادة الطريق ، وساءوا به في مسالك أخرى . وكان السبب في ذلك أن هذه المبادئ المثالية التي بنت عليها (الثورة) دعوتها ليقظة القوميات ولتحريرها ، لم تلبث أن أيقظت لدى الفرنسيين أنفسهم العواطف « الوطنية » الجامعة التي صارت تدفع الفرنسيين دفعاً نحو المجد والعظمة الوطنية . ثم إن هذه (المبادئ المثالية) (م ٢٦ - البورجوازية)

سرعان ما صادف أصحابها مسائل عملية وحقائق واقعية كان لا معدى عن معالجتها ومواجهتها ، مثل الترتيبات الإدارية اللازمة لحكومة الأراضي التي احتلها جنود (الثورة) وشئون التموين والامتياز وضرورة تدبير وسائل الدفاع عن هذه الأراضي المحتلة . وهكذا فإن تغير الموقف العسكرى أثناء حروب الثورة ، وما تبعه من ظهور مشكلات جديدة تتطلب حلاً سريعاً ومتلائماً مع الظروف المتغيرة ، قد ترتب عليه أن أخذت تتطور شيئاً فشيئاً تلك الحملة الصليبية التي كانت تبغى أصلاً نشر مبادئ الثورة المثالية في أوروبا ، حتى صارت (حركة) إحياء وبعث لتلك التقاليد السياسية التي جرى بها العمل في النظام القديم نفسه ، في كل ما يتصل بشئون السياسة الخارجية ، ولكن مع فارق واحد فقط ، هو أن (الثورة) سارت الآن في هذه السياسة تحت ستار نظرية (حقوق الشعوب) الجديدة .

وهذا التحول — كما أشرنا — لم يحدث فجأة ، بل إن إجراءات (الاستفتاءات) السابقة الذكر ، كان بعضها يبرر الشك في سلامتها . ولا جدال في أنه كان « للمهارة » في تنظيم هذه الاستفتاءات ، خصوصاً في بلجيكا ، وفي أقاليم الراين اليسرى لمعرفة رغبات أهلها الصحيحة في الاتحاد مع فرنسا دخل كبير في الوصول لتلك النتائج التي أسفر عنها الاستفتاء في صالح فرنسا . وحرصت (الثورة) في بعض الأماكن على حشد الذين وثقت في أن يأتي استفتاءهم لصالحها . فكان استفتاء ناقصاً ، أى أن الانضمام إلى فرنسا والاتحاد معها إنما كان نتيجة لرغبة أبدتها « أقلية » فحسب وليس سواد الشعب أو أكثره . وحصل هذا خصوصاً في بلجيكا والأقاليم الراينية (الريمانية) .

ووقع في بداية ١٧٩٤ ما يصح اعتباره خطوة أخرى في طريق هذا التحول ، وذلك عندما أخذت (الثورة) بنظرية الوصول إلى الحدود الطبيعية (لفرنسا) ، وتلك نظرية تستمد كيانها من أصول الدولة الفرنسية

الفلسفية والتاريخية ، على نحو ما اتجهت إليه بحوث الفلاسفة والمفكرين ورجال السياسة في القرن الثامن عشر ؛ ولقد اعتبرت هذه النظرية أن فرنسا إنما هي بلاد غالة القديمة ؛ واستتبع ذلك تخطيط الحدود الفرنسية الحالية بالصورة التي كانت عليها حدود بلاد غالة في العهد الروماني القديم ؛ أى حينما كانت حدود غالة تصل إلى نهر الراين ، وكان (داتون) هو الذى تولى صياغة نظرية الوصول إلى الحدود الطبيعية للمرة الأولى ، وذلك عندما أعلن يوم ٣١ يناير ١٧٩٣ فى (المؤتمر الوطنى) : أن الطبيعة قد عينت حدود الجمهورية ؛ وسوف تصل إلى هذه الحدود فى جهاتها الأربع يلوغ المحيط الأطلسى ؛ وشواطئ الراين ، وجبال الألب ، وجبال البرانس . وعند هذه الحدود الطبيعية يجب أن تقف حدود جمهوريتنا [أى المدى الذى يبلغه اتساعها فى هذه النواحي الأربع] ؛ ولن تستطيع قوة بشرية أن تمنعنا من الوصول إلى هذه الحدود الطبيعية .

ولقد كثرت الإشارة إلى نظرية الحدود الطبيعية أثناء عامى ١٧٩٤ و ١٧٩٥ ؛ وكثر ذكرها فى الرسائل والمذكرات والكراسات التى صدرت ، وفى المناقشات التى دارت فى هذه الفترة بشكل يستلفت النظر خصوصاً بعد انقلاب ٩ ترميدور (٢٧ يوليو ١٧٩٤) الذى أطاح برأس (روبسبير) على المقصلة ، وأنهى عهد الإرهاب . فقد بعث أحد أعضاء (لجنة الخلاص العام) البارزين (مرلان دى دوويه) إلى مندوبى المؤتمر الوطنى لدى جيش الجنرال (ديجوميه) Dugommier ، جيش الجنوب الذى يقاتل عند البرانس ، برسالة فى ٧ أكتوبر ١٧٩٤ طلب فيها العمل من أجل الوصول إلى الحدود الطبيعية فى هذا الجانب . وفى ٧ أكتوبر من السنة نفسها ألقى (تاليان) Tallien خطاباً تناول فيه الكلام عن نظرية الحدود الطبيعية ، أضاف إلى هذا أن (دوهم) Duhem - وكان من كبار مؤيدى الحكومة التى تسلمت زمام الأمور فى البلاد بعد انقلاب ترميدور

لم يلبث أن تقدم بمذكرة إلى (اللجنة السياسية) في المؤتمر الوطنى بعنوان :
(آراء في موضوع السلام)^(١) تحدث فيها عن مسألة الحدود الطبيعية
(٣ نوفمبر ١٧٩٤) ، وفي ٩ نوفمبر تقدم (إيشاسيريو) Eschasériaux
أحد أعضاء لجنة الخلاص العام بعد انقلاب ترميدور - بمذكرة بعنوان :
(حقوق الشعب)^(٢) تناول فيها الموضوع نفسه ، ولقد كانت نظرية
الحدود الطبيعية شيئاً مغايراً لنظرية حقوق الشعب .

ثم إنه حدث في بداية عام ١٧٩٥ ، أن برزت إلى الوجود نظرية
تختلف عن سابقتها : حقوق الشعب ، والوصول إلى الحدود الطبيعية ،
وإن كانت متصلة بهذه الأخيرة ، ونعني بذلك فكرة تأمين البلاد والمحافظة
على سلامتها . وكان (كمباسيرس) - من أعضاء لجنة الخلاص العام ،
ومن الذين اشتركوا في وضع دستور العام الثالث (١٧٩٥) - صاحب
الفضل في تحديد هذه النظرية ، وذلك حين خطب في المؤتمر الوطنى يوم
٥ مارس ١٧٩٥ يقول : إن الواجب يقتضى إعادة بناء أوربا على قواعد
العدالة ، وليس اغتصاب حقوق الشعب أو الاعتداء عليها . ومع ذلك
يجب أن يستأصل السلام (عند إبرامه) جرائم الحرب في المستقبل .
والجمهورية تجدد نفسها مصابقة في الشمال لبلدان وممتلكات أجنبية تسيبت
بفضل تخطيط حدودها ، والحكومات التي ضمت الغيرة بصيرتها - في
إشغال الحروب قروناً عديدة . وعلى ذلك فالواجب أن تقطعوا برأى
فيما إذا كانت تجارب القرون العديدة وأحكام الطبيعة تحتم عليكم أن
ترسموا بيد ثابتة قوية حدود الجمهورية . وهكذا احتلت مكان الصدارة
نظرية تأمين فرنسا والمحافظة على سلامتها عن طريق إنشاء حدود جديدة ،
تتمكن بها البلاد من إدراك هذه الغاية .

ولقد أتاحت الفرصة في اليوم نفسه (٥ مارس ١٧٩٥) ، لأن ينتظم

Réflexions Sur La Paix (١)

Les Droits des Peuples (٢)

عقد هذه النظريات جميعها في قاعدة عامة واحدة ، حينما قال أحد أعضاء المؤتمر الوطنى (ديبوا - جرانييه) Dubois-Grancé : « الطبيعة ورغبات الشعوب وصالح الجمهورية ، تحتم جميعها أن تبقى هذه البلاد - وكان يتحدث عن الأقاليم الراينية - دائما وإلى الأبد أقطاراً تسود الحرية في ربوعها » .

وفي إبريل من السنة نفسها (١٧٩٥) ؛ قدم سيس (إلى لجنة الخلاص العام ، مشروع معاهدة للصلح مع الدول تضمنت الآراء نفسها بشأن إعطاء فرنسا حدوداً طبيعية تكفل أمن البلاد وسلامتها . ولقد كانت هذه الرغبة ذاتها هي التي أملت على (بارتليمي) و (رينار) و (كباسيرس) التعليمات التي بعثوا بها باسم المؤتمر الوطنى إلى المندوبين الفرنسيين في يناير ١٧٩٥ وقت المفاوضة مع الدول ، ولقد كان بفضل المعاهدة المبرمة في (بال) بين فرنسا وبروسيا في ٥ إبريل ١٧٩٥ من جانب ، ومعاهدة (لاهاي) بين فرنسا وهولندا من جانب آخر ، أن استولت فرنسا على البلجيك ، والأقاليم الواقعة على شاطئ الراين الأيسر ، وحصلت على اعتراف الدول بانضمام هذه الأراضي إليها ، وحتى يمكن إقناع الشعب الفرنسي بعدالة الأسباب التي دعت لإبرام معاهدات أسفرت عن توسيع حدود فرنسا ، وإدخال ممتلكات جديدة في حوزتها ؛ لم يلبث أن انبرى رجال من طراز (كارنو) و (بواسى دأنجلاس) Boissy d'Anglas و (رويرجو) Roberjot يتحدثون عن نظرية الحدود الطبيعية ، وضرورة تأمين فرنسا والمحافظة على سلامتها . ثم تحدث (مرلان دي دوييه) صاحب المواقف المعروفة في مسألة الإلزام ؛ والذي كان قد أعلن أن الإلزام إذا كان فرنسياً فذلك لم يحدث بسبب الفتح على يد لويس الرابع عشر ؛ ولكن لأن الإلزام بمحض اختياره رأى أن يجب نفسه إلى فرنسا وأن يرتقى في أحضانها ، ويطلب الاندماج بالوطن الفرنسي ؛ فقال - الآن - في خطاب له في ٣١ أكتوبر ١٧٩٥ : « لاشك أنكم أدركتم حتى يتسنى تعويضنا عما

لحقنا من أضرار وما تحملناه من نفقات بسبب الحروب التي خضنا غمارها والتي كانت - بلا مرأى - من أعظم الحروب عدالة في أسبابها وأغراضها ؛ وأنه حتى يتسنى لنا أن نكون قادرين على منع استئناف هذه الحروب باتخاذ وسائل للدفاع جديدة ؛ كان على الجمهورية الفرنسية ، وذلك ما كان لازماً عليها فعلاً ، أن تستبق في خوزتها إما بحكم الفتح ؛ وإما بمقتضى المعاهدات المبرمة ؛ البلاد التي ترى في صالحها الاستحواذ عليها وذلك دون استشارة أهلها .

وواضح أن هذه (النظرية) التي أعلنها - الآن - (مرلان دى دوييه) وزملاؤه ، كانت متباينة تماماً عن النظرية الأولى التي نادت بها (الثورة) والتي شاهدنا تطبيقها ، في الاستفتاءات التي جرت في سافوى ونيس وبلجيكا ، والأقاليم الراينية (الريمانية) ، ولييج ، وموتيليار ، بين أكتوبر ١٧٩٢ ومارس ١٧٩٣ .

ولكن يجب ملاحظة أن المؤتمر الوطنى حين عقد الصلح مع روسيا فى (بال) فى إبريل ١٧٩٥ ، لم يكن يعتبر هذا الصلح إلا وسيلة مؤقتة وحسب ، تمكنه من متابعة النضال ضد النمسا ؛ كما أن التفرغ لهذا النضال كان بدوره فى نظر المؤتمر الوطنى - مجرد وسيلة أخرى لاستنقاذ ألمانيا من السيطرة النمساوية وتحريرها . وعلى ذلك فقد جاء فى نفس التعليمات المرسلة إلى المفاوضين الفرنسيين فى (بال) - فى ١٥ يناير ١٧٩٥ : « لقد آن الأوان لتحرير ألمانيا وتخليصها من وطأة الاستبداد النمساوى الشديد ، وإنهاء عهد هذه الأسيرة النمساوية التى بقيت أطماعها قروناً عديدة مبعث الكوارث التى نزلت بأوروبا ، فلا يعود هذا البيت النمساوى يعكر صفو السلام ؛ وتنعم أوروبا ، حينئذ بالهدوء والراحة ، وفى مذكرة (سيس) عن الصلح ، حرص - (سيس) - على تعيين الدولتين اللتين اعتبرهما أعداء الداء لفرنسا ، وأعداء الداء لحقوق وحرىات الأمم والشعوب ، وهما إنجلترا وروسيا اللتان كان يتحتم على فرنسا أن تبذل قصارى جهدهما للانتصار عليهما وهزيمتهما ، ضماناً لبقاء فرنسا ذاتها ومحافظة على كيانها .

أما كيف يتسنى بلوغ هذه الغاية ، فقد ذكر (سيس) أن ذلك يكون بإعادة بناء وتنظيم ألمانيا على قواعد حرة في شكل جمهوري ، ولن يكون لإنجلترا شأن إطلاقاً في هذا النظام الجديد ، بل إنها تطرد من ألمانيا طرداً - ومعنى ذلك أن تفقد إنجلترا بمقتضى هذا التنظيم الجديد ، هانوفر . كما أن هذا التنظيم الجديد سوف يرغم كلا من بروسيا والنمسا بصورة من الصور على الاتجاه صوب الشرق ، حتى يتسنى بفضل ذلك إنشاء (مخافر أمامية) للدفاع عن أوروبا ضد روسيا . والحاجز الذي يمنع الزحف الروسي عليها .

على أن ذلك لم يكن كل الخروج الذي حصل عن (نظرية حقوق الشعوب) التي بدأت بها الثورة نشاطها في الحقل الدولي . فقد اتبعت (حكومة الإدارة) سياسة اتسمت (بالواقعية) البحتة في علاقاتها الخارجية .

ولقد كانت هذه سياسة لا تستهدف غير النفع الذاتي . وتحقيق المصلحة الشخصية (للدولة) وحسب ؛ أي أنها كانت سياسة خوض غمار الحروب . والالتجاء إلى أساليب الشدة والعنف لتحقيق المآرب التي نشدتها (الثورة) وأما هذه المآرب ، فالمباشرة منها كانت إمداد خزينة (حكومة المديرين) الخاوية بالأموال التي يمكن ابتزازها من البلدان التي تغزوها جيوش الجمهورية ؛ ثم توفير النفقات التي تتكبدها (الخزينة) بسبب هذه الفتوحات . وذلك بإرغام الممتلكات ، الجديدة على سد حاجات الجيوش الغازية ودفع رواتب الجند التي عجزت حكومة الإدارة (المديرين) عن دفعها بسبب اختلال ميزانيتها . ولقد كان كذلك لهذه السياسة الواقعية ، هدف (وطني) و (سياسي) ظاهر . من ذلك المحافظة على فتوح (الثورة) في الأقاليم الراينية ، وفي بلجيكا . تستخدم لتحقيق هذه الغاية الموارد التي تحصل عليها من أملاكها وفتوحها الجديدة في إيطاليا الشمالية خصوصاً . ومن ذلك أيضاً تأمين فرنسا ذاتها والمحافظة على سلامتها بإنشاء حلقة حولها

كما كان يعرف سابقاً باسم (الطرق العسكرية) *Boulevards Militaires* والذي صار من الآن فصاعداً سلسلة من (الجمهوريات الشقيقة) *Les Républiques Soeurs* التي سوف تقيمها فرنسا وراء حدودها .

فقد بدأت فرنسا بأن جعلت من أسقفية (بال) في سويسرة « دولة »، *Rauracia* (روراشيا) (١٧٩٢) ثم ضمها إليها في العام التالي . ولو أن السويسريين لم يصدقوا على هذا الانضمام إلا في سنة ١٧٩٨ وتأسست الجمهورية الهلفيتية *Rép. Helvetique* على أنقاض الاتحاد السويسري (١٧٩٨) وفي إيطاليا تألفت في سنة ١٧٩٦ جمهورية (شمال نهر البو) *Transpadane* وجمهورية (جنوب نهر البو) *Cispadane* ليحصل اندماجهما في السنة التالية (١٧٩٧) في جمهورية واحدة . (جمهورية ما وراء الألب) *Cisalpine* وفي سنة ١٧٩٧ تأسست من مدينة جنوة ، جمهورية ليجوريا *Ligurienne* ؛ وفي سنة ١٧٩٥ تأسست الجمهورية البتافية *Batave* التي قامت على أنقاض مملكة هولندا ؛ وفي فبراير ١٧٩٨ تألفت الجمهورية الرومانية *Romaine* من بقايا الأملاك البابوية لتعيش بعض الوقت ، حيث أعيد الحكم البابوي مرة أخرى في يونيو ١٨٠٠ ، وبين يناير ويوليو ١٧٩٩ حلت جمهورية بارثينوبيا *Parthénopéenne* محل مملكة نابولي في إيطاليا . وسوف يأتي ذكر ذلك مفصلاً في موضعه .

ولكن الذي تجب ملاحظته أن سياسة حكومة الإدارة لم تكن . وكما يبدو لأول وهلة ، متناقضة تماماً مع المبدأ الذي أخذت به (الثورة) في الأصل . من حيث احترام (حقوق الشعوب) . أهم عناصر المبدأ القومى عند تقريره بصورة نهائية . وذلك لأن الاستيلاء على بلجيكا وعلى شاطئ الراين الأيسر حدث — كما شاهدنا — بعد استشارة الشعوب و « استفتاءها » في هذه الجهات ؛ ولأن إنشاء جمهورية (بتافيا) ذات

حكومة من طراز (حكومة الإدارة) بفرنسا ، إنما حصل على أيدي الهولنديين أنفسهم .

ومع ذلك فلا ريب في أن السياسة التي سارت عليها حكومة الإدارة كانت بعيدة كل البعد عن تلك السياسة المثالية التي استرشدت بالمبادئ التي أعلنتها الجمعية الوطنية التأسيسية ، أو الجمعية التشريعية ، أو سار عليها المؤتمر الوطني في أول عهده . كما أنها كانت تبعد كثيراً عن السياسة التي اتبعها نابليون بونابرت . والتي أسفرت عن التنظيمات التي تضمنتها معاهدة (كيو فرميو) في ١٧ أكتوبر ١٧٩٧ ، لتعزيز السيطرة الفرنسية ، وتأمين حدودها والمحافظة على سلامتها ، في كل الأملاك التي استولت عليها في ألمانيا وإيطاليا ، و (الجمهوريات الشقيقة) والتي كانت حكوماتها من طراز الحكومة القائمة في فرنسا ، التي تأسست قبل هذه المعاهدة وبعدها .

تلك إذاً كانت الخطوات التي حصل فيها التحول من سياسة تسترشد في أهدافها بمبادئ « مثالية ، صريحة ، إلى سياسة « واقعية ، نفعية بحتة ، في عهد حكومة الإدارة . وهذا التحول إن دل على شيء فإنما على أنه قد بات متعذراً أن تبقى (الحرية) أو (القومية) فكرة نقية ، أو مذهباً خالصاً من الشوائب . فإن اصطدام هذه (الفكرة) بالحقيقة الواقعة ، سرعان ما أخضعها لكل ما طرأ عليها من تعديل وتحول ، ولم يعد مستطاعاً بقاءها في نطاق المثالية التي كانت لها ، بل صار لا ممدى عن خضوعها لتفاعل عناصر عديدة ، أهمها الاعتبارات الجغرافية والاستراتيجية والاقتصادية ، وذلك إلى جانب الاعتبارات السياسية ذاتها ، المتمثلة في ضرورة استقرار نظام الدولة الداخلي ، والمحافظة على توازن القوى بين الدول .

وثمة ملاحظة أخرى . هي أن الانتقال من عالم الفكر النظري إلى دائرة التطبيق العملي ، من شأنه أن يضع المسائل المراد معالجتها ، في وضعها

الصحيح ، والمجرد من كل ما يكون قد أحاط به من مظاهر السهولة ، واحتمال تدبير الأمور في يسر ومن غير عناء . وعلى ذلك ، وفي ضوء ما تقدم ، قد يصبح المذهب القومى ستاراً يحجب وراءه طائفة من العواطف القائمة على الغريزة والرغبات التى لا تمت بأية صلة إلى المبادئ المثالية والحرية ، بل قد يصبح المذهب القومى عند يقظة الشعور بالقومية وشعور الأمم بذاتيتها وكيانها الخاص بكل واحدة منها ، مجرد رغبة فى التوسع والاستثمار بفتوحات جديدة ، فتتخذ هذه الرغبة التوسعية من مبدأ القومية ستاراً يخفى عن الأنظار حقيقتها . ولقد كانت تلك هى التجربة ، التى مرت بها الثورة الفرنسية ذاتها ، والتى ظهرت آثارها فى عهد الثورة ، ثم طوال القرن التاسع عشر .

آثار السياسة الواقعية :

فلقد كان لما طرأ من تحول فى (المذهب القومى) على أيدي رجال الثورة آثار لم تكن مقصورة على فرنسا وحدها ، بل امتدت إلى أوروبا ، نجمت من «تطبيق» تلك النظريات التى أتت بها الثورة ، سواء فى مراحلها الأولى ، أو عند تحول المذهب القومى إلى سياسة «واقعية» ، وذلك عن طريق ذبوع الآراء والمبادئ التى تألفت منها (القومية) ، أو بسبب النتائج السياسية التى أسفرت عنها حروب الثورة ، ولذلك فإن الثورة ما لبثت حتى وجدت فى (المذهب القومى) أداة فعالة لإدخال تغيير ظاهر على قواعد القانون العام فى أوروبا من جهة ، وعلى السياسة الدولية السابقة من جهة أخرى .

على أن الدور الذى كان للمذهب القومى فى الحوادث التى وقعت ، لم يكن واحداً فى كل الحالات ، بل اختلف فى جهة عنه فى أخرى ،

باختلاف البيئة والظروف . فهناك بلدان دخلت مباشرة في دائرة نشاط السياسة الفرنسية بحكم موقعها الجغرافي ومتاخمتها لفرنسا ، كأقاليم ألمانيا الواقعة على نهر الراين ، ومثل إيطاليا وسويسرة . وتلك جميعها كانت ميادين لحروب الثورة ، وطرأ على أوضاعها السياسية تغيير كامل بسبب هذه الحروب . وهناك بلدان خرجت من نطاق السياسة الفرنسية المباشر ، ولكنها تأثرت بتعاليم الثورة ، فقبلت المبادئ الجديدة ، أو ناضلت ضد هذه المبادئ نضالاً عنيفاً ، كهنغاريا (المجر) ، وأسبانيا والبرتغال ، وإنجلترا وبولندا وروسيا وإرلندة .

ولقد تضافر في ألمانيا عاملان هامين على تغيير الأوضاع السياسية بها تغييراً كلياً ، هما - كما سبقت الإشارة إليه في موضعه - أن ألمانيا كانت بلاداً امتازت بثروتها الفكرية العظيمة ، فسهل لذلك أن تلقى الآراء الفرنسية حقلاً خصيباً ، لتقوها في هذا الوسط الفكري بصورة تصبح معها نقطة تحول جديد لمناقشات ونظريات جديدة . وإلى جانب هذا فقد نجحت السياسة الفرنسية في ضم الشاطئ الأيسر لنهر الراين إلى فرنسا ، وكان لهذا الحادث تأثير كبير في موقف الشعوب الألمانية من الثورة ، ومن النظريات والتعاليم الجديدة التي أتت بها . وتلك جميعها موضوعات سوف يأتي الكلام عنها بشأن ألمانيا في دراسة مفصلة تالية .

١ - في إيطاليا :

ولقد بدأ عهد التوسع الفرنسي في إيطاليا من أيام (حكومة الإدارة) ، وذلك نتيجة للمتاورات السياسية والحركات العسكرية التي أجرتها حكومة المديرين بسبب الحرب مع النمسا . فكانت إيطاليا - كما شاهدنا - أحدياديين القتال . أما قبل تجربة هذه الحروب القاسية ، فإن إيطاليا كانت من أواسط القرن الثامن عشر مستمتعة بحياة رخدة سعيدة ، لم يعكر صفو السلام في أرجائها حادث واحد منذ إبرام معاهدة (إكس لاشايل) في سنة ١٧٤٨ ،

وهى المعاهدة التى اختتمت بها حرب (السبع سنوات) . ومن المعروف أن من الدويلات الإيطالية التى اشتركت فى هذه الحرب ، كانت سردينيا و نابولى وجنوة ومودينا . ومن ذلك الحين لم يقع اعتداء ما على إيطاليا . ولقد كانت إيطاليا مقسمة إلى عدد من الدويلات الصغيرة التى لم يكن يربط بينها رابط سياسى ، ويختلف المظهر الخارجى الذى كان لنظام الحكم فى كل منها عن الأخرى ، ولو أنها جميعها كانت تشترك فى ظاهرة واحدة هى خضوعها لنوع من الحكم الاستبدادى ، يستند إلى (هيراركية) اجتماعية ، أساسها طبقى ، أى أنه يقوم على استئثار طبقة معينة بوظائف الحكم والإدارة . ثم إن هذه الدويلات الإيطالية كانت تشترك من الناحية الفكرية فى وجود انساق فكرى وذهنى ظاهر ، عتبت (الكنيسة) بتأييد وجوده كما تضافرت المدارس والجامعات والأكاديميات ، وعند الضرورة السياسية ذاتها على استمرار بقائه . ونجح هذا (النظام) فى نشر الهدوء والسكينة فى ربوع إيطاليا . ثم إنه أضفى عليها مظهراً خارجياً ، كان ينبىء بأن «الاستقرار» الدائم صار يسود إيطاليا ، وبأنه صار لا يسمح بحال من الأحوال بعودة «الفوضى» التى شهدتها البلاد فى الماضى ، وخصوصاً أثناء (عصر النهضة الأدبية والفنية) فى إيطاليا ، وصار يبدو أن إيطاليا قد ألف أهلها العيش فى هدوء وسكينة ونظام كامل .

وكان من عوامل هذا «الاستقرار» أن إيطاليا كانت تتمتع طوال القرن الثامن عشر بثراء عريض ، مبعثه إتقان أساليب الزراعة وفلاحة الأرض ، وكثرة مشروعات الرى فى حوض نهر ألبو ، من أيام (ليوناردو دافنشى) Leonardo Da Vinci ، ونشاط تجارى استمر طيلة القرون الثلاثة السابقة ولقد ظهرت آثار هذا الثراء العريض فى وجود عدد عظيم من أصحاب رموس الأموال ، أو إذا شئت فى وفرة الأموال التى زخرت بها خزائن الطليان ، ثم فى وفرة الإنتاج الفنى حينما اكتظت الكنائس ومنازل الخاصة ، وقصور الأمراء بالتجف الفنية العظيمة . ولقد كان من أسباب هذا الثراء

العريض كذلك ، الأموال العظيمة التي حصلتها (الكنيسة الرومانية) في روما - من العالم الكاثوليكي قاطبة . ومع ذلك فقد كانت طاقة أو طبقة معينة فحسب ، هي التي استتمعت في إيطاليا بكل هذا الثراء ؛ ونعني بذلك الطبقة التي تألفت من صفوة الناس وخيارهم في مصطلح ذلك العصر ، وهم النبلاء ، والأكليروس (الكنسيون) ، ورجال الحكم والإدارة (أى البيروقراطية) التي اضطلعت بشئون الحكم والإدارة في الحكومات المختلفة .

على أنه كان يقابل هذه الصورة « البراقة » ، أن الصناعة كانت متأخرة ، لأن أرباب الصناعة إنما كانوا يهتمون بسد المطالب المحلية من ناحية ، وإنتاج السلع التي تساعد على استمرار البذخ والترف . ثم إن التجارة كانت منزلة في طريق الانحدار والتدهور . إذا قيست بما كانت عليه سابقا . ولكن الذي تجب ملاحظته أنه بالرغم مما طرأ على الصناعة والتجارة من أسباب الانحلال والتأخر ، حتى فقدتا المكانة التي كانت لهما خلال العصور الوسطى ، فقد كانتا كافيتين لسد مطالب سواد الشعب من الصناع والفلاحين كي يعيش هؤلاء دون عنت وإرهاق ملحوظين ، وحتى أن هذه الطبقات الدنيا التي تألف منها سواد المجتمع الإيطالي وقتئذ ، لم تكن تشعر بأية نزعة إلى العصيان والثورة .

ولقد امتازت إيطاليا « بطابع » خاص تميزت به عن غيرها في هذا العصر ، هو أنها كانت في القرن الثامن عشر تحتل مكانة مرموقة ، كأحد عوامل التقدم الفكري في أوروبا ، فمن الأسماء التي سطعت في ميادين الآداب والعلوم والفنون في ذلك الحين : (دى فولتا) Volta في الطب ، و (موراتورى) Muratori وغيره في التاريخ ، و (بيتنيللى) Bettinelli و (الجاروتى) Algarotti وغيرهما في تاريخ الأدب والنقد الأدبي ، و (جاليانى) Galiani و (فيلانجيري) Filangieri ، ثم (بيكاريا) Beccaria

وهو أعظمهم فى القانون والاقتصاد السياسى. وكان تحت تأثير «الاقتصاديين»، والقانونيين أن بدأ الإمبراطور جوزيف الثانى (١٧٦٥ — ١٧٩٠) يعمل لتغيير (المجموعة القانونية) المعمول بها فى إيطاليا الشمالية. كما أصدر ليوبولد غراندوق تسكانيا (والذى صار الإمبراطور ليوبولد الثانى فيما بعد) (١٧٩٠ — ١٧٩٢) — ما يعرف باسم (قوانين ليوبولد)، والتي كانت أكثر القوانين التى عرفتها أوروبا تقدما من الناحيتين: التشريعية والاجتماعية ولقد ازدهر الأدب، فاشتهرت «هزليات» جولدننى Goldoni و«مآسى» ألفييري Alfieri، ومنظومات (بارينى) Parini. وأدرك كل هؤلاء عصر الثورة الفرنسية، فلم يقضوا نحبهم إلا فى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر.

وهذه الحركة الفكرية كانت تشبه لحد كبير الحركة الفكرية فى فرنسا فى أن نشاطها لم يكن محصوراً فى داخل إيطاليا وحدها فقط، بل شمل كذلك أصقاعاً أخرى؛ فلم تكن الحركة الفكرية الإيطالية «محلية»، وحسب. ثم إنها زيادة على ذلك قد احتفظت بطابعها الإيطالى الخالص بالرغم من اتساع ميدانها، وتمتعت بوحدة روحية وذهنية (وثقافية) إيطالية. فاعتبر (ألفييري) نفسه «إيطاليا»، وليس «بيد متنيا» — ويدمونت مسقط رأسه، وأعلن أنه خلع عن نفسه «بيد متيته»، وببذها ظهرياً. وكل هؤلاء المفكرين رغبوا فى اعتناق فكرة (الحرية) كما صاغها الفلاسفة الفرنسيون؛ ومع أنه لم يكن يوجد فى إيطاليا حينئذ أى شعور قومى، فقد تحدث المفكرون الطليان عن «الوطن»، واحتل (ألفييري) مكان الصدارة بين معاصريه كشاعر (وطنى) ويدين بالمبادئ الحرة.

وصفوة القول أن إيطاليا فى آخر القرن الثامن عشر كانت تبدو وقد اكتست حلقة زاهية من الحضارة «الأرستقراطية»، وذات تراث قى عظيم، ولم يعثر نشاطها الفنى فتور منذ (عصر النهضة). ولذلك فقد صار

متوقفاً أن يترتب على الآراء الفرنسية التي جاءت بها الجيوش الفرنسية إلى إيطاليا في عهد الثورة ، نتائج على جانب عظيم من الخطورة ، يتأثر بها هذا الوسط المرهف ، تأثيراً عميقاً .

فلقد قضى جنود الثورة حينما غزوا هذه البلاد واحتلوها ، على هذه الحضارة الإيطالية الزاهية قضاء مبرماً . وتفصيل ذلك أن إيطاليا سرعان ما تعرضت لغزوين فرنسيين متتاليين ، بين سنتي ١٧٩٦ ، ١٧٩٧ ، وهو الغزو الأول ، وبين سنتي ١٨٠٠ ، ١٨٠١ ، وهو الغزو الثاني ، كما عرفنا في عهدي حكومة الإدارة ، ثم القنصلية على التوالي . فأسفر الغزو الأول عن تحطيم دوقية ميلان النمساوية ، وجمهورية البندقية وجمهورية جنوة ، ولم تنج أملاك البابا من الاعتداء عليها ، وذلك في أراضي إيطاليا الشمالية . ثم انتقل الغزو إلى إيطاليا الوسطى والجنوبية ، فأنشأ الفرنسيون في رومة (الجمهورية الرومانية) في ١٥ فبراير ١٧٩٨ ، ووضعوا لها نظاماً للحكم على غرار نظام (حكومة الإدارة) . وعندما احتل الفرنسيون (يديمونت) اتخذوها قاعدة يعملون منها لتوطيد السيطرة الفرنسية في إيطاليا ، وأضحت كل من جنوة ونيس بمثابة مراکز أمامية للجيوش الفرنسية .

وأما الغزو الثاني الذي وقع في سنة ١٨٠٠ ، فقد أتاح لنابليون بونابرت الفرصة لأن يعبر بجيوشه جبال الألب (مرسان برنار) ، وينقض على النمساويين في سهل المبارديا ، فيهزمهم هزيمة قاصمة في واقعة (مارنجو) المشهورة في ١٤ يونيو سنة ١٨٠٠ ، كما أن قائداً آخر (الجنرال مورو) لم يلبث أن انتصر على النمساويين في ميدان آخر في واقعة (هوهلندن) في ٢ ديسمبر ١٨٠٠ ، وبذلك رأى النمساويون أنفسهم مرغبين على عقد الصلح مع فرنسا في (تفيل) في ٩ فبراير ١٨٠١ بنفس الشروط تقريباً التي قامت عليها قبلاً معاهدة (كيسفرميو) فأخذت فرنسا إلى جانب أراضي شاطئ الراين الأيسر . كلا من بلجيكا ولكسمبورج ، واعترف الإمبراطور باستقلال

جمهورية بتافيا (هولندة) ، والجمهورية الهيلفيتية (سويسرة) . ونال الأمراء الألمان تعويضاً عما فقدوه من أراضيهم في إقليم الراين ، في شكل أراض أخرى أعطيت لهم في ألمانيا ، على أن يشترك بونابرت نفسه في تقدير هذه التعويضات . أما في إيطاليا فقد احتلت فرنسا (بيدمونت) وضممتها إليها ؛ ووسعت رقعة جمهورية ماوراء الألب (أو شمال إيطاليا) ، حتى وصلت حدودها إلى نهر الأديج وصارت تضم (مانتوا) ثم وضعت تحت حماية فرنسا ، كما وضعت جمهورية (ليجوريا) تحت حمايتها كذلك ؛ ثم تأسست في تسكانيا مملكة (إتروريا) Etrurie ، وولى عليها دوق پارما ، الذى خضع لبونابرت خضوعاً كلياً ، ثم بسط بونابرت نفوذه على روما ، وأرغم ملك نابولي على قبول حامية فرنسية في (تارنتو) Tarento ، في حين بقيت أراضي جمهورية البندقية القديمة في حوزة النمسا منذ أن استولت هذه عليها في معاهدة كيو فرميو .

وهكذا توزعت الأراضي الإيطالية من جديد ، بصورة تجعل ممكناً لفرنسا أن توطد سيطرتها الكاملة على شبه الجزيرة الإيطالية . فأنشأت فرنسا في الشمال كتلتين كبيرتين ، تحفظان نوعاً من التوازن في هذا الجزء : هما الجمهورية الإيطالية (ماوراء الألب) ، تقابلها (دولة) البندقية القديمة التى ضمت بقايا أراضيها الآن إلى النمسا . وهاتان الكتلتان تقفان شمال الولايات البابوية التى امتدت في وسط إيطاليا ، وصارت حدودها الشمالية الشرقية تلاصق مملكة إتروريا (تسكانيا) . أما في الجنوب فقد عادت الأوضاع إلى سابق عهدها ، أى بقيت مملكة نابولي ، ولكن مع فارق هام ، هو انعدام كل هدوء واستقرار من هذه الأقاليم .

ومثلما تحطم التنظيم الإقليمي والسياسي القديم في إيطاليا ، فقد تحطم كذلك التنظيم الاقتصادي والاجتماعي بها بسبب الغزو الفرنسي . وذلك لأن الجنود الفرنسيين الذين وقعت هذه البلاد فريسة في أيديهم ، سرعان

ما صاروا يجمعون منها الأسلاب والغنائم ، فنهبوا تلك الثروة التي تجمعت بها خلال القرون العديدة . أضف إلى هذا أن هذه الجيوش (الفرنسية) الغازية كانت تعيش بفضل (المصادرات) و (الغرامات الحربية) عالة على المدن ، والمقاطعات الإيطالية ؛ بل واستطاع الغزاة أن يبعثوا من (حصيلتها) الإمدادات المالية إلى خزينة حكومة الإدارة . ثم إن الغزاة أخذوا يطبقون القوانين الفرنسية التي مكنت الدولة من الاستيلاء على أملاك الكنيسة وبيعها ، وزيادة على ذلك فقد استولى الفرنسيون على الأموال التي كانت مودعة في نوع من المصارف (في إيطاليا الشمالية) لتسليف النقود بفوائد بسيطة لمكاخفة الربا الفاحش ؛ وكان هذا النوع من المصارف منتشراً في القرن الثامن عشر وتتولى الحكومات الإشراف عليها ، ولقد كان معنى كل هذه المصادرات والمغارم ، وأعمال السلب والنهب ، تجريد الطبقة الإيطالية الغنية من أموالها وثروتها .

وبذلك تكون قد اختفت من الوجود في إيطاليا ، وفي وقت واحد ، كل التنظيمات السياسية والإقليمية والاجتماعية والاقتصادية ، كما اختفت ثروة البلاد في حين لم تستطع (الثورة الفرنسية) حتى هذا الوقت أن تعوض إيطاليا شيئاً عن كل ما فقدته ؛ لأن عهد الإنشاء ، الجديد لم يبدأ في إيطاليا إلا في عهد الامبراطورية النابليونية ، كما سيتضح لنا فيما بعد ، ومع ذلك فإن (الثورة) عندما حطمت أنظمة (العمد أو النظام القديم) . وقضت على الحضارة التي اختصت بها إيطاليا وقتئذ ، كانت قد جعلت ظهور تنظيم آخر جديد ، وانبثاق روح أخرى جديدة ، أمراً لا مفر منه ولا معدى عنه في إيطاليا .

٢ - في سويسرا :

وسويسرة كانت من بين البلدان المجاورة لفرنسا والتي وقعت تحت تأثير (الثورة الفرنسية) ، وطراً تغير كبير على تكوينها نتيجة لذلك .

(م ٢٧ - البورجوازية)

وسويسرة لم تكن في هذا الحين « دولة » بل كانت اتحاداً كونفدرائياً ،
وبمعنى أصح « محالفة » قصدت منها الولايات (أو الكانتونات) السويسرية
الثلاث عشرة ؛ معاونة بعضها بعضاً في الدفاع عن نفسها . ولم يكن هذا
الاتحاد أو المحالفة ؛ يشمل كل سويسرة ؛ فقد بقي خارجاً عنه ولايات
(جنيف) و (فاليه) Valais ، و (جريسون) Grisons في حين كانت ولاية
(نيوشاتل) تابعة للملك بروسيا ؛ وكانت (سانت جالين) St. Gallen
تخضع لرئيس الأديرة بها ، وتخضع (بال) لأسقفها . ثم كانت لا تزال
بعض الأقاليم (والتي صارت كانتونات فيما بعد) تخضع لسلطات كانتونات
أو (ولايات) أخرى : (أرجو) Aargau (تورجو) Thurgau (فود)
Vaud ، (لوتيسان) Le Tessin ، أو (تشينو) Ticino و (فالتلين) Valtelline .
وفي هذه الكانتونات (الولايات) قام التنظيم الداخلى على أسس
ارستقراطية ؛ تركزت بفضلها السلطة في أيدي طبقة من البورجوازية ، لها
امتيازات كبيرة ، عملت على حرمان كل أولئك الذين عرفوا باسم
(المولدين) Natifs وهم أهل المدن والكانتونات الذين لم تكن لهم حقوق
البورجوازية ، و « المهاجرين » الذين نزحوا من كانتون أى ولاية إلى أخرى
ليستقر مقامهم بها . ومن أواخر القرن الثامن عشر وبالتحديد ابتداء من
سنة ١٧٧٠ ساد في داخل الولايات نضال سياسى عنيف كان ينتهى
في كل الأحوال تقريباً بفوز الطبقة الارستقراطية ، وتشريد كثيرين من
المواطنين السويسريين وطردهم خارج البلاد ، ولقد لجأ جمع غفير من هؤلاء
المنفيين إلى البلدان الأخرى وخصوصاً فرنسا ، ينشدون العيش والاستقرار
بها ، نذكر من هؤلاء (إتيين كلافيير) Etienne Clavière ، وقد تولى
وزارة المالية في الوزارة التي تشكلت في مارس ١٧٩٢ ، أيام الجمعية
التشريعية بموافقة الملك ، وكان (كلافيير) من الملتزمين لليعاقة ، كما كان
من هؤلاء المهاجرين المشردين (جان بول مارا) Marat صاحب التاريخ
المعروف في الثورة .

ذلك إذا كان الوضع في سويسرة التي لم يكن لها وقتئذ شكل (البولة) الحديثة .

وأما خضوع هذه البلاد لتأثير الثورة الفرنسية فقد تبدى في ناحيتين ، أولاها : أنه ظهرت بالبلاد رغبة جامحة للظفر بالحقوق الديمقراطية ؛ وصمدت الطبقة الارستقراطية المستأثرة بكل أسباب السلطة في وجه هذه الحركة . وثانيتهما أن اللاجئين السويسريين في الخارج لم يلبثوا أن قاموا تحت حماية الحكومة الفرنسية وبتشجيعها بحملة قوية لدعوة فرنسا إلى التدخل في شئون سويسرة الداخلية ، وكانت تحدد هؤلاء اللاجئين الرغبة في العودة إلى أوطانهم والمساهمة في إدارة شئون بلادهم ، على أن يأتي ذلك إما عن طريق تدخل سياسي من جانب فرنسا ، وإما عن طريق تدخل عسكري من جانبها كذلك .

وعلى ذلك فقد ظل اللاجئين السويسريون طوال عهد (المؤتمر الوطني) يدفعون الحكومة الفرنسية دفعاً لتدخل في شئون سويسرة ، وحينما تسلمت حكومة الإدارة أزمة الحكم في فرنسا ، وجد هؤلاء نصيراً لهم في شخص (روبل) عضو هذه الحكومة ، والذي استأثر بشئون السياسة الخارجية بعد انقلاب ١٨ فريكتدور (٤ سبتمبر ١٧٩٧) . واتبع (روبل) سياسة توسعية تسلطية واضحة المعالم ، فلم يلبث أن وثق صلاته بإثنين من المهاجرين هما : (بيتر أوشز) Peter Ochs السياسي ، الديمقراطي ، و « فردريك سيزار دي لاهارب » La Harpe مستشار القيصر اسكندر الأول فيما بعد ؛ وكان الأول من (بال) والثاني من (برن) . ورأت فرنسا في تدخلها في شئون سويسرة فرصة مواتية ، تمكنها من القضاء على المؤامرات التي كانت تحاك ضد الجمهورية الفرنسية في تلك البلاد . وذلك لأن أعداء (الثورة) والمنشقين عليها كانوا قد اتحنوا سويسرة مقراً لنشاطهم ضد (الثورة) من مدة طويلة ؛ ولم تلبث أن قويت حركتهم

عندما انضم إليهم الذين اضطروا إلى مغادرة فرنسا بعد حادث انقلاب ١٨ فريكتور، وكانت إنجلترا تدمر بالأموال اللازمة لاستمرار نشاطهم؛ وترأس في سويسرة هذه الحركة العدائية ضد فرنسا، كل من السويسرى (فرنسيس ديفرنوا) Divernois، وأحد العملاء الإنجليز (ويكام) Wickham. ووجدت الحكومة الفرنسية مسوغاً لهذا التدخل فى ضرورة إتقان خططها العسكرية والإستراتيجية، وذلك أنه طالما بقيت الجيوش الفرنسية مستمرة فى عملياتها العسكرية فى إيطاليا الشمالية، فقد تحتم العمل على تأمين المواصلات السهلة بين هذه الجيوش وقواعدها عن طريق ممر سبلون، ثم عن طريق جنيف.

وفى سنة ١٧٩٨ قررت الحكومة الفرنسية نهائياً التدخل فى شئون سويسرة، وقبلت العمل بالبرنامج الذى وضعه اللاجئون السويسريون، وعكف (أوشز) فى باريس على وضع (دستور) سلفاً للدولة الجديدة على أساس ديمقراطى، ويكفل فى الوقت نفسه تحقيق الوحدة القومية، وكان هذا الدستور من طراز دستور حكومة الإدارة. وعلى غرار عاون فى إعداده مع (أوشز) كل من (مرلان دى دوويه)، و(بيردونو). Daunou، وكانا - كلاهما - قد اشتركا فى وضع دستور حكومة الإدارة (دستور العام الثالث). وبموجب هذا الدستور السويسرى تحررت من التبعية لغيرها كل تلك (الكاتونات) السويسرية التى سبق ذكرها، وصار يتألف من الولايات جميعها دولة واحدة ذات طابع اتحادى (كونفدرائى)، وضمت إليها (فاليه) على قدم المساواة مع الكاتونات أو الولايات الأخرى. وصار لهذه الدولة الاتحادية حكومة مديرين من نمط الحكومة التى أقامها دستور العام الثالث فى فرنسا (١٧٩٥)، أى على أساس أن تتألف السلطات التشريعية والتنفيذية من ممثلى الشعب المنتخبين. ولذلك فقد اعتبر هذا الدستور بداية طيبة لتركيز السلطة وتوحيد البلاد. ولقد

استطاعت القوات الفرنسية في حملة ناجحة ضد ولاية (برن) Bern — وكانت أهم الكانتونات الأرستقراطية وأعظم الولايات شأنًا في الاتحاد الكونفدرالي — أن ترغم هذه الولاية على قبول الدستور الجديد والاعتراف به في ٦ مارس ١٧٩٨ . ولما كان من أغراض حكومة الإدارة الحصول على المال دائماً للأسباب التي ذكرناها ، فقد استولى الفرنسيون — الآن — على (الخزينة) في برن ، ولقد خصصت نصف هذه الأموال المستولى عليها تقريباً في تمويل الحملة على مصر .

وبقيت الكانتونات الجبلية : (أوترفالدين) Unterwalden ، (أورى) Uri ، (شويتز) Schwyz مصممة على الاحتفاظ باستقلالها . وحينئذ سیرت حكومة الإدارة جيوشها عليها وأرغمتها على الخضوع والإذعان وأبدت ولاية (شويتز) مقاومة كبيرة ، ولكن انتصرت جيوش الثورة عليها في أكثر من معركة ، وكان بعد واقعة (مورجارتن) Morgarten في ٢ مايو ١٧٩٨ ، أن أمكن تطبيق الدستور الجديد في سويسرة .

وكانت (الجمهورية الهلفيتية) قد تأسست رسمياً منذ ١٢ أبريل ١٧٩٨ ، على أن تكون مدينة (آراو) Aarau — في ولاية أوكاتون (أرجو) — عاصمة وقتية . وجرت الانتخابات ثم تشكلت الحكومة الجديدة . وفي ١٩ أغسطس ١٧٩٨ عقدت الجمهورية الهلفيتية معاهدة تحالف مع فرنسا ، فوعدت بمعاونة الجمهورية الفرنسية في كل الحروب التي تخوض غمارها — ماعدا الحرب البحرية — واعترفت بالحكم الفرنسي في أسقفية (بال) السابقة ، وخولت فرنسا حق استخدام كل طرق المواصلات التي تربط بين فرنسا وبين ألمانيا الجنوبية وإيطاليا ، ووعدت فرنسا بدورها بأن تسحب عسكرها من البلاد في خلال شهر ثلاثة ولكنها لم تنفذ وعدها .

وهكذا أمكن بفضل هذا التدخل من جانب الثورة ، إنشاء جمهورية سويسرية في دولة واحدة تضم في حدودها كل الولايات (أو الكانتونات)

وتحل محل ذلك الاتحاد المفكك السابق . على أن خروج (دولة) سويسرية للمرة الأولى إلى عالم الوجود لم يكن معناه إطلاقاً أن سويسرة قد صار بها (شعور قومى) ، ذلك أن الشعور القومى لم يكتمل فضجه فى سويسرة إلا بعد فترة طويلة من الزمن ، وفى خطوات تدريجية .

تلك إذا كانت آثار (الثورة) على البلاد التى خضعت مباشرة لتفاعل الآراء والمبادئ التى نادى بها رجال الثورة ، وفى الأقطار المتاخمة لفرنسا . بيد أن آثار (الثورة) لم تلبث أن ظهرت كذلك فى البلدان التى لم تكن متاخمة لفرنسا مباشرة ، وفى هذه الحالة حصل التأثير بطريق غير مباشر ، أى ليس بسبب فرض آراء (الثورة) ومبادئها فى البلاد التى خضعت لجيوشها ، وبواسطة رجال الثورة الذين مارسوا بأنفسهم السلطة فى هذه الأقاليم التى دانت لهم ليروجوا الآراء والمبادئ التى جاموا بها ، وليرغموا الأهلىن والحكومات على تنفيذها . وإنما حصل التأثير بطريق احتكاك الآراء والأفكار الذى حدث بسبب ذبوع الآراء والمبادئ (الثورية) ، ونتيجة للسياسة التى اتبعتها (الثورة) فى علاقاتها الخارجية .

ولم يكن رد الفعل الذى حصل ، سواء من جانب الحكومات ، أو من جانب الشعوب تجاه الآراء التى أتت بها الثورة ، فى درجة واحدة أو فى صورة واحدة . فلقد اعتبرت الحكومات (الثورة الفرنسية) خطراً داهماً ، من واجبها أن تبذل كل ما وسعها من جهد وحيلة ، للقضاء عليه وإزالته ، لأن (الثورة) عمدت إلى تشجيع حركات المقاومة التى كانت قد بدأت ضدها الحكومات وقتئذ ، ولأن (الثورة) كان فى استطاعتها كذلك تحريك الثورة ضد الحكومات القائمة . مما تذرعت به الدول لتضم صفوفها ، ولتوطد دعائم الحكم المطلق وأسالييه فى داخل بلادها . وعلى ذلك فقد صار (الثورة) من هذه الناحية أثر عكسى ، من حيث إنها عوقت بداية ظهور أو تطور

المطالبة بالحقوق السياسية والقومية . فلقد حدث في هنغاريا (المجر) أن امتنعت الحكومة من ذلك الحين عن دعوة (الديايط) إلى الاجتماع ، ثم راحت تشدد الرقابة البوليسية لتعطيل نشاط الوطنيين . وفي غضون سنة ١٧٩٥ ، اكتشفت الحكومة مؤامرة سرية لإنشاء جمهورية تضم إليها أقطار الدولة النمساوية ؛ وأدى اكتشاف هذه المؤامرة إلى القبض على كثيرين ، كان منهم أحد الأساتذة الهنغاريين (مارتينوفيتش) Martinovitch ؛ وأقبل النبلاء على تأييد خطة الحكومة ، حتى ليصح لنا القول بأن (الحركة القومية) في هنغاريا قد وقفت وتعطلت تماماً من ذلك الحين إلى سنة ١٨١٥ ، بل وإلى ما بعد هذا التاريخ أيضاً .

وثمة مثل آخر لتوضيح هذا الأثر العكسي ، أى التوقف الذى حصل في الحركات الحرة والمطالبة بالحقوق الديمقراطية ، بسبب الذعر والخوف الذى أوجدته الثورة الفرنسية . ذلك كان توقف عهد الإصلاحات فجأة في شبه جزيرة إيبيريا ، وكانت هذه الإصلاحات قد بدأت في أسبانيا والبرتغال تحت نظام الحكومة المستقبلية المستنيرة في كل منهما . ثم كان ذلك نفس ما حصل في إنجلترا حينما أدى الخوف من الثورة ، ثم اشتباك البلاد في الحروب التى خاضتها ضد الجمهورية الفرنسية . إلى تولى حزب (التورى) الحكم . فتعطل كل إصلاح على أيدي هؤلاء المحافظين في إنجلترا .

ولقد كان للثورة أثر عكسي كذلك ، وإن كان من نمط آخر . هو أن الضعف الذى أصاب الحكومة بفرنسا بسبب هذه الثورة ، كان عاملاً قوياً في إغراء الدول على تحقيق مآربها . بإخراج فرنسا ذاتها من دائرة النشاط السياسى من ناحية ، والمضى في تقسيم بولندة من ناحية أخرى . فاستطاعت الدول تقسيمها مرة ثانية في ١٧٩٣ (بين روسيا وبروسيا) ، ثم مرة ثالثة وأخيرة في سنة ١٧٩٥ (وهذا منذ التقسيم الأول المعروف

فى سنة ١٧٧٢) ، الأمر الذى ترتب عليه اختفاء بولندة من خريطة أوروبا السياسية :

٣ - فى بولندة :

ولم تكن آثار الثورة مع ذلك كلها عكسية . ففى الوقت الذى ساعدت فيه (الثورة) على اختفاء بولندة سياسياً - أى كدولة - من عالم الوجود، كان (لثورة) ذاتها فضل فى تحديد معالم حركة وطنية، كانت قد بدأت بشاثرها عشية حادث (الثورة) كحركة موجهة فى صميمها ضد روسيا ، ثم ما لبثت حتى نمت واتسعت عند قيام الثورة (الفرنسية) ؛ ولقد كان عماد هذه الحركة القومية أولاً شباب النبلاء الذين تلقوا علومهم فى المدارس التى أنشأتها لجنة التربية والتعليم الوطنية منذ ١٧٧٤ - على نحو ما سبق ذكره - وتلك مدارس تأثرت براجها بأراء الفلاسفة الفرنسيين ؛ ثم قامت هذه الحركة على أكتاف الأساتذة المثقفين الذين عرفوا باسم « الأكاديميين » ، وعلى وجه الخصوص الأساتذة فى جامعتى (كراكاو) و (فيلنسا) ؛ وأخيراً كان عماد الحركة القومية أهل الطبقة المتوسطة (البورجوازية) فى (وارسو) . وكان أثناء انتعاش الحركة الفكرية فى بولندة وتقدمها عشية (الثورة الفرنسية) وفى أوائل أيامها أن قام « المفكرون » ، أو قادة الرأى البولنديون بحملة واسعة ، يؤيدون الأراء الفرنسية الجديدة ، فيما أصدروه من بحوث ودراسات عديدة ؛ ومنها ما عنى فيها أصحابها بنقل كتابات الفرنسيين وحسب ، كنقل رسالة (سيس) المشهورة عن « الطبقة الثالثة » ، وحرص البولنديون على الاتصال برجال الثورة الفرنسية ليقفوا منهم على برامج الثورة ، والإصلاحات الحرة التى تعتزمها (الثورة) ليعثروا فيها على ما قد يستطيعون الانتفاع به فى إصلاح أحوال بلادهم . واقدانك البولنديون البورجوازيون على تتبع أنباء الثورة الفرنسية،

وقراءة كل ما كانت تنشره الصحف عنها ، أو تذيبه عن الآراء والمبادئ الجديدة التي أتت بها . واشتهر في ذلك الحين نخبة من أعلام الثقافة والأدب والقانون البولنديين ، واحتل مكان الصدارة بينهم « أب الديمقراطية البولندية » ، الأب ستانسيلاس ستاتزيك Staszic الذي بذل قصارى جهده بالخطابة والكتابة والوعظ والإرشاد في الدفاع عن الفقراء والمطالبة بتحسين أحوالهم ؛ وناشد أمته أن تنبذ ظهرياً فوارق الطبقات الاجتماعية ، ثم كان من هؤلاء الأعلام أيضاً الأب (هيكولونتاي) Kollontay الذي اشتهر « برسائله » ، وبمؤلفاته في القوانين الطبيعية الاجتماعية ، وبمذكراته التاريخية . كان « مرياً » ، ممتازاً ورجل دولة وخطيباً مفوهاً ، سرعان ما صار يتيه « ندوة » ، للفكرين التقدميين ، نادى بضرورة إصلاح الحكومة وإلغاء رقيق الأرض ؛ كان عضواً (لجنة التربية والتعليم الوطنية) النشط ، وأبرز أعضاء هذه الجمعية إطلاقاً . ولقد تعاونت هذه اللجنة مع رئيس « البرلمان » ، (ستانسيلاس مالاكوسكي) Malachowski ، ووزير التربية (إجناس بوتوكي) Ignace Potocki في إعداد مشروع قانون الدستور البولندي الذي صدر في ٣ مايو ١٧٩١ على نحو ما سيأتي ذكره . وكان للأب (كولونتاي) اليد الطولى في وضع هذا الدستور .

تلك إذا كانت العوامل التي ساعدت على ظهور الحركة القومية في بولندا ونموها . وكان من أثر ذلك كله أن شرع مجلس (الديايط) خلال سنوات ١٧٨٩ - ١٧٩١ ، ينفذ برنامجاً من الإصلاحات الواسعة ، والتي يتضح من معرفة أغراضها ، الأثر الذي كان عليها للثورة الفرنسية . ذلك أن هذه الإصلاحات استهدفت تقوية الحكومة ، بأن تصبح حكومة تمثل الشعب وتقوم على تأييده لها ، ثم تقوية الحكومة بالقضاء على أسباب الضعف الناجمة من وجود الامتيازات أو « الحقوق » السياسية التي عطلت أعمال الحكومة ، وساعدت على انتشار الفوضى ، ومن هذه « حق » النبلاء في في تعطيل قرارات (الديايط) باللجوء إلى استخدام (حق الاعتراض)

Liberum Veto الذى تحدثنا عنه فى فصل سابق . وفضلا عن ذلك فقد كفل هذا البرنامج الثحاق أهل الطبقة المتوسطة (البورجوازية) بالوظائف العامة فى كل فروع الإدارة ، وكفل هذا الحق للنبلأ أنفسهم الذين أعطوا وظائف و الشرف ، العامة . وأخيراً تضمن البرنامج إصلاحات عدة لصالح الفلاحين .

ولقد تسنى تنفيذ هذا البرنامج الإصلاحي بفضل (انقلاب) حدث على يد الملك (ستانيسلاس أوجستس بونيا توسكى) Poniatowski (١٧٦٤ - ١٧٩٥) ، بالاتفاق مع جماعة من أعضاء مجلس الدياط ، فأعلن الدستور يوم ٣ مايو ١٧٩١ ، وبمقتضى هذا الدستور تقرر انتقال الملك إلى أسرة ناخب سكسونيا ، لعدم وجود وارث للعرش للملك (ستانيسلاس أوجستس) وفيما عدا ذلك جاء هذا الدستور البولندى على غرار دستور الثورة الأول (١٧٩١) الذى وضعته الجمعية الوطنية التأسيسية فى فرنسا . وتضمن الدستور الإصلاحات المنشودة ، فألغى (حق الاعتراض) ، فكان حيثئذ أن أقيم بفضل هذا الدستور فى بولندة ما صار يعرف باسم (الجمهورية الملكية)^(١) . وكان لإعلان الدستور فى بولندة صدى بعيد ، فلم يلبث أن نهض (آدموند بيرك) Burke يعلق على هذا الحادث فى مجلس العموم البريطانى ، فقال : « إن هذا التغيير الذى حدث (أى إعلان الدستور فى بولندة بالإصلاحات التى تضمنها) ، يجعل من حق الإنسانية أن تستعد وأن تزهر عجباً ، وقد زال ما كان يندى منه جبينها خجلاً ، وانتهت آلامها بفضل هذا التغيير الذى أدخل على حياة الأمة البولندية . فأهل المدن حصلوا على مقومات حياتهم الاجتماعية بعد أن عاشوا محرومين من كل الامتيازات والفرص ، وأما النبلاء وعلية القوم (وأعيان الطبقة المتوسطة) الذين اشتهروا فى العالم بالصرامة والبأس والبطش فقد أعيد تنظيمهم ، وصاروا

الآن يحتلون مرتبة أمامية في صفوف المواطنين الأحرار والأكرمين .
وعار الناس إطلاقاً ابتداء من الملك ، حتى العامل الذي يكسب قوت يومه
بعمله وجده يعيشون في عزة وكرامة ، وقد تحسنت أحوالهم جميعاً ...
وما يدعو للعجب حقاً ويبحث على الشعور بالسعادة المتزايدة ، إن هذا كله
قد حصل من غير أن تسفك قطرة دم واحدة ، ودون غدر أو خيانة من
جانب أحد ، أو ارتكاب جريمة ، أو أن يقذف الناس في حق بعضهم بعضاً -
ولعمري إن ذلك لأشد قسوة وأعظم تقاذفاً من ضربة سيف بتار - ثم دون
تعمد توجيه الإهانات للحط من كرامة الدين والأخلاق والعادات ، ودون
الالتجاء إلى اغتصاب ما بيد الغير أو مصادرة ثرواتهم . ثم إن أحداً لم يحبس
أو ينفي ، كما لم ينزل الإملاق بمواطن من المواطنين يرغمه على الاستجداء
والشحاذة ، بل لقد حدث هذا التغيير العظيم بناء على وجود سياسة موضوعة
وخطّة مرسومة ، أحيطتا بسياج من الكتمان التام . واجتمعت الكلمة على
تنفيذ هذه السياسة ، التي اتصف أصحابها بالحكمة وأصالة الرأي ، حتى إنه
لم يسبق حصول مثلها في أي ظرف مضى . ولقد كان هذا المسلك العجيب
مدخراً لتحقيق تلك المؤامرة الباهرة (الانقلاب) التي دبرها أصحابها لتأييد
حقوق الإنسان ومصالحة الصديقة الصاعدة ، وواضح أن (بيرك) في هذا
الخطاب إنما كان يقصد كذلك التدير بحوادث الثورة الفرنسية من طريق
غير مباشر ، وهو المعروف بعدائه لها .

ولقد كان طبيعياً أن يترتب على هذه الحركة الإصلاحية التي استهدفت
إعادة بناء (الدولة) البولندية من جديد ، إزعاج روسيا وإغضاها . وعلى ذلك
فإن القيصرة كاترين الثانية بمجرد أن استطاعت إنهاء الحرب مع تركيا في
معاهدة (ياسي) Jassy في يناير ١٧٩٢ . قررت التدخل في شئون بولندا
بصورة جدية ، ولقيت في هذه الرغبة تأييداً من جانب كبار الطبقة
الأرستقراطية من « العظماء » Magnates ، ثم من جانب المتمسكين بالتقاليد

القديمة والذين أفرعتهم إصلاحات (الديباط) الاجتماعية والسياسية . فارتدت الأرستقراطية العالية البولندية في أحضان روسيا . وأقامت اتحاداً أو حلفاً كوفدرايياً — من ذلك الطراز من الاتحادات التي سبق الكلام عنها — عرف باسم اتحاد (تاجوويتز) Targowitz في مارس ١٧٩٢ تحت ستار الدفاع عن الحريات البولندية . وأراد البولنديون الاعتماد على بروسيا لمؤازرتهم ضد روسيا ولكن بروسيا لم تشأ التدخل إلا إذا وافقت إنجلترا على هذا التدخل واشتركت معها فيه وقامت بعمليات بحرية ضد روسيا في بحر البلطيق . وكانت تلك شروطاً رفضتها الحكومة الإنجليزية (وزارة بيت Pitt) فتدخلت بروسيا عن مساعدة بولندية . بل إن بروسيا لم تلبث أن قررت التدخل هي الأخرى في المسألة البولندية (فبراير ١٧٩٢) لتحقيق مآربها الخاصة بالحصول من بولندية على الأموال التي تسديها نفقات الحرب المتوقعة مع فرنسا ؛ وأبلغت بروسيا هذه الرغبة حكومة القيصرية في منتصف مارس ١٧٩٢ ، وبذلك وجدت بولندية أنها صارت منفردة ، ولا أمل في نجدة خارجية تأتي لمعاونتها في النضال ضد روسيا . وفي ١٩ مايو اخترق الغزاة الروس حدود بولندية . وانهزم البولنديون الوطنيون في كل مكان وسقطت (وارسو) في شهر يوليو . وفي ٢٢ يوليو ١٧٩٢ أعاد الروس العمل بدستور بولندية القديم ، وكان مما ساعد الروس على إدراك هذا النجاح أن الملك (ستانيسلاس أوجستس بونيا توسكى) — وكان ضعيفاً — قد تخلى في اللحظة الأخيرة عن موقفه وضرب ببرنامج إصلاحاته عرض الحائط ، وانحاز إلى (اتحاد تارجوويتز) . ورضى بالمفاوضة والاتفاق مع روسيا . فانعقد (الديباط) في (جروودنو) Grodno في (ليتوانيا) . وعلى يده تم عقد معاهدة تحالف مع روسيا في ١٦ أكتوبر ١٧٩٣ وإلغاء دستور ١٧٩١ .

وهكذا نجم من حركة الإصلاح الوطنية التي بدأها (البورجوازيون) ، البولنديون ، وأهل الفكر وقادة الرأي في البلاد ، نزول الكوارث من

جديدة بولندية . فقد سبق أن انتهت المفاوضات بين روسيا وبروسيا إلى الاتفاق في ٢٣ يناير ١٧٩٣ ، على ما صار يعرف باسم (تقسيم بولندية الثاني) فنالت روسيا بمقتضى هذا الاتفاق : الأوكرين وروسيا البيضاء ، وعدد سكانهما حوالي الثلاثة ملايين نسمة ؛ وحصلت بروسيا على دانزج ، وتورون Thorn ، وبوزن Posen وكاليش Kalisz وعدد سكانها جميعها حوالي مليون نسمة . وبذلك صارت بولندية التي كان عدد سكانها في سنة ١٧٩٢ يبلغ خمسة عشر مليون نسمة ، دولة ، لا يزيد عدد سكانها - الآن - على أربعة ملايين تقريباً . وأرغمت روسيا (الديباط) البولندي على إقرار هذا التقسيم ، فقبل (الديباط) المجتمع في (جرودنو) تحت الضغط والتهديد ، هذا البتر الجديد من جثمان الوطن البولندي في سبتمبر ، وكانت روسيا وبروسيا قد احتلتا فعلاً هذه الأراضي في الشهر السابق . وفي أكتوبر أبرم الديباط معاهدة التحالف السالفة الذكر مع روسيا ، والتي كانت بمثابة الاعتراف من جانب بولندية بخضوعها للسيطرة الروسية . وصار (ستانيسلاس بونيا توسكى) مجرد عميل للوزير الروسي في وارسو .

غير أنه سرعان ما ظهر في بولندية عقب هذه الكارثة الوطنية ، جماعة من الوطنيين الذين تزايد غضبهم من روسيا وحنقهم عليها بسبب « الحكم الروسي » ، الذي تأسس في الأقاليم المبتورة والذي اتصف « بعسكرة » ، صارمة تعمدت إلحاق الإهانة والأذى بالبولنديين . وكان هؤلاء الوطنيون على استعداد للقيام بأثورة بمجرد أن يقوى ساعدهم ، ونشطت العناصر الوطنية التي غادرت البلاد ، لتجد في سكسونيا أو فرنسا مكاناً آمناً تلجأ إليه ؛ فصارت تعمل لتدير حركة عصيان خطيرة في بولندية : فتألفت من ثم تحت اسم جيش الاحتلال الروسي وبصره - بقيادة (إجلستروم) Egelström الجمعيات السرية ، وصارت تحاك خيوط المؤامرات ضد السيطرة الروسية . وكان هدف هذه الحركة استقلال بولندية ، وعودة دستور ١٧٩١ .

فدارت المراسلات بين المتآمرين الوطنيين وبين الزعماء البولنديين في المنفى . وكان قد اتخذ جماعة من هؤلاء مقرهم في سكسونيا ، ويتزعمهم (تاديوس كوشيسكو) Thaddeus Kosciusko وطلب (كوشيسكو) النجدة من (المؤتمر الوطنى) فى باريس . ولكن فرنسا كانت تخوض غمار الحرب وقتئذ (١٧٩٣) . ناهيك بالصعوبات الداخلية التى صادفها المؤتمر الوطنى ، فلم يسع الفرنسيين تقديم أية مساعدة فعلية ، أو التدخل فى المسألة البولندية . ثم إن دولة أخرى غير فرنسا من تلك التى حاول زعماء الحركة استمالة حكوماتها لتأييدهم ، لم تشأ التدخل أو تعضيدهم ضد روسيا . فإن النمسا التى كانت قد رفضت الموافقة على تقسيم ١٧٩٣ ، صارت الآن تريد (تقسيما) جديداً يكفل لها نصيباً من الأراضى المنهوبة . ولقد كان من صالح تركيا أن تبقى روسيا مشغولة عنها فى بولندا ، فلا تستأنف الحرب ضدها ، ولكن تركيا خرجت من الحرب الأخيرة مع روسيا منهوكة القوى وتعجز عن موازنة البولنديين فى نضالهم ضد روسيا ؛ ثم إن السويد لم يكن فى استطاعتها مقاومة روسيا وبروسيا متحدتين ، بل ووجد بالسويد جماعه من النبلاء تميل لموازنة روسيا . وعلى ذلك اتفق رأى بين قادة الحركة البولندية الوطنية فى الخارج بسبب هذا كله ، على أن الواجب على البولنديين أن يترشوا فى الأمر فترة من الزمن قبل القيام بحركتهم .

وكان قائد جيش الاحتلال الروسى فى بولندا ، (إجلستروم) يدرك مقدار الخطورة التى صارت تكتنف الموقف ، ولو أنه عجز عن معرفة شيء عن حقيقة « المتآمرين » الذين بلغوا وقتئذ حوالى العشرين ألفاً . فلم يلبث أن قرر فى بداية مارس ١٧٩٤ تجريد قسم كبير من الجيش البولندى الوطنى من سلاحه وتسريحه . ولكن تجريد الجنود - إذا حدث ، كان معناه فى نظر المتآمرين أن من المتعذر عليهم القيام بحركتهم . فدفعهم هذا القرار

إلى القيام بثورتهم دون إهمال ، وبالفعل قامت الثورة في شهر مارس في كل من (كراكاو) و (وارسو) في وقت واحد . وفي ٢٤ مارس سنة ١٧٩٤ ، أذاع (كوشيسكو) منشوراً دعافيه الأمة لتأييده . وكان إصدار هذا المنشور بمثابة إعلان الحرب على روسيا وبروسيا . وفي وارسو استطاع الوطنيون مفاجأة الحامية الروسية بها في ٢٩ أبريل وأرغموا الحامية على الانسحاب .

على أنه كان من أثر هذا الفشل المؤقت الذي أصاب الروس ، أن نشطت كل من بروسيا والنمسا تريدان التدخل . فزحف البريسيون على (كراكاو) واحتلوها في ١٥ يولية ١٧٩٤ ، وبدأوا في الوقت نفسه يتفاوضون في الصلح مع فرنسا حتى يتفرغوا لنشاطهم العسكري في بولندة وكان الروس أثناء ذلك قد أعادوا تنظيم قواتهم ، وعينوا لقيادة جيوشهم هذه المرة (سواروف) Souvorov أعظم قوادهم اطلاقاً ثم أن جيشهم المنسحب من وارسو لم يلبث أن أنزل الهزيمة بقوات (كوشيسكو) التي كانت تجدد في مطاردته ، وذلك عند (ماشيوفيتش) Maciejowice فانتهصر قائدهم (فرسن) Fersen على البولنديين انتصاراً حاسماً في ١٠ أكتوبر وأصيب (كوشيسكو) بجرح ووقع في الأسر ، ومن ذلك الحين استبد اليأس بالوطنيين البولنديين . أما (سواروف) فقد أخضع وارسو في ٤ نوفمبر سنة ١٧٩٤ واحتلها الروس بعد أربعة أيام . وفي هذه الأثناء كان النمساويون بدورهم قد حشدوا قواتهم في (غاليسيا) لتأييد مفارختهم المقبلة مع روسيا وروسا .

وبسبب هذه الهزائم إذا اضطرت الملك (ستيفان نيلاس بونيا توسكي) إلى الإقامة مرغماً في (جرودنو) في حين بدأت المفاوضات بين روسيا والنمسا لتصفية المسألة البولندية . وكانت بروسيا مشغولة في مفاوضاتها مع فرنسا في (بال) - والتي انتهت بعد قليل بمعاهدة بال في أبريل ١٧٩٥ - فقد اتفق الفريقان : روسيا والنمسا على تعيين نصيب كل منهما وترك

وارسو وشمال بوميرانيا حتى نهر (النيمن) إلى بروسيا . وفي ٣ يناير سنة ١٧٩٥ تم توقيع معاهدة التقسيم الثالث بين بروسيا وروسيا والنمسا ، وهي المعاهدة التي اختفت وقتئذ بسببها بولندا كلية من خريطة أوروبا السياسية .

على أن الذى تجدر ملاحظته بشأن هذه الثورة التي أخفقت وانهت بضياغ بولندا في هذا التقسيم الثالث أنها كانت (حركة قومية) حقيقية .

آية ذلك الاستعدادات التي سبقت اشتعال الثورة ، وكانت هذه تسير عندئذ في خطى وثيدة . فسلم الشباب الذى أثرت فيه الدعاية الوطنية وألهبت شعوره الوطنى ، زمام هذه الحركة في المدارس ، وأنشد التلاميذ في إحدى مدارس الجنوب في (ولود زيميرز) Wlodeimierz نشيداً وطنياً من نمط نشيد (المارسيليز) الفرنسى — « أيها الشباب سلالة الشعب الحر الطليق الذى دافع دائماً عن حقوق الإنسان المقدسة ضد العنف والعسف المنتشر في كل مكان ، ضموا صفوفكم وكونوا يداً واحدة وروحاً واحدة .

واقدر كان الكلام عن (حقوق الإنسان) شيئاً جديداً أخذه الوطنيون من فرنسا . وأما هذا النشيد فقد اختتم بعبارات تشبه ما جاء في نشيد (المارسيليز) : « هيا إلى اسلاح يا أبناء (كودجيسكى) Codjewski ، وأحفاد (سوييسكى) Sobeieki ، و (تزارنكى) Czarknecki الأبطال ، هبوا للنضال ولا تتركوا العدو يمزق أوطانكم ، فلنعمل إذاً للاتحاد في تحالف مقدس ، وليصبح كل فرد منا جندياً يضحي في سبيل الوطن بدمه وروحه وماله ، حتى نحطم قوات العدو تحطيماً ، وإلا فالخير لنا أن نلحق بآبائنا وأجدادنا في قبورهم ، ثم إن (الديايط) لم يلبث أن أصدر نداء إلى الأمة في ٢٩ مايو ١٧٩٤ ، اشترك في إعداده (كولوتناى) ، كان متسماً بهذا الطابع القومى نفسه ، جاء فيه : إن بولندا تجدد نفسها اليوم في موقف الدفاع ضد جيش الروس . . . أيها البولنديون إنما أتمتم تحاربون اليوم للذود عن أنظمتكم السياسية والدينية ، عن قوانينكم ، عن حرياتكم ، عن ممتلكاتكم . . .

ولقد حدث أثناء الثورة ، ومن أجل الدفاع عن الوطن أن امتزجت العناصر المختلفة التي يتألف منها المجتمع ؛ فقام الفلاحون حول (لوبن) - أى فى بولندا الصغرى - بطرد الروس بعد أن انتصروا عليهم فى واقعة (راكافيتش) Rackavicz فى إبريل سنة ١٧٩٤ . وفى (وارسو) تألف مجلس وطنى كان قطب الرخى فيه الزعيم (كوشيسكو) ، لغرض إعداد جيش الثورة ، فضمت السلطات المشرفة على هذا الجيش عناصر متعددة : من اساتذة الجامعات ، ورجال الطبقة المتوسطة (البورجوازية) والنبلاء . ثم إن الأهلىن من البروتستنت سرعان ما اتحدوا مع مواطنهم الكاثوليك ، فتصدت مدينتا (تورن) و (دانزج) وهما لوثريتان لمقاومة الجيش الروسى ، فى حين انضم الكلفينيون إلى صفوف الكاثوليك فى إقليم (ليتوانيا) للنضال ضد الروس . وهكذا اختفت للمرة الأولى الفوارق الدينية فى جهد مشترك من أجل النضال ضد العدو .

والذى تجدر ملاحظته أن الثورة اعتمدت قبل كل شىء على الطبقة البورجوازية فى المدن - وابتعثت المثل العليا بين طبقة النبلاء الذين كانوا فى الماضى دائماً قوام الاتحادات الكونفدرائية ، ومن بين هذه الاتحادات القديمة ، كان اتحاد (بار) Bar الذى كان قد تألف من النبلاء الذين عرفوا باسم (فرسان بار) سنة ١٧٦٤ عقب انتخاب الملك (ستانيسلاس بونيا توسكى) ، وفى وقت كان قد عظم فيه النفوذ الروسى لدرجة خطيرة وكان (لاتحاد بار) هذا شهرة ذائعة تعدت حدود بولندا ، وانضم إليه كثيرون من الخارج تذكر منهم الجنرال (ديموريه) الفرنسى صاحب الانتصارات المعروفة على البروسيين فى واقعتى (فالى) و (جيباب) . واقد خاض (اتحاد بار) الحرب ضد جيوش روسيا ، ولكن جهوده ذهبت سدى ، ففشلت محاولته لمنع التقسيم الأول الذى حدث فى بولندا سنة ١٧٧٢ ، ومع ذلك استمرت باقية مثل الاتحاد العليا ، وابتعثت فى عهد الثورة الأخيرة (١٧٩٤) . واشترك مع اتحاد بار ، فى هذه الحركة (م ٢٨ - البوراجوزية)

الوطنية أهل الطبقة المتوسطة (البورجوازية) . وهكذا لم تعد الارستقراطية وحدها هي المتكفلة بالنضال ، إما للمحافظة على امتيازاتها ، وإما من أجل المحافظة على الصالح العام للدولة .

ولا ريب في أن ذلك كله إنما يدل على أنه كان قد وجد في بولندة (شعور قومي) لا سبيل إلى نكراته .

حقيقة اختفت بولندة من عالم الوجود السياسى ، ونقل الروس الملك (ستلانسيلاس بونيا تومسكى) إلى سان بطرسبرج ليلقى منيته بها في سنة ١٧٩٨ . ولكن ذلك لم يكن معناه إطلاقاً اختفاء (الامة) البولندية لقد تشرد الوطنيون في كل أنحاء أوروبا ، ولجأ منهم كثيرون خصوصاً إلى فرنسا ، وقصد (كوشيسكو) إلى أمريكا لاجئاً بها ، ولكن هؤلاء الوطنيين سرعان ما صاروا ينضمون في كل مكان إلى الجيوش المحاربة ضد روسيا .

وحينما رجع (كوشيسكو) من أمريكا إلى فرنسا ، عملت حكومة الإدارة في سبتمبر ١٧٩٨ على الوصول إلى تفاهم معه من أجل تنظيم فرق عسكرية من المتطوعين البولنديين ، تضم إليها كذلك الهاربين من الجيوش الروسية والنمساوية . فكان في خارج بولندة إذاً ، وفي البلاد الأجنبية ، وبفضل احتكاك البولنديين بالغرب ، أن نما (الشعور القومي) البولندى ووصل إلى ذروته . غير أن (المسألة البولندية) ظلت وقتئذ واستمرت مدة طويلة بعد ذلك ، عنصراً هاماً من عناصر المناورة والمساومة السياسية وهذا حتى في اعتبار الحكومة الفرنسية ذاتها . ينهض دليلاً على ذلك أن (سيس) وهو يتفاوض في برلين سنة ١٧٩٨ لاستمالة بروسيا إلى عقد محالفة مع فرنسا ، لم يتردد في التلويح أمام حكومتها باحتمال إعطائها بولندة بأكملها .

وصفوة القول أنه كان للثورة الفرنسية إذا أثران واضحان : فهي قد كانت مبعث الكوارث التي حلت بساحتها إما مباشرة وإما بطريق غير مباشرة ، ثم أفضت إلى تقسيمها واختفائها سياسياً ، من الخريطة الأوروبية ؛ وهي قد كانت في الوقت نفسه مصدر خير لبولندة بسبب ما فعلته من ناحية إحياء (الشعور القومي) بها .

الفصل الثاني

« الثورة ، واليقظة القومية

تمهيد :

لقد تبين من الدراسة السابقة أن الأثر الذي أحدثته الثورة الفرنسية على « الحكومات ، في أوروبا كان أثراً عكسياً ، وسبب ذلك أن الثورة استعدت ضدها أكبر الدول التي كان قد تم تكوينها في ظل « النظام القديم ، ، فصارت حكوماتها تحرص على الاحتفاظ بما كان لها من أنظمة اقتصادية واجتماعية وسياسية ؛ ولذلك ناصبت هذه الدول (الثورة) العداوة ، وراحت تعقد المحالفات العسكرية القوية ضدها ، وأرغمت (الثورة) على الاشتباك في حروب استمرت بدون انقطاع تقريباً منذ سنة ١٧٩٢ ، وفي طليعة هذه الدول المتحالفة ضد (الثورة) كانت إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا ؛ ولقد انحاز إليها عدد من الدويلات أو الإمارات في إيطاليا وألمانيا . أما هذه الحروب فقد أسفرت حتى عام ١٧٩٨ عن اختفاء طائفة من حكومات (العهد القديم) على يد الثورة ذاتها ؛ وبفضل انتصار جيوشها في أوروبا ؛ من ذلك حكومة البندقية ، وعدد من الحكومات الأخرى الإيطالية ، على أثر إنشاء جمهوريات ما وراء الألب (سيزالبين) وليجوريا ، وبارثينويا إلخ ؛ كما أسفرت عن اختفاء حكومة (أو دولة) بولندية ، التي ألهبت الثورة (الشعور القومي) بها ، فانهى ظهور الحركة القومية في بولندية إلى اقتسام هذه الدولة بين جيرانها واختفائها من الوجود سياسياً .

أما إذا تركنا جانباً أمر « الحكومات ، فما لا شك فيه أنه كان للثورة

أثر (إيجابي) ، تأثرت به كل تلك (الشعوب) التي كانت قد بدأت تنمو قبل حوادث الثورة، ثم قطع نموها شوطاً كبيراً ، حتى أنها صارت تستطيع إدراك معاني الآراء والمبادئ التي جاءت بها الثورة بعد ذلك . الأمر الذي أتاح الفرصة (لثورة) حتى تلعب دوراً هاماً في استحداث هذه الشعوب واستنهاض همتها ، ودعوتها للمطالبة بتحقيق مبادئ الحرية والمساواة ، إلى جانب المطالبة باستقلالها . ونجحت (الثورة) بفضل الآراء والمبادئ التي جاءت بها ، في تأييد رغبة الشعوب في استقلالها ، وتصميمها على الاحتفاظ بكيانها الذاتي . ولم تكن الرغبة في الاستقلال ، والإبقاء على هذه الذاتية شيئاً جديداً ، بل كانت هذه الرغبة موجودة فعلاً في صورة من الصور قبل عهد الثورة .

والسبب في هذا النجاح أن (الثورة الفرنسية) مرعان ما عملت على إحياء آمال الشعوب التي رضخت طويلاً تحت سلطان السيطرة الأجنبية الغاشمة ، ثم أخذت تدفع هذه الشعوب دفعاً نحو العمل الإيجابي للتحرر من النير الأجنبي . فاستطاعت (الثورة) أن ترسم بهذا العمل الخطوط الأولى لبداية الحركات القومية في أوروبا .

وتلك حقيقة سوف تتضح تماماً من دراسة أثر الثورة في اليونان وإيرلند ، أو أثرها على الشعوب التي جارت اليونان ، كالسرب الذين حاولوا الثورة على روسيا في عام ١٨٠٤ ، فضلاً عن دراسة هذا الأثر في ألمانيا . وكانت ألمانيا حقلاً واسعاً لتفاعل الآراء والمبادئ التي نادت وأتت بها الثورة الفرنسية .

* * *

١ - ألمانيا تجاه الثورة :

تضافرت عوامل هامة على تهيئة ألمانيا وإعدادها لقبول الآراء التي جاءت بها الثورة الفرنسية ، وخصوصاً الآراء والمبادئ السياسية . ففي حين

كان الفرنسيون لا يعرفون سوى النزر اليسير عن ألمانيا ويكادون «يجهلون» ألمانيا، كان الألمان أنفسهم أكثر أهل أوروبا معرفة بآراء ونظريات قادة الفكر الفرنسى، وأكثر شعوبها إلماماً بعادات الفرنسيين وبأساليب حياتهم؛ وكانت لهم دراية واسعة بالأدب الفرنسى.

فالألمان عرفوا النظريات التى نادى بها (جان جاك روسو) فى التربية، وانكب (تلاميذ) كثيرون يدرسون سائر (نظريات) هذا الفيلسوف الفرنسى، وآراءه فى السياسة وغيرها بشغف ونهم عظيمين، وظفر (موتسكيو) إلى جانب زميله بالحظوة لدى مفكرى الألمان. فكان (أمانويل كنت) ١٧٢٤ - ١٨٠٤ فيلسوف كونيغزبرج العظيم، من كبار المعجبين بكل من (روسو) و (موتسكيو)، وتأثر بدرجة كبيرة بكتاباتها وآرائها، وإن كان (كنت) قد نحا منحاً خاصاً فى ابتداع تلك الفلسفة الأخلاقية المثالية التى استندت عليها آراؤه ونظرياته السياسية، فحاول أن يمزج بين آراء (روسو) و (موتسكيو) فى نظام من التفكير السياسى، يميز فيه بين نظرية الحياة والوجود (الكون) كما يدركها العقل المجرد، وبين هذه النظرية ذاتها كما يستدل عليها من الواقع وبالتجربة، فأنكر (كنت) على الشعوب خروجها على صاحب السيادة فى الدولة، والذى يجتمع (تمثيل) الشعب فى شخصه، سواء أكان ملكاً أو ارتكزت السيادة فى نبله أو فى نواب عن الأمة.

واقد كان من المعجبين بآراء «روسو»، والفلاسفة الفرنسيين كذلك (جوهان جوتليب فيشته) وهو من تلامذة (كنت)، ويحتل (فيشته) مكانة عظيمة فى تاريخ الفكر الألمانى السياسى. ولقد جعل (فيشته) الاهتمام (بالشعب والأمة) يغلب على الاهتمام (بالفرد)، فابتدع ذلك (النظام الاجتماعى) الذى اتخذ أساساً لنشوء الدولة باعتبار أسبقية حرية المجتمع بأسره على حرية الفرد وحده. وكان لذلك طبعاً أن

يأتى تفسير (فيشته) لنظرية العقد الاجتماعى مغايراً لما أخذ به (روسو)؛ وإن كان كلاهما اعتمد فى تفسيره على وجود (إرادة عامة) هى مصدر السيادة العليا وموئلتها فى الدولة؛ فجعلها (روسو) نتيجة تنازل الأفراد عن إراداتهم الفردية؛ واندماج هذه فى إرادة عامة؛ فى حين افترض (فيشته) وجود (الإرادة العامة) أصلاً فى المجتمع؛ وبالتالي فى الدولة التى جعل من حقها ونصيبتها وحدها السهر على حريات الأفراد وضمنان هذه الحريات فى المجتمع. ولقد كان لآراء (فيشته) أثر كبير فى تنظيم المقاومة الوطنية ضد السيطرة الفرنسية فى ألمانيا فى عهد نابليون الأول، كما أن (فيشته) يعتبر فى عداد أعلام المفكرين الألمان الذين نادوا بتكوين (الدولة القومية).

وعلى ذلك فقد كانت ألمانيا وقت اندلاع (الثورة الفرنسية) فى مقدمة البلدان التى قطعت شوطاً لا يستهان به فى ميدان الفكر، ولو أن اهتمام الألمان وقتئذ كان لا يزال مقصوراً على دراسة الآراء التربوية والفلسفية التى نادى بها (أمانويل كنط) خصوصاً. ثم أنهم بدأوا يستيقظون رويداً رويداً من سياهم السياسى. ولعل نجاح الفرنسيين فى تأسيس (الجمهورية) فى فرنسا كان أعظم العوامل أثراً فى هذه اليقظة السياسية التى جعلت الألمان ينفضون عنهم غبار ذلك الخمول السياسى الذى أقعدهم عن العمل والنشاط فى هذا الميدان (السياسى) أزماناً طويلة. وثمة عامل آخر هو أنه وجدت بألمانيا ذاتها قبل اشتعال (الثورة الفرنسية) بسنوات عديدة صحافة نشيطة كان ديدنها الكشف عن المساوىء المنتشرة فى الدويلات والإمارات الألمانية؛ والتى كانت وصمة عار فى جبينها. فحملت الصحافة حملة شديدة استمرت حوالى العشرين سنة قبل بدء (الثورة) فى فرنسا، لإزالة هذه المساوىء التى شكا منها الشعب الألمانى فى الولايات والإمارات المختلفة وخصوصاً وجود الحكومات المستبدة التى عطلت تقدم البلاد. ثم قويت

الدعوة لإدخال الإصلاحات العديدة التى يطالب بها الشعب ، على أسس ديمقراطية وبخاصة فى ميدان التربية والتعليم . ولقد كانت المطالبة بالإصلاح خروجاً على الأنظمة والتقاليد القديمة ، وهى الأنظمة والتقاليد التى مهد لزوالها كذلك انتشار (الماسونية) حركة البنائين الأحرار . وهددت (الماسونية) بالقضاء على الآراء والمعتقدات التقليدية العتيقة .

وعما هيا ألمانيا لقبول الآراء الجديدة التى نادت بها (الثورة الفرنسية) أن الحكومة فى (بفاريا) عمدت منذ ١٧٨٤ ، إلى حل جماعة (المتورين) Illuminati وإلغاء منظماتهم أو هيئاتهم ، فانتشر هؤلاء فى ألمانيا يحملون آراءهم « الخطيرة » ، إلى كل مكان ذهبوا إليه ، ومن أخطر هذه الآراء قولهم إن الوقت قد مضى الآن ، للتمسك بالنظام الملكى ، ولم تعد هناك حاجة لوجود الملكية أو الملوك ، ثم إنهم حملوا على طبقة النبلاء الذين اعتبروهم مجرد آلات لأعمالها غير دعم أركان الظلم والاستبداد .

وثمة سبب آخر هو أن الفلاسفة والمفكرين السياسيين من طراز (كنط) و (فيشته) ، لم يكونوا وخدم الذين أعجبوا بآراء الفلاسفة الفرنسيين وكتاباتهم ، فهدوا بذلك السيل فى ألمانيا لانتشار الآراء والمبادئ التى أتت بها الثورة الفرنسية . فقد أعجب بآراء وكتابات فلاسفة الثورة طائفة من فحول الكتاب والشعراء الألمان المعاصرين ، مر بنا ذكر جماعة منهم مثل (فردريك شيلر) Schiller (١٧٥٩ - ١٨٠٥) الكاتب والشاعر ومؤرخ « حرب الثلاثين سنة » فى ألمانيا ، ومن كبار المعجبين (بروسو) . وقد أخذ (شيلر) على عاتقه المناذاة فى كل ما كتبه بتحطيم القيود الاجتماعية والسياسية ، وبالثورة عليها . وحذا حذوه فى ذلك (جيته) Goethe (١٧٤٩ - ١٨٣٢) أعظم شعراء ألمانيا شهرة . ولقد هزأ (جيته) وغيره من الكتاب الشبان فى عصره ، بطبقة النبلاء ، وسخر منها سخرية كبيرة . وساعد على تغلغل الآراء الفرنسية فى ألمانيا بهذه السرعة والسهولة ،

أن هذه البلاد الواسعة لم تكن تعرف وقتئذ شعوراً قومياً أو وطنياً يحول دون انتشار الآراء والأجنحة، بها . ومع أن ألمانيا كانت مهياة لقبول أية آراء قد تأتيها من الخارج والتأثر بها ، فالذي يجب ملاحظته أنها كانت عاجزة في الوقت نفسه عن أن تتزع لنفسها (نظاماً) معيناً في التفكير السياسي يتلاءم مع الأحوال السائدة بها . وتلك حقيقة يفسرها التهليل والتكبير الذي قابل به المفكرون والكتاب الألمان (الثورة الفرنسية) عند اندلاعها ، فرحبت بها الصحف الألمانية ، واستبد الحماس لها بطائفة الأدباء والكتاب والمفكرين الألمان ، فشدوا الرحال إلى (باريس) ، وكان من كبار (المتحمسين) للثورة (ولهم فون همبولدت) Humboldt (١٧٦٧ - ١٨٣٥) العالم اللغوي ، ورجل الدولة الذي تولى وزارة التربية والتعليم في مملكة بروسيا فيما بعد ، كما حضر مؤتمر فينا وأدى خدمات جليلة لدولته . ثم عميد الأدب الألماني (فردريك كلوبستوك) Klopstock (١٧٢٤ - ١٨٠٣) الذي اشتهر بقصيدته عن عودة المسيح المنتظر . والذي أسف أسفاً عظيماً - كما قال - لأنه لم يكن له « مائة لسان ، حتى يستطيع الاحتفال بمولد الحرية كما يحب ويشتهي » ، وأعلن أنه ما كان يتردد : هو وأبناءؤه في الذهاب إلى (باريس) لو أن له أبناء ، حتى يظفروا جميعاً بالحصول على صفة « المواطن الفرنسي » .

ولقد ساهم غير هؤلاء من كبار قادة الرأي والفكر في الترحيب (بالثورة) ، والحفاوة والاحتفال بها ، في مقدمة هؤلاء كان (هردر) و (ريشتر) Richter و (جوتفريد أوجست بيرجر) Bürger وغيرهم ، كما عظم الحماس (للثورة) في المدارس والجامعات .

ومع ذلك فإن هذا الحماس العظيم الذي قوبلت به (الثورة) ، لم يكن معناه أن البلاد بأسرها كانت ترحب بها ، أو أن جميع قادة الرأي وأهل الفكر في ألمانيا كانوا يقبلون الآراء والمبادئ التي تمنحنت عنها (الثورة) والتي عمل رجال الثورة الفرنسيون على إذاعتها في أوروبا . فقد وجدت

طائفة من الكتاب والمفكرين الألمان ، نذكر منهم (جوهان ولهم جلايم) Gleim الشاعر ، و (فردريك هنريك جاكوبى) Jacobi الفيلسوف ، و (بارتولد جورج نيبور) Niebuhr المؤرخ ، وغيرهم - نظروا جميعاً بخوف وحذر شديدين (لثورة) ، منذ بدايتها . ثم إن (الثورة) فشلت فى أن تستميل إلى تأييدها (هنرى ستين) Stein (١٧٥٦ - ١٨٣١) صاحب الإصلاحات الكثيرة التى مكنت بروسيا من النهوض والانتعاش بعد صلح (تيلست) Tilsit - بين روسيا وفرنسا سنة ١٨٠٧ - لتزعج النضال ضد السيطرة الفرنسية . ومع أن (كوتزيو) Kotzebue الذى كان عميلاً لقيصر اسكندر فيما بعد ثم اغتيل لرجعيته بعد ذلك بسنوات عديدة فى ظروف سيأتى ذكرها فى موضعها ، كان قد دفعه الحماس إلى الذهاب إلى باريس عقب (الثورة) ، فإنه لم يلبث أن تناول بالنقد الممزوج بالسخرية ذلك التضارب الذى لاحظته بين المثل العليا التى نادى بها (الثورة) ، وبين ما كان يبدو فى نظره من ضعف وانحراف عن هذه المثل العليا فى نوادى اليقافة . أما (جيتيه) فع أنه - كما عرفنا - كان يهزأ بطبقة النبلاء فى بلاده عموماً ، ولا يشعر بعطف مائحو (النظام القديم) ، ولم يكن بحال من الأحوال «صديقاً» لهذا العهد الذى أثبت عجزه فانطوت فى نظره صفحته ، فقد فشلت (الثورة) فى استمالته هو الآخر لتأييدها . فراح (جيتيه) ينعى على (الثورة) الشدة والعنف الذى اقترفته ، ويندد بعجلتها الظاهرة . ولما كان (مارتن لوتر) فى نظره مشغولاً عن القضاء على حركة (النهضة الأدبية والفنية) فى بلاده ، فقد خشى (جيتيه) أن تحول (الثورة الفرنسية) دون ازدهار الحركة الفلسفية والذهنية المعاصرة التى سميت باسم فلسفة العلم والمعرفة ، أو (التنوير) فى ألمانيا Aufklärung . ومع أنه أعلن غداة واقعة (فالمرى) التى نجحت (الثورة) بفضليها - فى ٢٠ سبتمبر ١٧٩٢ - من أعدائها وخصومها ، أن فجر عهد جديد قد بزغ ، فقد أبدى مخاوفه من المستقبل . ثم لم يلبث أن أظهر كراهيته للدعاية أو (البروبجندا) التى قامت بها (الثورة) . وفى قصته المشهورة عن (هرمان

ودوروثيا) " شرح (جيتيه) فكرته القائلة بأن الخير كل الخير للبشرية إنما يمكن في قيام كل فرد بتأدية واجبه على أكمل وجه ، وفي إعداد حياة يتيمة سعيدة ، بدلا من الانزلاق في أى نشاط آخر .

ثم إن (شيلر) لم يمتعه إعجابه بآراء (روسو) وكتابات من إظهار تبرمه بأعمال « الثوار الفرنسيين » الذين هم من طبقات العامة ؛ لأن فرنسا في رأيه لم يكن أبنائها قد وصلوا بعد إلى درجة من التربية والتعليم تجعلهم قادرين على (فهم) معنى تلك (المساواة) التي يطالبون بها وإدراك قيمتها ؛ فضلا عن أن الطريق أو الوسيلة الموصلة (للحرية) إنما هي بنشر الثقافة المعتمدة على إدراك (الجمال) وتقديره . ومع أن (جيتيه) كان قد نال صفة (المواطن الفرنسي) عن قصته (اللص أو القراصان) Die Räuber فقد جعلته الفظائع التي ارتكبها رجال الثورة يتحول بعد ذلك من المسألة أو المهادنة إلى الانتفاض على الثورة وكراهيتها ، والشعور بعداء شديد ضدها . وحينما قبضت (الثورة) على الملك لويس السادس عشر ، تها (جيتيه) لتقديم التماس بالعفو عن الملك وإطلاق سراحه ، ولكن الملك لم يلبث أن أعدم قبل أن يستطيع (جيتيه) التدخل .

وهذه الفظائع التي ارتكبتها (الثورة) كان لها نفس الأثر في موقف (شيلر) كذلك . ولقد ترتب على قيام الحرب ، ووقوع (مذابح سبتمبر) المعروفة ، وإعدام الملك ، أن وجد الألمان أنفسهم منقسمين إلى فريقين ، فريق الذين كانوا قد رحبوا بالثورة في أول الأمر ، مثل (شلوتر) Schlozer ، و (ويلاند) Wieland و (شارنهورست) Scharnhorst ، و (ستولبرج) Stolberg ، و (كامب) Campe و (جاجرن) Gagerن وغيرهم ، وهم الذين انقلبوا الآن فصاروا أعداء لها . ثم فريق الذين استطاعوا احتمال ما جرى من حوادث ، خصوصا (مذابح سبتمبر) في جلد وصبر ، ومن هؤلاء (هردر) و (كلوبستوك) ، ولكنهما لم يلبثا

أن انقلاباً ضد الثورة بسبب إعدام الملك ، ولو أن (هردر) لم يتردد في إعلان رأيه أن أحداً من الجماعتين المتناضلتين : رجال الثورة ، وأنصار الرجعية والنظام القديم الذين يعتمدون على موازنة الحكومات لهم ، سوف يكون من نصيبهم النصر في الحرب الدائرة في النهاية .

والحقيقة أن موجة من الذعر سادت ألمانيا عموماً بسبب «الفضائح» ، التي ارتكبتها اليقافة ، حينما حطموا قواعد النظام القديم في فرنسا ، وراحوا يذلون — علاوة على ذلك — كل ماوسعهم من جهد وحيلة لنشر آراء (الثورة) في سائر ربوع أوروبا . وأخذت (الحكومات) الألمانية على عاتقها مقاومة الآراء التي نادى بها الثورة ، بعد أن أدركت هذه الحكومات جسامة الأخطار التي تتهددها نتيجة لذيوع الآراء والمبادئ التي جاءت بها الثورة الفرنسية من حيث تهديدها لذلك السلطان الذي تمتعت به هذه الحكومات في داخل الدويلات أو الإمارات المنتشرة في أرجاء ألمانيا . فعظم عداؤهم للحكومات للثورة ، وراحت من ثم تتخذ الوسائل والتدابير التي تكفل مكافحة هذه الآراء الجديدة وتعطيل ذيوعها والقضاء عليها . وعلى ذلك فإنه سرعان ما أوقفت في حزم وشدة كل تلك الحركات الإصلاحية التي كان قد بدأها في شيء من الوجمل ، دعاة الاستبداد المستنير ، في ألمانيا . فمنعت النمسا منذ سنة ١٧٩٠ تبادل كل الرسائل والكتب التي يترتب على ذيوع ما قد تحويه من أفكار وأنباء (هياج فكرى) ، فقامت في النمسا (رقابة) شديدة ، وانتشرت بها الجاسوسية على نطاق واسع ، وبدأت حركة تطهير كبيرة لإخراج العناصر الخطرة وإقصائها عن الإدارة . وفي بروسيا قوى نفوذ جماعة (الأتقياء) أو (المتورعين) Pietists في الحكومة ، وقام هؤلاء بحركة كنسية رجعية كبيرة ، وتطرف الرجعيون ، فحرمت بروسيا الإقامة بها على كثيرين من الفرنسيين الذين كان مشتبهاً في تأثيرهم بآراء (الفلاسفة) ، ثم منعت الحكومة في يونيو ١٧٩٢ نشر

الجزء الثاني من مؤلف (كنط) عن « الدين في حدود العقل »^(١) ، كما منعت في نفس السنة دخول المطبوعات الفرنسية جميعها إلى بروسيا ، ولقد حذرت كذلك الصحف البروسية من الخوض في السياسة . وسبب هذا الإيمان في الرجعية أنه كانت قد قامت منذ عامين مضي ثورة من الفلاحين في (سيلزيا) على أثر صدور كتيب بعنوان (رسائل من الذهب لأحد السياح)^(٢) بسط فيه صاحبه الآراء الجديدة التي أتت بها الثورة الفرنسية ، فقضى على هذه الثورة بشدة ، وترتب على هذه الحركة الفاشلة أن امتنع إزالة (الخدمات الإقطاعية) من (قانون الأرض) البروسي الذي صدر في سنة ١٧٩٤ .

وفي كل ألمانيا طوردت الجمعيات السرية : جماعة (المتورين) في بفاريا الذين سبقت الإشارة إليهم . وفي ١٤ يولية ١٧٩٣ قرر (الديباط) منع الطلاب من تكوين الجمعيات ، وذلك بعد أن ندد غرانفوق (فايمر) بهذه الجمعيات . ونال موازنة كل من بروسيا وسكسونيا في ذلك ، ولقد وضعت الجامعات تحت رقابة صارمة ، وسرعان ما طرد (فيشته) الذي كان أستاذاً للفلسفة بجامعة إينا Jena ، من هذه الجامعة في ١٧٩٨ بتهمة الإلحاد والهرطقة . ثم حدث عقب انتخاب ليوبولد الثاني امبراطوراً (للإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة) في سنة ١٧٩٠ ، أن اشترط عليه ناخبو الإمبراطورية الكاثوليك بعدم السماح بشيء قد ينال من « العقائد العامة ، والعادات الحميدة » .

ووجد الذين تصدوا لمقاومة الثورة ومحاربة الآراء التي أتت بها في شخص (فردريك جنتز) Gentz (١٧٦٤ - ١٨٣٢) أعظم الناشرين الألمان شهرة في عصره ، خصماً عنيداً للثورة ، انبرى لمناعبتها العداء بكل

La Religion Dans Les Limites De La Raison. (١)

Letres D'or D'un Voyageur. (٢)

ما أوتى من قوة وقدرة على التعبير بيلاعة ووضوح عظيم . ولقد كان (جنتز) أحد الذين رحبوا (بالثورة) فى سنة ١٧٨٩ ؛ ولكنه ما لبث حتى تحول عن تأييده لها . ثم نشر فى سنة ١٧٩٢ ترجمة كاملة لكتاب (آدموند بيرك) ، (آراء عن الثورة الفرنسية ^(١)) — وكان قد ظهر للمرة الأولى منذ عامين (فى نوفمبر ١٧٩٠) ، ويحمل فيه (بيرك) على الثورة فى فرنسا حملة عنيفة . فعمد (جنتز) إلى نقل هذا الكتاب الآن إلى الألمانية . وذيله بشرح وتعليقات مسببة ، ثم إنه لم يلبث أن نشر كذلك فى سنة ١٧٩٣ رداً قوياً بارعاً على كتاب لإنجليزى آخر ، هو السير (جيمس ما كنتوش) Mackintosh . ظهر منذ ١٧٩١ لتبرير الثورة فى فرنسا والدفاع عنها (Vindiciae Gallicae) فتناول (ما كنتوش) بالنقد والتحليل آراء (بيرك) ، وحاول أن يدحض أقوال هذا الأخير خصوصاً فى حملته على الثورة بشأن مصادرتها أملاك الكنيسة . فكان فى رأى (ما كنتوش) أن تلك المصادرة كانت فى صالح الدولة ، ثم كان فى رأيه أن الفوائد التى عادت على الفرنسيين من قيام الثورة فى بلادهم إنما كانت تفوق بدرجة عظيمة كل تلك الفظائع التى اتهم المهاجرون المغرضون رجال الثورة بارتكابها ، وتغالوا فى وصفها . وعلى ذلك فقد عمد (جنتز) فى رده إلى تحطيم كل الدعاوى التى استند عليها (ما كنتوش) وأنصار الثورة فى تبريرها ونشر الدعوة لها . واعتمد (جنتز) على قوة المنطق والفكر فى تقديم الحجج التى أيد بها وجهة نظره . فمع أنه لم ينحرف قط عن تحييد دعوة (مجلس طبقات الأمة) للاتقاء ، فقد اعتبر القضاء على الطبقات Estates ذاتها خطأ سياسياً خطيراً ، لأن الملكية التى لا يكون لطبقة النبلاء جودة فى نطاقها ، لا تعدو أن تكون — كما قال — إما « استبدادية شرقية » ، وإما إسماً على غير مسمى ، ولا أثر لوجودها كلية . وعلى ذلك فقد استند « جنتز » فى حملته ضد الثورة فى فرنسا على أنه كان من المتعذر

أن تصبح فرنسا بسبب أخطاء الثورة ، دولة من ذلك الطراز المثالي الذي استهدفه المفكرون والمصلحون السياسيون قاطبة ، والذي وجد (جنتز) في النظام الدستوري في إنجلترا ، أقرب ما كان يحقق فكرته عن إنشاء دولة مثالية .

أما آثار هذه المقاومة الشديدة ضد الثورة والآراء التي نادت بها ، فقد تبذرت في تعرض بعض أعلام الفكر الألمان ، مثل (فيشته) الذي سبق الحديث عنه لكل صنوف الاضطهاد . و (فيشته) كان قد نشر في سنة ١٧٩٣ آراءه عن الثورة الفرنسية أو بالأحرى « تصحيحاً » — كما قال — لأحكام الرأي العام على الثورة الفرنسية^(١) . فاعتمد في مؤلفه هذا نظرية أستاذه (كنت) عن العقد الاجتماعي ، ولكن ليس كواقعة تاريخية وحادث وقع فعلاً ، ولكن كفكرة نظرية تفسر ائتلاف الأفراد العقلاء لتشييد أركان المجتمع . ولما كان تطور الثقافة الأخلاقية ونموها يستلزم تغيير الأشكال الدستورية بصورة مستمرة تكفل تجديدها ، فقد تعذر أن تبقى هذه (العقود) على حالها . وعلى ما كانت عليه أصلاً ، ودون أن يدخل عليها تغيير يلائم بينها وبين مقتضيات التطور الأخلاقي . ولذلك فقد كانت (الدولة) في اعتبار فيشته مجرد الأداة التي تحفظ للأفراد حقوقهم ، ولم تكن بتاتاً مصدر هذه الحقوق أو هي التي وضعتها . فالدولة لذلك إنما تقوم — في نظره — بناء على وجود (عقد) بين مواطنيها ، كما أن القوانين لا تكون قوانين إلا إذا أبدى الشعب رغبته الصريحة في الخضوع لها بملء حرية وبمحض إرادته . ثم بحث (فيشته) موضوع الكنيسة وعلاقتها بالدولة ، فذهب إلى أن الكنيسة لا ينبغي لها انتظار المعونة من الحكومة لتأييدها ، أو انتظار الحصول من الدولة على أملاك تكون لها ، بل من حق الفرد أن ينتزع من الكنيسة جزءاً من أملاكها

وأموالها إذا هو طالب بذلك . ولقد نشر في سنة ١٧٩٣ كذلك (إما نويل كنط) رسالته عن (النظرية والتطبيق)^(١) تحدث فيها عن الحرية والمساواة أمام القانون ، والمساهمة في التشريع ، فأكد أنها حقوق أساسية . ولما كان يضر كراهية شديدة للحروب ، فقد نشر في سنة ١٧٩٥ مشروعاً عن (السلام الدائم)^(٢) بسط فيه رأيه عن سقوط الملكية في فرنسا ، فأعلن أن زوالها من شأنه التمهيد لقيام اتحاد من الجمهوريات التي يكفل إنشاءها واتحادها صون السلام بصورة دائمة . ثم نشر بعد أعوام ثلاثة (١٧٩٨) رسالة جديدة عن نضال القوى الذهنية^(٣) ، فقال إن كل الفظائع التي اتهم اليعاقة بارتكابها في الأزمنة السابقة . وأعلن أن الثورة الفرنسية وإن كانت تبدو فاشلة في ظاهرها ، إلا أن النجاح سوف يكون نصيبها في النهاية ، فتصبح نعمة يعم خيرها الإنسانية بأسرها .

تلك إذا كانت الآراء « الخطيرة » التي اعتبر كل من (كنط) و (فيشته) مسئولاً عن انتشارها وذيوعها في ألمانيا . ولقد كان سهلاً الاقتصاد من (فيشته) بتنحيته عن عمله كأستاذ للفلسفة في جامعة (آينا) — على نحو ما تقدمنا — في سنة ١٧٩٨ . وكان الخوف من ذيوع هذه الآراء التي صار يروجها رجال من طراز (كنط) و (فيشته) ، والتي تمخضت عنها الثورة الفرنسية كذلك ، قد استبد بالحكومات الألمانية ، خصوصاً عندما نجم من اشتعال الثورة في فرنسا ، أن سارت الحوادث بسرعة نحو قيام الحرب التي خاضت الحكومات الألمانية غمارها . ولا جدال في أن هذه الحرب التي خاضت الحكومات الألمانية غمارها كانت « إجراء » استلزمه بالطبيعة واجب الدفاع عن كيانها ، حتى تدراً

On Theory And Practice. (١)

For Perpetual Peac. (٢)

On The Strife of The Faculties. (٣)

عنها خطر اشتعال الثورة بها . ولكن كان من أثر هذا الموقف « الطبيعي » الذي وقفته الحكومات الألمانية من الثورة الفرنسية للدفاع عن نفسها ، أن صار محتلطا في أذهان الشعب الألماني ، ما كان يفرضه عليه واجب الدفاع ضد فرنسا ، مع ما كان يتطلبه من النضال من أجل الحرية ونصرتها . فقد تقدم بنا كيف أن المفكرين وأهل الرأي في ألمانيا كانوا وقت نشوب الثورة في فرنسا يرحبون بها ، ويؤيدون المبادئ التي جاءت بها ، على خلاف ما كانت تفعله الحكومات في الدويلات والإمارات الألمانية . وكان أهم ما امتازت به الطبقات التي انتمى إليها هؤلاء المفكرون وأهل الرأي ، وهي الطبقات المثقفة والمستنيرة في ألمانيا ، أنها بقيت تدين بمبادئه تنسم بطابع العالمية والإنسانية فلا يقتصر أثرها على ألمانيا وحدها ، بل صار يسمع نشاطها سائر الأقطار إلى جانب ألمانيا ذاتها . ولقد كانت الحركة الفكرية في ألمانيا ، والتي ذكرنا أنها عرفت باسم فلسفة الاستنارة أو فلسفة العلم والمعرفة *Anfklarung* كانت ذات صلة وثيقة بالفلسفة الفرنسية ، لأن فلسفة (التنوير) هذه لم تكن إلا حركة قائمة على نقل آراء وأفكار أصحاب الموسوعة (الانسيكلوبيديين) الفرنسيين ، وإنما في صيغ وتعريفات وألفاظ أخرى . وعلى نحو ما حدث في فرنسا حين ثورة الولايات الثلاث عشرة الأمريكية على إنجلترا ، فأقبل الفرنسيون على تأييدها ، فقد ظفرت الثورة الفرنسية بدورها بكل تأييد من جانب الرأي العام في ألمانيا ، واشتركت كل الطبقات في المجتمع الألماني في تأييد هذه الثورة . ولقد سبق أن أشرنا إلى مدى هذا التأييد الذي لقيته (الثورة الفرنسية) من ناحية المفكرين وقادة الرأي والفكر في ألمانيا ، وكيف أن هؤلاء كانوا في طبيعة المتحمسين (للثورة) . ومع وجود المعارضين ، للثورة من طراز (جنتز) مثلا ، فقد انمازت أكثرية هؤلاء المفكرين إلى تأييدها . فقد كتب أحد المؤرخين وعلماء الأخلاق السويسريين (م ٢٩ - البورجوازية)

(جوهانز مولر) Johannes Müller ١٧٥٢ - ١٨٠٩ ؛ وكان موجوداً في «ماينز» بألمانيا وقت سقوط الباستيل : إن يوم ١٤ يوليو من أبهى الأيام التى شهدتها البشر منذ سقوط الرومان وانهاء سيطرتهم التى فرضوها على العالم . لقد كان الثمن الذى دفع من أجل الظفر بالحرية ثمناً رخيصاً حقاً إذا عرفنا أن تدمير عدد من قصور البارونات الأغنياء والتضحية بحياة بعض العظماء الذين كان أكثرهم من المجرمين الآثمين ، كان كل الثمن الذى دفع للفوز بهذه الحرية . ولم يكتف (مولر) بتمجيد يوم سقوط الباستيل ، بل أشار إلى احتمال امتداد الثورة إلى ألمانيا ذاتها ، فقال : « وهل يصير ممكننا كذلك سقوط كل أولئك الذين ترتعد فرانسهم الآن » من ذكر الثورة أو الإشارة إليها) ؛ أى أولئك الملوك وأصحاب السطان الظالمين ، وكل أولئك الطغاة الذين يسيئون استخدام تلك القوة والسلطة التى بأيديهم ؟ » .

ووجدت (الجمعية الوطنية التأسيسية) (مدافعاً) عنها فى كل شخص كاتب وناشر آخر ، هو (أرنست فردتند كلاين) Klein ، الذى ضمن دفاعه عنها رسالة نشرها فى سنة ١٧٩٠ بعنوان الرخاء والحرية^(١) . ثم كتب (جورج فورستر) Forester أمين مكتبة «ماينز» إلى ولهم فون هامبلولدت ، من العلماء الذين مر بنا ذكرهم ، أنه قد نقد صبره انتظاراً لملاحظة الآراء الفرنسية وقد عارت ذائعة فى إقليم الراين ، وأبدى إعجابه العظيم بفرنسا ، وأما (كنط) فقد بقى يتبع باهتمام زائد كل الأحداث فى فرنسا ، وتطورات الثورة بها . بل إنه وصف فرنسا (سنة ١٧٩٠) بأنها الأمة التى ارتفعت من ناحية التنظيم إلى درجة عالية . أضف إلى هذا أن (فيشته) لم يدخر وسعاً فى تأييد الآراء التى أنت بها الثورة الفرنسية ، فنشر فى سنة ١٧٩٣^(٢) نداءً موجهاً إلى أمراء أوروبا الذين لا يزلوان يئنلون قصارى

(١) Prospérité Et Liberté.

(٢) Revendications de La Liberté de pensée..

جهدهم - كما قال - من أجل إخماد حرية الفكر ، فأخذ يطالبهم بفك
إسار الفكر وإطلاق حريته ، ثم نشر في العام التالي « ١٧٩٤ » كتابه
الذي سبقت الإشارة إليه عن (تصحيح أحكام الرأى العام على الثورة
الفرنسية)^(١) .

والذى يجب ذكره أن هذا الانحياز الظاهر إلى جانب « الثورة » كان
يجد أنصاراً في كل مكان : في المدن ، مهد الحركة الفكرية ، وبين جميع
الطبقات ، ومن بينها طبقة النبلاء والأمراء الذين اشتهر منهم (كرامر)
Cramer ، الذى نقل إلى الألمانية دستور الثورة الأول (لسنة ١٧٩١) ،
الذى وافقت عليه (الجمعية الوطنية التأسيسية) ، ثم دوق ودوقة (جوتا)
Gotha ، وقد توافرا على مناصرة الآراء الجديدة ، واشتد الحماس للثورة
والآراء التى نادت بها ، بين أساتذة الجامعات ، ورجال الصحافة ، والأدباء
عموماً ، والذين يؤلفون الطبقة البورجوازية (المتوسطة) فتزعم الحركة
المناصرة (للثورة) جوها نزمولر ، وجورج فورستر ، وكلاهما - كما
عرفنا - من ماينز . ثم (بوسيلت) Poselt الذى تزعم هذه الحركة في
(كارلسروه) Karlsruhe . وبلغ الحماس ذروته في سوايا وفرانكونيا
بين الطلبة في الجامعات ، وخصوصاً في جامعة (توبنجن) Tübingen
وكذلك كان من زعماء الحركة كل من (جورج ولهم فريدريك هيجل)
Hegel (١٧٧٠ - ١٨٣١) ، و (فريدريك ولهم فون شلنج) Schelling
(١٧٧٥ - ١٨٥٤) وكلاهما أحرز شهرة واسعة فيما بعد في عالم الفلسفة .
وأما أعلام الأدب ، فقد توفر نخبة منهم على تمجيد الآراء والمبادئ
التي نادت بها (الثورة) ، تزعم (شوبارت) Schubart ، و (هولدرن)
Hölderlin ، و (ريبمان) Rebmann وفي وسط ألمانيا وشمالها كان
(للثورة) والآراء الجديدة أنصار عديدون ، ففي (جوتنجن) كان يرتفع

طوال العشرين سنة السابقة لقيام الثورة في فرنسا صوت (شلوتزر)
مدنياً يمتنع على مبادئ الحكومات المستبدة الغاشمة التي ألحقت العار
بأكثرية الدويلات (والإمارات) الألمانية في عصره ، وفي (جوتنجن)
كان (شلوتزر) من أنصار الآراء الجديدة ، كما انبرى الشاعر (فردريك
فون ستولبرج) لتأييدها ، وفي (ديتمولد) Detmold تزعم هذه الحركة (إيوالد)
Ewald ، كما تزعمها في (همبورج) شاعر ألمانيا الوطني (كلوبستوك) ،
وكثر أنصار الآراء الجديدة في (فايمر) عندما تزعم حركة تأييدها كل
من (هردر) و (ويلاند) — كريستوف مارتن ويلاند (١٧٣٣ — ١٨١٣)
المسمى « فولتير ألمانيا » ، وكان يتولى رئاسة تحرير إحدى الصحف الهامة
بها ، ثم (ريشتر) ، والشاعران العظيمان (جيته) و (شيلر) ولو أن هذين
الآخرين كانا أقل حماسة في تأييد (فرنسا) من غيرهما . أما في (فريبورج)
Friborg ، فقد تزعم الحركة الفيلسوف (جاكوبى) ، ولو أنه — كما سبق —
كان ينظر (للثورة) بعين الخوف والحذر . وفي (كييل) Kiel انقسم
أساتذة جامعتها فريقين ، وقف أحدهما موقف المعارضه من (الآراء
الفرنسية) وتزعم هؤلاء المؤرخ (بارتولد نيور) ١٧٧٦ — ١٨٣١ صاحب
تاريخ الرومان ، في حين أيد الفريق الآخر الآراء التي أتت بها (الثورة) ،
وكان على رأس هؤلاء (كرامر) ، ثم (إهلرز) Ehlers . وصفوة القول
أنه كان يوجد بألمانيا في هذه الآونة حوالى سبعة آلاف كاتب أو ناشر ،
تؤيد أكثريةهم الآراء التي أتت بها الثورة الفرنسية .

أما في خارج دائرة هؤلاء المفكرين ، فإن الحماس للآراء الفرنسية
كان عظيماً ، خصوصاً بين الشباب وبين النساء ، حتى اشتهرت من بين
السيدات الألمانيات (كارولين بوهر) Boehmer ، التي عبرت في إحدى
رسائلها عن الحماس العظيم الذى كانت تشعر به كلما وقفت على ما كان يجرى

من حوادث في فرنسا ، فقالت : « تستبد الحيرة بي استبداداً عظيماً ، ولا أعرف ما يرشدني إلى طريق الخروج من هذه الحيرة ، لأن الصحف لا تزال تعلن في أنبائها عن حدوث أمور جسام لم تتعود الأذن على سماعها ، وهي أحداث عظيمة حقاً حتى إن نار الحماسة لا تلبث أن تتأجج في نفسي حين قراءة أنباء هذه الصحف ، . وفي ١٤ يوليو ١٧٩٠ ، أقيم في (همبورج) احتفال كبير لإحياء ذكرى سقوط الباستيل ، فقامت المظاهرات في المدينة ، وارتدت السيدات ثياباً ناصعة البياض تزينها ألوان زرقاء وحمراء لإبراز ألوان الشارة الفرنسية . ثم سار على رأس هذه المظاهرات الشاعر (كلوبستوك) وقد حمل (الكوكارد) شارة الثورة المثلثة الألوان ، وصار ينشد قصيدة كتبها لهذه المناسبة تحية لفرنسا ، ويعتذر فيها عن الإثم الذي ارتكبه في أنه كان قد أغفل شأنها سابقاً .

ولقد انكب سواد الشعب الألماني على قراءة الصحف بنهم وشغف عظيمين ، ولم يترك الذين قرأوا الصحف الأنباء التي جاءت بها دون مناقشتها بحمد واهتمام وحماس كبير ، وأفصح الجماهير عن حماسها (لثورة) بشتى الوسائل ، فانتشرت في أسواق فرنكفوت (المناديل) التي طبعت عليها (حقوق الإنسان) ، ولقيت هذه (المناديل) رواجاً عظيماً . ثم إن الجماهير لم تكن ترضى بتاتاً عن التكريم والحفاوة التي قابلت بهما الحكومات الطبقة الأرستقراطية (المهاجرين) الفرنسيين ؛ بل قابل سواد الشعب الألماني هؤلاء المهاجرين الذين غادروا أوطانهم فراراً من (الثورة) بالعداء الظاهر ، وصار سواد الألمان ينددون بنقائصهم وردائهم ، حتى إن (ويلاند) لم يلبث أن كتب : يجد الإنسان صعوبة عظيمة في كبح جماح ذلك الغيظ الذي يشعر به ويعرض عليه بتواجذه كلما شاهد الفضائح التي يستبجح هؤلاء المهاجرون لأنفسهم ارتكابها في بلادنا وعلى أرض الوطن . فهل هناك نية مبيتة لإجراء تجربة — لا شك أن لا جدوى منها ولا طائل تحتها

بالرغم من أنها عمل خطير — لاختبار قدرة الشعب الألماني على الاحتمال والجلد قبل نقاد صبره ؟ ، .

غير أن هذا الحماس العظيم لم يلبث أن اعتوره شيء من الفتور ، كما طرأ شيء من التردد على رأى العام فى ألمانيا ، أخذ يحد من حماسه فى تأييد (الثورة) . وسبب ذلك الأنباء التى صارت تصل عن حوادث (مذابح سبتمبر) المعروفة فى فرنسا ، وفضائع عهد الإرهاب ، حتى أن أكثرية أولئك الذين رحبوا بالثورة فى أول عهدها ، وجدوا الآن أنفسهم وقد انقلبوا عليها بمجرد أن تطلعت بالدماء حوادثها . ولقد أفزعت هذه الحوادث الدامية سواد الشعب فزعاً كبيراً ، فانهارت بذلك كل تلك الآمال الكبار التى بناها الألمان على (الثورة) ، وأبدى أنصارها القدامى مثل (كلوبستوك) و (هردر) الأسف العميق على تبدد أوهامهم وكتب (ستولبرج) : « وهكذا فالفرنسيون إنما هم الفرنسيون دائماً ، ولن تستطيع الشعوب أن تظفر بالحرية إلا إذا ساد فيها حكم الأخلاق والفضيلة » .

ووجد (جنتز) فى هذا التحول تربة خصبة لنشر ترجمته لمؤلف (إدموند بيرك) عن الثورة الفرنسية الذى سبقت الإشارة إليه ، وصادفت « المقدمة » التى وضعها (جنتز) لهذه الترجمة ، والتى تندفها بالآراء والمبادئ التى جاءت بها (الثورة) نجاحاً عظيماً . ثم إن (هامبولدت) كان كذلك من بين أولئك الذين تبددت أوهامهم عن (الثورة) . وطغى سيل من الرسائل والمنشورات والبحوث التى حمل فيها أصحابها على (الثورة) حملة عنيفة ، وراج تداول هذه « المطبوعات » فى ألمانيا . ولقد حاول (جيته) فى قصته التى ذكرناها عن (هرمان ودوروثيا) أن يفسر أسباب هذا التحول فعزاه إلى قيام عهد الإرهاب الفظيع فى فرنسا ، وذلك فى قوله « سرعان ما أظلمت السماء بسبب حوادث الإرهاب المروعة » . ذلك أن

شعباً متشبثاً بالضلال ، ولا يصلح لفعل الخير ، قد عمد الآن إلى الصراع من أجل الاستئثار بالسلطة الغاشمة ، والانفراد بالطغيان ؛ فهب أبناؤه يذبحون بعضهم بعضاً ، ويفرضون سيطرتهم الاستبدادية على الشعوب المجاورة لهم والذين كانوا قد سموهم أشقاء لهم... إن الوحوش المفترسة تبدو أقل بشاعة منهم .

فكان إذاً بسبب رد الفعل الذى حدث ضد الثورة . أن اضطر الأحرار الألمان الذين اشتهروا بالانحياز إلى (الثورة) إلى الفرار إلى باريس والإقامة بها . فعل ذلك (ريمان) و (كرامر) ؛ وآخرون غيرهما . ولقد بقي كثيرون على ولائهم (للثورة) بالرغم من رد الفعل هذا الذى حدث ، وتهدم أحلامهم ، وتلاشى آمالهم العظيمة التى كانوا قد بنوها على ذبوع الآراء والمبادئ التى أتت بها الثورة الفرنسية من هؤلاء (بنيامين كونستان) Constant الذى كان قد بدأ حياته العلمية فى بلاط (برنسويك) ، والشاعران (تيك) Tieck و (واكينرودر) Wackenroder . ولقد كتب هذا الأخير إلى صديقه (تيك) يؤكد له مشاركته الحماس للفرنسيين ، بل ويؤكد أنه لن يتردد فى صفح كل أولئك الذين دأبوا الآن على الاستخفاف هؤلاء ، ثم يقول : « حقيقة انتزع إعدام الملك (برلين) بأسرها من تأييد قضية الفرنسيين ، ولكنه هو لا يزال باقياً على عهده القديم ، ويفكر ويكتب اليوم ؛ كما كان يفكر ويكتب بالأمس . ولقد بقي (فورستر) كذلك على ولائه للثورة ، فقال : « إن النتائج المترتبة على انتشار الفوضى فى (فرنسا) هى بلا شك نتائج سوداء تشبه ما يرتكبه طواغيت الاستبداد ، ولكنها لا تعدو أن تكون ألعاب أطفال إذا قيست بتلك الفضائع التى يقتربها الطغاة ، ، وبقي (فيشته) و (شيلر) و (كنط) على عهدهم السابق وأصروا على التمسك بالمثل العليا التى كانت لهم . ولعل أهم تغير حدث فى موقف هؤلاء (الأحرار) عموماً أنهم صاروا الآن لا يريدون إدخال أى

إصلاح مباشرة فى الدويلات الألمانية قبل تعميم التربية والتعليم حتى يتم تثقيف الشعب الألماني، ليكون مهذاً للإصلاح المنشود.

ومع هذا فإن الانقسام الذى حصل، ففرق بين المفكرين الألمان فى معسكرين، أحدهما صار رجياً، فى حين بقى الآخر أميناً فى تأييده المثل العليا الديمقراطية التى أتت بها الثورة الفرنسية، كان انقساماً لا يتجاوز أثره ميدان الحياة الاجتماعية والخلاقية، وأما الحياة (القومية) أو الوطنية، فقد ظلت بعيدة عن التأثير هذا النشاط.

ثم جد عامل على الموقف، هو نشوب الحرب بين فرنسا وبين الإمارات (أو الدويلات والدول الألمانية، خصوصاً مع بروسيا والنمسا). هذه الحرب لم تغير شيئاً من موقف أولئك الألمان الذين استمروا على تأييدهم لآراء ومبادئ (الثورة) والتى أفضت إلى إنشاء «الجمهورية» فى فرنسا. وأما سواد الشعب الألماني، فقد بقى لا يأبه لما كان ينزل بالقوات البروسية والنمساوية من هزائم، بل إن أحداً لم يكن يتقدم «للتطوع» فى الجيوش المقاتلة ضد فرنسا، حتى إن الحكومات الألمانية لم تلبث أن رأت أكثرها - مرغمة - ضرورة الأخذ بنظام الخدمة العسكرية الإجبارية، لتعزيز جيوشها المحاربة ضد فرنسا.

ولقد كان غريباً حقاً أن تعجز هذه الحرب عن استثارة الروح الوطنية، وخلق (شعور قومى) أو وطنى، أو استنهاض الهمم للقيام (بحركات قومية) من أجل المقاومة ضد فرنسا. ولكن لا يلبث أن يزول وجه الغرابة إذا عرفت أسباب ذلك، والتى يمكن إيجازها فى أن هذه الحرب بين فرنسا والامبراطورية الرومانية (الجرمانية) المقدسة، لم يكن مبعثها شعور بالكراهية من جنس (عنصر) ضد آخر، بل كانت تدور رحاها على دفاع الأمراء الألمان عن مصالحهم ضد الثورة الفرنسية، فكانت حرباً اختصت بالاهتمام بها الحكومات والوزارات فى مختلف الإمارات

والدويلات الألمانية وحسب ، وتلقاها الشعب الألماني بعدم الاكتراث أو المبالاة بها ، لأنه لم يكن له شأن بها . بل إنه كان في صالح الشعب الألماني نفسه من الناحية السياسية ، وتحقيقاً للبادئ والمثل العليا ، أن يأتي انحيازه إلى جانب الثورة الفرنسية ، ذلك (الحادث) الذي فتح آفاقاً واسعة للإصلاح ، والذي جاء يمهّد للظفر بالحرية ، في حين كانت الحكومات والوزارات الألمانية رمزا للاستبداد ، وعلماً على تلك السلطات الغاشمة التي تامت الشعوب تحت أثقالها وأرذاتها ، ثم إن (الرأي العام) في ألمانيا . والذي عبر عن وجوده واتجاهاته أكثر الكتاب والناشرين الألمان وقتئذ ، كان يحمل الأمراء الألمان أنفسهم مسؤولية إشعال نار هذه الحرب ، ويرى فرنسا من تحمل تبعاتها ، واجتمعت الكلمة حينئذ على أن (الحكومات) الألمانية كانت وحدها المسؤولة عن الحرب .

ولم يأبه الألمان لنتائج هذه الحرب كذلك ، ولم يعيروا اهتماماً كل تلك الهزات السياسية العنيفة التي أحدثتها انتصارات الفرنسيين . أما أهم النتائج فيما يتعلق بتكوين ألمانيا ذاتها ، فقد اتضحت في قرار مؤتمر (رشتات) الذي حدث فيه (١٧٩٧ - ١٧٩٨) - كما عرفنا - التنازل لفرنسا عن كل شاطئ نهر الراين الأيسر ، باستثناءات بسيطة ، ثم (في القرار النهائي الألماني) Recés d'Empire الذي اتخذته الديباط الألماني في (راتزبون) سنة ١٨٠٣ - كما سيأتي ذكره في موضعه - والذي ألغى بمقتضاه عدد كبير من الإمارات الألمانية الصغيرة ، إلى جانب حدوث تغييرات أخرى كثيرة إقليمية ، على أساس أن ينال الأمراء الألمان تعويضاً عن الأراضي التي فقدوها من أراضي وأملاك الكنيسة ، التي صارت أملاكاً علمانية ، ومن أراضي (المدن الإمبراطورية الحرة) ، الأمر الذي ترتب عليه جميعه حصول تغييرات إقليمية في داخل ألمانيا ذات خطورة جسيمة كان من المنتظر أن تسترعى انتباه سواد الشعب الألماني وتثير اهتمامه .

ولكن بالرغم من تحويل أملاك الكنيسة وأراضيها إلى أملاك علمانية، ومصادرة أملاك الكنيسة، وأملاك المدن (الإمبراطورية) الحرة في سنوات ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٨٠٣، فإن شيئاً من ذلك لم يثر أى شعور بضرورة المقاومة في ألمانيا. بل إن سواد الشعب الألماني لم يكن يزعجه إطلاقاً أن يرى (الدويلات) التي انتشرت في أنحاء البلاد، تختفى من الوجود أو أن يرى الكنيسة تفقد أملاكها، أو الإمارات (والدويلات) الكنسية تطوى صفحاتها نهائياً. وحدث أثناء مؤتمر (رشتات) أن وقع اعتداء على المندوبين الفرنسيين، وقتل بطانة الأرشيدوق شارل النمساوى اثنين من هؤلاء (٢٨ إبريل ١٧٩٨) واستطاع زميلهما الثالث الفرار والنجاة بنفسه، فصارت الحرب على وشك الوقوع من جديد - (وقد استؤنفت فعلاً في نوفمبر من السنة نفسها) - وحينئذ كتب (ويلاند): «الآن أو أبداً، حان الوقت لوضع سياسة ألمانية صحيحة، ولكنني نسيت أننا لسنا أمة، بل مجرد مجموعة من شعوب يزيد عددها على المائتين، ولا شك في أن هذا التفكك كان مبعث عدم الاهتمام والمبالاة وعدم الاكتراث، الذي قوبلت به التغييرات الإقليمية التي حصلت في ألمانيا وقتئذ، خصوصاً في غربها».

ولقد فسر الفلاسفة الألمان المعاصرون هذه الظاهرة بأن الخلق الألماني كان يعتوره نوع من التدهور والانحطاط، ففي رأى (فيشته) أن عدم المبالاة والاكتراث سببه وجود حكومات الأمراء «الرديئة والسيئة»، الذي أفضى إلى فتور واسترخاء الشعب الألماني روحياً ومعنوياً، وإلى الضعف والوهن الذي طرأ على إيمان هذا الشعب. فقال: إن الأفراد صاروا لا يسعون لشيء غير تأمين مصالحهم الفردية، ورفاهيتهم الشخصية، كمثل أعلى ينشدونه، حتى أن كل امرئ صار لا يبغي غير العيش في رغد ويسر، ويضرب عرض عرض الحائط بأية اعتبارات قد تلزمه التفكير في تلك الروابط التي لا مناص من وجودها بين الفرد

وسائر مواطنيه في المجتمع ، كما صار الإنسان لا يسأل نفسه إذا كان ممكناً فعلاً وجود طريق آخر أجدى قعاً لحياته . وعلى ذلك لم يلبث أن خضع المجتمع لسيطرة (الفردية) ، وسلطان الأناية ، وهما أهم خصائص الخلق العام في ألمانيا . و (فيشته) كتب حكمه و تفسيره ، هذا في سنة ١٨٠٤ . ثم إن (مدام دي ستال) في مؤلفها عن ألمانيا De l'Allemagne حاولت أن تبرز التناقض الحاصل بين الخول الخلق ، والنشاط الذهني في ألمانيا في هذا العصر ، ونددت بهذا الخول كثيراً .

ولم يكن سبب عدم اهتمام الألمان بالتغيرات الإقليمية في أوطانهم ذلك الانحلال وحده ، الذي أشار إليه (فيشته) والذي أصاب (البريلات) الألمانية وحكومات الأمراء بها . فثمة سبب آخر ، منشؤه تمسك المفكرين وقادة الرأي الألمان بالفكرة (الصافية) والمثالية التي نادى بها فلاسفة القرن الثامن عشر ، وأخذها هؤلاء عنهم ؛ والتي عنت - على وجه الخصوص - بعلاقات البشر بعضهم ببعض في أنحاء العالم ، فاعتبرت تاريخ شعب من الشعوب جزءاً لا ينفصل عن حياة البشرية (أو الإنسانية) قاطبة . وتلك الفلسفة كان من أثرها أن (شيلر) مثلاً ، لم يكن يتناول القومية إلا من وجهة النظر العقلية ، البحتة . فأفضى به التفكير من هذه الناحية إلى الاعتقاد بإمكان تحقيق التآلف والانسجام بين أمم الأرض جميعاً . ولذلك فإنه حينما أراد تحديد معنى القومية ، كان في رأيه أنه ما يسمى (بالروح القومية) لدى شعب من الشعوب ، إنما يقصد به وجود اتفاق في آراء أفرادها ، واتتلاف في ميولهم ، يسير بهم نحو أهداف معينة واحدة ؛ لا تلبث أمة أخرى ترى نفسها تسير في طريق آخر ، يختلف عن الطريق الأول ، وذلك عند التفكير في هذه الأهداف ذاتها ومحاولة تحقيقها ، ومبعث ذلك اختلاف تقديرها عن تقدير الأولى لها . واعتقد (شيلر) أن من المتعذر على الألمان إطلاقاً أن يؤلفوا أمة واحدة ، وحننهم من عقد الآمال الزاهية

على هذا الوهم الباطل ، ثم دعاهم بدلا من ذلك إلى العمل بكل ما وسعهم من جهد ليصبحوا بشرا بلغ ذروة الكمال .

وعلى ذلك فقد كان موقف الألمان من (الثورة) بعد حوادث عهد الإرهاب التى أفزعتهما أيما فزع ، يقوم على أسباب كثيرة مرتبطة بضرورة المحافظة على المصلحة الذاتية ، وتجمع بينها كذلك طائفة من مختلف العواطف ، مع مجموعة من الاعتبارات والأغراض السياسية . وفى كل الأحوال لم يكن يستند هذا (الموقف) إطلاقا على شعور قومى أو وطنى ، أو على شعور بضرورة تأمين مصلحة قومية أو وطنية . ولعل ما كتبه (فيشته) نفسه فى سنة ١٨٠٥ يفسر هذه الحقيقة عندما قال : « وبودى أن أسأل مرة أخرى : ما ذلك (الوطن) الذى [يريد أو يعتبره وطناً] الرجل الأوروبى المسيحى ؟ لا شك فى أن أوروبا بصورة عامة هى هذا الوطن ، وبصورة خاصة الوطن هو الدولة التى فى كل عصر من العصور ، تتبوأ مكان الصدارة متزعمة الحضارة والمدنية ، ولا يجب أن يثير الاهتمام إطلاقا توقف أمة فى طريق التقدم والرقى ، وسقوطها ، أو إذا تخلفت عن الركب فسبقتها أمم أخرى غيرها . أما الذين نشأوا على الأرض ، والذين يرون فى السهول المزروعة والأنهار والجبال (وطنهم) ، فأولئك هم الذين يقون مواطنين فى هذه الدولة التى سقطت ؛ وهم الذين يحفظون تلك الأشياء التى استأثرت بمحبتهم والتى ربطوا سعادتهم ببقائها . وأما الروح ، وليدة الشمس فسوف تنجذب حقا نحو مبعث الضوء والحق . وفى هذا المعنى المنظوى على إزالة الفوارق والحواجز بين الأمم ، وفى وسع المرء أن يشهد فى سكون وهدوء التقلبات التى تحدث أو الكوارث التى تقع ويسجلها التاريخ ، مطمئنا برغم هذا كله إلى مصيره ومصير الأجيال القادمة حتى نهاية هذا الكون ، .

ذلك الشعور بأن كل البلدان وطن للإنسان ، كان لدى الألمان هو (الوطنية) الصحيحة ، وهو الشعور نفسه بعدم وجود الحواجز والفوارق

بين الأمم ، هو الذى جعل (شيلر) يكتب من قبل (فى أكتوبر ١٧٨٩) أن واجب كل أولئك الذين أرغموا على ترك أوطانهم والعيش فى المنفى ، أن يعتبروا فرنسا (وطنهم) الصحيح .

وهكذا كان واضحاً أن (الثورة) لم تخلق الوطنية أو (القومية) فى ألمانيا . وبقيت (الأمة الألمانية) فكرة مثالية ، تستند فى تعريفها على عناصر واعتبارات ذهنية (وفكرية) فقط ، ولم تفعل (الثورة الفرنسية) شيئاً لتغيير هذا المعنى الذى أخذ به الألمان . والسبب فى ذلك أن الألمان وقعوا تحت تأثير (الغزو الفكرى) وحسب ، والذى أتاح فى ألمانيا انتشار الآراء والمبادئ التى جاءت بها الثورة الفرنسية وعملت على ترويجها فى أوروبا . فبقيت ألمانيا حتى هذا الوقت بمنأى عن نشاط الجيوش الفرنسية ، حيث إنها لم تكن قد تعرضت بعد لغزو الجيش الفرنسى لها .

على أن الحال كان كذلك على خلاف ذلك فى إقليم معين فى ألمانيا الغربية ، هو إقليم الراين الذى خضع فى وقت واحد لغزو مزدوج : غزو الآراء والمبادئ التى نادت بها (الثورة) وغزو جيوش (الثورة) . فشاهد (الراينيون) الجنود الفرنسيين وقد أخذوا يقيمون بين ظهرانيهم ، و « يتوطنون » فى بلادهم حتى تصبح الأقاليم الراينية فرنسية .

ومع ذلك لم يكن « الوضع » فى هذا الإقليم مما يثير اهتمام الألمان بمصيره ؛ فلم يشعروا بعاطفة مانحو بقعة من الأرض كانت مجزأة إلى عدد كبير من (الدويلات) يختلف طابع كل منها عن طابع الأخرى : فهناك دويلات أو إمارات كنسية ، وأخرى علمانية ، وجميعها تتفاوت أحجامها ، وإن ظلت كلها ولايات أو إمارات « ضئيلة » . ومع أن الإمارات الكنسية كانت أهم هذه الدويلات إطلاقاً ، فقد كانت هذه الإمارات الكنسية ذاتها أقامها موضعاً للاحترام ، ولقد ترتب على هذا التفكك أن إقليم الراين الذى كان يجب أن يصبح من أغنى بقاع ألمانيا ثروة من الناحية الاقتصادية ، ثم

من الناحية الفكرية والثقافية كذلك ، استمر معدوداً من الأقاليم المتأخرة ، يزرع فلاحوه الأرض بأساليبهم العتيقة البالية ، فى حين انعدم وجود النقابات أو اتحادات العمال والصناع فى المدن ، وافترق أهل هذا الإقليم إلى العلم والمعرفة ، بل لقد كاد الجهل يسود تماماً بينهم ، فانتشر الخمول ، وعرفوا بيلادة الذهن . ولذلك لم يثر اختفاء « الوضع » الذى اختص به إقليم الراين حزناً أو أسى . ومع أن سائر أقاليم ألمانيا تأثرت بدرجات متفاوتة بالآراء والمبادئ التى أذاعتها (الثورة الفرنسية) ، فقد بقى إقليم الراين بعيداً عن هذه التيارات الفكرية المختلفة ، وتلك حقيقة تهض فى حد ذاتها دليلاً على وجود ذلك الانحلال الذى أدرك هذا الإقليم من الناحيتين السياسية والأخلاقية . بل إن كل الصعوبات التى صادفها الفرنسيون فيما بعد أثناء احتلالهم إقليم الراين ، كان منشؤها فتور وخمول الأهلىن ، وجمودهم وخوفهم من الزج بأنفسهم فى المخاطر . ولقد حاول بعض (الناخبين) Electors فى الإمارات الكنسية إنشاء نوع من الحكم « الاستبدادى المستنير » ، ولكن اشتعال الثورة الفرنسية سرعان ما قضى على هذه المحاولة التى تخلى عنها أصحابها بسبب (الأزمة) الفرنسية التى ووجهوا بها . ومع ذلك فقد بقيت هناك أماكن قليلة كراكن للعلم والمعرفة أو « الاستنارة » فى (بون) و (ماينز) ؛ وبقيت فى هذه الأماكن عناصر ديمقراطية رحبت بالآراء والمبادئ « الفرنسية » . وكان من أهم هؤلاء ، الطلاب الذين التفوا حول أساتذتهم فى الجامعات ، كما فعل الطلاب بجامعة (بون) الذين تزعمهم أستاذهم (يوليغيوز شنايدر) Eulogius Schneider الذى أقام بعد ذلك فى (ستراسبورج) ، ثم بلغ من حماسه (للثورة) أثناء عهد الإرهاب الأعظم فى فرنسا ، أن خرج هو الآخر يتجول فى الأماكن المجاورة يحمل (المقصلة ليقضى) بها على أعداء الآراء الحرة حتى إذا حضر (سان جوست) إلى إقليم الراين فى رحلة تفتيشية لم يلبث أن قبض عليه وأرسله إلى باريس ليلقى هو الآخر حتفه بها على (المقصلة) . على أن هذه العناصر

الديمقراطية في (نادى ماينز) كانت ذات صوت مسموع في بداية (الثورة) وهي التي اقترعت في المؤتمر (الراين) الذي عقد في مارس ١٧٩٣ لتأييد الانضمام إلى فرنسا .

ولقد كان بفضل وجود أمثال هؤلاء المتحمسين (لثورة) حين قيام الحرب التي أعلنتها فرنسا على أعداء الجمهورية في شهر ابريل من سنة ١٧٩٢ ، أن اضطرناخب (ماينز) إلى الحرب ، دون إبداء أية مقاومة، وأن رحب الأهلون ترحيباً عظيماً بالقائد الفرنسي (كاستين) Custine عند دخوله «محرراً» إلى بلادهم . وكان (فيليب كوفت دي كاستين) صاحب أطماع واسعة ، ولد في متز سنة ١٧٤٠ ، وشهد حرب السنوات السبع ضابطاً في الجيش، ثم اشترك في الحرب الأمريكية وترقى في مناصب الجيش إلى أن بلغ مراتب القيادة في سنة ١٧٩١ . وعند اجتماع مجلس طبقات الأمة قبل ذلك بثلاث سنوات (١٧٨٩) كان أحد أعضائه، وركب الغرور رأسه، فتوهم أن في قدرته معالجة كل الشؤون، اقتصادية كانت أم مالية، وسياسية أم عسكرية. وفي ١٩ سبتمبر ١ٷ٩٢، أعطى (كاستين) قيادة جيش جديد يتألف من القوات العسكرية حول (وايزنبرج) Weissenburg ، والتي سميت عندئذ (بجيش الفوزج) Vosges ، ثم تقرر بعد واقعة (فالمر) أن يزحف بهذا الجيش على (سبير) Speier وأفاد (كاستين) من هزيمة جيوش الحلفاء في (فالمر) والذين كانوا في تقدمهم صوب باريس قد تركوا وراءهم الإمارات الكنسية في حوض الراين من غير قوات للدفاع عنها . فاستولى (كاستين) على (سبير) الآن بسهولة في ٣٠ سبتمبر (١٧٩٢)؛ ثم احتل (ورمز) Worms في ٥ أكتوبر ، ثم فتح الطريق باستيلائه على (فيليبسبورج) Philippsburg لعبور نهر الراين في أمن .

وترتب على هذه الانتصارات أن صار الخوف والذعر والاضطراب يسرد ألمانيا ، واشتد الرعب والقلق خصوصاً في (بادن) و (ماينز)

و (هس درمستاد) Hesse-Darmstadt ؛ وقررت (الإمبراطورية) حشد جيوشها لدفع الخطر الفرنسى .

واضطر (كاستين) إلى إخلاء (سير) و (ورمز) فى ١٠ أكتوبر . ولكنه ما أن سمع بتوقف الألمان فى جهة (أرجون) Argonne ، حتى عاد فاحتلها بسرعة ، ثم يعم وجهه شطر (ماينز) ، وكان يعرف - بالرغم من أهميتها كحصن خطير - أن الدفاع عنها ضعيف ، وأن الانقسامات الداخلية سائدة بين أهلها ، وأن بها طائفة من الفلاسفة والأحرار والمثقفين حولهم يؤيدون فرنسا . وقد اتصل هؤلاء فعلا بالقائد الفرنسى يعرضون عليه التسليم ، فزحف (كاستين) على ماينز ، وسلمت هذه إليه بعد ثلاثة أيام وحسب فى ٢١ أكتوبر ١٧٩٢ .

وكان الواجب يقتضيه بعد هذا النصر أن يواصل الزحف صوب (كوبلنز) لتهديد القوات البروسية المتقهقرة ، ولكن (كاستين) توهم أن بوسعه غزو ألمانيا بما كان لديه من قوات فى ماينز لا تزيد على ثلاثة عشر ألف مقاتل وحسب . فسلمت (فرانكفورت) لقوة فرنسية صغيرة ، فظهر كأنما صار نجاح الفرنسيين كاملا . إلا أن هذا النجاح ما كان يمكن أن يستمر طويلا ، بالرغم من وجود فريق من الأهلين يرحبون بحيش « التحرير » ، ويؤيدون الآراء والمبادئ التى جاءت بها جيوش الثورة إلى أوطانهم . حقيقة أفلح (كاستين) فى أن يجمع حوله طائفة كبيرة من قادة الرأى والفكر الألمان مثل (ستام) Stamm ، و (كوطا) Cotta و (يوهمر) Boehmer ، والتفت حوله « الوطنيون » ، و « الأحرار » ، الألمان من شعراء وفلاسفة وكتاب ، يذيعون بين مواطنيهم الدعوة للآراء الجديدة ، ويبشرون بزوغ شمس عهد جديد . وقوبل الفرنسيون بكل هذا الترحيب ، لاعتقاد سواد الشعب أنهم إنما أتوا كي يحرروهم من طغيان الحكومات الاستبدادية ، سواء أكانت هذه كنسية أم علمانية ، وهى التى شكوا الجميع

من مفاسدها وشروورها . وكان بفضل هذا الترحيب أن أحرز الفرنسيون بسهولة الانتصارات التي مكنتهم من (الحدود الطبيعية) التي أرادت الثورة ، حينما بدأ قادتها يعملون لتحقيق أهداف فرنسا الوطنية التقليدية . غير أن الغرور الذي تسلط على (كاستين) جعله يزعم أن في وسعه الآن استمالة (المؤتمر الوطني) إلى تأييد مشروعات للغزو ، الغرض منها فتح أقاليم جديدة تنسجع بها رقعة فرنسا إلى ما وراء حدودها الطبيعية ، وتمتد في قلب ألمانيا ذاتها . وغرض (كاستين) من ذلك أن يؤسس من هذه الفتوح الجديدة نوعاً من الحكم الشخصي القائم على ديكتاتورية وسيطرة بعيدة عن سلطان ورقابة (المؤتمر الوطني) في باريس . واتضحت نوايا (كاستين) عندما انحسر القناع عن أغراضه ، وتبين أنه إنما جاء إلى إقليم الراين غازياً فاتحاً وليس «محرراً» أو منقذاً . وراح يفرض الاتاوات على رجال الكنيسة والنبلاء في (ورمز) ، كما طلب من (فرنكفورت) أتاوة مالية جسيمة . فتساءل الناس عن الغاية من هذا السلب والنهب المنظم والذي يحدث باسم الحرية . ثم أصدر أحد الناشرين رسالة حمل فيها حملة عنيفة على أولئك الجمهوريين الذين في حقيقتهم إخوان وأشقاء لجنود لويس الرابع عشر الذين أحرقوا (البلايينات) . وليس (كاستين) إلا لصاً وقاطع طريق ، كلفه فلاسفة باريس بشن الحرب على القصور ، فشنها حرباً شعواء ، ولكن على الأقلية والأنبار والصناديق ، المملوءة بالموثون والأغذية والمال .

على أن هذا التدمير الشديد لم يزعج (كاستين) بحال من الأحوال . فمضى في سبيله ، واعتمد على استطاعته الظفر بالتأييد من مواطنيه الفرنسيين ، بفضل شعور الفخر والإعجاب والخيلاء الذي تستثيره فيهم انتصاراته ، واستمر يتساءل : «إذا كان لا يخوله مواطنوه الحق ليصل بقواته إلى كل مكان ، يكون وجودهم به ضرورياً من أجل تأمين هذا المجد الذي أدركه الجيش ، بانتصاراته . ولقد ظهر كأنما الحكومة الفرنسية قد استجابت

لرغبته ، وذلك حين زادت من شأن قيادته فى نوفمبر ١٧٩٢ ، بحيث صار
يعلو مركزه على مركز سائر زملائه قواد جيوش الحدود مثل (بيرون)
Biron ، و (بورتفيل) Bournoville ، و (كلرمان) Kollermann
نفسه . فاتخذ (كاستين) لقب المواطن الفرنسى ، وقائد قوات الجمهورية
فى الراين الأعلى والراين الأسفل ، وفى وسط الأمبراطورية ، وفى ألمانيا .
هذه الأوهام لم تلبث أن تبدت بكل سرعة . فقد شرع البروسيون
فى تنظيم قواتهم بمجرد أن بلغهم نبأ سقوط (ماينز) ، وأمر قائدهم
(برنسويك) فى ٢٤ أكتوبر جيشه بالتقهقر حتى يحفظ خط الرجعة .
وفى اليوم التالى وصلت طلائع جيشه إلى (كوبلنز) ، ولم يقفه غير تفشى
المرض فى جيشه ، وفى منتصف شهر نوفمبر ، كان الحلفاء قد استعادوا
قدرتهم على منازلة العدو ، وصارت مهمة (كاستين) فى منتهى الصعوبة ،
بالرغم من الإمدادات التى وصلتته من حاميات الإلزاس (حوالى ١٥٠٠٠
مقاتل) ، بسبب حاجته الملحة إلى الفرسان ، كما كان عليه أن يعمل لتعزيز
الحاميات الفرنسية المختلفة فى ماينز وفرنكفورت ، وورمز ، وأوبنهايم ،
وينجن Bingen وكروزناخ Kreuznach . فكان الواجب يقتضيه لذلك
إخلاء شاطئ الراين الأيمن ؛ ولكنه بدلا من ذلك بادر باحتلال مركز
للدفاع خلف نهر (نيدا) Nidda ، فكشف بهذه الحركة (فرنكفورت) ،
واستطاع البروسيون الالتفاف حول جناحه ، والاتقضاض على
فرنكفورت ، فسلمت هذه لهم فى ٢ ديسمبر ١٧٩٢ . وتقهقر (كاستين)
إلى ماينز ليتحصن بها .

ومع ذلك فقد أخذ النشاط يدب من جديد فى الجيش الفرنسى ، عندما
وصل مندوبون عن (المؤتمر الوطنى) لفحص الموقف (أول يناير ١٧٩٣)
وكان هؤلاء المندوبون : (ربول) و (مرلان دى ثيونفيل) Thionville
و (هاوسمان) Haussmann . فتبين أن جيش الراين وقتئذ يتألف من

(٤٥,٠٠٠) مقاتل ، يحتشد منهم (٢٢,٠٠٠) في ماينز نفسها ، ويتوزع الباقون بطول خط يشمل : أوبنهايم ، وسير ، وكرووناخ .

وساد التفاؤل بين « الأحرار » الألمان ، وهم الديمقراطيون الذين كانوا قد أسسوا في (ماينز) ذلك النادي الذي سبقت الإشارة إليه ، وقت الترحيب بمقدم (كاستين) باعتباره « محرراً » لبلادهم (منذ سبتمبر ١٧٩٢) ؛ فاستمروا في تأييدهم للأراء والمبادئ التي نادت بها الثورة ، وفي مقدمة هؤلاء الأحرار كان (جورج فورستر) الذي ذكرنا أنه كان أمين المكتبة في (ماينز) ، والذي يعزى إليه أكبر الفضل في دعوة (مؤتمر وطني) رايني ، يحضره ممثلو الشعب في إقليم الراين من مختلف الجهات ، وهو المؤتمر الذي عرفنا أنه انعقد فعلاً واتخذ في مارس ١٧٩٣ قراره المعروف في صالح الانضمام إلى فرنسا .

ولكن لم تمض أيام قلائل على هذا القرار ، حتى كان البروسيون في ٢١ مارس قد استطاعوا تهديد مسيرة الفرنسيين وعبروا الراين عند (باشاراش) Cacharach ؛ وفي ٢٦ مارس حلت الهزيمة كذلك بيمينه الجيش الفرنسي ؛ واضطر (كاستين) بعد أن أحرق مخازنه وأخلى (ورمز) و (سير) إلى التقهقر صوب (لاندau) الفرنسية والتي بلغها في أول إبريل . وبذلك أخفقت محاولة إخضاع (الدوائر) الانتخابية في الراين .

ولقد ترتب على هذه الهزيمة ؛ ثم كان بسبب نظام المصادرة وفرض الآتاوات الذي اتبعه (كاستين) ، أن تحطمت الجماعة المؤيدة لفرنسا في إقليم الراين . فاضطر - في هذه الظروف - كثيرون من « الديمقراطيين » إلى الذهاب إلى فرنسا ليعيشوا بها « كلاجئين » ، سعياً وراء الرزق من جهة ، وفراراً من الانتقام من جهة أخرى . وكان من بين الذين ذهبوا إلى باريس (جورج فورستر) ، وكان (المؤتمر الوطني الرايني) قد أوفده

مثلاً له لدى (المؤتمر الوطنى) فى باريس ؛ فأقام (فورستر) ؛ بباريس حتى قضى بها نحبته فى غضون سنة ١٧٩٤ بعد أن شهد مآسى « الثورة » وتبددت (أو هامه) عن الثورة . وقد صحبه إلى باريس زميل له هو (آدم لاكس) Adam Lux ، لم يلبث هو الآخر أن فقد كل رجاء فى « الثورة » عندما شهد سقوط (الجيرونديين) وإعدام زعمائهم وقادتهم ، ولقد أعدم (آدم لاكس) نفسه بعد قليل عندما تصدى للدفاع عن (شارلوت كورداي) التى اغتالت (مارا) فى يوليو ١٧٩٣ .

على أن الموقف فى إقليم الراين لم يلبث أن تغير عند استئناف الغزو الفرنسى فى سنة ١٧٩٤ ؛ فقد انهزم الحلفاء ، وتقهقر النمساويون على نهر الراين ، واحتل الفرنسيون كولونيا وبون وكوبلنز سريعاً . ولقد ترتب على انسحاب البروسيين فى الوقت نفسه أن استولى الفرنسيون على شاطئى الراين الأيسر . ووقعت بروسيا حينئذ معاهدة (بال) فى إبريل ، فاحتفظت فرنسا بموجبها بالأراضي البروسية على شاطئى الراين الأيسر على أساس أن تنال روسيا تعويضاً عنها حين انعقاد الصلح العام ؛ أرضاً على الشاطئ الأيمن لنهر الراين . وثمة سبب آخر لتغير الموقف ، وفى هذه المرة بالنسبة للرايين (أهل الراين) أنفسهم ، ذلك هو اختفاء (روبسيير) من مسرح الحوادث ، واستصدار دستور السنة الثالثة فى فرنسا (١٧٩٥) الذى أقام حكومة الإدارة ، وكان هذا الدستور (دستور السنة الثالثة) يتسم بطابع (بورجوازي) صميم . وعلى ذلك فقد تكونت فى شتاء ١٧٩٤ - ١٧٩٥ فى المدن الراينية الكبيرة (الأندية) الجمهورية . وتلك كانت الحركة الجمهورية التى صارت فى غضون سنة ١٧٩٧ تسعى بالحركة الجمهورية (السيزرينانية) - أى ما وراء الراين - والتى قامت بالتعاون مع الفرنسيين .

وهذه الحركة (السيزرينانية) اعتمدت على الشباب والمثقفين ، المملوئين حماساً ونشاطاً والذين ينتمى أكثرهم للطبقة المتوسطة (البورجوازية)

أى الطبقة التى تأثرت بفلسفة (التنور) أو فلسفة العلم والمعرفة Aufklärung التى سبق الكلام عنها ، وهؤلاء كانوا يزاولون المهن الحرة ويعيشون لذلك فى يسر ، وأهل هذه الطبقة كذلك هم الذين حرّمهم النبلاء والقساوسة - أى الطبقات الممتازة فى المجتمع - من ممارسة شئون الإدارة فى المدن ، وضمت هذه الطبقة المتوسطة (البرجوازية) عدداً من أساتذة الجامعات الأحرار ، الذين كان فريق منهم متّصاً للكنيسة ثم انفصلوا عنها ، على نحو ما فعل (جان بابتيست جايش) Geich وكان أستاذا بجامعة كولونيا ، ثم بجامعة بون ، أو (جان جاك هان) Haan أحد أساتذة جامعة تريف Treves ، أو بعض رجال الكنيسة الذين طردوا منها ، مثل (بيرجانس) Biergans فى كولونيا . وكان من بين أنصار هذه الحركة (السيذرينانية) نفر من المحامين مثل (كريستيان سومر) Sommer فى كولونيا ، و (ميشيل فنيدي) Venedey بها كذلك ، ثم طائفة أخرى من موظفي (العهد القديم) سواء فى خدمة الحكومة أو الكنيسة ، ومن أبرز هؤلاء (جان باتيست هيتزروت) Hetzroth (فى تريف) . وكان من أهم أنصار الحركة الجمهورية السيذرينانية أحد الشبان الذين سوف يكون لهم شأن فى الحركة الراينية خصوصاً فى بلادهم فى السنوات التى تلت عهد الامبراطورية النابليونية ، ونعنى به (جوزيف جورين) Von Gorres الذى ولد فى كوبلنز سنة ١٧٧٦ من أسرة أثرت من أعمال التجارة ، وكانت تريد أن يدرس (جورين) الطب ، ولكنه كان متأثراً بالآراء الجديدة وحركة (التنور) فأخذ يغشى (نادى ماينز) منذ ١٧٩٢ وهو لا يزال فى سن السادسة عشرة ، ثم لم يلبث أن انضم عضواً به ، وفى سنة ١٧٩٧ صار سكرتيراً لنادى كوبلنز ، واشتهر (جورين) بكرهه العظيمة لطبقة الأرستقراطية وطبقة الأكليروس اللتين تمتعاً بسلطان كبير : ثم اشتهر كذلك بحماسة العظيم لكل الآراء التى أنت بها الثورة الفرنسية . وكان (جورين) شديد الإعجاب بالفيلسوف (كنط) ، كما تعشق الحرية تعشفاً كبيراً ثم حاول أن يضع برنامجاً عملياً بتنظيم آراء (كنط) ونظرياته ،

حتى يخرج بها من حيز الفكر المجرد إلى نطاق الإدراك الواقعى ، ف نشر
 فى صيف ١٧٩٧ كتابه عن (السلام الدائم : مثل أعلى)^(١) رسم فيه الخطوط
 الرئيسية لتحقيق فترة السلام العالمى أو السلام العام التى نادى بها (كنت)
 فارتأى (جوريز) إنشاء (اتحاد لا مركزى) - كوندراى - يضم الشعوب
 الأوروبية ، ويعهد إلى فرنسا بقيادته وإرشاده . ولذلك لم يكن غريباً أن
 ينبرى (جوريز) لمناصرة فكرة إنشاء الجمهورية السيزرينانية بالتعاون
 مع فرنسا .

ولقد استوحى أنصار الجمهورية السيزرينانية بادية ذى بدء فكرتهم
 من الناحية السياسية من فلسفة التنوير أو العلم والمعرفة التى أشرنا إليها ، وكان
 مثلهم الأعلى الذى هدفوا إليه ، تقبل (الحرية السياسية) بالمعنى الذى
 جاءت به الثورة الفرنسية ، أى وجوب إزالة الامتيازات الإقطاعية التى
 تمتعت بها طبقة النبلاء ، فضلاً عن إزالة (العثور) التى حصلت لها الطبقة
 الكنسية (الأكليروس) ؛ ثم إزالة الاحتكارات والأنظمة التى عطلت
 بقيودها نشاط النقابات ، ثم المطالبة باعطاء الفلاحين حق امتلاك الأرض
 ولو أنهم - وتلك حقيقة جدية بالملاحظة - ظلوا يعارضون مبدأ تقسيم
 الأرض وتوزيعها ، ويؤيدون بدلاً من ذلك مبدأ وحق الملكية الفردية .
 ثم إنهم طالبوا من الناحية الاقتصادية بضرورة فك القيود التى عطلت
 حرية التجارة فى الداخل والخارج . ولا جدال فى أن هذا البرنامج السياسى
 والاقتصادى كان (برنامجاً للحرية) يتفق مع تلك البرامج التى أخذت بها
 الأحزاب الفرنسية ، ثم الأحزاب الديمقراطية الأخرى الألمانية .

وبجانب هذه المطالب السياسية والاقتصادية ، امتاز أنصار الجمهورية
 السيزرينانية بتأثرهم العميق بفلسفة (كنت) واتجاهها الظاهر نحو تحكيم
 المبادئ الخلقية فى كل نشاط ، بحيث يتعين على كل مواطن حتماً عند ممارسة

(الحرية) أن يسترشد بالواجبات التي يملها عليه ضميره ، وبالمسؤوليات الملقاة على عاتقه والتي لا سبيل إلى إغفالها . فلا يكون المرء مستحقاً للحرية إلا إذا تحلى بالفضيلة ، وحرص على التمسك بالقانون الخلقى واتباع أحكامه . ومن ناحية أخرى ، يقتضى الواجب أن تحرص (الدولة) من جانبا كذلك على احترام القانون الخلقى فى المجتمع ، حتى يتسنى للدولة أن تكفل لكل فرد من أفراد المجتمع الحق فى تربية خلقية وذهنية كاملة . ولقد كان من أجل تحقيق هذه الأغراض جميعها تحقيقاً كاملاً أن انبرى فريق من أنصار فكرة (الجمهورية السيزرينانية) لتأييد مبدأ تحويل (الدولة) الحقوق التى تمكنها من تنظيم الحياة فى المجتمع ، اجتماعياً واقتصادياً ، من أجل حماية القانون الأخلاقى ، والعمل على إذاعته ونشره . وكان من بين هؤلاء (كريستيان بومر) .

ثم إنه كان من أغراض الدعاة للجمهورية السيزرينانية عند مطالبتهم بالحقوق السياسية أن تتاح الفرصة لكل مواطن لممارسة (الحرية) بصورة معقولة ، متى أعطيت هذه له وعند ظفـره بها . وذلك أمر يجعل متعذراً « توزيع » الحقوق السياسية « قسراً ، أو « إلزاماً ، على المواطنين ؛ بل صار متعيناً على كل مواطن التحلى بالخلق المتين ، وأن ينال قسطاً وافراً من التربية العالية ، لقاء ظفـره بهذه الحقوق السياسية ، أى أن (الحرية) تكون حينئذ امتيازاً ، من نصيب صاحب الخلق القويم وحده . وواضح أن هذا المعنى إنما هو معنى ألماني صحيح . كان طابع التفكير الألماني فى آخر القرن الثامن عشر ، ويرتكز فى أصوله على الفلسفة التى آتى بها (أمانويل كـنـط) .

ذلك إذا كان المثل الأعلى الذى نشده أنصار الجمهورية السيزرينانية ، والذين — حتى يتسنى لهم تحقيقه — لم يلبثوا أن اتجهوا اتجاهاً كلياً نحو فرنسا ، الدولة التى توسموا فيها وحدها القدرة على تزعم العالم وقيادته وإرشاده لإدراك هذا الهدف السامى .

وكان في صيف ١٧٩٥، ثم خلال العام التالى (١٧٩٦) ، أن أصدر أنصار الجمهورية السيزرينانية طائفة من الصحف والمجلات لترويج آرائهم، نذكر منها مجلة بون الثقافية^(١) التى أسسها في بون (جان - بابتست جايش). وأصدر (جايش) في بون أيضا صحيفة سماها (صديق الحرية^(٢)) . وفى كولونيا صدرت صحيفة (صديق الشعب فى كولون^(٣)) . ثم أصدر (ييرجانس) صحيفة ذات ميول عنيفة ضد الكنسيين (الأكليروس) سماها (بروتس الحر)^(٤) . ولقد تعددت فى ألمانيا الصحف التى من هذا الطراز ، منها واحدة بعنوان (المساهمة الوطنية^(٥)) التى أصدرها (هيتزروث) فى تريف . وكل هذه الصحف نادت بالتعاون مع فرنسا من جهة ، ويانشاء مجتمع ديمقراطى فى ألمانيا من جهة أخرى .

ولكن لم تلبث أن اصطدمت هذه الحركة النشيطة بصعوبات عديدة : أحدها تزايد وطأة الاحتلال الفرنسى العسكرى ، نتيجة لكثرة الضرائب والآثارات التى فرضها القواد الفرنسيون وللصادرات التى حدثت ، ثم سوء الإدارة العسكرية والتى لم تكن متصفة بالأمانة ، مما جعل المتحمسين لفرنسا يخفقون من غلوائهم ، وحتى أخذ هذا الحماس يزول تدريجياً ، وثمة صعوبة ثانية ؛ هى أن الدعوة للتعاون مع فرنسا كانت تلقى مقاومة وعداء من جانب طائفة الموظفين القدامى أنصار (النظام القديم) ، ومن جانب الكنسيين ، رجال الدين الذين نقموا على الثورة الفرنسية أنها جردت الكنيسة من أملاكها ، وحولت هذه الأملاك من كنيسة إلى علمانية أى جعلتها من نصيب الدولة . أضف إلى هذا أن المستقبل كان

Bonner Intelligenzblatt (١)

Freund Der Freiheit (٢)

Kolnischer Volksfreund (٣)

Brutus Der Frei (٤)

Patriotische Beltrage (٥)

و يدميها غامضاً والخوف من عودة (النظام القديم) بقضه وقضيضه لا يزال مستولياً على النفوس ، وبخاصة عندما تبين أن بوناپرت بعد انتصاره في الحملة الإيطالية كان يتأهب للمفاوضة من أجل عقد السلام مع النمسا على أساس المحافظة على كيان (الإمبراطورية) . ومعنى ذلك عودة السلطات الألمانية إلى ضفة الراين اليسرى ؛ ثم إن الجنرال (هوش) Hoche الذي عهدت إليه قيادة الجيوش الفرنسية في منطقة الراين لم يتسع له الوقت لتنفيذ برنامج مبنى على سياسة التقرب إلى الأهليين . فتوفي فجأة . وأخيراً فإن عوامل عديدة تضافرت على إلحاق الفشل بفكرة إنشاء الجمهورية السيزرانية .

فقد ترتب على إنشاء (لجنة الخلاص العام) في فرنسا أن أعيد تنظيم الجيوش الفرنسية في الحدود الشرقية ، فتسلم (جوردان) Jourdan قيادة جيش الشمال ، وتسلم (يشجرو) Pichegru قيادة جيش الراين . بينما تعين (لازارهوش) قائداً لجيش الموزيل ، وكان ذلك في أوائل نوفمبر ١٧٩٣ ، وكان (لازارهوش) قد صار صاحب شهرة واسعة بفضل انتصاراته في معارك (مايسترخت) Maestricht ، و (نيوبورت) Nieuport ، و (دانكرك) Dunkirk ، وكان صديقاً لكل من (مارا) و (روبسيير) ، واسترعى بكفايته انتباه (كارنو) الذي أشرف الآن على تنظيم جيوش (المؤتمر الوطني) ، فأعطاه كارنو قيادة جيش الموزيل . فأعاد (هوش) تنظيم هذا الجيش ، وبمجرد أن جاءت النجدة من جيش الراين ، قرر مهاجمة العدو ، فبدأ بأن خلص (لانداو) في ١٧ نوفمبر ، وأجبر البروسيين على إخلاء (وورث) Wörth والقهقري صوب كايسرزلوترن Kaiserslautern ، وفي ٢٨ نوفمبر بدأت المعركة المعروفة بهذا الاسم والتي استمرت ثلاثة أيام ، وانتهت بارتداد (هوش) عن (كايسرزلوترن) . ولكن لم يلبث أن حصل الاتصال بين جيشي الراين والموزيل . فأجلى الجيشان العدو عن (وورث) في ٢٢ ديسمبر

وفى ٢٤ ديسمبر ، توحدت القيادة فى جيشى الراين والموزيل ، وتعين (هوش) قائداً أعلى لهذه القوات المتحدة . وفى ٢٨ ديسمبر شن (هوش) هجوماً عنيفاً على النمساويين بقيادة (ورمزر) فى Wurmser (وايزنبرج) Meissenburg ، وتمكن الفرنسيون من السيطرة على خطوط دفاعها . وفى ٣٠ ديسمبر تقهر (ورمزر) عبر نهر الراين عند (فيليبسبورج) واضطر (برنسويك) قائد جيش بروسيا إلى إخلاء (ورمز) و(أوبنهايم) وبذلك انفك الحصار عن (لاندאו) ؛ وما جاء شهر يناير ١٧٩٤ حتى كانت (البلاتينات) بأسرها قد خضعت لسلطان الفرنسيين . وتوقفت العمليات العسكرية بسبب بداية فصل الشتاء من ناحية وبسبب ما نشأ من غيرة وسوء تفاهم بين القائدين (يشجرو) و (هوش) عطلت قيام تعاون كامل بينهما . ومع ذلك فقد أسفرت الحملة عن نجاح ظاهر للفرنسيين الذين استطاعوا إلى جانب فك الحصار عن (لانداو) تطهير الإلزاس من قوات العدو . ثم لم يلبث أن انتقل (هوش) إلى إقليم (فنديه) للإشراف على إخضاع الثورة به ؛ واشترك بعد ذلك فى الحملة التى سيرتها (حكومة الإدارة) للاقتصاص من إنجلترا بغزو إرلندة (١٧٩٦) ، ثم لم يلبث أن عين بعد إخفاق هذه الحملة لقيادة جيش (سامبر - موز) خلفاً للجنرال (جوردان) ، فعبر نهر الراين مرة أخرى وأوقع بالنمساويين الهزيمة فى (نيوييد) Neuwied فى ١٨ إبريل ١٧٩٧ . وكان يستعد لمواصلة عملياته العسكرية عندما وصلت أنباء مقدمات صلح (لوين) Loeben التى عقدها بوناپرت مع النمساويين يوم انتصار (هوش) فى معركة « نيوييد » . ثم أبرم بوناپرت بعد ذلك معاهدة كامبو فرميو مع النمساويين فى ١٧ أكتوبر من العام نفسه .

كان لاستسلام (هوش) قيادة الجيوش الفرنسية فى إقليم الراين أكبر الأثر فى إحياء الأمل لدى أنصار الجمهورية السيزرانية . لأن (هوش) كان قد رسم لنفسه سياسة « شخصية » على أساس التقرب إلى أهل هذا

الإقليم والتفاهم معهم. فعمل على إزالة المساوىء التي ارتكبتها (قومسيرو والحرب) الفرنسيون ، الذين كانت مهمتهم الإشراف على حاجيات الجيوش من مؤن وعتاد الخ. ثم أنشأ نوعاً من الإدارة المركزية في شاطيء الراين الأيسر. فكان من أثر هذا النشاط والرغبة الظاهرة في الإصلاح أن توثقت العلاقات بين (هوش) وبين أنصار فكرة (الجمهورية السيرينانية). فوضع هؤلاء برنامجاً لهذه الجمهورية المزمعة، واستطاعوا في يونيو ١٧٩٧ إنشاء (مكتب مركزي لاتحاد ما وراء الراين^(١)) ، جعلوا مقره مدينة (بون). وبمقتضى هذا البرنامج ، شمل هذا الاتحاد عدداً من المجالس البلدية المحلية ، في مختلف أنحاء الإقليم ، الذي قسم بدوره إلى مديريات ثلاث في (كولونيا) ، و (كوبلنز) ، و (نوس) Neuss . ولقد بقيت مدينتان هما (تريف) و (إكس لا شابل) خارج هذه الحركة كلية ، حيث أنهما كانتا تطالبان بالانضمام إلى فرنسا ، ونشطت الدعوة لتأييد جمهورية ما وراء الراين ، وفي ١٣ نوفمبر ١٧٩٧ أعد أنصارها قراراً أذاعوه (لتحقيق سيادة الشعب بين الراين والموز والموزيل^(٢)) ثم قاموا بحركة واسعة لجمع التوقيعات في المدن لتأييد هذا المطلب. وأنشأوا في كل مكان جمعيات ، شعبية مهمتها ترويج لدعاية لهذه الفكرة . ثم بذلوا كل جهودهم لإقناع السياسيين في مؤتمر (رشتاد) بوجهة نظرهم . وكان هذا المؤتمر قد انعقد — كما عرفنا — منذ نوفمبر ١٧٩٧ ، وعقب إبرام معاهدة (كامبوفرميو) لبحث مسألة تعويض الأمراء الألمان الذين فقدوا ممتلكاتهم في الشاطيء الأيسر للراين ، ثم لتنظيم ألمانيا الغربية .

غير أن (الجمهورية السيرينانية) كان نصيبها الفشل ، لأسباب عدة : منها أن (هوش) — وكان من أنصارها — لم يلبث أن توفي فجأة في

Bureau Central De La Confédération Cisrhenain (١)
Acte de Souveraineté du Peuple Eetre Rhin, Meuse Et (٢)
Moselle

١٩ سبتمبر ١٧٩٧ بعد إصابته بذات الرئة ، فى حين كان قد وقع قبل ذلك (انقلاب فريكتور) فى باريس (٤ سبتمبر) ، فأوصل إلى مراكز الحكم فى حكومة الإدارة رجالاً من أنصار سياسة التوسع (التسلطية) ، كما دعم مركز (ريبويل) Rebwell عضو الإدارة الذى كان من كبار مؤيدى هذه السياسة التوسعية . أضف إلى هذا أن بونايرت فرض على النمسا فى كامبو فرميو استخدام نفوذها من أجل التنازل لفرنسا عن حدود الراين وإلزامها فى مادة سرية بالتنازل فعلاً لفرنسا عن ضفة الراين اليسرى والاعتراف بانضمام هذا الإقليم إلى فرنسا نهائياً . وكان الاستيلاء على الأراضى وضم الأقاليم إلى فرنسا هى السياسة التى جرت عليها - الآن - الحكومة الفرنسية . وفى مارس ١٧٩٨ ، وقبل انقضاء مؤتمر (رشتاد) نجحت حكومة الإدارة فى إقناع بروسيا بالاشتراك معها فى الضغط على النمسا حتى تتنازل هذه لفرنسا عن الإقليم الواقع على شاطئ الراين الأيسر (١١ مارس) نظير تعويض فى جهات أخرى . وفى ٢٠ مارس ١ٷ٩٨ وافق المجلس الإمبراطورى (الديايط) على هذا التنازل . ولم يشأ (رودلر ، Rüdler) مندوب حكومة الإدارة أو قومسيورها الذى أوفدته لتنظيم الإدارة فى إقليم شاطئ الراين الأيسر الاستعانة فى عمله بجماعة (السيزرينانيين) الذين عرضوا عليه خدماتهم وكانوا مستعدين لمعاونته . بل إن (رودلر) آثر بدلاً من ذلك أن يستعين بالموظفين القدامى بالبلاد من أصحاب الخبرة ، وهم الذين أعلنوا - الآن - انحيازهم لفرنسا ، اقتناعاً للفرص ، وحسب . فنجم من هذا العمل ، أن ساد التفرين (السيزرينانيين) الذين راحوا يحتجون بشدة على مسلك (رودلر) دون نتيجة ، حتى اضطر فى آخر الأمر (جوزيف جورين) إلى الذهاب بنفسه إلى باريس ، حتى يقدم مذكرة بمطالب (السيزرينانيين) إلى الحكومة الفرنسية . ولكن (جورين) لم يوفق فى مهمته . فقد وصل إلى باريس وقت حدوث انقلاب (١٨ برير) المعروف - ٩ نوفمبر ١٧٩٩ - الذى أعطى بونايرت السلطة ،

(وأنشأ القنصلية) — فكان في ذلك القضاء نهائياً على فكرة إنشاء جمهورية مستقلة — وإن كانت على صلات وثيقة مع فرنسا فيما وراء نهر الراين . فإنه سرعان ما أغلقت الأندية السياسية ، وصار الحجر على حرية الرأي ، ومنع كل بحث أو مناقشة ، وعاد (جوريز) نفسه من باريس وقد تخلى عن فكرة الجمهورية ، وأصبح من أنصار الملكية الدستورية .

ومع ذلك فإن فشل فكرة إنشاء جمهورية مستقلة ، في ضفة الراين اليسرى ليس معناه أن أنصار هذه الفكرة ومؤيديها قد أثاروا تبعاً لذلك أية عراقيل أو صعوبات ، كي يحولوا دون انضمام إقليم الراين إلى فرنسا . حقيقة زعم كثيرون بعد قيام المقاومة الوطنية في ألمانيا وسقوط نابليون أن الغرض من محاولة إنشاء جمهورية ما وراء الراين ، كان تجنب الاندماج بفرنسا أو الانضمام إليها ، واتخذوا من هذه المحاولة المزعومة دليلاً على أن هناك (قومية أو وطنية ألمانية) كانت موجودة فعلاً قبل الحركة الشعبية التي سبقت سقوط نابليون ، وكانت من عوامل زوال الإمبراطورية النابليونية ، غير أن الواقع لا يؤيد هذه الدعاوى بحال من الأحوال . فإن (جوريز) نفسه كان قد قبل في مشروعه عن (السلام العام) الذي سبق ذكره (في سنة ١٧٩٦) الانضمام إلى فرنسا . بل وعمل على تشجيع ذلك . ثم إنه عندما دعا القائد الفرنسي (أوجيرو) Augereau (اتحاد ما وراء الراين) للانضمام إلى فرنسا (١٥ نوفمبر ١٧٩٧) وجه الاتحاد إلى أعضائه في (كوبلنز) نداء يطلب فيه الانضمام إلى فرنسا . مستنداً إلى ما يحنيه أهل الراين من فوائد مترتبة على هذا الانضمام إلى بلاد يتمتع أهلها بالحرية ، وإلى أن الانضمام من شأنه أن يحول دون حدوث حركة رجعية على أيدي الأمراء ورجال الكنيسة ، وإلى أن مصلحة الراين الاقتصادية توجب هذا الانضمام إلى فرنسا والاندماج بها . وعلاوة على ذلك فقد عبرت الصحافة المعاصرة أصدق تعبير عن هذه الرغبة ، خصراً (الصحيفة الحمراء) Das Rote Blatt

التي ظهرت في أعقاب صحف (بون) الأولى . ولقد أيدت كذلك الاندية والجمعيات رغبة الانضمام إلى فرنسا ، ومنذ البداية كان مقبولا لدى الرايين فكرة وصول فرنسا إلى حدودها الطبيعية . فكتبت (هيزروث) : لن تستطيع الأمم الاطمئنان إلى قيام عهد طويل من السلام ، وإلى قدرتها على العمل من أجل دعم تقاليدها إلا إذا أنجزت تخطيط حدودها بدقة ، وحينئذ فقط يتسنى اختفاء هذه الحدود ، ويتسنى تعاون الدول فيما بينها في جهد مشترك لتحقيق مآثرة إنسانية . وذلك رأى ينطبق تماماً على ما كان يأخذ به (جوريز) نفسه ، حينما قال هذا الأخير : « لقد أوجدت الطبيعة نهر الراين حتى تفيد فرنسا من وجوده في رسم حدودها .

وهذه الرغبة في الانضمام إلى فرنسا كانت شيئاً منتظراً ، حينما كان الرايون يعتبرون فرنسا مهد العلوم والمعرفة ، وموئل الحضارة والمدنية ، وحينما كانوا يعتبرون أنفسهم - وعلى نحو ما فعل الفلاسفة الألمان الذين سبق ذكرهم - « مواطنين عالميين ، وطنهم العالم أجمع ، فاعتقدوا أن الواجب يقتضيهم لهذا السبب نفسه أن يؤيدوا فرنسا وأن ينحازوا إلى جانبها ، فكتب (هيزروث) أيضاً « أنه يعتقد اعتقاداً راسخاً ، أن واجب (المواطن العالمي) قبل كل شيء أن يعمل بكل قواه الذهنية والثقافية ، ولو كانت هذه ضعيفة ، لتأييد كل الحكومات التي تأخذ على عاتقها السير وفق فلسفة العلم والمعرفة ، . وتكاد هذه المبادئ تكون هي ذاتها التي نادى بها (فيشته) في سنة ١٨٠٥ ، والتي سبقت الإشارة إليها . ولم يجد (هيزروث) وإخوانه غباراً في اعتمادهم على الحضارة الفرنسية التي جعلت فرنسا في نظرهم تقود عالم الاستنارة ، أو العلم والمعرفة ، والتي جعلتهم يتخذون من هذه الحقيقة ذاتها أساساً « للعالمية » التي انتموا إليها « كمواطنين » . ولم يروا في وصفهم « مواطنين عالميين ، أى مبرر لتوجيه الاتهام ضدهم بأنهم في فعلهم هذا إنما قد خرجوا على المثل العليا الألمانية ، أو خانوا عهدها . بل على النقيض من ذلك ، اعتبر (هيزروث) ، كما اعتبر (فتيدى) وغيرهما أن المثل

الأعلى الذى أخنت به فرنسا ، هو مثلهم الأعلى كذلك ، كما أنه المثل الأعلى
الألماني نفسه .

ومع ذلك فقد شعر الراينيون بالمرارة والألم والحسرة، عندما شهدوا
فرنسا تضحي بالحرية تحت أقدام بوناپرت . وكان (جوريز) الذى وصل
إلى باريس — كما ذكرنا — وقت انقلاب ١٨ بريمير ، أحد أولئك الذين
أفصحوا عن هذه الحسرة والمرارة فى كتاباتهم وأقوالهم ، فنشر عقب
عودته فى سنة ١٨٠٠ كتيباً بعنوان «نتائج مهمتى (أو بعثتى) فى باريس»^(١)
وكان فى رأيه أن فرنسا لم تعد تصلح الآن لقيادة الإنسانية وإنعاشها
وإنهاضها ، حيث إنها قد ضحت بحريتها ، واستبدلت بهذه الحرية سلطان
بوناپرت القنصل الأول ؛ وقال (جوريز) ؛ إن الغشاوة التى حجبت عن
ناظره فى الماضى رؤية الحقيقة ، قد انقضت الآن ، فصار فى وسعه أن
يدرك أن هناك فروقاً تفصل بين المزاجين الألماني والفرنسى ؛ وأن
يعترف بوجود «عبقريّة» يختص بها كل من الشعبين الألماني والفرنسى
على حده . ثم لقيت لديه قبولا آراء (هردر) عن اللغة بوصف أنها
العنصر الأساسى فى التعبير عن (العبقرية) التى يختص كل شعب بها . ولقد
وصل (جوريز) رويداً رويداً إلى اعتناق الفكرة القائلة بأن الشعب
والدولة إن هما إلا شئ واحد ، لاسيّما إلى التفرقة بينهما ، وأن من
المتعذر بتاتاً إنشاء دولة قوية البنيان ، إلا إذا اعتمد بناؤها على ما لدى
الشعوب من تقاليد عريقة محيية إليه .

وهذه الآراء التى صارت معنى بها (جوريز) الآن ، قد دلت على أن
تغيراً قد طرأ على تفكيره ، أخرجته من دائرة التأثير بمبدأ الوطنية أو
القومية على طريقة (جان جاك روسو) إلى الإيمان بالرأى الذى نادى به
هردر . ومن هذه الناحية صار (جوريز) بفضل هذا التغير الذى طرأ

على تفكيره ، فى عداد الرواد الأوائل الذين فتحوا الطريق لغيرهم .
ولقد سبق (جوريز) فى هذا الميدان سائر معاصريه ، ذلك بأن النسيان
سرعان ما جر ذيله على طائفة من أنصار فكرة (الجمهورية السيزرينانية)
مثل (كريستيان سومر) ، فى حين التحقت طائفة أخرى منهم بالإدارات
الفرنسية ، وانخرطوا فى سلك موطنى الجمهورية أو الإمبراطورية الفرنسية
بعد ذلك .

ولقد بقيت حركة إنشاء جمهورية ماوراء الراين ، تستند على أقلية
لا يزيد عددها على الآلاف وحسب ؛ أخذوا على عاتقهم نشر الدعوة لها
فى وسط أو بيئة كان يسودها الخمول والفتور الذهنى ، ولم يحرك ثلاثة
أرباع الأهلين ساكناً لتأييدهم ، بل على العكس من ذلك لم يلبث أن عظم
سخط سواد الشعب على هذه الحركة بسبب ما وقع من ضروب السلب
والتهب والمصادرة على أيدي الجنود الفرنسيين ، فانصرف الناس عن
(السيزرينانيين) فى حركتهم ، وهؤلاء الحاملون الحاقدون الذين رفضوا
التأثر بأراء (السيزرينانيين) ولم يلبوا دعوتهم ، هم الذين هبوا لتأييد
(السياسة الفرنسية) عندما أسرف بونابرت على توجيه هذه السياسة
وجهة تختلف فى معناها تماماً عن وجهتها السابقة ، فصارت تركز الآن
على وجوب إعادة النظام والاستقرار فى إقليم الراين ، والمحافظة على
العقائد الدينية واحترامها ، ثم تشجيع التجارة والنهوض خصوصاً بالزراعة ،
بصورة مكنت من انتشار الرخاء الاقتصادى . فكانت إذاً سياسة «مادية» ،
فاقت فى أثرها المباشر كل ما كان يذله أنصار جمهورية ماوراء الراين من
جهود . ولقد أثمرت هذه السياسة عندما أمكن بفضلها استمالة الأهلين
فى هذا الإقليم إلى جانب الإمبراطورية النابليونية .

وعلى ذلك ، فكما أنه لم يظهر فى هذا الجزء من ألمانيا (إقليم الراين
الأيسر) أية مقاومة ذات صبغة قومية ، أو طابع وطنى ، أيام الجمهورية

(الفرنسية) ، فإن شيئاً من ذلك لم يحدث أيضاً أيام الإمبراطورية (النابليونية) . ويتضح من هذا كله أنه لم يكن للثورة الفرنسية أى فضل أو أثر فى بعث الشعور القومى فى ألمانيا . بل إن الشعور القومى فى ألمانيا لم ينشأ إلا أيام الإمبراطورية النابليونية ، نتيجة لرد الفعل الكبير الذى حصل ضد سيطرة هذه الإمبراطورية ولمقاومتها .

٢ - اليونان (وأولى الحركات القومية فى أوروبا) :

وإذا كانت الثورة الفرنسية قد أخفقت فى خلق فكرة القومية فى ألمانيا، فإنها نجحت فى تغذية هذه الفكرة ، واستثارة الشعور القومى وتشجيعه فى اليونان ، ولو أن اليونانيين كانوا لا يزالون لا يدركون وجود تلك العناصر - التى سبق أن ذكرناها فى موضعها - التى ينشأ الروح القومى من تفاعلها . وذلك لأن اليونان كانت أمة لم تبدأ تشعر بذاتها إلا عن طريق عوامل خارجية لم تلبث أن أفضت بتضافرها إلى فكرة إنشاء دولة يونانية ذات كيان خاص بها . فكان بفضل ما حدث من ارتباط بين الدوافع الخارجية، وشعور الاعتزاز والتوثب الداخلى ، أن برزت إلى الوجود القومية اليونانية . وكان الائتلاف بين هذين العاملين ؛ الدافع الخارجى والتوثب الداخلى ، والارتباط الوثيق بينهما ، هو الطابع الذى تميزت به حركة اليونان القومية ، وهى أولى الحركات القومية التى حصلت فى أوروبا ، ومن هذه الناحية كانت (الثورة الفرنسية) الحادث أو الفرصة أو الظرف الذى جعل ممكناً قيام هذه الحركة القومية الأولى (اليونانية) .

لقد سبقت الإشارة - عند الكلام عن اليونان فى آخر القرن الثامن عشر - إلى كل تلك الاتجاهات العاطفية ، والمظاهر التى كانت تنبئ بوجود آراء وأفكار تقليدية ، لدى اليونانيين قبل نشوب الثورة الفرنسية (م ٢١ - البورجوازية)

ذاتها بمدة من الزمن ، وضحت آثارها بفضل تلك (الحركة) التي قام بها الفناريون ، وصفوة الناس من أهل الطبقة المثقفة المهذبة الراقية اليونانية . ولقد كانت هذه حركة سياسية ودبلوماسية في جوهرها ، استندت على جهود لم يعرفها السلطان العثماني أى انتباه ، حتى قوى شأنها واستطاع أصحابها تدير المؤامرات في الخارج مع الدول المجاورة ضد الإمبراطورية العثمانية .

أما هذا النشاط فقد اتخذ وقتئذ (الولايات الدانوبية) مقراً له . فصار الحكام (الهسبودار) Hospodar ورجال بطاتهم في كل من ملدافيا (البغدان) في ياسى ، وولاشيا (الإفلاق) في بوخارست ، هم الذين يغذونها ويشجعونها بالاتحاد مع طوائف التجار الأثرياء وقادة الرأي ، والمثقفين في البلاد . وما ساعد على ذلك أن الباب العالي درج على اختيار الحكام لملدافيا وولاشيا من بين الفناريين أنفسهم في أكثر الأحوال ، أى من بين تلك الأسر اليونانية القديمة التي عاشت في حى الفنار (من ضواحي القسطنطينية) . ولقد كان هؤلاء الفناريون على علاقات وثيقة بروسيا ، واتجهوا دائماً صوب روسيا ينشدون العون منها ، ويعتمدون في حركتهم على ما قد ينشأ من أزمات بين الدولة العثمانية والدول المجاورة لها ، خصوصاً روسيا .

وفي السنوات القليلة التي سبقت نشوب الثورة الفرنسية مباشرة ، كانت أهم أزمة أرادوا الاستفادة منها ، تلك التي وقعت في سنة ١٧٨٥ بين روسيا (أيام القيصرة كاترين الثانية) ، والنمسا (أيام الإمبراطور جوزيف الثاني) ، وبين الإمبراطورية العثمانية ، فحيكت خيوط مؤامرة واسعة تزعمها ولدا (اسكندر ابسلنتى) Ypsilanti حاكم ولاشيا وقتئذ ، ولكنها أخفقت وكاد ابنا (إبسلنتى) يفقدان حياتهما لولا تدخل والدهما ، وهو من أسرة عريقة في حى الفنار ، ولولا تدخل أفراد هذه الأسرة . فأمكن

أن ينجو الإبنان من العقوبة ، ومع ذلك فقد كان (إبسلتي) نفسه ضالماً في هذه المؤامرة ، فقد اكتشفت بعد قليل طائفة من الرسائل المتبادلة بين وبين القيصرة كاترين والإمبراطور جوزيف ، تتضمن مشروعاً لإنشاء دولة بلقانية تحت حماية روسيا ؛ ولم تلبث أن قامت مؤامرة أخرى في (ياسى) شبيهة بهذه المؤامرة ، تزعمها زميله (مافروكرودايس) حاكم ملدافيا .

على أن هذه الحركة التي تزعمها الفناريون ، لم تكن تشمل سواهم الشعب اليوناني الذي بقي بعيداً عنها . ثم إن هذه الحركة لم تكن تهتم باليونان نفسها مثل اهتمامها بالبلقان ، أو بذلك الجزء الأوروبي ، أى المسمى «للقارة» ، من شبه جزيرة البلقان . أضف إلى هذا أن الحركة سرعان ما اصطدمت بأخرى «معارضة» لها نبئت كذلك بين الفناريين أنفسهم . ففي حين تميز كل من (إبسلتي) و (مافروكرودايس) بميولهما الروسية ، وجدت تركيا نصيراً يؤيد مصالحها في شخص زعيم آخر من حى الفنار هو القائد (مافروجيني) Mavrojeni الذى خدم فى الجيش العثمانى ، ووصل إلى مرتبة القيادة ، ثم عينه السلطان العثمانى الآن (حاكماً) — هسبودارا — على الولايتين معاً : ملدافيا ، وولاشيا ؛ ثم عهد إليه بقيادة الجيش العثمانى ضد قوات روسيا والنمسا ، بمجرد أن تجددت الحرب بين تركيا وروسيا . ولكن (مافروجيني) لم يكن موفقاً فى الحرب ، فخلت به الهزيمة ، وعندئذ قطع السلطان رأسه (١٧٩٠) .

تلك إذاً كانت جملة الأفكار والآراء القديمة التى شكلت حوادث الحركات التى قام بها اليونان قبل مجئ الثورة الفرنسية . ولكن ما إن قامت الثورة فى فرنسا ، وذاعت الآراء والمبادئ التى جاءت بها ، حتى تأثر اليونان بها ، فنشأت من ثم اتجاهات جديدة من وجهة النظر السياسية ،

سرعان ما صار للحركات التالية في اليونان بفضلها طابع قومى ، وبصورة لم يسبق لها عهد بها .

ويصعب تحديد الطريقة التى انتشرت بها هذه الآراء الجديدة في اليونان؛ ولو أن عوامل كثيرة لا بد أن تضافرت فيما بينهما على فعل ذلك . ومن هذه كان عامل (الدعاية) الذى يكفل ذبوع الآراء والمبادئ المنادى بها ، ثم عامل (الاحتكاك) بين النظريات والآراء القديمة ، وبين المبادئ والمذاهب الجديدة ؛ ولكل من هذين العاملين آثار يمكن إدراكها وإن تعذر العثور عليها في الوثائق واضحة جلية . ومع ذلك ، وبالرغم من هذه الصعوبة فقد يسهل معرفة (الطريق) الذى اتقلت بواسطته إلى هذه الجهات والآراء والمبادئ التى أتت بها الثورة الفرنسية . أما ذلك الطريق فقد يكون موضع غرابة ، إذا عرفنا أن طريق (فينا) كان أهم الطرق التى استطاعت آراء ومبادئ الثورة الفرنسية العبور منها إلى البلقان، وشبه جزيرة المورة .

والسبب في ذلك ما كان للإمبراطورية النمساوية من أهمية جغرافية بالنسبة لتركيا عندما أحاطت أملاك هذه الإمبراطورية بأملاك العثمانيين من الشمال والغرب ، فأصبحت (فينا) مركزاً تنفذ منه بسهولة وعند سروح الفرصة الآراء والمبادئ الجديدة إلى داخل الممتلكات العثمانية . أضف إلى هذا أن اليونانيين وجدوا في كل البلدان الكثيرة في الإمبراطورية النمساوية مكاناً أميناً لإقامتهم وتوطنهم . فاستقرت (بفينا) — على وجه الخصوص — جالية يونانية كبيرة قوامها التجار عرفت بالغنى والثروة ؛ حتى إن الإمبراطورية لم تلبث أن اعترفت رسمياً (في يناير ١٧٨٧) بوجود هذه الجالية اليونانية كحقيقة قانونية ، فصار لهذه الجالية كيان قانونى معترف به . بل إن الإمبراطور النمساوى سرعان ما وجد بعد سنوات قليلة في وجود هذه الجالية اليونانية ، وسيلة مواتية للتدخل

في شئون الدولة العثمانية والضغط عليها . ولذلك فقد اعترف الإمبراطور فرنسيس الثاني بوجود الكنيسة اليونانية رسمياً في فينا . واهتم اليونانيون في (فيينا) لدرجة كبيرة بإمداد المدارس التي توفرت على تعليم أبناء جالياتهم الأدب واللغة اليونانية ، بالإعانات المالية . كما أن أغنيائهم صاروا يعهدون إلى (معلمين يونانيين) بأبنائهم لتنشئتهم تنشئة يونانية . وبفضل ذلك كله صارت (فيينا) مركزاً لاجتماع عدد غفير من المثقفين وقادة الفكر والرأى اليونانيين . ثم تأسست في (فيينا) بيوت للنشر ، أنشأت صلات وثيقة مع المثقفين اليونانيين في ولايتي ملدافيا (البغدان) وولاشيا (الأفلاق) . ولقد استطاع هؤلاء اليونانيون بوصفهم نمساويين من الناحية القانونية ، أن يظفروا بكل التسهيلات التي جعلت في مقدورهم إنشاء الصلات التي تعذر عليهم إنشاؤها لو أنهم كانوا «عثمانيين» من ناحية الجنسية . فصار في مقدورهم التحول والانتقال من مكان إلى آخر ، بفضل (الجوازات النمساوية) التي حملوها ، في جميع أنحاء الإمبراطورية النمساوية ، بل وفي كل أنحاء الدولة العثمانية أيضاً ، دون أن يزعمهم أحد أو أن يلحق بهم أى ضرر . وبذلك أمكن قيام حركة كبيرة لنقل الآراء ، الجديدة التي أتت بها الثورة الفرنسية ، وترويج هذه الآراء على أيدي هؤلاء اليونانيين المتجولين وأشرفت (فيينا) على تنظيم هذه الحركة ودعمها . وهكذا ، على أيام الثورة الفرنسية ، كانت فينا «اليونانية» هي مركز الدعوة للآراء التي نادت بها هذه الثورة .

وفي فيينا صدرت أول صحيفة يونانية : (أفيميريس) Ephimeris أسسها (الأخوان بوليوس ماركيديس) Paulios Markidis ، من أسرة كانت أصلاً من مقدونية . ظهر أول أعداد هذه الصحيفة في آخر ديسمبر ١٧٩٠ ، وجاء في مقالها الافتتاحي : «يحد القارئ اليوم بين يديه الصحيفة التي طال انتظاره لها ، والتي كان قد سبق الوعد بظهورها من زمن طويل . وهي باللغة الدارجة التي يفهمها الشعب ويتذوقها . تبدأ الآن كفرس

صغير لا يلبث حتى ينمو رويداً رويداً ، فإذا اكتمل نموه ، ازدهر ، ثم أينعت ثماره ، وصارت قطوفه دانية . . وجريدة (إفييريس) بدأت في أول عهدهما تظهر مرتين أسبوعياً في ثمانى صفحات ، ثم ازداد عدد صفحاتها حتى تراوحت هذه بين الست عشرة والعشرين . وفي سنة ١٧٩٣ ، حددت الصحيفة أغراضها فقالت : إن (إفييريس) هى سجل لتدوين الحوادث المعاصرة به ، أى كل ما يجرى فى أنحاء العالم بصدق ودقة ؛ كما قالت إنها تأبى أن تبقى أمتنا العظيمة (اليونانية) والتي نشرت الحضارة فى العالم بفضل علومها وأخلاقها ، محرومة وحدها فقط من وجود صحافة لها . .

ولقيت (إفييريس) معويات جمة ، منشؤها صرامة (الرقابة) النمساوية من ناحية ، وشدة نظام البوليس العثمانى من ناحية أخرى ؛ حتى إن الصحيفة صارت مضطرة إلى حنف كل الأخبار المتعلقة بالدولة العثمانية أو تمس هذه من قريب أو بعيد ، وذلك من الأعداد المرسلة للتوزيع داخل هذه الدولة العثمانية . ثم إن رؤساء التحرير اضطروا بسبب الرقابة النمساوية ، أن يتجنبوا الأقوال ذات الطابع الحر الصريح . وعلى ذلك فقد اعتمدت الجريدة فى نشر دعايتها على المقالات المفرغة فى قالب دراسات تاريخية تتحدث عن مجد اليونان فى تاريخهم الغابر ، وتحاول تذكير الأبناء بفعال الآباء والأجداد المجيدة . ثم أنها اتبعت طريقة « حكيمة » فى إذاعة أبناء الثورة الفرنسية ، حتى لا تتعرض لشطط الرقابة الصارمة ؛ وذلك بأن جعلت من صفحاتها مجرد سجل لأخبار الثورة ، فنشرت وقائع المظاهرات وأحداث عهد الإرهاب ، ونشاط (المقصلة) ؛ كما نشرت أخبار المعارك التى انتصرت أو انهزمت فيها جيوش الثورة . وفى بعض الأحيان ، استباحت الصحيفة لنفسها الحق فى نقد طائفة من هذه الأحداث وإظهار استيائها منها . على أن أهم ما عنت به (إفييريس) كان طبع وإذاعة الخطاب التى ألقىته فى الجمعية الأهلية التأسيسية والجمعية التشريعية فى فرنسا ،

وخصوصاً عند البحث في (حقوق الإنسان والمواطن) . ثم إنها نشرت دراسات تحليلية للقرارات التي استصدرتها هذه الهيئات ، ولدساتير الثورة عموماً . وهكذا استطاعت (إفييريس) أن تذيب على قرائها دروساً وافية في موضوع (المبادئ والآراء الجمهورية) ، وأن تلقن هذه الدروس الجديدة قراءها . ثم نجم من هذا النشاط الكبير ، أن صار متيسراً قيام روابط وثيقة بين اليونان في النمسا وبين اليونان في الخارج . وانتشرت الآراء التي روجت لها هذه الصحيفة في أنحاء الامبراطورية العثمانية . فكان بفضل هذا كله أن صارت (إفييريس) من الوسائل المعهودة للتعليم من جهة ، وأداة للنضال من جهة أخرى . وصارت الجريدة في هذا الطريق المرسوم لها « بحكمة » ، وبقدر ما كان ذلك ممكناً . ولا جدال في أنها قد قامت بدعاية ذات أثر بالغ ؛ ينهض دليلاً على ذلك كل تلك التقارير العديدة التي سجل فيها البوليس اتهاماته ضدها ، فعزا إليها بث روح الثورة ، والعمل لترويج الآراء الفرنسية . وكان متوقفاً أن « تحظى » الصحيفة بعناية البوليس النمساوي بسبب الحرب القائمة وقتئذ بين النمسا وفرنسا . والجدير بالذكر أن كل هذه التقارير أجمعت على أن (الجالية اليونانية) قد صارت متأثرة تأثراً بالغاً بالروح الثورية . وذلك كان اتهاماً — إن صح هذا القول — صحيحاً ، لأن الجالية اليونانية سرعان ما اشتركت في تلك (المؤامرة الثورية) التي حركت المقاومة ضد حكومات (النظام القديم) في أوروبا عندما بدأت تحاك خيوط هذه المؤامرة بكل سرعة .

ولكن الآراء والمبادئ التي أتت بها الثورة الفرنسية لم تلبث أن وجدت خارج (فينا) وسائل أخرى كذلك لاقتحام بلاد اليونان والتوغل في أرضها . ولقد حدث الاقتحام والتوغل بوسائل كانت أكثر اتصالاً مباشراً ، وبواسطة طرق أكثر يونانية من سابقتها . وتفسير ذلك أن الملاحين والنوتية وأعصاب السفن اليونانيين هم الذين أخذوا على عاتقهم أثناء حروب الثورة الفرنسية الانسلاخ من الحصار البحري الذي ضربت نطاقه حول الشواطئ الفرنسية الأساطيل

الانجليزية والنمساوية ثم الروسية . فصار هؤلاء اليونانيون يمدون الموانئ الفرنسية أو تلك التي احتلتها الفرنسيون بحاجاتها من العتاد والمؤن . وكان في أحيان كثيرة أن اضطر هؤلاء أيضاً إلى الاشتباك في معارك جديّة مع القوات الواقعة على حصار هذه الموانئ ، ثم إنه كان من بين هؤلاء أن أقبل نفر يتزعم الثورة اليونانية عند نشوبها فيما بعد . وهؤلاء البحارة والملاحون هم الذين تسقى لهم بفضل نشاطهم الاحتكاك بالآراء الجديدة في الموانئ الفرنسية التي زاروها ، وصاروا ينشرون هذه الآراء الجديدة بين مواطنيهم عند عودتهم إلى بلادهم ، فكانوا دعاة ، الثورة الذين قيل عنهم : إنهم ابتاعوا بالجنطة والقرصة التي اشترت منهم في الموانئ الفرنسية مبادئ الحرية والقدرة على فهم هذه المبادئ وإدراك معانيها . ثم كان من أهم أسباب نجاح دعوتهم في بلاد اليونان أنها اتفقت مع قيام نهضة ذهنية وأدبية صحبها نشاط عام لإنشاء المدارس ودور العلم . ومن بين هؤلاء الملاحين والتجار وجد جماعة صاروا عملاء ، سياسيين في خدمة فرنسا خصوصاً ، وفي سنة ١٧٩٢ كان كثيرون من هؤلاء يجوبون أنحاء الولايات الدانوبية (الأفلاق والبغدان) ينشرون الدعوة لفرنسا من جهة ، ويجمعون المعلومات لإرسالها إلى الحكومة الفرنسية من جهة أخرى .

وثمة طريق آخر لنشر المبادئ والآراء التي جاءت بها الثورة الفرنسية ؛ كان المحافل الماسونية . فقد وجد من هذه المحافل الماسونية طائفة من المحافل ، اليونانية ، في أوديسا وبوخارست وباريس وبعض المدن في ألمانيا . والتحق أكثر اليونانيين الذين عاشوا في الخارج بأكثر هذه المحافل . ثم وجد عدد من المحافل في داخل الامبراطورية العثمانية في (تساليا) و (أميلاكيا) Ambelakin و وادي (تمبي) Tempé ، والجزر السبع (الأيونيان) . وهذه كلها محافل مقطوع بوجودها في هذه الجهات ؛

ووجد إلى جانبها في جهات أخرى محافل كثيرة . وبفضل حركة (البنائين الأحرار) هذه تمكن اليونانيون من توحيد صفوفهم ، ثم استمالة مواطنيهم إلى تأييد الآراء الحرة ، ثم إن المحافل الماسونية كانت أداة مواتية لنشر الدعوة بسبب السرية التي حتمتها قوانين الماسونية . فصارت هذه السرية أكبر عون للدعاة إلى الآراء الجديدة على نشر دعوتهم ، والذي يجدر ذكره أن كل الذين اشتركوا فيما بعد في حركات جمعية الإخوان (أو الهيتريافيلكي) Hotairia Philike في سنة ١٨٢١ كانوا من البنائين الأحرار .

وعلى ذلك فقد نشطت الدعاية اليونانية نشاطا عظيماً ؛ ثم سرعان ما صارت (فرنكفورت) المدينة الألمانية ، مركز حركات الدعاية الرئيسي خارج حدود النمسا والامبراطورية العثمانية . فقد كانت تلتقي بها وتستند إلى توجيهها كل حركات الدعاية اليونانية في الخارج . وينهض دليلاً على ما كان لهذه الحركة من أثر بالغ في نشر الدعوة ، وبسبب نشاط أصحابها ، ما كان هنالك من نظام محكم جعل ممكناً إيفاء العملاء اليونانيين من القسطنطينية إلى باريس في مهمات معينة ، ثم إلى لندن وميلان ، ليطلب هؤلاء المبعوثون من الحكومة الفرنسية ورجالها في مختلف العواصم أن تتدخل في صالح اليونان ، ولتأييدها ، وذلك في نظير أن تتنازل اليونان لفرنسا عن بعض الجزر اليونانية في بحر إيجه ، وأن تتعهد بالتجارة مع فرنسا وحدها دون غيرها .

وثمة دليل آخر على نشاط الدعاية اليونانية ، هو ازعاج بطريركية القسطنطينية ، وكانت هذه تخضع خضوعاً تاماً لنفوذ روسيا ، الأرثوذكسية المذهب ؛ كما أنها كانت على صلات وثيقة بجماعة اليونان (الفنايين) الأثرياء — وهم يدينون بالأرثوذكسية كذلك — فقد أقلق البطريركية انتشار الآراء الجديدة بين اليونانيين ، وأزعجها نشاط دعاة هذه الآراء

الجديدة ؛ والسبب فى ذلك ما ظهر من (إلحاد) فى فرنسا ، وعدم التمسك « الثورة الفرنسية » بالدين من جهة ، ثم نمو الآراء والأفكار الفلسفية التى عملت المحافل الماسونية على ترويجها ، وذيوع المبادئ الديمقراطية من جهة أخرى . فقد كان هذا كله ينطوى على أخطار جسيمة ، تهدد أصحاب الأملاك أو التجار الأثرياء ثم أولئك الأرستقراطيين من أهل ضاحية (الفنار) فى القسطنطينية . وعلى ذلك فقد عمد البطريرك (جريجوريوس الثانى) Gregorious بطريرك القسطنطينية ، ورئيس الكنيسة الأرثوذكسية — وهو نفس البطريرك الذى شنته الأتراك فيما بعد فى حوادث ١٨٢١ — إلى توجيه المنشورات إلى المطارنة يحضهم فيها على مقاومة الآراء الفرنسية ، ويطلب منهم إقصاء وجمع كل الأناشيد والأغاني والرسائل والنداءات التى تروج لهذه الآراء الفرنسية ، وأن يعيشوا بذلك كله إليه بالقسطنطينية . بل إن (جريجوريوس الثانى) لم يلبث أن أنشأ (مطبعة) فى القسطنطينية ليتمكن من مقاومة الآراء الحرة الجديدة .

على أنه كان هناك عامل آخر هام ساعد على نشاط الدعاية اليونانية ، هو أن (حكومة الإدارة) بمجرد تسلمها زمام الحكم فى فرنسا ، عمدت إلى اتخاذ هذه الدعاية النشطة لترويج الآراء الفرنسية « أداة » للعمل السياسى . فإن هذه الحكومة سرعان ما جعلت تبعث بعملائها ووكلائها إلى كل مكان ، وخصوصاً إلى الولايات الدانوبية (ملدافيا وولاشيا) ، فصارت القنصلية الفرنسية فى بوخارست مقر دعاية واسعة ، التف مروجوها حول (جودان) Caudin القنصل الفرنسى بها ، والذى عين فيما بعد سكرتيراً للسفارة الفرنسية فى القسطنطينية ، وتزوج من يونانية من أهل جزيرة (ناكسوس) Naxos وفى القسطنطينية ، وكان (ستاماتى) Stamaty من أنشط الدعاة بها ، وكان قد تعين فى سنة ١٧٩٦ قنصلاً فرنسياً بالقسطنطينية . ولكن الباب العالى رفض قبوله قنصلاً لديه عندما عرف أنه يونانى الأصل ؛ ثم رضى به مأموراً للقسطنطينية بحسب .

وكان ستاماتي رجل مؤامرات ، لم يلبث أن ذهب في آخر سنة ١٧٩٦ إلى مقر القيادة الفرنسية العام في إيطاليا ليتسلم تعليماته من الحكومة الفرنسية . ولقد كان للسمعة العظيمة التي تمتع بها (بونابرت) أيام حكومة الإدارة أثر بالغ في نشاط الدعاية الفرنسية وقتئذ . فقد نظر إليه اليونانيون على أنه القائد المظفر الذي حرر إيطاليا وطرد النمساويين منها ، ونشر ألوية الحرية في ربوعها ، وأتاح الفرصة للطلّيان ليظفروا بها . وعقد اليونانيون آمالا عظيمة على (بونابرت) ، وراحوا يرجون أن تتحرر بلادهم على يديه ، لاسيما وأن (بونابرت) نفسه هو الذي حطم جمهورية البندقية التي بسطت سلطانها على بلاد اليونان أزماناً طويلة ، والتي لم يكن اليونانيون يقبلون سيطرتها إلا على كره منهم ، فقابلوا بالفرح والسرور سقوط هذه الجمهورية . وما يدل على حقيقة شعور اليونانيين نحو (بونابرت) وتمجيدهم له ، أن تاجراً يونانياً ابتاع من سوق (ليزج) في سنة ١٧٩٧ ثلاثمائة صورة من رسم (بونابرت) لتوزيعها بين مواطنيه في بلاده . بل لم يكن يخلو بيت من بيوت اليونان في كل مكان ، حتى في أقصى القرى من صورة (بونابرت) موضوعة بجانب (الايقونات) باعتباره إلهاً للحرية قيناً بالتقديس . وساعد على ازدياد هذه الدعاية نشاطاً وقوة أن الجيوش الفرنسية لم تلبث أن احتلت جزر الأيونيان وشواطئ (دلاشيا) في صلح (كامبوفروميو في أكتوبر ١٧٩٧) .

وواضح إذاً أنه وجدت باليونان أماكن وجهات معينة ، وقعت تحت تأثير الآراء الفرنسية نتيجة لتوغل هذه الآراء والمبادئ بها ، فصارت مراكز هامة لنشر الآراء القومية والثورية ، وفي مقدمة هذه الأقاليم ، كانت الولايات الدانيوية (ملافيا وولاشيا) ، بسبب ما كان لهذه الولايات من علاقات بالنمسا ، والتي عرفنا أنه كان (بفينا) مقر الجالية اليونانية الكبيرة في الإمبراطورية النمساوية ، وبفضل ما كان للولايات

الدانوية كذلك من علاقات مع القائمين بالدعاية النشيطة لصالح فرنسا ، ونعني بذلك القناصل الفرنسيين خصوصاً في بوخارست وياسى ، وسائر المدن الكبرى . ثم كان من بين هذه الأقاليم كذلك : مقدونيا وتساليا في داخل الإمبراطورية العثمانية ، وكان اليونانيون بهذين الإقليمين ، على صلات وثيقة بعصابات (الكلفت) في معاقبها المنيعه في (جبل أولمبوس) Mont Olympus ، وثمة إقليم آخر تأثر بالآراء الجديدة ، هو إقليم (إيروس) Epirus ، بفضل سهولة الاتصال دائماً بينه وبين جزر الأيونيان . وبذلك صارت (وسط شبه جزيرة المورة) — اليلوبونيز Peloponese ، حيث به إقليم (مانى) Magne (أو لاكونيا القديمة) ، وهو إقليم كان في حالة عصيان مستمر وثورة دائمة ضد سلطات الحكومة ، حتى إن السلطان العثماني لم يلبث أن عين أحد أبناء البلاد (زاناتوس جريجوراكيس) Zanatos Gregorakis حاكماً على هذا الإقليم . واشتهر (زاناتوس) باسم (زاينت بك) Zannet Bey . ولكن (زاينت بك) كان على علاقات وثيقة بالبحارة وأصحاب السفن (الارماتولى) Armatoles الذين قاموا بأعمال القرصنة في البحر ، وببعصابات (الكلفت) الذين تحصنوا في الجبال ، ثم بأعيان اليونان في أقاليم وسط المورة الأخرى . فعزله الباب العالي ، واعتبره أحد العصاة الخارجين على الدولة . ولكن هذا الإجراء لم يغير شيئاً من حقيقة الوضع القائم ، لأن (زاينت بك) استمر على رأس السلطة في (مانى) ؛ ولو أنه صار يمارس هذه السلطة الآن باسمه بدلاً من إدارة شئون الحكم باسم السلطان العثماني . وبذلك بقيت (اليلوبونيز) مركزاً هاماً للدعاية الفرنسية . وزيادة على ذلك فقد وجدت هذه الدعاية مركزاً لنشاطها في جزر بحر إيجه ؛ مأوى البحارة والنوتية وأصحاب السفن من (الارماتولى) ؛ ومقر قوتهم ؛ والقاعدة التي انتشروا منها لمواصلة نشاطهم .

وصفوة القول أن بلاد اليونان بأجمعها كانت متأثرة بالآراء التي أتت

بها الثورة الفرنسية ، الأمر الذى ترتب عليه أن صار المجال منفسحاً فيها لقيام حركة فكرية عظيمة وتنبه ذهنى كبير ، بلغ ذروته خصوصاً فى سنتى ١٧٩٦ و ١٧٩٧ وفى السنوات التالية ؛ وصارت اليونان لذلك متأهبة للانتقال إلى دائرة العمل الجدى عند أول بادرة ، لإشعال ثورة تستهدف الاستقلال والتحرر نهائياً من سلطان الدولة العثمانية . ومن مظاهر هذا الاستعداد للتوثب أن اليونانيين نقلوا نشيد (المارسيليز) الفرنسى إلى لغتهم ، وصاروا ينشدونه فى كل مكان وفى كل مناسبة . وكان مما جاء فى هذا (المارسيليز اليونانى) نداء موجه إلى أبناء الهيلينيين (أو الإغريق القدماء) ، يستحثهم على اليقظة والتوثب ، لأن ساعة تحقيق المجد قد أزفت ، ويطلب منهم أن يكونوا خير سلالة لأولئك الأماجد الذين أورثوهم المبادئ التى يعتنقوها ، وأن يناضلوا ببسالة للخلاص من ربة الاستبداد والطغيان ، حتى يتأثروا لوطنهم بما لحق به من ذل وأذى ومهانة ، وأهاب النشيد بأبناء اليونانيين القدماء أن يحملوا السلاح ، وأن يسيروا إلى الأمام ، فدماء الأعداء سوف تجرى تحت أقدامهم أنهاراً . وهكذا بقى اليونانيون يرتقبون سnoch الفرصة ، بل إنهم صاروا يعملون «لخلقها» وإيجادها ، ولم يكونوا يفتقرون إلا إلى ظهور زعيم يتولى قيادة الثورة . وكان فى غضون سنة ١٧٩٧ أن وجد الزعيم المنتظر ، وسنحت الفرصة المنشودة .

فقد حدث عند استقرار الفرنسيين بجزر الأيونيان ، بعد القضاء على جمهورية البندقية ، وبفضل معاهدة الصلح التى أبرمها بونابرت مع النمسا فى (كيو فرميو) ، أن أرسلت الحكومة الفرنسية لإدارة الجزر ، قائداً من أصل كورسيكى اختاره بونابرت لهذه المهمة ، هو الجنرال (جنتيلي) Gentili طلب إليه بونابرت إلى جانب عمله الإدارى أن يذل قصارى جهده لتذكير اليونانيين دائماً بما كان لأسلافهم القدماء من فضل على تقدم الحضارة ، وكى يستحثهم على إحياء تراثهم المجيد . ولقد بعث بونابرت فى صحبته كذلك

العالم (أرنو) Arnauld ، الذى كلف بنقل المنشورات والنداءات الفرنسية إلى اللغة اليونانية . وكانت هذه النداءات والمنشورات ملاءة بالذكريات الكلاسيكية ، وتفيض بالوعود من جانب فرنسا لتحرير اليونان . ولقد جاء فى أحد هذه المنشورات ، أن فرنسا هى التى حررت إيطاليا ، وأن (جنتيلي) إنما يتحدث الآن باسم بونايرت والجمهورية الفرنسية ، وهم «الحلفاء الطبيعيون لكل الشعوب الحرة» .

وكان بفضل هذا النشاط الجديد إذاً أن أخذت تنتشر من جزر الأيونيان الدعاية بطريقة منظمة . فخرج من الجزر الوكلاء والعملاء إلى ساحل دلماشيا ، وإلى الساحل الإيطالى ، يثون الدعوة . ثم أنشئت قواعد للعمل المنظم فى كل من (راجوزا) Ragusa على ساحر دلماشيا ، و (أنكونا) على الساحل الإيطالى - وتطل كاتاهما على بحر الأدرياتيك - واتخذ (ستاماتى) - الذى سبقت الإشارة إليه - مقره فى (أنكونا) لتنظيم توزيع المنشورات والنداءات وإرسال الوكلاء والعملاء إلى مختلف الجهات .

واستطاعت السلطات الفرنسية ، فى جزر الأيونيان أن تنشئ علاقات وثيقة مع اليونانيين المقيمين فى النمسا عن طريق (ريستا) ؛ ثم إن أهل اليونان أنفسهم حاولوا إنشاء الصلاة الوثيقة مع هذه السلطات الفرنسية . وفى بداية سنة ١٧٩٧ كان (زانيت بك) قد أوفد ابنه إلى بونايرت أثناء الحملة الإيطالية المشهورة ، يعرض عليه وضع الموانئ فى إقليم (مانبي) تحت تصرف الأسطول الفرنسى . وقد تلقى بونايرت هذه الرسالة وهو بميلان بعد عودته من حملته فى (ستيريا) . وفضلاً عن ذلك فقد التقى حول بونايرت «عملاء» كرسوا حياتهم لخدمة القضية اليونانية ، ومن هؤلاء كانت قرينة الجنرال (جونو) Junot دوقه دابرانيس d'Abrantès فيما بعد - وهى من أصل يونانى ، وتدعى أنها من سلالة أباطرة القسطنطينية .

واستخدمت حكومة الإدارة وبونابرت طلياً وعالمياً في النبات من أصل كورسيكى، من قرية كارجيز Cargèse الصغيرة التي تقطن بها جالية يونانية كاثوليكية هو (تيمو ستفانو بولى) Tino Stephanopoli كلفته الحكومة بمهمة عليّة في الظاهر، قابل بونابرت في ميلان، بمقر القيادة العامة، فسلّمه بونابرت جوابه على رسالة (زانيت بك). وفي هذا الجواب راح بونابرت يؤكد احترام الفرنسيين العظيم لقضية بلاده. ولذلك الشعب المانيوتى (نسبة لإقليم ماني) الذى يمتاز بالبسالة على قلة عدده، والذى استطاع وحده، من دون أهل اليونان القديمة الاحتفاظ بحريته، وصون هذه الحرية. ولاشك في أن المانيوتيين جديرون أن يكونوا من سلالة الأسباطيين القدماء.

وضع (ستفانو بولى) بالاشتراك مع (زانيت بك) برنامجاً لثورة وطنية كبيرة على أساس التعاون مع الجيش الفرنسى، ثم دعوا رؤساء الأقاليم الأخرى للاجتماع في إقليم (ماني) فحضروا من أثينا وكريت وأيروس ومقدونيا، ومن اليونان الوسطى. فانعقد مؤتمر حضره هؤلاء جميعاً، أسفر عن قلوبهم فكرة (الثورة) بحماس عظيم وإنما بشرط أن يمدّم الفرنسيون بنجدة من ستة آلاف رجل، وأن يحضر بونابرت نفسه على رأس جنده لمؤازرتهم، وأن تبادر فرنسا بإرسال السلاح والعتاد اللازمين لتجنيّد وتسليح اليونانيين. ثم اشترط المؤتمر أن يلزم الفرنسيون عند احتلالهم البلاد مبدأين هامين: (أولهما) احترام نساء اليونان وعدم الاعتداء عليهن. و (ثانيهما) ترك السلاح في أيدي اليونانيين وعدم تجريدهم منه. ولا جدال في أن اليونانيين في سنة ١٧٩٧ كانوا يعتقدون اعتقاداً راسخاً أنهم صاروا على وشك التحرر والخلاص حقاً بمعاونة الجيوش الفرنسية.

أما هذه (المؤامرة الوطنية) فقد وجدت آتئذ من يتزعمها في شخص

أحد اليونانيين من تساليا ، هو (ريجاز فاليزتليس) Rigbas Valostinlis
 أى ريجاز المنتسب لبلدة (فاليزتلو) . وريجاز شخصية قوية تصافرت
 على تكوينها كل العوامل التى أوجدت الحركة القومية اليونانية ذاتها ،
 ثم كل تلك الخصائص التى تميزت بها الحركة الاستقلالية فى اليونان
 بعد ذلك .

ولد (ريجاز) فى تساليا حوالى سنة ١٧٥٧ من أسرة اشتغلت
 بالتجارة ، وفى وسط مثقف . وذلك لأن تساليا ثم بلدة (فاليزتلو)
 نفسها ، كانتا من بين مراكز الثقافة (والحركة الفكرية) الهامة فى اليونان ،
 بسبب ما كان يوجد بهذه الجهات من مكتبات عظيمة فى (زاجورا) Zagora
 و (أمبلاكيا) وغيرهما . وقد بدأ (ريجاز) حياته مدرساً بمدرسة صغيرة ، ثم
 اضطر بسبب حادث ربما كان شجاراً أو مقتل أحد الأتراك ، للفرار إلى
 الأحرار ، وهو لا يزال فى سن السابعة عشرة . ولكنه لم يلبث بعد
 فترة من الزمن يصعب تحديدها أن ذهب إلى القسطنطينية حيث عاش بها
 بين (الفناريين) ، والتحق بالحاشية التى التفت حول أسرة (إبسلاتى) ،
 وصار معلماً لأحد أبناء إسكندر إبسلنتى حاكم (هوسبودار) ولاشيا .
 وفى هذا الوسط المثقف تعلم (ريجاز) اللغات الأجنبية : الفرنسية
 والألمانية والولاشية (أى الرومانية) . وعندما تعين إسكندر إبسلاتى
 هوسبوداراً على ولاشيا ، التحق (ريجاز) بخدمته سكرتيراً له . وفى
 بوخارست اندمج (ريجاز) فى الوسط المثقف الذى لقيه بها اندماجاً
 كلياً ، وتعرف — على وجه الخصوص — برجل القانون والعالم اللغوى
 العظيم (كانتاتزيس) Cantatzis : ولقد ساعد (ريجاز) وجوده
 من هذا الوسط العلى على إتمام ثقافته من ناحية ، وإتمام تكوينه السياسى
 من ناحية أخرى .

وليس من شك في أن (ريجاز) كان على علم بأمر تلك المؤامرة التي حاكّت خيوطها أسرة إبسلاقي في سنة ١٧٨٥ ، وهي المؤامرة التي ذكرنا أنها كانت ضد الدولة (العثمانية) ، فقد توطدت الصداقة بين (ريجاز) ورئيس هذه المؤامرة قسطنطين إبسلاقي - ابن الهوسبودار إسكندر .

وفضلاً عن ذلك فقد أنشأ (ريجاز) علاقات وثيقة مع (فينتوتيس) Ventotis العالم اللغوي الذي ذاع صيته في الولاية الدانوبية الأخرى (ملدافيا) أو البغدان ، واتخذ مقره في (يامي) . وكان (فينتوتيس) متفهماً في اللغات القديمة الكلاسيكية ، نشر كثيراً من الكتب الإغريقية القديمة ، ووضع معجماً للغة الإغريقية ، وأشرف على مطبوعات إحدى دور النشر الكبيرة في (فيينا) مكتبة بوميسر Baumeisser التي أخذت على عاتقها نشر مؤلفات الإغريق القديمة . ولقد عمل (ريجاز) إلى جانب هذا كله سكرتيراً للقائد (مافروجيني) حينما كان هذا الأخير يتزعم حركة تأييد للعثمانيين وينشط ضد (إبسلتي) . ولكن لم تلبث أن ثارت ثورة (ريجاز) عندما قطع السلطان العثماني رأس (مافروجيني) في سنة ١٧٩٠ ، على نحو ما سبقت الإشارة إليه . ويبدو أن (ريجاز) التحق في هذه الفترة بخدمة أحد الباشوات الأتراك (باسفان أوغلو) Pasvan Oglou الذي نال شهرة واسعة بعد ذلك بسبب ثورته على الدولة العثمانية .

على أن (ريجاز) بعد وفاة (مافروجيني) لم يلبث أن استقر به المقام في بوخارست ، في ولاية الأفلاق (ولاشيا) ، وعقد وهو هناك أوثق الصلات برجال الأدب وأثرياء اليونان في الولاياتين الدانوبييتين ؛ ثم قام برحلات عديدة إلى النمسا ، وخصوصاً إلى فيينا في سنة ١٧٩٤ ، وانكب في أثناء ذلك على الدراسة والقراءة في الأدب والفلسفة والسياسة . وكان في سنة ١٧٩٠ ، أن نشر (ريجاز) أول كتابين من مؤلفاته ، أحدهما دراما (م ٣٢ - البورجوازية)

صغيرة بعنوان (مدرسة العشاق مرهفى الحس)^(١) ، والآخر عن مبادئ الطبيعة^(٢) . وفى هذا الكتاب الأخير شرح (ريجاز) مبادئ العلوم الطبيعية الألمانية والفرنسية فى لغة يونانية (أهلية) ، وفى أسلوب مبسط يسهل على سواد الناس فهمه .

ولقد كان (ريجاز) من عظماء رجال الأدب ، وكان صاحب وطنية صادقة ؛ ثم إنه كان وثيق الارتباط (بالعالم اليونانى) سواء فى حى الفنار ، أو فى الولايات الدانوبية (الأفلاق والبغدان) أو فى النمسا . ولذلك فما إن ظهرت فى أفق التفكير العقلى ، الآراء والنظريات التى أنت بها الثورة الفرنسية ، حتى كلف (ريجاز) بالمبادئ الديمقراطية والقومية كلفاً عظيماً ، واندفع من أول الأمر ودون أى تحفظ ، يؤيد تلك (الحركة) التى أوجدتها الثورة الفرنسية . ومنذ سنة ١٧٩٢ خصوصاً ، صار على صلة كبيرة بكل أولئك الدعاة الذين صاروا يروجون لآراء ومبادئ الثورة الفرنسية ، والذين صار أكثرهم كذلك يروجون (للقومية اليونانية) ، فوطد (ريجاز) علاقاته بحكومة القنصلية فى فرنسا فترة طويلة من الزمن وأنشأ الصلات الوثيقة مع (ستاماتى) أكبر الدعاة الذين صاروا يروجون — كما عرفنا — للآراء والمبادئ الفرنسية . وكان إعجاب (ريجاز) بالقائد الشاب بونابرت بدرجة عظيمة .

على أن الذى تجدر ملاحظته أن الفكرة المسيطرة لدى ريجاز ، كانت ضرورة أن تحرر بلاده اليونان من الناحية العقلية الذهنية ، قبل أن تبذل الجهود لتحريرها سياسياً ، فهو يكتب منذ ١٧٩٠ د لما كنت محباً صادقاً (للوطن الإغريقى) فإنى لا أقنع بندف الدموع حزناً على الحال التى وصلت إليها أمتى ، ولكنى أريد نجاتها حسب طرائقى . . ولقد أصر ريجاز على الكتابة دائماً باللغة التى يتخاطب بها اليونانيون فى حياتهم

L' école des Amants Délicats. (١)

Elémentst de Physique. (٢)

اليومية . وأفلح (ريجاز) في الارتقاء بهذه اللغة إلى مصاف اللغات القومية ، أو الوطنية الأهلية . ذلك ، أن الشعب — على حد قوله — لا يستطيع أن يتجاوب بشعوره مع أولئك الذين يتحدثون إليه عن مصالحه ، إلا إذا تحدث إليه هؤلاء باللغة الوحيدة التي عرفها أبناؤه وهم في المهد أطفال . . وأما هذه اللغة اليونانية (الأهلية) فلم تكن وقتئذ غير لهجة عامية ، فلم يلبث أن نهض بها (ريجاز) وغيره من الأدباء المعاصرين الذين صدرت كتاباتهم ومؤلفاتهم بها ؛ حتى صارت لغة ، علم وأدب . ولقد استهدف (ريجاز) في كل ما كتب استئثار حب الوطن في قلوب مواطنيه ؛ وكان من أجل ذلك أن نقل إلى اليونانية ، مؤلفاً لرجل الدين الفرنسي (آييه بارتلي) Barthélemy عن (رحلة الشاب أنكارسيس) (١) ؛ وكانت هذه الرحلة قد صادفت نجاحاً عظيماً في أواخر القرن الثامن عشر في فرنسا وفي أوروبا . وذيل (ريجاز) هذه الترجمة بمذكرات تفسيرية ، وتعليقات على المسائل التاريخية التي تضمنتها ، فخرج هذا المؤلف من بين يديه بعد نقله إلى اليونانية درساً في النقد الأدبي وبحثاً في المسائل التربوية ، ثم إن (ريجاز) أضاف إلى هذا الكتاب مصوراً جغرافياً للعالم الإغريقي ، يشتمل كذلك على رسوم تخطيطية للمدن ، وللمداليات القديمة وإشارات متعلقة بآثار البلاد ، فجاء (الكتاب) وثيقة علمية خطيرة ، كما أن هذا المصور كان أول الخرائط التي رسمت لبلاد اليونان .

وجدير بالذكر أن (العالم اليوناني) الذي أبرزه (ريجاز) في مصوره ، والذي يفسر فكرة ، ريجاز عن هذا العالم ، ويوضح معالمها ، إنما كان العالم اليوناني اليزنطي ، فاشتمل المصور على سواحل آسيا الصغرى ، والجزء القاري الأوروبي من البلقان ، ومن هذه الناحية ؛ لرسمه بلاد اليونان ، ولإبرازه العالم اليوناني اليزنطي ، يعتبر مصور (ريجاز) إلى جانب تعليقاته وشروحه الخ ، أول وثيقة تاريخية ذات قيمة كبيرة عن الحركة الهيلينية الأولى .

ولم يلبث أن نقل (ريجاز) نشاطه إلى ميدان العمل ، بمجرد أن تهيأت الظروف لذلك ، أى منذ أن وضع له نشاط (بونابرت) فى إيطاليا ، ووقف على مدى انتشار الدعاية (أو البروبجاندأ) الواسعة التى قامت بها حكومة الإدارة ، وحرص (عملاء) هذه الحكومة على ترويجها وإذاعتها فى أنحاء العالم الشرقى ، فأقبل (ريجاز) على المساهمة فى هذا النشاط فى سنة ١٧٩٦ - ١٧٩٧ ، بكل ما يمتلك من جهد وقوة ، وشن حملة من الدعاية السياسية الكبيرة ، كتب فى أثناءها طائفة من البحوث والنشرات التى صارت تطبع بعد ذلك سراً فى فينا ، وعظم تداولها وذيوعها . وفى أغسطس ١٧٩٧ ، انتقل (ريجاز) إلى فينا . وكتب القنصل النمساوى فى بوخارست بهذه المناسبة أن (ريجاز) كان على علاقات متينة بعملاء ووكلاء الثوار الفرنسيين . أما (ريجاز) فإنه لم يلبث أن جمع حوله اليونانيين من أهل فينا ، واليونانيين المقيمين فى سائر أنحاء النمسا ، وبخاعة الشباب اليونانى ، وهم الذين أخذ يدبر معهم مؤامرة كبيرة ، ويعمل لتنظيم دعاية وطنية عظيمة . وكان (ريجاز) فى هذه الفترة جم النشاط ، يعقد الاجتماعات ، ويطوف فى أنحاء البلاد النمساوية ، واعتمد فى هذه (الحركة) على ما كان يأتى من أهوال لتغذية حركته من أغنياء التجار اليونانيين فى فينا . وكان من بين هؤلاء الآخرين أحد كبارهم (أرجنتى) Argenti ، الذى قبض عليه بعد ذلك عند انكشاف (المؤامرة) . ثم إن جريدة (إفيميريس) صارت من « عملاء » هذه الحركة ، فنشرت فى عهدها الجديد آراء ومبادئ ، وصفها القناصل النمساويون فى بوخارست وفى القسطنطينية خصوصاً ، بأنها كانت على جانب عظيم من الخطورة ، وصاروا يلفتون النظر فى تقاريرهم إلى حكومتهم إلى ضرورة الاتباه لنشاط هذه الجريدة « الخطير » . أما ناشر الجريدة (پوليس ماركيديس) ، فقد تعاون مع (ريجاز) فى كتابة رسالة ثورية لم يعثر على نسخة منها ، ووضع دستور لليونان ، وأنشودة حرب بعنوان (ثوريوس) Thourios . وقد طبع (پوليس ماركيديس) كل هذه الكتابات والمؤلفات سراً .

أما (الدستور) الذي وضعه (ريجاز) استعداداً لإعلانه بمجرد قيام الثورة في اليونان ، فكان يتألف من مقدمة ومن بنود الدستور نفسه وعددها (١١٤) بنداً . وهذا الدستور يستهدف إنشاء دولة هيلينية - بلقانية ، تضم إليها اليونان ذاتها إلى جانب ذلك الجزء من القارة الأوروبية المعروف باسم البلقان ، ويتألف من بلغاريا ومقدونيا وجنوب السرب . على أن تتساوى في هذه الدولة جميع العناصر التي بها ، فلا يكون هناك تفرقة بين جنس أو دين ولا تمييز لجنس أو دين على آخر . فكفل الدستور للعناصر السلافية والتركية التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها اليونانيون طالما بقيت هذه العناصر السلافية والتركية في نطاق هذه (الدولة اليونانية) . ولقد استرشد (ريجاز) عند وضع هذا الدستور بالمبادئ التي أخذ بها الدستور الفرنسي الصادر في سنة ١٧٩٣ - والذي عرفنا أنه لم يوضع قط موضع التنفيذ - ولو أنه أدخل تعديلات هامة تتفق مع حال بلاده ، فضلاً عن أنه اقتبس الكثير من دستور العام الثالث (١٧٩٥) الذي أوجد حكومة الإدارة . وعلى ذلك فقد نص دستور (ريجاز) على إنشاء (حكومة إدارة) تتألف من خمسة أعضاء ، تتسلم الحكم في الدولة الهيلينية . ولما كان الدستور يستند على سيادة الشعب العليا ، فقد صار الشعب صاحب السلطة ، بفضل جعل انتخاب هذه الحكومة من حق الشعب وحده . ولقد نص الدستور على أن (اليونانية) هي لغة الدولة الرسمية . وهكذا حافظ (ريجاز) في دستوره على فكرة (الإمبراطورية البيزنطية) ، أي على تلك الفكرة التقليدية التي هدفت دائماً إلى إنشاء دولة بيزنطية ، والتي أطلق عليها اليونانيون اسم (الفكرة العظيمة) *La Grande Idée* . وإلى جانب هذا ، دل وضع الدستور بالصور المتقدمة على وجود ذلك (الرباط الثوري) الذي ربط (ريجاز) واليونانيين عموماً بالآراء والمبادئ التي أتت بها الثورة الفرنسية .

وأما أشددة الحرب المسماة (ثوريوس) ، والتي صارت عنصراً

أساسياً من عناصر الدعاية الهيلينية ، فكانت قصيدة صارمفروخا أنشادها على كل المشتركين في تلك (المؤامرة) التي دبرها (ريجاز) حتى يتعلمها الجميع ، وينشطوا لإذاعتها وتلقينها لبعضهم بعضاً ، فتصبح الأنشودة بفضل ذلك أداة فعالة لترويج الآراء القومية (الوطنية) والثورية في كل الأوساط وعلى الخصوص بين أولئك الذين كانوا في المنفى ، ويتعذر لذلك وصول الصحف والرسائل إليهم ، حتى إذا حفظ هؤلاء أنشودة الحرب ، صار في وسعهم أن يذيعوها ، وأمكن أن يتلقونها غيرهم عنهم . ولقد كانت الأنشودة تألف من (١٢٦) بيتاً ، وصف فيها (ريجاز) العبودية التي رسف اليونانيون في أغلالها ، ثم إنه صار يمجّد فعال عصابات (الكلفت) الذين صعدوا ببسالة في نضالهم ضد الأتراك . ففي بيتين من هذه القصيدة نالا شهرة ذائعة ، قال (ريجاز) : إنه لمن الخير والأفضل كثيراً أن يعيش المرء ساعة واحدة ، في حياة حرة سعيدة ، بدلاً من أن يعيش أربعين عاماً بطولها ، وهو يرزح تحت نير العبودية ، وبين جدران السجون ، وفي هذه الأنشودة وجه (ريجاز) الدعوة لليونانيين قاطبة ، حتى أولئك الذين يعيشون منهم في الخارج للمجيء إلى بلادهم والنضال من أجل الحرية . فيقول : « الموت في سبيل الوطن أفضل وأعظم جمالاً من أن يكون للمرء سيف في خدعة الأجنبي مزين بمئات من الذهب » . ووجه (ريجاز) دعوة النضال والحرية لكل أولئك الذين وقعوا تحت وطأة الظلم والعسف في الدولة العثمانية ، والذين ذكروهم في قصيدته ، وهم جميع الجنس السلافي في البلقان ، ثم باشا (ودين) Widdin بالذات (باسقان أوغلو) الذي سبقت الإشارة إليه - الذي ثار أخيراً على الدولة . وطلب (ريجاز) من كل أنصار هذه الحركة التحررية أن يقسموا أغلظ الإيمان لمواصلة القتال ضد الطغيان والفوضى . ولما كان قد وجه دعوته لشعوب تعتنق أدياناً مختلفة ، منهم اليوناني ، والسلافي معتنق الأرثوذكسية ، والمسلم ، ومنهم كذلك الكاثوليكي - عند الضرورة ، فقد اختار (ريجاز) أن تكون هذه

اليمين ، أمام (اللاهوية المقدسة) ، دون تحديد أو تعيين لمعناها . وهوؤلاء جميعاً دعاهم (ريجاز) للنضال متحدثين من أجل تحرير اليونان وخلصها . ولقد اعتمد (ريجاز) والمشترون معه في (مؤامراته) على تأييد فرنسا لهم ، فحاولوا إنشاء الصلات مع الفرنسيين لهذه الغاية بشتى الطرق . فبعث (ريجاز) برسائل عدة إلى بونابرت في مقر قيادته العامة في إيطاليا ، ولو أن هذه الرسائل — على ما يبدو — لم تكن تصله . ثم إنه كتب إلى عضوى حكومة الإدارة (سيس) و (بارتليمي) ، وكان الأخير من أقرباء صاحب (رحلة الشاب انكارسيس) المشهورة ، ووسط (ريجاز) أحد التجار من مدينة (بال) في حمل رسائله إليهما . وفي سبتمبر ١٧٩٧ ، أوفد (جان مافروجيني) — من أقرباء (مافروجيني) الذى ذكرنا أن الدولة العثمانية أعدته سنة ١٧٩٠ — إلى باريس ليتصل بوزير الشؤون الخارجية في فرنسا (ديلاكروا) Delacroix . فذهب (جان مافروجيني) عن طريق فرنكفورت ، وكانت هذه — كما عرفنا — مركزاً هاماً للنشر الدعاية اهللينية ، ولنشيط الماسونية ، فكث بها (جان مافروجيني) مدة شهرين ؛ لم يلبث أن وقع خلالها من الأحداث ، ما جعل الأمور تنحرف لتتخذ طريقاً آخر في سيرها . أما (ريجاز) نفسه فقد غادر (فيينا) إلى (تريستا) في شهر ديسمبر من العام نفسه عاقداً العزم على الانتقال منها إلى اليونان للاجتماع بالمتأمرين هناك ، والعمل معهم لتحريك الثورة في اليونان . وكان (ريجاز) يعتمد قبل كل شيء ، على معاونة الفرنسيين له في تحرير بلاده .

غير أن آمال (ريجاز) ما لبثت حتى انهارت ، كما لحق الفشل بمحاولات اليونانيين في كل مكان ، وذلك بأن (ستفانوبولي) وسيط الفرنسيين بينهم وبين (زانيت بك) ، وجد بعد عودته من إقليم (مانبي) وتزويده بالوثائق التى حملها معه إلى باريس ، أن تغييراً هاماً قد طرأ على السياسة الفرنسية . وسبب ذلك أن بونابرت لم يعد يريد أن يتزعّم الحركة

الثورية في الشرق ، ويفكر بدلا من ذلك في مشاريع وتدابير أخرى ، وأن حكومة الإدارة صارت في حال لا ترغب معها في إمداد اليونانيين بالمعونة . وعندئذ لم يعد هناك مناص ، من تأجيل الثورة التي كان مشروطاً لقيامها بحىء نجدة من ستة آلاف فرنسي لتعزيزها ، ففشلت الحركة ، ولو أن بعض حركات العصيان الصغيرة ، هنا وهناك كانت قد قامت فعلا في غضون سنة ١٧٩٨ ، في الوقت الذي ذاع فيه في اليونان نبأ وفاة (ريجاز) نفسه .

وكان (ريجاز) قد غادر فينا — كما ذكرنا — في الأيام الأولى من شهر ديسمبر ١٧٩٧ قاصداً إلى تريستا ، فبلغها يوم ١٠ ديسمبر ، ولكن حدث لسوء حظه أن وقعت في أيدي البوليس رسائله التي كان قد كتبها دون حيلة أو حذر ، فضمنها تعليماته وتوجيهاته لأفراد الجالية اليونانية في فينا . فألقى القبض عليه مساء يوم وصوله نفسه ، وعثر البوليس في حقيبته على وثائق أخرى هامة ، وعلى مقالات ورسائل سياسية ، ثم أنشودة الحرب المعروفة ، والدستور الذي وضعه ، إلى جانب قوائم بأسماء الأنصار والمؤيدين ، الأمر الذي كشف تماماً عن حقيقة نواياه وأغراضه ، وأماط اللثام عن (مؤامراته) الكبرى . فألقت السلطات القبض على حوالي عشرين شخصاً ، كان منهم ثمانية من الرعايا الأتراك . ولما كانت النمسا تتفاوض وقتئذ مع الدولة العثمانية بشأن الثوار البولنديين اللاجئين في تركيا ، وبشأن الحصول من الدولة على تصاريح للسفن التجارية التي كانت النمسا قد استولت عليها من أسطول البندقية القديم بمقتضى معاهدة كمبوفرميو ، وتريد الترخيص لهذه السفن بالملاحة والعمل في مياه الدولة ، فقد رأت النمسا في القبض على الثوار اليونانيين الذين أرادوا الانتفاض على الدولة ، وسيلة تستطيع بها المساومة مع الأتراك لتظفر بمطلبها منهم . فسلت الحكومة النمساوية للسلطات العثمانية (ريجاز) والرعايا الأتراك الذين قبضت عليهم . ولقي كل هؤلاء حتفهم ، بما فيهم (ريجاز) شنقاً في سجن بلغراد في ٢٤ يونيو ١٧٩٨ .

ولقد كان متظراً بعد اكتشاف هذه المؤامرة أن يقتل نابليون
النمساوي قصارى جهده للقضاء على كل نشاط للدعاية، وأن يحكم رقابته
على اليونانيين في فينا، وفي سائر أنحاء النمسا، وبالفعل سرعان ما صدر
الأمر بتعطيل جريمة (إفيميريس)، ومصادرة مطبعتها.

وسارت الأمور في غير صالح اليونانيين، على أثر تأسيس التحالف
الدولي الثاني ضد فرنسا، وتزايد شعور الفرنسيين بخطورة مركزهم، وكان
القيصر بول الأول عند اعتلائه العرش عقب وفاة والدته كاترين الثانية،
هو الذى أنشأ هذه المحالفة التى ضمت إليها النمسا وإنجلترا وتركيا وناپولى
وأكثر الإمارات والدويلات الألمانية. ولقد سير القيصر جيشاً قوياً
بقيادة (سواروف) صاحب الشهرة العسكرية الواسعة، إلى شمال إيطاليا
لموازة الجيوش النمساوية بها بقيادة (كراي) Kray، فانهزم القواد
الفرنسيون: (شيرر) فى واقعة (ماجنانو) Magnano، فى ٥ إبريل ١٧٩٨؛
و (مكلونالد) فى واقعة (تريا) فى ١٧ - ١٩ يونية؛ (جوير) فى
واقعة (نوفى) فى ١٥ أغسطس - وقد سبقت الإشارة إلى هذه المعارك
فى موضعها - ثم لم تلبث أن خرجت نابولى بمساعدة أسطول (نلسن)
من حوزة الفرنسيين؛ ثم غادرت الحامية الفرنسية رومه، وأعيدت بها
حكومة البابوية، ففقدت فرنسا وسط إيطاليا وجنوبها. ولقد سارت
الأمور فى غير صالح فرنسا فى ميدان آخر كذلك، حينما استطاع (على
التبلينجى) Topelendzi، أو التبلىنى نسبة لبلدة تبلىن فى ألبانيا - وهو الذى
اشتهر فيما بعد باسم على باشا والى يانينا - أن يستولى بقواته «العثمانية»
على ثلاث مواقع بساحل دلاشيا تابعة لحكومة جزر الأيونيان، وكانت
فرنسا قد حصلت على هذه الجزر فى صلح كيبوفرميو، وفى شهر مارس ١٧٩٩
ظهرت الأساطيل العثمانية والروسية أمام كرفو، لإحدى جزر الأيونيان؛
فبادر بالانضمام إلى هذه القوات نبلاء كرفو الذين التفوا حول (كابوديستريا)
Capodistrias (١٧٧٦ - ١٨٣١) وهو من أبناء كرفو الذين ولدوا بالجزيرة،

وقد التحق (كابوديستريا) فيما بعد بخدمة القصر إسكندر الأول وصار وزير خارجيته ، ورفض قيادة الثورة اليونانية عند اشتعالها في سنة ١٨٢١ ، وفي كرفو حيثئذ أسقط في يد الحماية الفرنسية ، واضطرت للتسليم بالرغم من دفاعها الكبير عن الجزيرة . ولما لم تستطع الحكومة الفرنسية إرسال أية نجدات إلى جزر الأيونيان فقد استرجعت تركيا هذه الجزر ، وسرعان ما تأسست في جزر الأيونيان جمهورية متمتعة بالحكم الذاتي تحت السيادة العثمانية ، وتحتلها في الوقت نفسه قوات روسية . ونالت هذه الجمهورية الجديدة دستوراً ذا صبغة أرستقراطية ، وأقبل من ثم النبلاء الذين تألفت منهم الطبقة الارستقراطية في جزر الأيونيان على تأييد السيطرة العثمانية الروسية ، وصاروا يقفون موقف العداء من العناصر الديمقراطية التي كانت تؤيد في الماضي السيطرة الفرنسية .

وهكذا انقضت هذه الفترة ، وقد تحطمت أثناءها كل الآمال التي كان اليونانيون قد عقدوها على نجاح مؤامرة (الماني) أو على زعامة (ريجاز) أو على نجدة الفرنسيين لهم . ومع ذلك فإن جذوة هذه الآمال لم تنطفئ تماماً ، كما تألفت من كل هذه الحوادث « أسطورة » شائعة . فلقد صار (ريجاز) معدوداً من « الشهداء » الذين يقدر الشعب اليوناني ذكرهم ، ومعتبراً رمزاً للاستقلال وعلماً على البطولة الوطنية . ومثلما بقيت ذكرى (ريجاز) خالدة ، فقد بقيت كذلك أنشودة الحرب (ثوريوس) ، التي حفظها كل فرد في العالم اليوناني عن ظهر قلب ، مبعث الحياة والرجاء ، ولحمة الشعور القومي ومساكة ونبعاً صافياً ينهل منه الشعب اليوناني مقومات حياته الدفاعة ، والكفيل ببقاء هذه الحيوية برغم كل ما وقع من كوارث ، حتى إذا جاءت أحداث ١٨٢١ هب الشعب اليوناني يتغنى بهذه الأنشودة ، فتنهمر على السواء دموع أولئك الذين ينشدونها ، ثم الذين ينصتون إليها في سكون وخشوع .

ومع ذلك فالواضح من كل ما تقدم ، أن حركة (ريجاز) والثوريين كانت سابقة لأوانها . ولكن فشل هذه الحركة لم يكن معناه بحال من الأحوال أن الفكرة القومية أو الشعور القومي قد قضى عليهما . ولقد بقيت المدارس التي أنشئت لإحياء الثقافة الهيلينية تؤدي على خير وجه رسالتها ، وظلت الحركة الفكرية ، كما بقى الانتعاش الذهني قائماً . فتأسست في بوخارست مدرسة ثانوية يونانية ، في سنة ١٨١٠ ، وجمعية لأنصار الأدب ، وأنشأ المثقفون ، في فينا مجلة أدبية ^(١) - وكان من المتعذر بطبيعة الحال إنشاء مجلة سياسية . فظهرت هذه المجلة الأدبية في أول عهدها مرتين شهرياً ، ثم صارت بعد مضي سنة واحدة تصدر جريدة يومية ، ظهر أول أعدادها في بداية يناير ١٨١١ ، ويتولى أحد العلماء (أنثيم جراتزيس) Anthime Grazis ، الإشراف عليها . وكانت هذه المجلة بمثابة دائرة معارف أدبية وعلمية في كل ما هو متعلق بشئون اليونان ، كما كانت على وجه الخصوص مرآة للحركة الفكرية المعاصرة . فاقتنت المدارس هذه المجلة ، وأقبل الناس على قراءتها بشغف عظيم ، واستمرت تصدر ثلاث سنوات . وفي يوليو ١٨١١ صدرت صحيفة أخرى ^(٢) في مبدأ الأمر نصف أسبوعية ، ثم صارت بعد سنة ١٨١٢ جريدة يومية ، كما أخذت تنشر من آن لآخر ملاحق أدبية . وفي سنة ١٨١٢ تأسست أثناء الاحتلال الفرنسي الثاني لجزر الأيونيان ، جريدة صدرت بالإيطالية ^(٣) ، ولكنها كانت تنشر مرة كل شهر موجزاً لأخبارها وبحوثها باليونانية .

وهذه الصحف التي صدرت في بوخارست ، وفينا وجزر الأيونيان (في عهد الإمبراطورية النابليونية) لم تلبث أن هيات الفرص بعد ذلك لصدر عدد من الصحف التي عملت على توثيق عرا الصلات بين الحركة

(١) Le Mercure Savant - Hermis Ologbies.

(٢) Hellenicos Tilegraphos.

(٣) La Gazzetta Della Isolo Ionie Liberale

اليونانية القومية الأولى (١٧٩٧) ، وبين حركة اليونان الاستقلالية في سنة ١٨٢١ ؛ فقد تأسست في باريس مجلة (أثينا) L'Athens في سنة ١٨١٨ ، ثم تأسست في باريس في العام التالي صحيفة (النحلة) Méliasa ، وفي فينا صدرت في سنة ١٨١٩ مجلة (كالويوبي) Calliopi فقد أمكن بفضل هذه الصحف والمجلات جميعها التي صدرت في فينا وجزر الأيونيان على وجه الخصوص ، إنشاء تلك الروابط التي جمعت بين حركتي اليونان القوميتين في سنتي ١٧٩٧ ، و ١٨٢١ .

على أنه مما تجدر ملاحظته أن مركز الحركة اليونانية كان قد انتقل إلى الخارج بعد حوادث ١٧٩٧ - ١٧٩٩ . ولو أن الحال الآن صار مختلفاً عما كان عليه في الماضي ، حينما كانت بلاد اليونان في شبه عزلة عن أبنائها (المهاجرين) . بل إن كل تلك الآراء والأبناء التي نشرتها الصحف والمجلات اليونانية التي تصدر في الخارج ، صارت الآن تجد طريقها إلى بلاد اليونان ؛ فلم يعد اليونانيون في غفلة عن مجريات الأمور في خارج بلادهم أو يجهلون بها . وثمة ملاحظة هامة أخرى هي أن تغييراً معيناً لم يلبث أن طرأ على الحركة اليونانية في مظهرها وصورها ، فلم يعد غرضها المباشر « سياسياً » صرفاً ، بل صارت تقوم على فكرة جديدة ، هي أن يسبق نشر التعليم ، وكذلك التحرر والخلص « العقلي » ، الحركة السياسية ذاتها ، والتي سوف تكون حينئذ نتيجة لنشر التربية والثقافة بين أهل البلاد مجرد انتقال من طور عقلي وروحي إلى آخر عملي وثورى . وعلى ذلك فقد توقف الآن كل عمل أو نشاط ثورى توقفاً تاماً ؛ وتأجل ذلك إلى موعد آخر يحدد في المستقبل .

ولقد كان (أدمانتيوس كوريس) Adamantios Korais هو المسئول عن هذا التحول الذي طرأ على الحركة القومية اليونانية ؛ ويعتبر (كوريس) مثل الحركة الهيلينية في عهد الإمبراطورية النابليونية . كان

من العلماء الأفاضل ، كما كان ذا وطنية ملهية نشأ في بيئة امتاز أهلها بالنشاط الثقافي والاقتصادي وذلك في جزر (شيوز) Chios إحدى جزر الأرخبيل ، حيث نبتت أسرته . وكانت (شيوز) من أهم مراكز الثقافة والحركة الذهنية العظيمة في اليونان ، واشتهرت هذه الجزيرة بوجود مكاتب كبيرة بها وكان جد (كوريس) شغوفاً بالكتب ، أما والده فكان من كبار تجار اليونان في أزмир التي ولد بها (كوريس) في سنة ١٧٤٨ . وإن كان (كوريس) يوناني الأصل ، فقد كان كذلك (أوروبي) التكوين ، فقد أوفده أبوه إلى أوروبا ليدرس فنون التجارة ، وأعمال المصارف في أمستردام ، حيث عاش بها (كوريس) سنوات عدة ، ثم إنه زار فيينا وتريستا والبندقية ، وأقام في هذه الأخيرة عامين قبل عودته إلى أزмир . وفي سنة ١٧٨٢ غادر (كوريس) أزмир مرة أخرى ، فقصده إلى فرنسا ليدرس الطب في (مونتبلية) Montpellier وكان لكلية الطب بها شهرة ذائعة ، فأقام في هذا المكان حتى سنة ١٧٨٨ ، ودرس في هذه المدة الطب والكيمياء ، وتلمذ على العالم الكيميائي المعروف (شابتال) Chaptal الذي وصل إلى مرتبة الوزارة في عهد نابليون الأول . وانتقل (كوريس) بعد ذلك إلى باريس ، التي سماها (أثينا الصغيرة) ، وقرر الإقامة الدائمة بها ، وحدث هذا في الوقت الذي بدأت فيه الحركة الثورية في باريس ، ثم امتدت إلى سائر أنحاء فرنسا . وتحمس (كوريس) تحمساً عظيماً للآراء التي أتت بها الثورة الفرنسية . غير أن (كوريس) على خلاف مواطنيه المقيمين في أوروبا ، والذين أعجبوا بالحوادث التي أفضت إلى وصول بوناپرت إلى (القنصلية) في فرنسا ، لم يلبث شعر بنفور عظيم من بوناپرت الذي بزغ نجمه بعد (انقلاب بريمير) . ثم انتهى الأمر بأن صار (كوريس) يكره ما أسماه (بالطغيان النابليوني) كراهية شديدة . وفي اللحظة التي توفي فيها (ريجاز) في سنة ١٧٩٨ ، أصدر (كوريس) مؤلفاً صغيراً ، حمل فيه حملة عنيفة على حكومة النمسا التي

اجترأت على تسليم (ريجهاز)؛ الوطنى العظيم، للعثمانيين حتى يفتكوا به .
وفى هذا المؤلف دعا (كوريس) للثورة . ولما كان يريد أن يقف العالم
على « حضارة » اليونانيين وأحوالهم فى عصره ، فقد وضع بحثاً فى هذا
الموضوع تقدم به إلى (جمعية المهتمين بشئون الإنسان) ^(١) فى سنة
١٨٠٣ . ولكن هذا الاتجاه صوب الثورة لم يستمر طويلاً ، لأن
(كوريس) لم يلبث أن حول جهوده ونشاطه بعد ذلك فى اتجاه آخر ،
للاهتمام بالناحية الثقافية والعلمية ، فكان عمله فى هذا الميدان أبهى وأعمق
أثراً من نشاطه السابق .

وذلك لأن (كوريس) صار صاحب الفضل فى أنه جعل اللغة اليونانية
الحديثة لغة علم وأدب وثقافة ، ولغة حضارة ومدنية . فاستطاع أن يهيء
لبلاده ذلك السلاح القوى الذى لا مندوحة عنه بتاتاً فى حياة الأمم
والشعوب ، ونعنى به وجود لغة أهلية حية إلى جانب يقظة الشعور الأدبى،
والقدرة على تذوق الأدب ، وتلك هى العوامل التى ينشأ من تفاعلها
الأدب الأهلى أو القومى . وكانت وسيلة (كوريس) إلى ذلك نقل
المؤلفات الأجنبية المهمة إلى اللغة اليونانية « المحلية » التى يفهمها مواطنوه،
ويتكلمون بها فى عصره .

فبدأ (كوريس) ينقل من الإنجليزية والألمانية ، المؤلفات المعتمد
عليها فى دراسة الطب ، إلى اللغة اليونانية . ثم نقل إلى اليونانية فى سنة ١٨٠٢
مؤلف العالم الجنائى والفيلسوف الإيطالى المشهور (بيكاريا) Beccaria
عن الجرائم والعقوبات ^(٢) . و (بيكاريا) أصله من ميلان ، عاش من
سنة ١٧٣٨ إلى سنة ١٧٩٤ . وكانت ترجمة هذا المؤلف — على وجه
الخصوص — السبب فى ذيوع صيت (كوريس) وشهرته .

(١) Société Des Observateurs de L'Homme

(٢) Les Délits Et Les Peines.

وإلى جانب ترجمة هذه المؤلفات الطيبة والقانونية، أخذ (كوريس) على عاتقه نشر مؤلفات الإغريق القدماء. فبدأ بترجمة كتابات (سترابون) Strabon العالم الجغرافي الإغريقي، وكتب (كوريس) لهذه الترجمة مقدمة ذات قيمة علمية عظيمة، ثم إنه ترجم كتابات الفيلسوف (ثيوفراست) Theophraste الذي خلف أرسطو في (مدرسته) وقد نشرت هذه الترجمة في سنة ١٧٩٩، ثم عكف (كوريس) على نقل مؤلفات الطبيب الإغريقي (هيوقراط) Hippocrate، وقصص الروائي (لونجوس) Longus صاحب قصة (دافن وكليوى)^(١) المشهورة. وكذلك كتابات المؤرخ والفيلسوف الأخلاقي (بلوتارك) Plutarque، صاحب تراجم عظماء الرجال في اليونان ورومة، ولقد عكف (كوريس) على نقل مؤلفات كل هؤلاء وكثيرين غيرهم من أعلام الكتاب وقادة الرأي والفكر الإغريقي القديم، إلى اللغة (الأهلية) اليونانية. ثم إنه أسس في سنة ١٨٠٧ علاوة على هذا كله (مكتبة يونانية) جمعت كل ما أمكن نشره من مؤلفات الإغريق القدماء. واستمرت هذه المكتبة قائمة حتى وفاته، وبلغ عدد مجلداتها (٢٦) مجلداً. وعمر (كوريس) طويلاً، فتوفي وهو في سن الخامسة والثمانين في سنة ١٨٢٣.

وكانت رسالة (كوريس) التي كرس حياته لتأديتها، هي تقريب «الفكرة اليونانية» من الذهن الأوروبي المثقف، وإذاعتها بين كل الأوساط المثقفة في أوروبا. ونجح (كوريس) في تأدية هذه الرسالة نجاحاً كاملاً. فكان هو إذاً واضع أسس الحركة التي عرفت فيما بعد باسم (مناصرة الهيلينية) أو اليونانية Philhellénisme.

وعلى ذلك فقد صارت القومية اليونانية منذ ذلك التاريخ متيقظة لوجودها، وتشعر بأنه قد صار لها وجود، وكيان فعلي. ومع ذلك

فقد كان هذه اليقظة القومية ما يمكن تسميته « شخصية ثنائية » ، ففي حين كان (العقل والروح) يعيش حراً طليقاً في أجواء أوروبا و « نانيا » ، أى خارج بلاد اليونان نفسها ، بقي (الجسد والهيكل الجسماني) قابلاً في عقر داره ، عاجزاً عن النشاط والحركة ، ويرضخ لسلطان العثمانيين . ولقد كان متعذراً قيام الحركة الاستقلالية اليونانية ، طالما بقي هذا الازدواج . فإذا اتحد الروح بالجسد ، وزالت هذه (الثنائية) بفضل نشاط جمعيات الإخوان (الهيتريافيلكى) ونشوب ثورة سنة ١٨٢١ ، صار ممكناً إنشاء دولة قومية يونانية مستقلة .

أما حركة اليونان القومية الأولى ، والتي سردنا قصتها فيما تقدم ، وجرت حوادثها في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، فقد كان الفشل نصيبها للأسباب التي حرصنا على بيانها أثناء هذه الدراسة . ومع ذلك ، وبالرغم من إخفاقها ، فلا جدال في أن هذه الحركة الأولى قد كانت فعلاً ومعنى ، حركة قومية .

٣ - إيرلندة :

كانت الثورة الفرنسية بالنسبة لليونان العامل الذي جعل ممكناً أن تشعر لأول مرة بذاتها الخاصة بها ، وأن تحاول تحقيق هذه الذاتية وإبرازها ، فكانت الثورة الفرنسية — لذلك — ذات آثار طيبة و « خيرا » على اليونان .

ولكن الأمر كان على العكس من ذلك بالنسبة لإيرلندة . فالثورة الفرنسية ، كانت ذات آثار سيئة ، و « شراً » على إيرلندة ، وباللا ونسبة عليها . لأنه كان بسبب الثورة الفرنسية أن حصلت الفرقة والانقسام في صفوف الإيرلنديين نتيجة للأعمال غير الحكيمة وللأخطاء التي جعلتهم

الثورة يرتكبوها . ثم إن الثورة سرعان ما أثارت في إنجلترا المخاوف العظيمة ، حتى إن الحكومة الإنجليزية لم تلبث أن زادت من صرامة الإجراءات والتدابير التي كانت تتخذها ضد الإيرلنديين من أجيال طويلة يقصد الحيلة والحذر منهم .

ففي السنوات التي سبقت الثورة الفرنسية ، خصوصاً منذ أن حصل برلمان (دبلن) على استقلاله في التشريع في سنة ١٧٨٢ ، وخلال الأعوام التالية حتى سنة ١٧٩٠ ، كانت الآمال منتعشة في إمكان تحسين أحوال البلاد ، وأدخلت بالفعل بعض الإصلاحات الاقتصادية ، مثل السماح بتصدير القمح الذي جعل ممكناً نمو زراعة الحبوب وتقديمها بعض الشيء ؛ كما تقدم نسيج القنب تقدماً ملموساً . ولكن تلك كانت إصلاحات ضئيلة بالنسبة لما كانت تتطلبه البلاد ، ثم إنها لم تقطع شوطاً بعيداً . وعلاوة على ذلك فقد بقيت الحكومة الإنجليزية تصم آذانها عن سماع مطالب الإيرلنديين ، وتمتنع عن إجابتها . فرفضت في سنة ١٧٨٥ مشروعاً تقدم به (وليم بيت) إلى مجلس العموم الإنجليزي لإلغاء القيود الاقتصادية وإجازة حرية التبادل التجاري مع إيرلندا فأدخل (وليم بيت) تعديلات كثيرة على مشروعه أفقده طابعه الأساسي ، وقيدت التجارة الأيرلندية ؛ وعندئذ نال مشروعه موافقة المجلس ، ولكن (هنري جراتان) Grattan الزعيم الأيرلندي والذي كان بروتستنتياً ومن أصحاب الأراضي ، لم يلبث أن تصدى لمعارضته معارضة شديدة ، لأن من بين التعديلات التي أدخلت ، وطلب بعضها من البرلمان الأيرلندي استصدار القوانين التي تجعل نافذة في أيرلندا كذلك كل القوانين التي يصدرها البرلمان الإنجليزي بشأن «الملاحة» . ومعنى ذلك إلغاء ذلك الاستقلال في التشريع الذي كان البرلمان الأيرلندي قد ظفر به منذ أعوام ثلاثة فقط . ولقد أراد أرباب الصناعة الإنجليزي أن تبقى ضئيلة أجور العمال الأيرلنديين المهاجرين إلى إنجلترا ، فاشتدت معارضتهم ضد التخلي عن سياستهم الاقتصادية القديمة إزاء إيرلندا ، ولذلك لم يحدث تغيير ما في النظام القانوني ، الذي وقع عبؤه الثقيل على كاهل الفلاح الأيرلندي (م ٣٣ - البورجوازية)

وأرهمه . ثم إنه كان بسبب الأزمة الاقتصادية المزمنة ، أن ظهر منذ ١٧٨٧ — وعلى نحو ما ذكرناه في موضعه — جماعة (الصبيان البيض) Whielboys الذين استخدم البرلمان الأيرلندى ضدهم أشد وسائل العنف للقضاء عليهم بدرجة فاقت في قسوتها وسائل البرلمان الإنجليزي للغرض نفسه . وهكذا فإن الإصلاحات القليلة التي حصلت ، لم يفد منها سوى أهل الطبقة المتوسطة العالية ، أى أعيان البرجوازية Gentry البروتستنت في أيرلندة ، وهي الطبقة التي أصرت على التمسك بامتيازاتها ، فبقيت حينئذ (المشكلة الأيرلندية) دون حل .

وأظهر برلمان (دبلن) الخضوع الكامل في علاقاته مع الحكومة الإنجليزية ؛ وكان هذا البرلمان يتألف دائماً من أعضاء من البروتستنت . ولم يفد من الإصلاح سواد الشعب الكاثوليك في أيرلندة ، حتى أن البرلمان الأيرلندى لم يلبث أن رفض مشروع إصلاح انتخابي وضعه (هنرى جراتان) لإعطاء بعض حقوق الانتخاب للكاثوليك . وذلك لأن البروتستنت الذين هيمنوا على الإدارة في أيرلندة وسيطروا على شئونها ، لم يكونوا يريدون بتاتاً إشراك أحد من الكاثوليك معهم في ممارسة السلطة التنفيذية أو السلطة الإدارية . فبقى الحكم في أيرلندة دائماً في أيدي أرستقراطية بروتستنتية ، اكتفت بأن صارت تعامل سواد الشعب الكاثوليك الذي وقع تحت سلطانها بالصورة التي أرادت . وكأنما كان الكاثوليك ، أتباعاً ، لهم .

تلك إذاً كانت الحال في أيرلندة عندما شبت نيران الثورة الفرنسية ، والتي كان لها عند اندلاعها ، تأثيرات سحرية ، . فإن الثورة سرعان ما أطلقت العنان لتدفق موجة عظيمة من الوطنية في أيرلندة ، وللطالبة بالحقوق المغتصبة (١٧٩٠) ، أما هذه الحركة الوطنية فقد تزعمها محام شاب بروتستنت من أهل بلفاست ، هو (ثيوبالد وولف تون) Theobald Wolfe Tone وكان متأثراً بالأراء الجديدة التي أتت بها الثورة الفرنسية . رأى أن يجمع

الأيرلنديين قاطبة من بروتستنت وكاثوليك معاً وفي صعيد واحد على أساس المطالبة بالإصلاح وإزالة المساوئ التي تشكو البلاد منها . وكان ذلك ولا شك تفكيراً جديداً ، ومنهاجاً للعمل جديداً أيضاً ، إذا عرفنا أن الاختلافات الدينية كانت دائماً منبع التفرقة والانقسام في أيرلندا ، والحائل القوي الذي يقف دون اتحاد الكلمة في أي جهد مشترك .

وعلى ذلك فقد ضم (وولف تون) الأيرلنديين الثوريين في جمعية تأسست في سنة ١٧٩١ باسم (جمعية الأيرلنديين المتحدين)^(١) بدأت بأن ضمت إليها البروتستنتيين الشماليين الذين لم يلبثوا أنرحبوا بانضمام الكاثوليك الرومانيين (أي أتباع كنيسة رومة) إليهم ، وتولت إدارة هذه الجمعية لجنة تنفيذية من خمسة أعضاء . وكان واضحاً أن برنامجها يقوم على الإصلاح ولا يهدف إلى الثورة ، فقد نادت الجمعية بحقوق الإنسان ، وطالبت بإصلاح البرلمان الأيرلندي وإزالة المساوئ التي يشكو منها الشعب ، ثم إنها قامت بحملة شديدة ضد طغيان (الملك) ورجال الكنيسة الإنجليكانية . وقد ضم جهودهم إلى هذه الحركة الموجهة ضد الأرستقراطية التي حكمت البلاد ، أتباع الكنيسة المشيخية (البرسبترية) الديمقراطيون في مقاطعة (أُلستر) Ulster ، وأتباع الكنيسة الكاثوليكية الذين ألفوا عصابات (المدافعين) Defenders ، كما أسس البروتستنت جمعيات سرية ، مثل جماعة (صبيان الفجر) Peep of Day Boys الذين عرفوا فيما بعد باسم (أورانجيين) Orangemen . وكان زعماء هذه الحركة من الذين تأثروا بدراسة (جان جاك روسو) حتى إنهم اعتبروا أنفسهم تلاميذ لهذا الفيلسوف الفرنسي ؛ من هؤلاء (تاندي) Tandy ، و (إيميت) Emmett و (أوكونل) O'Connell ، و (فيتزجيرالد) Fitzgerald ؛ ووقعت مصادمات كثيرة بين (المدافعين) و (صبيان الفجر) . ولكن هذه المصادمات لم تقض على التحالف القائم بين البروتستنت والكاثوليك . ثم تأسست

جمعيات سياسية كانت أهمها (اللجنة الكاثوليكية) التى تألفت فى فبراير ١٧٩٢ لتعمل على ربط هذه الجمعيات السياسية فى نوع من الاتحاد الفيدرالى . وطالبت هذه الجمعيات بإلغاء قانون التمييز الطائفى ، وإعطاء الكاثوليك حق الانتخاب . وتقدم (هنرى جراتان) بمشروع يتضمن هذه المطالب إلى البرلمان ، ولكن كان نصيب هذه المطالب الرفض . وفى (بلفاست) انبرت جماعة أخرى تطالب من جانبها بالانفصال عن إنجلترا .

وكانت إنجلترا فى هذا الوقت تعاني مصاعب متعددة ، سببها رداءة المحصول وقلته ، وارتفاع أسعار الخبز خلال شتاء ١٧٩١ - ١٧٩٢ ، الأمر الذى أدى إلى قيام حركة شعبية ديمقراطية فى البلاد ، ثم وقعت خلال الربيع الاضطرابات فى المدن الصناعية . وكان من أسباب الاضطرابات التى حصلت ذبوع الآراء التى أتت بها الثورة الفرنسية ، فقد تألف بإنجلترا حزب راديكالى اعتنق هذه الآراء والمبادئ ، وطالب بعقد مؤتمر وطنى انجليزى ، واستطاع أن يعقد مؤتمراً وطنياً فى اسكتلندة فى شهر أكتوبر من سنة ١٧٩٣ ، أرسل الأيرلنديون ممثلين لهم به . وكان من مبادئ هؤلاء الديمقراطيين الإنجليز أن تنال أيرلندة حريتها . وانزعج (وليم بيت) الأصغر والحكومة الإنجليزية من هذه الحركة ، وأراد أن يدفع شرها ، وإنهاء الأزمة ، فقرر إجابة بعض المطالب ، وبذلك نال الكاثوليك حق الانخراط فى سلك المحاماة ، والقيام بهمة المحلفين فى أيرلندة (١٧٩٢) ثم أعطى الكاثوليك حق الانتخاب (١٧٩٣) ؛ على أن يكون هذا الحق من نصيب الذين يدفعون ضرائب قدرها أربعون شلناً ؛ كما هو الحال فى إنجلترا . ولكن الكاثوليك لم يعطوا فى الوقت نفسه حق الترشيح للنيابة وفى سنة ١٧٩٤ ، أرسل حاكماً على أيرلندة ، لورد (فيتزويليام) Fitzwilliam وكان من الأحرار . ولكن (سياسة إجابة المطالب) هذه التى سار عليها (وليم بيت) سرعان ما توقفت بسبب الذعر الذى استولى على الإنجليز من جراء ما شاهدوه من نتائج انتصار الديمقراطية فى فرنسا بعد انقلاب

١٠ أغسطس (١٧٩٢) وبعد انعقاد المؤتمر الوطني الفرنسي الذي انتخب على أساس حق الانتخاب العام ، ثم إعدام الملك بعد ذلك بقليل (يناير ١٧٩٣) . فقد ترتب على تطرف الفرنسيين في تفسير معنى الديمقراطية ، أن انفض كثير من الإنجليز الذين كانوا يعطفون على الثورة الفرنسية ، ولم يعودوا يؤيدون « قضية » فرنسا . ثم حدث في الوقت نفسه أن نشبت الأزمات الدبلوماسية بين إنجلترا وفرنسا بسبب فتح نهر (إيسكو) Escout للملاحة الحرة ، الأمر الذي أزعج إنجلترا . وقد أسفرت هذه الأزمات عن إعلان الحرب بين فرنسا وإنجلترا في بداية فبراير ١٧٩٣ .

وكان الأيرلنديون هم الذين دفعوا الثمن ! فقد قامت في إنجلترا حركة رجعية شديدة ضد الآراء الحرة وضد إيرلندا ؛ وصار من عداد الرجعيين كل من الملك جورج الثالث ، والذي كان في عداوة مستمرة ومستحكمة مع الكاثوليك ؛ و (وليم بيت) الأصغر الذي كان يبدو قبل ذلك ميالا للتفاهم وطلب لوردات إيرلندا استدعاء (فيتزويليام) ، فاستدعى هذا من منصبه في فبراير ١٧٩٥ ؛ وحلت الحكومة (جمعية الأيرلنديين المتحدين) واضطر (وولف تون) و (فيتزجيرالد) إلى العيش في المنفى بفرنسا .

وتم نتيجة أخرى لحوادث الثورة الفرنسية هي أن العنصر البروتستانتي الحر لم يلبث أن انفصل عن الكاثوليك في أيرلندا ؛ كما أزعج رجال الدين الكاثوليك ما صار يحدث إثارة للخواطر في الريف خصوصاً ، ولما كان هؤلاء في عداوة مستحكمة ضد فرنسا ، لموقفها العدائي على أيام الثورة ضد الكنيسة ، فقد انصرفوا عن « الثوريين » الأيرلنديين وخصوصاً بعد أن أزهبهم أعمال العنف التي قام بها هؤلاء في شتاء ١٧٩٥ - ١٧٩٦ .

ومن هذا التاريخ ، يمكن اعتبار غربي إيرلندا إجمالاً في حالة عصيان واضطراب شديد ، كإنا مصحوبين بنوع من النشاط لا جدال في أنه كان ينبيء قطعاً عن وجود حركة ثورية حقيقية في هذا القسم من جزيرة أيرلندا .

ولقد أرادت فرنسا أن تستفيد من هذا الموقف في حريها مع إنجلترا . وعمل (وولف تون) من جهته - وهو لاجئ بفرنسا - على دفع الحكومة الفرنسية لاستخدام أرنلندة كأحد أدوات الحرب ضد إنجلترا ، وأوفدت (لجنة الخلاص العام) إلى أرنلندة أحد رجال الدين البروتستانت القدامى ، ويدعى (جاكسون) Jackson ، ولكنه وقع في قبضة السلطات الإنجليزية التي ألقت به في غياهب السجون . وذهب (وولف تون) إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، حتى يجمع الأموال اللازمة للحركة ، ثم عند عودته من أمريكا في فبراير ١٧٩٦ ، أخذ على عاتقه قيادة العمليات في أرنلندة . وبذلك أمكن قيام حركة داخلية أرنلندية ، ثم أخرى خارجية فرنسية ، كان الغرض منهما معا تخليص أرنلندة . فاحتشدت القوات الفرنسية في ثغر (بريست) Brest بقيادة الجنرال (لازار هوش) وتهاوى أسطول من ثلاثين فرقاطة وخمس عشرة سفينة أخرى بقيادة الأميرال (بوفيه) Bouvet للتزول في أرنلندة . ولكن هذا المشروع لم ينجح ، لأن معظم قوات الحملة من برية وبحرية ، وصلت أمام خليج (بانترى) Bantry Bay في ٢٢ ديسمبر ١٧٩٦ ، ولم تستطع التزول إلى البر بسبب هياج البحر الشديد ، فاضطرت إلى العودة بعد ثمانية أيام . وعندما حضر (هوش) نفسه ومعه جزء بسيط من قوات هذه الحملة ، لم يجد في مكان المقابلة الذي حصل الاتفاق عليه سوى قطعتين من الأسطول فحسب ، فأقلع بدوره عائداً إلى (لاروشيل) Larocheello التي بلغها في ١٣ يناير ١٧٩٧ . وبذلك فشلت الحركة .

ولقد أعطى تعاون الفرنسيين واشتراكهم في هذه الحملة الأرنلندية ، الإنجليز الفرصة التي ينشدونها لمعاملة الأرنلنديين معاملة الثوار والعصاة . ثم حصلت في غضون سنة ١٧٩٧ محاولة أخرى ، تهيأت الفرصة المناسبة لها بسبب ما كانت تعانيه إنجلترا آنئذ من أزمة مالية وسياسية

عصية . فقد اعتنق (اليعاقة) الإنجليز الفكرة الأيرلندية ، كما أن أصحاب هذه المحاولة الجديدة أرادوا الاستفادة من الصعوبات الداخلية في إنجلترا بسبب عصيان بحارة الأسطول الإنجليزي الرابض في (سبت هيد) Spithead في أبريل من هذا العام . ولقد بلغ خوف الإنجليز من محاولة الفرنسيين إنزال جيوشهم بأرضهم ، درجة جعلتهم يبدأون المفاوضات مع حكومة الإدارة في (ليل) Lille في يوليو ١٧٩٧ . وكان في هذه الظروف إذا وحتى يتخلص الإنجليز من متاعبهم في أيرلندا ، أن لعب هؤلاء لعبتهم الكبرى ، أي بذر بذور الشقاق والتفرقة الدينية بين الأيرلنديين الكاثوليك والبروتستانت ، وبصورة فجحت في أن تفصل الأيرلنديين عن الإنجليز فصلاً نهائياً .

ففي سنة ١٧٩٥ تأسست في (ألستر) جمعية (أورانجين) ، وهم الذين عرفوا أصلاً - كما ذكرنا - باسم (صديان الفجر) . وقد نظمت هذه الجمعية العصابات للكفاح ضد الكاثوليك ، ثم عمدت الحكومة في أيرلندا إلى مطاردة الكاثوليك بأساليب تشبه في صرامتها وقسوتها الأساليب التي كان يتبعها لويس الرابع عشر لمطاردة البروتستانت في فرنسا بعد إلغاء مرسوم نانت . ولقد كان يبدو أن الحكومة الإنجليزية إنما تريد - متعمدة - إثارة العصيان في أيرلندا حتى تتخذ من ذلك ذريعة للاهتمام (بضربة باطشة واحدة) من كل مشاكل أيرلندا . ولقد هدفت حركة إقليم (ألستر) إلى طرد الفلاحين الكاثوليك من مقاطعات أيرلندا الشمالية الشرقية . وكان يوجد على حدود (ألستر) ومقاطعة (أرماغ) Armagh القرية عدد كبير من الملتزمين ، الكاثوليك الذين كانوا مستخدمين في أملاك البروتستانت الواسعة ، والذين أراء هؤلاء الآن التخلص منهم . قتألت لذلك العصابات من البروتستانت ومن الكاثوليك واشتد النضال بين الفريقين ، وانهمزت العصابات الكاثوليكية ، فطرد البروتستانت

الكاثوليك من مقاطعتي الشمال تماماً ، وذلك في نهاية عامين . ولقد انعم بسبب ذلك وجود أية روابط من الآن فصاعداً بين الراديكاليين أتباع الكنيسة المشيخية (البرسبترية) وبين الإيرلنديين الكاثوليك . ومن الآن فصاعداً وطول القرن التاسع عشر تحالف البروتستنت في إرلندة مع الحكومة الإنجليزية ضد الإيرلنديين ، وهكذا لم يلبث أن اختفى كل احتمال لإمكان إنشاء دولة إرلندية متحدة ، وذلك حينما وقف سواد الشعب الإيرلندى وهم كاثوليك في جانب ، ووقف أهل المقاطعات الشمالية الغربية وهم بروتستنت في جانب آخر .

ومع ذلك فقد كانت هذه السياسة الإنجليزية ذاتها ، سياسة التفرقة الدينية ، ثم ما كان يعانيه الأيرلنديون من بؤس وشقاء ، من الحوافز التي دفعت الإيرلنديين دفعاً إلى الانتقال إلى ميدان العمل في سنة ١٧٩٨ . فاندفع لهيب ثورة كبيرة في هذه السنة . ولكن هذه الثورة أخفقت ، وكان الأثر الذى ترتب عليها أن انتهزت الحكومة الإنجليزية الفرصة لتتخذ منها ذريعة لإدخال تغيير جوهري على وضع البلاد السياسى . أما هذا التغيير الجوهري ، فكان تحطيم الحكم الذاتى في إرلندة ، واستصدار قانون الاندماج المعروف مع انجلترا (١٨٠٠) Act of Union .

وثورة ١٧٩٨ ، ترتد في أصولها إلى الأسباب نفسها التى أثارت الحركات السابقة . فقد أخذ (وولف تون) يحرض حكومة الإدارة في فرنسا على إرسال حملة ثانية إلى إرلندة . ولكن دون جدوى ، لأن فرنسا كانت مشغولة وقتئذ بالتفكير في مصير حملتها على مصر ، فاكتمى (باراس) حينئذ يذل الوعود المعسولة للأيرلنديين ، ومع ذلك فقد شجعت هذه الوعود الإيرلنديين على الثورة . وعرف الإنجليز من أحد الخونة الذى أطلعهم على حقيقة ما يجرى أن ثورة على وشك الاندلاع في إرلندة ، فقررُوا سبق الأمور ، بإلقاء القبض في (دبلن) على زعماء الحركة في

٢١ فبراير ١٧٩٨ . ونجح (فيتزجيرالد) في الفرار ، والإفلات من أيديهم . وبالرغم من ذلك أخفقت هذه التدابير في منع الثورة ، فلم تلبث هذه أن شبت في مقاطعة (لينستر) Loinster في ٢٤ مايو ١٧٩٨ ، وكان قوامها الفلاحين الذين عضهم البؤس بنابه ، ويقودهم رجال الدين مثل (مارفي) Murphy ، و (روش) Roche . كما كان من زعمائهم (هارفي) Harvey وهو بروستنتي ، ثم اشتدت الثورة وتفاقم خطرهما خصوصاً في المقاطعات الجنوبية ، في (وكسفورد) Wexford ، و (كلدير) Kildare . وبأدب الحكومة الإنجليزية بإرسال جيش من ثلاثين ألفاً بقيادة (كورنواليس) Cornwallis القائد الذي حارب في أمريكا ، لإخضاع الثورة . فأبدى الفلاحون الثوار مقاومة كبيرة ، ولكن دون أن يكون لديهم أمل في النجاح ، فانهزموا في (فينجر هيل) Vinegar Hill في ٢١ يونية ، ثم في (نيوروس) New Ross ، وتشرذموا متقهقرين إلى مرتفعات (ويكلو) Wicklow . وفي الشمال قضى على الثورة بسهولة أكثر ، وكان نصيب رؤسائها الموت شتقاً ، كما ألقى القبض على (فيتزجيرالد) وألقى به في السجن ، ومات به من جروحه .

ولقد كان عندئذ ، وفي هذا الوقت المتأخر جداً ، أن تهبأت (حملة فرنسية) لغزو إرلندة . فأعدت ثلاثة حشود للقوات الفرنسية ، أحدها في (روشفور) Rochefort بقيادة الجنرال (همبرت) Humbert وهذه القوة نزلت في (كلدير) من أعمال (كونوت) Connaught في ٢٢ أغسطس ١٧٩٨ ، ولم يكن عددها يزيد على ألف رجل تقريباً . وكان سبب نجاح نزولها إلى البر أنها فاجأت قوات المليشيا في (كاستلبار) Castlebar ، ولكن ما إن زالت الدهشة ، حتى شرع الإنجليز يطوقون الغزاة ، وأوقعوا بهم الهزيمة وأرغمهم على التسليم في ٩ سبتمبر . وأما القوة الثانية فكانت بقيادة (هاردي) Hardy و (وواف تون) . وقد تأخر خروجها من (بريست) بسبب خيانة قومسير الخزينة الذي كان

ضالماً مع الإنجليز ، والذي استطاع بسبب البيروقراطية وأساليب (الروتين) المعقدة أن يعطل خروج الحملة ويتسبب في تأخيرها ، حتى إذا علم الإنجليز بخروجها أخيراً ، استطاعوا القضاء عليها أثناء عبورها البحر ، ثم إنهم ألقوا القبض على (وولف تون) الذي انتحر في محبسه . أما القوة الثالثة التي اجتمعت في (دانكرك) فإنها لم تستطع الخروج أضلاً .

والذى يتبين من هذه الأحداث ، أن العصيان أو الثورة ، أو النجدة ، الفرنسية ، كانت جميعها محاولات فاشلة ، لم يكن لها من أثر سوى أنها حفزت الإنجليز إلى مقابلتها بتدبير سلسلة من « المذابح ، المنظمة ، عرفت باسم (الإرهاب الأورنجي) Orange Terror ، وصفه أحد المعاصرين الإنجليز ^(١) بأنه كان شديداً في فظاعته وبشاعته « بمذابح سبتمبر ، المعروفة في فرنسا ، أو بحوادث الإعدام والضرب بالرصاص التى وقعت في ليون ؛ وشبه كاتب آخر ^(٢) الرؤساء الإنجليز برجال عهد الإرهاب في فرنسا : روبسبير ، و (كارير) و (كوتون) وغيرهم . وهكذا قضى على الثورة ، وتحطمت إيرلندة بسبب هذه المجازر والكوارث ، وكان من أثر تحطيمها بهذه الصورة أنها لم تلبث أن عادت تعيش في خمول وبأس « كجثة هامدة مسجاة على مشرحة » .

وأرادت الحكومة الإنجليزية أن تضع حداً نهائياً لكل هذه الانزعاجات التى كانت تسببها لها إيرلندة ؛ ثم إنها أرادت في الوقت نفسه أن تسيطر سيطرة مباشرة على مشئون الإدارة في الجزيرة . فأخذت تعمل ليس فقط لإعادة التنظيمات القديمة ، وإلغاء ما كانت قد حققت من مطالب الأيرلنديين سابقاً ، والحقوق التى أعطتها لهم ، بل صارت تعمل قبل كل شيء لوضع إيرلندة خارج نطاق المساومة الدولية . ولقد كان في مقدورها أن تفرض

Harold Bogers (١)

Goldwin Smith (٢)

النظام الجديد الذى أرادته على إرلندة فرضاً ، ولكنها آثرت بدلاً من ذلك ، الاعتماد على المداخلة والتفادى فى تنفيذ أغراضها . فراح تزعّم أن اسكتلندة لم تعرف الرخاء والتقدم إلا منذ أن ارتبطت بانجلترا مباشرة ، ولذلك فمن صالح إرلندة أن تحذو حذو اسكتلندة حتى تنعم هى الأخرى بالرخاء كذلك . ثم عملت إنجلترا على « تطهير » كل وظائف الإدارة العامة فى إرلندة من « الوطنيين » الذين اشتهر عنهم تعلّقهم بالوطن ومحبة . وعمدت الحكومة إلى ابتياع كل ما عثرت عليه من الدوائر البرلمانية المعروفة باسم (الدوائر العفّة)^(١) لتضمن الفوز بأكثرية ساحقة عند الانتخابات . ثم إن الحكومة راحت تبيع ألقاب النبـل والشرف إلى أعيان الطبقة المتوسطة Gentry ، بما قيمته مليون ونصف مليون من الجنيهات ، وبذلت الوعود للكاثوليك بإعطائهم كل الحقوق التى يطلبونها ، بمجرد اتحاد أو ارتباط إرلندة بانجلترا ، وبهذه الوسائل إذا نجحت الحكومة فى الظفر بتأييد بعض الزعماء الإيرلنديين مثل رئيس أساقفة دبلن وأحرزت أكبر نجاح لها عندما استطاعت بفضل الأكثرية التى كانت لها داخل البرلمان فى إرلندة أن تجعل هذا البرلمان يقترح فى صالح (قانون الاندماج) فى المملكة البريطانية المتحدة فى ٥ فبراير ١٨٠٠ ، وهو القانون الذى لم يلبث أن نال تصديق البرلمان الانجليزى عليه فى وستمنستر فى شهر مايو من السنة نفسها ، ثم وضع موضع التنفيذ ابتداء من أول يناير ١٨٠١ . وفى هذا التاريخ اجتمع أول برلمان للمملكة (البريطانية) المتحدة . وكان بفضل (قانون الاندماج) هذا أن ألغى برلمان إرلندة . وبدلاً من وجود برلمان فى إرلندة ، صار من الآن فصاعداً يمثل الإيرلنديين فى البرلمان الانجليزى أربعة أساقفة ، وثمانية وعشرون نبيلاً من بلاد إرلندة فى مجلس اللوردات ، ثم مائة نائب بنسبة ثابتين عن كل مقاطعة ، والقانون

عن ست وثلاثين دائرة برلمانية Boroughs في مجلس العموم . وفي المقاطعات كان الناجبون هم أصحاب الأملاك الحرة Freeholders الذين يبلغ دخلهم أربعين شلناً ، أو يدفعون التزاماً ، قدره أربعون شلناً ، وكان عدد هؤلاء عظيمًا ، وهم من الفلاحين الذين كانوا تحت سيطرة (كبار الملاك) ويدلون بأصواتهم في الانتخابات حسب مشيئة هؤلاء . ومع ذلك فقد كان واضحاً أن هذا التوسع في إعطاء حق الانتخاب لهؤلاء الفلاحين ، سوف يعود بالخطر على الإنجليز أنفسهم يوماً من الأيام ، عندما يتيقظ الفلاحون لقوميتهم ، ويدأون يشعرون بذاتيتهم . أما في الدوائر البرلمانية في المدن والمناطق الصناعية وما إليها (Boroughs) فقد أعطى حق الانتخاب لأعضاء النقابات ولأصحاب الأملاك (والعقارات) الحرة ، كما أعطى هذا الحق أيضاً أصحاب الأملاك المؤجرة أو النزل Landlords ؛ ثم إنه قضى كذلك على عدد من هذه الدوائر البرلمانية في نظير دفع تعويض لأصحاب الأملاك بها .

وبمقتضى (قانون الاندماج) صار التبادل التجارى بين إيرلندة وبريطانيا حراً طليقاً ، ثم إن نسبة ما طلب إلى إيرلندة أن تساهم به في الميزانية العامة . قد قدر بما يساوى خمس الميزانية الإنجليزية . ومع ذلك فقد بقى (الدين الإيرلندى) منفصلاً عن ديون المملكة المتحدة العامة ، بصورة جعلت الإيرلنديين يتحملون عبء هذا الدين الضخم الثقيل وحدهم . وأخيراً فقد ترك (قانون الاندماج) النظام القضائى في إيرلندة مستقلاً استقلالاً ذاتياً برئاسة الحاكم العام Lord - Lieutenant ، والقصر Castle في دبلن .

ولكن (التمثيل البرلمانى) المزعوم الذى أعطى لإيرلندة لم يكن يؤدى الغرض منه ، لأن إيرلندة لم تكن في حقيقة الأمر (ممثلة) في البرلمان الانجليزى أو برلمان المملكة المتحدة . ينهض دليلاً على ذلك أن النواب عن

إرلندة كثيراً ما كانوا من الإنجليز وليسوا إرلنديين ، فبلغ عدد النواب مثلاً في سنة ١٨٠٧ ثلاثة عشر نائباً إنجليزياً في مجلس العموم ، من بين ستة وثلاثين نائباً عن الدوائر البرلمانية Boroughs ، فقيمت السلطة التشريعية في الحقيقة في أيدي الإنجليز أنفسهم . وحيث أن الإنجليز كانوا أصحاب السيطرة ، ويستأثرون بكل أسباب السلطين التنفيذية والإدارية في إرلندة ، فقد صار الإرلنديون لا يملكون شيئاً من السلطة المحلية . ثم انعدم وجود أية حماية سياسية تحول دون وقوع الإرلنديين تحت سيطرة الإنجليز الكاملة ، لأنه كان بالوزارة الإنجليزية وزير لشئون إرلندة من جهة ، ولأن الكنيسة والجيش في إرلندة صاراً متدجين بالأنظمة الإنجليزية .

وعاشت إرلندة في خمول وخمود ، ولا يحرك الإرلنديون ساكنها . ومع ذلك فقد حدث ما عكر هذا الهدوء قليلاً ، عندما انبرى شاب بروستنتي — (روبرت إيميت) Emmet ، وكان شقيقاً لأحد زعماء الثورة في سنة ١٧٩٨ — يريد مهاجمة (القصر) في دبلن على رأس بضع مئات من الإرلنديين (٢٥ يوليو ١٨٠٣) . ولكن حركة هذا العصيان الصغيرة لم تلبث أن أخضعت عندما عجز الثوار عن الاستيلاء على (القصر) ، ولو أنهم أفلحوا في قتل رئيس القضاة (كيلواردن) Kilwarden ؛ فاضطروا للالتجاء إلى مرتفعات (كيلكو) Kilcow ، وتهاى (روبرت إيميت) للفرار إلى فرنسا . ثم أراد قبل إقلاعه توديع خطيبته فذهب إلى دبلن ، حيث قبض عليه بها وشتق . وفي هذه المرة لم تأت أية نجدة للعصاة من فرنسا . وأما المهاجرون الإرلنديون في فرنسا فقد أنشأوا (فرقة إرلندية) (١) حاربت في صفوف جيش (القنصلية) .

واتخذ الإنجليز مرة أخرى من هذا العصيان ذريعة لاستصدار طائفة

من القوانين الصارمة وإعلان الأحكام العرفية في البلاد وإطالة مدتها .
ثم إن الإنجليز سرعان ما أحكموا الرقابة على إيرلندة ، وخصوصاً أثناء
(الحصار القارى) الذى فرضه نابليون لإغلاق الموانئ في القارة الأوروبية
في وجه الإنجليز . وأفاد هؤلاء من الرقابة المشددة على إيرلندة من الناحية
الاقتصادية ، عندما صاروا يستولون على منتجات البلاد من الحبوب
والأقمشة ؛ وعاون أهل (أنستر) البروتستنت معاونة صادقة ، الإنجليز
في تنفيذ هذه السياسة . ولقد ترتب على ذلك أن اتسعت لدرجة عظيمة
الهوة التى صارت تفصل تماماً بين هؤلاء (الأورانبجمن) أهل (أنستر)
البروتستنت ، وبين سائر أهل إيرلندة .

وعلى ذلك فقد بقيت الآن الكنيسة الكاثوليكية ، هى وحدها المؤسسة
التي صار في مقدور الحياة الوطنية أو القومية في إيرلندة ، الاعتماد عليها ،
ولقد اضطرت هذه الكنيسة في مبدأ الأمر أن تحنى رأسها لحظة أمام
العاصفة ، وذلك لما كانت تعانيه من أحوال سيئة ، حينما لم يكن لديها
(كنائس) للعبادة ، ولكن (مصليات) أو معابد صغيرة ، حتى إن القساوسة
الإرلنديين كثيراً ما كانوا يضطرون لإقامة القداس في الهواء الطلق ، أو
داخل الأكواخ والأهراء ؛ وكانت هذه في أحياء كثيرة مهدمة مخربة ،
بل لقد حدث ذات مرة أن سقط في (كالاہ) Callab سقف الميكان على
المصلين ؛ فلم يحرك هؤلاء ساكناً حتى انتهوا من القداس . ثم إن القساوسة
الكاثوليك الإرلنديين كرهوا (الثورة الفرنسية) ، وكرهوا كل الآراء
الجديدة التى أتت بها ، وذلك لأن (الثورة) اضطهدت ، الكنيسة وحاربت
الدين ؛ وجعلت هذه الكراهية هؤلاء القساوسة وقسا من أعيان الطبقة
المتوسطة الكاثوليك ، يصدقون بسهولة الوعود التى يبذلها لهم (ولیم بيت)
الذى صار يمنيهم ، في نظير (الاندماج) مع إنجلترا ، بأن ينال الكاثوليك
حقوقهم ، وأن يتحرروا من القيود المفروضة عليهم . بل لقد أمكن التأثير
عليهم لدرجة أنهم دخلوا في مفاوضات تستهدف إبرام اتفاق مع البابا

(كونكر دات) ، وكان عما شجعهم على ذلك ، إبرام (بونابرت) إتفاقية (الكونكر دات) مع البابا (١٨٠١ - ١٨٠٢) .

فقد بدأ عشرة أساقفة في سنة ١٧٩٩ محادثات لهذا الغرض مع الحكومة الانجليزية ، ومن غير أن يستشيروا زملاءهم أو رعيّتهم ، في ذلك ؛ وقوبلت هذه الرغبة بالعطف من ناحية الكنيسة في رومة ، وشجع النائب الرسولي (جون موهنر) Mubner المفاوضة ، وكانت القواعد التي بحثت ليقوم عليها (الاتفاق الكنسي) المنشود ، تلخص في أن يكون للحكومة الانجليزية حق الاعتراض عند تعيين الأساقفة ، في نظير قيامها بدفع مرتبات الكاثوليك ، وذلك قبل تقديم القائمة الخاصة بأسماء المرشحين للأسقفية إلى رومة ، كما أنه طلب من الخوارة أن يحلفوا بيمين الولاء للحكومة بطريق الأساقفة . ولقد استمرت المفاوضات فترة من الزمن ، ولكنها بامت بالفشل أخيراً ، بعد أن أثارت غضب رجال الدين الآخرين الذين لم يشتركوا فيها ، وخصوصاً (أورايلي) O'Reilly رئيس أساقفة أرماغ ، و(مولاند) Moyland ، رئيس أساقفة (كورك) في حين كان (تروى) Troy رئيس أساقفة دبلن يزعم المؤيدين لهذه المفاوضات . ومن ناحية أخرى فإن هذه المفاوضات لم تلبث أن أثارت كذلك غضب (العلمانيين) - أي من غير رجال الدين - خصوصاً (أوكنل) المحامي الشاب الذي ارتفع صوته لأول مرة في هذه المناسبة ، فكان بسبب سورة الغضب هذه إذاً أن اضطر المفاوضون إلى التكموس على أعقابهم . واجتمع مجلس الأساقفة الذي أعلن بالإجماع أنه لا مسوغ لأي تغيير يحصل في وضع الكنيسة ، ولا حاجة لهذه به ، ووقفت المسألة حيثئذ عند هذا الحد .

على أن عدداً من (الويجز) الانجليز ، كانوا بصورة أو بأخرى يريدون أن ينال الكاثوليك حقوقهم . ومن هؤلاء (شارلس جيمس فوكس) Fox زعيم الأحرار الذي تعين وزيراً للخارجية في (وزارة كل

أصحاب المواهب (المشهورة فى إنجلترا) التى تألفت فى بداية سنة ١٨٠٦ . فقد أراد فوكس أن يكون للأرلنديين حق الحصول على الرتب العسكرية فى الجيش ، ولو أن شيئاً من هذا لم يحدث . وفى سنة ١٨١٢ كان (الويجز) فى مجلس العموم أصحاب الأكرية ، ناصروا مشروع قانون يرمى إلى « تحرير » الكاثوليك وإعطائهم حقوقهم لقاء « ضمانات » معينة طلب إلى الأرلنديين تقديمها ، ولكن هذه المحاولة أخفقت ، ولم يلبث أن اقترح البرلمان فى العام التالى ضد هذا المشروع . ولم يعتقد الأرلنديون أنفسهم أن الاتفاق ممكن مع (الويجز) الأحرار .

ولما كانت الكنيسة فى رومة قد نصحت الكاثوليك الإارلنديين بأن يلزموا سياسة « مسالمة وودية » ، فقد أعد الأساقفة مذكرة فى طهجة قوية ، بعثوا بها إلى رومة ، قالوا فيها : « إنه يتعذر عليهم أن يدركوا كيف يمكن تجنب مخاوفهم على صالح الكنيسة الكاثوليكية الرومانية فى إرلندة ، أو كيف ينبغى تفادى هذه المخاوف » بواسطة قرار تتخذه أو تقترحه السدة الرسولية ليس دون موافقتنا عليه وتأيدنا له وحسب ، بل ومع مناقضته التامة لقراراتنا المتكررة . وجاء هذا الموقف الصريح ضد أية « مسالمة » مؤذنا بتسكتل الأساقفة فى مجموعهم ، فى صف المقاومة فى إرلندة .

وعلى ذلك ، فإنه بعد تلك « اللحظة » القصيرة التى أحنث فيها الكنيسة فى إرلندة رأسها أمام العاصفة ، سرعان ما شرعت هذه تجمع قواتها ، متبينة للكفاح بشدة وصرامة ضد أصحاب السيطرة العاشمة . ولقد كان من أسباب هذا التسكتل ، وثوق الكاثوليك الإارلنديين من أن الانجليز سوف يرفضون لا محالة أية مطالب قد يتقدمون بها إليهم للظفر بحرياتهم وحقوقهم . ومبعث هذا الاعتقاد ، ما كان معروفاً عن عداء الملك جورج الثالث لهم ، ومعارضته العنيفة ضد أى « تنازل » من هذا القبيل يحصل لصالحهم . كما كان متوقفاً إذا جد الجدد أن يعمد الانجليز دائماً إلى التسكتل ضد إرلندة .

وهكذا فإنه لم يلبث أن حدث تطور قومي واضح المعالم بين القساوسة الكاثوليك ، بعد أن كانوا قد أحنوا رؤوسهم قليلا للمعاصرة . فقد حدث بعد أن خف تطبيق الفوانين الصارمة لفترة قصيرة فقط ، ابتداء من سنة ١٧٩٥ ، أن تأسست في (ماينوث) Maynooth مدرسة إكليريكية ، فتحت أبوابها في العام التالي ، فأمدت هذه المدرسة الكنيسة بالقساوسة اللازمين للخدمة الدينية في أيرلندة ؛ وكان الأساتذة الذين تولوا التدريس بهذه المدرسة من بين القساوسة الذين حضروا من فرنسا في بادئ الأمر ، وهم الذين تخرجوا عموماً في كليات (السوربون) . ومن هؤلاء الذين جاءوا من فرنسا ، كان (آيه ديلاهوج) Delahogue من باريس ، و (آيه أهيرن) Aberne من (شارتر) Chartres ، وزميله (ديلاوست) Delost من برودر ، وهؤلاء جميعاً نشئوا على النظام الجاليكاني في فرنسا ، ولذلك فقد صاروا يدعون لضرورة خضوع الكنيسة للحكومة (أو الدولة) .

على أن تلاميذ هذه المدرسة الإكليريكية كانوا من أهل البلاد ، ومن أبناء الفلاحين الذين قاموا حياة البؤس وعض الفقر أسرم بأنيا به . وتذوقوا طعم السيطرة الانجليزية الباطشة ؛ فلا الغضب نفوسهم ؛ واستبدت بهم الكراهية ضد أصحاب الأملاك . فأخرجت هذه المدرسة وبسرعة فائقة ، طائفة من القساوسة والخيارنة للخدمة في كنائس القرى أولا ، ثم للعمل كأساتذة ومدربين ، ثم تأدية وظائف الأساقفة بعد ذلك ؛ وفي صدورهم جميعاً كانت تغلي مراجل الوطنية ؛ وذلك بالرغم من أنهم تلقوا العلم على أيدي (الجاليكانيين) الفرنسيين . فكان القساوسة المتخرجون في مدرسة (ماينوث) الإكليريكية رجالاً وطنيين من الطراز الأول ، أخذوا على عاتقهم من أول الأمر ، إرغام الرؤساء والزملاء ، الاتهازين ، على الإخلاق إلى الهدوء والسكينة ، وإلا كشفوا هويتهم ، وفضحوا أمرهم للناس ، وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر تسلم رجال الدين هؤلاء قيادة (م ٣٤ - البورجوازية)

حركة المقارمة ، والمطالبة بالحقوق المشروعة في إيرلندا ، ثم إن هؤلاء هم الذين انبروا يؤيدون (أركنل) في كتلة متراعة من ورائه ، في حركة المطالبة بحقوق الإيرلنديين وتحريرهم . فضلا عن ذلك فقد عثروا عناية فائقة بمشكلات التعليم والترية ، وبذلوا قصارى جهودهم للارتقاء بمستوى سواد الشعب الارلندى ، كما كان من آثار نشاطهم أن وقفوا تماماً أعمال المبشرين التابعين للكنيسة الانجليكانية ، وكان هؤلاء قد بدأوا جهودهم التبشيرية غداة صدور (قانون الاندماج) ؛ فأسعوا عدداً من الجمعيات الروحية والانسانية معا لخدمة الروح البشرية ، وعمدت هذه الجمعيات إلى استمالة الإيرلنديين وجذبهم لاعتناق المذهب الانجليكانى ، عن طريق الهبات المادية ، والآقوات والأرزاق التى صارت توزعها عليهم ، حتى سميت حركتهم « بالحسانية » نسبة لوجبة الحساء التى كانوا يوزعونها . ومع ذلك فإن الإيرلنديين ما كانوا يرضون إطلاقاً بالتخلي عن روحهم القومية ، فى نظير (وجبة الحساء) هذه . وفى سنة ١٨٠٢ ، أسس الأساقفة الإيرلنديون الجمعيات الدينية ، أو (الإخوان المسيحيين) (١) ، ثم إنهم أسسوا فى سنة ١٨٠٨ جماعة (إخوان القديس باتريك) (٢) أما هاتان الجماعتان فقد اختصتا بتربية الأطفال وتعليمهم ، ونشر التعليم الابتدائى عموماً ، كما أشرفت (أخوات المحبة) (٣) على تعليم وتربية البنات . فكانت هذه تربية ابتدائية دينية مستقلة ، تغلبت على قسوة النظام القائم على القوانين التأديبية من جهة ، وأنشأت الشباب تنشئة جديدة قوامها تغذية الروح القومية (الوطنية) ودعمها من جهة أخرى .

ولا جدال فى أن نتائج هذا النشاط كله لم يكن متوقفاً ظهورها إلا بعد مرور فترة من الزمن . ومع ذلك فقد كان واضحاً أيضاً أنه من هذا

(١) Christian Brothers

(٢) Institute of Saint-Patrick Brothers

(٣) Sisters of Charity

الحين إلى سنة ١٨١٥ ، لم يعد هناك مجال لظهور أية قوى رجعية في إيرلندة حقيقة لم يشعر الإيرلنديون وقتئذ بأنهم قد صاروا مندعجين وممتزجين في كتلة متراسة ومتناسكة وقوية بدرجة كافية . ولكنه كان واضحاً أنه بات من المتعذر الآن اقضاء على ذلك الروح القومى الذى بدأ ينتعش ويتحرك ، بل لقد صار منتظراً أن يبرز هذا الشعور القومى طفرة ومفاجأة ودون سابق إنذار . إذا ما تهيأت الفرصة المناسبة لحدوث ذلك . وانهز الإيرلنديون بحى . هذه الفرصة المناسبة . ولقد كان بفضل كل الأحداث التى وقعت خلال الأجيال الغابرة أن صار للإيرلنديين الآن شهاداء ، وصارت لهم أساطير ، وأقاصيص ، بطولة ، ومغامرة ، وتقاليد تحفظ لهم هذا التراث ويتوارثونها .

والذى تجدر ملاحظته ، أن الفكرة الإيرلندية قد صارت متجسدة الآن فى (الكنيسة) ، وذلك لأن الروح الإيرلندية ، إنما هى روح كاثوليكية فى جوهرها ، وتسيطر على الإيرلنديين العاطفة الدينية ، ووجدت هذه القومية الإيرلندية فى العقيدة (الدينية) الصورة التى ظهرت بها ، والشكل الذى برزت فيه وقتئذ .

• • •

الخلاصة :

تلك إذا كانت الحركات الثلاث التى كان للثورة الفرنسية أثر ظاهر عليها . ولعل أول ما يسترعى الانتباه فى تاريخها ، إذا استثنينا كل من ألمانيا الغربية وإيطاليا ، وهما اللتان تداعت أركانها تحت معول الثورة الفرنسية ، أن الثورة قد أحدثت تفاعلا عظيما بفضل كل تلك الآراء التى أتت بها ، وأن هذا التفاعل كان أبعد أثراً وأوسع نطاقاً ، مما فعلته الثورة ذاتها بحوادثها ووقائعها ، فقد كانت الثورة الفرنسية وليدة النظريات والآراء التى ظهرت وتكونت خلال القرن الثامن عشر ، والتى أجملتها فلسفة (جان جاك روسو)

السياسية ، والثورة الفرنسية كذلك هي الأداة التى أعطت هذه الفلسفة السياسية التى أتى بها (روسو) ، القدرة على الذبوع والانتشار ، دون أن يستطيع إنسان وقف هذا الذبوع والانتشار .

ومن ناحية الأثر الذى كان للثورة الفرنسية ، بشأن الفكرة القومية ، فما لاشك فيه ، أن الثورة بطابعها (التعلى) و (التعميم) ، قد تمكنت من خلق أو إيجاد (الوحدة الروحية) فى أوروبا ، ولكن على أساس جديد غير تلك (الفكرة المسيحية) السابقة . ورسخ فى ذهن رجال الثورة ، أن الآراء التى تأثروا بها والمبادئ التى استرشدوا بها ، والوعى الذى استلهموا منه نشاطهم ، كل أولئك من الممكن أن يخضع له ويتأثر به كذلك وبالدرجة ذاتها كل الأفراد ، أياً كان هؤلاء الأفراد ، وفى كل البلدان أياً كانت هذه البلدان . ينهض دليلاً على ذلك ما فعلته (الجمعية الأهلية التأسيسية) باستصدار قرارها المعروف فى ٣٠ نوفمبر ١٧٩٠ لمنح حق التجنس بالجنسية الفرنسية كل أجنبي أقام بفرنسا مدة خمس سنوات ، وكان له أملاك أو تجارة بها أو متزوجاً من فرنسية ، ولم يشترط القرار إلقاء ذلك سوى شرط واحد فقط ، هو حلف (اليمين المدنية) يمين المواطن الفرنسى . ولقد اتخذت (الجمعية التشريعية) بعد أربعة شهور من إعلانها الحرب ضد النمسا وبروسيا ، قراراً جاء فيه : « إنه لما كانت متعذراً اعتبار الرجال الذين خدموا قضية الحرية ، ومهدوا لتحرير الشعوب بكتاباتهم وشجاعتهم ، أجنب فى أمة تضافرت بها أسباب العلم والمعرفة ، والبسالة التى اتصفت بها ، على تحريرها ، وانطلاقها من كل قيد ، وحيث إنه يكفى أن يقيم الأجنبي فى فرنسا خمس سنوات حتى يحصل على لقب مواطن فرنسى ، وذلك لقب يستحقه عدلاً وأكثر من أى إنسان آخر ، ومهما كان منبتهم ، كل أولئك الذين شحذوا كل قواهم ، وخصصوا كل جهودهم للدفاع عن قضية الشعوب ضد طغيان الملوك ، ولإبعاد البغاة جميعهم من وجه الأرض ، ولتقوية الأمل بأن البشر

يوماً ما سوف يلقون أمام القانون كما هم في حال الطبيعة أسرة واحدة ومجتمعاً واحداً ، لذلك فإن الأمة الفرنسية التي أعلنت عزوفها عن كل الفتوحات ، ورغبتها الصادقة في التآخي مع الشعوب قاطبة ، ترى عسيراً عليها عدم الاعتزاز بأصدقاء الحرية والإخاء العالمى ، هؤلاء . ولما كان قد صار وشيكاً اجتماع مؤتمر وطنى ، فقد صار لازماً على شعب حرك كريم أن يوجه دعوته لكل أعلام الثقافة ، والتنوير ، وأن يخول حق المشاركة في أعمال العقل والفكر العظيمة ، رجالاً ثبتت جدارتهم بأن يشاركوا في ذلك ، بفضلها تميزوا به من عواطف نبيلة وبسالة كبيرة ، وبفضل ما دبحه يراعهم من كتابات هجينة .

وبسبب هذا القرار إذاً ، صار اعتبار ثمانية عشر كاتباً ومفكراً من أعلام الكتاب والمفكرين الأجانب ، مواطنين فرنسيين . ولا جدال في أن استصدار هذا القرار ، إنما يدل على مقدار ما كان يجيش في صدور رجال الثورة الفرنسية ، من مشاعر وأحاسيس ، مبعثها تلك المثالية ، التي اعتنقوها عن عقيدة حقة وفي حماس شديد . ولقد كانت المبادئ والآراء التي عملت الثورة على ترويحها في أوروبا ، تنطوى على (مثل العليا) تنادى بالآخوة العالمية ، أى ذلك الشعور بالتآخي الذي يحس بفضلته أبناء مختلف البلدان في أوروبا ، أن هناك صلة واحدة ، صلة الآخوة السامية هي التي تربط بينهم جميعاً .

وغنى عن البيان أن هذه الآراء كانت تبعد كل البعد عن فكرة القومية ، ومع ذلك فقد كان بفضل هذه الدعوة الانسانية الهلية التي وجهتها الثورة الفرنسية لشعوب أوروبا ، أن صار للثورة أثر فعال في تفكيك أوصال دول وممالك (النظام القديم) حتى يتسنى إعادة تأليف وتكوين عناصر أخرى على أسس جديدة ، سوف تصبح ذات طابع قومى خاص بها ، ويميزها عن بعضها بعضاً .

ولقد كان بهذا المعنى إذاً أن هيات الثورة الفرنسية الفرصة السانحة ، كما صارت العامل القوى ، الذى ساعد (القوميات) التى وقعت تحت نير السلطات الاستبدادية ، على تحقيق مطالبها . ومع ذلك فقد استمر باقياً ذلك المثل الأعلى الذى جاءت به الثورة ، وكما كان دائماً ، ونعنى به إنشاء مجتمع من الأمم الحرة كخطوة تالية . ذلك بأن الثورة فى تفكيك أوصال الدول القديمة فى (النظام القديم) وإعادة بناء الصرح الأوروبى على قاعدة القومية الجديدة ، وإنما كانت تعمل من أجل تحقيق مثلها الأعلى فى الحقيقة ، مثل الأخوة العالمية . ولا جدال فى أن أثر أو فعل الثورة فى كلا الحالين ، ظل متفوقاً فى ميدان الفكر عما كان عليه الحال فى ميدان العمل المادى . ولكن الثورة بقيت فى تفاعلها وتأثيرها على أوروبا - الآن - وفى الأزمان المستقبلية بمثابة العقيدة ، ذات التأثير السحرى العميق . وفى هذا المعنى كان سر بقاءها وخلودها ، فاستمرت فى السنوات التالية فى أذهان الشعوب فكرة محركة ، وقوة دافعة ، وبرنامجاً ينشد الجميع تحقيقه . وعلى هذا الاعتبار كانت (الفكرة القومية) ترتد فى أصولها حقاً إلى الثورة الفرنسية .

